

بندہ حسنہ الشکر الرفیع مدرسہ الخیر  
للایضیہ علی التجرید للحمی الطوی  
تاریخ

MILU  
RAGIP P  
MUN  
Sayi: ۵۹۹

# حاشیہ التجرد علی الکلام



۸۱

لقد ربیت جرداً اطول و سیری فلاما رکتنا عن رحلی

RAGIP P.  
Ka. N.  
734



بوند خلافت ان بیان الامان والادب والادب والادب  
ایضاً علی الاثر والادب والادب والادب  
من تمام جوارحه وکلی ما فی الذم والادب  
بیان ما یؤتی علی التجرید والادب والادب  
اللسان والادب والادب والادب والادب  
علی اثبات الذم والادب والادب والادب  
اثبات الذم والادب والادب والادب  
توقف کل ما یؤتی علی التجرید والادب  
السنة والادب والادب والادب والادب  
والادب والادب والادب والادب والادب  
عن الامور والادب والادب والادب  
جبل الامور والادب والادب والادب  
جبل الامور والادب والادب والادب  
والادب والادب والادب والادب

فود عشت راست می بازم ویل ترم ازان  
کعبین چشم سلطان م ابرهم زین

کتابخانه التجرید للحمی الطوی  
تاریخ

الذي هو جوهر الروح قبل ان يتوقف الا على صورها نطقا واحكاما...
التصديق
الاعمال
قول الله عز وجل...
الذي هو جوهر الروح قبل ان يتوقف الا على صورها نطقا واحكاما...
التصديق
الاعمال
قول الله عز وجل...

Vertical marginal notes on the left side of the page, containing commentary and references to other works.

بسم الله الرحمن الرحيم...
فخص بالذكر من صفاته العلي ما لم يخصص به حال العلي...
بسم الله الرحمن الرحيم...
فخص بالذكر من صفاته العلي ما لم يخصص به حال العلي...

Extensive vertical marginal notes on the right side of the page, providing detailed commentary on the main text.



منه نسبة على صفة ان من ان التوفيق  
لا يتحقق الا بالتوفيق اللطيف والواضح  
فمن ان التوفيق اللطيف والواضح  
منه نسبة على صفة ان من ان التوفيق  
لا يتحقق الا بالتوفيق اللطيف والواضح  
فمن ان التوفيق اللطيف والواضح

ومن جعلها التوفيق الاسمي الاول على تفصيل ما دل عليه الاسم اجمالاً **قوله** اوله اسما اعرف من الوجود  
قبل من الكلمة غير واضحة على تقدير تسليمها لا يلزم كون تلك التوفيق لقطعة جوهر كونها توفيقاً حقيقية مختلفة  
الا ان حسن الظن باو كليك العرفين انها غير متماثل ان كل بقصد صميم توفيق اللفظ **قوله** اوله اسما اعرف من الوجود  
توفيقاً حقيقياً لانه مدعى التصور ان ارادته بدعي بالكنهه لم وان اراد بوجده ما لم ولا يلزم منه ان  
لا يكتسب توفيقاً حقيقياً **قوله** والبدعي ليس توفيقاً حقيقياً لانه لا يشتمل ان توفيق البدعي اخذت نسبة كما لا يشتمل على حصول الحاصل  
اذا كان كما يحصل في التوفيق اللطيف الاله الا انه لا يشتمل ان توفيق البدعي اخذت نسبة كما لا يشتمل على حصول الحاصل  
في التوفيق الحقيقى فاشد **قوله** والكسبي ليس توفيقاً حقيقياً فظا واما باللفظ فيبدو لها  
وكونها محمولة من حيث انها ملوثة باللفظ مخصوصه **قوله** مستدرك ان يمتثل **قوله** ما كان الوجود والعدم  
سواء بالوجود والعدم في العرف والجماله عند من عرف بسببه المفعول **قوله** مفهوم الوجود يتم على التوفيق  
مفهوم الوجود ومفهوم صفة المفعول كمن مفهوم صفة المفعول مفهوم الوجود مفهوم الوجود  
علم مفهوم الوجود وان كل فعل ولو احتاج الوجود الى التوفيق كان الاحتياج الوجود اليه توفيق الوجود  
بالتاليه العيني توفيق في الحقيقة بثبوت العيني لانه المباح الى التوفيق وكذا العرفه بما كس ان كنهه  
توفيق بثبوت غير بالامكان وكان ان توفيق الوجود المذكور حرك دورى كذلك تعريف الوجود المذكور  
دورى قوله وكذا يدعى الى كنه الوجود والعدم كما هو الظاهر بالتاليه العيني على علمه كنهه قوله  
ان الضمير الى الوجود والعدم دلالة الوجود والعدم علمها اولاً وانها اطلقا علمها تسامى بالاطلاق  
المتفق عليه على التوفيق وهو متفق في المثال في الشكل واحد **قوله** كان بطلان توفيق الوجود والعدم  
ذكره الا على بطلان توفيق الوجود والعدم بثبوت العيني على ان توفيقها بما ذكره بوجوب توفيق  
الوجود والعدم بثبوت العيني على العيني بما حققناه وان بطلان ما ذكره في توفيقها بغيره بطلان  
توفيق الوجود والعدم ايضا لانه لا يشتمل على البطلان في لزوم الدور **قوله** فذلك لم يمتثل على ان الظاهر  
بتوفيق الوجود والعدم كنهه حرك في كنه توفيق الوجود والعدم بغيرها على انها متساويان لهما معرفة  
له وان توفيقها في توفيقها المتماثل ان التوفيق كما عرفت وقيل بيان الملازمة المذكورة في قوله  
وممكن ان يقال لما كان الوجود والعدم مساوياً لشيء على تقديرين ما عرفت بين كنه الوجود والعدم  
الاولى ان الوجود مساوياً للوجود والثانية كون الوجود غير عيني بنفسه وحى يقول قد تبين فسداد توفيق  
الوجود بالتاليه العيني لازم الدور فاذا علم الثابت العيني وقطع النظر عن جميع ما عداه ما يتعلم الوجود  
لم يكن للوجود معلوماً ان الثابت لم يمتثل بقوله وهو غير عيني بنفسه فلا يكون الوجود ايضا معلوماً

منه نسبة على صفة ان من ان التوفيق  
لا يتحقق الا بالتوفيق اللطيف والواضح  
فمن ان التوفيق اللطيف والواضح  
منه نسبة على صفة ان من ان التوفيق  
لا يتحقق الا بالتوفيق اللطيف والواضح  
فمن ان التوفيق اللطيف والواضح

منه نسبة على صفة ان من ان التوفيق  
لا يتحقق الا بالتوفيق اللطيف والواضح  
فمن ان التوفيق اللطيف والواضح  
منه نسبة على صفة ان من ان التوفيق  
لا يتحقق الا بالتوفيق اللطيف والواضح  
فمن ان التوفيق اللطيف والواضح

للساواة

منه نسبة على صفة ان من ان التوفيق  
لا يتحقق الا بالتوفيق اللطيف والواضح  
فمن ان التوفيق اللطيف والواضح  
منه نسبة على صفة ان من ان التوفيق  
لا يتحقق الا بالتوفيق اللطيف والواضح  
فمن ان التوفيق اللطيف والواضح

للساواة وحيث كان الثابت لم يمتثل بقوله وهو غير عيني بنفسه فلا يكون الوجود ايضا معلوماً  
العين معلوماً كان الثبوت معلوماً قطعاً لم يكون ثبوت العيني معلوماً والوجود مجهولاً فلا يمتثل ان يكون  
موقفاً فمزم من بطلان توفيق الوجود وبطلان توفيق الوجود وطولها وانت خبير بانها تتكلم في  
عنه ما قرراه **قوله** استدلاله اعم من المخلص قبل ملئته بالشيء البسيط الى التصديق بوجوده متقدمة  
على حاشيته الحقيقية الى تصور بحسب الحقيقة فكان يجب ان يمتثل ان الوجود له حقيقة عينية  
في ان تصور تلك الحقيقة بدعي اولاً فان قلت قد خرج في البيانات الشفا ايمان حليلية بسببه  
ولذلك قد كنت مهتماً قلت ينبغي ان يكون كنهه من ان الوجود من المفعول الثانية ايضا  
وانما لو كان الاعتماد على شهادته البديهية بمعنى ذكره لكان معنى التوفيق انقول  
على فبمعنى تصور بحسب الاسم وهو تصور مفهوم الشيء الذي لم يعلم وجوده في الاجتهاد وهو حار في الوجود  
والعدا وهو تصور بحسب كنهه ان تصور الماهية الوجود وهو مخصص بالوجود او ما ذكره من عدم الهلية  
السطح انما هو في القسم الثاني ان تصور الماهية الوجود دون الاول لشبهه الموجود والعدم  
كان الوجود من المفعولات الثانية كان من المفومات الاعتبارية دون الاجتهاد  
فليس تصور مفهومه سواء كان بالكنهه او بغيره موقفاً على التصديق بوجوده والبدعي  
والكسبي جاربان في القسمين معا فليكن نغرض ببيان حال تصور مفهوم الوجود ولم  
ينغرض للتصديق بوجوده بل اشار فيما بعد الى انه ليس موقفاً عينيها فليس له هلية  
بسببه وانما ما ذكره في الشفا اقبس معناه ان التصديق بثبوت الوجود ليس ببيان  
حتى يكون صفة عينية بل معناه ان التصديق ببطوره بغيره على معنى ان كل التوفيق بالوجود  
له من ادلا يتكلم عاقل ان هناك موجود وانها في الشيء بالوجود الحار في الاستدلال  
موجود في الخارج كاشيان كنهه فالهلية البسيطة البديهية ليست في الحقيقة للوجود بل  
نفسها ما تصنف به وهنك الدوامه بمعنى التوفيق لها اذا لا يشتملها فيها اصلاً كلاً  
تصور الوجود كما انها حارة الى الاستدلال او تبينه **قوله** لا ان تصور فصوره اما بالبديهية او باللبس  
انما توفيق كنهه تصور ادفعاً لما يقال من ان اشياء كونه كسبياً لا كونه كونه بديهياً  
ال يكون معلوماً الا انه قد ينافس في ان اراد ان تصور كنهه حقيقة ثم وان  
انما تصور بوجده ما فلا كنهه نفعاً لان الخلاف في تصور الكنهه **قوله** اوله اسما اعرف من الوجود  
ال بين البديهي والكسبي وارا د بالبدعي معنى الضرورى الى الشئ عن الكسبي لا معنى الاول

منه نسبة على صفة ان من ان التوفيق  
لا يتحقق الا بالتوفيق اللطيف والواضح  
فمن ان التوفيق اللطيف والواضح  
منه نسبة على صفة ان من ان التوفيق  
لا يتحقق الا بالتوفيق اللطيف والواضح  
فمن ان التوفيق اللطيف والواضح

منه نسبة على صفة ان من ان التوفيق  
لا يتحقق الا بالتوفيق اللطيف والواضح  
فمن ان التوفيق اللطيف والواضح  
منه نسبة على صفة ان من ان التوفيق  
لا يتحقق الا بالتوفيق اللطيف والواضح  
فمن ان التوفيق اللطيف والواضح

منه نسبة على صفة ان من ان التوفيق  
لا يتحقق الا بالتوفيق اللطيف والواضح  
فمن ان التوفيق اللطيف والواضح  
منه نسبة على صفة ان من ان التوفيق  
لا يتحقق الا بالتوفيق اللطيف والواضح  
فمن ان التوفيق اللطيف والواضح











بأنه نفس الوجود بالذات  
فان وجوده بالذات  
لا يحتاج الى وجوده  
بالعرضي بل بالذاتي  
فان وجوده بالذات  
هو الوجود الحقيقي  
والوجود بالعرضي  
هو الوجود الظاهري  
فان الوجود بالذات  
هو الوجود الحقيقي  
والوجود بالعرضي  
هو الوجود الظاهري

ان ثبوت الشيء لنفسه من ولا يكون الا ذاتها لانه بيت الثبوت لا يكون الا عند ان يكون  
المادة معقولة بالذات فانه اذا كانت معقولة لا يكون لها ذاتها بل وجودها محموله فضلا عن اعتبارها  
الذاتي او لا يبرهن ان النفس كانت معقولة باعتبار ترتيب البدن لا يكون لها نفسا بل وجودها محموله  
بالمكان مع انها من الجوهرات المعقولة لولا ان يكون لها وجودها الخاص بل وجودها العام  
الذي يمكن تغفل خصوصياتها مع عدم تغفل وجودها **قول** فان جعل وجودها في الزمن غير وجودها في الزمان  
بالاعتبار يعني ان تغفل الخاصية وجودها الذميمة فاد اغفلت كانت موجودة فيمكن لا يلزم من تغفلها  
عملها بل يكون وجودها الخاص حاصله ولا يكون منعقلا لان تغفل الشيء لا بد ان يكون مغاير له ايا  
بالذات كما تغفل الاشياء الخارجة عن التغفل بالاشياء التي لا يكون ولا قابلية واما بالاعتبار كما في تغفل  
نفسه او الامور الكيماوية فان تغفل الشيء لذاته لا يكون حاصله من ذاته في ذاته وذلك لان ذاته  
حاضرة لذاته او الشيء لا يغيب عن ذاته وذلك ان يغيب عن حصول مثاله في ادراكه اذ يغيب عن حصول  
ذاته مغاير لاعتباره من حيث هو وذلك ليعمل الامور الكيماوية كالصوره الذهنية القائمة بالنفس  
موجودها وذاتها عند المدرك لا تحصل صورها عند النفس في ادراك الصور الذهنية لا خارج الصور او من غير  
من الاول بل عند مدركها التغفل والتغفل بالذات ويختلفان بالاعتبار اذ لا بد من التغفل النفس  
الذاتي من غير معقولة بل هو العاقل والتغفل والاعتقال واما ان ادراك الجوهر في مختلف اعتبار او ادراك  
الادراك حصول صور المدرك عند العاقل فيسبى ذلك على الظاهري وادراك حصول المدرك عند المدرك  
منه ذلك على حصولها وعلم الشيء من عند التمييز كالمسألة في علمه ان شاء الله **قول** اجيب  
لو كان تغفل للمادة سلبا ما كان وجودها من على ان اغفلها او وجودها كما يدل عليه قوله اذ سلب السك في  
الضمان السي من قوله واراد بالمفهوم الذاتي بالمعنى الاعم للذات **قول** فاما تغفل المادة المثلثية  
وتشمل وجودها الذي يغيب عن كل ما لا يكون لها في ذاتها بل هو وجودها من ان اردت  
بالذات فهو وجودها وان اردت عن كل ما لا يكون لها في ذاتها بل هو وجودها من ان اردت  
بعد امتعقوله بانه لان التمثل ليس من الماهيات الاعتبارية التي يمكن تغفلها العناية بل من الماهيات  
الاعتبارية فتم قلت ان حال صفة الوجود الخارج هو عدد الذي ذكرته لا في وجودها بل في جميع الماهيات  
لاحتمال ان يكون من منها مستغلا بالذات **قول** فان قيل كونه ان يكون الماهيات التي لا تصور ما هي ان المدرك  
كون الوجود زائدا في الكلي وما ذكره على عدد من حيث انما يدل على كونه زائدا في الماهيات التي تغفلها كما قلنا  
واخوانه دون اني لم تغفلها خصوصياتها كوان لا يمكن عملها عن جعل وجودها **قول** اجيب على عدد  
الاشياء لا يجوز ذلك فيه فانه قد عرفه سابقا من انه لو علم عدد الاشياء الاغتفال بالنسبة ولو لم  
والنوعية مستند الى اغضا عن الوجود ذلك الى اغضا لانه الكسافي لا يسويها **قول** وعلى تقدير

ان الوجود بالذات  
هو الوجود الحقيقي  
والوجود بالعرضي  
هو الوجود الظاهري  
فان الوجود بالذات  
هو الوجود الحقيقي  
والوجود بالعرضي  
هو الوجود الظاهري

بأنه نفس الوجود بالذات  
فان وجوده بالذات  
لا يحتاج الى وجوده  
بالعرضي بل بالذاتي  
فان وجوده بالذات  
هو الوجود الحقيقي  
والوجود بالعرضي  
هو الوجود الظاهري

بأنه نفس الوجود بالذات  
فان وجوده بالذات  
لا يحتاج الى وجوده  
بالعرضي بل بالذاتي  
فان وجوده بالذات  
هو الوجود الحقيقي  
والوجود بالعرضي  
هو الوجود الظاهري

بأنه نفس الوجود بالذات  
فان وجوده بالذات  
لا يحتاج الى وجوده  
بالعرضي بل بالذاتي  
فان وجوده بالذات  
هو الوجود الحقيقي  
والوجود بالعرضي  
هو الوجود الظاهري

بأنه نفس الوجود بالذات  
فان وجوده بالذات  
لا يحتاج الى وجوده  
بالعرضي بل بالذاتي  
فان وجوده بالذات  
هو الوجود الحقيقي  
والوجود بالعرضي  
هو الوجود الظاهري

التشكيك بل هو كونه زائدا كما ذكرنا فقد اكتشف عليك ما يبره عليه ما قرناه في الوجه السابق فلما عنيده بوجه  
الوجه الثالث ان الامكان محقق لا يرد له حقيقة في نفسه الخارج بل حصوله للاشياء وانما هي  
به فان انصاف الوجود بالامور الاعتبارية حابر في بعض الوجوه الخارجية منصف في نفس الامر بالامكان  
بوجودها خارجا **قول** لو كان نفس الماهية او احد اهلها لم يكن نسبة الماهية اليه واهي لسببه على النسبة  
وذلك لان نسبة الشيء الى نفسه لا يكون نسبة الى سلبه وارتماء بالفروغ وكذلك الحال في نسبة الوجود الى سلب  
ذلك لولا وعدا الدليل انما يدل على زائد الوجود في الماهية في الكائنات سواء كان وجودها مطلقا او  
خاصا ومنهم من قال الذي يزعم ان الوجود نفس الماهية يقول ان بعض الماهيات تغفل لذاتها ان  
يكون بل هي الماهية في الخارج وهو الواجب لذاته وعبرها كما لانسان كساح في كونه انسانا في الخارج بل  
غيره لان كونه امر رايد على ذاته وذلك هو الماهية وليس ينال امر يكون نسبة الماهية اليه والى سلبه سواء لم يكن  
فالمسألة الاعتبارية كما في في ادراك الانسان نسبة فلما يلزم من تحقق الامكان في تحقق وجودها  
للماهية في المفهوم ولا بد من تغفلها ان يكون الماهية ملكا للماهية في الخارج في مفهوم معارف المفهوم للماهية  
وذلك المفهوم هو الماهية بالوجود لانه كون الماهية في الخارج الا انه زائد عليه قيد وهو قوله بل هي الماهية في  
نقول اذ لم تقسم الماهية لذاتها الا تصاف بل هي المفهوم ولا عدم الاتصاف كان هناك مفهوم ورا  
الماهية نسبة الماهية اليه والى سلبه سواء في تحقيق الامكان بمعنى تساوي النسبة واما قوله وان سلب  
موجوده انما لا يستدل بكون الامكان نسبة فيفقد فرضه من غير حثي تغرض بان التغاير للاعتبار  
كما في الامكان بخصوص الاستدلال بالامكان لغوا بجزائه في الوجوب بعينه بل يستدل بانه زائدا عن  
نسبة الشيء الى نفسه والوجود لا يكون نسبة الى سلبها فزون **قول** صرون عدم توقف الماهيات  
الاستدلال قد مر فانه ان ذلك اذا كان ماله الذي معقولا بالذات وهو غير مسلم في شيء من الماهيات  
**قول** وهو تناقض من لزوم التناقض بان معنى قولنا الماهية نسبت ماحده في الخارج ان الماهية  
ليست من افراد ماله ذات حاضرة ولا ماسحة في ذلك وهو موقوف بان تكون ماله ذات حاض  
مستند على معنى الكون في الخارج فقد اتمت مفهومها وراها الماهية والبنسبة في ذلك بان نسبت الافراد  
وحاصلها الحصة الماهية ليست موجودة في الخارج بل هي كائن الوجود الخارج عن الماهية كائن المفهوم  
من سلب الوجود عنها سلبها عن مفسرها لا انشا بل الذي ليس فيلفظ الاتصاف بل ارتباطه وما قيل  
من ان سلب الشيء عن نفسه بحسب الخارج كما يكون موجودا في نفسه فلا يكون هو مفوقه وذلك  
لان ماله في التغفل سلب الوجود عنه ولو كان وجوده في الخارج عنه لم يحصلها فاد لم يكن الانسان  
موجودا في الخارج وقلت الانسان ليس بانسان في الخارج كان صادقا وحصوله ان الانسان  
بوجوده في الخارج واما اذا قلت الانسان ليس بانسان اصطلاحا بل هو لفظا **قول** فيدم تركيب الواجب

بأنه نفس الوجود بالذات  
فان وجوده بالذات  
لا يحتاج الى وجوده  
بالعرضي بل بالذاتي  
فان وجوده بالذات  
هو الوجود الحقيقي  
والوجود بالعرضي  
هو الوجود الظاهري

بأنه نفس الوجود بالذات  
فان وجوده بالذات  
لا يحتاج الى وجوده  
بالعرضي بل بالذاتي  
فان وجوده بالذات  
هو الوجود الحقيقي  
والوجود بالعرضي  
هو الوجود الظاهري

بأنه نفس الوجود بالذات  
فان وجوده بالذات  
لا يحتاج الى وجوده  
بالعرضي بل بالذاتي  
فان وجوده بالذات  
هو الوجود الحقيقي  
والوجود بالعرضي  
هو الوجود الظاهري

بأنه نفس الوجود بالذات  
فان وجوده بالذات  
لا يحتاج الى وجوده  
بالعرضي بل بالذاتي  
فان وجوده بالذات  
هو الوجود الحقيقي  
والوجود بالعرضي  
هو الوجود الظاهري

بأنه نفس الوجود بالذات  
فان وجوده بالذات  
لا يحتاج الى وجوده  
بالعرضي بل بالذاتي  
فان وجوده بالذات  
هو الوجود الحقيقي  
والوجود بالعرضي  
هو الوجود الظاهري

يدل على انه لا يكون الوجود اطلاقا للكل بل من ذلك انه خارجا في الكل فان اجيب بما سبق ان  
ذلك لا يجوز على صدر الاسماء وعلى صدر الكليات كما ان زيد ان الكل ردنا سبق ايضا وان  
ان الشرح صح اولابان من الدعوى ايضا حرونه وان الوجوه المذكورة تنهيات انسان  
ان المنوع الذي يورده عليها لا يحدى كغيره لان الدعوى طاهر البتة مستغن عن الاشياء كما  
ملك الوجوه ازاله التباين عنه بالقياس الى الاذمان القاطنة واما البصائر السليمة كما يدرك شرآل  
الوجود في حاله بنانها عن الصدق كما هو مبين في النوبة بالوجود والكون وفي العارضة مبين  
او دون ذلك يدرك ان مفهومها خارج عنها لو صفت بها وتخل عليها لم يتبقى الوجود وجوه  
ملك الخال وكيفية قيامها بها وحملها عليها ليست معلومة بالكنة ولا بغير ذلك في الوهم بالاشارة والربان  
بداهة قوله على ان مفهوم الخاصية من حيث هي ليس نفس احد ما ولا اخصا وادخل في مفهومها  
لا على معنى ان الخاصية منكمه عنهما وان يكون مكنة او يقال ان قام الوجود والخاصية فاما ان  
يقوم بشرط وجودها او بشرط عدمها والجواب منع الحصر فانه يقوم بالخاصية من حيث هي لا بشرط  
الوجود ولا بشرط عدمه كما ان كل قائم بشئ كما يبيح الحصر مثلا ان يكون فبانه لا بشرط حصوله  
ولا بشرط عدمه عنه وان يكون يقال مكنة اقامه بها اما في زمان كونها موجودا وفي زمان  
كونها معدومة فلا يمكن حصر اخصاصا ولا بدم بواسطة قطعها بل كثر ان القيام في زمان كونها  
موجودا بهذا الوجود لا بوجوده في بلزم حصول الخاصية كما ان تمام البياض بالجسم بعينه قوله  
فكونها وجودا فيفسد كونها اما ان يثبت لها في الخارج او لا فان لم يثبت لها في الخارج  
كونها كانت عارضة عن الكون في الخارج فلا يكون موجودا في الخارج بل معدومة عنه مذهب وان  
ثبت لها في الخارج فكونها متزايدة في الخارج او العينية ملازمة لانها لا يكون معدوم الكون  
المتزايد في الخارج ليس عين الخاصية ولا هو بل هو زائد عليها في الخارج فلا يلزم من عدمها ان  
مهما بوجوده عدم زبادة عليها في الخارج ثم قيل وسلم ان العموم من كلامه المذكور على العاقل في  
الخارج انما ينصور اذا كان القبول موجودا بوجه متباين لوجود العاقل ومعلوم ان وجوده  
يوجد واحد كالوجود والخاصية فان الوجود موجود بنفسه لا بوجوده متباينة والخاصية القابلة للوجود  
فالقبول الزايد في الخارج وقابلة اما موجودة في الخارج بوجه متباين واما وجودها وما عينه  
فربما ان القبول في الخارج على قابله تصور على وجهين فمن اراد حصرها في وجه واحد ولا بد له من  
دليل على جواز الاقوال في قولنا اذا قلنا بوجودها في الخارج فنقول ان الخارج ان ليس له زيد كان طرفا  
لوجوده وان ليس له وجوده كان طرفا لغير الوجود في الخارج بلا اذيتها هو ما كان الخارج  
طرفا لوجوده كزبد في الماء هذا واما الذي وقع في الخارج كالموجود في مثلنا فلا يكون بوجهه مني

ان الوجود لا يكون الا بالاشارة والربان  
ان الوجود لا يكون الا بالاشارة والربان  
ان الوجود لا يكون الا بالاشارة والربان

الوجود

الموجود الخارجي فان خالفا لا يمكن ان زبدا بوجوده في الخارج وان وجوده بوجهه في الخارج فليس  
لا لا يتسكن منه فوجوده في الخارج طرفا لغيره في الخارج فليس له وجوده في الخارج فليس له وجوده في الخارج  
متصف في الخارج بالاسود صادقا قطعاً وقد وقع الخارج منها طرفا لغيره في الخارج وان ذلك الصاحب  
زيد بالاسود بوجوده في الخارج ليس صادقا اصلا بل هو السلب والنسب الى الوجود ولها في الخارج بلا  
اشتهاء مع الخارج طرفا لها نفسها لا بوجودها وادواته تدل على ان قولنا الخاصية اذا كانت في الخارج  
ان وجدت شبهت لها في نفس الامر الكون في الخارج على ان الخارج طرفا لغيره في الكون ولا يجوز ان يقال  
ثبت لها في الخارج الكون على ان يكون الخارج طرفا لثبوت الكون لها وذلك لان ثبوت الشيء لا يورده  
في الخارج بمعنى انصاف الاخر في الخارج وان لم يقضى وجود ذلك الشيء في الخارج كجزا انصاف الوجود  
الخارجية في الخارج بالامور العينية ككنة تقضي وجود ذلك الاخر في الخارج بديهة فان الشيء عالم بيبث في الخارج  
اولا لم يتصور انصافه في مفهومه سواء كان وجوديا او عينا فلو كان الكون ثابتا في الخارج للخاصية  
قبل بوبه لها ثابتة في مكانها قبل قيام الكون بها في الخارج كون اخر منه وهو شرط فان لم يثبت لها في  
الخارج كونها كانت عارضة عن الخارج عن الكون فلا يكون موجودا في زمانها وان لم يثبت لها في  
كونها كانت عارضة عن الكون فلا يكون موجودا في زمانها وان لم يثبت لها في  
كونها كانت عارضة عن الكون فلا يكون موجودا في زمانها وان لم يثبت لها في

ولا يلزم من ذلك ان يكون طرفا لوجوده في الخارج

ان الوجود لا يكون الا بالاشارة والربان  
ان الوجود لا يكون الا بالاشارة والربان  
ان الوجود لا يكون الا بالاشارة والربان

في الخارج من  
للشخص في وجودها  
الساحص  
له كماله في ثبوت  
واما ثبوتها

قوله

الجواب اننا المبدأ بالحقبة الكلية ما لم نعلم ان موضوعنا  
عند تخصص بالوجود الخارجي

قلت ان السلب فرع ظهور اليجاب ثبت لا ينصور السلب ليس كمن ارتفع  
الشيء وانما ارتفع التخصيص ان ينصور نسبة لا يصدق ايها ولا سلبها ومنها لا يمكن ان ينصور  
وسبب ذلك توضع من الغنى في قوله والوجود لا يبرر وعلمه التسمية هذا اذا قلت ان الوجود مفهوم كل الاول  
كيفية بغيرها الاعداد ايضا فافضلنا كما هو المعلوم ان كتب النوم وينبأ اليه النوم ايضا وانما  
ان قلنا ان الوجود هو حقيقة شخصية في حد ذاتها لا تندرج فيها بوجه من الوجوه وهي قابلة بذاتها لا  
ينطبق اليها عدم اصلا ولا امکان قطعا ومن جفت الواجب على كون غير موجود ان يتكلم  
المفردة النيام بغيره لا نسبة مخصوصه الى ذلك الغير وان كانت تلك النسبة مجهولة الكيفية فذلك كلام  
على ذلك الا ولو البصائر الذين يفتخرون من عدمه ما ينطبقه ثاقبه عالية واذا توأمت لدرته كقصة  
مالمه وكسره عليك تفاصيل من الال ان سادته **قوله** والاطعمة اما يكون قابلة للوجود عند  
وجودها في العمل بان العقل يلاحظها من حيث مع قطع النظر عن الوجود والعدم مطلقا سواء كان  
وغيرها او حارها وان كانت موجودة في الذهن لكن للفعل ان يافتها من غير مبدئية الوجود  
فانها وينسب اليها الوجود كغيرها فاقبله وانما اذا لوحظها الوجود او العدم فلا يكون قابلا له وان كان  
قياسه على صفة وبنوعها اياه من حيث هي ومن جهة انما تثبت لها في العمل فاللازم في زيادة على ما به  
في تصور لاني الوجود يعني فالمادة متصفة بالوجود الخارجي لانها في موجبها لا يتمايز في الخارج كما في  
الجسم بالسواد بل هو لا يتمايز في الزمن وذلك لان الفعل لا يتعد على اعتبارها واحدة المطلقة في الخارج  
او لا يكون انما فيها بالوجود فانه نائبا فانه اذا اعتبر في الخارج بعد اخذها مع الوجود في نفسه ليس  
ان لا يفتقر الى الخارج وبغيرها فيه وانما اظننا في هذا المقام لانه فارتقت في اقدم الاقدام  
وعيسى ان يتكلم في مواضع او **قوله** بسطت القضية الحقيقية ومن التي حكم فيها على ما صدق عليه  
بالفعل اعم من ان يكون موجودا في الخارج او لا يعني ان الحكم في الحقيقة الكلية على جميع ما هو فرد في  
نفس الامم الكلية الوجودية سواء كان ذلك الفرد موجودا في الخارج او لا فاذا قلت كل مثلث فان  
زاوية حساوية لتاين على انها قضية حتمية كان الحكم متساويا لصدق عليه في نفس الامر انه  
مثلث لا مقصور على الثلثات الوجودية في الخارج في احد الارضه بل يثبت لها وبينها ما عداها  
فما لم يوجد في ثلثي من الارضه اصلا من الافراد التي صدق عليها الثلث لحد انفسها فظهر ان الحكم  
فيها يثبت وان ليس موجودا في الخارج اصلا فلو لم يكن له وجود ومنى لم يصدق اليجاب عليه فزعم  
ان صدق اليجاب الخلق بثبوت القول له لان ثبوت الشيء لا يثبت على ثبوت الاخر في نفسه  
لم يفتق الوجود الذي كانت الاحكام الالهية الحقيقية كغيرها بالاطلاق فمثل ما قبل من ان الالام  
ما ذكره سلطان الحقيقة في الوجود كوجودها في الخارج لا سلطان كل الحسنة التي مودعه الالام الا ان جعل

الجواب اننا المبدأ بالحقبة الكلية ما لم نعلم ان موضوعنا  
عند تخصص بالوجود الخارجي

الجواب اننا المبدأ بالحقبة الكلية ما لم نعلم ان موضوعنا  
عند تخصص بالوجود الخارجي

الجواب اننا المبدأ بالحقبة الكلية ما لم نعلم ان موضوعنا  
عند تخصص بالوجود الخارجي

الوجه الروية داخله في المدي **قوله** فانها باطله لم ينوان الخارجه لا يكون صادرا بل اراد ان الكلية  
لما فوقه كسب الخارج ليست كلية بل هي في العسمة بونه فالغضا بالكلية الخارجية باطله كذا وان  
كانت صادرا فلا ينسبها خلاف القضا بالحقيقة فان كليتها محتملة ومن ايضا محتمل في انفسها  
هي العسمة المحتمل بذلك الاحكام على ذلك الغضا بالهيكسية والجسامة فانها ليست محتملة  
بل موجودات الخارجية بل غيرها وغيره لان لكل الاحكام من لوازمها الصلح واما الخارجية فاما اقرب  
الظاهر يون من ارباب هذا الفن فلا يخدوا بها فان قلت اذا كان المحول مختصا بالوجود  
او الالهي فكيف لا وجد القضية صمدية لا سمدية كذب الوجود الكلية قلت كسب مثال اخذنا  
خارجة او مبنية وذلك لا يضرنا في مطلوبنا **قوله** وقد صرح الشيخ بان ذلك في نقله التزل قبل علم  
يقولون فذاك على ان قال الذي اعين الجمهور في القضية المحصورة ليس الاخذ الاحتراز فليس على ذلك  
والص ما يفي بابطال الخارجية واعتبار الحقيقة وقد ذكرنا على ما بين يديك فافهم اليه اقول قد اطلق  
الخارجية مثلا في قرناه كمنها وايدة بان قولنا كل ذي اربعين عشرين في مكان بالخلاف على  
مؤز واحد قطبية فانها تطابقان وبفضلان قضية صادرة ولا ينظر فيها الوجود موضوعها في  
الخارج بل ال ما بينهما قال ان ج الموضوع ان وضعه كونه موجودا في الخارج مع الال ان الوجود يكون  
صفة موضوع مع الموضوع فوا منه وكلامنا فيما نفهم من ج اذا اطلقنا ابطال ايضا فتنسب التوافق  
للحقيقة ويحكم على القضية الحقيقية التي هي صاحب النزول وقال بعد ذلك اذا ظهر فساد الوجود التي ذكرها  
فليست في المذهب الذي استعمل الجمهور من المخلصين واورد ذلك كما في قوله ما ذكرنا في شرح في نفسه الحقيقية  
من قال لم يفرق الصم مثلا على ان قال مرة تلامه في واعلم ان ما ذكرنا من الدليل على الوجود الذي راجح  
في الحقيقة الال استدلوا به عليه في المشهور واما حكم ما هو مبنية على الوجود لها في الخارج كما كتبت واجتماع التخصيص  
فانا حكم على التخصيص مثلا انه اخص من العلوم وانتم من غير الالباري وانه معلوم ومقابل للممكن الوجود والغير  
ذلك من الاحكام الالهية الصادقة في نفس الامر فلا بد ان يكون موضوعها مائبا في كماله ونزول ليس  
في الخارج فهو في الال وهو اخر ص عليه بوجه الاول انك ان اردت بالامور المبنية امور انما ثبت في الخارج  
ظلم انما حكمها على الوجود في الخارج ولو سلم وجب ان يكون الحكم عليه موجودا في الخارج وان اردت  
بها الامور المائبة في الزمن فذلك مصادره على الال لان الكلام في الثبوت الالهي فكيف يستدل به عليه  
**جواب** ان المراد بالثبوت ما ليس السلب واطلاق مفهومها وانما اعتبر الثبوت بهذا المعنى اخر اقول  
المقصود السالبة المحول فان صدقها لا يفتق وجود موضوعها لان صفتها راجع الى معنى السالبة فزعم ان  
شيء في او سلمه انصاف الالو باسناد كل الشيء عنه وما يمكن ان لا اخلاف سها الا لا اجناسه ولا كس

الجواب اننا المبدأ بالحقبة الكلية ما لم نعلم ان موضوعنا  
عند تخصص بالوجود الخارجي

الجواب اننا المبدأ بالحقبة الكلية ما لم نعلم ان موضوعنا  
عند تخصص بالوجود الخارجي

الجواب اننا المبدأ بالحقبة الكلية ما لم نعلم ان موضوعنا  
عند تخصص بالوجود الخارجي

الجواب اننا المبدأ بالحقبة الكلية ما لم نعلم ان موضوعنا  
عند تخصص بالوجود الخارجي



**قوله** وج يلزم ان يكون الشيء موجودا بوجودين و يلوغ فيسأل سائله ثم لو ان قيل ان يوجد احداهما بالانبيد  
الاخر فيحصل من اجملها خاصية من حيثها عن ايجادها ووجهها كما جاز قيام ضوئين وسوادين في محل  
واحد واهل العالم لا يوزر بآفة وجودها في نفسها على اقل من نفس الوجود كما يادة مقدارها عين  
على مقدارها في نفس المقدار ووجه لا يلزم ما ذكره الشارح لانه انما يتأخر في وجوده بعينه بحد وبقص لاني  
وجوده من احداهما لا يدر على الاخر في كونه وجودا واهما مبدعان كذلك قد يجاب عن الاول بان الشيء اذا قام  
بكونه نصار كما بنا في الاعيان ملام بصور مع ذلك لا يغيره كما بنا في اقول وما ذكر من قيام  
ضوئين وسوادين في محل واحد فيفسر على ما سببنا في الكلام من الضوئين والسوادين انهما في نفسهما وضعفا  
فيقوم ان الاشتداد في السواد وان وعى الشارح ان الكلام في مراد وجه واحد وساطة اشتداد  
وضعه كما عرف به سابقا واما اختلاف افراد الوجود سده وضعفا وكالا ونقصانا ونقدما  
وتأخرا واولية وعدم اولية فقد صرحوا في الجوابه فكلوا بانه مقول على الشك فيك ويصح هنا ان الشئ  
والضعف غير الاشتداد والضعف للذين ذكرنا ان الوجود لا ينفصلها لان حال الشدة والضعف في  
باب التشكيل اما ان ترتب الاثار على احداهما اكثر من الاخر على ما قبل واما ان احداهما في  
المحل واكثر من الاخر في الوجود من الاخر كما في مقدارها وفيها كما هو اما الاشتداد الشئ منها فاما اوجه  
الاشد في الوجود وعلى طرقة الحركة في الكيفية وكذا المراد في انه ايد هو الحركة على الحركة في الكيفية وما كان من  
البيس ان التحول في ان حال من اوجه الحرك ان يكون متقدما بدون تلك الحال حتى يهور تحول الحال على  
شي واحد بعينه تدرج فيكون محو كالشئ الحال وان الوجود مما لا تقوم بحله بدون كان انقضاء الزيادة  
والاشتداد في الوجود مستغنيا عن الديل على كيفة كذا طرافه وهو على ما ينبغي واذا عرفت فحق معنى الاشتداد  
والضعف وقعت على معنى الزيادة والتناقص بالحقا بعبارة **قوله** لان معنى الاشتداد وان يكون الحال  
غير التام من ذلك اشتدادا والمادة في سكونه فالحال الغير التام هو السكونة والحال الثابت هو الوجود  
سئل ان السكونة في حال تزايدها يتبدل نوعيتها بالانبات ان يوجد في كل ان يوضع نوع من السكونة  
الاولى التي وجدت في الان السباتي والضعف من الوجود في الان الاخر فيكون الوجود من السكونة  
في كل ان يوسطا ليس ما يوجد في انين كيطان بذلك الان وصدق الا انواع محدودة على الماء الذي هو  
على منوم برونها فهذا التبدل المخصوص على هذا الحكم من حيث هذا الحكم موجه هذا التجددات الخاصة ما  
من السكونة ليس السداد او يوجب الضعف هو التبدل من حيث ان المحل منصرف بكل التجددات عن كل التجددات  
كما ذكرنا في السكون حتى يبرر وكيفية ان كل واحد من الاشتداد والضعف وكذا لا يمكن الحركة الا اوا

لا يتم  
واحد  
فانما  
الاشد  
وذكر  
اشد  
تبدل

اقول من السكونة

كأن في الشئ من  
الاشد او ان  
الاشد او ان  
الاشد او ان  
الاشد او ان

وهذا هو الحق الذي اوافق  
كل من في الزيادة والتناقص  
في

كان التحول في كل ان يفيض في زمانه فيكون له كماله لا يكون له كماله في كل الان والاشد في كل الان  
من كونه لا يوجد قبله ولا بعده ولا كماله في كل الان من حصوله في مكان لا يكون له ذلك الحصول  
ذلك الان والاشد وكذا التحول في الكيف لا يولد في كل ان من كيفية لا يوجد قبله ولا بعده وعلى هذا  
التفصيل كل التحول في الوضع ولا سكون التحول في المكان ان يكون باقيا بعينه من مبداه كونه الى منتهى ما في  
ان يكون محو كما ومتوقفا دون الاحوال التي تحوّل فيها لا يقوم التحول بدون كونه كالموجود لا يتصور كونه في  
ان في الحركة شدة خاصة وهي ان يقال التحول في الان ان كان له من مبداه المسافة بين واحد لآخر  
في الان على سوا سكون مستقر على ابن واحد فلا يكون وان كان له ان يكون متقدرا فاما ان يكون على واحد منها  
في كونه ان واحد بعد انقطع الحركة واما ان لا يستقر ولا يكون في كل ان الا ان واحد ابلغ من ان الا  
وهو بطرقة صاحب الكتاب وكذا يقول في الحركة الاكبر والوضعية والكيفية ولا جوابا عما لا بان يقال  
للمحول من مبداه المسافة ان منها ما بين واحد مستمر فكونه موسطا بين المبدأ والنهي لكنه غير مستمر  
نسبة الى حدود المسافة وتباعد وحسب تقديرها وكان حدود المسافة بالعرض كذلك حدود الوجود  
العرضي وكما انه لا يمكن ان يرضى في المسافة حدان ليس بينهما مسافة اصلا كذلك لا يمكن ان يرضى في ذلك  
الاين المستمر انما متصلان بل كل ايتين غير متصلين فانه يمكن ان يرضى بينهما ايون غير متناهية كما ان كل  
معرضين على حركتين ان يرضى بينهما فغير متناهية فلا يلزم مثال الالات ولا انقطاع الحركة الا ان  
المحل ساكن وكذا التحول في الكيف كبنية واحد عرفا في كل كينيين معرضين فيهما ما يمكن ان يرضى  
بهما كينيات افر فلا يلزم من التدرج او قد يبين بذلك ان تلك الانواع المتبدلة في الاشتداد وانما هي  
بالقوة كالات على ارجح في الغاربي وانما حكموا ان الامور المختلفة الفروض في الاشتداد وانواع  
بناء على ان الاشياء المختلفة بالشدة والضعف يكون مختلفة للكيفية على زعمهم لان الاجتهاد واهلها  
لا يتبدل شدة وضعفا فلا يكون النوع او الجنس هو الا بالاشك على وبنائه ثم ان يتبدل الانواع  
مخصوصا في الكيف لسولة الشدة والضعف دون الحركة في الكيف والاشد والوضعاد منها يتبدل افراد  
لوع واحد محصل حقيقة في مباحث الحركة مع زيادة نوصية من قبلنا **قوله** مالا حد في السدة والضعف  
هو المحل وذلك لان المحل هو التحول المنتقل من حال الى حال افر في وهو الباقى جمع الاحوال كلها واما الحال المتبدل  
نوعيته فهو التحول في المسافة في الحركة الاية وهم من زعم ان الشدة هو الحال ورو عليه بان السواد  
او السدة فان لم يبق ذلك السواد بعينه فلا اشتداد فيه لا سيما في السداد والمدوم وان على وجودها  
بينه ودم عرض عليه زيادة فلا حركة في ذات السواد بل في عوارضه فان نقص في السواد او السدة في السواد

فانما  
الاشد  
وذكر  
اشد  
تبدل

وهذا هو الحق الذي اوافق  
كل من في الزيادة والتناقص  
في

هذا هو الوجود  
 الذي هو الوجود  
 الذي هو الوجود  
 الذي هو الوجود

فان لم يكن كل السواد ظاهرا فيه لا كسواء الاستعداد في العدم وان لم يكن علة زيادة ذلك الجسم  
 في توارث السواد لان السواد اجيب باجتناب السواد ولا بد ان لا يكون له الجسم في السواد  
 على موم كل في غير فار واما ذكر غير الفار في نفسه في لا يفعل اذ لا بد ان يكون الحركة كغيره  
 للمحرك في الوجود في حركته في سائر ما في كونه ما في كونه ما في كونه ما في كونه ما في كونه  
 تام والتجارة والالتفات ضرورة وان ما ذكره من الامثلة لا يخرج كانهما اشبه على بعض الاوقات  
 والظاهر انها اقضية وان تلك الامثلة بعد بها ظاهرا على انه قد توضع في تلك الامثلة فقبل انهم يقولون  
 ان تبادل الفصول المنقبضة قد يكون خفية ولهذا لو ازم عدمه فيخل من اللوامح العدمية مباين  
 فصول الا انواع الوجود وكذا يقولون بعدم المانع ليس وامن علة الوجود بل كاشف في امر وجود  
 وهو العلة في كون الوجود في كوزان يقال ما هو شرطه في الوجود في تلك الاعداد لو ازم  
 الوجود فيكون مشورا بالوجود بالذات لا بد من احد الاحتمال من دليل لا ولا  
 من حيث ان عضوا القول كان فاللطف قطع وذلك لانه انما كان فاللطف لكونه لطفا ما غاي  
 هو كمال له وكذلك السياسة المدنية اعني تدبيرها في مع العوم على كسب العدل والاستقامة  
 صفا النوع الحيوانية وصفتها من طرف الافراط والتفريط في كمال النفس الناطقة وما منقود  
 في الزمان واللام قد يكون لفقدان الاتصال وقد يكون لفقدان المزاج وكلاما عدمي شرط  
 نادون فصل في ذلك ان السرف ما عليه عدم وجود مدة الشارة ال انقسام الاول التي  
 قوله السرف مطلق على امور علمية من حيث هي غير توارث قوله او عدم كمال الوجود انما انقسم الى  
 اعني قوله وعلى الوجود في حيث هي غير توارث قوله او عدم كمال الوجود انما انقسم الى  
 مال او عدم كمال الوجود في حيث هي غير توارث قوله او عدم كمال الوجود انما انقسم الى  
 ما هيته ذلك كان غير توارث في ما هيته الانبار ولذلك كلفنا بالاضافة في ثمة في ثمة في ثمة في ثمة  
 لا يكون توارث او على هذا كون السرف والذات مقبسة ال ذوى الارادات واما اعتراف السرف  
 كونه غير لائق والمحرك كونه لا يتحقق ما قال في حيث ان ذلك العدم غير لائق به او غير توارث عنده كانا خارج  
 فنزول الاراق ايضا وهو المناسب ما ذكر من مثال الشرا القياس ال الشاروان كان اطلاقها  
 في ذوى الاراق اكثر واشهر قول الصدق سأل عبد الجهور ال عن العام قوله لست اشتهي الوجود  
 الخارج من ذلك بل ذلك في الوجود ان ينصف بالوجود الخارج ويكون وجهه عينه كقول السرف  
 غير واورثه غير لا ينصف بل تقول كل صفة فانها تارة لانهما بل لانهما بل لانهما بل لانهما بل لانهما

سواد

هذا هو الوجود  
 الذي هو الوجود  
 الذي هو الوجود  
 الذي هو الوجود

هذا هو الوجود  
 الذي هو الوجود  
 الذي هو الوجود  
 الذي هو الوجود

وغيرها







القصور بيان احوال الوجود في حد ذاته...  
تنبه النفساني للبدان يكون حصره...  
وما قد رتبه من بطلان الاثرين...  
نفساني مخصوصين اذ اردت...  
من قولهم ترد بدلتهم...  
ومعصه بالانصاف...  
برهنة واما اذا قلت...  
ترددت بالانصاف...  
عليه من النسبة...  
استدلوا بكبريها على...  
وتنزه الى الوصف...  
مدار كونه على...  
له منها بل المقصود...  
وسئل فسمان...  
وهي معقول عند...  
النوم فتأمل...  
الذي اذ مطلق...  
مع الوجود الذي...  
الوجود موجود...  
الاستحجاب...  
للتناهي...  
في هذا المقام...  
والالاختصاص...  
فلا يخفى ان هذا...  
يجب احتياج بعض...  
في اللاحقة

معقول

العام

الوجود في حد ذاته  
الوجود في حد ذاته  
الوجود في حد ذاته

الوجود في حد ذاته  
الوجود في حد ذاته  
الوجود في حد ذاته

وهي

وهي احوال الصور...  
ايضا لا مانع...  
ما لوضعي...  
عدم الدليل...  
وصف الوجود...  
ضعف ظاهر...  
الترديد...  
او التي...  
للسواد...  
متعدا...  
الحاج...  
الاوار...  
لتشاكل...  
محص...  
لا مجال...  
فقط...  
معنى...  
محلها...  
الاخصاص...  
لصحة...  
وتبينها...  
كروصفها...  
احال...  
بالاختلاف...  
كل...  
في اللاحقة

الوجود في حد ذاته  
الوجود في حد ذاته  
الوجود في حد ذاته

الخاصة  
محل حال  
مطلق الحال  
حال اوج  
اشياء  
اذ المقصود  
ملا يكون

اشكال

في اللاحقة



هذا هو الوجود  
الذي هو الوجود  
الذي هو الوجود

ان بلا حط على الوجود غير مفيد خصوصاً ما هيته من الامتنان كما ذكرنا وانما ملائحته اياه بحيث لا يلا حظ بولسبها  
ولو بوجه اجمال فمتنع ولا يلزم من ذلك كون الوجود امراً اضافياً لجوار ان يكون صفة غير اضافية بلزمتها  
الاضافة لروما غلبت فالمراد بالوجود المطلق هو لزوم الوجود غير مفيد خصوصاً ما هيته من الامتنان لا ما لم يفيد  
بشيء اصلاً ولا بد من اعتبار نسبة الشيء الى الجالا او الوجود معه هذه النسبة امكن رفته وهو العدم المطلق  
**قوله** وينبغي عدم سلب الوجود المطلق عدم مطلق وهو سلب الوجود المطلق من غير ان يفيد ما هيته  
من الامتنان بل كان الوجود المطلق هو مفهوم الوجود غير مفيد ما هيته خصوصاً من الامتنان وان كان مفيداً  
بما بهم مسورا لا لا كما ذكر عدم المطلق هو رفق الوجود وسلبه نسبة الوجود وقيد به بملا هذا هو الظاهر  
فتمثل حال الوجود ان يراد ان الوجود المطلق مفهوم الوجود من حيث هو غير مفيد بشيء اصلاً لا معنى  
ولا بهما بنا على جوارهم مجرداً عن اعداءه بالكلية فيكون العدم المطلق هو مفهوم الوجود في نفسه  
لا رفق من اذ الفرض انه لم يفيد نسبة الشيء اصلاً وهذا الغايض اذ قلنا ان رفق الشيء في نفسه امر متصور  
للتصور الحالى نسبة الغايض من رفقها في انفسها واذا قلنا ان الوجود لا يتصور الا في النسبة فلا بد  
بعدهم الوجود وجوده من اعتبار نسبة الشيء بالمكن رفته الذي هو العدم المطلق فتأمل وايضا اراد لم يعلبه  
ما قيل ان ناذر عن سلب الوجود هو سلب مضاف الى الوجود اعني وجود الوجود وذلك  
لان مراد سلب الوجود وجوده واعداءه وقد رفق هذا القائل ان المقابل للوجود مطلقاً هو السلب مطلقاً ان حيث  
موضوع القطع النظر في ما يتابع قال ولا يتصل السلب لا يعقل الا مضافاً الى ايجابه لا ما نقول لو لم يبدل على  
جواز تغاير مضاف وايضا الوجود لا يعقل الا حالاً الشيء مع ان للتعقل ان يلحظه من حيث هو فليتصور  
ذلك في السلب وقته حيث لان الظاهر ان الوجود لا يتصور الا منسوماً الى موضوع ما وان كان غير مبين  
ومع ذلك يمكن ان يقال مفهوم الوجود امر اضافي بلزمتها الاضافة كما ان نسبة الوجود الى ما يتبعه يجب ان يكون  
مفهوم رفته وسلبه لا امر مستلزم للسلب رفته وذلك لان التنافة الذاتية انما هي من مفهوم الوجود  
بمفهوم رفته وسلبه كما تنق في موضعه ولا شك ان سلب مفهوم الوجود والسلب لا يعقل الا مضافاً  
شيء وانما نسبة الوجود الى سلبه المذكور في قولهم السلب لا يعقل الا مضافاً الى سلبه مع وان لم يكن محكوماً  
بلفظ فان الاكبر غير واجب وان كان اكثر واقل **قوله** وذلك لان العدم المطلق من حيث هو سلب الوجود  
المطلق يتقابل له حاصله ان العدم المطلق له اعتبارا من حيث هو وهذا الاعتبار يتقابل الوجود  
وينبغي لانه رفته ونانها من حيث هو متقول وحاصل في الذم من وهذا الاعتبار هو موضوع الوجود ويحاج  
له والحقيقة ان سلبها من مضافاً لاصناف الوجود المتقابل وليس اجمع المتقابلين هو موضوع احدما

هذا هو الوجود الذي هو الوجود الذي هو الوجود  
لان سلب الوجود يتقابل كون  
الوجود هو الوجود لان الوجود رفق  
بوجوده يكون الوجود وجوده  
بملازمة رفته

للاوجود المسمى اجمعها في موضوع واحد كما مرت اليه الاشارة في الوجود المطلق والعدم المطلق  
يعتقان معاردهما فهو من ان العدم المطلق لا يمكن ان يتصور الا في نسبة اصله وتقرين انه كما يمكن  
ان يتصور الوجود المطلق يمكن ان يتصور رفته وهو العدم المضاف الى الوجود المطلق وذلك لان ما في لونه  
عدا مطلقاً **قوله** والعدم التقيد متفقر الى موضوع معد به كما ان يمكن ان يكون الوجود التقيد متفقر الى موضوع  
يقيد به اراد بالكلية ههنا المفهوم الوجودي وبالعدم سلبه مطلقاً لا سلبه اعتباراً استناداً الى كل  
ما هو الوجود والشيء المذكور وذلك على ما يقال من ان تصور الاعداء هو تصور سلبها فان المراد به ما هيته  
السلب والايجاب ايضاً فلا يلزم مما ذكره ان يكون المتقابل من الوجود والعدم متقابل العدم والكل بل يكون  
متقابل السلب والايجاب قد نبه على ذلك في التمثيل حيث مثل نسبة الوجود والعدم ناهي الوجود في نفسه  
وان الوجود في نفسه على طرفة السلب والايجاب ثم نعمة استناداً الى اصله بل لا معنى لاعتباره ههنا قطعاً وما  
قرناه اندفع ما قيل من ان ما مثل في داخل في متقابل السلب والايجاب ون العدم والكله الا ان يصطلح في المظا  
على معنى مخالف ما هو المشهور عند النجوم فكان تحت ان يفتبه عليه جذرا عن وقوع الغلط على ان مخالفة  
للمشهور من غير رفق مستغنى جدا عند المتفلسفين **قوله** والوجود ولا يتصور له اذ لا مفهوم اعم  
رذ ذلك بل كل واحد من مفهوم الكون العام ومفهوم المعبر عنه والمفهوم ونظايرها من المفهوم الشاملة  
للوجود او العدم وما عمن الوجود لا يتقابل مع وجوده اذ فنيته فيكون اخص من مطلق الوجود لانا هو  
قد صرح الاعم كسب دانه اخص باعتبار عارضه ذلك لا يفرح في كونه اعم كسب الذات وهو كما  
هو عفا او لا بد ان الحيوان من حيث هو موضوع للكسب بالفضل اخص من الانسان ومع ذلك يتوحيش  
واعم منه كسب ذاته في ان يكون شئ من كل المفهوم الشاملة للوجود وعين جسماله وان كان اخص منه من حيث  
انه موضوع له ان الوجود **قوله** فعدم عدم الوجود وعلى نفسه عر ينس هذا اللزوم مما لا رفته فيه اصلاً لان الوجود  
يرك الوجود ومن الوجود وعلى اعتبار الوجود مع ما لونه فكون الوجود وجوده فانه فتنق على نفسه عر ينس  
**قوله** وان التاثير ان يكون الشيء الذي فرض الوجود هو وجوده وذلك بطالان الوجود وقام بذلك الموضوع  
فلو كان ذلك الموضوع هو الوجود والتمام بالشيء فاعا يتناهى وهو كما في قيام الاعمض بحالها وان لم يكن الوجود  
عصافاً فبالحال فان كون الحال في غير حال فيه تمامه تسجيل مطلقاً وانما العارض عن الموضوع المتقابل للذات  
للاكمال في كون الخارج غير عارض تماماً فان الانسان عارض للناسط بل هو العنق وليس عارضاً تماماً  
وذلك لان الموضوع متساو في كون الحال على الشيء فادعاه عنه ولا اكتماله في كون الخارج عن الشيء غير خارج عنه  
سبح اوابه كلاف الحال فيه فانه اذا لم يكن فيه مما به بل يبعثه لم يكن الحال فيه الا ذلك البعض **قوله** او تتو

هذا هو الوجود الذي هو الوجود الذي هو الوجود  
لان سلب الوجود يتقابل كون  
الوجود هو الوجود لان الوجود رفق  
بوجوده يكون الوجود وجوده  
بملازمة رفته

القيام به لم يكن م

ما اوصف برقمه اعمالا كما لا يحال لان البدن مركب من اواكل واحده منها تصف بانه ليس بيد  
 وكذا البنت وعين غايه كمن اواكله ثم ان الارباع منقوض بسائر اركانها فيقال مثلا الحيوان بسيط  
 اذ لو كان مركبا فجزاها حيوان اذ عينه وبسائر اركان الكلام **قوله** الوجود مفهوم لا يمكنه بالنعقول اذ هو  
 بسيط فيه بحيث لان الارباع الساتر على صدره انما يدل على بساطه الوجود والمطلق لا على بساطة  
 افراده فجاز ان يكون اواده بساطة مختلفة الالوان بدواتها وان يكون مركبا ككلمة المائيات  
 اما بدواتها او نعقولها المتوحد بها فليس لها ويكون الوجود والمطلق ساطعا لهما لئلا يتكلم لهما  
 للتيقن بالذوات او بالنعقول فلا يلزم ان لا يكون اواده بالنعقول بل بالوصف عايم لو ثبت انه  
 طسه بوعه فان قلت به افراده لم يبع كنه تلك الافراد لا بالنعقول ولا بالخاصة بل بالوصف عايم لكنه  
 متقول بالمشكك على افراده فلا يكون طبعه بوعه لها كما فرغ **قوله** وجمع المتصل على المفرد وعلى  
 العاصم الحامل في محل فان المتصل يصدق على المفرد اولا وبالذوات لانه متصل بذاته وعلى السبا  
 نانيا وبالوصف لانه متصل بالمفرد لا بنفسه **قوله** واما بالاولوية وعدمها واما بالشدية والضعف  
 فيسأل العم العام المتقول بالمشكك بمراد كنه اشياء مختلفة اما بدواتها او بنعقولها وبكذلك الذوات والنعقول  
 مستبح كالات لذلك العام في بعضها اكثر من بعض فان اراد بالشدية والاولوية كنه تلك الاشياء  
 وبالضعف وعدم الاولوية فليتها فلا فرق اذن من الشدة والاولوية ولا يبي منها بل هما وان  
 بكل من الشدة والاولوية معنى اذ فلا بد من اقدانه وليس في كلامه ما يفي بذلك فيكون العروق  
 ذكر في برهان الشفا اذ لو كان شيان مشاركين في طبيعة امر وكان ذلك الامر الاول بحدسه  
 وكونه وبواسطه كان الاول اولى به من الاخر ومحصل هذه الحالة ان الشدة هي كنه الحالات  
 وان الاولوية هي ما ذكر في الشفا فاصح الفرق بينهما لك المتصل ح مثال الاولوية وعدمها من حيث  
 انه للقدار من ذاته والبياض من عينه ومثال للتقدم والتاخر ايها من حيث ان انصا القدر  
 سبب لانها البياض **قوله** فانه يصدق على وجود العلة ووجود معلولها بالتقدم والتاخر وذلك  
 حصول مطلق الوجود للعلة وعدمه على حصوله لمعلولها ولا شك ان حصوله ليكل منهما كما هو حصوله في  
 العارض بل فالحال لان حصول مطلق الوجود لا بد من تقدم حصوله للاخر فليس على ما ذكرنا كون  
 وقوعه على وجود المومر اولى من وقوعه على وجود الوض وكون وقوعه على وجود القدر الشدس  
 على وجود القدر القوي **قوله** والاشد اذ والضعف اللذين ذكرنا ان الوجود لا يقبلها الوجود  
 مما هو تان يقضيان كون ما وقعنا وضما بتقوم كنه بدونه محلهما بدواتها فلا تصور ان الوجود

والتقدم والتاخر  
 كما لا يخفى

واما الكلام

منها

المذكور ان فليسا كذا اصلا بل هما ال ان ترتب الاما على اقدمي اكثر من الاخر **قوله** ولان المتقول  
 للمعقولا الاول المعقولا في طابع الماهية المقصود من حيث هي وما يوصف للمعقولات الاول الذي  
 ولا يوجد في الخارج امر يطابقه كالكلمة والذاتية ونظايرها وكما هو الماهية الكلية والذاتية وعبرها سمي معقولا  
 ثانيا لوجودها في الدرجة الثانية من التعقل ولا يمكن جعل الكلمة الا بعد جعل امر يوصف له الكلمة في الدرجة  
 وليس في الخارج امر يطابق الكلمة كما كان للسوا والمعقول ما يطابقه في الخارج واذا تعقل مفهوم الكلام  
 في الدرجة الثانية واعتبر صدقه على كثير من عرض مفهوم الكلام فوي في في الدرجة الثالثة من التعقل وبعضهم  
 يسمي طارفا معقولا باله ومكده ابنت المعقولا رابعه وما بعد ذلك وبعضهم جعل ما بعد المراتب الاول  
 مطلقا معقولا ثانيا وبالجملة الترتيب في المعقولات الثامنة امر ان اقدمي ان لا يكون معقولا في الدرجة  
 الاول بل يجب ان يعقل عارضة المعقول ام في الزمن وما بينهما ان لا يكون في الخارج ما يطابقها وكل ما يتصل  
 في الدرجة الاولى فهو معقول اولى بكونه اولى او عدو ما كما كان اوسطا وكذا اطلاقا لا يعقل الا  
 عارضا لغيره اذ كان في الخارج ما يطابقه كالات اذا قيل جمعها في الخارج **قوله** والشدة  
 من المعقولا العامة ليست متصلة في الوجود كنه صلب الحيوان بل هي مفهوم الشبهة كسائر الماهيات الاول  
 وليس في الخارج العامة من الوجود والامكان العام والمعمومية من المعقولا الثانية التي يعقل عارضة  
 للمعقولا الاول وليس لها في الخارج ما يطابقه وكما ذكر في **قوله** والشدة  
 والعرض مثلا واذا تعقلت الاشياء المخصوصة عرض لها هناك مفهوم الشبهة من غير ان يكون لها  
 في الخارج ما يطابقه كافي العوارض الى جهة فليست الشبهة متصلة في الوجود بل هي عارضة للوجود  
 المتصلة فلا شيء مطلقا لوجوده بل كل ما هو موجود فهو في نفسه شيء مخصوص قطعا وهذا هو المقصود  
 قول الشارح فلو كان الشيء ابي المطلق موجودا في الخارج لكان مشاركا للغير في الشبهة وبخالفه  
 له كخصوصية تكون له شيء ولم تشارك في هذا عرض عليه بانها لا تملك خصوصية غير ذاتها مشترك  
 فان كل عام يشارك الخاص في مفهومه ويمتاز عن الخاص بغير مفهومه المحرور عن الخصوصية فمطلق الشيء  
 على قدر وجوده كمنه عن الاشياء المخصوصة بعض مفهومه لا باهر زايده عليه حتى يلزم ان يكون  
 مطلق الشيء شبيهة اولى وانها تقول الشبهة العارضة لمطلق الشيء الذي فرض له وجودا واعتبارا  
 فيرتب امور اعتبارية سطوح بانقطاع الاعتبار وانصا لوصح هذا الدليل لم يوجد عام اصلا  
 اذ يقال لو وجد الحيوان مثلا مشاركا للحيوانات الخاصة في الحيوانية وفالغتها كخصوصية فليكن ان حيوان  
 وشمس ايضا مشاركا للشيء المطلق لغيره في الشبهة ليست لازمه لوجوده في الخارج بل هي لازمة لذاته فرض

المتخالف

بالمشكك لا يكون اذ لا يكون  
 في ما حث كون الوجود زايده على  
 الاعميات فان قلت في وجود الكلام  
 بوض



والعلم بالمعلول بعد العلم بالمتعلم الى العلم بسله فافعل ان مراده ما ذكرناه فالاستدلال بوجود العلم على وجود المعلول  
او بعدمها على عدمه برهان لا يقيد على ان يثبتنا لوجود معلول معين او عدمه الاستدلال بوجود المعلول على وجود علمه ما  
لا يثبتها او بعدمه على عدم علمه ما برهان او على عدم علمه مبنية منها برهان ان فان قلت ان العلم لا ينفذ والتعليل  
دل وجود المعلول على وجود علمه مبنية وان جار لم يدل علم العلم المبنية على عدم المعلول قلت عدمها يدل على عدم  
معلول معين مستند اليها فان عدم النار يدل على عدم اوارق النار ولا يتصور فيها ان يكون غير النار على  
لها ولا يوجب ان يقال وجود اوارق النار ايها يدل على وجود النار لان العلم يكونها نارته لا يحصل الا بعد العلم  
بوجود النار فيكون قوله ان اذا عدم العام عدم الخاص من غير عكس هذا التفسير والتعكس في العدم  
وغيره للمعنى وتولوا والاصل التفسير عن بيان اولى وليس في كلامه عوض الاستدلال عليه الكفاية المشتهرة  
ووجدت العبارة في بعض النسخ هكذا قوله ان اذا عدم العام عدم الخاص من غير عكس فانه اذا  
عدم الحيوان عدم الانسان من غير عكس فانه من غير علمها مان ذلك يصح للمعاني الكلية بالتحال اولى  
وهو غير مفيد وايضا من التعاقب منقوضه بالانوار العامة كما يمكن العام والشيء الموجود فانها اعم من الانساق  
ونظائره واجم من تعاقبها ايضا فلا سكالسن فيها العموم في العدم والاول ساطع السرخ لم يوجد  
لكل البيان فيها من ان الطاهر فيها التمثيل لزيادة التصوير والاستدلال واذا التمسوا سوال مشهور  
لكما في حد صنف جوابه في مكانه **قوله** كل واحد من الوجود والعدم اما ان يكون بالغير ولا اولى كل واحد من الوجود والعدم  
اما ان يكون بغير ذلك الشيء اولا والحاصل ان الوجود الشيء اما ان يحتاج الوجود في اوله ولا كذلك عدم الشيء اما ان يحتاج  
العدم في الشيء اولا ولا يحتاج في كلامه ان الوجود اما ان يحتاج الوجود اولا ولا كذلك العدم اما ان يحتاج الوجود اولا ولا  
الاول يكون الواجب في الوجود والعدم في الوجود والعدم في الوجود والعدم في الوجود والعدم في الوجود والعدم في الوجود  
وعدم المنع عارضين لغيرهما وعلى ان يكون الواجب وجوده الا يحتاج الوجود فلا بد ان يكون ذلك الوجود  
فانما بدانه والاصح الوجود وطعا ويكون المنع عند الحاجة الوجود فلا يكون عارضا لغيره على بيان  
حال الوجود وفيه **قوله** او كل وجود لا بد وان يصدق عليه ادمها وينبغي ان يصدق عليه معاينتي ان  
نفس الوجود الوجود وحده منفصلة حقيقة ادم بين الوجود والابنات لا يتصور فيها اجتماع التسميات  
ولارتنافها وكذلك نفس العدم اليها منفصلة اولى حقيقة وهذا مما لا يشبهه واما ان كصار المعنى ما  
بالعكس الوجود والعدم في العلم اعني الواجب والممكن المنع فان الكلام عليه عن قريب **قوله** الوجود  
مخالف نحو لا تقول ان الانسان موجود الوجود على نفسين وجود الشيء في نفسه والشيء ليس في الاول يكون  
الوجود في الوجود لا يسمي ذلك التعليل بسببا وسيل عنه دليل بسيط وانما يكون الوجود رابط ويسمى ذلك التعليل

مركب ويسأل عنه بل انكره وعلى التقدير يكون بين الموضوع والمحل سببه بوثيقة لا في نفس الامر عن الكيفية التي  
المسماة بالمواد او اجبرت في انفسهما فان قلت اذا كان الوجود هو الكان السببه الرابط  
بثبوت الموضوع الى وجوده بل للموجود وجود او قلت بوثيقة الموضوع ليس بوثيقة وجوده بل بوثيقة وجوده  
وطبوتية للموضوع وتبين كوجود الاعراض بجالها كما عدم من عدمه وجوده في نفسه بل بوثيقة الموضوع  
اتصاف الموضوع به وصدقه على الموضوع وقد يصدق الاعداد على الموضوع الخارجية ونصف من بيان فان  
قلت بوثيقة الموضوع بذلك المعنى ثابت للموضوع ايضا فمزم التمس قلت بنقطع ذلك ما نقطع الاعتبار  
وذلك العدم فسمان عدم الشيء في نفسه وعدمه من غير ان العدم في الاول محمول والنسبة الحائثة هذا  
ان جعل قولنا الانسان مدوم مدوله وان جعل سببه في المعنى كان العدم فيه رابط فطحا والعدم  
في التعاريف يكون النسبة سلبية ولا عكس فيهما عن التوابع الثالث ايضا الى اصل ان المحمول سواء كان  
وجودا او غيرا او اسبب الوجود الى ما او سلبا ثبت في النسبة بواذ ذلك من المشهور اعتبار  
المواد والنسبة البثوتية فانها اشرف وما يثبت في النسبة سلبية مدروجة فيها فان واجب العدم  
هو متفق الوجود ومنتج العدم هو واجب الوجود ويمكن العدم هو متفق الوجود ملاحظه ان اعتبار المواد في النسبة  
او تلك المواد اعني المتعريف في النسبة الا كما سببه لغيره ما باسرها **قوله** يسمى تلك الكيفية ان اعتبر  
في نفسها مادة وان اعتبر في التعليل يسمى جهة سببه الى الف اصطلاح عليه العلماء فانهم قالوا  
الكيفية العامة للنسبة في نفس الامر يسمى مادة والتي يتركها العقل لها سواء كانت لها في نفس  
الامر والاسم في جهة وان اصطلاح من عندنا ذكره لزمه ان لا يخالف الجهة لما في الوجود والوجود  
الداء واقتلا فيها بحسب اعتبارها في انفسها واعتبارها في التعليل مع انه منزهة عن بيانها حيث  
وقد خالف المانق باهية وكرهه ايضا ان يكون الجهة مطابقة للواقع ولها بثبوتها في نفس الامر كما كان  
على اوله وليس كذلك فقلت كل حيوان جسم بالامكان الخاص كانت مادة الضرورة اي  
الوجود وجهة الامكان الخاص وكانت القضية كادته لعدم مطابقتها للواقع ويمكن ان يقال  
انه اطلق الكلام او لا لجل الكيفية الثانية للنسبة في نفس الامر مادة او اعتبر في انفسها وجهه  
اذا اعتبر في التعليل وصرح ثانيا بان المانق من الكيفية الثالث اساسه في نفس الامر وانها اذا  
اعتبرت معلولة يسمى جهة في المادة او لا مطابقتها لواقعها ونبه المتأخرين من المنطقين من ان  
كل كيفية ما من نفس الامر لاسية الا كما سببه يسمى مادة وما ذكره من مطابقتها لواقعها على طرفه من  
الكتاب موافق لما ذهب اليه المتقدمون منهم من ان المانق من احدى الكيفيات الثالث الثابتة للعدم

هذا الكلام في بيان ما ذهب اليه المتقدمون من ان المانق من احدى الكيفيات الثالث الثابتة للعدم

بيان متعلقة

نفس الامر كما فرناه من قبل فكلما فصل القولين في المادة ولم يشتر ان الفرق بينهما ما ذ ابل نظرهما في  
 سلك واحد اعتمادا على علم من فن او كذلك لم يبين ان الكلمة كما يطلق على الكلمة ككيفية الذات اذا  
 تعقدت يطلق ايضا على الكيفية العقول او الملقولة للنسبة وان لم يكن مطابقا للواقع اعني واعلم  
 علم في ذلك من ان كل كيفة للنسبة مستقلة او ملحوظة مطابقتها للواقع او غير مطابقتها بسمي جهة اذ ليس  
 الملحوظة ومنها بيان تماثل حال المواد والكميات والاحتمال في الاقوال في الاولي دون الثانية والاشارة  
 فلا يكون ثابتة في الواقع خلاف الاول بل يقال ان الكيفية الثالثة الثالثة في نفس الامر مواد في  
 وجهات في التمثل فان هذا المقدار كاف في معناها **قول** والوجوب والامتناع يدلان على وثاقه الرابطة  
 باعتبار النسبة التي هي موجودة **قول** ادعوا الوجوب ان وجوده هو الجوهر الذي هو الوجود او  
 باعتبار السكالك المحول ثم يوفق السكالك بعدم امكان السكالك ثم يوفق امكان السكالك بعدم وجود  
 المحول فيقول ان توفيق الوجوب بعدم عدم الوجوب يكون دورا ومدى السكالك والظاهر ان يقال  
 انهم في قول كل واحد من الثلاثة سبب الاخرين او يقال ان الوجوب مما يتحقق عدمه او بما لا يمكن عدمه  
 والتمتع بما لا يمكن عدمه او بما لا يمكن وجوده والتمتع بما لا يمكن وجوده او بما لا يمكن وجوده ولا قد  
 فندادوا كلاما من الثلاثة في توفيق الاول وانه دور ظاهر **قول** وح يكون فسمي المفهوم كسبب الاثبات  
 ال الواجب والتمتع والتمتع فسمي حقيقة هذه النسبة حادثة في المفهوم بالقباس الى ان المحول كان با  
 فان كل مفهوم اما ان يكون واحدا كحيوانية مثلا او متمتع كحيوانية او متمتع كحيوانية لكن المشهور  
 في المفهوم بالقباس الى المحول الذي هو الوجود فانه اذا اطلق الواجب والتمتع والتمتع بنسبها  
 الواجب والتمتع والتمتع الوجود والتمتع الوجود والتمتع الوجود والتمتع الوجود والتمتع الوجود  
 التي ذكرت في هذا التقصيا وموادها كالحرح به بل من كتب كشرحه الا انها متيقنة مهمما بنسبة المحول  
 الذي هو الوجود فليلا وجهه لا فيس من انها لو كانت هي المذكورة في الجهات وانواع الحالت لو ازم الى هذا  
 واجبه له وانها كالتوجه للاربعه ودليلان الاربعه واجبه الوجودية لاوجه الوجود فاعلم ان السبب  
 المحول لسبب في الوجود الذي هو المادة والحد فيها **قول** فان فيس من النسبة غير حاضرة لان يقال  
 النسبة بين الشيء والاشياء كيف لا يكون حاضرة لاننا نقول ان اريد بقوله فاما ان يكون كسبب الوجود  
 اعلم ان كل مع ذلك عدم ايضا ولا فهدا القسم يدور في القسمان الواجب والتمتع في الطرفان معا فلا  
 يقع لوله فالاول منهما هو الواجب لانه وان اريد به انه كسبب الوجود فقط فاما ان يراد بقوله فاما  
 ان يكون كسبب الوجود ان كسبب الوجود اعلم ان كل مع ذلك عدم ايضا ولا فهدا

معناها

الاشارة الى ان النسبة بين الشيء والاشياء كيف لا يكون حاضرة لاننا نقول ان اريد بقوله فاما ان يكون كسبب الوجود اعلم ان كل مع ذلك عدم ايضا ولا فهدا القسم يدور في القسمان الواجب والتمتع في الطرفان معا فلا يقع لوله فالاول منهما هو الواجب لانه وان اريد به انه كسبب الوجود فقط فاما ان يراد بقوله فاما ان يكون كسبب الوجود ان كسبب الوجود اعلم ان كل مع ذلك عدم ايضا ولا فهدا

مفهوم

في هذا

في هذا القسم من الممتنع ما حلت الطرفان فانه نسخ له الطرفان ايضا ملازم قوله ولا شك ان الممتنع لذاته اما  
 ان اريد به ان يمتنع له الوجود فقط فندخل الضرور في الطرفين في القسم الثالث فليطالع قوله الثالث  
 هو الحكم لذاته وبالجملة المفهوم اما ان لا يصح لذاته شيئا من طرف الوجود والعدم او تقضيها معا او يمتنع  
 دون الوجود او بالتمتع بالانقسام اربعة بلا مرتبة **قول** يمتنع له الوجود في الخارج او لوجوه في الخارج  
 لم يمتنع اصحاب التخصيص منه **قول** فكون متمتعا بذاته وذلك انه يكون معدوما في الخارج دائما ويكون  
 معدوما مستقلا بذاته ولا ينبغي بالتمتع لكون هذا في الممتنع لا يكون ضروري الوجود قطعا وما نحن بصدد  
 ضروري الوجود فرضا فلا يكون متمتعا فلت هذا القسم في الضرور في الطرفين وان كان كسبب يادي البرهان  
 محتملا لكنه في التحقيق مما يتحقق عدمه وعطيان ما يصح مع الوجود بذاته لا يصح الوجود بذاته لان اقتضاها  
 ينقض الممتنع من الاخر والممتنع والتمتع من الاخر لعدم اقتضائه فلو كان مقتضيا لهما لم يكن مقتضيا لهما  
 مع وجودهما ان كان موجودا فقط او معدوما لزم ان يختلف مقتضى الذات بذاتها عنها وان كان  
 موجودا او معدوما لزم اصحاب التخصيص فاحصار المفهوم في الواجب والتمتع والتمتع بالتمتع بالتمتع  
 صحيح وطعا وتقبل قسم رابع محتمل ياد في التفتات من بديهة العمل والاشارة ذلك عن كونه حصر عقليا  
 حرم فيه بالاخصار بطر الوجود مفهوم القسم وان جعل على الخارج الوجود خارج عن مفهومها من شبيهه او  
 استدلال كان مع ذلك حصر المقطوع عليه بلاربيته وبدليله المقصود ولا يتوقف على كونه بديهيا **قول**  
 بنحو ان يقع ذلك الطرف الرابع ملازم ولا يلزم تخرج احد المتساويين على الاخرين ان السجل للدهم هو وقوع  
 احد المتساويين ملازم او وقوع المخرج ملازم دون وقوع الرابع الذي لم يمتنع الوجود بالواجب  
 بصله الى ذلك الذي لزم من التقسيم المذكور ان الحكم لذاته وجوده اقتضا لم يمتنع الوجود بالواجب  
 وح يكون وجوده راجح على عدمه لذاته راجح انما لم يمتنع الوجود بالواجب فمجرد ان يوجد من غير اصحاب الوجود  
 عن فيسند ما يثبت الصانع **قول** يمكن الطرف الرابع واجبا وقد فرض انه غير متمتعه الوجود  
 صف فيسند ان الفروض ملوان ذات الممكن مانعوا عنه يقتضي راجحنا غير متمتعه الوجود كذا  
 ان يكون ذلك الرجحان المستدل للذات مقتضيا للوجوب فيكون الرابع واجبا من حيث انه راجح  
 وللوجوه متمتعه من حيث انه راجح فكون الذات بواسطة ذلك الرجحان يصح الوجوب والامتناع والتمتع  
 انما يلزم ان لو اقتضاها الذات مانعوا عنه ولا شك ان اقتضاها الذات مانعوا عنه غير اقتضائه بواسطة  
 معلول فلا خلف ولا حد واصلها فان الحكم لذاته كان الذات مع الرجحان المستدل اليه مقتضيا للوجود  
 كان الله او اجبالا يمكن وقد فرضناه ممكن **قول** الواجب على المزمع من النسبة هو الذي تحت وجوده

٨

ولا يلزمه اقتضاها تماما منتهيا الى حد الوجوب بخلاف ان يقتضي لذاته م

الاشارة الى ان النسبة بين الشيء والاشياء كيف لا يكون حاضرة لاننا نقول ان اريد بقوله فاما ان يكون كسبب الوجود اعلم ان كل مع ذلك عدم ايضا ولا فهدا القسم يدور في القسمان الواجب والتمتع في الطرفان معا فلا يقع لوله فالاول منهما هو الواجب لانه وان اريد به انه كسبب الوجود فقط فاما ان يراد بقوله فاما ان يكون كسبب الوجود ان كسبب الوجود اعلم ان كل مع ذلك عدم ايضا ولا فهدا



الله اعلم  
الله اعلم

اد الثقت اليه من غير الثقات ال عين ومنها قد وجب وجوده مع الثقات ال عين وهو الراجح ان الثقات  
عن الذات من حيث هي فلا يلزم ان يكون واجبا فان قيل نعم فنقول اما ان يكتسب طيان الطرف للوه نظر ال  
ذاته من حيث هي او لا فمستطاع ما ذكرتم قلت نعم فمخار كان الطرف الاقروم وفتح عليه لان المرجحة  
السند ال الذات بسبب لامتناعه واذا لم يقع عليه فلا يجب بهما فلا يخرج فلما نبول الرجمان الذي الذي  
لطرف الاقروم فان قيل الطرف المروج اذا كان كمننا بطا ال الذات امكن وجوده على ما يمكن وجوه المروج  
بها يمكن رجمانه فيمكن رد ال الرجمان الذي الذي من لا يمكن ان يخرج من كمننا بطا ال الذات امكن وجوده على ما يمكن وجوه المروج  
فان عدم العلول الاول يمكن ان يمتنع ان يمتنع مع ال واجب ضرور ان عدم العلة لعدم العلول متمنع لذاتها كما  
دفع في غير موضع في هذا المقام وقد بينت لان الذات مع الرجمان السند ال اذا كان متمنيا للوجوب الوجود  
الذات مع ال السند ال انكح ال الوجود عن قطعا ولا يفتي بالواجب المأمور او اعتبار ذلك ال الوجود ال السند ال الوجود  
لا يتصور ان يكون له كمننا بطا ال الذات امكن وجوده في غير ال واجب طيب وجوه من غير الثقات ال عين فقد  
بغير يكون المالثقات اليه فاد حال كون الذات مع ال الوجود وعنه فان لا يكون كذلك في كل  
مالا يمتنع فيه ال عين اصلا فان وقع ما ذكره فانه قد تشكل في هذا المقام سواء الا في ما تقدم في  
ان يقال انفق السند ال على ان الممكن صحاح ال فاعل يمتنع الوجود في ما يمتنع في كل الماكنه  
كمننا بطا ال الذات امكن وجوده في كل الماكنه فانه قد تشكل في هذا المقام سواء الا في ما تقدم في  
له اصلا لذاته بشرط وجودي او عدمي فلا يحتاج ال فاعل لوجوده في غير ال ذاته والواجب ان من قال  
الايضا ولا يتصور الا من الوجود فان تأييد الشيء ال الوجود واقاد اياه فلهذا في الوجود ولذلك اختار كون  
وجو ال واجب عين ذاته لا يمتنع من حيث هي متمنية للوجود لها وبغيره كما في السند ال الوجود  
السؤال اذا لا بد لوجود الممكن من فاعل يمتنع اول ال يتصور ما حاده له فانبا وهو متعارف لا يمتنع وبس شرط  
عدمها ولا وجودها بل هو موافق وجوده ومعه لا ياه ال الوجود من جزئي ال واجب كون الماكنه من  
من فاعل لوجودها من غير شرط بل من الممكن فيكون مامنه فاعله لوجودها بشرط ال سند ال مامنه من  
حيث هي ولا يمتنع واجبه على كمننا بطا ال الذات امكن وجوده في كل الماكنه فانه قد تشكل في هذا المقام سواء الا في ما تقدم في  
وكل الطرف الاقروم وان كان احد الطرفين متنا في ال طرف الاقروم فكل كمننا بطا ال الذات امكن وجوده في كل الماكنه فانه قد تشكل في هذا المقام سواء الا في ما تقدم في  
فلا يمتنع محلهما معا وان كان احدهما مستند ال الذات والاول ال غيره فان نهد الفاعل ال الوجود  
للمنتهين **قول** وليس سلم انه يجوز رجمان احد طرفيه على الاقروم ال الذات امكن وجوده في كل الماكنه فانه قد تشكل في هذا المقام سواء الا في ما تقدم في  
عكاف في وقوع ذلك الطرف على ان الشيء من كونه كون احد طرفي الممكن راجح لذاته من غير ان سهم ال احد

ان كان  
كالمحال  
توقف  
وما قيل  
ان السند ال الذات

فان عدم  
من الممكن  
فان عدم  
فان عدم

الوجوب

الوجوب او الامتناع هو محو وجوده في كل الطرف الراجح بل انوف على امر خارج عن ذاته فيعلم السند او بان  
الصانع كما في قوله ونحن نقول قد بينا امتناع ذلك الرجمان وعلى سدر جوارح لم حران يقع الطرف الراجح بذلك  
الرجمان وحده او لوجار وقوى فاما ان نمنح وقوع الطرف المروج فبجبت وقوع الطرف الراجح فذلك الرجمان  
واصل ال حد الوجوب او الامتناع وهو خلاف للوجود او لا يمتنع به وقوع الطرف المروج فلابد ان  
ان يكون وقوعه بسبب مرجح له على الطرف الراجح انه لا يعرف ومع ذلك السبب لا يكون الطرف الراجح وانما  
المروج وهو امر خارج عن ذات الممكن فهو في وقوعه احد طرفيه الراجح على الاقروم فرضا لحاج ال امر خارج  
عن ذاته وهو الراجح في نبال الرجمان ان وجب به الطرف الراجح كان وجوب الراجح متمنة  
البه وان لم يكن بل ممكن فرضا وقوى مع تان وعدم وقوعه مع الراجح فان كان وقوعه مع ذلك الرجمان  
مرجع احد النبا وس على الاقروم الراجح وان اعتبر وقوعه امر اول يوجد في الزمان الاقروم يمكن وقوعه في  
رجمانه ففرضنا كمننا بطا ال الذات امكن وجوده في كل الماكنه فانه قد تشكل في هذا المقام سواء الا في ما تقدم في  
الذي قالوا ان وجوده غير ذاته يمتنع ان ال ذات ليست بوجه عرض لها الوجود في الخارج ومما  
في وجوده في الخارج عرض له في العمل الوجود المطلق عرض العام لافراده وبين الكلامين بون بعيد وجوا  
انه لم يرد ما ذكره انه يعلم على كل السند ما هو مدحبه هو الراجح عين الذي ذكره ان ال ابطال  
مقال الحكماء من وجوه ال واجب عين ذاته وذلك لازم على سدر كون المطلق وجوده لان الوجود  
المطلق متمنة لكس عين ذاته عند موطع بل يجوز ذلك اصلا **قول** وهو المراد من قولهم ان وجوده  
بقتضه ذاته بل قالوا ال واجب ما يقتضي ال وجوده ويريدون بالوجوب ما يكون صفة لها صفة بالقياس  
ال الوجود وجو يكون وجوده ال للمطلق زائد على ما يقتضيه ال وجوده ال الراجح عين ذاته  
وجود ال يلزم ان يكون موجودا بوجوده من ال حصول الماصح وانما فقد ابطال فان قيل وجوب  
ان المطلق وجوده كمننا بطا ال الذات امكن وجوده في كل الماكنه فانه قد تشكل في هذا المقام سواء الا في ما تقدم في  
مطلق الشيء واحد فان كمننا بطا ال الذات امكن وجوده في كل الماكنه فانه قد تشكل في هذا المقام سواء الا في ما تقدم في  
قطعا ولم يلزم من كمننا بطا ال الذات امكن وجوده في كل الماكنه فانه قد تشكل في هذا المقام سواء الا في ما تقدم في  
ح ال الممكن متمنية للاعراض حسب الطاهر وتوتيرة له وما اختار متمنا انسان ال ارتفاع ذلك ال ابطال  
مان رباح وجوده المطلق على ما يقتضيه ال الراجح ان ال الوجود الراجح عين ذاته  
الخاص والماكنه الذي يكرهه فقد دفعه ما امكنه وسبب كشف عليه حاله **قول** فان الوجود الراجح  
للممكن يعمل عليه خلاف الوجود الراجح فان نهد منقول الشيء اصلا بل هو قائم بذاته متمنة عن اعاده

وقوع  
من لا يكون  
منه لا يمكن  
منه لا يمكن  
منه لا يمكن

منه لا يمكن  
منه لا يمكن  
منه لا يمكن  
منه لا يمكن

وانما جاز اختلاف الوجود الحاص في الافتقار وعدمه لثباتها بالاجابا وان كما متشارك في مبداء  
الذي هو الوجود والطلب في وجوده الخاص يعني لانه الوجود المطلق ونفس الامر اقتضاها كما سنبني فيه  
بالكلية عن غير دون الوجود الخاص يمكن هذا وقد اعترض على ذلك بان الوجود الخاص لا ينفق الوجود في  
الحاج اذ لا ينفق الوجود العام فيه بل اقتضاها اياه في العقل ومما قاله بقوله الوجود الخاص الواجب الي  
غيره وانما الحمل الذي صور فيه اعني النوع العاقل فلما فرق واجيب بان الوجود الخاص الواجب سمي  
في الخارج مع اقتضائه الوجود المطلق ولكن ليس كذلك فافترقا **قوله** دون المعلوم معقول واحد ان يبد  
المعقول الواحد يكون ممكنا كان بهما منع المعلوم ايضا **قوله** لان المعقول الواحد يمتنع ان يكون واجبا لغيره  
وتمتنعا بالغير لانه اذ اوجب المصل واقصر من هذا التطويل ان يقال لو وجب بالغير وامتنع ان يكون  
موجودا او معدوما في حالة واحدة وهو **قوله** اذ يمتنع حصوله عن احد الطرفين العلة ان يكون  
مطلقا حيث لا ينفك لشيئ منها اصلا وذلك لان الامكان لازم له لانه فلاحه مطلقا مع امتناع  
خلوع عن احد الطرفين ايضا لانه لا يحال عن وجود علة وعدمها **قوله** وكل واحد من الوجود والامتناع  
يصدق على الاواد انقائلا في المضاف اليه فيه تسامح اذ لم يرد به تضادها حقيقة بل يصدق في الشق  
فيها فان ما هو واجب الوجود من عدمه وبالعكس وما هو ممتنع الوجود واجب الوجود وبالعكس  
واما حمل عدمها على الاق كان يقال وجوب الوجود هو امتناع الوجود فليس يصح الا ان يفترقا  
للبالغ في الاستدراك كل منهما لا في ذلك لان وجوب الوجود كسبب الوجود الى الامة وامتناع  
العدم كسبب الامة الى الامة واما ان النسبتان متقاربتان داما كذلك كسببها فلما سقيا  
حقيقة تسامح سائرهما ويتساكسان كما ذكر في طبقات المواد وكذا قوله فيما بعد اذ يصدق كل من  
فرون العدم والامكان الخاص بسبب الفرون عن جانب الوجود فيه تسامح حيث اريد به تضاد في  
المشقة منها بعضها على بعض واريد بالمبالغة في التلازم وان لم يكن متساكسا **قوله** واما نسبت  
العام لان العرف العام يستعمل الامكان بهذا المعنى فانهم يسمون من الممكن الوجود باليس ممتنع الوجود  
واليس ممكن الوجود ممتنع الوجود وكذا يسمون من الممكن العدم باليس ممتنع العدم وبالمثل  
العدم الممتنع العدم فقد جعلوا الامكان قبلما تفرون الطرف الكانف فهو سلبها او طباستاوي ذلك سلب  
**قوله** واخصار المواد في الثلثة بحسب مبداء الامكان فان الامكان العام ان غير مطلق فهو شامل  
كسبب الوجود والمواد فلا انقسام بحسبه ان اصبغ الوجود او العدم كان القسمي ممتنعا فيقال  
الشيء اما يمكن الوجود واما ممتنع الوجود ويشي فبندرج في الاول الواجب والممكن الخاص او يقال الشيء

معا

اما يمكن

اما يمكن العدم او ممتنع العدم فبندرج في الاول الممتنع والممكن الخاص ولما كان لفظ الامكان بهذا المعنى العامي  
سواء قيد بالوجود او بالعدم وانما على اليس ضروري العدم والوجود اصطلاحا الخاصة على استعماله في سلب  
الفرون الذاتية عن الطرفين معا وكان مبداء الامكانا خاصيا وقد سمي امكانا خاصا والاول عاميا ايضا  
لكونه اعم منه مطلقا والامكان معني ثالث سمي اخص وهو سلب الفرون الذاتية والوصفة والوقفه عن الطرفين  
وهو ايضا مما اخرج الى الصفة بناء على ان اسم الامكان لا كان مازا اسلب الفرون فكل ما كان طرفاه  
خالين عن جمع من الطرفين كان اول به واقرب الى الوسط ثم ان بعضهم اعتبر الامكان بالقياس  
الى زمان الاستقبال نظر الى ان الممكن الحقيقي النصف بجزائه الامكان فالافرون في شئ من طرفيه  
ولا يمكن ان يكون ينسب الى الخاص والحال فانه لا يخرج عن فرون ما في وجوده او عدمه وانفكها الفرون  
بشرط التحول او لا يمتنع فيعين وجوده او عدمه في احد الطرفين وان لم يكن لنا مفعولا بينهما واما  
اذ نسبت الشيء الى الزمان المستعمل فانه لا يتبين انه يوجد فيه او لا يوجد لاني علمنا فقط بل بحسب  
نفس الامر ايضا وذلك لان عمل شرطه في ذلك الزمان موقوف على حضوره ولانه لا يتبين مكانه في  
الذات لان الكلام في الكمات ولا يوجب الوجود عدم حصوله بعد فالامكان الاستقبال والممكن بهذا  
الامكان يكون حاق الوسط بين طرفيه فظهر ما قرناه من معنى قوله واما اعتبر مبداء من اعتره او اعتره  
ان عدمه يبين احد طرفي الشيء في الزمان المستقبل بحسب نفس الامر من ذهب الجمهور وطور وروان  
وجوده في المواد مستند الى عمل كسببها وامتنع دونها فان انتهت بسلسلة العلل اليها المستقبل  
احد الطرفين في الحال وذلك لا ينافي تيمنه في الاستقبال **قوله** ولا بشرط في الامكان الوجود في الاستقبال  
العدم في الحال اشارة الى ان بعض من اعتبر الامكان الاستقبال بشرط كون الوجود ممكنا في زمان  
الاستقبال العدم في الحال فان الشيء اذا كان موجودا في الحال كان وجوده ضروريا بشرط التحول فلا يكون  
ممكنا في فاقور وعلمه بان فرون وجوده في الحال لا ينافي سلبها في الاستقبال وايضا لو اوجب الوجود  
في الحال فرون وجوده في الاستقبال لا واجب العدم في الحال فرون عدمه في الاستقبال فلا يكون ممكن  
جزفا في الاستقبال فوجب ان يمتنع الامكان الوجود في الاستقبال العدم في الحال والامكان العدم في  
الاستقبال الوجود في الحال لان العلة الموجبة لهد الاغصان بين الوجود والعدم اذ هي توتتم ان الواقع في  
الحال ضروري في الاستقبال فيلزم اشتراط الامكان الاستقبال باصبع التفضيل في الحال واما استقبال  
من ان الامكان الاستقبال انما يمتنع في احد طرفي الوجود والعدم لا بينهما معا فاشي اما يمكن الوجود  
الاستقبال واما يمكن العدم به فالاول مشروط بالعدم في الحال والسا مشروط بالوجود في الحال فليس

لان الامكان بهذا المعنى يكون قابلا على جميع الظروف  
فكونه واقعا حاق الوسط اي يكون واقعا  
مردون الوجود والعدم مشتق من  
اصلا  
مسا في زمان  
الطرفين  
بطلعا عن  
الاستقبال هو سلب الفرون

ان  
تكون  
الامكان  
الاستقبال  
العدم  
الوجود  
الامكان  
الاستقبال  
العدم  
الوجود  
الامكان  
الاستقبال  
العدم  
الوجود

مستكره

يقول عليه لان المقصود من اعتبار الامكان الاستقبال فلو الشئ في ذاته عن جميع الضروريات وكونه في ذات  
الوسط بينهما غير قابل الال احدهما كما نفهم **قوله** عدم الترتيب طامرح لانه اذا اوجهه اه قبل ان يتيم هذا  
لو كان السبب الى اصله لا يوجد على الاستراط ما ذكره من خروج الوجود والوجود وهو موجود ان  
يكون محو اصطلاح اوله حاصل او لا يوجد في الخارج الوجود في الحال لا يمكن العدم في الاستقبال لا يفي  
عليك انه ايضا ساو حقا فالصواب ان نقطع النظر في الامكان الاستقبال عما هو في الحال من الوجود  
او العدم وملاحظ حال الشئ في المستقبل **قوله** لانها نسبت معموله من حضور وبين وجهه الخارج ايراد  
بها كصفات لكن النسب معموله كذا في المصاف واعتمد في ذلك على السبق من ان المواد كصفات  
تلك القضايا ويكون ان يقال يجوز ان يكون تسبا عارضة للنسب اولى فيكون كصفات لها فاذا لم يرد  
بالكيفية هما ما يتنازل السبب بل ايرادها معنى الصفة **قوله** فان صدق الشئ على العدم لا ينفي ان  
يكون معدوما وهذا ظاهر كما حقه نعم لو لم يصدق الشئ الا على العدم لوجب كونه معدوما وليس الامر  
هنا كذلك لصدقها على الوجود ايضا فان الواجب على الصدق علمه انه واجب الوجود ومنع العدم والوجود  
لكن يصدق علمه انه يمكن الوجود والعدم **قوله** ويلزم التسلسل وانما يلزم اذا لم يستل ال ما يكون اشراكا  
وهو مع اوله لا يلزم من كونها موجودة ووجهه اذوا كما ذكرنا ايضا فيسلك حركون وجوب الوجود  
مثلا عينه كوجود الوجود ووجه الوجود ونظا برهنا اذا كان بوجهه ان الاعيان يكون مكنة لانه صفة  
قبل لا يمكن ان الوجود صفة بل منه فاعلم واجب لذاته وهو وجوب الواجب لذاته لانه عين ذاته منه  
ما هو ممكن صفة التبع وهو وجوب غير الواجب لذاته وفيه كذا لان الكلام الذي هو كينونة النسبة  
ال الة كما يكون تناو اعن النسبة المتناو عن الذات فلما تصور كونها عينها **قوله** لا يمكن ان اذا كان  
من صفة الكيفية مكنة لا يمكن من صفة الجينية جابر الزوال رد عليه بان صفة الملازمة بينه بذاته ما لا  
تقبل منها اصلا فان معنى كون مكنة هو كونه جابرا لثبوت وجابر الزوال بطا ال ذاته وسداد الشئ  
كجزئية بين كاشفها منه وما ذكره من ان صفة الجينية اعن الذات مع الوجوب متمتعة الزوال لوجوب علمها  
اعن الة اذ لا يتناول امكان الجلية وجواز زوالها نظر الة ذاتها لان وجودها بالغير الذي ملو الة الوجب  
زوال امكان الذاتى ولكن لا يلزم من وقوعه نظر الة ذاته محال وقد لزم من زوال الجلية وهو امكان  
ذات الواجب لزوال وجوده وفيه ايضا كذا لان التشارع محل جابر الزوال في تلك الملازمة على الة يكون  
زواله مشتقا اصلا لذاته ولا يغيره فلذلك منع الملازمة وبين امتناع زوال الوجوب بسبب امتناع زوال  
عليه الاخرى فكونه مكنة لذاته الاستلزام كونه الجلية كذلك فهو ينفرد بكونها مكنة لذاتها وتقول منع

له منه بوجهه

**قوله**

الشئ

فرض

منع زوالها بسبب امتناع زوال علمها فان الكيفية انت بجواز زوالها نظر الة ذاتها كانت الملازمة  
بينه في نفسه لا يمنع عليها لكن معنى الكلام في ان زوال الجلية بزوال الوجوب على سبيل الملازمة ذلك  
اعن امكان الواجب لم لا نقول لو كان من الة الاستلزام ذال كذا ان يقال يجوز ان يكون الوجوب على  
تقدير وجوده مكنة والامكان جابر الزوال في ذاته وليس كذلك لانه انصاف الواجب بالامكان  
والتحقيق ان عدم صفة الوجوب في نفسه بالاستلزام عدم انصاف الواجب بها بل يلزم انصافها بالامكان  
فان الصفات قد يكون عدمية مع انصاف الوجودها ابطال نفس الامر بل في الخارج ايضا نعم عدمها  
بعد كونها موجودة سلم ذلك الخ وكذا الحال ل الجلية المركبة من ذات الواجب وصفه الوجود  
والسداد عدم الشئ بعد كونه موجودا للخ لا يتناول امكان عدمه ولا يصح وجوده او لا يرد  
ان عدم الزمان معدوم وجوده سلم كما بين في موضع مع انه لا يتناول امكان عدمه ولا يصح وجوده  
فعل هذا اذ اقلت الوجوب اما ان يكون صفة عدمية او وجودية والثاني بطا الامكان مكنة وهو موجود الاستلزام  
عدمه للخ فتبين الاول وهو اللط قلت ان زعمت ان عدمه يظننا سلم ذلك الخ مستغنا وقد مر سنده  
وان زعمت ان عدمه ينسلكونه وجودا يستلزمه سلمنا ولا يمكن نفي لانه لا يتناول امكانه كما عرفت  
ولا يمكن بل ايضا ان يقول الوجوب صفة لازمة لذات الواجب ولا يمكن ان عدم اللازم ملزم لعدم  
العدم فامكان عدم الوجوب يكون سدادا لا يمكن عدم الواجب ضروري ان امكان المعلوم ملزم  
لا يمكن لازمه وامكان الواجب مع فامكان عدم الوجوب الصالح فلا يكون الوجوب وجوديا  
الط لا يتناول صفة من حيث هو اما كانت وجودية او عدمية لازمة لذات الواجب فلا يكون  
عدمها سدادا لا يمكن الواجب ملزم الاستدلال وايضا في السداد امكان لا يمكن اللازم كلام فان  
عدم العلول الاول مكن لذاته ولازمه اعني عدم الواجب مع لذاته **قوله** ضروري تقدم العلوة على العلول الوجود  
والوجود اما المعدوم بالوجود وظلان الاحكام متاخر بالذات عن وجود العلوة وتقدم على وجود العلول  
واما التقدم بالوجوب فلان الشئ عالم الجب وجوده اما لذاته او لغيره لم يوجد وجود العلوة على وجودها  
متقدم على وجود العلول يثبت مراتب مرتبة قبل الحكم بتقدم العلوة بما ذكرنا في لوازيم الملازمة  
والوجوب من لوازيم الملازمة فلا يتوقف على وجودها وجودها وهو ساقط لان المعروض يكون الوجوب  
موجودا في الخارج وح يتبع كونه لازما لما منه والامكانت الملازمة في الة من صفة بوجهه خارجي وهو  
بل لا بد ان يكون لوجود الملازمة دخل في وجوب الوجود كما لا يكون الملازمة من حيث هو موجودة صفة  
في الخارج فانه لا يغيره بضرورية وانما فالانواع والاعمال جواز كونها من حيث هو وجوده سلمها كما

لانها عند التقدم لا يتوقف على الوجوب وادامه بنفس  
بالوجوب بنفس الامكان يكون المكنة واما على السداد  
صفة الوجوب في نفسها لا سلم انصاف الة بالوجوب  
من يلزم انصاف الامكان

المعلوم

العلول  
مقدم  
مقدم

الوجود دون لوازيم

هذا هو الوجه الذي لا يمكن ان يكون له وجود في ذاته بل هو موجود في غيره  
وهذا هو الوجه الذي لا يمكن ان يكون له وجود في غيره بل هو موجود في ذاته  
وهذا هو الوجه الذي لا يمكن ان يكون له وجود في ذاته بل هو موجود في غيره  
وهذا هو الوجه الذي لا يمكن ان يكون له وجود في غيره بل هو موجود في ذاته

سباني واما كونها كذلك موجودة في غير ما سواها كان صفة لها او لا في عالم يرتب في بطلانه احد قول  
ح اما عدم الوجوب على نفسه فظ واما ثبوت وجوبه او اللوالب فلا يصح التلخيص وانه ان  
الوجوب السلك لا يكون وجوبا للوجوب اذ كان قبله واجبا بدك الا قول وان كان على الوجوب  
علاوات يلزم جواز السلك الوجوب عن الذات ان اذ انظر الى الذات وفتح النظر عن ذلك  
الغير من لوازم الذات فلا يكون يجوز السلك لازمة الذي هو الوجوب عن الذات وليس شي لان  
الوجوب ان يكون موجودا في الخارج لانه موجود للوجوب في الخارج فوجود ذلك الغير اما الذات فيلزم  
تقدم الذات بالوجوب والوجود على ذلك الغير المتقدم على الوجوب ويعود الخدود واما غير ذلك  
فلزم حوار السلك ولا يتسلسل قول لو ازان يكون كل من التقيضين عدما ان مدوما في الخارج  
وما يقال من انه لم يرفع التقيضين ثبوت ان سيجل ارتفاع التقيضين والصدق بان لا يصدق  
شي منهما في نفس الامر لارتفاعها حسب الوجه الخارج بان لا يكون شي منهما موجودا خارجيا فان التقيض  
الاخباري وسلكه متناقضان ولا وجود لشي منهما اصلا فان قيل قد يورث مباحث التفاعل في الوجود  
لا تفاعل بينهما وان التفاعلين اما وجهان معا كما في تضادين والتضاديين واما اهدما وجودي  
كالتضاد واليجاب والعدم والمكته وان التناقض انما يكون السلب واليجاب فعلم انه لا بد في  
التناقضين ان يكون احدهما وجوديا ودكن متنافيا ذكرتم اجيب بان معنى الوجودي متعاقبا  
ما ليس السلب فهو موجودا سوا كان موجودا في الخارج او لا والراد بان وجودي منها الوجودي في الخارج  
مناه قول فان لا يمكن بالامكان الخاص لصد على المتعدي فيسلك سيجل هذه المقدمة مهنيا على  
طريقه الا ان لم يستدل حيث استعملها في دلالة فلا يصح عليه السؤال الذي اوردته على السند لجواز  
فرد من عدم وجودي على ان اعمالها مهنيا لوضوح السند ولا فائدة لتفرد فيه قول لو كان الاشياء  
ثبوها ان موجودا في الخارج لزم امکان المنع في احد من هذا ان يقال لو كان الامتناع موجودا  
في الاعيان لكان موصوفا عن المحس موجودا فيها لامتناع وجوده بحدود وهو الوصف  
منه كس الشارح راع ما ذكر في المتن اظهره باللمح فان الحكم بالامتناع وجوده بحدود المنع  
هو لا استخدام انتقاله الى الامكان او الوجوب بل يلزم ان لا يكون الممكن مكننا حال الوجود وقبله  
ان اريد بذلك سبل الامكان عنه في زمان الوجود وقبله فالاحتمال في الامكنات الحادثة ظودون  
الاول لان عدم الوصف بالوجود على الصفة لا يجب ان يكون بالزمان بل يمكن متعال التقدم  
الذاتي وان اريد بسلبه عنه في مرتبة الوجود وما قبلها عين مرتبة الوجود وكما شبهته في صحتها

انما هو الوجه الذي لا يمكن ان يكون له وجود في ذاته بل هو موجود في غيره  
وهذا هو الوجه الذي لا يمكن ان يكون له وجود في غيره بل هو موجود في ذاته  
وهذا هو الوجه الذي لا يمكن ان يكون له وجود في ذاته بل هو موجود في غيره  
وهذا هو الوجه الذي لا يمكن ان يكون له وجود في غيره بل هو موجود في ذاته

الاحتمال

الذي فاعل الممكن

دفع

في جميع الممكنات الموهودة سواء قيل حدوث الخلق كالسباني بيانه او قيل تقدم بعضها زمانا كما ذهب اليه البلاغة  
قول والتناظر لانا نفوق بين الامكان ونفيه بالضرورة وايضا اذ لم يكن بينهما فرق لم يكن بينهما  
امكانه لا وتوينا الامكان له فرق ملزم ان لا يكون لكن يمكنه قول و فرق بين الشيء العدمي وبين  
رفع الشيء العدمي كما ان فرقا بين الامر الوجودي وبين رفع الامر الوجودي ضرورة ان الشيء في نفسه  
متناقضان سواء كان الشيء عدما او وجوديا فهما متمايزان قطعيا قول فان الفرق بين الامكان  
والامكان المنفي غير ثابت على زعمه ما راعى ان الاعداد لا يتمايز عنده فلا يكون استثناء بعض القابل  
صاوا فاعنده قد يتحمل لصح صدق بان وصف الامكان بالمنفي ليس نفس الامر بل كسب الفرض  
فكانه قال لو لم يكن الامكان متمايزا لمنفيا لم يكن فرق بين الامكان والامكان الذي  
منفيا كس الفرق ثابت لم يكن في الواجح فلا يكون فرض كونه منقسما مطابقا للواقع وقابله وصف  
بالمنفى فرضا اظهار الملازمة لانه بهذا العوض يخرج وهو وسعة تحت الاعداد التي لا يمكن ان يكون  
ان نقول الدليل هكذا او هو ان يقال لو لم يكن فرق بين الامكان والامكان المنفي لكان الامكان  
ثبويا كس عدم حق لعدم التمايز في الاعداد فالتناظر مطلق بيان الملازمة انه لو لم يكن ثبويا على  
ذلك التقدير لكان عدما فيلزم ان الحكم للامكان له اذ التقدير عدم الفرق بين الامكان المنفي  
ونفي الامكان فاذا تحقق الاول عن الامكان المنفي تحقق الثاني في الامكان لكن كون الحكم  
له سبب مح وج لا يلزم ان يكون لعط المنفي مستدركا ونقول الجواب بان المنع تحقق لعدم وما ذكر  
في ما ذكر في بيانه غير مسلم بل تحقيقه وهو الفرق بين الامكان والامكان المنفي قول فلما  
يلزم بعض الدعوى الذي هو مطلقه يبريد به نقيضه على ما لا يتقضى من الخضم فان ذلك لا يكون مطاوعة قطعا  
ولو قال بعض المتقدم الذي هو مطاوعة كما يوجد في بعض النسخ لكان الخطر واراد بقوله ويكون اللازم  
لنقيض المدعى نقيض مدعى الخضم كما لا يخفى قول والا يلزم الانقلاب لروم الانقلاب على تقدير كونه  
واجبا بالذات او متنعيا بالذات ط واما على عدم كونه ممكنا بالذات فلان الثابت بالنية  
يرتفع ما يرتفعه فلو كان ممكنا بالغير فاذا قطع النظر عنه ارفع امكانه فلا يكون ممكنا لذاته بل  
واجبا او متنعيا وقد كتب لان اللازم ارفع امكانه الحاصل من الغير لا ارتفاع امكانه المستند  
الذاته فالاول ان يقال ما ثبت للشيء بالبطال ذاته لا يثبت له بالنظر الى غيره فاسواء الوجود  
والعدم بالسبب ذاته لما كان بنا له لم تصور بثبوته بواسطة والالتواء على علتهان على القول  
واحد يخص اذ لا تعدد في مفهوم ذلك الاستواء بالنظر الى شيء واحد كما يظهر بالتأمل الصادق قول فان

هذا هو الوجه الذي لا يمكن ان يكون له وجود في ذاته بل هو موجود في غيره  
وهذا هو الوجه الذي لا يمكن ان يكون له وجود في غيره بل هو موجود في ذاته  
وهذا هو الوجه الذي لا يمكن ان يكون له وجود في ذاته بل هو موجود في غيره  
وهذا هو الوجه الذي لا يمكن ان يكون له وجود في غيره بل هو موجود في ذاته

انما هو الوجه الذي لا يمكن ان يكون له وجود في ذاته بل هو موجود في غيره  
وهذا هو الوجه الذي لا يمكن ان يكون له وجود في غيره بل هو موجود في ذاته  
وهذا هو الوجه الذي لا يمكن ان يكون له وجود في ذاته بل هو موجود في غيره  
وهذا هو الوجه الذي لا يمكن ان يكون له وجود في غيره بل هو موجود في ذاته

فقدوم الالسنوا بالنسبة الى واحد معلول  
انما هو الوجه الذي لا يمكن ان يكون له وجود في ذاته بل هو موجود في غيره  
وهذا هو الوجه الذي لا يمكن ان يكون له وجود في غيره بل هو موجود في ذاته  
وهذا هو الوجه الذي لا يمكن ان يكون له وجود في ذاته بل هو موجود في غيره  
وهذا هو الوجه الذي لا يمكن ان يكون له وجود في غيره بل هو موجود في ذاته



الاشتباه في العلم على علم الوجود وما ذكره ان نسب سان عدم لروم الوجوب السابق  
لوجمل العلم على علم الوجود وون علمه الماوية رص اليع ال ما ذكرنا قول الامكان اما ان ينسب اليه  
العبارة بومم الاشتهار العنوس والكثير من الاشكال لفظي قول فان استدلوا بالنسبة للاشياء  
الاشياء فكيف نثبتها بالنسبة على الاشياء لان الاستعداد في الوجود لا يوجب العلم  
ان الاستعداد والنظام بالنسبة مثلا ان نسب اليها سمي استعدادا للاشياء واد ان نسب  
الاشياء سمي امكانا في النسبة فالامكان الوجودي قائم على العلم لانه النصف بالاعتقاد  
الوجود والتوقف حقيقة وانما يوصف به الممكن لتعلقه به وانتسابه اليه لانها تارة به ومن هنا يظهر  
اوضح الامكان الاستعدادي والامكان الذاتي ومنهم في فصل الكلام في الاستعدادي وقال اذا كان  
الحل من شأنه ان يحل فيه صورة او عرض وهناك مواضع ينع من حصول ذلك الحال فيه او غير الطوبى  
ذلك الحصول عليها بارتفاع تلك المواضع وحصول تلك الشرايط يحصل في ذلك الحال كيفية مثبتة له  
لوجود ذلك الحال فيه ممكن الكيفية نسبة استعدادا والقبول اللازم لذلك الاستعداد سمي امكانا استعدادا  
والغريب والبعد ايضا فان عارضا ان لذلك الاستعداد في مومن مولا الكيف ولا بد للاستعداد في مادة  
لانها تجري بتعلق من الضعف الى القوة ومن البعد الى القرب وكل يدرك حادثا لانه وكل حادث  
لا بد له من مادة وكل حادث مركب فلا استعداد الا في المركبات والاشياء جعل الاستعداد متناو  
لغير المركبات وحصل قوله وبدعم ويوجد المركبات تمثيلا لا حصر وما ذكرناه اوفق لما قالوه  
قول ان كان غير مسبق لغيره او بالعدم فهو قديم وان كان مسبقا لغيره او بالعدم فهو حادث  
على الوجود لا سلك ان سبق العدم لا يباح فيه السابق المسبق وطوبى السابق الزماني فان اراد يكون الوجود  
سبق مسبقا لغيره كونه مسبقا به عند السابق فلا بد ان يكون مسبقا بالعدم ايضا فان التوخي ان الحادث  
منه وبان ان كل مسبق بالعدم مسبق بالغير وطعا لان القديم بوجوده وهو سابق عليه ذلك السابق  
كل مسبق بالغير مسبق بالعدم كما عرفت والتوخي ان القديم ايضا منس وبان وان اريد كونه مسبقا  
بالغير مستندا ايضا كان التعرف الاول للحادث اعلم لان للعلول القديم ان ثبت كما ذهب اليه  
الفلاسفة كان حادثا بهذا المعنى الذي سمي حدوثا وانما كونه مسبقا عن موجه كسما بالذات و  
المنه الثاني المسبق بالحدوث الزماني وكان التعرف المسبق للعدم اعلم من الاول قول وطوبى للوقت  
الوجوب الوجودي المسبق للعلول كالمعلول الفاعلية نحو ربط الناير وارتفاع مواضع قول وهو  
كون انشيءت حاج اليه شي او فلا يكون مورا مورا لفظ الذي ذكره طوبى العلية السابقة

وبناء ان الكلام في الاولوية الحاصلة للممكن بطوال ذاته فلا بد ان يكون علمه لها ومبدأ الوجود هما  
التصور من علم الوجود في وقت نومهم جوار وقوع الممكن بطوال ذاته من غير احتياج الى عين واما ان  
الممكن لا يستحق ذاته حصول اولوية لاحد طرفيه من غير ملائمة بل من غير ان الممكن مع مبدأ الاحتياج في وقت  
يحاج في طرفه الى عين وبدونك يتم الاستعداد لوجوده على وجود الصانع ولا يكتفي العلية الخارجية الظاهر  
من عبارة من الكتاب ان يقال ولا يكتفي الاولوية الخارجية اليها من خارج الممكن والمال واحد قول  
فيحاج الى مرجح قد يقع الاحتياج الى مرجح لا يكتفي في وقوع الطرف المرجح في ذاته الحاصل من كل العلة الخارجية  
وليس هذا المتعني بل به اما المتعني بها وقوع احد النسبا وبين او المرجح فالاول ان يقال العلة التي يقع بها  
الوجود اعني العلة التامة لا بد ان يتبين الوجود لهما اولو لم يجب جاز الوجود والعدم معا فلتكون  
مهما الوجود في وقت والعدم في وقت او فاختصاص احدهما بالوجود وان لم يكن مرجح لم يوجد في  
الوقت الا في مرجح احد النسبا وبين على الاول فلا سبب وان كان مرجح لم يوجد الا في وقت  
ما فرضناه علمه تامة متى كان فيسبب ما ذكره انما يتم في العلة التامة والكلام في العلة النسيئة للاولوية فلا  
كف ان يكون تامة بواز حصول الاولوية ببعضها في وقت علوية العلول وح كاز وقوع الطرف الاول كما  
اولا فلت حصول اولوية الوجود مع انتفاء شي مما يتوقف عليه مع ذلك يكون العدم اول في حصول  
علمه التامة فالاولوية لا يحصل الا بحصول جميع ما يتوقف عليه وهو العلة التامة او نقول لو وقع مع ممكن  
الاولوية في وقت دون وقت او لم يرج احد النسبا وبين على الاول فلا سبب اذ فرضنا ان سبق في  
الوقتين غير تلك الاولوية قول وهذا الوجوب هو الوجوب السابق فيسبب كيف يشاء وجوب  
الممكن على وجوده وهو قبل وجوده ممتنا بالغير وقد بين فيما سبق ان بين الوجوب بالغير  
العدم فلا احتياج وهذا الجواب يتوقف ايضا ما قيل من انه كيف يجوز انصاف الممكن حال علمه  
بالوجوب الذي هو صفة يتو بتة بل الوجوب السابق حاله العلة قبل وجود العلول قول وجوب  
الفعليتين الوجوب اللاحق ببارنه جوار العدم رد عليه ان قونا الواجب لذاته وجود فضية  
فعليته عن الوجود اللاحق فيهما وجوب لاحت مع انه لا يتقاربه جوار العدم الجواب ان المراد الوجود  
اللاحق في الممكنات اذ التصور بيان ان الوجوب اللاحق لا يتناقض الامكان اذ ان الممكن يتاح  
وجوده اللاحق في علمه كما انه يتقاربه جوار العدم نظر الالذات وادامك بناف الوجوب اللاحق  
الامكان الذاتي بل قارنه كان الوجوب السابق اولي بذلك قول لانه يتكفل عنها عند فرض علم العلة

الاشتباه في العلم

الاشتباه في العلم

علمه تامة

الاشتباه في العلم

الاشتباه في العلم

واما السابق

هو كما يلزم هذا الوجه اعني ترتيب السبق الذي بين الواحد والاثنين مثل ان السبق يعلم بان الواحد  
 مثلاً كما لم يتم له الوجود ولم يوجد الاثنان قطعاً وكذلك السبق بالعلية هو الترتيب السبق الذي بين الموقوفين  
 ومعلوله وهو الذي يورثه ما في مثل قولك حركة الاصل في حرك الحام وان كانت الحركات ان وجدت  
 معاً في الزمان وكذلك السبق لذات المشترك من السبق بالعلية والسبق بالطبع هو الترتيب السبق من الخارج  
 اليه والمحتاج المجوز استعمال الفاعل على الخجاج واعلم ان العللة الثامنة ان كانت من الفاعلية  
 كما في السبق الصادر عن موجب لا اشتراط امر في تأثيره ولا انقصه رافع منية او مع اعتبار شيء معها من  
 شرط او ارساع مانع او كانت من العللة الفاعلية مع العائية كما في السبق الصادر عن الخصاص او غيره  
 من ذلك شرط او لا يفي مقدمته على معلولها تقدمها بالعلية واما ان كانت العللة الثامنة من الفاعلية مع العائية  
 والصورية سواء كان متساوي على غاية كما في المركب الصادر عن الخصاص او لا كما في المركب الصادر عن موجب  
 ففي تقدمها على معلولها نظر لان مجموع الاجزاء المادية والصورية عين العائية بالذات فلما تصور تقدمها  
 عليها استحالة تقدم الشيء على نفسه كيف يتصور تقدمها عليها مع انضمام امر من جزئيه اليها نعم  
 مرتبة من امور كل واحد منهما تقدم على معلولها تقدمها بالطبع فانه لازم للعللة الناقصة وتقدمها  
 بالذات ايضا لانها اعم منه كما في سبق التقدم الطبيعي تقدمها ذاتها وقال لا يعقل ذات الاثنين  
 وهو الواحد والواحد والواحد لا يتم له ذات الاية التي تساوي فرضنا لهما وهو اعم لا فهذا التقدم  
 حكيم باعتبار ذات الشيء وحقيقته بخلاف الاول فانه باعتبار الوجود فيكون تقدم التقدم الطبيعي  
 في الشيء دون سائر عللة الناقصة فان سبق العللة الثمانية على ناقصة حقيقة لان العللة الثامنة هي  
 جمع ما يتوقف عليه الشيء مطلقاً فيندرج فيها جميع عللة الناقصة البعيدة مع ان تقدمها على معلولها  
 لعدم بالعلية لا بالطبع كتقدم كوكب البدر على كوكب الفتح فلا يكون التقدم الطبع لازماً للعللة الناقصة  
 فلست العللة الثامنة في حكم العللة الثامنة لانها موثقة مسددة للمعلول وقد سبق علمه تامه ايضا نظراً  
 الى الظاهر ويمكن ايضا تأويل ذلك الخيال بان المراد بعدم كوكب البدر مع ما يتوقف علمه من علمها على  
 كوكب الفتح وسبق علمه على كوكب سائر نظائر من الاشياء **قوله** والعلية المشتركة هو ان يكون الشيء مما حال  
 الآف في حقيقته ولا يكون الآف مما حال ذلك الشيء من امره ودعا فيسيل من ان التقدم الذي اعني  
 ان لا يكون الآف مما حال ذلك الشيء لا يدخل له في مفهوم السبق بالذات ولذلك يقولون في انما  
 الدور الواضح كل منهما الـ الآف لم سبق كل منهما على صاحبه ولو اعترفت التقدم في مفهوم سبق  
 يصح عند الحكم فهو مسدود بل مثل يكون التعريف جاس **قوله** فاقسام المسبق عند الحكم اي هذه

له من سبقه  
 من يسهل عليه ان اراد بالسبق  
 معناه ان يكون الشيء  
 هو الذي يورثه ما في  
 مثل قولك حركة الاصل  
 في حرك الحام وان كانت  
 الحركات ان وجدت معاً  
 في الزمان وكذلك السبق  
 لذات المشترك من السبق  
 بالعلية والسبق بالطبع  
 هو الترتيب السبق من الخارج  
 اليه والمحتاج المجوز  
 استعمال الفاعل على الخجاج  
 واعلم ان العللة الثامنة  
 ان كانت من الفاعلية  
 كما في السبق الصادر عن  
 موجب لا اشتراط امر في  
 تأثيره ولا انقصه رافع  
 منية او مع اعتبار شيء  
 معها من شرط او ارساع  
 مانع او كانت من العللة  
 الفاعلية مع العائية كما  
 في السبق الصادر عن الخصاص  
 او غيره من ذلك شرط  
 او لا يفي مقدمته على  
 معلولها تقدمها بالعلية  
 واما ان كانت العللة  
 الثامنة من الفاعلية مع  
 العائية والصورية سواء  
 كان متساوي على غاية  
 كما في المركب الصادر  
 عن الخصاص او لا كما  
 في المركب الصادر عن  
 موجب ففي تقدمها على  
 معلولها نظر لان  
 مجموع الاجزاء المادية  
 والصورية عين العائية  
 بالذات فلما تصور  
 تقدمها عليها استحالة  
 تقدم الشيء على نفسه  
 كيف يتصور تقدمها  
 عليها مع انضمام امر  
 من جزئيه اليها نعم  
 مرتبة من امور كل  
 واحد منهما تقدم على  
 معلولها تقدمها  
 بالطبع فانه لازم  
 للعللة الناقصة  
 وتقدمها بالذات  
 ايضا لانها اعم  
 منه كما في سبق  
 التقدم الطبيعي  
 تقدمها ذاتها  
 وقال لا يعقل  
 ذات الاثنين  
 وهو الواحد  
 والواحد والواحد  
 لا يتم له ذات  
 الاية التي تساوي  
 فرضنا لهما وهو  
 اعم لا فهذا  
 التقدم حكيم  
 باعتبار ذات  
 الشيء وحقيقته  
 بخلاف الاول  
 فانه باعتبار  
 الوجود فيكون  
 تقدم التقدم  
 الطبيعي في  
 الشيء دون  
 سائر عللة  
 الناقصة فان  
 سبق العللة  
 الثمانية على  
 ناقصة  
 حقيقة لان  
 العللة  
 الثامنة هي  
 جمع ما  
 يتوقف  
 عليه  
 الشيء  
 مطلقاً  
 فيندرج  
 فيها  
 جميع  
 عللة  
 الناقصة  
 البعيدة  
 مع ان  
 تقدمها  
 على  
 معلولها  
 لعدم  
 بالعلية  
 لا  
 بالطبع  
 كتقدم  
 كوكب  
 البدر  
 على  
 كوكب  
 الفتح  
 فلا  
 يكون  
 التقدم  
 الطبع  
 لازماً  
 للعللة  
 الناقصة  
 فلست  
 العللة  
 الثامنة  
 في  
 حكم  
 العللة  
 الثامنة  
 لانها  
 موثقة  
 مسددة  
 للمعلول  
 وقد  
 سبق  
 علمه  
 تامه  
 ايضا  
 نظراً  
 الى  
 الظاهر  
 ويمكن  
 ايضا  
 تأويل  
 ذلك  
 الخيال  
 بان  
 المراد  
 بعدم  
 كوكب  
 البدر  
 مع  
 ما  
 يتوقف  
 علمه  
 من  
 علمها  
 على  
 كوكب  
 الفتح  
 وسبق  
 علمه  
 على  
 كوكب  
 سائر  
 نظائر  
 من  
 الاشياء

هذا

سابقه

ان

للسبق عليه ان اراد بالسبق معناه ان يكون الشيء غير حاصل في السبق اصلاً وان اريد به معنى او فلا بد  
 من بانه وقد اعتد عنه بان زياده الفصل في السبق في التقديم في الجالس غالباً ويلزم منه ان  
 يكون من سبق في السبق في السبق ارجح الـ سبق بالرتبة الحسية ولا يكون فيسماً براسه **قوله** او بعض  
 اجزاء الزمان ليس عليه لبعض السبق بالعدم الاجتماع واما لتساؤلهما فلما يكون  
 جعل بعضها على وبعضها معلولاً اولاً من العكس فلا علية ولا معلوله بينهما بحسب الاما حسيه والجب  
 تشخصاً تماماً لان الزمان متصل واحد فلا يكون اياً او اية الامور وشدة واما في السبق بالطبع فلذلك السبق  
 العليلة الناقصة للهوية التي انساوي في العائية دون الاول اعني عدم الاجتماع كوا ان  
 بعضها على سوية لبعضها كما لا يسلم لليوم **قوله** لكن ليس برمان زائد على السابق بل ان  
 هو ليس السابق يريد ان هذا السبق بان يرخى لغيره الزمان كالـ لو ان سطر زمان من غير السبق  
 والتا في وان عرض لاول الزمان لم يحج الزمان معاير لهما وذلك لان السبق والتا وهذا النوع من  
 الازمنة الاولية للزمان وعرضها لغيره هو الاوسط فنهما توضحان لاول الزمان اولا وبالذات ولا غير  
 وبالمعنى بل على ذلك ان اوله اوله وجوده على وجود غيره والذى ان يقال لا اقلت ابر منتم  
 عليه بان وجوده كان مع الحادثة الغالبة وجوده وعروض الحادثة الاولى وكل الحادثة كان  
 متقدمة على غيره ايضا ان يقال لم قلت ان تلك متقدمة على هذه فلما حجب مان يمكن كانت  
 وهذه كانت اليوم والاس مقدم على اليوم لم يلج ان يقال انما اقلت سوية عليه وسيد عكس  
 محقق وعرضها لا اول الزمان بالذات ان من الله تعالى **قوله** فان اس سباق على اليوم بالرتبة  
 ان بالرتبة العقلية اهي ما هو بارز الحسية وقد يقال التقدم بالرتبة عقلية كانت اوسع جامع المتأخر في الوجود  
 واول الزمان ليست كذلك فيقول ايضا يجوز ان يكون تقدم بعضها على بعض بالطبع لان وجود اليوم مشتق بوجود  
 الـ اس وانقضائه وقد مضى ان شاء الله **قوله** علم انقسام السبعة وانما ولا اشكال في انقسام المتأخر في  
 مضابف للسبق في ذاته معنى من كل الاعمال التي بانكس الى اوجده من الايام فهو مضابف لذلك  
 السبق بالاشياء ولا اشكال ايضا في العينة الزمانية العارضة لسنتين وهذا في زمان واحد ولا في العينة  
 الزمنية سواء كانت عقلية فهو من تساويين واقعين في مرتبة واحدة من الموقوفات الزمنية في اليوم والوصول  
 اوسع كما من متأخرين ولاق العينة الشرف وطوط ولا في العينة بالطبع العارضة للعينين ما في قول  
 واحد من ليس واحد فانها معا في العينة لذلك الشيء او العارضة لمعلولك على واحدة ناقصة فانها معا  
 ايضا للمعلول في كل العللة الناقصة انما الاشكال في العينة بالعللة ذلك ان العينة بالعللة ان كانا عينيين لا ان

في الحقيقة

وان  
 ان اشكال  
 على  
 كما يكون





عقود على ذلك قول ابي حنيفة ان الصفات لا يكون لها وجود مستقل بل هي قائمة بالذات...

اذن لان وجودها في الاوقات حادث وفي علم الله قدم فلا يتبع قول من يكون لهذا الاعتبار القديم... ولا يفتقر الى وجودها في الاوقات لان الصفات لا يكون لها وجود مستقل...

بعض الوجود والعدم ليس له وجود مستقل بل هو قائم بالذات...

المع ككشف لا يخرج ال بيان او كل ممن موجود منصف به قطعا لكل الظاهر ان الحدوث بان معنى كل... فان قيل لا بد من وجودها في الاوقات لان الصفات لا يكون لها وجود مستقل...

لان الصفات لا يكون لها وجود مستقل بل هي قائمة بالذات...

بعض الوجود والعدم ليس له وجود مستقل بل هو قائم بالذات...

يكون؟

بعض الوجود والعدم ليس له وجود مستقل بل هو قائم بالذات...

بعض الوجود والعدم ليس له وجود مستقل بل هو قائم بالذات...

بعض الوجود والعدم ليس له وجود مستقل بل هو قائم بالذات...



المسألة الأولى  
في معرفة  
الاشكال  
والاشكال  
الاشكال  
الاشكال

الاجسام لا يجدي نقفا لصلان مجردة لم لو استدلال كونه متوقفا على اشكال على افرادها المادية  
وكل النوع وقوله فالتشكيك لا مع مساواة الافراد في تمام الحقيقة يريد به انه لا مع المساواة بين الافراد  
في تمام الحقيقة بل المساواة سبها وافعة على عدم التشكيك لانها اذا لم يكن **قوله** والاول بوجوب التركيب  
وذلك لان الاشتراك في شي من الجموع بوجوب ان يكون مساويا بينا في حقيقة بعضها عن بعض لحدوثها  
تركيب صفاتها مما هو الاشتراك وما به الاعتراف **قوله** وقد بان فساد ما اما التركيب فلما استلزامه  
تركيب الوجود الذي هو ذات الواجب فوضا لا اسلما له ترك مطلق الوجود الذي هو بسيط كما توهم فانه  
سط فطما واما انبساطه الكلية فلكون الوجود مشتركا بين افراده وسببها في جوابه بان الاشتراك  
في العارض لا ينافي المساواة الكلية والحقيقة **قوله** وايضا القول على الاشياء بالتشكيك قد يقال كانه  
اجاب عن جواب الحكيم اوجه ثلثة الاول منع كون الوجود متوقفا على التشكيك والثاني منع كون التشكيك  
ما خارجا للتساوي في الجموع والثالث ان كونه متوقفا على التشكيك كسليم المظن وهو كون الوجود زائدا في  
الواجب ايضا فاشارة الشارح بقوله والجواب عن الاول الرفع الوجود اللول وهو المع الذي عرته بقوله لا مع  
واشار بقوله واما قوله وان سلم فالتشكيك لا يمنع الجواب عن الوجه الثاني واشارة بقوله واما قوله وان سلم  
الموجود الالجواب عن الوجه الثالث **قوله** مع انه منافي في قبيل اوله وذلك لانه استدلال اوله على الثاني  
بين الافراد في تمام الحقيقة وبطلان كونها متباينة فيها على عدم التشكيك وبين انبساطيتها وابطال التساوي  
في تمام الحقيقة على كل التقدير ايضا فالكلان متباينان فطما **قوله** ولم يلزم ان يكون القابل للوجود  
يرتبه انبساط حال حصول القبول له بالفعل بظهوره قوله واللازم كون الشيء الواحد ان واحد بوجه واحد  
مع ما قيل من ان القابل للوجود يجب ان يكون معدوما حال كونه قابلا لان القوة لا تجتمع العمل ولا معنى للمعدوم  
الا كون الوجود بغير حاصل بالفعل فيكون معدوما فلا يلزم منه اجتماع الوجود والعدم او عند القبول لا وجود  
عند الوجود بالفعل منتقن القبول فخير وذلك لان معنى الكلام ان ما به الكمال انصافها بالوجود فاما ان يكون  
انصافها بغير الوجود فغير مقدم الشيء على نفسه او التسلسل او بشرط الوجود فاما ان يكون  
يكون كقوله ان يكون كقوله انصافها لا بشرط وجودها ولا بشرط عدمها بل من حيث هي كما قالها في كتابه  
حيث هي جار تباينة ما صفة الواجب من حيث هي وجودها وادراكها بالقبول هي التي صفة الفعل في الكلام  
ولم يسم ان القبول هو الاستعداد الذي يجر عنه القوة التي لا تفاع العمل سواء كان اطلاقه على صفة ذلك الانصاف  
او بجزا **قوله** فنقول الجواب ان يقال الامتية من حيث هي هي ان يكون على صفة معلوما لها قد يقال كونها  
من حيث هي مع قطع النظر عن وجودها مطلقا مدعا وفارها متصفة لعمده او على انصافها بصفة حيث لا يكون

مسألة  
في معرفة  
الاشكال  
والاشكال  
الاشكال  
الاشكال

بهمها  
انصاف  
وجود

لوجودها مدخل بوجه فاني ذلك الانصاف وتلك العلة اصلا غير معتولة بل لا تصور انصافها بل الاما اعتبار  
وجهها في الجملة مع قد لا يكون خصوصية احد الوهين مدخل في انصافها به ومثل مع الصفات سمي لوازم  
التصانيف كالارعة فانهما ينصف بالروية سواء وجدت حارها او دفنا واما انصافها بالروية فتارة  
الوجود بين شيئا **قوله** لان بدهمة العمل حكمة بوجوب كون ما هو عليه لوجه هو قبل حكم البديهة  
بذلك انما هو في وجوده لان وجود ذاته لان وجوده من لوازم ذاته ولو اجتر ذلك فيه يلزم تقدم  
الشيء على نفسه او التسلسل وقد بينه على اندفاعه بان الثانية والابحار متفوع على وجه الموتر للوجود  
الاي وفتح الوجود فطما فلا يفعل تباينة للامتية بلا اعتبار وجودها لان وجودها لا وجود غير ما واذ كان  
الوجود عين ذات الواجب كان هو موجودا بذاته في حد ذاته ولا تصور هناك ايجادا اصلا بخلاف  
ما واذ كان وجوده زائدا على ذاته فان من انصاف ذاته بوجهه فلا بد من سبب فطما **قوله**  
وانقص بالامتية القابلة للوجود من حيث هي طامر البطلان ما صفة لكن باعتبار قبولها للوجود  
سندا للتحكم كورا عن قوله لم لا يجوز ان يكون الموتر في وجه الواجب ما صفة من حيث هي وقد  
ينقصا ان يقال فوكلم لا يجوز ان يكون ما صفة الواجب بوجهه لان تباينه فيه اما باعتبار وجودها  
اولا باعتبارها وكلاهما بطونم لم يكن ما صفة لكن صفة الانصاف بالوجود لان صفة انصافها اما باعتبار  
وجودها اولا باعتبارها وكلاهما بطونم لم يكن ما صفة لكن صفة الانصاف بالوجود لان صفة انصافها اما باعتبار  
والبديهة فارقة فان ان تباين ان يكون باعتبار الوجود والصحى ان لا يكون باعتبار في ان تباين  
**قوله** وايضا الامتية غير قابلة للوجود في الاعيان بمعنى ان الوجود الخارجي ليس صفة متميزة في الخارج  
عن موصوفها كما هي حقيقة بل موصوفة متميزة منه في نفس الامر بحسب الذين فلا يكون موصوفة مفضيا  
لشيء انصافها الا في الذين وذلك امر معتول بخلاف كون الامتية موفرة في وجهه الخارجي حال كونها موفرة  
في العقل هذا وقد قيل ان التصورات في الخارج لم لا يجوز قد يكون سببا لوجودات نفسانية حاصره  
بل الافعال الاختيارية سببا لتصورها ولا وجود للتصورات في الخارج فلم لا يجوز ان يكون الامتية المعتبرة  
ايضا سببا للوجود خارجي يصير به موجودة في الخارج والجواب ان كل التصورات ليست سببا فاعلية لوجودها  
خارجية بل هي شرط لتباين الفاعل فيها والاشكال فيه وانما السبب ان يكون موجودا ذهني على فاعلية  
لوجودها حاد وانما زعمه كحاشية **قوله** كان حقيقة كمرتب من الكون والتعدد وطوح من وجهين احدهما  
استخدام التركيب الامكان والثاني لروم كونه معدوما لانعدام احد الطرفين وهو التعدد لم ان يكون  
الواجب متفوقا معارضة للوجود كلها محاسنها كونها فاعله بها وذلك ايضا لمن وجهين وذلك

المسألة الأولى  
في معرفة  
الاشكال  
والاشكال  
الاشكال  
الاشكال

المسألة الأولى  
في معرفة  
الاشكال  
والاشكال  
الاشكال  
الاشكال

هذه الوجودات  
 هي الوجودات  
 التي هي الوجودات  
 التي هي الوجودات

لأن الشد وساق برمان التوحيد والآصباح بنافي الوجود الذاتي **قول** ولو كان التحد الذي هو لازم ذاته  
 مقول الغير كان ذاته مقول الغير اللازم من مآذرا معار الذات من حيث انه مفرم لذلك اللازم الى الغير  
 اسما له ثم واما السجل افتتار الذات في ذاته اولى وجهه الى عين وسداد الافتقار ليس لازم اولى يرى  
 ان ملول السجل لازم للبعد البعيدة ومقوال التورية مع ان البعيدة من متفق في ذاتها ولا في وجودها  
 التورية **قول** او وجوده غير الكون ولا يلزم ان يكون عين ذاته العبارة الطامة ان يقال وان كان وجوده  
 غير الكون لانه يسمي لانه فان كان الكون وان يقال وج يلزم ان لا يكون في وجهه غير ذاته **قول** والواجب ان  
 وجوده كون خاص يسمى انا مختاران وجوده هو الكون قوله يكون وجوده زائد على حقيقة ذاته  
 اذ لو كان عينها كان حقيقة عبارة عن الكون لكانت حقيقة كون خاص يود لا وجوده ولا ينام  
 له عين فلا يحد او اصلا فان قال التردد انا ملول الكون المطلق ولو كان عينها لزم الحد وانما قلنا  
 في يلزم ان يكون الوجود المطلق زائد على ذاته ولا يترافق فيه واما النزاع في كون وجهه الخاص زائد على ذاته  
 كالي الكينات وهو مطلوبكم معها وليس ليكن شيئا له **قول** فلما عرفت ان الكون هو الذي يتحقق  
 مع المناقشة في العبارة لكن لا يجدى الطالب **قول** والا لوجوب تساوي افراده في الوجود وغيره فيه  
 من خط لان كونه ملولا بالثواب على افراده لا يسلم انما فهمنا في الحقيقة سلم تساويها في العوض وعدمه  
 في كونها كونه بوضيا لا وادع اختلافها باختلافها واللازم عن التواطي بساوية افراده لا يساوي الا فراده  
 لعدم الاحكام وبين التبعيض **قول** فاد اكان التشكيك هما في نفس الاول يلزم التركيب في  
 ذات الواجب لان وجهه هو الاسد الذي رعم هذا القابل انه لا يمكن ان يتركب مع ان المفروض كون الوجود  
 عين الذات في الواجب **قول** وان كان من السالي يلزم التباينة او الرجوع والخاص وذلك لان  
 لم يجر التحد وكان ذاتا مطلق الوجه المتحد والقارن لها هي الكينات وان اعتبرنا ان يكون مستعدا  
 ال ذاته الذي المساوي لسا بر للوجهات فليزم الرجوع بل ارجع اولى عن فليزم احتياج ذاته في كونه  
 الامر منفصل والكل فاعرف بطلانه وقبوله في سائر لزوم احد الامور السلكه لان الفرد الذي هو عين  
 ذات الواجب ان كونه في الوجود لا يسبب يلزم الرجوع وان كونه سبب عن ذاته يلزم الحاحه وان  
 كونه لذاته الذي هو الوجه يلزم ان يلحق كل وجهه بها في الحقيقة فليزم عدم وجود الواجب  
 كينات وتبعاته اولى خصوصية الورد الواجب اما ان تلحق الوجود لا يسبب او يسبب غير الوجود فليزم  
 على الاول النزوح وعلى الثاني الحاحه او كونه لذاته فان ما كلف الوجود كلف تلك الخصوصية فليزم ان يبارره  
 فلا يكون الشدة له موصفة للتركيب في حقيقة الافراد البروضه له فلا يلزم تركيب ذات الواجب الذي

وجوده  
 في قوله  
 في قوله  
 في قوله

وهو  
 في قوله  
 في قوله

هو

موقوف من تلك الافراد الموصوفه لوجوده ثم ان صح ما رثه هذا القابل من تركيب الاشدة كان الغرض لمرات  
 الواجب تركيبا من مطلق الوجود ومن زمان موصفة له ومدادها المراد من قول السلاج لان الاشدة والاضعف  
 ملو الوجود والمطلق الخارج عن حقيقة الوجودات لان الوجه المطلق هو اسد واصنف في نفسه انه معني  
 في نفسه لا يتغير في ذاته بل كل على امور مختلفة المعاني كمنع كل منها الكلمة وانفصه في حصصها  
 من ذلك المطلق ومع ذلك التفاوت اما فصولها المخلصة انما يشاء ان كانت بكل الامور كنه من اجلس فصول  
 اما خصوصياتها فيما بينها المخلصة ان لم يكن مركبة منها واما حلتها مرادها على ذكرنا لان التركيب في الاسد على  
 ما رثه هذا القابل انا موصوف اصل المعنى وزياده عليه لا التركيب في اصل المعنى اعني المطلق والعصود ثم سلك  
 عن الافراد الموصوفة للوجود والمطلق هو اركان مسالك تركب من اصل المعنى اعني المطلق ومن زياده عليه ولا  
 لكاه قال على بعد تركيب تركيب الاشدة من اصل المعنى وزياده عليه لا يلزم تركيب الفرد الذي يصدق عليه الشدة  
 فلو ان كان يكون اصل المعنى كمنع كل الزيادة خارجة عن حقيقة ذلك الفرد **قول** ان مرادها الباطن التي وردت  
 في كون الوجود عين الذات او زائد على تلك الكلمات على السن التوم في هذا الكلام ومهنا مقالة اقول  
 اشرفنا فيما سبق انها مالا تدركها الا اولها البصير والابواب التي تليها الدين خصوص الحكمة بالتمه وتصل  
 الخطاب فلتنفصلها مهننا بقدر ما ينسب به قوة السور ومحطه در اربع السور فنقول ومالده التوفيق فتم الرضيق  
 كل مفهوم من غير الوجود كالانسان مثلا فانه مالم يتصور اليه وجوده في نفس الامر لم يكن  
 موجودا فيهما قطعاً ومالم يلامط العقل فتمام الوجود اليه لم يكن له ان كونه موجودا لكل مفهوم من غير  
 للوجود وهو كون وجوده في نفس الامر خارج الوجود الذي هو الوجود وكل ما هو محتاج في كونه بوجوده الى  
 عن فهو ممكن اذ لا معنى للممكن الا ما محتاج في كونه بوجوده الى غير ذلك مفهوم من غير الوجود وهو ممكن ولا ي  
 من الممكن بواجب فلا س من الوجود والظاهر للوجود بواجب وقد نبت بالبرهان ان الواجب بوجه  
 هو لا يكون الاعين الوجود الذي هو موجود بذاته لا يامر مغاير لذاته ولما وجب ان يكون الواجب  
 حرسا حقيقة فاما بذاته ويكون بغيره بذاته لا يامر زائد على ذاته وجب ان يكون الوجود ايضا كذلك  
 اذ هو عينه فلا يكون الوجود مفهوم ما كلما يمكن ان يكون له اورد على حد ذاته من حقيقة ليس فيه  
 تعدد ولا انقسام قائم بذاته منزه عن كونه عرضا لغيره فيكون الواجب ملو الوجود المطلق الى الوجود  
 عن التيقين والانعقاد اليه وعلى هذا لا يتصور عرض الوجود اليه كانه ليس معني كونها موصوفة  
 لان لها كونه موصوفة الى حقيقة الوجود القائم بذاته وتلك السمة على وجهه مخلقة وانما يشد بغيره  
 على ما يباينها فالوجه كل وان كان الوجود ونسأ كحقيقتنا هذا ملخص ما ذكره بعض المحققين من مشايخنا قال

قال السلاج والاشدة  
 ان من اصل ذلك  
 ان من اصل ذلك  
 ان من اصل ذلك

وهو  
 في قوله  
 في قوله

والاعلم ان العلم بان قلت الذي يتبادر الى الذهن من لفظ الوجود مفهوم لامع الفكرة تكليف  
يكون وشيئا صفييا وايضا المفهوم من لفظ الوجود ما قام به الوجود كما استهزى في كلامهم كيف يفهم عنى لا  
بمعنى احد قلت انما عن الاول ان الكلام في صحة الوجود لا يبينها بالبين بل بالاولى فان من يدري لفظ الوجود  
فانه يجوز ان يكون له ما كليا وعارضا اعتبارا بالملك الخمسة كمنتهى الاشكال في صد ذاته كمنه  
المسالك الى صفة وعن الثاني ان المتبع هو البرهان وطو ما يوجد اليه لا الاشهاد بل التمسك الانواع بموجبه  
الا وكان يتم على القدره العاطله كل ما لم يكن في كونه موجودا بل عن مفهومه من غير تكييف وهو  
المتحاج في كونه موجودا بل عن مفهومه في كونه موجودا لا المتحاج في كونه موجودا بل عن مفهومه في كونه موجودا  
وقبلي وطوانه ما اصحح في وجوده بل عن مفهومه في كونه موجودا لا المتحاج في كونه موجودا بل عن مفهومه في كونه موجودا  
وكلما يكون هو ممكن سواء سمي ذلك الغير الوقوف عليه وجوده وجودا بل عن مفهومه في كونه موجودا لا المتحاج في كونه موجودا  
ان الوجود في صد ذاته ماقى عدمه وهو الوجود المسمى بالعدم لا ما يباينه في صد ذاته بل عن مفهومه في كونه موجودا  
فمن يرى ان الوجود مع كونه جيب الواجب وجوده وجودا بل عن مفهومه في كونه موجودا لا المتحاج في كونه موجودا  
فلا يخلع عليه من الاشياء بل هو صفة لها وعندها وانما امتازت وتعددت بتقديرات ونفقات اعتبارية  
وتغفلت عن ظهورها في صور الامواج المتكررة مع انه ليس هناك الا صفة هي فقط قلت انها كلام  
هذا ظهوره في صور العمل للمواصل اليه بالمشاهدات الكشفيه دون المشاطات العقلية وكل من يفتكر  
ما خلقه الله الاستغناء وعلمه الكمالان **قول** وهو الذي لا بد من وجوده فباية به من ان ما هو  
على غير وليس فباية به ان كان فباية به من وجوده وهو فباية به من وجوده فباية به من وجوده فباية به من وجوده  
**قول** فلما نشأ حصوله في الخارج كونه انسانا ان صفة فيه في قوله وجوده فباية به من وجوده فباية به من وجوده فباية به من وجوده  
كانه فينبغ من الحوادث التي ليست عارضة ولكن ان يقال انه راجع الى الخلق في امتناع حصول الوجود في الخلق  
المراد حصوله في الخارج كما هو التبادر عند الاطلاق والبال واحد **قول** لانه لو كان حاصل في الخارج كان  
موجودا فيه من الوجود العلم لو ثبت له امتناع حصول الوجود المطلق في الفعل او لو كان حاصل  
منه لكان موجودا فيه ونسب وجوده فيه لان الوجود في الفعل ما له مفهوم متبادر للوجود بوضو الوجود او  
ما ذكره وايضا الوجود في الفعل يعلق به الوجود ونسب الكلام الى الوجود فان واجب ان يطلق الوجود في  
له الوجود والذمسي وعلمنا من ان قلت هكذا الحال في الوجود والخارج فانه فرد من افراد الوجود المطلق  
كالوجود الذي وانما لو كان الوجود موجودا في الفعل لكان له وجودا في الفعل وهو ايضا موجودا فيه  
فيلزم التسلسل في الوجود والذمسي وهو ايضا صحيح فان يسئل ان الفعل الوجود والمطلق كان موجودا

فانما يكون الوجود في الخارج كونه انسانا ان صفة فيه في قوله وجوده فباية به من وجوده فباية به من وجوده فباية به من وجوده  
فانما يكون الوجود في الخارج كونه انسانا ان صفة فيه في قوله وجوده فباية به من وجوده فباية به من وجوده فباية به من وجوده  
فانما يكون الوجود في الخارج كونه انسانا ان صفة فيه في قوله وجوده فباية به من وجوده فباية به من وجوده فباية به من وجوده

فانما يكون الوجود في الخارج كونه انسانا ان صفة فيه في قوله وجوده فباية به من وجوده فباية به من وجوده فباية به من وجوده

فانما يكون الوجود في الخارج كونه انسانا ان صفة فيه في قوله وجوده فباية به من وجوده فباية به من وجوده فباية به من وجوده

فانما يكون الوجود في الخارج كونه انسانا ان صفة فيه في قوله وجوده فباية به من وجوده فباية به من وجوده فباية به من وجوده  
فانما يكون الوجود في الخارج كونه انسانا ان صفة فيه في قوله وجوده فباية به من وجوده فباية به من وجوده فباية به من وجوده

ووجود

بالمش

فانما يكون الوجود في الخارج كونه انسانا ان صفة فيه في قوله وجوده فباية به من وجوده فباية به من وجوده فباية به من وجوده

لان

والذمسي ولا يلزم من ذلك ان يتغفل وجوده في الذمسي من يكون موجودا فيه ايها التسلسل قلت كذلك  
اذا وجد الوجود والمطلق في الخارج لا يلزم من ان يكون وجوده في الخارج موجودا فيه ايضا لامر من ان يتبعه  
في الخارج لا يصح وجوده في الخارج كونه ماديا وقد اخترت على الاول بان الوجود ما له مفهوم متبادر  
من المفهوم من الوجود ما له وجودا في الخارج ان يكون نفسه او عن وان سلم فالوجود في الخارج الاصح هو المطلق  
متبادر له كالمفهوم وعلى الثاني بان الوجود المسمى بنفسه ماقبها بالذات بل باعتبارها باعتبارها كافي في حصول  
النسب والتعلقات وعلى الثالث بان وجود الوجود عينه بالذات وعن ما لا يعتبره فلا يتسلسل **قول** لانها  
من المقولات المستندة الى المقولات الاولية كالشيء الوجود كالتسلسل لا يعتبره بالذات بل باعتبارها باعتبارها كافي في حصول  
ما يطلقه لعدم يكون معلولا ثانيا **قول** وكذا لعدم من المقولات الثانية لانه يستدل بالمقولات الاولية  
وذلك لعدم لان عدم المطلق لا يعتبره بالذات بل باعتبارها باعتبارها كافي في حصوله وطول وكذا  
الوجود والايمان والامتناع لا يعمل الا عارضة لغيره ولا يتطابق لهما في الخارج ماعز من انهما امور  
وكذا المفهوم المادية التي ما يقال في جواب ما هو مفهوم الجيب والكلي ومفهوم انواعه كلها لا يعمل الا عارضة  
لغيره وليس لهما في الخارج ما يباينه وكذا باي شيء تامل في كل الماهية فلا حاجة لهما الى التسلسل فلا  
يصح ما يقال من ان جمع ما ذكره في قوله وكذا لعدم الوجود الفصل وعلمنا عارضة عن البرهان  
**قول** بل نبوت صور احد التقضيب في الفعل ولا يثوبها فيه متناقضان فلا يمكن للاجتماع بينهما  
رد ذلك بان القاعدة السابقة وهي ان الفعل ان يقترن بالتقضيب وكل منهما ما انتقض شيئا له لهما في  
ايضا فادرا اعتبره الفعل هذا اجتماعا وفيه والعمل بسيط وقد اصحاح لكل واحد قلب متناقضين  
فان تبطل اعتبار العمل لهما على اثرهما في الاجتماع في صور التقضيب لا بينهما فلا يكون  
كما عرف قلت ان الفعل لا يباح في الحكم على الامور الواقعية بل انتزع صورها بل كان متشاك ملاحظ الفعل  
لانه منها فالحمد واللام قطعاً وجوابه ان ما ذكرت على صدقته انما هو في الصور المتبادر في الذمسي  
وليس بالنبوت الصور في الفعل صور ثابتة فيه فالعمل اذا حكم بالمتناقض من نبوت صور احد التقضيب  
في الفعل ولا يثوبها فيه اصحاح ال انتزع صور من الالبثوث والاجتماع صور احد التقضيب مع عين  
فلا يتشاك فيه ايضا على ان نبوت الصور في الفعل ليس صور حاصله فيه بل ينبغ منها ايضا صور ملاحظة  
الا بين صور التقضيب لا يقال نبوت الصور في الفعل احاصل منه فلا يباح في اذراكه ان انتزع  
صوره كالتشاك في ذلك لا اذراك الصور الثابتة من لانما تقول سدا ان صح والماتبع في نبوت الصور  
دون لثبوتها فان من اذراك لالبثوث صور في عمله اذا راجع وجدانه علم ان قد حصل صور لم يكن حاصل

وجود

فلا يلزم

فانما يكون الوجود في الخارج كونه انسانا ان صفة فيه في قوله وجوده فباية به من وجوده فباية به من وجوده فباية به من وجوده  
فانما يكون الوجود في الخارج كونه انسانا ان صفة فيه في قوله وجوده فباية به من وجوده فباية به من وجوده فباية به من وجوده

الاعتقاد... وان قيل... انما يقال... انما يقال... انما يقال...

فيه من قبل قول ابن كيم بانها لا يجتمعان ولا يرتفعان في الاصل وان يقال ولا يرتفعان في نفس الامر ولكن  
ان يقال انما يفتد بقوله في العقل اذ لا اراد المتغضيبين سوت صون احد المتغضيبين في العقل ولا يتوفاها  
فيه واما للفتنة على ان الفتنة بين المتناقضين اذ لا يتفقان في العقل فيسبب بوجوه من  
الخارج كالسببي واما النقول فانما يوصف بالمتناقض اجزاء الوصف لولولة عليه وبذلك يمدح ما قيل في  
ان التقيد بالعقل غير سديد وبقوله في العقل متعلق بحكمه من سبب الكلام على ما ذكره من ان العقل لا يفتد  
عن سببه قول يكون الدم ثابتا باعتبار عمله في الذهن ونسبنا للوجود باعتبار انه زفيعه ان يكون  
العدم موقوف للوجود ونسبنا له باعتبار عين قول ولكن ان يكون المراد من ان عدم الدم يكون ثابتا باعتبار  
انه تصور ونسبنا لعدم باعتبار انه زفيعه لعدم لا على عينه بل على عدمه التقدير ان يقال وهو نسبنا باعتبار  
باعتبار كماله ان قوله عدم الدم يوصف في نفسه وصرف الوصفه والمنع انما عليه باعتبار عين وان يفتد ج ان  
كل قول لا يفتد الحكم عليه على عدم الدم لا على عدمه لسلامة التعليل في الخارج قول ولا يصح الحكم على  
العدم من حيث هو نسبنا ثابت هذا الاصل بالعدم المطلق الذي هو فرع الوجود انطلق على بطلان سببه  
الشيء واما ايضا اذا لايح ان يحكم على شيء منها من حيث هو نسبنا ثابت ان من حيث انه لا يتوفا له اهلا  
وكيف ان يراد بالعدم للعدم الى ما صدق عليه مفهوم للعدم قول لانه لو صح الحكم من حيث هو نسبنا  
ان يثبت بحد من الوجود او يسبب ثابت في الذهن فانه يلزم الشافق ج ايضا واما من حيث  
ليس ثابت في الخارج فلان الشافق لان اللازم على هذا التقدير ان من حيث هو نسبنا ثابت في الخارج يكون  
ثابتا في الذهن ونسبنا هذا بتناقض قول وكل قول لا يفتد الحكم عليه ثابت ان كل ما يصح الحكم عليه فهو من حيث يصح  
الحكم عليه ما سبب في الحكمة في الذهن والحاصل ان الحكم الجاي بيان كان او سببنا يتوقف على ثبوت الحكم  
عليه في الذهن ان على ثبوت الذي هو ثبوتة الذهني فان ما ليس بمتعصور مع الحكم عنه مادام لم يفتد  
مع الحكم على سبب الامتناع ولو تجسب الوصف يتوقف على ثبوت العلم ان اراد بالثبوت ما هو تجسب الذهن  
يتوقف على ثبوت النبوت لانه نفس النبوت هذا وقد يفتد عليه ان اراد بالثبوت ما هو تجسب الذهن  
فتكون عليه بانه لا يصح الحكم عليه برون لهون واما يلزم الشافق بين الدليل المذكور فيقال ما ليس ثابت  
لا يصح الحكم عليه من حيث هو نسبنا ثابت وكل ما لا يصح الحكم عليه فهو من حيث انه لا يصح الحكم عليه ثابت ما عرفت  
وكل ما ليس ثابت فهو من حيث انه ليس ثابت لانه لا يصح الحكم عليه بوجوب مقتول وهو الموقوف  
ذو ان لا يصح الحكم عليه سالب لا حاجة لابل وجوه الموضوع لانا نقول في هذا الموضوع مشروط الحكم مطلقا  
موجبا كان او سلبا فان اراد بوجوه الموضوع هذا التقدير فهو مشترك فان اراد عن فلا دليل عليه وان يقال

انما يقال انما يفتد بقوله في العقل اذ لا اراد المتغضيبين سوت صون احد المتغضيبين في العقل ولا يتوفاها فيه واما للفتنة على ان الفتنة بين المتناقضين اذ لا يتفقان في العقل فيسبب بوجوه من الخارج كالسببي واما النقول فانما يوصف بالمتناقض اجزاء الوصف لولولة عليه وبذلك يمدح ما قيل في ان التقيد بالعقل غير سديد وبقوله في العقل متعلق بحكمه من سبب الكلام على ما ذكره من ان العقل لا يفتد عن سببه قول يكون الدم ثابتا باعتبار عمله في الذهن ونسبنا للوجود باعتبار انه زفيعه ان يكون الدم موقوف للوجود ونسبنا له باعتبار عين قول ولكن ان يكون المراد من ان عدم الدم يكون ثابتا باعتبار انه تصور ونسبنا لعدم باعتبار انه زفيعه لعدم لا على عينه بل على عدمه التقدير ان يقال وهو نسبنا باعتبار باعتبار كماله ان قوله عدم الدم يوصف في نفسه وصرف الوصفه والمنع انما عليه باعتبار عين وان يفتد ج ان كل قول لا يفتد الحكم عليه على عدم الدم لا على عدمه لسلامة التعليل في الخارج قول ولا يصح الحكم على العدم من حيث هو نسبنا ثابت هذا الاصل بالعدم المطلق الذي هو فرع الوجود انطلق على بطلان سببه الشيء واما ايضا اذا لايح ان يحكم على شيء منها من حيث هو نسبنا ثابت ان من حيث انه لا يتوفا له اهلا وكيف ان يراد بالعدم للعدم الى ما صدق عليه مفهوم للعدم قول لانه لو صح الحكم من حيث هو نسبنا ان يثبت بحد من الوجود او يسبب ثابت في الذهن فانه يلزم الشافق ج ايضا واما من حيث ليس ثابت في الخارج فلان الشافق لان اللازم على هذا التقدير ان من حيث هو نسبنا ثابت في الخارج يكون ثابتا في الذهن ونسبنا هذا بتناقض قول وكل قول لا يفتد الحكم عليه ثابت ان كل ما يصح الحكم عليه فهو من حيث يصح الحكم عليه ما سبب في الحكمة في الذهن والحاصل ان الحكم الجاي بيان كان او سببنا يتوقف على ثبوت الحكم عليه في الذهن ان على ثبوت الذي هو ثبوتة الذهني فان ما ليس بمتعصور مع الحكم عنه مادام لم يفتد مع الحكم على سبب الامتناع ولو تجسب الوصف يتوقف على ثبوت العلم ان اراد بالثبوت ما هو تجسب الذهن يتوقف على ثبوت النبوت لانه نفس النبوت هذا وقد يفتد عليه ان اراد بالثبوت ما هو تجسب الذهن فتكون عليه بانه لا يصح الحكم عليه برون لهون واما يلزم الشافق بين الدليل المذكور فيقال ما ليس ثابت لا يصح الحكم عليه من حيث هو نسبنا ثابت وكل ما لا يصح الحكم عليه فهو من حيث انه لا يصح الحكم عليه ثابت ما عرفت وكل ما ليس ثابت فهو من حيث انه ليس ثابت لانه لا يصح الحكم عليه بوجوب مقتول وهو الموقوف ذو ان لا يصح الحكم عليه سالب لا حاجة لابل وجوه الموضوع لانا نقول في هذا الموضوع مشروط الحكم مطلقا موجبا كان او سلبا فان اراد بوجوه الموضوع هذا التقدير فهو مشترك فان اراد عن فلا دليل عليه وان يقال

ثابت

من ان

من ان ثبوت الشيء بغير فرع ثبوت كل الغير في نفسه اباصر في الثبوت الخارج عن ثبوت الابطال لها  
واما في الثبوت مع العقل فلا حسنا لکن ثبوتة الذهني كاف لملاحظه الوجود او لا بقا الوجود حال  
الحكم في الشرط من الایجاب والسلب والوجود وحال اعتبار الحكم بخصوص الملاحظ لان اشقا الشيء عن  
محرر ان يكون بانفسه ذلك الغير في نفسه بخلاف ثبوتة له اذ لا يصور الاحال ثبوتة في نفسه فاذا حكم  
بالاجاب واما فلا مد من وجه الموضوع اما ذهنا او خارجا بخلاف الحكم بالسلب اذ اذ لا يقنع ذلك ان  
اشترط الحكم ان يفتد الوجود وحال الحكم ولو انا فافتد في ذلك الایجاب والسلب ما يفتد الوجود  
لانا نقول في العقول ما يفتد في مدارك الاحكام الصادقة عليها اذ لا يفتد حاله لاعتبار الحكم لا بوجوهها  
موضوع للسائله فلا فرق ونحن نقول ان اراد بالثبوت ما هو تجسب الذهن من كافرنا وان الحكم بعدم شيء في ثبوت ثبوتة  
ولا يفتد في الاصل الحكم عليه يكون لا يصح الحكم عليه ثبوتة بل من حيث انه محكوم عليه بكونه حكم عليه يكون ثابتا  
فاللزام ان ما ليس ثابت فهو من حيث انه محكوم عليه بعدم شيء الحكم عليه ثبوتة لهذا امتناعا واما يصح الحكم  
عليه بالشيء المذكور يجب ان يكون من جهة الحقيقة ثابتا كما ان محكوم عليه بغير الحكم ان يكون كذلك والوجود على موجب  
والسبب على الوجود الذي فرزه او اصح ما ذكره من ثبوت شيء للمعروف في الكون والدراس الملاحم الا كما يفتد  
الصادق عليها اذ لا يفتد لان السبب لا يصح صدقها وجود موضوعها وثبوت وجوده بل يفتد منفصل  
لانها في عدم اقتضاها اياه فان قلت فلا يصح قولهم ان صدق السائله يكون اشقا الموضوع قلت  
ان السلوب الخارجية المحققة والمقدون دون السلوب المطلقة او الذهنية قول ولا امتناع من اعتبار من الجاه  
موضوعها في الحقيقة واحد وانما قال ذلك لان الوهم بما يفتد في الالفاه بصورتها بغير السلب والاف ان يفتد  
قول فلو لم يكن للعقل وجوده الاشياء معي ان بصورتها ليس ثابت في الذهن لعدم ان يكون في نفس الشيء  
وكذا الصور ما ليس ثابتا بل لا يتقدم ذلك فلو لم يكن للعقل وجوده الاشياء ولو بوجه ما وكان يتبع عليه ظهور  
سببنا بالامتناع اولى قول من حيث انه سلب ما هو ثابت في من حيث مفهومه في نفسه فلو كان  
العقل يحكم بالامتناع مطلقا بين الثابت وما ليس بثابت اهلا او بين في الذهن وما ليس بثابت  
فيه فانها متساوية وان السلام الخ قول والا يلزم ان يكون ما ليس بثابت نفسا لما هو ثابت من حيث انه  
ثابت وذلك لان لاهل ملوية فله ثبوت بوجه ما قول وان سلمنا ان لكل من المتنازعين ملوية حاصل ان  
كون الشيء فيسبب الوجود ونسبنا منه باعتبار ان ليس محال كان الالات اذ تصور كان نفس الثبوت من  
حيث انه متصور ونسبنا له من حيث مفهومه كذلك اللاهوتية المحقوقة فسم الهوتية من حيث انها منصوصة  
في الذهن ونسبنا لها من حيث مفهومها وكذلك الحال في ملوية اللات ثابت للمعروف فسم الهوتية فانها منذرته

يفتد

ها

قول

الثابت

تحت مودة الثابت باعتبار ومقابلتها لها باعتبار وجودها ان اسال هذه الاحكام في الامور العتلة مما لا يشهد فيه  
 لان تغايرها بحسب اعتبارها في غير تغاير الامور الخارجية بزواتها قول واذا حكم الذم من كان قوله في الفعل  
 ان يغير النقيضين ويحكمهما ما نشأ من مطلق مباحث الوجود والعدم على معنى المنفعل ان يضورها ويحكمها بالتشابه  
 سها كما في سائر النفاضة كما ذكر قول واذا حكم الذم من مطلق بقوله ويحكمهما بالتمايز كما في الحكم بالتمايز لم يطابق الخارج  
 كان كما وما تلاعب به وان طابقه كان كل من الخارجين ذا مودة ثابتة في الخارج فيكون ما ليس ثابت في الخارج ثابتا  
 فيه صرف فاجاب بان حكم الاحكام وصدها قد يكون بطاينة الخارج وقد يكون بطاينة نفس الامر دون الخارج  
 ونقصه في النفاضة ان الاقسام اربعة الاول الحكم بالامور الخارجية على الخارجية الموصوفة الخارجية على مثلها الثاني  
 الحكم بالامور العتلة على العتلة الثالث الحكم بالعتلة على الموصوفة الخارجية الرابع الحكم بالموصوفة الخارجية على الموصوفة  
 فهذا القسم الاول يفتش محله وصدها كما لا يخفى ان يكون الموصوف والمخارج ثابتا كما هو مذهبنا في ثبوت له في الخارج اما  
 القسم الثاني فيصح موصوفه بطاينة الخارج على معنى ان ينسب الحكم الى الموصوف دون بقية الالاف على الوجه المعتبر في  
 الحكم والالاف من ذلك ان يكون انساب اصطفا الى الالاف موجودا خارجا لما عرفت من ان الخارج اذا وقع في الخارج  
 الانساب لا يجب منه ان يقع في الوجود اما القسم الثاني فيصدها كما بطاينة نفس الامر فلا يصورها بمصداقة  
 الخارج او ليس من طول الحكم موجودا خارجا فلا يمكن ان ينسب اصطفا الى الالاف في الخارج بالضرورة وعدم  
 الثالث فيصدق كما قد يكون بطاينة نفس الامر كما في قولنا الانسان يمكن ان يتصرف بالامكان سواء  
 وجد في الخارج او لم يوجد وقد يكون بطاينة الخارج كما في قولك زيد اعمى في حال المسماة بالجمع لا يصح بمعا زبد  
 الا في الخارج مطلقا وصدا ما يقال من ان الوجوه الخارجية قد ينصف في الخارج بالامور العتلة وان اشياء مجهولة  
 فيكونها في الخارج لا يلزم اشتغال الخارج وان صدق في معنى او بما بحسب الخارج بنوعه على  
 وجود الالاف فانه لا يوصف في الخارج لا ينسب اليه في الخارج حتى اصلا ولا يتوقف على وجوده في الالاف  
 فان الحكم بمعنى الخارج وما معنى نفس الامر وما الرتبة بينهما قلت صدقت ان الوجود على فسيح وجود  
 اصبل يهرب اليه الاثار ويظهر فيه الاحكام ووجوده ظلي لا يكون كذلك وان الوجود الظلي لا يصور الالاف فيقول  
 الدراكه ولذلك سمى وجودا مبنيا فالوجود والاصيل لا يكون الا خارجا عن القوى الدراكه فالخارج بما لا يدرك  
 واما نفس الامر فعناه نفس الشيء في حد ذاته واخره الالاف هو الشيء نفسه فاذا قلنا مثلا الشيء موجود في نفس الامر  
 كان معناه انه موجود في حد ذاته معني كونه موجودا في حد ذاته ان وجوده ذاك ليس باعتبار رتبة وجوده  
 بل بوقف النظر عن كل اعتبار وقرض كان موجودا وذلك الوجود اما وجوده اصبل او وجوده ظلي فنفس الامر  
 فظنا واعلم من الذم من وجه اذ ليس كل ما هو في الذم من يكون في نفس الامر فانه اذا اختلف كون الوجود

ان  
بعدم

التمارين

الرابع

فان الحكم بالامور العتلة على العتلة الثالث الحكم بالعتلة على الموصوفة الخارجية الرابع الحكم بالموصوفة الخارجية على الموصوفة  
 فهذا القسم الاول يفتش محله وصدها كما لا يخفى ان يكون الموصوف والمخارج ثابتا كما هو مذهبنا في ثبوت له في الخارج اما  
 القسم الثاني فيصح موصوفه بطاينة الخارج على معنى ان ينسب الحكم الى الموصوف دون بقية الالاف على الوجه المعتبر في  
 الحكم والالاف من ذلك ان يكون انساب اصطفا الى الالاف موجودا خارجا لما عرفت من ان الخارج اذا وقع في الخارج  
 الانساب لا يجب منه ان يقع في الوجود اما القسم الثاني فيصدها كما بطاينة نفس الامر فلا يصورها بمصداقة  
 الخارج او ليس من طول الحكم موجودا خارجا فلا يمكن ان ينسب اصطفا الى الالاف في الخارج بالضرورة وعدم  
 الثالث فيصدق كما قد يكون بطاينة نفس الامر كما في قولنا الانسان يمكن ان يتصرف بالامكان سواء  
 وجد في الخارج او لم يوجد وقد يكون بطاينة الخارج كما في قولك زيد اعمى في حال المسماة بالجمع لا يصح بمعا زبد  
 الا في الخارج مطلقا وصدا ما يقال من ان الوجوه الخارجية قد ينصف في الخارج بالامور العتلة وان اشياء مجهولة  
 فيكونها في الخارج لا يلزم اشتغال الخارج وان صدق في معنى او بما بحسب الخارج بنوعه على  
 وجود الالاف فانه لا يوصف في الخارج لا ينسب اليه في الخارج حتى اصلا ولا يتوقف على وجوده في الالاف  
 فان الحكم بمعنى الخارج وما معنى نفس الامر وما الرتبة بينهما قلت صدقت ان الوجود على فسيح وجود  
 اصبل يهرب اليه الاثار ويظهر فيه الاحكام ووجوده ظلي لا يكون كذلك وان الوجود الظلي لا يصور الالاف فيقول  
 الدراكه ولذلك سمى وجودا مبنيا فالوجود والاصيل لا يكون الا خارجا عن القوى الدراكه فالخارج بما لا يدرك  
 واما نفس الامر فعناه نفس الشيء في حد ذاته واخره الالاف هو الشيء نفسه فاذا قلنا مثلا الشيء موجود في نفس الامر  
 كان معناه انه موجود في حد ذاته معني كونه موجودا في حد ذاته ان وجوده ذاك ليس باعتبار رتبة وجوده  
 بل بوقف النظر عن كل اعتبار وقرض كان موجودا وذلك الوجود اما وجوده اصبل او وجوده ظلي فنفس الامر  
 فظنا واعلم من الذم من وجه اذ ليس كل ما هو في الذم من يكون في نفس الامر فانه اذا اختلف كون الوجود

فان الحكم بالامور العتلة على العتلة الثالث الحكم بالعتلة على الموصوفة الخارجية الرابع الحكم بالموصوفة الخارجية على الموصوفة  
 فهذا القسم الاول يفتش محله وصدها كما لا يخفى ان يكون الموصوف والمخارج ثابتا كما هو مذهبنا في ثبوت له في الخارج اما  
 القسم الثاني فيصح موصوفه بطاينة الخارج على معنى ان ينسب الحكم الى الموصوف دون بقية الالاف على الوجه المعتبر في  
 الحكم والالاف من ذلك ان يكون انساب اصطفا الى الالاف موجودا خارجا لما عرفت من ان الخارج اذا وقع في الخارج  
 الانساب لا يجب منه ان يقع في الوجود اما القسم الثاني فيصدها كما بطاينة نفس الامر فلا يصورها بمصداقة  
 الخارج او ليس من طول الحكم موجودا خارجا فلا يمكن ان ينسب اصطفا الى الالاف في الخارج بالضرورة وعدم  
 الثالث فيصدق كما قد يكون بطاينة نفس الامر كما في قولنا الانسان يمكن ان يتصرف بالامكان سواء  
 وجد في الخارج او لم يوجد وقد يكون بطاينة الخارج كما في قولك زيد اعمى في حال المسماة بالجمع لا يصح بمعا زبد  
 الا في الخارج مطلقا وصدا ما يقال من ان الوجوه الخارجية قد ينصف في الخارج بالامور العتلة وان اشياء مجهولة  
 فيكونها في الخارج لا يلزم اشتغال الخارج وان صدق في معنى او بما بحسب الخارج بنوعه على  
 وجود الالاف فانه لا يوصف في الخارج لا ينسب اليه في الخارج حتى اصلا ولا يتوقف على وجوده في الالاف  
 فان الحكم بمعنى الخارج وما معنى نفس الامر وما الرتبة بينهما قلت صدقت ان الوجود على فسيح وجود  
 اصبل يهرب اليه الاثار ويظهر فيه الاحكام ووجوده ظلي لا يكون كذلك وان الوجود الظلي لا يصور الالاف فيقول  
 الدراكه ولذلك سمى وجودا مبنيا فالوجود والاصيل لا يكون الا خارجا عن القوى الدراكه فالخارج بما لا يدرك  
 واما نفس الامر فعناه نفس الشيء في حد ذاته واخره الالاف هو الشيء نفسه فاذا قلنا مثلا الشيء موجود في نفس الامر  
 كان معناه انه موجود في حد ذاته معني كونه موجودا في حد ذاته ان وجوده ذاك ليس باعتبار رتبة وجوده  
 بل بوقف النظر عن كل اعتبار وقرض كان موجودا وذلك الوجود اما وجوده اصبل او وجوده ظلي فنفس الامر  
 فظنا واعلم من الذم من وجه اذ ليس كل ما هو في الذم من يكون في نفس الامر فانه اذا اختلف كون الوجود

السود  
الاسنان

اول ما انصفه والابلغ منه سلسل بل بلفظ بانقطاع الاعتناء ووه عليه حمل الابلغ اعلى المناصب المكنة  
عنها وقد عسر بالاجاد والذات ووه عليه لث الامور المتعاقبة في المفهوم اذا انما برت في الوجود  
لم يصح حمل بعضها على بعض الا بواسطة كالمسند به البديهة **الاول** لا يقال لث الابلغ انما حمل على ذات الموضوع لا على وصفه  
للتعاقب الا ما سئل الكلام في حمل مفهوم المحمول على كل الذات فانها اذا كانت متباينة لمفهوم المحمول حقيقة ووجود  
لم يصح حمله عليها بديهيا ولا ما حمل الابلغ على كل الذات عن الابلغ ووجه الاملح ان حقه ان شاء الله  
ولي عن علم الانصاف **الاول** وانبات الوجود للماهية لا يبعد وجودها الظاهر ان هذا جواب عن شبهة  
واحدة على حمل الوجود على الماهية كما ان قوله فيما بعد وسلبه عنها لا يقتضي غير ما جواب عن شبهة واحدة  
على حمل الوجود عليها فالناسيب ان حمل ما تقدم عليها جوابا عن شبهة واحدة على حملها كما اننا نعلم  
مسائل **الاول** وهو قول المشكك الوجود وصفه موجوده والالتمت الواسط بين الوجود والمعدم وذلك لان  
كون الوجود معدوما لا يحل انتصاف الشيء بنفسه الذي هو رفته **الاول** فيكون الصفة للوطحة حاصلة في  
حمل معدوم او لو كانت حاصلة في حمل موجود بل في فصل الحاصل **الاول** في جواب ان اثبات الصفات  
ليس على الوجود والماهية ثبوت الماهية اولاً لث الابلغ انما لا يكون الوجود صفة موجودة كيف لو كان  
لكذلك لم يمسك فيسحق حقيقة هذا التمام سوالا وجوابا فارجح اليه **الاول** لا يقال اذا كان الوجود  
لازماتها فلا يصح الحكم بالعدم عليها اسمي الا يكون الحكم عليها كقولها معدوم صا قاطبا لنفس الامر اذا  
انها موجودة وان لم يكن وجودها شرطاً مسلب الوجود ومنها ج فلا بد قوله كل السلب غير وارث على  
من حيث انتصافها هذا اللازم بل على الماهية من غير تقييد بهذا اللازم وذلك لان الوجود اذا كان لازماً  
لها كانت من منصفه به فيكون موجوده فلا يكون الحكم على الماهية بالعدم صحيحا وان كان الحكم عليه  
نفسه من حيث من غير حقيقة ذلك اللازم بل الجواب ان يقال ان حكم على الماهية بالعدم في الحاج  
فلا اشكال لان انتصافها في الخارج لا يوقف على تصور وان كان الحكم بانتصافها فيه متوقفا على  
فيلزم كون الحكم بالعدم عليها في الخارج مشروطا بوجودها في الذهن ولا يبعد ذلك ويكون الحكم صحيحا  
اذا كانت الماهية معدومة في الخارج وان كانت موجودة في الذهن وان حكم عليها بالعدم في الذهن  
او بالعدم مطلقا فهذا الحكم ايضا مشروط بتصورها واما انتصافها في ذهننا او مطلقا فليس مشروطا  
بذلك ثم سئل اذا كان انضمام الوجود في النوى العالمة وجودا وبنينا لها لم يكن الحكم كونها معدوم  
مطلقا وفي الذهن مطابقتها للواقع الا ان براد التقييد بالقبول البشيرة وان لم يكن انضمامها في النوى  
العالمة وجودا وبنينا بل انضمامها في نوى فان لم يكن تصور الشيء لوجه ما وجوده بل تصور بكنهه

صدق ذلك الحكم للارباب وان كان جميع النصور الشيء وجوده في الذهن على انما لم يمتنع في تصحيح  
ذلك الحكم لنفسه برهان سابق عليه او لا يمتنع به او ببعض الا زمان فقابل والله استعان **الاول**  
فان حمل بعض الحولات اول واقدم في تحليته من حمل بعض او فان حمل الصفة على الموصوف اول بالحكمه من حمل  
الموصوف عليها وكذا حمل الاعم على الخاص اول بالحكمة من عكسه وكذا الحال في الوضع فان وضع الموصوف  
الموصوف للصفة والخاص للاعم اول بالوصفية من عكسها **الاول** فيكون الموصوفه موصوفه اولى وسلسل  
وقدمت التناقضه في علمه من **الاول** كاعدام الملكات والالانسان للنفس فان مفهوم الالانسان  
وان لم يكن امر موجودا في الاعيان لكنه صادقة على الوجودات العينية فهو بهذا الاعتبار موجودا في  
في الاعيان وكذا اعدام الملكات كالا على الصادق وعلى الوجود العيني وفيها شائبة الوجود في جهة اخرى  
اعني الاستعداد والتعبر فيها **الاول** ويقال لكل منهما انه موجودا في الخارج فيقول ما سماه موجودا بالوضع لا وجود  
له بل فيكون موجودا بالماضي ايضا فلم يعد للوجود في العيان او الكتابة دون الذي بالوضع لا يقال  
له وجود في الذهن ووهما لا يفتقر كلهما لوجود في الذهن ووجودها الذي ثابت لها بالذات  
بالوضع وليس ذلك وجودا في العيان ولا في الكتابة بل هو وجود حقيقي في ذلك وان يقال ان  
مفهوم الالانسان لما حمل مواطاة على موجود عيني كالنفس مثلا صار كما هو في الوجود المنسوب ال  
النفس او لا بالذات المنسوب اليه ثانيا بالوضع واما الوجود في العيان او الكتابة فلا يصح له لفظ  
النفس او نقشته في الكتابة لانها من الوجود العينية المحسوسة بل هي من ذات النفس موجود في  
العيان او الكتابة اما في العيان فباعتبار ان الدال عليه بغير واسطه واحد موجود فيها واما في  
الكتابة فباعتبار ان الدال عليه بواسطة او بواسطة وجودها ولا تسلك في ذات الشيء موجودا  
فاعتبار ان الدال عليه بواسطة او بغير واسطه موجودا بعد من حمل الوجود باعتبار كونها موجودة  
فيهم في وجودها بالوضع الا في وجودها باعتبار كونها موجودة في الوجود باعتبار كونها موجودة  
الحسين البصري والكرامية الالمنتها لث الابلغ عند القول بما في حشر الاجساد ووه الارواح الهيا على  
اخرج الصادق الامين فكيف يقول له من صدقته فيه وذا ان بديةه لانا نقول لانا ما فاه لان الالانسان  
والكرامية ومن تابعهم لم يتولوا بانعدام الاجساد بل سرفق او انها ووهما عن الانتفاء واولوا  
ملك الطوام الوارفة في هذا الشيء ووهي من مصدق ابراهيم عليه السلام كما سأل في او الكتاب **الاول** فلا  
يعاد الانتفاء الانسان اليه فلا يصح الحكم عليه بهي النور او لا بد في الحكم عليه بهي النور من الاشارة  
وهي منتفئة للانتفاء الهويته للاصح عوده والا لكان الحكم لهي عوده في هذا القدر لو لم تكن في اثبات

بمعنى العيان ما لا يحل ذات النفس بغير واسطه في ذنب من غير الوجود  
النفس اذ لا يحل ذات النفس بغير واسطه في ذنب من غير الوجود  
الذات والاعلى الوجود الذي يحل الوجود الذي يحل الوجود الذي يحل الوجود  
والله اعلم بالصواب والاعلى الوجود الذي يحل الوجود الذي يحل الوجود  
على الوجود الذي يحل الوجود الذي يحل الوجود الذي يحل الوجود  
او على الوجود الذي يحل الوجود الذي يحل الوجود الذي يحل الوجود  
الحارثي فانه يدل على الوجود الذي يحل الوجود الذي يحل الوجود  
١٣ سنة ١١٣



كما يظهر من قولنا فما ذكرنا ان الاشياء العلية اما هذا اوال ذاك زباده تفصيل وتوضيح وتوفيق ابتداء  
 لا يصح الحكم عليه في العود او الوجود فالاشياء العلية التي يمكن ان يكون كل  
 ما يتصل به مساو او متساو فيسئل له ان يلزم ذلك ان موضوع القضية العدم الذي كان موجودا وتحت افراد ذلك  
 انما كانت له في هذا المعنى لا احد منها ولا يلزم من ذلك ان يكون مستانف معاد اكاله في المستدل **قول**  
 علاج عودها والا كان الحكم على العود صحيحا انما عرض عليه بان امتناع الفعل من الحكم عليه في العود لكونه لا هوية  
 له بصور ما يحكم عليه لا يلزم امتناع العود كوار وقوته بتاثير الفاعل من غير ان يتصور او يحكم عليه  
 شيء من الاحكام **قول** بودي ان التول بان كل مستانف معاد او التول بان العدم له هوية ثابتة او  
 فالاول على حد ما ان يكون الحكم على ما على العود فيعلم ان يكون ما ياتلها من سننات ايضا معاد او الثاني  
 على حد ما ان يكون الحكم على العدم نفسه فيعلم ان يكون له هوية ثابتة والا لما كان الانسان اليه **قول** قال  
 قولك لا يصح الحكم عليه في العدم من الاعراض ما فيه على تقدير وطوان يكون هذا الحكم صحيحا ومعارضه على حد  
 او عنوان لا يكون هذا الحكم صحيحا **قول** فان هذا الحكم حكم على الحكم في العدم ولا يصح الحكم على الحكم عليه  
 في قولنا لا يصح الحكم على العدم اكله في العدم دون العدم بل هو قيد للحكم عليه وهذا الجواب مدفوع  
 بان مال قولك لا يصح الحكم على العدم في العدم لا يصح الحكم عليه في العدم لان العدم لا يصح الحكم  
 عليه في العدم ولا اقل من انه سلمه في قوله وسوف الكلام الى **قول** فسلم كل مستانف  
 انما يلزم ذلك ادعاء ان الحكم بالامتناع العود في قوله الحكم بالامتناع الوجود ومبتدأ بزمان مثلا **قول**  
 واذا صح الحكم على العدم باعتبار ان صورته في الدفن وهي العود باعتبار انه في محض لا هوية له في غير  
 متصور ولا يتصل لتقابل ان يقول ان العود باعتبار انه في محض بل باعتبار انه في نفسه كما ان الحكم  
 على الحكم للعدم الذي لا يوجد اصلا بان يمكن الوجود لا من حيث انه في محض بل من حيث هو هو وذلك  
 ان يكونه نقيضا لا يتصل بالمكان وجوده وصحة ابتداء فكذلك لا يتصل بالمكان وجوده وصحة ثانيا وهذا  
 مع العود ومقتضى اللفظ اخذ الموضع من حيث هو موقوف مكان للعروض له فان بنوت في العود  
 للعدم الذي لا هوية له ليس في اللفظ النقل هنا الذي لا يتصل هو ان بنيت كل الشيء لاجل اشياء  
 هوية وذلك مما لا يتصور به احد كما عرفت لو بنيت ان في العود وصحة بعض ان يكون موصوفها اذ هو  
 ثابت في الخارج لم الكلام كنهه لم ينبت فلان **قول** بعد صاع العدم في حال العدم مشار اليه فهو  
 ما سب وطوع ان اراد بنوته فظننا تسلم ولا سيما في ان اراد بنوته حار الحكم **قول** ونقول ان  
 يتول على الاول قد ظهر كل عام من اعراضه على الدليل الاول وجوابه عنه بما يمكن رجوعه بالافق الى ان

الحكم

استدل

الحكم

الحكم على العدم وان كان يحيا بواسطة تصور وحصول صورته في النفس الا ان اتصافه في العود كما  
 يقبله العقل دون اتصافه بامتناع العود وما ذكره مهاسن الرو عليه لا يدفع مارجح بالافق اليه  
 بل دفعه بما وضحه هناك **قول** ولما سلم انه لا يلزم ان يكون ذلك العدم بعينه ولكن لا يلزم منه  
 امتناع كونه ذلك العدم فان عدم اللزوم لا يصح لزوم العدم وح جاز ان يكون ذلك العدم ازيد من  
 ان صور الشخصيات من حيث هي شخصيات في اشياء اخرى بل الحكم العقل على تلك الاشياء بواسطة ملاحظة اياتها  
 ممكن الصور ما جاز ان يحس كل الشخصية ولا يكون هذه الصفة مماثلة لغير تلك الاشياء فلا يكون لكل الاحكام  
 متساوية لغيرها **قول** فان عينه يحل العدم بين السعي ونفسه من المانع فلان انما يتصور في العقل والاصح  
 كقولنا في الكائنات الوارث في غير الشخصية مع بقا الشخصية كالمها في الكائنات فلا يلزم حمل العدم بين الشيء  
 الواحد من جميع الوجوه وايضا لو تم الدليل الثاني لا يمنع من اختصاص الاشياء زمانا ولا يلزم حمل الزمان  
 بين الشيء ونفسه لوجود ذلك الشخص في كل زمان ذلك البقاء مع لواريد باخذ في العدم بعينه  
 اعاد ومع جميع لوازمه وعوارضه الشخصية وغيره كالم الدليل الثاني لا يمنع من اختصاص الاشياء زمانا ولا يلزم حمل الزمان  
 لاجل **قول** وعلى الثالث انه لا يلزم من جواز وقوع مثله وقوع مثله من يلزم ان لا يكون فرق بينه وبين  
 نعتا او التصور جواز عدم الفرق بل الجواب ما قد قيل من انه ان اراد بمثله ما يشاركه في ماهيته  
 شخصية معا كما يظهر من كلامه حيث قال فان الفارق بينهما لا يكون الا هوية ولا عوارضها الشخصية  
 التل بعد المعنى في اذ يلزم من ان يتشخص شخصان شخص واحد فيكون الشخص الواحد منهما فلا يكون شخصا  
 لان مقتضى الشخص الواحد من العدم مطلقا **قول** ولو سلم انه ليس في محض لا يكون وجوده احد  
 مانع من وجوده الا في معة كمن جاز الامتياز بعوارضه مخصصة كما ذكر في السج **قول** يلزم جواز وقوع  
 شخصين ابتداء في وقوعهما على سبيل البدل لان وقوعهما مخصصا لهما لا يحال فيلزم من عدم الفرق  
 بين المتبديين بوجه كل منهما بدلا عن الآخر كما نزل معك عدم الفرق بين مبتدأ ومعاد يوجب  
 على سبيل البدل **قول** وعلى الرابع لم لا يجوز ان يكون الشيء الواحد بعينه يصدق عليه التفاضل باعتبار  
 حاصله انما حار ان الوجوه الثاني هو الاول بعينه من حيث هو والعوارض الشخصية كمن يتكلم بعوارض غير  
 شخصية بها يتغير الاول عن الثاني باعتبار بعضها يصدق على الوجوه ذلك الوجوه انه مبتدأ او باعتبار  
 بعض اوقوع معا ولو جعل للامتناع اعاد العدم كمن عوارضه مطلقا ثم هذا الدليل ايضا **قول** وعلى  
 الخامس باننا نعلم جواز اعاد كل عدم هذا الجواب من غير ان يكون اوله لا يحد زمانه لانه من شخصيا  
 والزمان لا يتكسر اعادته بل الجواب ح ان يمنع ان لا يتغير الا بالتبعية والبعدي كجواز التباين في

الحكم على العدم وان كان يحيا بواسطة تصور وحصول صورته في النفس الا ان اتصافه في العود كما يقبله العقل دون اتصافه بامتناع العود وما ذكره مهاسن الرو عليه لا يدفع مارجح بالافق اليه بل دفعه بما وضحه هناك

الحكم

السلطة لا تطلبها بالاسم فيكون العدم هو ان يكون  
 الشخصية والاشياء تلك الصور مماثلة لغير تلك الاشياء

مشتركا

فلا يمكن وجوده في نفس اعادته وهذا هو  
 بان المراد وجوده ومثله بل لا غنى لا يتغير منه

من ان الدليل الخامس يخص بالامتناع خود  
 الزمان وقد لا يتصل به مطلقا اذ اراد به  
 انه لو اعيد العدم لام

انما هو في قولنا والعام معام العاد في قولنا لا يتغير



انما يقال لا يتصور وجوده... فيكون له وجوده...

مثلا على ما كان الخارج انما قال لا يتصور وجوده... خلافا لاجتيازها ولا يلزم منه كون تلك العدمية موجودة في الخارج...

انما يقال لا يتصور وجوده... فيكون له وجوده...

ثاني

ثانية الثبوت في وجود الممكن ليس بشروط وجود بل هو حاصل المحصل ولا يشترط عدم بل هو المحقق في الخارج... بل من حيث غير متبديش منها لكن عند التناظر لانه موجود وان حصول الاثر بتناظر...

قبيل رفع المعلول...

لو احدثت وحده او مع الامكان او قال العلة الاحكام بشرط الحدوث بل انه ان يكون الممكن حال التقابله  
 مستغيب عن الموثور ولا حدوث حال التقابله و قد التزمه جماعة منهم و تسكوا بعدم انتفاء  
 البناء حال فناء البناء و قالوا ان العالم محاح الى الصانع في ان كونه من العدم الى الوجود و قد  
 ان فوج اليه لم يسبق له حاشه البه من لوجاز العدم على الصانع مع انه عن ذلك علوا كبر الما فخر العالم و لما كان  
 هذا امر اشيقا قال بعضهم ان الاعراض غير باقية بل هي محدوه و اما ما سعت الامثال و اما  
 الوجود على عدم بعينه اي حاشه الى الصانع اجبتا فاستمر او اما الجواهر اعني الاجسام و ما تغيرت  
 منها عن الجواهر التي لا تتغير فلو ما عن الاكوان المتحدوه الى الصانع فهي ايضا حاشه اليه و اما  
 اما العالمون بان العلة هي الامكان و قد مضوا الى ان الممكن الباقي محاح الى الموثور حال البناء  
 لان حله حاشه الى الموثور هو الامكان الاول و قد عرض عليه بان الامكان حاشه اليه الممكن في اصل  
 وجوده فعدم من دوام الامكان دوام اجتنابه في اصل وجوده الى الموثور و اما اجتنابه في وجوده  
 اعني حاشه فلا يلزم من ذلك وجوبه ان الصانع الممكن بالوجود في زمان صدوره كالممكن منقطع ذاته  
 لا سوا السببه ذاته الى طرف وجوده كذلك انما وجوده و بناء انصافه في الزمان التالي  
 معص ذاته لان السوا السببه الى طرفه ام لازم له في صد ذاته فكما استحال اقتضائه اياه في الزمان  
 كما ان انصافه بالوجود في زمان الحدوث مستدل الموثور كذلك انصافه به في الزمان الثاني و هو  
 انصافه باصل الوجود و الثاني هو انصافه ببقاء الوجود و فثوني و هو ما ابتدأ و في استمرار محاح الى  
 الموثور الذي يتغير الوجود و بدعيه له و حاشه اليه في حال بقاءه و دوامه كما حاشه اليه في ابتداء وجوده  
 فلو فرض انقطاع فيضان لوز الوجود و من الصانع بذلك على العالم في آن لم يسبق وجوده او يعينك على تعقل  
 ذلك اعتبارا على ما استضاء المتأمله السمس فانه كلما تجب عنها ان يهواه و ما تسكوا من مثال البناء و هو  
 مهووم من الكلام في العلة الوجوده و ليس البناء موجودا للبناء الى الخفيف و اما ما حركه به ملاء عليه  
 و كانت الالات من الاخشاب و الاجر و كذلك كانت على مده لا و ضاع مفهومه من كل الالات  
 و لكن الاوضاع مستندة الى حلال فاعلمه من غير تلك الالات المستندة الى بقاء البناء فلا يصح ما عدم منها  
**قول** صور الجواب ان الموثور حال بقاء بغيره انما هو ليس هو الوجود الذي كان حاصله قبل ذلك بل امر  
 جديد احدثه الوجود الذي كان حاصله قد اعرض عليه ما ان اراد بما ذكره ان الوجود الحاصل في  
 الزمان الاول قد فارق بعينه الزمان الثاني ففانته له امر اعتباري لا استدلال فاعلم وان اراد  
 ان الوجود الفارق للزمان الاول انعدم و اوجبه العاقل في الزمان الثاني لم اخاره السدوم بعينه

ان العلة هي الامكان  
 و قد مضوا الى ان الممكن الباقي محاح الى الموثور حال البناء  
 لان حله حاشه الى الموثور هو الامكان الاول و قد عرض عليه بان الامكان حاشه اليه الممكن في اصل  
 وجوده فعدم من دوام الامكان دوام اجتنابه في اصل وجوده الى الموثور و اما اجتنابه في وجوده

الوجود في الزمان الثاني  
 كما ان انصافه بالوجود في زمان الحدوث مستدل الموثور كذلك انصافه به في الزمان الثاني و هو

وان اراد امر القبوله ابيان بجوابه ان المراد بفارته ذلك الوجود للزمان الثاني على معنى دوام انصاف  
 الممكن به في الزمان الثاني و قد عرفت ان انصافه في الزمان الاول و دوام انصافه به في الزمان الثاني  
 كليهما مستندان الى العاقل على معنى انه جعله نصفه به و دوام ذلك الانصاف و قد ثبتت على معنى الثالث  
 والابحاث و فيما سبق **قول** لان عدم تاثيره في المطلق ان الوجود الاول من غير اعتبار صفة البقاء  
 مع عدم تاثيره في المتغير الى الوجود الاول ما حو و مع صفة البقاء و حاصله انما لو نظرنا الى انصافه  
 في الزمان الاول لم ينصوور تاثيره في الزمان الثاني و انظرنا الى دوام انصافه به في الزمان الثاني و هو  
 كان بقاؤه و استمراره في زمانه من حله ما قبله بالان بوجوه بنان و استمراره لتمامه و انما  
 بصفة البقاء باعتبار حله منصفنا لانا ما حو و صفة و انما اظن بان موضع هذا المفيد يكون على بعينه منه فانه  
 كنهه ما يشبه الحال على الخارج من تفرقة العبارات **قول** ان للاصل ان الممكن محاح الى الموثور الطاهر ان  
 يقال ان ولاجل ان الممكن الباقي محاح الى الموثور و ذلك لان وجوده استنادا و التقدم الى الموثور على جواز  
 الممكن الباقي حال بقاءه الى الموثور لان التقدم ليس حاشه حال حدوثه اصله بل حال بقاءه فلو امكن الحاشه حال  
 البقاء امكن حاشه التقدم الى الموثور و الا فلا يخبر ان مفهوم كونه ممكنا و اجبا بغيره لا يبع ان يكون و ان  
 الوجود بغيره و انما قلنا الطاهر ان يقال لان ما ذكره يمكن تشبيهه بان الامكان كما كان حله مائة عتلية  
 للحادث لم ينصوور تخلفها فلا بد ان يكون الممكن التقدم محاحا الى الموثور في الزمان الثاني و استنادا  
 و اما قوله لو امكن الموثور للوجوب في نفسه ان صدره التعلق انما يظهر قابلية او فرض الكلام في الصانع  
 ان يقال كوز السنه و الممكن التقدم السحاه لو امكن كونه موجبا و الا فلا و لو قيل لو امكن التقدم  
 الممكن لكان انجب بالسيان من ان كل ممكن حادث **قول** فان تقدم الممكن الواجب المرحان  
 مستدل هو بوجوب فصل صدر السمع نفس صحيح لان ما ذكره اوله و هو ان الشيء المستدل الموثور محاح  
 يستند اليه سبب انه يمكن ان لا يبيح الاجور استنادا و التقدم الى حله و اما ان يكن العلة موجبه فلا الا ان  
 ينضم اليه امتناع كونه ذلك الموثور محاحا في الكلام فيكون بوجبه التفرع مخرقا **قول** و العلة التي ينوص  
 الى فصل شيء مهووم قبل ان يلزم ذلك ان لو ثبتت قصده استمرار الوجود مستمر و هو مود و دعوى الفرون  
 فما طاله فهو مود من العقلا انتم مسبوقة ربما يوجد ذلك ان اراد به كمار من اعوار العلة التامة و لا يجب  
 عدم شيء منها على وجه التعلق تندها بالزمان بل بالذات و اراد به الواحد منها انما يختلف عنها المراد  
 لتصوره و عدم استلزامها اياه اذ محاح له مع الالات و هو كل الاعضاء و الالات و اما الالات  
 التقدمه الكافله فربما استلزم المراد السد اما عقليا حيث يسح حله عنها ما لم يكون ذلك المراد

لا على معنى انه يوجد انصاف او او صد دوام  
 انصافه به فانها امر ان اعتبار بان لا وجود  
 لهما في الحاح ٤

و اما ان صدر الوجود و ان لم يكن حاشه الى الموثور  
 التقدم ما حاشه ابدا  
 انما يفيد بالبرهان انه لو اراد  
 ان يصح ما سببه فيكون ذلك  
 الموثور محاحا الى الموثور  
 الاصل

غير ما زمان مستند ال ارادة فوجه متقدم خلقه بالذات ويكون اجسامه ال يمكن الارادة واما  
هلكون ال ان بوصف بالاحتياج ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال  
كون ال يمكن قدما ان سجل ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال  
ل نته ولا يمكن استناد ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال  
ال اما هو معدوم حال فعله به وقد عرف جوابه **قول** فان كل واحد من وكالاتها مسجود ذك  
او ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال  
لكن ما صفة كونه قدومه عند ستم ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال  
بالمولانا ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال  
العصره ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال  
بها به ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال  
واما الصفات ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال  
ان ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال  
القدما ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال  
وصف ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال  
عبارة ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال  
وكان الشا ح اراد ان ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال  
سلك ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال  
**قول** واما ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال  
ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال  
ل ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال  
والعبرة ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال  
وذلك ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال  
اصح ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال  
الحادث معدوم ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال  
وليس كل القبلية ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال

فقد كون

الوفايون سبهم ٢٤

بالذات

بالذات لصفة القبلية كما يظهر في فروع بعدو امثال ملوح المسامحات كبره في العبارة الموقوفة القبلية  
كان موضوعها بالذات مكاله عس القبلية ولا يمكن ان موضوعها بالذات سجل ان بصير موضوعها  
لعلية لعل كان ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال  
ليكون بعد **قول** في مضمون ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال  
الحادث وادان فاعلمه **قول** او من ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال  
قار الذات متصلا في ذاته **قول** فليبا وبعديات ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال  
الكل حادث مسبق لوجوده سواء فرض بكل كونه او لا فان فرضها انما كان لظهور العلم بوجوده واهواله لا  
لوجوده بل كماله **قول** فوجوه القبلية ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال  
الشيء بيان ككون العلية والبغية المذكورين عارضتين للزمان بالذات وليتبع لوكسطة وقد تقدم  
اشارة انها من ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال  
دون غيره **قول** لكن بنيتها في العسل نشن دل على وجود موضوعها بالذات اعني الزمان مع ذلك الشيء بخلق  
انك ان اردت ان بنيتها ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال  
اذ يلزم وجود الزمان في العسل دون الخارج وان اردت ان بنيتها ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال  
مع في الخارج فهو لم لا بد من دليل **قول** فليتبع فبسل القبلية ليست لوجوه في الخارج على ال ال ال ال  
ايضا ولو كانت لوجوه في احد من ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال  
ان يوجد معا وذلك لا التضايفين متكافئين ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال  
ما يلزم اصحاب ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال  
وان كان انصافا لوجوه ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال  
سابق على بعض ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال  
لعدم عدم الحادث على وجوده فندم ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال  
ووجوده متعارفا بالزمان لا يتفق لعدم بعض ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال  
اوانه متعارفا لزمان آخرة **قول** بل مولانا من آيات وذلك لان كل فرض فيه ال ال ال ال ال ال ال ال  
بعضها على بعض ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال  
ان فرض ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال  
يكون كل واحد من اوانه قابل لانتظام ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال

سواء دفع ما حال ان ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال  
ما يقع ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال  
ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال  
ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال ال

سؤل لافق ٧

الانفسا ما يمكنه محاصلة بالفعل فلما يكون اوان الامور غير قابله للانقسام ولو فرضنا ان  
 وح يلزم تركيب الحركة والساعة ايضا من اولها غير محتمر به اصلا و هو عند ستم قول فان قيل عروض  
 القبلية انسان ال جواب قوله وايضا لو جاز عرض القبلية والبعديية وقد زيف مد الجواب بقوله  
 اجيب قولنا ان يكون كل واحد من اوان الزمان مسوقا كذا او فلا يحتاج الى اعتبار زمان او منابر  
 لها حاصله ما ذكره الامام في سطره للتبنيات وموان الحكم لما اعتقدوا كون كل واحد من اوان الزمان  
 مسوقا بما ذكره في ذلك في حصول معنى القبلية والبعديية لان المعنى يكون اليوم متاوا من الاسباب  
 قال واما المسكون فلما انشئت اللوحات اول لم يكن ان يغير واقبل اول اللوحات ال شئ في ينوبوا  
 للغير حدوث هذه الحوادث انه ما كان حاصله عند حصول تلك الشئ فظهر الفرق بين عروض السلسلة والتقدم  
 المذكورين لا اوان الزمان وسع عرضها لغيرها فلما يلزم من عدم الاحتياج فيها الى زمان منابر عدم  
 الاحتياج في غير الزمان فكانهم قالوا للتحكمين من لما اعتقدنا مسوقا كل واحد من الزمان بما ذكره  
 سكتنا ذلك في عروض القبلية والبعديية من غير زمان منابر وانتم قد اثبتتم للحوادث اول فلما يكون  
 حله حادث اصلا فلا بد من ان يكون ليصح الاتصاف بالسلسلة والبعديية ولذا قيل في الكلام  
 الزاميا مطابقتا فادخلت اليها الحكماء ان الحوادث لا اول لها مع انه يمكن دفعه بان يقال  
 التقدم موجود مع عدم ذلك الحادث فيقال انه ما كان حاصله عند حصوله فلا فرق **قوله** وج  
 يتوالتسلسل لان الزمان الذي حصل فيه الاسباب متقدم على اليوم بل على الزمان الذي حصل فيه  
 اليوم فثبت زمان ثالث ومثل ذلك قوله والقول بعبية الزمان كقولنا ان قولك الزمان مع الحركة  
 مع وجود زمان في زمان او او ومعناه ان الزمان والحركة حاصلان في زمان واحد ولا يمكن ان يكون  
 ان قوله وان لم يكن معناه انه لم يوجد معه بعد قوله وان سلم ان معناه انه لم يوجد معه ليس يتبين  
 لانه فرض عدم السبب في وجوده فالاول والترتيب الذي اوردوه الامام وهو ان لا يمكن ان يكون  
 اليوم متاوا عن الاسباب ما ذكرتم والا كان اليوم متاوا عن الاسباب لانه لم يوجد معه بل معناه ان  
 اليوم لم يوجد حين كان امس ولنظ كان مشورا في معنى فكون للزمان زمان سكتنا ان  
 ما ذكرتم كس المعية اضافة **قوله** والجواب ان حاصله الزمان من اتصال السهم والتجدد وهذا  
 قوله قيل لا يجوز عرض السبب لبعض اوان الزمان ولخصه ان ما عينة الزمان متصلة في حداثتها  
 لا اوانها بالفعل بل بالعرض فاد ا فرض الفعل لها اوان فليس بعدم بعضها على بعض وتا في بعضها  
 عن بعض صفتين بوجودتين في الخارج فابتنين باوانها كمن تمام الاوضاع في حالها بل بها يوجدان

لكن الامام في العقل فاد تصورنا ما عينة الزمان كذا ما ذكر في تصور عدم بعض اوانه على البعض بل في  
 بان بعضها متقدم على بعض جلا في تصور اوان الحركة مثلا فانه غير كاف في تصور عدم بعضها على بعض اوانها  
 بنصور ذلك بنصور وتويع بعضها في زمان متقدم وبعضها في زمان متأخر بذلك على ذلك توقف السؤال  
 عن الوصول الى اوان الزمان كما ينهناك عليه مرتين فاندفع بذلك ذكره ذلك القائل من ان يمكن  
 الاوان ان مساوت في الامة اشكال لعدم خصص بعضها بالعدم وبعضها بالاشا لان الامور المتساوية  
 في الامة يجب تساويها في اللوازم لان هذا النادم اذا كانت تلك الاوان موجودة في الخارج  
 بعضها منقضية للتقدم وبعضها للاشا واما الامم النقل في حداثته الذي هو الزمان اذا عرض له  
 الانقصال العرضي فانه يلزم كون بعض اوانه العروضة مثل بعض او غيرها في العقل لخواها التقدم  
 العروضة في حاشية من عدم الاسباب وانصال التجدد والانقصال **قوله** بل تصور عدم الاستوار الذي  
 هو صفة الزمان مزا من تنه الجواب واشارة الى ان حصة الزمان معي ان يكون اوانا الوجودية  
 بالتقدم والتاوي في تصورهما وان غير بل من الامة ليست كذلك وح سطر الفرق بين ما يلزم عدم  
 لذاته ومع الامة سبب عن فيندفع قوله وايضا لو جاز عرض القبلية او بيان ذلك ان الحركة كية  
 من جهة المساواة فانها منقسمة قطعا الى اوان متقدمة ومتاخرة بحسب الوضع لكنها مجتمعة في الوجود و  
 تحسرها بنقسم الحركة ايضا لان الواضع فيها في اوان المتقدمة من المساواة غير الواضع فيها في اوان المتأخرة  
 للحركة كية اولى لا من جهة التقدم والاشا اللذين يجتمعان في حاشية المساواة بل من التقدم والاشا  
 اللذين لا يجتمعان فان اوان الحركة العروضة فيها يتبع احماهما والاشا على ما يلح نقضها وتفرقتها  
 لسبب اشتغالها على الاتصال فهذا التقدم والاشا وعدم الاستوار على الاتصال هو ما عينة الزمان العارضة  
 للحركة ولا سئل لانه اذا فرض التقدم وعدم الاستوار او اوان لم يحس العمل في الحكم لعدم بعضها على بعض ان  
 خارج عنها بخلاف ما له باعنه ورا منها يوم التقدم وعدم الاستوار ولا بد من ان تصور اوان خارج عما  
 ظهر المتاخر للتقدم والتقصي فهنونا **قوله** لا اوان متقدم منقص او السطر التقدم والتقصي واما نفس اليوم  
 والتقصي من سطره منقضية بذاتها لا اوان **قوله** واما العية جواب عن قوله والقول بعبية الزمان  
 الزمان الحركة وعلم ان الحركة مع قطع المساواة والزمان الذي هو مقدار كما امر ان لا يوجد ان الا  
 في الحال فزود ان الامتداد الذي لا يجمع اوانه في الوجود لم يكن موجودا في الخارج والا لا يصح في  
 فيه لان وجود الكل في الخارج مع امتناع اوانه في وجوده وايضا فيقبل الوصول الى انتهى الوجود  
 المتقد من مبدأ المساواة انشائها وحال الوصول قد تقدمت بالكلية فلا وجود لها في الخارج وكذا  
 اصلا

انما هو في حاشية  
 في حاشية  
 في حاشية

انما هو في حاشية

انما هو في حاشية

انما هو في حاشية

انما هو في حاشية

مقدارها كما كثرها المتداوان في الخيال ثم العقل بانه اذا فرض بطيئاً انقسم الى وثن متشعب اجنابها في الخارج على  
 انها لو وجد فيه لم يكونا معا بل كان احدهما متقدما والآخر متاخر او لا يمكن ان يمتدوا من  
 الموضوعين ما ذكرتم برشيق الخيال من العدم بل لا يحصل شي منها فيه الا اذا كان في الخارج امر غير  
 مستقر كصاحب كسرة من عدم استقرار هذا الامتداد في الخيال وذلك الامر ان الكوكب مع الوسط  
 بين المبدأ والنهين فانها امر واحد لا يفتقر غير منقسم معتمده على الحدود والوضوح في المساواة فيعمل  
 سلاسة الكوكب معني القطع كما سببان تحفة ان شئ العكس كما هو في الزمان فهو ايضا في وجوده غير منقسم  
 متعلق بالكوكب معني الوسط فيتم بسلاسة الامتداد الذي هو الزمان كما ان النقطة ترسم سلاسة منها  
 في الخيال فهدان الامتداد ان اجن الكوكب معني القطع والزمان وان لم يوجد في الخارج والآن على ان  
 موجودين فيه فلذلك صار باصبعهما متقاد في العلم الطبيعي متقادا ما لم يفتقر لهم ترتيب الاضاح من وجود  
 الكوكب والزمان واما ان الزمان مع خفا ما عينه طاهر الاية لان جميع العقلاء يرون لوجوده و  
 ينقسمون الى الساعات والايام والاسابيع والشهور والاعوام فلذلك يكون ذلك الامتداد للخيال  
 اشهر عند الافهام فخره بواسطة ارتشاه فيه من امر موجود كسبب مثل ذلك الوجود السبب في  
 كانه للوجود بعينه في باون الزمان كما كوكب معني القطع فانها الى اشهر في عدت في باون الزمان  
 من الوجود الذي علم وجوده في فروع كفن اودق في النظر فيها بين انهما ليست لوجوده وان الوجود مع الكوكب  
 مع الوسط **قوله** فلان كل حادث فذلك كان قبل وجوده فمكن الوجود والارم الانقلاب متداني  
 على ان الاستدلال منها بالامكان الذي كما هو الطاهر من كلام الرئيس فلا يصح مع لزوم الانقلاب  
 واما الاستدلال بالامكان الاستدلال على معد الطاهر كما هو المشهور في كلامهم فهو على طريقه اولي  
 كما اورد الشارح فيما بعد **قوله** وليس ذلك الامكان موثوقه العار عليه لان السبب ايضا  
 كونه فكنا امر له في نفسه ان لا يتنكب الى التاخر عليه وكونه متقدرا عليه امر له بالتبليغ اليه فبقا  
 قطع ومنه العدمه العائله بالامكان ليس العقد ثم البيان كما بعد مراد كورق الشرح وانما  
 اللان العقد لما كانت متقدمة على وجود والى ذلك كما ان الامكان متقدم عليه في ما يتوهم انه القدر  
 فذكرت ملك العدمه وبقا بهذا التوهم **قوله** بل هو اضافي فليس انهم يريدون بالامكان مهننا  
 وليس امر اضافي في نفسه وان كان بوضه الاضافة فلما لم يكنه بوضه بل جاز ان يكون بوضه  
 مروضه للاضافة كالأب وصدق ان تمامه غير فاضه ما بعد من ان لزوم الانقلاب استدلال  
 مني على الانقلاب الاستدلال منها بالامكان الذي معتمده ما قبل من انه لا يلزم من كونه امر اضافي

لم يركبها  
 الجسم الكوكب

الامتداد هو الذي هو الزمان  
 والامتداد هو الذي هو الزمان  
 والامتداد هو الذي هو الزمان  
 والامتداد هو الذي هو الزمان

كونه

على وجوده وهو الامتداد  
 على وجوده وهو الامتداد  
 على وجوده وهو الامتداد

كله عرضا ما يلزم ان يكون موجودا في الخارج وهو لان الامكان الذي امر اعتباري كما مر فلا يستدعي  
 محلا موجودا وما اجيب به عن ذلك فيما بعد بلبس شي كما بين في الشرح **قوله** وذلك الامكان  
 نوع الموضوع بالنسبة الى وجوده ذلك الامكان فان لم يكن موجودا في الامكان اذا تبين الى الخيال  
 فهو امكان وجوده وان ذلك اذا تبين الى ذلك الخيال سمي قوة له بالنسبة الى وجوده وذلك الخيال  
 لا يتقال بهذا الكلام بل على ان الاستدلال بالامكان الاستدلال بانها هي في الشهادة والقوة  
 والاستدلال بالامكان بالامكان المتعارف للعدم ولا اختصاص لذلك الاستدلال  
 لان الموضوع هو الجسم وهو لا يتكلم عن المادة مثل انحصار الموضوع في الجسم منوع فان علوم العقول والعلوم  
 بل كبقية انها النابعة بها على الاطلاق اعراض موضوعاتها و ذات العقول والسوكن وليست باجسام ولا علم  
 الاكتفاء بطلن الموضوع المتنازل للجزء لا يبطل ح ما عرنا عنه القاعدة مثل ان يقول ان العقول  
 جميع كالألها بالمثل لان كون بعضها بالكون بوجوب كون العقول ما وية لان كل حادث لا بد له من مادة  
**قوله** واعلم ان الامكان هذا تفصيل اوردوه الشيخ في الشفاء واصله ان الامكان الذي انما  
 هو بالتبنياس الى الوجود والوجود على ضربين وهو بالذات ووجوده بالعرض والاول يكون شي  
 في نفسه **قوله** واما يكون الشيء اذ هو موجود في الاول فيقول في الثاني رابطة **قوله** اما ان يكون  
 للشيء بالتبنياس الى الوجود شي اولي مع بناء ذات الشيء الاول وحقيقته تكاملها فان الجسم اذا  
 ابيض كان على حقيقته متغيرا في صفة وكما ان قولك الجسم يوجد ابيض وقولك الجسم يوجد له ابيض  
 مالمها واحد لذلك الامكان ان يوجد الجسم ابيض وامكان وجوده ابيض للجسم متداني في الخيال **قوله**  
 او بالتبنياس الى الوجود موجودا في وجوده يعني كلف الجسم بالفرد فان حقيقة المادة هي كلفه حقيقة هو الكس  
 الامكان منسوب حقيقة الوجود الى الوجود الالاهية فكذلك الوجود مع الصوغ الهوائية حقيقة  
 ومع الصوغ المائية حقيقة اولي وان كانت من بينهما باقية منهما **قوله** والاولى كلفه حقيقة  
 بالفعل ان يمكن ان يوجد لها صوغ فيكون الامكان بالعباس الى وجود الصوغ للمادة وهو وجود  
 المادة بالعرض لا يوجد في نفسه **قوله** وضع هذه الامكانيات التي بالتبنياس الى الوجود في  
 سواء كان منزه للذات والصفة وسواء كان امكانا للجسم او للمادة كساح الموضوع بوجودها معا اذا لا  
 بدان بوجود الشيء فيمكن ان يكون شيئا او فان الجسم عالم بوجوده في نفسه ان يوجد ابيض وفيه بطلان  
 الامكان وجود الجسم كافي في الامكان كونه ابيض والشيء الذي الامكان كونه ابيض في زمان كونه معدوما انما  
 السجل امكان كونه ابيض بشرط كونه معدوما **قوله** لاشك ان من الامكانيات ايضا ساج الوجود

الكاد في نفسه  
 على وجوده وان كان ذلك

لان كونها بالذات  
 كما ان يكون بالذات

صار

يكون حاصل المكان وجود ذلك الشيء وذلك لان الممكن هذه الامكان اذا كان حادثا كان قبل وجود  
 ان يوجد لكنه لا يوجد الا في غير اوج وعرف فلما كان قبل حدوثه ان يوجد يمكن قبل حدوثه ان يوجد فلما  
 يقع اوج وعرف ولا يتصور المكان وجوده فاما يقع اوج وعرف الا اذا وجد ذلك الغير فانه لو كان  
 لا يتخالف قيامه به اوج وعرف ذلك الغير بوجوده مع المكان وجوده يكون حاصل ذلك الامكان ويرى عليه  
 السوا السابق لان المكان وجوده ذلك الغير كافي فيما ذكره ولا حاجة الوجود **قول** فنثبت ان  
 المكان الحادث قبل وجوده متعلق باق ان قد ثبت ان المكان وجوده الحادث سواء كان المكان  
 وجوده بالعرض هو المكان وجوده شيئي او المكان وجوده بالذات وهو المكان وجوده الحادث  
 سواء كان شيئا او مع غيره متعلق بمادة محل فيها والتفصيل من هنا ان الامور الحادث اما  
 او صوريات او نفوس فاما المكان الاعراض والصور الامكان وجوده في جسم او مادة واما المكان  
 المركبات هو الامكان وجوده صوريا في موادها واما المكان النفوس الامكان وجوده في نفسها بما يصلح ان يكون  
 انه لها في احتمال كالاتها في كل الامكانات متعلقة بالمكان حال فيها ولا يخفى عليك انك اذا عرفت  
 في المكان وجوده الشيء في نفسه الامكان وجوده في نفسه فاما يقع اوج وعرف فنقد اندرج في الامكانات  
 بالنفوس الوجود السعي بالعرض فاما حاله الوجود في البيان فان كل الامكانات التي قبل وجوده  
 مختلفة بالوقب والبعد فان الامكان وجوده النفس الناطقة مثلا بالنسبة الى البيوت الاول في غاية  
 وبالنسبة الى الغمام بعد وبالنسبة الى مادة المعادن فيه بعدا قبل وبالنسبة الى مادة النبات  
 قرب ما وهكذا تترابا في قرب في مادة السطحة والعلية ثم انضمت ثم الوجود فلو كانت هذه الامكانات  
 وانها ما اختلفت قربا وبعدا **اجيب** ان الامكان وجوده شيء لا شيء مع انه اعتبارا ان احد من  
 حيث يعلية الشيء الى ربي وهذا الاعتبار اذا قارن بعدم يسمى قوة ويختلف قربا وبعدا والاختلاف  
 السعدا وابتعاق على ذلك الموضوع اعني الشيء الخارج فالامكان الذي التعلق به مختلف مراتبه  
 حيث يعلية به مع اختلاف مراتب السعدا وانه وانما يتبعها من حيث وجوده في نفسه وهو هذا الاعتبار  
 لازم لما بينه الممكن بالنسبة الى وجوده ما لا يتصور اختلاف اصلا كالوجود والامتناع ولا يمكن ان  
 امتنع اختلاف الممكن بالنظر الى ذاته لا يباين جوارا في الاصل والنظر الى وجوده هو **قول** امر عيني متعلق  
 سعي خارج وذلك لان الاستدلال بالمكان وجوده شيء في اوج وعرف فهو متعلق بذلك وهو الحادث في  
 الخارج ويتعلق النظر ما قد سبق من الامكان وجوده شيء الا وكاف هناك **قول** قبل الامكان الحادث  
 اعني ان الحادث ليس له قبل حدوثه الامكان والامكان اما في ما كان حادثا او بعينه وكلامه مع ولا

ان الممكن هذه الامكان اذا كان حادثا كان قبل وجوده  
 ان يوجد لكنه لا يوجد الا في غير اوج وعرف فلما كان قبل حدوثه ان يوجد يمكن قبل حدوثه ان يوجد  
 يقع اوج وعرف ولا يتصور المكان وجوده فاما يقع اوج وعرف الا اذا وجد ذلك الغير فانه لو كان  
 لا يتخالف قيامه به اوج وعرف ذلك الغير بوجوده مع المكان وجوده يكون حاصل ذلك الامكان ويرى عليه  
 السوا السابق لان المكان وجوده ذلك الغير كافي فيما ذكره ولا حاجة الوجود

ايضا

ايضا ان يكون امكانه امر قابلا بنفسه لانه فلا يمكن له قبل حدوثه ذلك الدليل لانه لو كان حادثا  
**قول** علم لا يجوز ان يكون محل المكان الحادث الفاعل فعل العرف بينهما بين فان محل الحادث  
 يقوم به الحادث في قيام امكانه به خلاف الفاعل فانه لا يقوم به الحادث حتى يصح تمام امكانه  
 يد العرف على صورته اما يتاني في الحادث الذي يوجد قابلا بعينه دون الذي يوجد مع غيره  
 والاصل ان الامكان الذي استدل به على اصح الحادث الالمادة هو الامكان الاستدلال  
 الذي الاستدلال على المكان الاستدلال هو المشهور في كلامهم كما اثره عليه وظهر ان الحادث لا يكون  
 يكون عليه التامه بل لا بد ان يكون سمي منها جاتا فلذلك الحادث الصلا لثوران يكون عليه التامه فلهذا ما ذكر  
 بل لا بد هناك ايضا في حادث ومكمله في حادث الحادث العيني يتوقف على حوادث سلسلة الوجود  
 في سلسلة الوجود بل لا بد ان يكون سمي منها جاتا فلذلك الحادث الصلا لثوران يكون عليه التامه فلهذا ما ذكر  
 لها بعد ما عرفت في ان انتهت سلسلة الفاعل فاعلم ان الوجود من ابتدا القديم فالوا لا بد من الحادث  
 من محل وجوده في الخارج لانها موزنة للعلية الفاعلية الالمفعولها ولا يتصور قرب من الوجود وعلم ان محله غير  
 متناهي حال كونه معلوما الا اذا كان هناك امر متعلق وجوده به اما بان يوجد في ذاته او يتوارث  
 عليه حالات غير متناهي مبنية لوجوده ومن السواء بالاسوداوات ولو ذلك الامر الذي يتعلق بوجوده ذلك  
 الحادث لم يتصور كون كل الحادث سلسلة موزنة الى هذا الحادث المحصور في ونه في وجوده وكل حادث يتوقف  
 على محل يتناوب عليه السعداوات على متناهي منه ذلك المحل هو المادة وكل الاسوداوات المتناهي عليه السعداوات  
 او صاعا فلكا ووقا كانت سرمدية فالواو كمال المبدأ الفاعل غير متناهي في فاعليته كذا في المادة غير متناهي  
 موصلة للمادة في كونها منفصلة فالمبدأ الفاعل القديم هو اسطة تلك التي تستمر في كونها اوضاع مختلفة  
 غير متناهي موصلة الى المادة الاسوداوات غير متناهي منه بعض عليها حوادث متناهي لتلك الاسوداوات  
 وما اقرض عليه به من انه لا يجوز تخصيصها وكونه او بسبب تلك الخصوصات كل المادة الحوادث المتعاقبة  
 ان عدمه من حدوثه وكل سلسلة فلا يكون الى محل خاصه موقوف مما ذكر من ان قرب المعلوم الى الوجود  
 لا يتصور الا بالمحل لانه بالجمعية صفة قائمه به فان المحل هو الذي يرب من وجوده ذلك المحل في كل مراتب  
 فان سلسل لم لا يجوز قيام العرف الفاعل على كل الفرق الذي اوردته هذه العرف فلتناهي  
 والامكان الذي استدلال على المادة هو الذي يستدلال على المادة بل كل ذلك الامم ليعا كون ذلك الامكان عين  
 القدر بان يكون الشيء متورا عليه موصول بكل الامكان والعلية متاخر لعلوها **قول** وانما يلزم ذلك ان كان

الامكان  
 في نفسه

فان قلت ان العرف هو الذي يفتش في بعض  
 ثوابت كما اذنت قلت لا يصح هذا القول الاصطلاح  
 من جانب العرف لان العرف يفتش في بعض  
 السؤال لعدم التفتيش في بعض الحوادث من جانب العرف  
 والا لكان وادركه من ذلك كما هو حال هذا السؤال  
 والواجب ان يكون سؤالا للسؤال

السلطنة



والأداة الحادثة في وجوده وبلوغه حواسه ان المصنوع كالمصنوع من ان كل ممكن فهو حادث ضروريا  
 وما يتاخر قوله ولما علم ان يقول ان اردت لم يكون الحادث ثم سقوا برفان هذا على ما شرح ودرج  
 جليدها التفرقة في صفة الزمان ووجوده وقوله واما على تقدير كون الفاعل محارا فلا كلام حتى  
 اذ جوز من الفاعل المحرار ترجيح لا جدته ووجهه على الاقلام ج وداع البه واما اذ لم يورد ذلك فلا بد  
 بين الموجب بالطبيعة لا الشعور وبين الفاعل بارادة واصار اذ اكان قد عين في ان حدوث الحادث  
 منها كحاج الى سلسلة الحوادث المتعاقبة على ما نورد في حواشي الاستدلال **قوله** شرح في الفقه **قوله**  
 التي الذي يولي الماينة عدم مباحث الوجود والعدم وما يتعلق بهما من الكسب اعني الوجود والعدم  
 الامكان والعدم القديم الحدوث على مباحث موهومينها اعني الماينة لان كسبها من انهما موهوم  
 لاحدهما ومنه لهما الاعتبار مناهة عنهما **قوله** بطلان على الامر السعول في الماينة في القوة العاقلة فلا يكون  
 الاكلية موهوما في الزمن ومنه فيسبب لسط الماينة يدل على مفهوم الكلية التزا **قوله** بطلان  
 على الماينة مع اعتبار الوجود وان الخارج فانه المنبأ في الاطلاق فلا يقال في ذات العنق او  
 بل ما منسما بعد احسب الاغلب في جعل منزلة الاطلاق العلامه للاعتبار في نفسها **قوله** والحمل  
 الماينة والذات والحقيقة من العنق الثانية اعني ان موهوما من الاطلاق العنق العنق لوصف في العنق  
 ما حدثت في علمها من العنق الاولى وسبب مصلحة في الوجود حيث لم يوجد في الخارج ما يتاخرها فان  
 كون الانسان موهوما من العنق في جواب موهوما لا لعل الا في الوجود الباطنة عارضة له في الزمن  
**قوله** ان لكل شيء فرض كذا او غير كذا صفة موهوما والجمع الواسع تسمى موهوما وقد سئل اليهودية على الوجود  
 ايضا والجمع الكلية تسمى موهوما اما ان يعكس الى امور داخلية فيها وان امور خارجية عنها  
 اما عارضة عنها اما مابينة اياها فلهذا اقسام ثلاثة والقسم الاخير لا يتكسب منه فان كل الامور الماينة  
 مسكوت عنها على معنى انها ليست الماينة ولا في موهوما ولا عارضة لها واما القسم الثاني فيكسبها  
 الى امور عارضة لها على معنى انها ليست شيئا من كل العوارض على ان كل منها ليس الماينة ولا في موهوما  
 فيها لا يقع انها ليست منصفه بشي منها فانه سيجل خلقها عن المتعاقبة بل لا بد من انصافها بواحد  
 من المناقضين اما القسم الاول اعني قياسها الى امور داخلية فيها فكما ان في احد السلبين فقط يقال  
 ان الماينة شيئا من كل الامور الداخلية فيها على معنى شيئا منها ليس نفسها لان الداخل في الماينة  
 بعضها من حيث موهوما داخل فيها وان كان عينها كسب الخارج في بعض الصور كذلك يكون باعتبار  
 على ما ضمن في الامور الموهوما وبالجملة والوصف موهوما ولم يلاحظ موهوما شيئا زائدا عليها بل كل الموهوما  
 في الماينة

المصنوع كالمصنوع من ان كل ممكن فهو حادث ضروريا  
 وما يتاخر قوله ولما علم ان يقول ان اردت لم يكون الحادث ثم سقوا برفان هذا على ما شرح ودرج  
 جليدها التفرقة في صفة الزمان ووجوده وقوله واما على تقدير كون الفاعل محارا فلا كلام حتى  
 اذ جوز من الفاعل المحرار ترجيح لا جدته ووجهه على الاقلام ج وداع البه واما اذ لم يورد ذلك فلا بد  
 بين الموجب بالطبيعة لا الشعور وبين الفاعل بارادة واصار اذ اكان قد عين في ان حدوث الحادث  
 منها كحاج الى سلسلة الحوادث المتعاقبة على ما نورد في حواشي الاستدلال

وما موهوما

ما موهوما داخل فيها اما محلا او مفصلا ولم يكن للتعين مجرد من الملاحظة ان يحكم بانصاف الماينة شيئا  
 عوارضها بل يحتاج في ذلك الى ان يلاحظ موهوما شيئا زائدا عليها امر او لم يكن موهوما في تلك الحالة لا  
 مفصلا وجملا فيظهر ان تلك الامور ليست الماينة في حد ذاتها فليست الماينة داخلية فيها والا  
 لما اصحح ملاحظة افني وانصافها لو كان شيئا منها عينها او داخلية فيها امكن انصافها كما يتاخرها  
 بينة **قوله** واما كونها موهوما فبما ليس لم يرد بذلك مفهوم الماينة فانه امر زائدا عليها بوجه  
 في السلك لها كما علم ما صدق عليه موهوما كما بينة عليه بالنال **قوله** يكون معاملة الانسان مع الكسب  
 بيني انه لا صدق على شي واحد من جهة واحدة انه انسان واحده انه انسان بشر وكذا اراد قوله  
 يكون صدق الانسان مع العوم ان الانسان الخاص والانسان العام لا يتبادر فان على اوجه  
 من جهة واحدة **قوله** فان الانسان من حيث موهوما الانسان ان اذ ارد السطر الماينة  
 الانسانية ولم يلاحظ موهوما مالا يندرج في هذا النظر لم يكن هناك الا ملك الماينة وما هو داخل فيها  
**قوله** فان سببنا سطر في النقيض عما قال سطر في النقيض اذ هناك سبب الجواب قطعا باعتبار احد  
 شئ التزويد وهو السبب واما اذ سببنا ماله ودرج في الحاصل والعدول كان يقال بل الانسان  
 اول العوارض فلا يتحقق بجواب وان اجب بسبب سبب التزويد معا فيقال بسبب الانسان  
 حيث موهوما في الالف **قوله** الماينة قد يوفق تارة من حيث هي محدودة عنها جمع ما عداها ما  
 لو انهم سبب منه السبب كان زائدا عليها ال قول تسمى الموهوما والماينة بشرط لا شيء اسم ان قولهم  
 لا بشي تسمى الماينة في سبب وجودها كسبب عدمه لتبين احدى ان يغيره في الماينة عن جمع  
 ما عداها من الامور الزائدة عليها سواء كانت عارضة لها او لازمة اياها والماينة بشرط لا شيء موهوما  
 الماينة سبب في الخارج وهو من الامور الزائدة عليها الا حقه بها فلا يكون موهوما عنها واما اذ  
 في الدم من سبب في بيان حاله ان انشاء الله تعالى وهذا المعنى موهوما في مقابل الماينة الموهوما  
 والطلقة في مواضع الماينة والمعنى موهوما يرد بتولهم الماينة بشرط لا شيء ولا موهوما وعلوان بعين  
 سببها الماينة من حيث موهوما داخل فيها وتخصيلا بما بل من حيث انه امر زائدا عليها وقد حصل منها  
 في الماينة لا يصدق عليه هذا المعنى الا اعتبار متعلق موهوما سطر لاجل الماينة الانسان وما هو لها  
 وسنكشف كسببها في مباحث الاوهام ان شاء الله تعالى وهذا المعنى لا سبب الوجود  
 الخارج في المعنيين مختلفان متى لفان قطعا فكيف لا يكون الماينة كسبب الوجود والخارج في  
 انصاف شيئا او الماينة والوهوم سلمه ذلك الانصاف قطعا وادعوت لان يبين كل ان قوله محدوف  
 في الانسان

٤٨

او لو وردت فيه لكاتب موهوما  
 للشخص والوجود الخارج م

عنها جمع ما عداها قدم به المصطلح الاول ان قوله والما حبة بعد الاعتبار لا يوجد في الخارج اراد به انها  
 باعتبار حد فجمع ما عداها باعتبارها مطلقا لا يوجد فيه واما قوله حيث لو انهم اليها سمي منه فهو معتبر  
 في المصطلح الاول في العبارة مسماة فليكن مثل لا يقال المصطلح في المصطلح الكلي هو الانضمام جمع المذكور  
 من المصطلح الانضمام فرضا لا ما نتول لا فائدة لفرض الانضمام وما يترتب عليه من انه يحصل عندها مجموع لا يوافق  
 به وبين او انه في المصطلح الاول **قوله** اللهم الا ان يبيح الله البيع يحسب اللواحق الخارجية فقط وحيث يكون  
 في الدرس هذا مما لا يسكن فيه فان الما حبة كوران يوجد في الدرس فواء عن العوارض الخارجية باسرها  
 واما وجودها فيه فجمع العوارض الخارجية والدعوية مطلقا بعد حكم الشارع كما هي العادة لان الوجود  
 الدعوي من العوارض قطعا ولا يتصور غيره بغيره موجودا فيه وكذلك اشار الى ما قبله في المصطلح الاول  
 الا ان يراد بالوجود في المصطلح بان للذين من الخاصة من ان يعتبر كل شيء في عدم نفسه  
 فانه ان يعتبر الما حبة مواء عن العوارض الدعوية وان كانت غير خالصة عنها لغير الامر ولذلك  
 لتعقل الحكم على الما حبة المواء عن العوارض مطلقا كما هي له وجودها في الخارج اذ لا يتصور حكم على شيء من غير  
 ان يتصور وحمل في الدرس وهذا قريب مما قالوه من ان المصطلح مطلقا الى دناها وبارها قد  
 نفوذ له الوجود الدعوي فيكون نفسا من الوجود المطلق باعتبار وجوده الدعوي ونفسا له باعتبار ذاته  
 ومفهومة فنقول مهادا ايضا الما حبة بشرط لا يفرض لها وجودا في معنى من حيث ذاتها ومفهومة  
 عن العوارض كلها ومقابلة لخلوها ومن حيث وجودها في الدرس قسم من المخلوط وحكوم عليها وكذا الحال  
 في الاول المطلق فانه باعتبار حصوله في الدرس بحسب مهاد الوصف العارض له قسم من العلوم بوجه  
 ومن حيث العادة بعد الوصف بسمه **قوله** وقد لو صد الما حبة من حيث هي من غير التفات  
 الى ان يقارنها سمي اولها بل بلغت الى مفهومها من حيث هو مواء ونفس الما حبة لا شرطية في يومهم  
 بعض الكس كجوركون التي قسمها من حيث هي مسك بان تقوم صلوا الما حبة منقسمة الى الما حبة من حيث هي  
 الما حبة بشرط لا شيء والما حبة المخلوط اعني الما حبة بشرط لا شيء والما حبة من حيث هي هي الما حبة  
 اعني لا بشرط شيء ولا سلك ان الما حبة من حيث هي نفس الما حبة التي جعلت مواء القسم الى الماصم  
 فقد جعلوا الشيء بنفسه وال عين وهذا التوهم بطرف لان قسم لا بد ان يكون معاير له في حكمة  
 ولا معاير بين الشيء ونفسه اصلا بل لا بد ان يكون احصا مطلقا او من وجه على ما قيل في  
 التحقيق انه يجب ان يكون احصا مطلقا والقول بان الحيوان مثلا ينقسم الى الاسود والاسوي مع  
 كلامها اعم من وجه كلام طاهر لان حاصل التقسيم هو كس ال مشترك فافق نفس الحيوان هو الحيوان

ك

الش

الاصلي

الابيض والحيوان الاسود والابيض **قوله** والاسود المطلقان كما انه قيل الحيوان ابا حيوان ابيض  
 واما حيوان اسود وكل واحد من هذين القسمين احصى مطلقا من الحيوان وان كان احصى  
 القسمين ان كان بحسب الصفة فلا كلام فيه وان كان بحسب المفهوم فحفظ كما هو انقسم الانسان بحسبه  
 الاعتبارية الى الانسان الكاتب بالامكان والانسان الصالح بالامكان فعبارة اذ فيه  
 مشابهة جعل الشيء قسما لنفسه الى الحي والنفس ومواء القسمين طمان وانا وقد ذكرنا في التمسك ايضا فان  
 تقوم لما يتبين ان حاصره كل معان جمع ما يوافق لها من الاعتبارات لانه كانت مفارقة اشارها  
 الى ان الما حبة بالنفس الى كل الاعتبارات بله احوال اهد ما ان يعتبر كل ما في كل الاعتبارات باسرها  
 وما يترتبها ان يقيد بشيء منها وما لثقتها ان لا يلتفت الى شيء من التوهم والتقدير ما زيد على الما حبة وقد اعتبر  
 معها في زمان جعل الما حبة المعتبرة مع مهاد الامر الزايد نفسا منها فليكن هذا الامر الزايد اعترضا  
 في العبارة والمفهوم دون طمو المقصود اعني مصادق عليه مفهوم الما حبة كالانسان مثلا وكذا في قول الما حبة  
 من حيث هي من كونها الما حبة المطلقة فيكون الانسان من حيث هو انسان لا غير ذلك من العبارة بيان للطلاقة  
 لتوهم التقيد بالتقيد بالاطلاق بخدم التقيد والفرق بين **قوله** لا يراه من الشخص الموجود في الخارج  
 فان الحيوان مثلا هو احد الحيوان الموجود في الخارج وقد اعترض عليه بان ازيد به ان الحيوان هو انه  
 في الخارج فهو مواء على اول السلسلة وان ردا انه في العقل فهو مسلم بالاقوال العقلية للموجود الخارجية لك  
 ان يكون موجودا في الخارج او لا يرب ان العيني هو احد الاعمى الموجود في الخارج مع انه نفس هو وجوده فان  
 قد ان العيني هو المفهوم مهاد الاعمى لانه الوجود في الخارج فليكن للعرض ان يقول كذلك  
 هو المفهوم مهاد الحيوان لانه الوجود في الخارج **قوله** او اما حبة مع مهاد ويعود الكلام من  
 فان ان سمي الى الما حبة من حيث هي فيحصل البطا ولم ينهه وح ملزم تسلسل به عليه بانها كذا مهادا ان  
 الذي هو مهاد الحيوان هو الحيوان مع مهاد ذلك فيعود الكلام الى الحيوان الذي هو الحيوان مع مهاد  
 كان مع مهاد التسلسل فليكن الما يلزم ذلك ان لو كان هو الحيوان مع مهاد الحيوان مع مهاد  
 بل هو الحيوان مع ذلك التقيد بعينه وايضا لو ثبت كون الحيوان هو احد الحيوان لكن في ابا  
 بالاطلاق هو الوجود مواء والكل الطبيعي ليس الا الحيوان في الما حبة مستدركة قطعا في الابل  
 ان يكون الشخص مركبا من امور غير منها هبة بالنفس مسل عليه ان دليل قام على استجالة بركة من ابور غير  
 منها طرية لا يقال التسلسل على السلسلة ان يكون في الجانب العلوي ان يكون كعبه  
 في الخارج وما ذكره لم يس كذا فان كل واحد من افراد التسلسل هو وجوده الحقيقي بل امور متعددة

قوله في المصطلح الثاني  
 قوله في المصطلح الثالث

والتمهيد فلسفي كلامهم  
 والتمهيد فلسفي كلامهم

لان تلك الجملة التي لا تباين اذا عرفت هو واحد كان  
 الباطن منها غير منها كما في كل جملة التي لا تباين اذا  
 لان في الما حبة مهادا كان الثاني مهادا في الما حبة  
 وكان الثاني مهادا في الما حبة مهادا في الما حبة  
 لان في الما حبة مهادا كان الثاني مهادا في الما حبة  
 وكان الثاني مهادا في الما حبة مهادا في الما حبة

اعتبرت شيئا واحدا **قول** والكل الطبع ملو الطبعه التي اذا حصلت في العقل عن لهما الكلية لان الكل  
 نعرض لهما في الخارج **اسم** ان الكلية اذا فرت لا اشترط كل متع ووضعت في الخارج للوجود والكل  
 بناء على ما ذكر من لزوم الصافي الذات الواحدة بعينها في زمان واحد ما وصاف متقابله ويزم  
 من جوز كون الكلية عارضة في الخارج للوجودات الخارجة وزعم ان اجمع المقابلات انما يمتنع في الذات  
 الواحدة الشخصية دون الذات الواحدة النوعية او الجنس فالتطبع الانسانية مثلا موجودة  
 في الخارج وشركة بين افرادها وهي في كل فرد منها موهبة لتخصيص مبدئي للشيء كمن كل الافراد  
 يجمع الموهبة والعارض معا بلزم اشترط كل شخص واحد بعينه بين امور كثيرة بل المشترك هو الموهبة وحده  
 وكلاهما فيه وانه عليه بان كل موجود في الخارج ملو حيث اذا نظر اليه في نفسه مع مطع السطح عن يجمع  
 كان متعينا في حد ذاته غير قابل للاشترط انه مدونه فلو كانت الانسانية موجودة في الخارج  
 لكانت مع مطع النظر في بعضها في الخارج مسعة في اقسامها غير قابلة للاشترط فيها فلا يتصور كونها  
 موجودة في الخارج وشركة بين افرادها والكلية بمعنى الاشترط كسبح وعرضها للصور العقلية الصافي فان  
 كل واحدة منها ملو صون في نفسه في نفس وانه فامسح اشترطها اولاد ان الصور الوجودية في  
 ومن زيد مثلا يمتنع ان يكون بينهما موجود في اوقات متعده في بعض الصور العقلية كونها كلية  
 بمعنى المطابقة كما بينه لا يقال كما ان الصور العقلية مطابقة لكل واحد من الكليات كذلك كل  
 واحد منها كذلك واحد عنهما مطابق لتلك الصور فزود ان المطابقة انما يكون بين شي واحد  
 منها يجب ان يكون كليا لا ما انقول ان الكلية هي مطابقة الصور العقلية لا المورثية لا المطابقة  
 مطلقا ولعل السري ذلك ان الامور الخارجة ذات متعده خلاف الصور العقلية فانها كما  
 المنقضية للارتباط بغيرها وكان هذا المعنى مغزى في مفهوم الكلية فمن مطابقة الصور العقلية لا المورثية  
 سواء كانت خارجية او ذهنية دون مطابقة الامور خارجة لهما **قول** والمعنى بالمطابقة انها او سبق  
 ال اوجه قد شبه ذلك بعرض فوايم منقوشة بنفس واحد فانه اذا ضرب واحد منها على سبعة اربعة  
 ذلك النقش فان ضرب عليها حاتم اكرم بنات السبعة بنفس او ولو سبق الى السبعة غير الذي من ضرب عليها  
 او لا كان الاثر الحاصل في السبعة ملو كل النفس بعينه وقد تغيرت المطابقة مع المعنى المذكور في آفة وهو ان كل الصور  
 لو فرضت موجودة في الخارج فان شخصت زيد كان عين زيد وان شخصت شخص غير كان عين غيره و  
 مكنه الحال بالاسم ليرادها ومنه المطابقة طامع في افرادها **اسم** ان انبات الكلية للصور  
 مع المطابقة التي زيد فيها ذلك الشيء الا انما بنات على مذهب من قال بالكل في الاذان ملو ما مطا

بالمطابقة

وهو فان  
الله من صفاته  
المطابق  
الكسبية

الصور والى  
سطا بغيرها

الاسماء  
التي هي  
التي هي  
التي هي

بشخص

في الصور  
التي هي  
التي هي  
التي هي

بالمطابقة

كاشا كما سبق فبقية واما من قال ان الحاصل فيها صورها واسماها الخالف لهما في الخافق فيقتصر في المطابقة  
 على ما ذكره الشرح او يقول الماد وصف الصور العقلية لان المعلوم بها امر كل على ما هو المشهور والناسي  
 التي بغيرها كما لا يخفى عن من هنا كذا وعلو انما سبق الى النفس واحدا من الافراد الشخصية لم يحصل فيها  
 صور كلية مطابقة لصور كثيرة بل الابدان في ذلك الشخص من سخصه المانع من مطابقتها اكثر من يحصل  
 في النفس صور عقلية مطابقة لها فكل شخص مركب في الازمن من طبعه موهبة وسخص عارض لهما فان  
 كان العارض والعروض متنازعين في الوجود الخارجي كان التعرض موجودا خارجا متعينا في ذاته في تصور  
 ذلك العارض له في الخارج فهو شخص خارجي مركب في الازمن من عارض موهبة فلا يكون في الخارج  
 اذا تصور موهبة ذاته كان صورته كلية بل في الخارج موجودا في تصور وجوده عن شخصه حصل في العقل صور كلية  
 لذلك قال بعض الافاضل الوجود في الخارج الا لا الحاص واما المطابقة الكلية فيستعملها العقل من الاشياء  
 تارة من ذاتها واخرى من الاعراض المكنفة بها بحسب استعدادها وحسب اعتبارات شتى قال فان لم  
 يوجد اكون الحيوان مثلا فزود ان لا يمكن ان يكون **القول** في ان الحيوان موجود في ان كاهن عليه الحيوان موجود  
 ان الطبيعة الحيوانية موجودة فهو مفضل عن كونه ضروريا فظهر من ذلك انه ان من قال بوجود الطبع في الابدان  
 ان اراد به ان الطبع الانسانية مثلا بعينها موجودة في الخارج وشركة بين افرادها لانه ان يكون الامر  
 الواحد بالشخص في امه متعده منصفه بصفات متعده لان كل موجود خارجي يجب ان يكون متعينا  
 في اوقات ذاته غير قابل للاشترط فيه كما مر وان اراد ان في الخارج موجودا في الصور ملو ذاته الصافي  
 صورته بالكلية بمعنى المطابقة فهو ايضا تام انما وان اراد ان في الخارج موجودا في الصور ملو ذاته الصافي  
 عن شخصه حصل منه في العقل صور كلية وذلك بعينه مدرب من قال لا وجود في الخارج الا الاشياء  
 والطبع كلية متعده منها فلانواع الافرغ العبارف واما يقال من ان الطبيعة الانسانية مثلا فالبديهي  
 للتعده والتكثرة فمماح ال من يتكثرة فان تكثرت بتكثير الفاعل ووجدت بكل الكثرة في الخارج كان  
 كل واحد منها عين تلك الطبيعة فزود ان كل واحد من تلك الكثرة لابدان شخص على ام زائد  
 فهو شخصه ونعنه فليس شئ منها عين تلك الطبيعة كونه كذلك لكان كل واحد من تلك الكثرة عين  
 منها وعلو بيا بدهم واما اطنا الكلام في بوضوح هذا المقام كل الاطباء يكون على بصيرة فانه من مداحض  
 الافهام ومزائق الاوام **قول** واما ما اعتبار انها صورة في نفس حرة من موهبة شخصه وذلك لان الصور  
 اذا ارشفت في كل شخص شخصت بحسب محلها وامارات عن جمع ما عداها وامتنعت من ان يكون  
 من نفسها كسرة بين كبر من كانوا في الخارج المتعين في ذاته لتعني قبول الاشترط فيه ان الوجود الخارجي

نفسها

لا يوجب له الكيفية اصلا والصورة لا يوجب لها الكيفية بل هي التي يوجبها  
 على من الصور والصورة اولى وكل من الكليات الاصل والصور العينية كما يسهل  
 الصادق في الصور العينية فقط وكذلك يندرج الصور العينية تحت الماهية العامة  
 كقولهم الشيء والممكن العام **قوله** كان ذلك الصل صورة علة وكل الصور  
 اذ هو يعلم واذا قد توهم من هذا السؤال والجواب ان العلة ان يفسر هناك  
 بعضها فون بعض فليس ذلك بل انما هي صور عينية كصور الانسان مثلا وان  
 صور الكون مثلا واخترت انما يندرجان تحت مفهوم الصور العينية حكمت بان  
 كان ايضا صور عينية مندرجة تحت مفهوم الصور العينية لم يكن هناك  
 لزوم التسلسل على صور الكليات المتصاوة ذاتا واعتبارا ولا سيما في كون  
 منه في **قوله** ولو سمي الشيء لها منه لا بشرط شي بالسطح الوجودي النسبي  
 لا يسمي شي كشي طبيعيا كشي الاولي ان سمي لها منه لا بشرط طبيع  
 من الماهيات وان سمي الصور التي هي الماهية في العقل كشي طبيعيا  
 الطبيعية من الماهية من حيث هي وموضوعها مفهوم الكليات  
 مفهوم هذا المركب دون الماهية لا بشرط ادراكها في طبيعتها  
 بالكيفية انما المتصف بها الصورة الحاصلة منها في العقل **قوله** والدين  
 ان يقال والدين سميون الماهية لا بشرط الكليات الطبيعية  
 وهو ان يطلق الكليات الطبيعية على الصور الحاصلة من الماهية في العقل  
 ومفهومها الساج بدلت بيان امتناع جعل كلام النجوم على ذلك  
 في الخارج ما هو وطى **قوله** وهي غير موجودة في الخارج  
 في الخارج وهي الماهية كل طبعي الامن حيث انها موجودة في الرحمن  
 نطق الكليات الطبيعية على ما لا تشابه الطبيعة وهو موضوع في العقل  
 في الرحمن من هذا لا يخبر لا توجد في الخارج فلا يكون الكليات الطبيعية  
 بوجوده في كل حال كانه على هذا الاصطلاح وهو الماهية في العقل  
 يطابقها من دون برهانية كرم العمل بها بعد تصور اطرافها على  
 الاثنية عليها طابوا عليها اعادة الدخول بعين مفصلة كالاجنيس على ذلك  
 في مواضع شتى ما عدم

بشرطه

بشرطه

او ما **قوله** لان كل كنه لابد منها من واحد بالعمل فليس ان اراد بالواحد  
 ان يكون كل واحد من اوا الكثر مركب من اوا وعمرتها عليه فلا يفتقر  
 لا يفتقر في الحقيقة كنه في نفسه فالكثر المركب من كل الاحاد  
 من احاد حصة من غير ان يفتقر الى اوا واصلا وطوعا بديهته **قوله**  
 فليس بسيط بالاجرة بل يفتقر الى اوا واصلا وطوعا بديهته **قوله**  
 ان يفتقر وان يفسر بالاجرة اصلا لم يفتقر الى اوا واصلا وطوعا بديهته  
 قبوله للانقسام والحل ان قبول الانقسام لا يفتقر الى اوا واصلا  
 مفهوم متفرع على فرض بكل الانقسام فكون ذلك النجوم اضا  
 الحاج شي هو بسيط او مركب اعترض عليه بانها مجردة عن  
 عليها وقد يفتقر الى اوا واصلا وطوعا بديهته **قوله** فانه ليس  
 المركب من اوا واصلا وطوعا بديهته **قوله** لان كل بسيط حقيقي  
 فان الواجب من ان يكون في العنق وهو فسر البسيط الاضافي  
 مع انه اما لا اوله اصلا او له اوا اقل من اوا ذلك التفرع كنه  
 ما هو اعم من الخفي والاعتباري فان كل بسيط حقيقي هو الواجب  
 بجواز ان لا يفتقر اضافة الى كنه لا يكون مركبا اضا فليس  
 يفتقر ولا يفتقر العقل صا فله ان كنه فلا يكون بسيطا اضا  
 بين المركبين مساواة فان كل مركب حقيقي لابد ان يكون  
 ذلك المركب ان ذلك الحراسوا كان له ايضا اوا او لا  
 المركب ان فاعل ذلك كنه حقا البسيط ال حائل ابي الحق  
 كانت مركبة اوسطه وذلك لان الحراسوا كان العارض للمركبات  
 ال جعل الحراسوا في اوا فله ان يفتقر الى اوا واصلا وطوعا بديهته  
 ثم الاثر الحاصل من الخارج من جعل الحراسوا في اوا فله ان يفتقر  
 محمول جعل الحراسوا في اوا فله ان يفتقر الى اوا واصلا وطوعا بديهته  
 سوا كانت بسيطة او مركبة بل هي باعتبار وجودها فان السواد  
 ال حائل عليها سوادا فانه اعم من كونها

تفتقر

بشرطه

بشرطه  
 ان يكون كل واحد من اوا الكثر مركب من اوا وعمرتها عليه فلا يفتقر  
 لا يفتقر في الحقيقة كنه في نفسه فالكثر المركب من كل الاحاد  
 من احاد حصة من غير ان يفتقر الى اوا واصلا وطوعا بديهته **قوله**  
 فليس بسيط بالاجرة بل يفتقر الى اوا واصلا وطوعا بديهته **قوله**  
 ان يفتقر وان يفسر بالاجرة اصلا لم يفتقر الى اوا واصلا وطوعا بديهته  
 قبوله للانقسام والحل ان قبول الانقسام لا يفتقر الى اوا واصلا  
 مفهوم متفرع على فرض بكل الانقسام فكون ذلك النجوم اضا  
 الحاج شي هو بسيط او مركب اعترض عليه بانها مجردة عن  
 عليها وقد يفتقر الى اوا واصلا وطوعا بديهته **قوله** فانه ليس  
 المركب من اوا واصلا وطوعا بديهته **قوله** لان كل بسيط حقيقي  
 فان الواجب من ان يكون في العنق وهو فسر البسيط الاضافي  
 مع انه اما لا اوله اصلا او له اوا اقل من اوا ذلك التفرع كنه  
 ما هو اعم من الخفي والاعتباري فان كل بسيط حقيقي هو الواجب  
 بجواز ان لا يفتقر اضافة الى كنه لا يكون مركبا اضا فليس  
 يفتقر ولا يفتقر العقل صا فله ان كنه فلا يكون بسيطا اضا  
 بين المركبين مساواة فان كل مركب حقيقي لابد ان يكون  
 ذلك المركب ان ذلك الحراسوا كان له ايضا اوا او لا  
 المركب ان فاعل ذلك كنه حقا البسيط ال حائل ابي الحق  
 كانت مركبة اوسطه وذلك لان الحراسوا كان العارض للمركبات  
 ال جعل الحراسوا في اوا فله ان يفتقر الى اوا واصلا وطوعا بديهته  
 ثم الاثر الحاصل من الخارج من جعل الحراسوا في اوا فله ان يفتقر  
 محمول جعل الحراسوا في اوا فله ان يفتقر الى اوا واصلا وطوعا بديهته  
 سوا كانت بسيطة او مركبة بل هي باعتبار وجودها فان السواد  
 ال حائل عليها سوادا فانه اعم من كونها

بشرطه  
 ان يكون كل واحد من اوا الكثر مركب من اوا وعمرتها عليه فلا يفتقر  
 لا يفتقر في الحقيقة كنه في نفسه فالكثر المركب من كل الاحاد  
 من احاد حصة من غير ان يفتقر الى اوا واصلا وطوعا بديهته **قوله**  
 فليس بسيط بالاجرة بل يفتقر الى اوا واصلا وطوعا بديهته **قوله**  
 ان يفتقر وان يفسر بالاجرة اصلا لم يفتقر الى اوا واصلا وطوعا بديهته  
 قبوله للانقسام والحل ان قبول الانقسام لا يفتقر الى اوا واصلا  
 مفهوم متفرع على فرض بكل الانقسام فكون ذلك النجوم اضا  
 الحاج شي هو بسيط او مركب اعترض عليه بانها مجردة عن  
 عليها وقد يفتقر الى اوا واصلا وطوعا بديهته **قوله** فانه ليس  
 المركب من اوا واصلا وطوعا بديهته **قوله** لان كل بسيط حقيقي  
 فان الواجب من ان يكون في العنق وهو فسر البسيط الاضافي  
 مع انه اما لا اوله اصلا او له اوا اقل من اوا ذلك التفرع كنه  
 ما هو اعم من الخفي والاعتباري فان كل بسيط حقيقي هو الواجب  
 بجواز ان لا يفتقر اضافة الى كنه لا يكون مركبا اضا فليس  
 يفتقر ولا يفتقر العقل صا فله ان كنه فلا يكون بسيطا اضا  
 بين المركبين مساواة فان كل مركب حقيقي لابد ان يكون  
 ذلك المركب ان ذلك الحراسوا كان له ايضا اوا او لا  
 المركب ان فاعل ذلك كنه حقا البسيط ال حائل ابي الحق  
 كانت مركبة اوسطه وذلك لان الحراسوا كان العارض للمركبات  
 ال جعل الحراسوا في اوا فله ان يفتقر الى اوا واصلا وطوعا بديهته  
 ثم الاثر الحاصل من الخارج من جعل الحراسوا في اوا فله ان يفتقر  
 محمول جعل الحراسوا في اوا فله ان يفتقر الى اوا واصلا وطوعا بديهته  
 سوا كانت بسيطة او مركبة بل هي باعتبار وجودها فان السواد  
 ال حائل عليها سوادا فانه اعم من كونها

بشرطه  
 ان يكون كل واحد من اوا الكثر مركب من اوا وعمرتها عليه فلا يفتقر  
 لا يفتقر في الحقيقة كنه في نفسه فالكثر المركب من كل الاحاد  
 من احاد حصة من غير ان يفتقر الى اوا واصلا وطوعا بديهته **قوله**  
 فليس بسيط بالاجرة بل يفتقر الى اوا واصلا وطوعا بديهته **قوله**  
 ان يفتقر وان يفسر بالاجرة اصلا لم يفتقر الى اوا واصلا وطوعا بديهته  
 قبوله للانقسام والحل ان قبول الانقسام لا يفتقر الى اوا واصلا  
 مفهوم متفرع على فرض بكل الانقسام فكون ذلك النجوم اضا  
 الحاج شي هو بسيط او مركب اعترض عليه بانها مجردة عن  
 عليها وقد يفتقر الى اوا واصلا وطوعا بديهته **قوله** فانه ليس  
 المركب من اوا واصلا وطوعا بديهته **قوله** لان كل بسيط حقيقي  
 فان الواجب من ان يكون في العنق وهو فسر البسيط الاضافي  
 مع انه اما لا اوله اصلا او له اوا اقل من اوا ذلك التفرع كنه  
 ما هو اعم من الخفي والاعتباري فان كل بسيط حقيقي هو الواجب  
 بجواز ان لا يفتقر اضافة الى كنه لا يكون مركبا اضا فليس  
 يفتقر ولا يفتقر العقل صا فله ان كنه فلا يكون بسيطا اضا  
 بين المركبين مساواة فان كل مركب حقيقي لابد ان يكون  
 ذلك المركب ان ذلك الحراسوا كان له ايضا اوا او لا  
 المركب ان فاعل ذلك كنه حقا البسيط ال حائل ابي الحق  
 كانت مركبة اوسطه وذلك لان الحراسوا كان العارض للمركبات  
 ال جعل الحراسوا في اوا فله ان يفتقر الى اوا واصلا وطوعا بديهته  
 ثم الاثر الحاصل من الخارج من جعل الحراسوا في اوا فله ان يفتقر  
 محمول جعل الحراسوا في اوا فله ان يفتقر الى اوا واصلا وطوعا بديهته  
 سوا كانت بسيطة او مركبة بل هي باعتبار وجودها فان السواد  
 ال حائل عليها سوادا فانه اعم من كونها

فقط بل الى جاعل خلقه موجودا فيلست الما قبلها وانفسها كتحقق اولادها في انفسها مجموعا بل الما بعدت في كونها  
 موجودة بمجموعه وهذا المعنى لا يوسع ايضا ان يترادف فيه وقد سبق كجمعه والافتقار في بين على مجموعه من الما بعدت  
 المعنى وبين انبائها لهما لما بينا انه الحق الذي لا يتوهم بطلانه وذهب طائفة الى ان المركبات مجموعها دون البسيط  
 فان ارادوا بمجموعه احد المقيمين المذكورين فالقول بطلانك شبهة لان المجموعه بالمعنى الاول ثابتة لهما معا وليس  
 استثنائية عنهما معا كما حكفته وان ارادوا كما هو الظاهر ان ما صدره المركب كما فعل في حدودها انما هو انفسها  
 او اجزاء البعض وهذا لا يخبر لهما فاحدها جاعل جعلها ويعتقنها في نفسها بنوع بعض اجزائها البعض دون  
 ما منه البسيط او لا تصور فيها مجموعته في حدودها فاكرك البسيط بنفها كان في المجموعه كسب الوجود والماهية  
 الالائية وتبين ان ان المركب كقول في حدوده مع قطع النظر عن وجوده دون البسيط فلا شبهة في حقيقة الالائية  
 علما ان البسيط قد يكون مكنيا وكل مكني كسب الالائية فيقولون لهم الامكان لا يوصف بالبسط  
 به امكانه بالعكس بل وجوده يظهر بطلانه اذا الكلام في امكانات دون الواجب والمعنى ايضا لو صح في الامكان  
 عن البسيط كما ذكرنا لا معنى لوجوده في الامتناع ايضا لان نسبة الامكان بل ارادوا به حاصله في حد ذاته كما في  
 المركب وجب بغيره الجواب عن ما ذكره الساج من ان عروض الامكان للبسط لا يعنى انبنيته في حدوده وانما  
 حقيقته لك مع عند كل الاقوال الثلاثة كلها صحيحة واما الاحتمال الرابع وهو ان يكون البسط مجموعا دون المركب  
 فلم يقل به احد لظهور نفسا معدا وقد قال بعض الفضلاء ان معنى السلب من المداحي وكن ينبت  
 اقل من ان يشان خفيه الوجود في النزاع ومنشار المداحي ومن ان الحكم الما انشوا الوجود والاصحى راوا ان  
 عوارض الما قبله انقسام قسم مجموع الما بعدت من حيث هي باي وجود وجدت كالاربع فلا تصور  
 خلوا عن الروية في الخارج لا في الالائية حتى لو فرض اربعة غير زوج لم يكن اربعة وتسم باعتبار الوجود الخارجي  
 والحدوث لنفسه فانها لا يراها ما هيته بل وجوده الخارجي حتى لو تصور قسم غير متناه او قديم لم يكن ذلك باعتبارها  
 وتصور القسم غير المتناه وتصورها باعتبار وجودها كالاتية والروية ونظايرها فبعضها هو اعلى ان مجموعته كما  
 من لو ارم الوجود الخارجي لاسي لوارم الما بعدت فلو تصور انها انسان غير مجموع لم يكن لانسانا واذا  
 مجموعته الالائية الى الفاعل وقال بعضهم ان مجموعته واراها ما الاحتياج الى البسيط كالمادة المركبة  
 لازم حيث هي فان اجنبتها الى مجموعها لذاتها وقال بعضهم الما بعدت كلها مجموعها واراها  
 عروضا لمجموعته لهما في الجملة ان اعم ان يكون عروضا لنفس الما بعدت او للوجود اعم من ان يكون الاحتياج الى الفاعل  
 اوالاخذ اما قاله وفيه شبهة لان الما بعدت على الما بعدت من لوازمها او من لوازم وجودها الخارجي او الدخلى  
 جاري كغيره من اللوام فليس تخصيصه بمجموعه فابله وايضا كان الما بعدت محتاجة الى الفاعل في وجودها الخارجي  
 مستلزمات الالائية من لوازم

كذلك في وجودها الذي وجودها الذي سوارا اتخذ الفاعل منها او تعدد فيكون المجموعه بمعنى الاحتياج الى الفاعل  
 وان قيد لمجموعه مالا يحتاج الى الوجود الخارجي الى الفاعل كان الكلام صحيحا والتقدير مكنيا وابعدهن كمن  
 قاله الامام الرازي من ان معنى قولهم الما بعدت غير مجموعها ان المجموعه ليست نفس الما بعدت ولذا اخذتها على ان  
 قيل ان الما بعدت حقة ولا كثر **قول** كل واحد من البسيط والمركب قد يتوهم بنفسه معنى قيام الشيء بنفسه كما  
 ان رتبة الساج الالائية يتوهم لان الشيء بما حقيقيا بنفسه كما ان له مما حقيقيا بغيره وكل ما قام  
 كان مكنيا كان جوهر او كل ما قام بغيره ان كان ذلك الغير مستغنيا عنه كان عرضا والا كان جوهر ايضا  
**قول** وعدمه على تامة لعدم الكل فليس يلزم من ذلك ان يكون الشيء واحد بعينه وهو في الوجود  
 على تامة بعدد اجزاء المركب وهم صوابا كما سيجي له توارف على تامة على معلول واحد بالسبب فيقال سبب  
 بتوارف عليه على تامة بوجوده مع ان توارف عليه على سبب البطلان لانما يقول البرهان الدال على سببها شامل  
 لتسعين معا فانما يستحيل سببها ايضا او يبطل الدليل فطحا على ان اعدام الوجود قد يجمع معا فبعدم ح توارف  
 العلل جرمها ونحن نقول ذلك البرهان انما يبدل على ان الواحد الصحيح لا يمكن ان يكون له علل له مجموعته  
 الاجتماع واما العلل التامة التي يستحيل اجتماعها فلا برهان على سببها بل ان كل واحد من الوجودات  
 لعدم المركب بسبب عدمه على سبب الالائية فاذا اعدم هو ان المركب في زمان ولم يعدم في ذلك الزمان  
 ولا قبله هو ان اقدمه كان ذلك لعدم محقق الشرط على ما عدم المركب او اعدم هو ان معنى زمان  
 يكن معنى من غير التسعين على تامة لعدم المركب فتعدان الشرط بل مجموعها على تامة بشرط تقدم زمانا على الالائية  
 الوجودية اذ اقدمه تارة زمانا على معنى من غير التسعين واذا اعدم جمع اوابه معنى زمان كان جمع  
 الالائية من عللها له بشرط عدم تارة على معنى من غير التسعين الالائية ثم على تامة فباعتبارها شرطه ونظايرها  
 فلا يمكن اجتماعها فظهر من ذلك ان الالائية اعدام المركب لعدم وجوده من عدم الوجود وهذا الاستدلال  
 ليس مخصوصا باعدام الوجود بل جازي اعدام سائر العلل الناقصة لعدم الفاعل وعدم الغاية وعدم الشرط  
 فان كل واحد منها ايضا على تامة لعدم العلل البسيط ووجه النقض ما بينت عليه وانما قيدنا العلل البسيط  
 اذ في المركب لا بد من عدم شيء من الوجود والامكان للمركب متدوما فلما يكون معنى كل الالائية على تامة لعدم  
 المركب فان **قول** اذ اعدم الفاعل مع ان المركب في زمان معا فالعلة التامة لعدم المركب **قول** اذ اعدم  
 وجوده ان لم يكن لعدم ذلك الفاعل في عدم ذلك الوجود والافعال المركب من عدمها وعدم الوجود على هذا العهد  
 الاضطراري فبعدمه وان لم يكن على تامة حقيقه هذا وقد قيل ان عدم الوجود بعينه عدم المركب من عدمه تصور  
 ارتفاع الوجود مع تصور الالائية بخلاف العلل الفاعلية والشرائط فانه يمكن تصور ارتفاعها مع بقاها الى ما بعد  
 التصور سجلا وكذا الحال في لوازم الالائية كالتفرد بالثلاثة وتقدم هذا الفاعل ان لا يكون عدم المركب الواضح

المعنى الثاني هو ان الما بعدت من حيث هي باي وجود وجدت كالاربع فلا تصور خلوا عن الروية في الخارج لا في الالائية حتى لو فرض اربعة غير زوج لم يكن اربعة وتسم باعتبار الوجود الخارجي والحدوث لنفسه فانها لا يراها ما هيته بل وجوده الخارجي حتى لو تصور قسم غير متناه او قديم لم يكن ذلك باعتبارها وتصور القسم غير المتناه وتصورها باعتبار وجودها كالاتية والروية ونظايرها فبعضها هو اعلى ان مجموعته كما من لو ارم الوجود الخارجي لاسي لوارم الما بعدت فلو تصور انها انسان غير مجموع لم يكن لانسانا واذا مجموعته الالائية الى الفاعل وقال بعضهم ان مجموعته واراها ما الاحتياج الى البسيط كالمادة المركبة لازم حيث هي فان اجنبتها الى مجموعها لذاتها وقال بعضهم الما بعدت كلها مجموعها واراها عروضا لمجموعته لهما في الجملة ان اعم ان يكون عروضا لنفس الما بعدت او للوجود اعم من ان يكون الاحتياج الى الفاعل اوالاخذ اما قاله وفيه شبهة لان الما بعدت على الما بعدت من لوازمها او من لوازم وجودها الخارجي او الدخلى جاري كغيره من اللوام فليس تخصيصه بمجموعه فابله وايضا كان الما بعدت محتاجة الى الفاعل في وجودها الخارجي مستلزمات الالائية من لوازم

علم

مداخلة في نفس سببها  
 انما له لوجودها  
 اربعة من اربعة  
 لم يكن اربعة

لكل

لازم في الوجود  
 لا في الوجود  
 لا في الوجود  
 لا في الوجود  
 لا في الوجود

واحد اشخصيا لا منفردا لكل واحد منه فلو عين عدم ١٩ واحد من ذلك المركب ويجوز ان يترك الاعداد مرفوعة  
 وقد نكرت زاعيا ان عدمه لعدم هذا الوجود بقا بر عدمه لعدم الوجود ولهذا صح ان يحاط احد الاعداد يمكن بالمتفق  
 ان يحاط به الا لا يمكن الزامه عدمه وعدم البسيط الشخصي لعدام العلل الباقية وليس عدمه عن كل  
 الاعداد مع بقوله صاحب السهيا وذلك لوجوب عدمه في نفسه **قوله** فالاول عدمه على المركب لكل  
 واحد منها لعدمه على ما نطق **قوله** لكن بالنسبة الوجود واحد عن ان التقدم على عدم المركب هو عدمه  
 واحد لا بعينه لا عدم كل واحد من اوقانه وهذا التقدم بالعلية فالنفي بين عدمه ووجوده لا وجوده من  
 من وجوده وقد يتوهم ما ذكر من ان التقدم بالعلية على عدم المركب هو عدمه ١٩ واحد لا بعينه لا عدم كل  
 واحد من الوجود ان العلة الباقية لعدم المركب هو عدم الوجود الكلي عن عدمه ١٩ لا بعينه ولا تعدد فنه فلا يخلو  
 قوله وعدم كل واحد من الوجود ١٩ على ما عدم المركب ولا يرد ذلك الشكل اعني عدم العلل الباقية  
 السجدة حتى يحاط الى التقصي عنه وهذا النوع لا يحدث لان ذلك الامم الكلي ما كان محققا في افراد منفردة  
 محققا في ضمنه ان واحد منها بدلا عن الاخر كما في كحق العلول كالشكل ما في قوله لعدمه في كل  
 الكلي على لغيره ان سبب محققه عند كحق الكل وهو الوجود بانة عن سبب الوجود والوجود ان الوجود  
 في كحقه الوجود لان الكلي لا يستغنى عن سبب الوجود وان الوجود لا يستغنى عن كحقه عن سبب الوجود  
 سبب الكل لان ما هو سبب اما ان يكون عن سبب الكل واما خلافه وذلك لان ما يتوقف عليه الوجود هو  
 عليه الكل قطعا فان يكون كافي في كحق الكل ولا وعلى هذا فلو ارم الى سبب الوجود فيها طرفه الى صفة لانها  
 محاطة الوجود سبب الوجود وهو نفس الوجود او ارم الى حال كحق الوجود لا يحاط الوجود  
 في كحقه كما ذكر في الشرح وعلى هذا فلو ارم الى العلة تشارك الوجود في هذه الخاصة فانها ايضا لا يحاط  
 الى سبب الوجود حال كحق الوجود لان ذلك يعطى الى كحق الوجود كافي الوجود ١٩ واما العوارض التي لا يرم  
 الوجودية فهي محاطة الوجود يمكن ان تجرد حال كحق الوجود فحماها مخصصة متصفة لتلك العوارض **قوله**  
 وان اعتبر في الوجود الوجودي يسمى الوجود من الثبوت بمعنى الوجود بالحق الاصح وهو ان لا يمكن تصور الوجود  
 تصور متصفة به وهو الذي عبر عنه في خواص الوجود بالاثبات **قوله** يحصل في خواص تلك  
 الكلام يقتضي بطلان ان يكون الخاصة الاولى للوجود مطلقا ومن التقدم والى صفة السامية للوجود الخارج وهو الوجود  
 عن سبب الوجود كسبب الخارج والى صفة السامية للوجود الوجودي ومن كونه بينه وبين الخارج جعل الخاصة الثانية  
 مطلقا استغناء عن سبب الوجود السامية للوجود الخارج والوجودي وذكر ان الخاصة السامية هي امتناع رفع  
 الوجود عن المركب على معنى انه اذا تصور الوجود مع تصور المركب امتنع للثبوت ان يكتم سبب الوجود ومن الوجود  
 وهو من خواص الوجود بالمتفق والسبب ذلك انهم عدوا الوجود الى خواص تلك الوجود المتفق والوجود والسبب

الوجود الوجودي هو الوجود الذي لا يتوقف على غيره  
 والوجود الوجودي هو الوجود الذي يتوقف على غيره  
 والوجود الوجودي هو الوجود الذي لا يتوقف على غيره

والكل ٤

ان الوجود الوجودي هو الوجود الذي لا يتوقف على غيره  
 والوجود الوجودي هو الوجود الذي يتوقف على غيره

بالحق

بالحق الذي عرفنا انما السامية ووجوب الاثبات على معنى انه لا يمكن تصور الوجود الا مع تصور الوجود في  
 بنبوته لهما كما ذكرنا في تفسير البين فالاول والاول اعلم من الثانية لان السامية بنبوة الوجود في الوجود الوجودي  
 مجرد تصور الوجود لرم من التصورين بدون العكس السامية ووجوب التقدم في الوجودين والوجودين على  
 مع ان الوجود اذا كان خارجا يتقدم في الخارج وان كان ونبينا لعدمه في الوجودين وحملوا السامية خاصة  
 والاول مشتركة عن الوجود وبين اللوازم البينة بالحق الوجود والاشياء مشتركة بنبوة وبين اللوازم البينة بالحق الوجود  
**قوله** فان الاول من حصول الموصوف بالتقدم من غير سبب جديد والثانية هي العلول من غير سبب جديد  
 قبل تفسير السامية صحيح دون الاول فانها حصول الموصوف بالتقدم لا غير وما ذكر في تفسيره بالوجود  
 الاول والثانية ولا يرم من كون المركب احص من شي كونه اخص منه وحاصل ان الاول من حصول الموصوف  
 بالتقدم والثانية هي حصول المستغنى عن السبب الجديد والام ان حصول السامية بالاول فيعدل كل منها فيعدل  
 فيعدل على وجه والى ان حصول الموصوف بالتقدم يستلزم الاستغناء عن السبب الجديد فذلك جديد وان لم يكن  
 في مفهومه واما حصول المستغنى عن السبب فيحصل لا يكون متفقا كما في لوازم الماصيات **قوله** وكل ما يتوهم  
 به المركب فهو وجوده وبالعكس الى كل ما يتوهم به المركب **قوله** فلا يتغنى بالعلية الفاعلية وذلك لان المركب  
 لا يتقدم بها وهذا ينبغي على تقدمه على المركب يتوهم به وقد ذكر عليه بانة لا معنى لكونه هو الوجود  
 المركب به فلو كان معنى التقدم ذلك لكان تقدم الوجود عين كونه الوجود وهو بطلان تقدمه محل الوجود في تقدمه  
 هو الوجود الذي سبق سببه كما صرحوا به وذلك مشترك بين الوجود والعلية الفاعلية والاشكال متوهم  
 انهم عدوا التقدم خاصة مطلقا للذاتي وارادوا ان يكون الشيء محمولا على المركب متفقا عليه خاصة مطلقا له بما عارض  
 الكلي لم يوجد في صفة الوجود الوجودية والعلية الفاعلية وغيرهما وبان غير التقدم لم يوجد في اللوازم البينة  
 فانحصرت بالذاتي على الاطلاق واما جعل التقدم ووجه خاصة مطلقا للوجود مطلقا فذلك الشكل والاشكال  
 في هذه الوجودية لبيان الوجود المطلقة للذاتي اشاروا الى ان التقدم مشترك بينه وبين الوجود الوجودي  
 قالوا الى صفة السامية المطلقة للذاتي من التقدم على الوجودية في الوجودين وكذلك الوجودين ولم يردوا ان الوجودي  
 لعدمه على الوجودية في الوجود الخارج اذ لا يعارض في الوجود الوجودي من سبب الوجود الوجودي ان كان وجودا  
 وهو الذي كان متفقا الى الوجود الوجودي وان كان وجودا خارجا كان متفقا الى الوجود الوجودي في عدمه نحو سبب الوجود  
 تقدم الوجود مطلقا مع انهم يصدرو بيان الوجود المطلقة للذاتي ونظرهم ان تلك الاشياء والخاصة المطلقة للذاتي من كونه  
 مع عدمه فتوهم بعضهم من كلامهم انهم عدوا التقدم ووجه خاصة مطلقا للوجود مطلقا فذلك الشكل والاشكال  
 ان يقول انهم عدوا الوجود الوجودي استغناء عن سبب الوجود الفاعلية مطلقا ولا اشتغال

ان الوجود الوجودي هو الوجود الذي لا يتوقف على غيره  
 والوجود الوجودي هو الوجود الذي يتوقف على غيره

بالعلم الفاعل عليه وغيره ما والد العلم **قول** لان اللوالم البينة يصدق عليها كائنا كان في صلتان فمعرفة ان  
 عن السبب أي معنى يوجد في اللوالم القريبة ان البينة وهو المعنى الذي ذكر في السج وباري معنى لا يوجد فيها هذا  
 المعنى الذي ذكرنا اولاً **قول** وحد احرورين واير والمثال للتوضيح نوحس في ذلك ما نالاهم احرورين بل يكون  
 واي فرق بين الموضوع ال جنب الانسان وبين العسكري جعلوا التام صفة مولفة دون الاول فان قيل  
 لتساوي بينه اجتماعه يستتبع فواض كفاؤه العدو وابقاء الرغب وغير ذلك فذلك بعد مولفة اجراء  
 الاول ايضا لذلك لا يمكن جمان الماء والهواء وسبلان التراب او اوج جواه في قوله لا يخرج ذلك من الواض في قوله  
 الثالث فاسفة جدر الان الكلام في الذي له وحدة حقيقة كاصح به الساج ومعنى ذلك ان انشاء بالوصف في قوله  
 واحد الا يكون مبنيا على اعتبار ولا يثبت على نصف بعد التبيه بل ان الكلام ان الالوا او استغنى بعضها عن بعض  
 كل الوجوه حيث لم يكن بينهما حادثة اصلا لم يحصل منهما حادثة صفة لها وحق حقيقة واما السكر بلس له  
 وحق صفة بل هو جمان عن شج الآقا والوجود وليس له وجودا فيكون ما بينه موجودة في الخارج  
 اذا يتصور عدم المركب الابدوم سى من اوابه ومدد الاعتبار فحده صفة جيعده اي وجوده في الخارج نيزب  
 عليها اثار خارجية لكن ليس لها وحق حقيقة بل وفردتها اعتبارية توضح لها ملاحظ الهممة الاضائية  
 التي هي امر اعتباري ولذلك قيل في المواضف واما العسكري فانه ما عليه اعتبارية والكلام في الالبنة  
 الحقيقية **قول** كالمهمه الاضائية للعشرة وادوية الجون التمثل العشرة غير مطابق لما في قوله هو اذ  
 بالعشرة العدي او العدو ولان الوحدة ان لم تكن موجودة فطان العدو ما عليه اعتبارية وان كان  
 موجودا بالوحدة العشرة ليست بها وحق حقيقة بل اعتبارية بطا الى الهممة الاجتماعية كالعدو وان  
 على كفايس ما ذكر في العسكري والكلام فيما له وحق صفة كاه واما الجون فمفسر لا بد منه من مزاج  
 لتعقب كصفات ان اثارها صفة عنه وانه اي المزاج مماح ال الالوا الاو كملوله فيها واما حديث  
 الهممة الاجتماعية بين مزدوات الجون فمعرفة انه لا يخرج من ان قيل الجون جوم والمزاج عرض فكيف  
 يكون بوا منه فلتنا براه بالمزاج صفة الصوت النوية التي هي مبدأ الالانار الحصة الجون وما سده للمزاج الحاصل  
 فيه معاملة كصفات مفردة ان اطلاق للمعنى على النابع مما زاد ان ائبنت للجون صوت بوعنة في الة  
 لصور مزداته وان الكنتي فيه مزاج والمزاج والسند صور الالان الحصة به العلم فليس ان جود يكون الجوم مركب  
 وثنين اصدما جوم والاول عرض فاهم بربك الجوم الذي هو اول الامتناع فيه كما قيل في السير  
 وانا المنتهى ان كل الوض على الجوم الذي هو اول الامتناع مواطاة وان مركب للجوم من عرض قائم بذلك  
 الجوم لانه يكون مشا ١٩ عنه وما يكون له مستدم عليه **قول** و١٩١١ الالهة اما ان يكون منزه في الخي

الهممة  
الدرهم

المركب الخارجي لا اشكال فيه وهو التركيب من ١٩١١ غير محولة على المركب مواطاة واما الاشكال في المركب  
 وهو التركيب من الالوا المحولة على المركب حل المواطاة فذلك محرت فيه الافهام واختلف اراء العلى  
 منهم من قال انه لا معنى للتركيب من الالوا المحولة على المركب الا ان هناك شيئا واحدا قد حصل له معنى مستق  
 لعان او فبتتبع العقل من تلك المعاني مفهومات محولة على ذلك الشيء وتلك المولات امور ديبينه فالي قوله  
 من المتبوعات هي الذاتيات ومن التوابع هي الوضيات كالانسان فانه شيء حصل له خلق من المعالي  
 كما استغنا عن الموضوع والابعاد والنمو والحس والحركة الارادية والنطق فصار ذلك الشيء باعتبار الالوا  
 جوم او باعتبار الالوا جسيما وما يعتبر الفوناميا وباعتبار الحس جسيما وما يعتبر ركوة الارادية  
 ميوكا وما يعتبر السطح ناطقا ان مدع المعالي استتبع معاني اوي فاجسم استتبع التجربة والى  
 المحرك في الاقطار والحساس النابتة والناطقة الخفية والنجى قابلية الصناعات وغيرها ملك النوع  
 ذاتياتها صارت لكل الالهة تلك الالهة او لس ازا مالها هيته سواء ان يكون سى قد حصل له معاني  
 يتبعها صفات لا يوجد بدونها ومن التوابع عرضيات او ليس لها مدخل في نفس الالهة بل  
 حصلت بالعرض ومبكرة اكم سابر الما صيات لمن الالوا المحول وزعم القائل انه ليس له مدخل  
 اعتبار الالهة من الوضيات التي هو معظم اركان كليم وفيه **حذف** لان تلك المعالي التي حصله السببية المعاني  
 او ان كانت داخل في الشيء كان مركب من الالوا فمما ينز في الوجود ولا يكون شي منها محولا عليه  
 ولا يكون المحولات المستفدة منها دالة لان الشيق عن جوارح يستعمل على سببه فارجع عن المركب وتعمل  
 على ما هو خارج عن الشيء لا يكون ذاتا له كما سنبينه وان كانت خارجة عنه لم يكن شي منها ذاتا له وكذا  
 المحولات المستفدة منها لا يكون دالة كالتخاطب على تلك المعاني التي رده عن المركب واما كتميل بالانسان  
 فبرو عليه السابق من الاستغنا عن الموضوع مفهوم عديم لازم للجوم الذي هو جيس عدد من يقول  
 فاذا قيل الجوم هو التمكن المستغنى عن الموضوع كان ذلك سما كاحصه فدمية كما هو جوا بليس الجوم فاقودا  
 من الاستغنا على طريقة اخذ النامي من النمو والحساس من الحس ونظاينهما وكذا القول ليس هو الجوم  
 من نوم دي الاعداد الثلاثة بل هي عارض للحس الذي عذرف فلامعنى لاهد الحس من الالوا جوبل  
 قابل الالوا فضلا للحس مردود بوجه مدكون في متكا نها وكيف يصح ان جعل النامي واجوانه مع  
 على اعراض ذاتها صدفق في علم من الجوم مصلوا ودمرو امان مفهوم الناطق ليس مصلوا حصفه بل دل  
 به على فصل محول الى معة وكذا الحساس والحرك بالارادة فطرد ما ذكرنا انه لا حاصل لاساه كتحقيق  
 وحصل من الشا للسهولة فيما هو معظم اركان كليم وصبنا احوال او والصسط في فوزها وخرى ان يقال ان

هذا اذا علم ان سائر الالهة في الاول  
 فان سبب التوابع من المحولات  
 المعاني التي هي في الالهة  
 او الالهة في الاول  
 جعل ذلك بل في الالهة  
 المستفدة منها كالمركب  
 المستفدة منها كالمركب

معنى ذين وخونه والالام كمن محول فدون ١٣

ما عهده الانسان مثلا بصرفي علمها من متقدرة كالجوهر والحجم والحيوان والاشياء والكائنات والفاصل لكل ذلك  
وليس كسمة من الجوهر متقدرة كالجوهر والجسم اليها على السوية بل منها ما هي حارده عنهما عارضة لهما كالتأني  
واجوانه ومنها ما ليست كذلك كالجوهر واجوانه ثم ان من النفوس التي لم يمت حارده عنها لاسكن انها امور  
متغايرة في الامن بحسب نفسها ووجوداتها فمنها الصور المتغايرة في الزمن اما ان يكون صور الشيء واحدا  
في حد ذاته او الاشياء متقدرة الامة وعلى السعد برائتها اما ان يوجد تلك الماهيات المتقدرة بوجودها  
محملة او بوجود واحد فهداه اصحالات ثلث لام ندر خلفها قد ذهب ال كل منها طابيه الاصل الا الاول  
ان يكون ككل الصور لشي واحد لا يقد في ذاته ووجوده بل هي ام بسيطة ذاتا ووجودا وسبح العلى من  
شئ من الصور المتغايرة وهذا القول بان الاوجه المتعددة هي عين المركب في الخارج ماهية ووجودا وان  
جعلها في الخارج طوب عينه صفة فيه ولا امتياز بينهما الا في الزمن لفظ الاصل ان يكون ككل الصور  
لامور محملة الامة الا انها موجودة في الخارج لوجود واحد وهذا هو القول بان الاوجه المتعددة هي عين المركب  
ما عهده لوجود الاصل الثالث ان يكون تلك الماهيات المحملة موجودة بوجودها متفوق وهذا هو القول  
بان الاوجه المتعددة هي عين المركب ما عهده ووجودا وعلى كل واحد من هذه الاقوال اشكال اما القول الاخير  
ففيه ان المركب يكون من اوجه متغايرة كسب في الخارج في الامة والوجود ومثل هذه الاوجه كسب كلها  
على المركب منها بالحواطه وكذا حمل بعضها على بعض فان السمي المجمع من الاشياء المحملة الامة والوجود مع ان  
انه هو عينه من الواحد او ان الواحد ومع ان يقال لبعضها هو الاخر منها فان التمايز بين الامة  
والوجود وان فرض بهما اي ارباطا امكن لا يصح ان يقال احدهما هو الاخر بعينه بدهمه وهذا هو  
عكسك هذا الغالب من ان من الاشياء احصت وحصلت ومنها ذات واحد ووجه حقيقة  
مع حملها على كل الذات وحمل بعضها على بعض واما القول الثاني وهو القول بتغاير الاوجه المتعددة  
ووجود احدها في ذلك الوجود الواحد ان قام بكل واحد من تلك الماهيات لزم حصول سمي واحد  
في محل متعدد وان قام بمجربا لزم وجود الكل بدون وجوده وكما هي الحال واما القول الاول  
وهو القول باي دكا فاصد ووجود احدها ان الصور العقلية المتغايرة لا يجوز ان تكون مطابقة لاه  
سط ووجد عدم مع جوانه هذا القول هو المتصور وعليه المحققون **قول** بل جعل كل منهما في الخارج هو  
بعينه حصل الاوجه وجعل المركب بعينه حصل الاوجه وذلك لانها لما احدثت في الخارج مع المركب وحصل الاوجه  
ما عهده ووجوده وكذلك احد بعضها مع بعض لم تصور فيها بحسب الخارج الاصل واحد هو عينه جعل  
المركب حصل الاوجه لم يزل لاجل فاصد من الماهية ليست له اذ لا يكون في ذلك اشارة الى اللون

الاول فليتنا على **قول** ومعنى كونها في الامة كونها في حد ذاتها في الزمن ان قبل الحد والحد وخذ ان  
الحقيقة كان والاحد هي كان في الاخر قطعاً فالصواب ان يقال ومعنى كونها في الامة كونها في الامة  
للفظ الدال على حد الامة اجيب بان الحد انا احده التفصيل كانت سبعة كل واحد من الامور المفصلة السبعة  
فلا يصح حمل سمي من كل الامور على الحد لان في الشيء من حيث هو هو الة لا يكون محمولا عليه كالجسم بيان ان سائر الامة  
واما ما عهده الامة عليه المحمولة اقالا فلا يلاحظ حينئذ لانه لا يوجد الامور من حيث هي فكل من يحمله على الامة  
كالجسم ايضا وهذا القدر من الاختلاف من الحد والحد ولا يوجب اخلافا في الامة بل هي تخذ ان صفة  
ويختلفان بل ان الاعتبار للوجوب لا يمنع الحمل على احدهما دون الاخر **قول** وسارعة بفضل طوبيا فيض  
كان الفصل المميز عن البياض غمول الحقيقة دل عليه بعارضه الذي هو فاضله البصر على ما ذكره الناظر في المطايع  
**قول** ونفا بل ان يسج الملازمة يعني قوله ولو كان للون وجود مستقل ولعالم البصر الصا وهو الاخر كما  
نفي ان فصل كان باللون وحيث كان عليه الملازمة لسد لا عليها كان النسخ راجعا الى بعض مخرجات  
ديلهما وان عاير وجودي اللون وفايض البصر لا ياتي كون اللون في وجوده الخاص بوجوده الفايض واد  
جامع اللون مضافا كان موجودا لوجوده خاص او مشروط بذلك الفصل الاخر **قول** مع انتفا السمي وهو قوله  
بما في فصل كان باللون فانه يجوز ان يتعاقب على اللون فصول محملة ويكون ملوم كل واحد من كل  
لونها او من اللون كالمسؤول اليه يتعاقب عليها صور نوعيه **قول** وبسب ان جنس السواد والجنس  
على فصله في الخارج عددا ليس ثابته على عدم تغير الجنس عن الفصل في الوجود والارجح والى وما الى العمل من  
كالدليل الاول **قول** علم ان يكون اجناسا بالسواد احسا ساجسوسين بسبب لم لا يجوز ان يكون الامر كذلك  
لكن شدة اتمه اجمالا لانه علمها من موم ان هناك احسانا واحدا **قول** اذ لو كان كذلك لوجب في الخارج  
هو الدليل الثالث على ان في العلم وفي الوجود وهو المرض وقد سبق بحقيقة **قول** اجيب بان اعتبار  
الجنس مع قطع النظر عن الوجود الخارج انما هو في الفعل فلهذا لا سدادا جواز فصل الاوجه الخارجية كما جاز  
والسقف على المركب كالبسب اذا قطع النظر عن الوجود الخارج ولا شك في بطلانه اذ لا يصح ان يقال البسب  
هو السقف ولا ان يقال البسب هو الحد سواء اطلاق الوجود الخارج او لم سطر فالصواب في الجواب ان يقال  
الحمل في الاوجه المتعددة كالمسبق اشارة اليه ان المتغاييرين هو ما تخذ ان في الوجود الخارج جميعه او توهما في  
العلم لا يتصور الامة التي يبرو المتغايير الوجود الذي هو الاخر في الوجود الخارج في سبب ان يعطى النظري  
كلها على الامة السوية عن اوجه العارضة لهما في الزمن كما سجدت اوه قد اعترض انها بان قوله والامة  
حيث هي في وجوده لا تحقق لهما الا في العمل بما تقدم من الامة لا بشرط شي ومن الامة من حيث

الاشياء كالتصوير  
الاشياء كالتصوير  
الاشياء كالتصوير

الاول  
وهو العلم بدون اوجه  
وهو العلم بدون اوجه



منها ما هو صدوره قول من الشيء الواحد مع غيره او من الشيء الواحد مع احد معلولا في العلم والعلول منضاه

موضوع في الخارج **قول** الخمس الفصل قد يكونان ما قوذين من الاو او الى اخره من الكلام مشهور فيهم ولذا  
 حكموا بان احسن الاجسام وفضولها ما خوف من موادها وصورها وفالعض للافضل ان الما صفة المركبة من  
 غير محولة لا يجوز ان يكون مركبة من او او محولة وبالبعكس بل الما صفة المركبة من الاو او محولة لا يكون الا بسط  
 الخ وحقق ذلك بان اتركيب شي من او او غير محولة وحصل تلك الاو او باسرها كالمختصة في العقل فلا يمكن ان يحصل  
 ماصه ذلك المركب في العقل ويكون القول الدال على صحح تلك الاو او حادانا كما ذكره الرئيس في الحكمة الشريفة  
 ولو فرض ان ذلك المركب او او محولة لتلك الاو او محولة ان لم يشتمل على محمول لم يحصل منها صورة مطابقة لخاصة  
 ان الصور المطابقة لخاصة هي الحقيقية من تلك الاو او وان اشتملت عليها وان لم يشتمل على امر زائد فهي تلك الاو او  
 بعينها لا او او محولة وان اشتملت على امر زائد فذلك الامر الزائد وان افلح ماصه المركب ان الختام  
 بل حقيقة المركب فاللا لزباجة والنقصان وولوج وان لم يكن واحدا ماصه لزم اعتبار الامر الخارج في  
 الختام مرف فالواصل ان لو كان المركب او او غير محولة لكان محمولها تمام صفة المركب في العقل كانه  
 تمام صفة الخ خارج فلو كان او او محولة متباينة لتلك الاو او بود ما لكان محمول او او محولة ايضا تمام صفة  
 المركب في العقل فيكون شي واحد صفتان مختلفتان في العقل وان لا يقال المركب من او او غير محولة مركب  
 من او او خاصة كالا الصور من او او مشترك بعبه ومن غير كالا المادي فالشئ من او او الخاص يكون فصلا  
 من او او مشترك يكون جنس فكل مركب خارجي يكون مركبا في العقل والفضل وان لم يكن العكس الكلي لازما  
 لان لولا الاستعانة بالخ لولا ان اولى لانه اعتبار خاص مع شبيه من حارصه مع او او الكلي لان النسبة بين شي  
 حارصه عنهما وان كان الخ يكون خارجا لم يستفاد من كل فقط انهما كلامه وهذا هو المطابق لخواصهم  
 التي سوا علمها احكامهم وان لم يطابق فبطلانهم كغيره في الامثلة **قول** لان او او الما صفة  
 اما ان يكون بجزءها اعم الاو او ان يقال او او الما صفة اما ان يصادف او او الما صفة كما ذكره بعضهم وللادبي  
 التصادف ومن ان بنساي او يكون بهما عموم والاول بمساوية والما صفة فان قيل انهما بالمتباينة  
 هما فالايكون بعضهما اعم من بعض فبذلك فيها النسبة فلا حاجة الى عدما فيها براسها تلك كان سعي في  
 بعد النسبة وفي اقسام النسبة ومنهم قال الاو او ان صدق بعضها على بعض في متداخلة وجد المساوية فيها  
 منها **قول** فان الاول فالعام الجنس الخاص والفضل فان الفصل مفهوم للجنس كما هو المشهور وسباني  
 كصحة وجاز في الصفة بجنس فانه اصل في اللب والفضل منه لا يفتتة **قول** كالوجه القول على القولات  
 فيقال مثلا الوجه الموجود فهذا مفهوم مركب من موهوض خاص وخارج عام والموهوض مفهوم لغرضه **قول**  
 مثل النوع الاخر تخصيص النوع الاخر لوجه الامر فيه والافضل ماصه تركبت مع عارضتها الخاص بها الفارق  
 مثل النوع الاخر تخصيص النوع الاخر لوجه الامر فيه والافضل ماصه تركبت مع عارضتها الخاص بها الفارق

منها ما هو صدوره قول من الشيء الواحد مع غيره او من الشيء الواحد مع احد معلولا في العلم والعلول منضاه

ح

لوهو في  
الشيء الواحد  
منها ما هو صدوره  
قول من الشيء  
الواحد مع غيره  
او من الشيء  
الواحد مع احد  
معلولا في العلم  
والعلول منضاه

كان

ويكون ذلك الفصل واحدا في حيث ان يحصل وتعين فاذا من حيث دخل في جملته وبعبارة قبل ما هو  
 بشرط شي ولذا يقال الجنس بشرط شي هو عين النوع فاجب ان بشرط الناطق هو عين الانسان وبشرط الصالح  
 عين النورس هذا وليس معنى اخره بشرط لاشي ان يكون هو ان كل شي على ما ذكر في اية الجوهرة بل معناه  
 ان يوجد من حيث ان قد انتم اليه امر خارج عنه وقد حصل منها امر ثالث هو هذا الاعتبار يكون واحدا  
 منها هو ١٩ والشئ من حيث هو ١٩ لانه لا يكون له لا عليه بالواحدة او لا يقع ان يقال هذا الكل هو هذا  
 فلذلك قيل للحيوان بشرط لاشي ١٩ وما ذكره عن غيره محمول عليه فلا بد ان مدبر الاعتبار من الحيوان  
 من احد شي مع في الاول اعني احد بشرط شي بوضع ذلك الشئ من حيث هي واصل كالمعرف وفي الثاني اعني  
 احد بشرط لاشي بوضع ذلك من حيث رايه عليه خارج عنه واما احد الحيوان لا بشرط شي فهو ان يعبر  
 من حيث هو من غير ان يتعوض لشي الى الاخرين مع من حيث داخل فيه ولا من حيث انه خارج عنه من غير  
 بل يوجد من حيث هو فيكون صالحا لكل واحد من الاعتبارين ويكون محمولا على النوع المندره كونه  
 وتسمى على ذلك حال الناطق والاولى الالمنية قد يوجد من حيث انها محمولات بوضع لهما الكيفية والخصلة  
 وقد يوجد من حيث انها ١٩ مواد فلا يكون محمولا عليه واما الالوية الى رتبة فلا يخرج فيها احد محمول  
 قطعا فلا يكون لهما الكيفية والخصلة اصلا **قوله** من حيث ان اللفظ الدال عليهما هو احد ما هو  
 اللفظ الدال على عونا وقد ذكرناه من قبل **قوله** وحيث لو انتم اليه معنى ما هو خارج عنه من مبداء الجنس او  
 مبداء تغز او مبداء غير ذلك لتعنى معنى الالوية ومعنى كونه مادة ومدا هو احد الجنس بشرط لاشي **قوله**  
 وان احد الجنس هو اذا طول وعرض وعق بشرط ان يتعوض لشي او اصلا مبداء هو احد طولا بشرط شي  
 يتعوض لاشي بل كشي لان المقصود بيان جهتي الالوية والالوية وان احدهما عين الالوية وزيد ما يلحق  
 ان الالوية الخارج لا يجلي اصلا وان الالوية الالوية لا محل من حيث هو فظما بل جسيه اوني **قوله**  
 لا يقال الانسان جسم طرد يشبهه برو على حمل الالوية عليه علمها **قوله** المراد به امر ثالث وانما هي  
 في الوجود وان الانسان من غير الجسم في الالوية لهما متحدان في الوجود والذات اقول ان اراد ذلك  
 ان هو في الالوية والجسم متغابرا في الالوية كلفهما متحدان في الوجود الخارج والالوية الخارجية  
 فلا يرو عليه ما ذكر من عرض الوجود الواحد لما يمتد به الى يرو عليه ما تقدم من كون صورته  
 على عينين مطابقين لاسطى الخارج وان اراد انهما يتغابرا في الالوية مطلقا ويحدان في  
 الذات اي الالوية باعتبار الوجود الخارج عليه فاذا ذكرتم ان الوجود الواحد ان قام بكل واحد  
 من الالويتين كان ذلك قيام الوجود الواحد بغير الالوية بل الالوية لا يفرق بينهما بل هو بان الحال

غير مدام لانه من اعتبار  
 مستغن عن الالوية بل لا بد  
 فيه من ان يسم الالوية

هو

الواحد بالشمس للشمس لكل واحد من الجلبين سوا كان ذلك الحال عرضا او لم يكن وان قام بجميع الالوية معا فاما واحد  
 كان الحال للازم منه وجود الكل بدون وجود اوانه لا قيام واحد صحيحا للكلين وقد اشترنا ان ذلك كله وبما هو  
 الالوية المحمول **قوله** فان الوجود ليس بوضع من غير الالوية نفعا واما قوله في زعمه  
 الى مبدء المتعقبات في الفعل من غير ان اراد به ان تلك الالوية بسيطة الخارج وان كان في مركزه في الفعل فقد  
 بان ان الوجود الخارج ليس عارضا لما يمتد به سوا كان عرض الوجود الخارج للالوية باعتبار قيامه  
 بها في الخارج اولى من غير الالوية وان اراد به ان تلك الالوية مركبة في الخارج فقيام الوجود الخارج  
 الواحد بالشمس بغيرها المتعقبات لهما مع الاستداه اما وجود الكل بدون اوانه واما قيام الواحد بالشمس  
 مندا وقد اعترض على قوله بل عرض الوجود لا يتصور الا في الفعل بان احد الالوية لازم اما عدم الالوية في  
 الخارج اقيام الوجود بها في الخارج فهو الامر الاول وان كانت موجودة منه ولا شك ان كونها موجودة  
 الخارج بوجوده في الفعل غير معتوله يكون موجوده في وجوده في الخارج فذلك الوجود ان قام بنفسه الالوية  
 يكن وجود تلك الالوية التي فرضها موجودة به لان الشئ الالوية بغيرها ولا يفرق نفعين قيام تلك الالوية  
 وهو الامر الثالث وانت خير كل مدح الشبهة ونظرا عما قد حققنا من مبداء فسترناه لك بغيره انك على  
 ذكره في شئ من الالوية عن المضائق في راغبها **قوله** والحاصل ان الالوية من حيث انه لا يكون له وجود  
 نبي ان الالوية في الالوية فقط وله بعد الاعتبار وجود مقدم على وجود الكل في الالوية ليس  
 بعد الاعتبار محمول بل باعتبار اتحاده مع المركب وهو او ذانا وان الالوية الخارج لا يكون  
 حله على المركب ولا يمكن ان يثبت هو خارج له باعتبار وجود مقدم على وجود المركب باعتبار ان ليس  
 له ذلك كما يوهب به اطلاق الشرح كلامه على سنن ما تقدم منه **قوله** الحكس والفصل او انسب الجنس  
 اللذان هما وان عقليان او انسب الالوية والصورة اللذين معا وان خارجا ان كان الالوية  
 في ان الشئ الى المركب حاصل معها بالفتح الفصل كالصورة في ان الشئ حاصل معها بالفصل **قوله** على ان طبعه الجنس  
 في الفعل امر مهم الطسفة كما يكون ملاء اذا حصلت في الفعل كانت امرها مترددا بين انسب الجنس  
 مؤتمين كل واحد منها بحسب الخارج وكانت غير منطبقه على تمام صفة واحدة من كل الشئ فالفصل عليه  
 الحس والالوية والالوية وزوال الالوية وتفصيل اعني الاطلاق على تمام الالوية فيكون الفصل على الحس  
 حيث هو هو موصوف بكل الصفات وعليه له هذا المعنى بدهه بعد تفصيل الطسفة والفصل على الالوية  
 وتوهم كون الفصل على الالوية نفس الالوية بطا والام بفعل الجنس الالوية كما وكذا توهم كونه على الوجود في الخارج  
 لتغابرا في الالوية والوجود اتمش لكل بالواحدة **قوله** فلا يخارج الالوية بفصل لشمس لاشي الالوية بال  
 ال فصل الالوية ان يكون لهما وجود مساو لهما

بحرارة اجسامها فيقوم حقيقتها الى المساوي لا التفصيل بل التحق بجمعها والحواس المساوي فصل الحصار او  
 في الجنس والعقل **قول** كان احد السمة او احد السمة المشهور من العقولات العرفية والعلية والكم والكيف  
 والترديد اشارة الى اللذات المشهورين كما سباني ذكرها مع ثالث حسب البعض **قول** ولا يكون  
 تحت جنس وكذا الحال في العصور اللاحقة من الماهية المندرجة تحت الاجناس العالمة فانها من مندرجة ايضا  
 حسن خارج كنهها من امرين وامور متساوية **قول** وانما يلزم ذلك ان لو كانت الاعراض منحصر في السمة والثقل  
 وطوع او لم يعط بزمان بل ولا فالوايه وانما الذي يدعون الحصار والاجناس العالمة للاعراض في السمة والثقل  
 والنزول في جوار الحصار للاجسام العالمة في احد هاتين وجوه اعراض كنهها من مندرجة في تلك الاجناس **قول** وانما  
 يلزم ذلك ان لو كان الجوز ذاتا له وللخصه ان قوله كان كل من الامور المتساوية اما جزم او عرضا ان راد  
 انه اما عين مفهوم الجوز او عين مفهوم الوضو فاصح من ان كل شي الكنه ليست منحصر في عين عين  
 المفهومين وان اراد به انه لا بد ان يصدق عليه احد هاتين هاتين لكن يلزم من جزم مفهوم الجوز على ما هو جزم  
 ان كان ذاتا له بل جازا ان يكون عرضا له فلا يلزم كون الجوز هو نفسه بل يلزم صدق على جزمه صدق عرضا  
 ولا استحال فيه كصدق الانسان على اياه لكونه لا يقال الكلام على جزمه كون الجوز جزمه فلما صدق على جزمه  
 كان ايضا جزمه لا عرضا لانا نقول ان كنه الجوز جزمه لانه جزمه جزمه فاصح عليه فان ذلك صحيح  
 ان جزمه كان جزمه ان اجسام المساوية يكون منها فضلا لها ما تقدم ان حاصله امتناع تركيب ما من مساوية  
 للماهية من امرين متساويين لكونها في بعضها فضلا لها ما تقدم ان حاصله امتناع تركيب ما من مساوية  
 وهذا السليم يجوز تركيبها منها وبان الامتناع كون شي منها فضلا لها بالحق المعبر في الفصول المنوعة وعلى هذا ايضا  
 ايضا المظن وطوان فالاجنس لا تفصل له وتفصيله ذكر ان الفصول المنوعة اخرها الامور على الاول التميز  
 وبسبب التبعير واره الايهام والثالث التحصيل عن التطبيق على ماهية ولا يفرض منها في الاجرن المتساوية  
 لما تركيب منها اما التميز فلان تلك الماهية لا تشارك لها في ذاتي فلا يتصور فيها تميز عن المشاركات في الاربعة  
 نعم لهما مشاركات في امور عرضية كالوجود وغيره لكنها بذاتها متمايزة عنها كما كان وانما ايضا تمايزه على  
 بشارته في عرضية فليس كذلك احد هاتين الامور عن المشاركات في الوضو اولى من عكسه ايضا تمايزه  
 لتلك الماهية سكرام الدور كما ذكره واما التبعين والتحصيل فانها فرعان على امر مهم يتردد بين ما هي الاثر  
 على تمام ماهية منها وذلك مفقود فيما يترك من امور متساوية وما فقدت من العان السمة باسمه في كل  
 الامور المتساوية لم يكن شي منها فضلا بالحق المعبر في الفصول المنوعة بل كان الطلاق الفصول على كل الامور المتساوية  
 اللطيفة وانما او عينا ان ملائمتها لا تفصل بل كنه المعنى لا يعنى او يوصى باللفظ الفصل بان **قول** وفيه يتردد  
 ان المعبر في الفصول المنوعة طو

هو التميز الذاتي دون النفس والتحصيل فانها خارجان عن مفهوم كونها فصولا متمايزة لكون كل الفصول منزهة الى امور  
 غير محصلة عم ذلك التميز الذاتي حاصل في كل واحد من كل الامور المتساوية فانه بغير الماهية على ما هو عليه  
 ان كل الماهية متمايزة ايضا عما عداهم ولا يلزم منه يحصل الحاصل لان تمايزها بنفسها غير تمايزها بغيرها لهما  
 كما ان تمايزها بما عداهم غير تمايزها كما قاله او قلت انها لا تشارك بنفسها اصلها لان تمايزها بما عداهم  
 واذا كان كل واحد من الامور المتساوية تمايزها ذاتا للماهية كان مفصلا بذلك المعنى حقيقة **قول** وكان عليه  
 تميزها بالتحصيل وكن بعض كون الاصل مفصلا ايضا وجوابه مشهور في الكتب وطوان كون الجوز على التميز الذاتي  
 غير كاف في كونه مفصلا بل لا بد من ذلك ان لا يكون تام الماهية المتشابهة نعم ما ذكره من توقف حقيقتها  
 على تحقق جزمها لا ياتي كون الماهية على قرينة لا تمايزها لانه لا يجد ايضا لان الشرح صدق المنع والسند  
 البه **قول** وايضا هذا الكلام تام بعينه في الفصول المنوعة فربما يقال اشبه فيما سبق الى الفرق بان الماهية  
 المفروضة متمايزة بنفسها فاذا اخلفت امتان عند الفعل كقوله الماهيات التي لها فصول منوعة الا  
 ان من الفرق لا يتبع لان العمل الاخصاص هو على فعل الماهية بحيث تمايزها عما عداهم فيلزم منها الدور ايضا  
 فما يجب مسائل في الماهيات التي لها فصول منوعة كتاب به **قول** سواء كان الامر ان او الامور  
 المتساوية ما فوق من احوال خارجة او لم يكن مدارها زيد بنا على كونه احد الامور المتساوية من الاول الى اخر  
 ودر عرفت فاقبه **قول** وحيث يكون الوضو الواحد عرضين وكنه ان يقول روي عليه بان لا يجوز ان يكون عرض  
 او الوضو حوصرا فلا يكون مركبا من عرضين وله ان يقول في علم ان يكون الوضو الواحد عرضا ووصفا  
 ومدى اصح على ما سجد **قول** لاننا نقول كل واحد من الوضوين اما ان يكون غنيا عن الآخر فلا يلزم  
 منها جمعة واحدة ووجه حقيقتها واما ان يكون مختا جاعل من ذلك ليس نحو العلة والعدالة والشرع  
 فانها اعراض تتركب كل منها من اعراض متفرقة والحواس ان المراد ذاته لا يلزم منها جمعة واحدة  
 ووجه جمعة وكل واحد مما ذكرتم واحد ووجه اعتبارته فلا يكون كذلك لاختلاف الدليل في كل  
 الصورة ولان نقص **قول** فمدام الدور انما يلزم الدور اذا اتخذ هذه الاصناف واما اذا تعددت ملازم  
**قول** والتاثير ان لا يلزم منها شي واحد لا يلزم من عدم الحلول عدم الاصح كوار ان يكون  
 نرها الوضو الآتي او حلوله في الحال والتميز هو موضوعه لا بد من ذلك من دليل واولم يعلم عدم الحلول  
 عدم الاصح لم يعلم عدم حلول احد هاتين الا ان لا يلزم منها حقيقتها واحدة لان الالتصاق لا يتردد من اصح  
 بعض الامور الى بعض دون الحلول فانه ليس بواجب وحيث ما ذكرنا الشرح في حواش الجوز الذاتي  
 من ان احد الطرفين او المجل في الاثر امتناع حيل منها حقيقة واحدة تحمله فالمدام دورى الان هو المعبر عن  
 بتصرف في امثال هذه التفات

الحواس  
 يلزم ان؟

عنه الضرون فحكيك بالناهل **قول** فلما يكون الخوض عرضا واحدا حقيقيا بل اعتباريا ونظيره الماكية  
من جوهر كالجسم وخصه حال فيه كما يخاص فان وحدتها اعتبارية قطعا على ما هو **قول** وذلك لان الحال  
منفرد في محل الموضوع فاذا حصل في الاول موضوع لم يخل منه والا يلزم انتقال الموضوع في الحال انما  
ما ذكره من الانتقال لو اصح الحال من حيث انه حال في الموضوع مع ذلك الخلل وحلوله في  
الحال لو فرض اصح الحال من حيث انه حال في الموضوع مع ذلك الخلل وحلوله في  
الموضوع باعتبار كونه حال في الحال الذي هو محل في الموضوع الذي فلا يكون مساك طولان في حلول واحد  
الحل اوله وبالذات والى الموضوع ثانيا وبالوضع **قول** فانه اذا كان الحال متقدما بالذات الاستدراك  
ما تقدم لرماد الاصح وفيه ان الحال اذا اصح الحال كان ذات الحال متقدما ذاتها ولا يلزم من  
ذلك ان يكون حلول الحال مع ذلك الخلل بل يلزم منه ان يكون له حلول في الموضوع متقدما على  
الحل فلا يجوز حلوله في الملامح الاسعالي كما امر ما له **قول** والا يلزم من كون الموضوع على الوضوح وطوعه  
ان ليس نام على السجادة فان لم يلزم من كون الموضوع بالوضع كون الموضوع في ذلك لان الموضوع منفرد  
بوجه المنفرد الموضوع فيكون هو ايضا معقول الموضوع فيكون عرضا وطوعه فليست انما يلزم ذلك ان يكون  
الوضع الذي هو اوله فاما كونها اوله الاخر منه فان احد الطرفين اذا قام بالآخر كان الخوض فاما بنفسه  
لا موضوع كالاتي خاص فيكون له التي يركب من دوام جوهرية وخصات عرضية مع كونها جوهرية بالوضع  
على ان يكون اوله على موافقه ولا يوصف قائم بذلك الجوهر كما **قول** وانما ليس ان لا يحصل بينهما  
صحة واحدة ورد ذلك بالخوض فان عدم الحلول لا يستلزم الاستغناء من كل وجه وماهة متفوض به  
من الفصل الذي مع ان احدهما حال في الآخر وقد عرفت جوابه **قول** والاول بمعنى ان يكون المركب منها  
جوهر امكون الجوهرية له وذلك لان السعد من كل جوهر او انه جوهر وان بعضها حال في بعض الجوهر  
الحال هو الصوة والجوهر المحل هو الهيولى فيكون المركب منها صيا والجوهرية له وقد عرفت ان الحصار المركب  
حال وحل في الجسم لانه كون الجوهرية له الجسم فان **قول** معنى كلامه ان المركب ما كان جوهره كان  
الجوهرية له لانه حصل من الجوهرية في كان يكفيه ان يقول واد كان تلك الماهية جوهره كان  
الجوهرية لها فلا يكون مركبة من الامور المتساوية ولا حادثة اليا في المتساوية الا ان يصعد بمالفة في كونها جوهر  
بمعناها فيكون الجوهرية لها زيادة اصح وايضا على ما قيل من انه انما يتم اذا كان الجوهرية  
بمعناها ومعنى **قول** فيكون عينها في العقل من الاخر مع ذلك ان انتقال الاصح على الجوهرية لا يستلزم  
الاستغناء الجواز الاصح على كوا او فلا بد لنفسه من دليل ايضا مذكور وما ان العدم في اول الدليل  
ال منهنها استدراك فيقال لا ترتب

ما صفة حقيقته من اوله قوله مساوية كان كلامها مستغن عن الاخر في محصله فلا يلزم منها ما صفة واحد في الفعل  
**قول** لانا يقول الامور الاعتبارية على نوعين قد سبق اشارة الى ان الخارج اخص من نفس الامر مطلقا وان  
الذات اخص منها من وجه فالثابت في الذات قد يكون ثابتا في حد نفسه مطلقا للواقع وهو الذي سماه  
اعتباريا حقيقيا وقد لا يكون كذلك وهو الذي سماه اعتباريا فرضيا والذات هي ان الاول المتكسر  
لا يلزم منها في نفس الامر ما صفة واحدة وحد حقيقته سواء كانت تلك الماهية متحدة في الخارج او في الذات  
من الدليل بينا ولها واما الماهية المركبة الاعتبارية الوضعية فلا يكون وحدتها ايضا الاعتبارية فلا يخلو  
ولا فائدة في اعتبارها **قول** وان محصله يكون ماعداه لا يدخل له في الخصص فلا يكون مطلقا اخر  
ما لم لا يجوز ان يكون مطلقا تاما من كل منها فوه الخصل التام متعاقبا على جنس واحد اهما كونه  
كائنا في خصصه نوعا واحدا او اجواب ان المعصوم وما ذكرناه لا يكون جنس واحد ماضية نوعية  
فصلان تامان بحصلانه وكحلانه ذلك النوع وما يستدل به وايضا بقوله المتصور لانه اذا حصل احداهما  
وحصل ذلك النوع فقد حصل بهما ملك الماهية النوعية فصار الاخر فضلا خارجا عنها لا فضلا متوقفا لهما وما ذكره  
الموضوع هو كواران يكون جنس واحد فصلان تامان محصله احدهما نوعا ومحصله الاخر نوعا او ذلك  
ما لا يترتب فيه ولا يسهل في وقوعه **قول** والعقل قد يكون له من وجوده قد عرفت ان الاول الخلية  
لا يكون احدهما من اوله الخلية قوله ولا من عرضات خارجية او ذمنية ولا معنى لاصد الاول الخلية  
الجزئية فالعقل لا يكون له بعد وجوده اصلا لكنه اشهر ذلك في كلامهم **قول** ورنالابدل على السداد الكفيع  
مدخل على بعد جواز احده من مبداء او اذ قلنا انه لا يجوز فيقال مستكذورا لانه لا يكون ماضية الفصل الخفية  
معلومه لا باعتبار عوارضها فبدل علمها باقرب عوارضها بوضع مكانه ونطلق عليه الفصل نسائي كما  
فانه وضع مكان الفصل الحقيقي للانسان الا ان الاله اقرب اليه من مان عوارضه كالتنجيد والصالح اذا  
اشتهه الحال في عدم احد العارض على الاخر بوضع مكانه كالحساس والتميز بالارادة وقد قيل ان  
الحساس مقدم على الحركة الارادية لان الحساس ادراك والحركة الارادية متوقفة عليه قطعا دون العكس  
ذهب لوم وان كانوا مستطيين ال صلوة بعض الحيوانات عن الحركة الارادية كالاصدا والاسماك فقد  
جوروا العكس الادراك عن الحركة الارادية متناك ولم يذهب احد الى جواز انعكاس الحركة الارادية  
عن الادراك لى من الجوهرية في كل ادراك معلوما على الحركة بل بعضه فكذا بعض الحركة متقدمة على الادراك  
بشكل الانسان الى سببها لانه ان الحركة الارادية متوقفة على الادراك مطلقا لا على الاصل في علم بطور احد  
على الاخر **قول** ولكن وجوده بين مرتبة واحدة لانه واحد معنى كونها في مرتبة واحدة ان لا يكون  
اصدا من الجانب للآخر فاما ان يكون سببا لوم

بها

طبق

وذكر في او عموم مطلق ويكون الاصل هو النوع الذي يكون الاصل هو المسمى بالنفس البه او ساواة وتكون اجزا  
عصا الى الاقوى ذاتي لمن الاقوى التي بازا الفاجنة وبالعكس اذ لو كانا ذاتين كجاء الاقوى كان مجموعها  
جن واحد للماهية **قوله** لا يحصل بالفصل وحده والا لكان النوع متحققا بدون الجنس الا وهو ذلك لان  
الجنس اذا حصل صار من حيث انه متصل بما يحصل نوعا منه قطعاً وليس ما هو خارج عن الجنس الذي هو ذلك  
الجنس والحصل الذي هو الفصل فضا مدخل في ماهية ذلك النوع فيكون الجنس الاقوى حارحاً عنها فلا يكون  
لها والمدور خلافه وح يلزم ان يحصل كل من الجنس بالفصل الاقوى لان الثالث هناك يشتركها في يحصل  
ولما كان كل واحد منهما مبهما لم تكن ان يكون له مدخل في تحصيل الاقوى لبا باعتبار حصوله مع فيكون  
تحصيل كل منهما على ماهية تحصيل الاخر فيلزم الدور وبما قرناه به كلامه مدور عنه ما قبل من ان لا يرد في  
ارتفاع الابهام للحاصل للجنس فلام انه لا يحصل بالفصل وحده فوله والا لكان النوع متحققا بدون الجنس  
فلسا يجوز ارتفاع الابهام بالفصل مع توقف النوع على اذ الباقية ولا اراد بالتحصيل العموم وحسن التوقف  
فلام توقف كل منهما على الاقوى بل الماهية المركبة من الاقوى الثلاثة متوقفة عليها فلا دور ابضاح لو صح ما ذكره  
لم يتبين ماهية من ثلثة اوا اصلا اذ ما حد قام مع الاقوى لا يحصل للثلاثة بدون الثالث وبالعكس ان لا يحصل للثلاثة  
ايضا لان الثالث مع الثاني بدون الاول فتوقف كل من الاول والثالث على صاحبه على قول الفصل يحصل بدون  
الجنس والا لحصل النوع بدون الجنس فيلزم توقف كل منهما على الاقوى وحصله ويندرج ايضا ان اللازم مما ذكره  
ان يتوقف كل من الجنسين على الفصل وذات الجنس الاقوى لا على حاصله فلا دور نعم يحتمل ان ذلك  
انما يتم اذا كان الجنس نسا ولبين في الابهام واما اذا كان احدهما اشتد ابها ما كان يكون عم  
مطلقا وقد عرفت جوانه فانه يجوز ان يكون ذات الاقوى مع الفصل محصلا فلا يلزم دور فالاول ان  
يعنى على ان الماهية لو كان لهما جنسان في مرتبة لكان لهما حاصل متصل بكل منهما نوعا على جهة تساوي  
كان الفصل الحاصل واحدا او متعددا فلا يكون من الماهية نوعا واحدا ومامه **قوله** او  
ان يكون له مية واحدة جن او اجناس منزهة بعضها في بعض ترتيب الاجناس لمامه واحدة  
يكون بعضها جن بعض ويكون جميعها جن فذلك الماهية على امرات مختلفة في القرب والبعد جابر لا يكون  
على الجوهر ملاما ماهية مبهمة عاها الابهام مترودة بين الحركات والملايات فاذا حصلت ملاما بين  
زال عنها شيء من ذلك الابهام وحصلت بالامادات كمنها مع ذلك التحصيص والتفصيل مهمه محتملة للجواهر  
والنسانات فاذا اقرن بها فصل الجسم السابى زال عنها شيء او من الابهام وبقيت مترودة بالنسبة  
والحيوانات واذا اقرن بها فصل الحيوان زال ايضا شيء او من الابهام كمنها مع ذلك ايضا مبهمة  
لواضع الحيوان فاذا انتم السها الناطق

نكته

فان

زال عنها الابهام ما كلفته وصارت ماهية لاهية لا احتمال فيها بحسب الماهيات النوعية بل حسب العوارض الصفية  
او الشخصية فهذه الماهية اعني ماهية الانسان قد ترتب لها اجناس من الحيوان والحسم النباتي والحكم الحيوي  
على مراتب من العورت والبعد وبعضها ايضا جنس لبعض اها قريب او بعيد كما هو مشهور **قوله** واذ  
ان ما لا جنس له لا فصل له بل هو من ماهية انه لا تركيب على الاصل والجنس والفصل جعل قوله فلا تركيب على الابهام  
سعلنا بما سبق من قوله وما لا جنس له لا فصل ومنه على علة وبين وجه النزاع بانه لما امتنع ترتيب  
من اوا كلها فصول وطهر من امتناع تركيبها من اوا كلها اجناس لزم ان يكون تركيبها من اوا بعضها  
فصل وبعضها جنس فظهر ان لا تركيب على الاصل والجنس والفصل على معنى ان المركب العلى يجب ان يكون  
عصا او اذ جنس والبعض الاقوى فصلا وذلك لغيره من الاخصار الاقوى العفلية فبها على معنى ان كل صاع على  
فهو اها جنس وفصل وانما ارتكب على ذلك لان توقيفه على ماهية وطوان يقال لما ثبت ان الفصل  
لا يكون الا واحدا وانه لا يكون الا واحدا جنسان في مرتبة واحدة لزم ان لا يكون له مية واحدة في  
مرتبة واحدة فصلا تامان ولا جنسان بل وصل واحد وجنس واحد فلا تركيب على الاصل واحدا  
اي غير متعدد من مرتبة واحدة خفيف لا طائل منه **قوله** وكلها ط ودك لان الكلام في الاقوى المتولدة  
شك ان وانشى لا يكون احص منه مطلقا لامن وجهه والا لكان وجهه الشيء بدون وجهه وان اقرن  
لا يكون مباينا قال ولا يجوز ان يكون في مرتبة واحدة لما عرفت بل يجب ان يكون احدهما جنس الاقوى  
فكون اعم منه مطلقا فلا يتصور كون بعض عام مشترك اعم منهما لو اسطر الشراكة بينهما بل لا بد من ذلك من  
وجوده بدونها ولا يكون هناك عام مشترك لانه خلاف المتعدد بل بعضه مستساك عام مشترك ثالث  
فان كان اعم ايضا لم يكن ذلك بوجوده في تمام المشتركين الا ولين لان كل جنس واحد يجب ان يكون  
احدهما جنس الاقوى لما عرفت فلا يكون مشترك شيء منهما نوجا لكونه اعم من كل منهما بل لا بد من ذلك من  
وجوده في نوصه اعم ومكده فيلزم ترتيب الماهية من امور عرضتها مية وذلك سلم امتناع بعضها ما كلفه فيندفع  
السؤال ويتم الدليل في الماهيات المعهولة ما كلفته التي تكس بعضها ما كلفه كذلك **قوله** ولا بد من ماهية  
والا لزم التسري علىه سوال مشهور وطوان الفصول على الاصل معلولات فاذا فرضنا عرضتها مية  
كان كل من تلك الفصول الاقوى الماهية على واحد من الاجناس التي لا يتماهي فلان ترتيب بين الفصول انفسها ولا  
بين الاصل انفسها وطوط ولا بين اها والفصول والا لكان لان الترتيب الماهية حيث يكون كل  
واحد من امور عرضتها مية معلولا لسايف علة وعلة للاخى به وليس الامر من ذلك لان الشيء من اها والفصول  
معلول ولا شيء من اها والاجناس علة والبرهان انما قام على اسيالة سلسلة ميان من معلولات وتخلل بالشيء  
فبيل ويكن ان براد بالسلسا ترتيب الاصل بعضها

تعلقها

كذلك

بعض التي غير انها مبنية على ان الجنس العبد يكون في القرب لا خوف والمخالفة في ترتيب من الاقسام  
عن العلل والمعلولات دون الفصل في الفصل العبادي في الفصل السافل لكن تمسك بها بان الفصل التام من  
كل من من مراتب الاقسام كما ان يكون واحدا او حيث الاجناس مناهمة كانت الفصول ايضا متباينة  
وتحتمل ان لا يكون ان لو كانت الاقسام المتباينة حسب الوجود الخارجي والا فاللزام امتناع عمل الماهية  
بالكلية وقد علم ذلك كما ان النوحه الاول اصحابي على انفسه حسب الخارج والا فلا حمله بحسبه يكون اللزم  
امتناع العمل بالكلية **قوله** فان مفهوم الكل يوض له انه كل فكون فردا من افراد مفهوم الكل وحده من  
عارضه لا ولا سيما في علمه على ان يوضح لعدم **قوله** وعكس ان يفهم الفرق بين هذا وما تقدم  
فلو ان المفهوم باعتبار ملاحظه عارض جنسها وهذا باعتبار ملاحظه جنسها وتفصيله ان مفهوم الكل  
جنس مفهوم الجنس والفصل بل هو جنس مفهومات الكلمات الجنس مفهوم له الكليته بالنسبة اليها  
فهي سال عروض هو مفهوم الكل مطلقا ويسمى كلا طبيعيا وعارض هو مفهوم الكل العارض له ذلك المطلق بالنسبة  
الكليات ويسمى كلا منطوقا ومركب من العارض والعروض ويسمى كليا عقليا مفهوم الكل من حيث  
في هذا الاعتبار بغيره من طبيعيا من الطابع كالحوان مثلا ومتصف بالكليته والنسبة الى مفهوم الجنس  
وسائر مفهومات الكلمات هذا على الاول والاعلى كما نقول ان مفهوم الكل عارض لطبيعه في مفهومه  
فهو العارض يسمى كليا منطوقا وكل واحد من مبروضه ليس كليا طبيعيا والجميع المركب منها يسمى كليا  
عقليا وانما كان الاول اولى لانه قد اعترف في مفهوم الكل من حيث هو كل صادق علمها وهو لها  
لقوله كجسها وفي التام بغير ذلك كما لا يخفى وايضا المعنى الاول منه ذوقه وخرابة دون التام مع تقدم  
ذكره عن كثرة وقوله يتبين من هذه الثلثة فيه مساوئ في العبارة لان اطلاق الكل على الكل الطبيعي  
والصحيح والمعنى انما هو بالاشتراك اللطيف دون العنوي فليس في المعنى الثاني والاول ايضا معنى مشترك  
هو من لول الخلف الكل جعل موزع الفصول العارض وحده الى العنوي وحده والاشتراك منها بل العنوي  
فيها معان العارض يسمى باسم مفيد بعدد ويسمى بذلك الاسم مفيدا بغيره والمركب منها يسمى بمفيدا  
بغيره ثالث فلا يتبين في شي من العنويين **قوله** والفصل قد يكون عالما وملازم الفصول المرتبة  
للس عموم والترتيب في الفصول على ترتيب الاجناس ومثلها فان العباد من الاجناس والسافل  
منها ويسمى العباد من الفصول من السافل منها كما يشهد به الامثلة المذكورة بل وان ترتب الاجناس  
في العموم واخصوا وكان بعضها في البعض ترتيب مسائل فصول العموم واخصوا فقط فان ما يتبين  
نفسا اوليا كان اعم مما يتبين السافل لذلك كان هو ايضا اعم مما يتبين السافل كذلك هو اعم من  
كلامهم هو افنا لهما مفيدهم وليس في قوله بينهما الاول

عاشق

عوال وسواها في وسطها ما يتبين ذلك فلا وجه ما قبل من ان المعبر والعلو والسفل والوسط فلوان  
الاجناس من ماهية السافل في الكليتها منها محم والعموم لما تحققت اجناس مخالفة لان المفهومات  
العامة كما هو موجود ومثلا اعم منها وليس الاجناس من الفصول المذكورة في السافل كما لا يخفى فالاول  
الصواب ان يقال يجوز تركيب فصل النوع الاجنبي من جنس فصل ويركب هذا الفصل من جنس  
وهكذا ان سمي الفصل للفصل فيكون هذا الفصل الذي انتمى اليه سلسلة الفصول هو العبادي  
النوع الاجنبي هو السافل وما سواها هو المتوسط واما الفصل فهو فصل بسيط ليس هو الفصل او هذا  
فالفصل في ذوقه فانه مع ذلك هو مفيد وما قد صرحوا من ان جنس الفصل المعنى له وحقه في  
موضوعه ويشترطه **قوله** وهو سهل لان افراد الفصل مهم من افراد الجنس فان الجنس اذا كان مفردا  
كان فصله التام ايضا مفردا على فبايس ما عرفت ولم يتحقق لهما مسائل في الوجود وقد مثلوا لهما بالاعتق  
وفصله المقسمه له على تقدير كون العنوي مملوكة ما لا مبنية وكون الجوهر عارضها **قوله** وذلك كما  
الذي هو فصل السافل الجوان جنس بالنسبة الى العنوي البصر فيل هو ان الحسك ايضا نوع بالنسبة الى هذا  
الحساس وذلك الحساس اعني جنسه الموقوفه في اراده وعرض عام بالنسبة الى الناطق وخاصة بالنسبة  
الى الجسم فاجتمعت الكلميات الجنس في ام واحد بالعكس الى امور متعدده **قوله** بل الجنس محمول على  
على معنى انه لازم معنى ان الجنس الماصه اذا قبل الفصل الذي مرتبه كان يوصاها بالارادة كما ان فصلها  
بالفاس الى جنسها خاصة له فليس من جنسها محمول على صا حبه تلامذتنا بل تلامذتها **قوله** فانه ان سائر  
في الماهية وحب ان يفصل عنها بفصل يرتب ان اعتبار الفصل عن الجنس والنوع ما ذكره مفصلا واما  
عن سائر الاشياء فاما ما مبنية ان لم يشاركها في جنس وبفصل او ان شاركتها في جنس وقد يقال  
الفصل مما لا يعقل اذ لو كان له جنس لكان مشتركه بين الماهية ونوع ما جعله الاشارة وحده فان  
كان عام مشترك على الماهية وذلك النوع كان حلالا وان كان بعضا من تمام اشتركت بها  
كان فصلا بجنسها كما تقرر ولا شيء من الجنس واولا انه بداخل في الفصل والام يمكن النوع فصلا في بقية  
بل اجزاء الا وهو ايضا لو كان الجنس او شيء من اجزائه داخل في الفصل لزم هو واحد في الماهية مرتبة  
وبذلك يظهر صحة ما ذكر من ان الجنس لا يكون حلالا بالنسبة الى الفصل بل بالاشبهه **قوله** كان الجنس اعم مطلقا  
ما يضاف اليه هذا الحكم عام يتناول الاجناس كلها فانه كانت او يبيد اولا بدون كونها مشتركة  
بين ما اضيفت اليه بالاشبهه وبين غيره واما الحكم بكون الفصل مساويا لما هو متصل له فخص بالفصل الذي فان الفصل  
الغريب بالعباس الى هو افضل فترتب لابدان يكون مساويا له لانه في ذلك من حيث ما عداه فلا يكون اعم منه مطلقا  
ولان من وجهه ولا اخص والام يمكن وانما له واما الفصول السافل

يكون اعم مطلقا من تصور بعبارة له ولا دور في ذلك لانها تجزم عن بعض ما عداه وعموما لا ينبغي ذلك **قول** <sup>الامة</sup>  
 النوعية من حيث هي نفس لصورها غير مانع الا هيبة لانسداد مثلا اذا انصورت لم تمنع الشركه فيها بل يمكن العقل  
 فوض اشتركاها بحكمها على كثيرين وفرد منها كرمب مثلا اذا تصور لم يكن للعقل فرض اشتركا ولا اشتركا في وجوده  
 ملك الامنه في ذلك الفرد فلو لم يكن فيه ورايا الى امه النوعية ام او لم يكن الاختلاف بالمنع وعدمه فاذن لا بد  
 في الافراد الشخصية من امر ايد على الامنه النوعية به نفس الاسماحي عن فرض الاشتركا وهو الجسمي بالشخص **قول**  
 فان الشيء عالم بوجوده فمنا او خارجا لم يصح تصور عن وقوع الشركه ابي لم يكن ذلك الشيء بحيث يصح تصور عن  
 وقوع الشركه فلا يكون له ما يصح تصور من ذلك اعني الشخص فاننا في الوجود ونستخدم انتفا الشخص دون  
 العكس بنا على وجود الطابع عند من يقول به فيكون الشخص متناو والمطلع ويحتمل لان كلا التناو الما يلزم  
 اذا كان ذلك الاستدلال على وجه السببية كما حرت انه الاشارة **قول** لا ما تقول كذا هو موجود في  
 الخارج فلا ماهية نوعية تصورها غير مانع من الشركه في مدوه الكلمه لا انتفاها بالواجب به فانه موجود في  
 وليس له ماهية نوعية بوضعها شخص بل شخصه عن انه كما هو المشهور عند من **قول** يكون حاله عند  
 من مع كوار ان يكون كل شخص كشيء مع بذاته فيقول الشركه فلا يكون هناك ماهية كلية ويكون مفهوم الشخص  
 من البواض الصادرة على الشخص العينه كسابر المهور ما العامه **قول** ثبت ان الشخص من الامور الاختيارية وهو  
 من المعنوي لا الثابتة فيسلكه فيمكن ان يكون امر على الباطن في الخارج شي في الخارج شيها كما من في الخارج غير  
 لها فيه من كل عدا ما بل مدا ما خارج العقل فليس الشخص في الخارج الا حاله حاصله في الخارج دون  
 غيره وذلك صوري وفيه نظر لان الوجوه الخارجيه كوار انتفاها بالامور العدمية امتيازها في العفة  
 الصفا في البست منصفه لها كالا عجمي الذي ينجم بالعمى على البس باي كلف يدعي بطلاه ضروره ثم الحوان حال  
 الشخص بالقياس الى الامنه النوعية كمال العقل العكس الى الامنه الشخصية في ان الجسم والفصل لا يميز  
 في الوجود الخارج لذلك الامنه النوعية والشخص لا يباير ان فيه والا ما يمكن تحمل سها ايضا ما الشخص من  
 الانسان مثلا اذا حصل عند العقل فصله الى ماهية نوعية وشخص كما بفصل الامنه النوعية الى شخص  
 فصلها كحسب العقل يبايرين واما كحسب الخارج فتقدير وجوده على نفس كعبه هناك **قول**  
 ويعبر كجواب ان يقال الشخص من حيث هو متعلق بالمتعلق ابي من حيث انه متصل بمراد العقل والا  
 التعيين من حيث هو حاله غير وحمله انه تعرف حاله في كل حال هذا الاعتبار ان بلا حاط اشتركا  
 بشي او لا في ذاتي ولا في عزمي بصور امتياز عنه بتعيين او فلا يستلزم هذا الاعتبار وادامه البس  
 حيث هو موجود في الارض وحمله على طول ذاته وجده مشاركا لغيره من التعيين والامنه النوعية فيعبر بها  
 او فان لاحظ التعيين ان على الوجود الثاني انه في نفسنا

ثالث وينقطع ذلك بانقطاع الاعتبار على الوجه الثاني من مره ما من المراد ان يمكن اعتبارها ما وقد سلف كل  
 كعقو امثال ذلك بالبتفني عن اعادته **قول** وفيه نظر حاصله ان اراد بالاشخص ما هو موضوع للتشخص لوجوده  
 في الخارج مسلم لكن وجود العروض لا يستلزم وجود العارض وان اراد ما هو مركب من الماهية النوعية والشخص  
 فلزم وجوده في الخارج وكيف مسلم من بقر وجود الشخص فيه واجب عن كذا ما يزيد بالاشخص والتعيين  
 كزيد مثلا ولا اشك في وجوده وليس مفهومه مفهوم الانسان لظعا والا لصدق على عمر وان زيدا كايصدق  
 عليه انسان فاذن هو انسان مع شي او مسمى بالتعيين هو الزيد فيكون موجودا في نفسه في نفس الامن  
 الامنه الالهية كاشخص الفصل في الفصل في فصله ككثير من المع ما بتعيين من مسميها **قول** والعقد  
 لا يكون على الشيء الا لاجب ذلك لانه سيجل فان العقد ما كونهما عندهما معدومات وانفسها قطعيا  
**قول** فلا يلزم ما في الحيات وعلى بعد زنا نلها واساقها الى الماهيات لا يلزم من وجود بعضهما وجودها  
 لان البنائيات كوز ان يكون بعضها موجودا وبعضها معدوما كما تقدم **قول** او لا لا اشك في عدم  
 الاطلاق ان يكون العدمان اعني الذي هو التعيين وعدم الاطلاق متلازمين لا كوز اشكال احدهما عن الاخر كما  
 بظاهر قوله في تصور الاله كما كفا ما ان يوجد عدم الاطلاق بدون ذلك العدم او بالعكس **قول**  
 لم اشتركا جميع الافراد في ذلك المعنى بل اشتركا جميع افراد التعيين في ذلك المعنى الذي هو عدم الاطلاق  
 الذي يلزم الاطلاق فان كل واحد من التعيينات هو في نفسه قطعيا عدم الاطلاق وما يتساوى عنده **قول** وفيه  
 نظر اما اولها فلا ذكرنا اولها في الاستدلال التام وهو ان لا يمكن ان يكون عدمها كان عدمها على كوار  
 ان يكون امر معدوم في نفسه لا على ما في **قول** وانا بلزم ذلك ان لو لم يكن لكل فرد غير خاص هو الكلام  
 لظاهر بل على ان فرد من افراد التعيين له تعين او خاص له وموضوع لتعيينه الخاص به مختار بذاته على ما  
 في بروض التعيين المطلق واصل من هذا ان يقال وانا بلزم ذلك ان لو لم يكن لكل فرد من افراد التعيين  
 خاصا في نفسه مختارا عن غيره من التعيينات بذاته مع اشتركاها في بروض مطلق التعيين الذي هو عدم الاطلاق  
 ما يتساوى عنده على ذلك التقدير **قول** اراد ان يشر الى ماهية الشخص لا بين من فصل ان الشخص امر اعتباري  
 لا تحقق له في الخارج اصلا كان الخلف عن علمه في الخارج باطلا وانا بقدي لبيان علمه من برعم كونه  
 وجوديا هكذا ليس برفع بان الشخص اعتباري لكنه انصف به بوجوده خارجي والوجودات الخارجيه  
 اذا انصف بصفا غير مبهام حاجت في انتفاها على العقل خرج بها كونه منصفه على كوار غير مبهام  
 هما ان موضوع علمه انصاف الامنه كعلمه وجود الشخص في نفسه **قول** لانه لما اقتضت الماهية  
 ان لما كانت الامنه مقترنة بها انتفاها فالزم ذلك الشخص بل الامنه معهما لا يمكن ان يكونا  
 شخص او الا لا اشك في انها نفس الاول كعلمه

الشخص

المطلق فكذلك العلم وتماز عن سائر الامور بل كالتعريف الذي هو كذا كالتعريف

ويكن ان

هذا اذا كان شخص المادية زيدا عليها وانقصه لا فضا او اذا كانت المادية متفردة بذاتها متفردة  
 في نفسها عن فرض الاشتراك فيها كما لو اوجب سأل فلا يتصور هناك تعدد واصلا وذلك في قول في معنى التعدد  
 من الاخصار المذكور كالاصح **قوله** وان كان ما به الشخص عين المادية او الم يكن المادية كافية  
 في انقضاء شخصها بل كان لغیرها مدخل في ذلك فلما بددنا ان من مانع مستند الشخص لغيرها **قوله** وذلك  
 لان البان سس ال الكل سواء اخصه شخصا معينا ماعند دون او في او يوردون او يروح ملا  
 رد ذلك عن تساوي النسبة فان تو افلا وجودا المتكنا كلها مبانة لها ولكل فاعلى له حاصه ال منفعله بل لا  
 يكون الحال في شخصه كذلك لا بد من ذلك من دليل **قوله** لان الحال سابق على الحال ولا يكون الحال سببا  
 الطاهر والعبارة ان يقال فلا يكون الحال سببا له بل هو الشخص فسل انهم صلوا انطلق الفرض على اليهودي  
 انها حال فيها فانقص ما ذكرناه من ان الحال لا تكون سببا للحل **قوله** مستند الشخص ال المادة قد قيل ان  
 ذلك فاعلم ان الحال لا بد ان يكون المادة الجسمانية الاشياء الجسمانية مع انهم يدعون ذلك لانهم يدعون  
 عليه ان شخص العنول ما عليها والالك ان شخصها المادة فلا يكون العنول معرفة ال عمر ذلك من البان  
 عليه لم لا يجوز ان يكون محل غير المادة المذكور كالموضوع **قوله** فالما دة شخص بانها خاص خاص بها فالوا  
 اذا لم يكن المادية كانه في شخصها اضابت فيه ال المادة فان كانت المادة معدود بذاتها الى حمله المادية  
 تعدت افراد المادية الى حال فيها تحت ذلك كالمهوليات الافلاك النابذة لصورها الجسمانية فان كانت واحدة  
 ما عليها وذا انها فان لم يتصور فيها السند او خلفه اخصرت المادية الى حال فيها في شخص واحد  
 فيه كالمهول ولكن واحد حل فيها كصورته النوعية المحصورة في شخص واحد وان نواردها عليها استعدا او على المادية  
 متفردة كمتفردة بها تعدد افراد الحال فيها كالمهول المتماثل فانها وان كانت واحدة واحدة كنهها مدروس لها  
 استعدا وحمله حمله الصورة النوعية للتمام الاربعة والسفود تعدد اشياء كل واحد منها واخصر عليهم  
 بان المادة اذا كانت واحدة واحدة وجب ان شخصها من نوعها في شخصها للمعدود افرادها فكيف  
 يتعدد يستعملها ال افراد ما حل فيها ولكن يمكن استناد شخصها ال ما بينها ولا ما حل فيها كما ذكره بعينه ولا  
 ال ما حل في فيه كما يقال في روم السلسه في الواد فاجازوا بان شخصها بانها ماضين حاصه بها حاله  
 فيها مثل الين المبعين والوضوح المبعين والتلف المبعين فتعد اشياءها بسبب تلك الاعراض الحال فيها فورد عليه انه  
 جاز شخصها بسبب ما حل فيها من تلك الاعراض فلم لا يجوز عن المادية بسبب صفاتها العارضة لها فيشتر افرادها  
 من غير احتياج في ذلك ال المادة وايضا بنقل الكلام ال شخصها من الاعراض فتعد افرادها فان استعدوا ال تعدد  
 المادة للسند ال اعراض او سبب عليها حاله فيها فنقل الكلام اليها ولزم له فان التزموا حوار متفردة  
 في الامور المتفردة بل لان انهم جازوا في الصفات اذ كانت

متفردة على المادية فلا حاجة ال المادة لكن افراد المادية كما ذكرنا **قوله** وج بكثر اشياء المادية  
 بكثر المادة معدا من سمة قوله مستند الشخص ال المادية يعني اذا كان شخص المادية مستند ال المادة جاز  
 ان يتعدد افرادها بسبب بكثر افراد تلك المادة سواء كان بكثر المادة مستند ال ما بينها او ال  
 اعراض حاله فيها **قوله** لان الحالبه في الحال يحاح ال محل مان وجوهه كمال الاعراض في شخصه كمال  
 وابا ما يتم المقصود كما ذكرنا ان بكثر الحال المتكثرة المتماثلة بسبب حال او يولد من السمة اعتر في الحال  
 لان الحال المتماثلة بالمادية كوراستنا وشخصها ال ما بينها واما المتماثلة فلا يجوز استناد شخصها  
 استند ال المادية ولال ما بينها وكل فيها كما ذكرنا مستند بسبب ال حال اوفي فيهم الرسم والامور  
 انه تم الوجود والحكمه دفعة **قوله** اجيب بان الشيء الذي لا يقبل التكرار الذي لا يبرهان الشيء اذا كان في  
 نفسه غير قابل للتعدد كالصورة الجسمانية المتصلة في حد ذاته فانها لا يصلها في ذاتها لا يقبل تعدد الاستمرار  
 الانفصال المتباين للاتصال الذي في ذلك الشيء يحاح ال شيء او قابل للتعدد لذاته واما الذي ليس التعدد  
 لذاته كالمهول فانها في حد نفسها لا متصلة واحدة ولا منفصلة متعدد بل هي فاعلم لها على التسوية فهو  
 يحاح في تعدده ال قابل او بل ال فاعلى كثره فلا حاجة للمادة ال مادة اوفي قبل علمه ان الدليل المنفرد  
 الذي على ان المادة علمه شخص المادية المتكثرة الاشياء بعضها احوالها المتكثرة لذاته كما بان فيه فان  
 قال نحن لا ندعي هناك ما هو متكرر لذاته بل نقول هناك ما هو قابل لذاته متكرر فلما بينا علمنا ما ذكره اجيب  
 اذ قيل ذلك التكرار لا يستند ذلك التكرار ذاته لان الواحد لا يكون مفضيا للشخص المتكثر فلا بد  
 يكون ما وادته مدخل في تلك الشخصات بعين الدليل الذي ذكرناه وليس مستند ال قول المادية  
 ال كفت واحدة في شخصها اخصر نوعها في شخصها وان كفت فيه مع الفاعل اخصرت فيه ايضا والافلا  
 بل من مادة تقبل شخصها فتعد وتعد ما اذا جاز استناد شخصها ال ما بينها ولال ما حل في  
 شخصها كما لان كون المادية لا يوجد الاخصار الا اذا تعدد الفاعل ذانا واعتبارا فانه اذا تعدد  
 ذانا واعتبارا جاز ان يتعدد شخصها المادية فلا يكون معه اسم المادية مستندا لكونها واحدة كما بينه  
 النعم **قوله** لالم فزود ان المادية اذا حقت القبول هذا الدليل بعينه بل على ان التفسير الوجود  
 فان الشيء اذا كان متفردا في الخارج كان موجودا فيه قطعاً سواء فرض متفردا ام او لم يفرض فاعلم ان  
 تعين المادية وحده كاف في تعينها فموجوده واذا كان ظل الوجود لم يكن معلولا ايضا فوله فاعلم وكنت  
 المادية وحده كاف في تعينها على السمع ثم اذ لم يعلم ما ذكرنا الاستسلام الوجود للتعين وذلك لا يوجب  
 كونه معلولا وان يكون معلولا على اصله اقول ايضا لو كان وهو المادية علمه تعينها طان الوجود الحاصل في كل  
 المرة عارضا لهم في نزود كل من قول كما مرت اليه الانسان



ثم اعلم انه لا يتقدم احد على الآخر ما وظام ولا بالذات كما يظهر بالناس الصاوي **قول** وهو الملاحظ  
لان الخطاب من مفاخرهم ان بعدوا في احوالهم لا يكون الاسباب الالهة ولهذا فلو اقبل على  
ان افراد العقول انواع متفرقة في شخصها قالوا ان النفوس الالهة في ذاتها انما تعددت في شخصها  
بالمادة تعلق التذبير والتصرف في كل مادة ولو كان مرادهم ما ذكره الشارح من الالهة المادية يكون  
ما ذكره مدخل في شخصها لم يوجع عليها ما ذكره واعترض ايضا بان ما ذكره لم يلزم سلطان بان ما ذكره  
لم يلزم منه سلطان ما ادعاه ذلك القائل من ان كل مادة علمية علمية شخصها اذ يجوز ان يكون الوجود الشخصي  
كافيا في شخصها فتكون المادة معارضة له من غير ان يكون لها مدخل فيه **قول** ولا يحصل الشخص  
بانضمام كل عقل الى كل او منهم من زعم ان هذه الوجودية بدورها نوع جناس يزول في النسبة  
او يوه في صورة الاستدلال فان المنفرد من الماهية الكلية في اي مرتبة كان لا يعنى ان لا يكون العقل  
فرض الاشتراك بل كبر في الشخص لادان يكون شخصه و ما خفيتمنا متفان في نفس عن فرض الاشتراك  
ونهم من جعلها سدا عليها واعترض به اذا جاز في العاين ان يوجعها ما يتبعها اذ هي بالامر  
وتخص بوجع واحد كما في الخاصة للكتابة فلم لا يكون بعد الكل بالكل في بعض الصور والمراتب موهبا الى  
امتناع فرض الاشتراك وما ذكره لا يصدق هذا لا يصدق **قول** ويجوز اعتبار كل من اثنين بذات  
مدافق ثمان بين التميز والشخص والافراد في شخص كل من اثنين بذات الآخرة كما عرفت من ان ينفرد الكلي  
بالكل لا ينفرد الشخص اصلا ويجوز ان يميز كل منهما بذات الآخرة كما في الظاهر والورود **قول** وانتم اعلم من الشخص  
مى وجع في شرح ما وجد في بعض نسخ الكتاب وهو قوله والشخص فلا يعنى مشاركة والكل قد يكون  
انصافا فيتميز الشخص بالشرح تحت غيره متميز لكنه لم يراع في الشرح ترتيب النفس لان قوله او التميز  
بدون الشخص في الماهية النوعية شرح لقوله والكل قد يكون ايضا جناسا فيتميز وقوله الشخص مجموع  
شرح لقوله فلا يعنى مشاركة وانت تعلم ان عدم اعتبار وجود الوجود الطلوع سائر الوجودات  
العامة للواجب الشخص لا يستلزم ان لا يكون متميزا في نفس عن مشاركانه في تلك الوجودات بل مسلم  
عدم اعتبار متميزه فلا يثبت بذلك شخص فلا ينعى والصواب ان يقال انه اعم مطلقا لان كل شخص  
متميز ولا يخفى كل **قول** فان الكل من حيث هو كل واحد براد ان مفهوم الانسان مثلا اذا  
اعتبر من حيث هو غير متبدي بوجع وشي من التوارض لا بعدد ان اذا اعتبر من حيث هو كل طبع صرف  
عليه انه واحد ولا يصدق عليه انه شخص فلا يكون الشخص عبارة عن الوجود لكل شخص يصدق عليه  
انه واحد ولا يصدق على كل **قول** فان الكثير من حيث هو كثير موجود لم يوه به مفهوم الكثير من  
حيث هو يصدق عليه بوجع فانه في الوجودات لا اعتبارا بالنسبة الى اكثر من نوعي للقول ولا ان ما صدر  
الكثير من صفة الكثير ان الوجود كالمعادى والوجود في الوجود

فانما ايضا يفرض ان احد جوى مد الكبر اعتبارا فلي بل راوان فاصد في عليه من المفهوم اذا  
لو خط مفصلا او اوه بصرف عليه مفهوم الوجود في الخارج فالكثير هناك معتبر على انها و صوب الحكم  
عليه بالوجود وفيد له لا على انها فانه في كل ما ليس بالوصف بالكثير للاصطاح انصافه بها موجودا  
في الخارج وذلك لا شبهة فيه ولا يلزم منه وجود الوصف والقيود في الخارج وانما اعتبر في الكثير هذا  
القيود اعني قوله من حيث هو كثير ليعلم الحكم عليه سلب الواحد منه فان كل كثير يمكن ان يعتبر من حيث  
جملة تصدق عليه انه واحد كما صح به في الشرح وما قرناه من ان كل اندفاع ما ليس من الكثير فاما كانت  
اعتبارية فكيف يكون الكثير من مد الحشنة بوجع احوالها وان اراد الوجود الاله مني او الاعم فالكثير  
من حيث هو كثير شخص الشخص الاله مني فيكون واحدا في مينا او اعم فلا يصدق عليه **قول** وكل  
له وجود واحد وذلك لان مد الكلية متفصلا بامر من ان الكثير من حيث هو كثير بوجع وليس بواحد  
دفع مان الكثير بوجع الوصف قطعاً لكن لا من حيث هو كثير بل من جهة اول فلا يمكن ان الكثير من  
ما فلا يصدق به تلك الكلية **قول** وهذا واحد بالوضع ارا و بالوضع موهبا كما يتقابل في الحكم عليه  
والوصف كما يدل عليه قوله وكل بوجع بها ان بالوجه بوجع بها ان بالوجه لا ما يتقابل في الوجود  
اي الخلق المستغنى عن الخلق فيه صطل ما توهم من ان كلامه موهبا بيان ما تقدم من ان الوجود ليس في  
بوضع **قول** او كل احد يوصف ان شيئا واحدا انسان بوجع ما هو المشهور في صاحب الوجود  
من انه ان اراد ان يصفه الوجود بغيرها بديهية مما ذكره من التصديق بالديهي المسلمة وان لا يوافق  
تصور ما بوجع ما بديهى فلا يذاع فيه ولا يلزم منه بداهة حقيقتها **قول** وذلك لان الوصف اعرف  
عند العقل اكثره اعرف عند الخيال في كل عليه الوجود والكثير مما امران كليان والكليات لا يتركها الا  
العقل وليس من شأن الخيال اذ كرها وان احد الكثير من حيث هو حاصله في محسوس فالوجود ايضا  
ما ضووه لا كذا في الوجود الا العقل بل قوة حسانية سميت جناسا او قوما محسوس احدها ما لا يوجب عند  
العقل والا فوي بالاف في عند الخيال لا وجه له ويمكن ان يقال ان المدرك للكليات والاشياء في الاله  
عند العقل ان النفس الناطقة كما هو المشهور كنهها يدرك الكليات بذاتها بان ترم صور الكليات في ذاتها  
لكنها بالاشياء ان يريم صورها في الالهة والمدرك للشيء الايا كما ان الصور الكلية لتتمتع في ذات النفس متميزة  
من صورها بالاشياء المرشمة في الالات فان النفس يدرك اولها بالاشياء وتتمتع بترسيم صورها في تلك الالات  
بتسج نيتها في صحتها صورها واحدة كلمة متميزة ترسيم في ذاتها فكل واحد من الكليات المرشمة في ذات  
العقل بوجع الوصف ووجع الوصف هو منها المرشمة في الخيال موهبة للكثير ولا يمكن ان المرشمة في العقل  
تكون اقرب منها واعرف عنها نظرا ان ذاتها

فانما ايضا يفرض ان احد جوى مد الكبر اعتبارا فلي بل راوان فاصد في عليه من المفهوم اذا  
لو خط مفصلا او اوه بصرف عليه مفهوم الوجود في الخارج فالكثير هناك معتبر على انها و صوب الحكم  
عليه بالوجود وفيد له لا على انها فانه في كل ما ليس بالوصف بالكثير للاصطاح انصافه بها موجودا  
في الخارج وذلك لا شبهة فيه ولا يلزم منه وجود الوصف والقيود في الخارج وانما اعتبر في الكثير هذا  
القيود اعني قوله من حيث هو كثير ليعلم الحكم عليه سلب الواحد منه فان كل كثير يمكن ان يعتبر من حيث  
جملة تصدق عليه انه واحد كما صح به في الشرح وما قرناه من ان كل اندفاع ما ليس من الكثير فاما كانت  
اعتبارية فكيف يكون الكثير من مد الحشنة بوجع احوالها وان اراد الوجود الاله مني او الاعم فالكثير  
من حيث هو كثير شخص الشخص الاله مني فيكون واحدا في مينا او اعم فلا يصدق عليه **قول** وكل  
له وجود واحد وذلك لان مد الكلية متفصلا بامر من ان الكثير من حيث هو كثير بوجع وليس بواحد  
دفع مان الكثير بوجع الوصف قطعاً لكن لا من حيث هو كثير بل من جهة اول فلا يمكن ان الكثير من  
ما فلا يصدق به تلك الكلية **قول** وهذا واحد بالوضع ارا و بالوضع موهبا كما يتقابل في الحكم عليه  
والوصف كما يدل عليه قوله وكل بوجع بها ان بالوجه بوجع بها ان بالوجه لا ما يتقابل في الوجود  
اي الخلق المستغنى عن الخلق فيه صطل ما توهم من ان كلامه موهبا بيان ما تقدم من ان الوجود ليس في  
بوضع **قول** او كل احد يوصف ان شيئا واحدا انسان بوجع ما هو المشهور في صاحب الوجود  
من انه ان اراد ان يصفه الوجود بغيرها بديهية مما ذكره من التصديق بالديهي المسلمة وان لا يوافق  
تصور ما بوجع ما بديهى فلا يذاع فيه ولا يلزم منه بداهة حقيقتها **قول** وذلك لان الوصف اعرف  
عند العقل اكثره اعرف عند الخيال في كل عليه الوجود والكثير مما امران كليان والكليات لا يتركها الا  
العقل وليس من شأن الخيال اذ كرها وان احد الكثير من حيث هو حاصله في محسوس فالوجود ايضا  
ما ضووه لا كذا في الوجود الا العقل بل قوة حسانية سميت جناسا او قوما محسوس احدها ما لا يوجب عند  
العقل والا فوي بالاف في عند الخيال لا وجه له ويمكن ان يقال ان المدرك للكليات والاشياء في الاله  
عند العقل ان النفس الناطقة كما هو المشهور كنهها يدرك الكليات بذاتها بان ترم صور الكليات في ذاتها  
لكنها بالاشياء ان يريم صورها في الالهة والمدرك للشيء الايا كما ان الصور الكلية لتتمتع في ذات النفس متميزة  
من صورها بالاشياء المرشمة في الالات فان النفس يدرك اولها بالاشياء وتتمتع بترسيم صورها في تلك الالات  
بتسج نيتها في صحتها صورها واحدة كلمة متميزة ترسيم في ذاتها فكل واحد من الكليات المرشمة في ذات  
العقل بوجع الوصف ووجع الوصف هو منها المرشمة في الخيال موهبة للكثير ولا يمكن ان المرشمة في العقل  
تكون اقرب منها واعرف عنها نظرا ان ذاتها

من حيث

من الرسم في لانتها وان الرسم في الاثنا اعرف عندهما واقرب منهما نظر ال ذاتهما ما فوق مع ملك الالات  
 فظهر ان موضوع الوحدة اعرف عند العقل في نفسه من موضوع الكثرة وان موضوع الكثرة اعرف عند العقل  
 الالة من موضوع الوحدة فكذلك اصل العارضين اعرف الالوة والكثرة الكليتين لانها عارضتان لموضوعها  
 حكاك اي في العقل والالات العقل واحد ووجه كان اذ كانه ما طوعا عرض للرسم منه اقرب من اذ كانه  
 ما طوعا عرض للرسم في الالة والاعتراف الالة كان الامر بالعكس وان كان ممددا الالات كان للعقل متقابل  
 وايضا لما كان الوحدة مبدأ الكثرة ان جازلها وكان العقل للبرهان شيئا اذ اكل الالات بعد اذ كان ووجه  
 لذلك كان ذبايات شئ اجلي منه وجب كون الوحدة عند العقل من الكثرة ووجب ايضا ان  
 يصطكون نوعا من الوحدة بالكثرة بينهما وان كان العكس نوعا صنفنا **قوله** ولو جدها وحدة  
 وبلغ الرسم كنهه ما اشهر ووروده في نظاير وطوانه لم لا يجوز ان يكون وحدة الوحدة نفسها فان  
 كل موضوع هو الوحدة فانه في كونه واحدا احتاج ال انضمام صفة الوحدة اليه واما مفهوم الوحدة فهو  
 بذاته من غير احتياج ال انضمام وحدة اولى اليه وان سلم ذلك فلم لا يجوز ان يكون الوحدة بوجودها خارجا  
 ويكون وحدة الوحدة اعتبارية اذ لا يلزم من وجود طبيعة وجود كل واحد من الالات فلا سلبا في  
 الامور العينية لانها انما ال ما طوعا اعتباري قطعنا وجب كون الرتيب في الاعتباري وينقطع بانقطاع  
 الاعتبار **قوله** جعلها الفعل عند اعتبار عدم الانقسام فانه اشعار بان الوحدة معنى مفاد  
 لموضوع عدم الانقسام **قوله** لا يقال لو كان للوحدة وحدة بلام ان يكون الوحدة ان اثنين هذا  
 شبيهه على قول واحد اعترفت من حيث كونها موضوعا لوحدة اولى وتعرف ان لا يجوز ان يكون الوحدة  
 موضوعا لوحدة اولى ولا اجتماع في موضوع الوحدة اولى الاولى وحدثان فاجتماع به فلا يكون  
 بال اثنين بلزم ان يكون الوحدة اشثينة واجواب ان الوحدة الاولى فانه لموضوعها صفة له فهو  
 واحدة هذه الوحدة العاكية به واما الوحدة الثانية فليست صفة لموضوع الوحدة الاولى بل هي  
 صفة للوحدة الاولى فاجبة بها فهي ايضا واحدة هذه الوحدة العاكية بها ككل واحد من الوحدة وموضوعها  
 موصوف بالوحدة لا بالاشثينة فلا يخلو رقبه اصلا ومنهم من لم يوف بصفه في الجواب وسوال ونظر  
 ال طاهر المثال ما عرض وقال وان وصف الوجودين بالاول والثانية اعتراف بالاشثينة  
 فان اراد ان اعتراف بالاشثينة كل واحدة من الوجودين طاهر البطلان وان اراد ان اعتراف  
 بالاشثينة مجموعها فهو حق ولا اشكال فيه لان مجموعها اشثينة فاجبة بال اثنين هما الوحدة الاولى وموضوعها  
 كبر للامسك وحدثان متغايرتان حالتان في تخليق معاير من الالات احد الحائرين طوعا عينية المثال في  
 الكل لا يوجب بلزم منه الامر في تان بان اصل في

ثالث وانه جابر بل وان **قوله** ويقابل الوحدة والكثرة بسبب اضافة العلية على الوحدة والكثرة متقابل  
 قطعنا اذ لا يجوز اجماعها في شي واحد من جهة واحدة وليس التقابل سببا جوهريا ذاتيا وليس في  
 ذاتها متقابل باحد انواع التقابل الالوية كما سبب في بل سببا متقابل بسبب عوارضها المتضادة مما  
 متقابلان بالوضع متقابل الضابف فان الوحدة علة مقومة للكثرة وهي معلول للوحدة والعلمية والمعلول  
 متضابفان بالذات محروصا على ال الوحدة والكثرة متضابفان بالعرض وكذا الوحدة مكان للكنه  
 لان الوحدة تعينها او احدثت منها مرة بعد اولى وطوعا الكليل والكثرة مكبلة بها والكليات والكليات  
 بالذات محروصا بها متضابفان للوح **قوله** فلان كل واحد من المتضادين الالات وان يكون موضوعه بعينه  
 موضوع الالات والوضع معتبر في التقابلين مطلقا لان التقابل كما سبب في طوعا امتناع امتناع  
 في موضوع واحد في زمان من جهة واحدة ولذلك جعل عدم اتحاد موضوع الوحدة وموضوع الكثرة  
 وليلا على ابتداء جميع اقسام التقابل بين ذاتيهما **قوله** وموضوع الوحدة غير موضوع عن الكثرة ذلك  
 لان موضوع الوحدة هو الموضوع الكثر كما ان الوحدة الالكثرة **قوله** الوحدة مقومة للكثرة ولا شئ  
 من الالات يقوم بصفه وكذا الالشي من العدم والكثرة والسلب لا يجاب بقوم لما يقابله مفهوم الوحدة  
 لكثرة دليل على اسما حدس التقابلين ايضا كما سبب في ويمكن ان يسدل به على انتفاء التقابل  
 ايضا فان احد المتضابفين لا يكون هو الالات والا كان منغضا عليه في العقل كنهها مسكافيان  
 فيه ومنهم من جعل عدم الوحدة اللازم من تفولها دليل على انتفاء التقابل ايضا فان  
 المتضادين لا يتقدم على الالات وجوب **قوله** فان يسئل الوحدة ايضا بربدان لنا وحدة من قومة  
 لكثرة وهو منها فمدن الوحدة تعار الكثرة في الموضوع فلا يصاد بينهما بالذات بل لا يتقابل الالات  
 كما ذكرتم وليس وحدة اولى بطر اعلى موضوع الكثرة وكل فيه ويبطل الكثرة في الموضوع وباقية لها ومطل  
 ابان عن ذلك الموضوع كما يكون احد المتضادين بالعكس الالات كذلك لا يكون من الوحدة صفة الكثرة  
**قوله** واجب بان الوحدة العارضة غير مطله لكثرة بالذات بل انما يبطل الكثرة لسطلان وحدتها  
 ولا سطل الوحدة بطلانا او بيا بل يوجب لوجودها بطلان لم يوجب لها ان يبطل لسطلان وحدتها بل  
 اذا بطلت الكثرة فليست بالقصد الاول يبطلها بل يبطل اول الالات التي لكثرة والصد هو الذي  
 الصد بالذات والقصد الاول منهم من سكل طر في الاعراض على حد الجواب طر بومى الالات ان الوحدة  
 الطارئة على موضوع الكثرة لا سطلها بالذات وذلك لان البطلان الالات المتقومة كما في المثال الكثرة  
 كثره وتبينها الالات بلزم من اطالها بطل الكثر فان ربه هو بغيره الكليات والالات فلان الالات الالات  
 العارضة لوجودها متضاد وان سكل واحد منها

بالذات وسطها على طرفية المنضابين كما يظهر في ذلك المثال وحك فالقول بان يقال من محل الكثرة على السطح المتعدد من  
 الطارئة على السطح الى صلح مع والى كسك السطح التي من محل الكثرة فلما تجدان خلا فلا ينصا وان بل ينصا بلان  
 اصلا ثم وود بان تعدد السطح ووجهه عين الكثرة والوجه في لان السطح متعدد فيقوم الكثرة بها او يحد قوم  
 الوجه به ولا سلك في محل الذي صار واحدا هو بعينه المحل الذي كان متعدد له اول الاقول وهذا الرد هو  
 لان طر بان الوجه على موضوع الكثرة انما يتوهم في السبب متقدرا او اجتمعت انصلت وصارت سببا واحدا في  
 نفسه غير مركب من تلك الاشياء المكونة الكثرة كان سال الجاه لاني اشياء او اجتمعت تركب منها شي بوجه  
 ووجه مع بقا تلك الاشياء منه وصرورتها او ان لان الوجه منها عارضة للجمع من حيث هو مجموع وحمله والكثرة  
 باقية مع تلك الوجه وعارضه لا او ا مود وحين الوجه من حيث انها متفصلة كما يقال مثلا عشرة واحد فلا  
 في تغير موضوع الوجه والكثرة منها وفي عدم بقاها انما الخفا في تلك الاشياء التي يرون عددا ما لا يجمع  
 والاتصال ثم نقول الجاه او ا كانت في او ان فهما كصور جسمه مودسه للكثرة كل واحد منها امر متفصل في  
 حد ذاته فاذا اجتمعت في انا واحد ازلت تلك الصور باسرها وحصل صورها واحد متصلة واحد في حد ذاتها  
 لا متفصل فيها اصلا كما مور عندهم محي الكثرة تلك الصور قد زالت ومحل الوجه من الصورة الا كما دونه فلا  
 في المحل وطنا كيف ومحل الوجه موجود في الحال معدوم في الماضي وفس على ذلك اذا كان كما في انا واحد  
 لم يفرق في او ان متقدرا فان موضوع الكثرة الطارئة من الامور المتصلة التي حدثت بالعرض وموضوع الوجه  
 المتصل الذي قد زال لانها ان هيولى اليا ما عه ببعضها في الحالىين وقد اتفقت في احدهما بالوجه وفي  
 الاخرى بالكثرة وذلك في انا وفي محلها لا انما نقول تلك الهيولى عندهم بسبب واحد في ذاتها ولا كثر  
 بل انما ينصفها بالعرض وعلى سبيل السبب للصورة الحاله فيها فالخوصف الكلي الذي حل فيه الوجه والكثرة  
 من الصورة لا الهيولى ومنهم من سلك فيه طرقة اخرى وقال لانه ان الوجه سطل الكثرة باسقاط وحدتها  
 بل الوحدات تنفس بانفسها فاعلمها لم يلحق الوجه بعد ذلك ولا ثم ان الصد سطل الصد بل الصد ينفس  
 مانفسا اعلمه التي كانت موجبة له ومعاقبة الصد الا في محل الذي خلا عن الاول الوجود السبب التي بوجه  
 وليس جعل كسك سطل اللؤلؤ اول من كون الاول فانفسا وهو كسك فلا يمكن اسطاله اياها ج اذا  
 سطله الا بعد وجوده ووجوده مع المانع لا يقال يستفي السوال انما لا يتبانه على ان الصد مبطل لفساه  
 لان الالم ابنته عليه ولعظ الاسطال الذي في كلام السابيل اراد به العاقبة على المحل وحاصل سواله  
 ان الوجه المقومة لا يعاقب الكثرة على المحل واما الوجه الطارئة التي يزول معها الكثرة فانها عاقبة  
 لها **قول** وايضا الوجه الطارئة ليس من جهة الجواب المذكور بل هو كلام متفصل بل على ان الوجه التي  
 بنا عليها الطارئة ليست صد الكثرة والجمع

لا تقدم

لا تقدم من قوله وموضوع الوجه غير موضوع الكثرة للدليل الاول من الدليلين وزيادة ابضاح له **قول** فلا يكون  
 الوجه الطارئة صد الكثرة بالاضلاف محلها بسبب عليه لا بل من وجود عرض بعد انعدام عرض او بانعدام  
 ان لا يكون الاول في نفسه صد الثاني فان البياض قد يوجد في محل بعد انعدام السوال الحالى في محل او بانعدام محله  
 مع انها منضاب وان لم لو اسع نقاب عرضين على محل واحد اصلا لم ينصا او قطعا وامتناع العاقبة  
 الوجه والكثرة متبوع لا بل من برهان كل فان عدم العاقبة في صورة خصوصه لا يستلزم امتناعه مطلقا  
 مع اذ مع انها قد تنبوا ان على ان محل واحد باق كالمهيولى المنصه بها على العاقبة الباقية بعينها معا وكما  
 للوصوفه قبل المراج بالكثرة وبعده بالوجه لا يقال صد الهيولى عرضية وكثره العناصر لم يزل بقاها بالفضل  
 في المنخرج لانا نقول كون الوجه عرضية للمهيولى لا يخرجها عن كونها وحدة لها والعناصر الوجود بالفضل كانت  
 محلا للكنهات متساوية بالطبع وعند الامتراج صارت كلها محلا للكنهات واحدة من المراج او من مود كثر  
 ما حفتها لك من ان توهم اي مود صوى الوجه والكثرة انما بصور في السبب يزول تعدد احيائها  
 وايضا لها ويحصل مسالك امر واحد في نفسه غير مركب من تلك الاشياء امرها كليا على انها لا ينوار وان  
 محل واحد الصلا وذلك لان محل الكثرة مسلك طوا الاشياء المتقدرة التي قد زالت ومحل الوجه طوا الامر الواحد  
 الذي قد حدث فان كان مسلك امر واحد باق في الحالىين لم يكن هو في حد نفسه متصفا بالوجه والكثرة  
 ضرور ان المنصف في حد ذاته ما عهدها لا يمكن الصا في حد ذاته بالاولي في ذلك الامر اما الهيولى او ما  
 يشتركها في كونها مصدق بالوجه والكثرة على سبيل السبب وبالعرض فلا يكون محلا خفيفا لشي منها بل  
 انما يوصف باحدهما كما يوصف السائل في السفينة ما حركه على طرقة بوجه شي ما هو وصف محي ووزن  
 تكون الوجه عرضية وان لم يخرجها من كونها وحدة لها كالمراج الهيولى عن ان يكون محلا لها واما  
 المركبات العنصرية التي يوصف بالوجه لاجل المراج وما ينصبه من الصورة النوعية مع بقا صور العنصر  
 فيها من قبيل عرض الوجه للمركب من الاشياء مع تلك الاشياء فيه وصرورتها او ا لها وقد عرف ان  
 موضوع الوجه منها هو الجمع من حيث هو مجموع وحمله وان الكثرة باقية معها عارضة لا او مود و  
 الوجه من حيث انها متصلة كالعشيرة او العرف واحد من العشر ان ظهر لك كلمة انه لا ينصا في  
 الكثرة والوجه المقومة لها ولا الوجه الطارئة عليها سواء بقبب الكثرة كالمها او زالت بزوال محلها  
 قال بعض الفضلاء انهم لا يفرقوا الوجه بكون الشيء كسبب لا ينقسم الكثرة بكون كسبب شمس والاشياء ان  
 بالسلك الا في ان بنها بالذات الا ان كحلا امرين ينسجها ما ذكر في تفريرها ولم ينسج ذلك وانت تعلم  
 بتال السرد والواجب انما هو بين الانقسام وسببه وكون الشيء كسبب لا ينقسم مفهوم مغاير لم مفهوم عدم الانقسام وهذا  
 سكونه كسبب مفهوم مغاير لم مفهوم الانقسام لا يقال

بنا  
 في علم ان الوجود لتمام الوجود  
 على الوجه فوجد انفسا المودع ولا يفسد كالمهيولى في

في العباد معا بدله والمقصود ان الوحدة عدم الانقسام لاننا نقول مدعى عند برصته في الوحدة لا كس او اوه  
 في اكثر حوزة ان جعلها كبرية من الوحدات فاو كانت الوحدة عدم الانقسام كان حصة الكثير مجموع  
 عدم الانقسامات وذلك مفهوم من مفهوم الانقسام وان كان مفهوم الانقسام لا زالة وهذا الاطلاق  
 قد كشفنا بعون الدعوى ونوفقه الفطري ومن وجهه ايضا في الوحدة والكثير على وجه الامر بل عليه قوله فانه  
 بين ان الفعل الشيء بالنسبة الى غيره وبين ان الفعل به وذلك انما نقول في الفعل الشيء بالنسبة الى غيره في النفي  
 انه يفعل مع فعل غيره فيهما بعقدان معا كالايوة والنبوة ومعنى الفعل الشيء فيغير ان فعله يتوقف على فعل ذلك  
 فيكون مع فعل غيره فيكون مع فعل الشيء معا كما كان واجلا في الفعل الوحدة العساقفة على فعل حصة الكثير الذي  
 او خارجا عنه فيكون احواف النسبة التي يتوقف عليها فعلها مع ان فعل الاطراف خارج عن فعل الواحدة النسب  
 او نقول في الفعل الشيء بالنسبة الى غيره انما فعله من ال ما هو خارج عنه لو اوقفه على فعل واحد البغير  
 او لم يتوقف بل كليهما معا ومع الفعل الشيء فيغير ان الفعل ذلك البغير داخل في فعله قوله ايضا الوحدة غير  
 معنوية بالنسبة الى الكثير وليس ثمة على سبب التضايق بينهما فالوحدة ليست معنوية بالنسبة الى الكثير ولا  
 بالكثير والكثير وان لم يكن معنوية بالنسبة الى الوحدة لكنها معنوية بما كما قوله كما يقال النفس الى البدن  
 نسبة اليها الى المدينة لا نسبة اليها بالنفس على ما بالبدن كحسبه يمكن من تزيير والتصرف فيه دون غيره  
 من الابدان الا في ذلك المثل الى المدينة تخدمان في التدبير الذي ليس مقوما للنسبة بين تعلقنا صاها بالدينة  
 بحسب تدبيرها وتصرف فيها دون غيره من الدارين لهذا البدن ونسبة اليها الى المدينة كقوله بان التدبير  
 الذي ليس مقوما للنسبة بين ولا عارضا لهما بل هو عارض للنفس والكل فان الدبر لا يطلق عليها حصة  
 النسبة بين الوجدان عهده وادان خبرت الوحدة بين النفس والكل في التدبير كانت من قبيل ال ال  
 العارض لاجل الوجود عرضية لان جهة الوحدة اعني التدبير عارضة كحمة الكثير ومجوزا عليها وان اخبرت  
 الوحدة بين النسبة ان كونها نسبة كانت جهة الوحدة ح اما معونه كحمة الكثير عارضة لهما وادان غير  
 اني النسبة ان كونهما منشأ للتدبير سلكا كان اني ذاتي العارض لاجل قوله والسعر على هذا  
 الوجدان ح في مد العر لاهم عدد والا في بالتوضيح فسيما والا في بالخرج فسيما او مد العر  
 الذي سها حس حمل الماني وما لوضوح راصا في الحقيقة ال الا في بالتحول اذ حاصلة ان مفهوم المكان  
 والصاحك يشتركان في ان كلامهما محمول على الانسان فهما متحدان في تحول عليهما وهو مفهوم التحول على  
 الانسان واما اذا جعل كما دعت في الانسان فهما متحدان في موضوع لهما ملائمة وموضوعهما من ح  
 ان الانسان لا يقال له عارض للكاتب والصاحك الا على سبيل التحوير ليس يسمي لان العارض يطلق في الاطلاق  
 حقيقة على ما هو محمول على شيء وصار عنه والانسان نسبة

و  
 فهذه النسبة لنباتان  
 يدبران نسبة النفس

الانسان والصاحك كذلك لا يجوز في الاطلاق العارض على الانسان هذا النوع المراد ههنا قوله فانه قد عرض لكل منهما امور  
 لا يبيح من الامر على قياس ما تقدم وسماه مطلقا احسن فانه يطول في ابطال قوله ولعظ موضوعا بايوة وتوسه وان  
 انما يحسن معناه يمكن ان يرفع ذلك في قوله في النفي والتعكس معناه او نحو ذلك على انما يعطوف على قول او على  
 لوضوح في الكلام لوق اشتراط ترتيب قوله وان كان الاول هذا هو المناسب ان ترتيب الشرح في  
 لقوله بعد الفسحة فان كان الثالث واما ما يوجد ههنا في كلمة الترخ من لفظ الثالث بدل لفظ الاول فهو انما  
 ملائم ترتيب الترخ فقط واما وقع الاستبها ههنا من قوله وان كان الثالث قوله كوجه الانسان والعرض  
 في الحيوان ان قلت ان الكثير معا عارضة للانسان والعرض معا والوحدة العارضة للحيوان الذي  
 معا يراها فلا يكون موضوعها واحدا والكلام فيه قوله ان مفهوم واحد يصرف على افراد مقدرة ذلك  
 المفهوم امر واحد في نفسه ممكن بحيث ما حذر عليه جدا جمع فيه الوحدة والكثير باعتبارين وكذا الحال  
 في سائر الاحكام قسم ولذلك يقال ان هذا العام الواحد اما ان يجمع اشياء كذا من كثيرين وهو الواحد شخص  
 اولا وهو الواحد لا شخص وله جهة كثيرة فهو واحد من جهة واحد وجهه وكذا ان نقول ان كان  
 الحيوان محمولا عليهم متصفا بالوحدة انصفا يوجد به معاله فهما كثير من حيث ذاتهما وواحد من حيث  
 انهما حيوان والحاصل ان ههنا متعدد والادوات هو واحد باعتبار كان حاصل الاول ان ههنا واحدا  
 بالادوات هو مشترك بالاعتبار قوله ان كان له فصل او لهما من ال انواع البسطة فان افرادها لا  
 في الفصلية قوله والوحدة العساقفة لملحة النوع الواحد والوجه من غير عكس اي او الحد  
 الفصل كمدان النوع والجنس ايضا وعلو ليس يلزم انهما او الحد او في وجب ان يحدان الفصل  
 كما في افراد النوع البسيط ولا انهما او الحد او في وجب ان يحدان الفصلان يوجبين حقا  
 قريب لسط وكون ان يحدان شيان نوعا ووجت وان يحدان نوعا والجنس والتعكس للاستخدام  
 الوحدة النوعية والجنسية قوله واما اذا افعال موضوعها هي موضوع الوحدة اعني الواحد كما اشرفنا  
 اليه امان لا نسخ اشياء من كثيرين وهو الواحد لا شخص فلا وحدة في نفس كمن باعتبار افراده  
 فهنا ان امر هو واحد باعتبار وكثير باعتبار على ما عرفت وقد بين في امور اقسامه مسوقة في اقسامها  
 بالوحدة الوضعية وان لم يضر حدة على ترتيب كذا في بالواحد الذي اعتر فيه ذلك للشيء في مطلق الاشكال  
 وان لم يكن هناك ككل ذلك على اقسامه واما ان يجمع اشياء من كثيرين وهو الواحد لا شخص فطاع اما ان  
 لا يبدل العساقفة ال لا او التعددية او بغياها فالاول اما ان لا يكون له مفهوم سوى مفهوم عدم الانقسام فهو الوحدة  
 الشخصية بل هو موضع عدم الانقسام اضافة بيانية الى موضع موضوع مفهوم عدم الانقسام فهو الوحدة  
 ح اما ان يكون ذاتي اي بالاشارة اليه او بالنظر

المشخصه وان كان يكون ذا وصف والعارض المشخصه انما هي بقول القسمة الالواح العذارة اما ان يقبل القسمة بالجملة  
 فهو المشخص من القدر اعني الكم المتصل في ذاته باقسامه وانما ان يعمل القسمة الهما لذاته وهو يظن منه القدر من  
 كالصوت كونه الوجود والكل من هاتين القدرتين على حدة قولهم وانما الجسم لم يره الا في الحرفين الجسم  
 على ما توهم لم يقص بان الهبول ايضا كذلك اراد ايراد مثال فحانه قال كما جسم وانما يقصه القسمة البسيط  
 بنه اوان في الحقيقة ومركب يتخالف اوان عدا ويدا عن من ان الكلام في الواحد الذي ليس هو وضا للكم  
 من جهة اولى ولا يجوز ان يعمل من اقسامه ما يقبل القسمة سواء كان موهما لذاته وسواء كانت القسمة اوانه مشابها  
 او غير متشابهة لان الواحد القابل للقسمة الالواح هو موهوم للوجود والكل مع ما من هاتين كليا اذا كان  
 الانقسام حاصله بالفعل والوحدة اجتمعية واجبة عنه بان يمكن ان يقال الوحدة طوا القسم ملاءم  
 الوحدة وهو الجسم مثلا ومثل الكثرة وهو الالواح اذ ليس موضوعها متحدان بخلاف افراد الموضع فانها على كثرتها  
 لها وللوحدة التوجية ايضا وكذا الحال في الوحدة الحسية وغيره كما سيجري تحت القسم الاول ويحصل الكليات  
 الكل الواحد بوصف بوحدة فيقال مثلا عن موركل بالوجه ان متحد لونها وان اوان الكل الواحد لا يتوقف  
 فلا يقال من الالواح المتحدة بالكل الى متحد كلهما والعارف هو ان الكل يكون على رؤسها فهو مخلوق الكل فانه لا يخلو  
 اوانه لا يكون متشابه لان الالواح وان لم بوصف بوحدة الكل كما يوصف الافراد بوحدة الكل ككل  
 بوصف بكثر الالواح يقال متحدات ممكنة بالاولى كما ان الكل بوصف بكثر رؤسها فيقال الانقسام  
 واحد بالذات ممكنة ما كليات والحدود في الانقسام طوا لكل النصف بالوحدة والكل مع ما يعتبر  
 مع انفراد في القسم اعني الواحد الذي ليس موهوم في تلكه بل موهوم في موضوعها فمدرج لهذا الاعتبار الواحد  
 بالاصحاح الذي ليس موهوم في الكثرة بالفعل وان كانت قسمه حاصله بالفعل كما في الواحد بالاصحاح لم يكن  
 فيه ولما كان ذلك مما سمع استوفى به اقسام القابل للانقسام وان يقال ان من اقسامه موهوم  
 والكلية ان يكون الواحد صادقا على كثر من كما قرناه على خطه موهوم في الكثرة فيكون كلنا واحدا له  
 كثره على وجه مخصوص اعني الانقسام الى كليات ومعا لئلا الواحد الذي لا يكون صادقا على كثر من  
 يكون له جهة كثره على ذلك الجهة الوجه الخصوص ويجوز ان يكون له جهة كثره وعلى وجه آخر وهو الانقسام  
 الالواح العذارة وانما يقيدنا الالواح العذارة ليدخل الوحدة والنقطه الشخصيات والعارض المشخصه  
 فيما لا ينقسم على قدر يكون الشخص حيا لا يتوسطه ويدخل الاخير ان ايضا على مدار كثرهما من الالواح العذارة  
 فان النقطه كثر كثرهما من الجنس والفصل ان كانت بسيطه الخارج والعارض بكثر منها كما هو  
 المشهور **قول** وهو ان القابل للقسمة ان لم ينقسم بالفعل فهو واحد بالاتصال سواء قبل الانقسام لذاته  
 وهو القدر باقسامه او لذاته كما جسم بسيط على الالواح

و لا ينقسم على قدر يكون الشخص حيا لا يتوسطه ويدخل الاخير ان ايضا على مدار كثرهما من الالواح العذارة  
 فان النقطه كثر كثرهما من الجنس والفصل ان كانت بسيطه الخارج والعارض بكثر منها كما هو  
 المشهور **قول** وهو ان القابل للقسمة ان لم ينقسم بالفعل فهو واحد بالاتصال سواء قبل الانقسام لذاته  
 وهو القدر باقسامه او لذاته كما جسم بسيط على الالواح

الواحد

الواحد واعلم ان الواحد بالاتصال بعد القسمة واحد بالوجه فان الالواح اذا قسم زال كل المتصل الشخصي  
 وحصل مفصلا ان اوان متحدان بالوجه وواحد بالكل ايضا بعد من بيث الهبول لهما ما بعد الاتصال  
 بغيرها **قول** فان لم يكن اوانه مما يفرق بالمشخص هو كثر الكثرين بل ان الالواح اذا كانت في كثرها  
 بانفصل كان مجموعها موهوم في الشخص واحد مع كون كل واحد منها متشخصا بشخصه ونفسه كل موهوم  
 خارجي لا بد ان يكون كذلك على ما كان كثره جفتا قدم التمايز بين الالواح اما موهوم في الشخص  
 للمجموع من حيث هو وان لم يكن كذلك ان كثره اصحابي **قول** ووحدة ما طبعه على وحدة الواحد  
 او كانت تحت الخلقه لا يدخل فيه الصانع والواحدة تسمى وحدة طبيعية واذا كان للصفة من حصل  
 فيها يسمى صناعه وما هي حسب المواضع تسمى وحدة **قول** وبعض هذه الامور اولى بالوحدة من بعضي  
 ان الواحد مقول الشكك على خفة اذ لا يمكن ان الواحد شخص ذي بالوحدة من الواحد بالوجه والواحد بالوجه  
 اولى من الواحد بالكل الفصل اذ الواحد بالكل الفصل سفاوت حسب حرامه وكل من كثره اولى  
 من الفصل في تلك الحرامه لان جس الشيء ما عدله موهوم عليه في جواب ما هو وان كان الفصل اولى او اوا  
 منه والواحد بالذات اولى من الواحد بالعرض والواحد بالعرض اولى من الواحد بالعرض العام وكل ذلك  
 اولى من الواحد بالوحدة العرضية ثم الواحد بالكل الفصل اذ لم يقبل انفسا ما اصلا بحسب الاعراض الكثره في القدرية  
 والاحسب الالواح الحدييه في غير القدرية سواء كانت محولة او غير محولة فانها يوجد في كثرها ايضا كما هو  
 بحسب المتاعه والتخصه كما لو اجب على كان اولى بالوحدة من جميع ما عداهم انفسهم كحسب المتاعه والحسب  
 فقط كالوجه الشخصية اولى مما ينقسم باعتبارها او كالنقطه والعارض والقابل للانقسام الالواح  
 اذ لم يكن بنفسه بالفعل عن الوحدة بالاتصال اولى من الواحد بالاجتماع **قول** وهو موهوم على هذا النحو  
 في هذا الكثر وجبلوه بغيره اسم واحد مرفوع باللام قال الامام في الشخص الهبوطوان يكون كثره من كثره  
 من جهة او فنياس الهبوطوان كثره الوصف ممكن يقال طوا ما ان يكون الهبوطوان سبب الوصف في  
 عرض اولى ذاتي وقال شايح الشخص في نفسه كلامه اذا قلت لامر بن ان احد على موهوم الالواح  
 انها الحد اولى او امر عرض فان اقسام الهبوطوان هذا المعنى اقسام الواحد ودره فيها واذا كان  
 كذلك فكل ما يقال موهوم على كثر نامن انفسه كان ذلك لا محال وصف عرضي اولي الخدمان وصف  
 ذاتي فالخادم الوصف العرض ان كان في الكثره يسمى مشابهة الالواح اقسام اقول اطلق الامام الكلام  
 في تفسيره موهوم على وجهين اول جمع وحدان الواحد الذي يوصه كثره باعتبار اقسام الوصف الهبوطوان  
 ثانيا بياتسبه موهوم في كثره الهبوطوان الوصف كما يطلق بغيره من كثره الكثره بغيره موهوم  
 جميع اقسام الوحدة متحقق في اقسام موهوم

قوله الامام كحل ما قيل هو طوارق يشوبها تقيد بما خرج الوحدة الوضعية فتابعة الشارح على التقيد مما جاء في النفس  
 عند الكتاب اي قوله وكما يقال جهة الوحدة اما مضمونه او خارجه كما ذكرتم هو هو الشارح كما ذكرتم  
 كماله يكون مقوما ولا عارضا **قول** لكن سمي ان يعبر في طوارق الكثرة فانه لا ينعبر بكون اسمه واسم  
 امر فراد هو طوارق الواطاه ولا ينعبر بالبين اثنين احد من اجزاء على الاو كجور مدحوا و قد يراد  
 وحيث تشبها بتعدد كسائر النكاح كما يقال زيد طوطم ومن حيث انها انسان او حيوان او كانت  
 المع طوارق ومنها ولا ينعبر الا بتبين ثلثه اشياء او اكثر كما يظهر مما نقلناه من شرح الخوض طوارق انما ان  
 يراد هو طوطم او غير ما يراد به مما حيث قاله في كتابه على له طوطم على ما ذكرنا من النفسه ولا يخفى عليك ان  
 ال وقت الشخصية لا ينعبر في طوطم اصل الا بالثبوت المطلق اوج يندرج فيه وحيث الشخص على ال اول  
 اذ قد يبين ان من مد الشخص واحد من جهة كثر من جهة اخرى **قول** وفي الاطراف مطابقتها اذا تساوت  
 طرفا متدرايين كانا متحدين في الاطراف متساويين من والاخرى والاطراف سمي مطابقتها لان ينطبق احد الطرفين  
 على الاخرى كما اذا طبق احد الطرفين المتساويين على الاخرى **قول** وفي الاضلاع المشتركة زيد وتمر في بيوتهم  
 فكل واحد منهما مناسب للاخر وهو متساويان **قول** وفي بعض الاقواس موازاة كما بين في شرح  
 مجموع متساوية الترخ فان كل واحد منهما يشارك الاخر في وضع الاقواس لان جميع الاقواس متساوية  
 السبعين الاقواس كما ان جميع الاقواس متساوية البعد عن الاول عند اشتراكها في وضع الاقواس احد من المتساويين  
 ال الاقواس **قول** الا اذا مضمونه كقوله طوارق كان شئ واحد بعينه ما رشحنا او ما لا يجرى ارا بقلوب  
 بعينه ان من غير ان يزل عنه شئ او يفهم البنية شئ او صار شئا او وبالاول وجح ال اسم له وما نشأ وجح الترخ  
 وانما كان مد المضمون حقيقيا لا لا لان معناه الحقيقي هو المفهوم لطرف الحقيقة من قولنا صار شئ  
 شيا او لم يكون المنبسط من بعض الاضلاع وصير شئ شيا او اذا اطلق احد المع فهو المع الحقيقي  
 لها قوله بطرف ال اسم له لم يرد كالاسم له ما هو الصريح عليها اني الحركة في الكيف بل انما الحركة  
 في غير الكيف ايضا ويناول الانتقال الذي كان الكون والفساد **قول** كما يقال صار الهواء ماء  
 والاسود ابيض في المثال الاول ران صمد الهواء بروا ل صورته النوعية عن طبعه وانهم لا يملك  
 الهبوط في النوعية للمما حصل فبعد اولى من جنسه الماء وفي المثال الثاني ران صمد عن الموصوف  
 واصف صمد اولى من غير ان يكون هناك حقيقة في ال اول حاصل اولى **قول** في المصير اياه  
 عنها هل عبارة ال في شرح البشارات وقد اخرج من الفعل النافعين ليس عنده وجب نفس كقول  
 فلما يكون له اسم معقول ولو سلم ان له معقولا فليس المصير اسم معقول بل هو مصدر ولو سلم انه اسم معقول  
 لم تصور له معقول بنفسه وليس العمل النافعين

مناسبة كذا

منعد با

منعد بال معقول فهذا كما يري خطأ في خطا وانما وقع فيه لما وجد في النفس من قوله ثانيا ومصير اياه  
 ولعل الشيخ قال اصار ام طبع فيه علم النسخ وانت خير بان من مناقب لفظه لا ينعبر بها في معنى العلوم  
 زيادته اعتماد ولا يبالغ فيها من من الغالبه ومع ذلك قد وجدت في بعض النسخ المحرر لاكت الشرح  
 لفظ مصير مشددا اسم معقول عن المصير فلا يوجب عليه ذلك ويكون المحقق من الفارق وجح قول  
 في المصير المذكور في معنى الكتاب مستر ارجع ال الصابرو اياه راجع ال الامم وكرر ابو الفتح كما هو  
 مدعيه الكوئين ولا يمكن ان يقال ال لفظ المصير اياه محرف من مصير اليه لان الكلام في صار كذا  
 لان صار ال كذا **قول** لانه مجمل ذكر في الشفا ان المجمل هو الكلام الذي يذعن له النفس فيسقط  
 عن امور او ينفذ عن امور من غير روية واختيار وبالحكمه معمل عنه الفعالي نفسانيا غير فكري  
 مصدقاه او غير مصدق به والاصل مما ذكر هو ما قيل ان المجمل هو افاذه اثر النفس غير  
 الصدق يقوم مقامه في افاقه الغرض والبسط والافرام والاحكام **قول** طابفة عن عوام المساهد  
 والصدوقه وطلب حاجه من مساله الحكماء ال ان العاقل يحد بالصوت العقول الوجودية فيه عند  
 اياها وينسب هذا ال فرفور يونس صاحب اساخون ودر الشرح في كتابه النفس بالمداد  
 مد الذنب واصحابهم علمه بنا على انه صنف ذلك الكتاب بعد العلم في المبدأ والعاد كما انه  
 في صدر نضغه واطل في سائر كتبه وطلب من التصوف من اهل المللة ال ان السالك يرتقي في سلوكه  
 ان سجد لطلوه الحقيقي والعمل ذلك فخر منهم **قول** والذي يدل على سحره ان الاني والمبدأ  
 المع معلى امرين امر كان قبل الاني واما حصل بعد الاني وهد المع تصور على وجهي  
 ان يكون هناك شيا كزيد وعمر ومثلا فبصير طوع بعينه مثلا سمحا او خرج مع كون قبل الاني و  
 شيا وبعده شئ واحد كان حاصله قبله وانما ان يكون هناك شئ واحد كزيد مثلا فبصير طوع بعينه  
 مثلا شخصا او يخرج مع يكون قبل الاني واما واحد بعد الاني واما ان لم يكن حاصله قبله بل حصل  
 ومد الاني الذي ذكره كما يدل عليه كلامه **قول** وانما هو المصير اياه الاول لفظه هو على انه قائم  
 فاعلى المصير له وواياه راجع ال الامم ونصوب على انه خبره ان مد الاني جعل الاول صابرا اياه **قول**  
 بعد الاني وان كان الامر موجود من مع الاني والاني وحس الاني وحس الاني في الاني  
 الوجود ان قبل الاني واما ان يكون بعد الاني موجود من مع الاني وحس الاني موجود الاني  
 مد وما والاقسام الستة باسمه كما ناطقه وعلى الاني الاني الاني كان احد من وجود الاني  
 والاني حاصله بعده واما ان يكون بعد وجوده من مع الاني وحس الاني وحس الاني الاني  
 والاقسام الاربعه باطله كما ذكرنا **قول** لان المدوم لا ينعقد

لما يصير



القبيل بالا كما وبين الوجودين رجا جواز الوجودين المتعددين ايضا فلما لم ان العدوم لا يجد بالعدوم فان  
 كل كسديل على بطلان الاثنا وبين المتعددين بنقل ذكر وطوان تحول مما بعد الاثنا واما ان يكونا متدوين  
 او موجودين ال او القسام على الوجودين **فقد** ان **كسار** انهما بعد الاثنا ووجود ان فان ابطلمه بان  
 الوجود لا يمدان بالوجود كان دورا وان اسلمه بانح لا يكون مساكن كما ومدوم بمدوم بل هناك  
 ايا والعدوميين كان نظريا للمساذا اذ يمكن ان يقال وان كانا معدومين فليس يمدان الاثنا لا  
 يكون هناك الاثنا ووجود بل هناك اعدام الوجودين ومثل ذلك في الحقة مستدرج وان لم يكن كذا  
**فقد** وان كان احدهما معدوما والاخر موجودا فان العدوم هو الوجود المتفصل اما على الوجود  
 اثنان الذي ذكر من وجهين الاثنا ووجه القسام اربعة واما على الوجود الاول فلما تفصيل  
 كالاتي **قوله** لم لا يجوز ان يكونا موجودين بوجه واحد ونفس واحد كما في الجنس الفصل في علم  
 يقول انهما متحدان بالوجود ايا في مختلفان فالما منه وقد عرف ان ذلك محال كعدمه وهو الفصل  
 بدون الاثنا الوجود هو الوجود دون كل واحد منهما فلا يصدق انهما موجودان وان اريد ان كل واحد  
 منهما موجود بذكر الوجود الواحد لم ان يكون شي واحد عنده طلاقا لميلين وهو ايضا بديه فانوع  
 السؤال بالكلية **قوله** فان كان الاول يلزم اعدام احدهما بالضرورة وذلك لان الوجود في انهما  
 موجودان بوجه واحد هو الوجودين الاولين فكون الوجود الاخر زائلا فبعدمه ما زال وجوده  
 ضروري فبعدمه الوجود الذي سبق ذكره وهو الاثنا والعدوم بالوجود فبعدمه ان الوجود بعبء  
 الوجود الاول كان الاثنا ابراهيم حيث لا يخفى عن الوجود فلا يلزم عدمه وان اراد اعدام الوجودين  
 فلا يلزم منه الوجود الذي تقدم ذكره لان الوجود الوجود **قوله** والاول بوجه ان يكون الوجود  
 موجودا بوجهين متغايرين اى يلزم ان يكون كل واحد من المتحدين هو الوجود بوجهين متغايرين  
 احدهما وجودا خاصا به وهو الوجودين الاولين المتباينين وتباينها هو الوجود الثالث الذي اخذ  
 باعتبار **قوله** وطوح بالفرة لا يقال الخ بالفرة هو ان الوجود ان شي واحد عنده الوجود  
 الثالث منهما فمجموع المتحدين لا بكل واحد منهما فلما استحي ان لا نقول باللازم مما ذكر ان يترك  
 من امرين موجودين بوجهين متغايرين ويكون لذلك المركب وهو ثالث معاير لكل واحد  
 من وجودي حوسه ومجموعهما وذلك يكون ايا والواحد الاخرين بالانواع في الذات والاق الوجود  
 ولا يمكن ان يحد الوجود ان جواب السؤال عند على الشق الاول نعم ان يقال على عدد يكون الوجود  
 الذي صار موجودين به هو الوجودين الاولين فلا يلزم زوال الوجود الاخر بل يلزم اعدامه بحدسهم  
 للمدور المذكور جوار ان لا يزول الوجود الاول

١٥٥

يحد بالوجود الاول الذي صار موجودين به وتوزر الجواب ان ايا والوجودين مجال اما كسبها  
 وما جبهتها على كسر من الديل على امتناع الاثنا واما كسب وجودها فلانه يلزم ان يكون الوجود  
 وجودا وطوحا وكذا جوار ايا والوجودين لاسر سوا الا على الشق الثاني وكذا ان ساقش ههنا اعدام  
 احدهما كما يظهر ما في تأمل هذا وقد قال بعض الفضلاء ان الحكم بامتناع الاثنا ضروري وذلك  
 لان الاختلاف والتغاير من المتباينين والهوتيين انما هو بالذات فلا يفعل زواله ورياباد  
 بوصية بانق ان عدم الشبان ملا ايا ووان عدم احدهما فلا يمدوم بالوجود وان وجد  
 فهما اثنان كاللانا والقصور التنبية فظن بعضهم انهم حاولوا الاستدلال بقصدى للاخر **قوله**  
 فهو هو كسدي حتمى تغاير وايا الحقى ما بطل الاثنا ولم يكن قوله ما هو هو لا على طامع الذي هو  
 الاثنا بل على ايشبههم وهو العيان المذكوران فان للعلم ايراد ههنا ليدل على ايا وتغاير  
 كان العلمى لاوا حتمى حمل المواطاه كسديتها كما سلفت به **قوله** الوحدة ليست بعد لان العدوم  
 هو كسب المتفصل فلا بد منه من الانفصال والوحدة لا انفصال فيها وبعبارة اخرى العدد لا بد منه ان  
 يكون فيه عدد والوحدة لا تعد وفيها شتم من قال العدوم ما يقع في العدد عدو الوجودها  
 في العدوم عند خلقه في نفسها ومبدأ اياها من الاعداد وليس عنده كون العدد مجموع  
 حاشيتهم المتساويين منته حاصلة شاملة بحج الاعداد ولا العدوم مساو لكسب المتفصل عند  
 والنزاع لفظى لان العدوم معلوم بها لا علمه ما لكل خلقه من مراتب الاعداد ومركب من الوحدات  
 التي مملح قبلتها ذلك العدوم من الاعداد التي كنهه **قوله** فالرست طويست العشرة مائة ولا الامة  
 ولله وطرد ذلك الاعداد التي يمكن اعتبارها في بعضها بل من مجموع وحدات مملتها ذلك من  
 ولهم في بيانه طريقان احدهما يمكن تصور كنه العشرة مع العلة عن خلق الاعداد باسرها فلا يكون  
 منها ذاتا العشرة ولو صح ما ذكره بعضهم من ان السلة هي ثلث وحدات مع صيغة الثلثية التي هي  
 سدا احوالها وبعده الصورة لا مرحل لها في ماصية السنة او فعل كحقتها بدونها وكذا الحال في سائر  
 الاعداد التي مضمون تتر السنة منها فقضية الوجود ذلك والساها ذكره الشراح وطوان لعموم سنة  
 مثلا باريه وان شين ليس باول من تقومها بواحد وحده ولا من تقومها بثلاثة فاما ان يقوم لكل واحد  
 منها او بواحد منها فقط لا كسب ال الال لان كل واحد منها كاف في تقومها مستغنى به عن الاخر  
 مع انه ذاتي مستلزم الاستغناء الشئ عن ذاته بل يلزم ان يكون مستغنيا عما عداه كما قلنا  
 وحما حالها لكونه ذاتيا لها على قياس ما ذكر في امتناع توارى العلة المستقلة ولا يسيل ان  
 لاستلزامه الرجوع بلا مرجع واعرض على الطريق الثاني



نصف ٩

عدم  
 يدل على التوحي بالوحدات ايضا وسماه فبه عيسه اذا ليس بقوم السه بالوحدات باولى من صومها من تلك  
 الاعداد فان بقوم لكل واحد منها او بعضها الى الابد لا يكون تلك الاعداد مستقلة على الوحدة  
 لا بعد رضى فان تلك لما في الوحدات في قوتها لم يهور تلك الاعداد وطولا في ما بينهما فلم يكن مركبة  
 من الاعداد بل من الوحدات **قلت** مدارج الالطريق الاول كما ظهر من قوله على امر  
 والاعداد الباقية التي تكن اعتبارا في العدد ومثل الثلثة في الثلثة والسه في السه وكذا الاربعة  
 والاسان فيها جوازا ملازمة لها ليس عليه اراد بالاعداد الباقية الوحدات التي مع صور التوحيه لتلك  
 الاعداد والحصله ابا بالفعال اربعة عليها اثارا تلك الصور امور اعتبارية جازان بعقبة العمل كوني صون  
 السه با حادها ولا بعقبة كوني الثلثة والثالثة با حادها فممكن جمع السه بدون تحقق الثلثة والسه فلا يكون  
 لازمة فاجواب ان الاعتباري على تسعين اعتباري فرض كروجه الخمسة فان الحاصل السه له وجهه فرد  
 فرض الفعل لا نفس الامر فاذا لم يفرض روجيتها لم يكن منصفه بها واختباري لازم كالوجه للاربعه  
 فان الاربعة في نفسها منصفه بالوجه سواء لاحظ العمل روجيتها او لم يلاحظها وصور الاعداد  
 من العسم السه فالوحدات التي هي نصف السه مثلا مصغه في نفس الامر في حد ذاتها صوره الثلثه كما انها  
 مصغه في نفس الامر بنصفية السه كالشهد به البدهته وان لم تكن صورة العله ومفهوم النصفية من الوجود  
 في نفس الامر ولا يلزم من انتفاء الشيء في نفس الامر ان لا ينصف به شيء في نفس الامر كما لا يلزم من انتفاء شيء  
 في الخارج ان لا يكون محولا على شيء حلا خارجيا فان مفهوم الاعمى ليس موجودا خارجيا ايه بعد ان انزلنا  
 اعين في الخارج قد سبق تحقق ذلك ليس يلزم من انصاف وحدات السه تصور تلك الاعداد وان يكون  
 تلك الصور واحده في ما عده السه فان كونها اقساما مركبة من الغام مثلا لازم لتلك الاعداد مع انه اعني  
 مفهوم كونها مركبة غير داخل في ماهيتها فوحدات السه وان كانت في انفسها مصغه لصور الاعداد التي  
 تحتها كنهها خارج عن ماهية السه تلك الاعداد اعني وحداتها المنصفه بصورها امور خارجة عن السه لازمة لها  
 ذلك ان سوال السه يمكن ان يفرض فيها تلك الاعداد ويفرض صورها وهذا الاحكام خارج عن ماهية السه  
 لازم لها وطولها ومن قول ان تلك الاعداد خواص لازمة لها لما عده السه في حد ذاتها لم يجب  
 ان يفرض فيها عله وان يفرض اثنيان واربعة وان يفرض واحد وحده فاما كان فرد من هذه الاعداد  
 فيها خواص لازمة لها **قوله** وما يقال من ان الوحدة التي هي الفرد الاول اطلاق الفرد على الوحدة مع ان لا يكون  
 احص من العدد مطلقا عند من لا يحل الوحدة مثلا وان كان الروح كذلك على مذهب من جعل الاثنين  
 عددا **قوله** وهذه الانواع مختلفة الجوانب ان من الراب الحاصلة بمراد واحد واحد امه محله الخبايا  
 فان كل مرتبة من هذه الجوانب لها لوازم غير مخصوصة

سما

لا خلاف

لا خلاف فيها ولا يوجد في غير ما قال الاعام فمن الكواص السه الزوال ان كانت محولا فهو النط والافا  
 فيها يدل على الاحلاف في الفصول وفيه حصول النط **قوله** كالا ولبه هي كون العدد بحيث لا يتعد الا  
 الواحد كالعلمه والخمسة والتم كيب هي كونها كيب سده غير الواحد ايضا كالاربعة والسه والثمانية و  
 السبعة والنط قد يراو به الخجور اعني ما يكون حاصلا من ضرب عدده في نفسه كالاربعة الحاصلة من ضرب الاثنين  
 في نفسه وكالسده الحاصلة من ضرب السبعه في نفسها ويراو بالاصم الذي يعانده وهو لا يكون حاصلا من  
 عدده في نفسه كالاشنين والعلنه وقد يراو بالمطوق ما يكون له صحح من الكسور النسبه وبالاصم الذي يعانده  
 وهو لا يكون كذلك **قوله** وكل واحد من انواع العدد امر اعتباري لا يحل في الاعيان قد يحق  
 فيما سبق ان الوحدة امر اعتباري من ثوان المعولات وان الاعداد مركبة منها ولا بد من ان يكون  
 ايضا اعتبارية من ثواني المعولات عارضة للمعول الاول النصفه بعضها الى بعض فحسب مراتب الاعداد والصور  
 النوعية التي هو مبدأ الخواص الاعداد امور اعتبارية لتساكنها حاله في الوحدات الاعتبارية فقد  
 ان انواع الاعداد امور اعتبارية جمع اوانها واستدل الشارح مهابا على ذلك بان الاربعة مثلا او اركان  
 موجوده وان اعترض عليه بان قوله بدم ان لا يكون الاربعة موجوده محقق في الخارج اما يلزم او كان  
 حلول الاربعة في غيرها حلول سر بان كنهه ثم وايضا فالدليل منقوض بالاعراض التي لا يسري في غيرها  
 لهيوضه فمما يفعال انها ان قامت تمامها لكل واحد من اركانها لزم ان كل واحد يصدق في مجاله  
 فانه ساط بدهته وان قامت حرا واحدا منها كانت هي عارضة لذلك الحال للكل والعدد حلا فوه  
 قام لكل واحد من اركانها شي منها كانت سارية فيها وهو خلاف الفرض ايضا وان لم  
 يلزم من تمامها ولا شيء منها حرا من اركانها لم يكن اعراضا موجوده محقق في الخارج حاله في تلك الحال وايضا  
 قوله واذا جمع العمل واحدا في المنصرف ال قوله كيف تصور روضه لها في الخارج مردودو باهم قالوا  
 ان الهبوط الى لهد الجسيم محض واحد لا يزول سمصها ابدا فاذا قسمنا ذلك الجسيم حصلنا احد  
 قسميه في المنصرف والا في الكوب لزم ان يكون ظهورا محصا واحدا باقيا على شخصيته الاول اذ  
 الهبوط لا يمنع زوال شخصيتها والابلزم انعدامها وحدوث هبوط اوي وكل جاون لم يهبط  
 ملكه سوا يهبط فاذا انعدم شخص واحد معين يصدق في المنصرف في الموز لا يصدق في المسافه في شخصه لا  
 محوران يكون النوعين بها وايضا يلزم من اعتبارها الاعداد والنباعه العدد ومات اعتبارية جميعها كوا  
 ان يكون للعدد وانواع اعتبارية وانواع خارجية والجواب ان محل الاربعة امر يتقسم في ذاته الاربعة  
 كل في حيث ذاته وكل حال في تقسيم اذ اهل منه من حيث ذاته كان متقسما حسب انقسام  
 سارية فيه فطما لم يحل عرض في امر متقسم في ذاته لا يكون

كسر



طوله في من حيث ذاته بل من حسه ان يكون ذاته باعتبار تلك الجبته منقسمه فلا ينقسم ذلك النقص بانقسام  
 محله ولا يكون ساريا فيه كالنقطه في الحاله في الخط من حيث انه منته ومنقطع فان الخط من حيث  
 انتهاه وانقطاعه ليس ينقسم وكذلك الحال في الخط في السطح في الجسيم وكذلك اجمع الاعراض  
 التي لا يسمي في مجالها وان حلوها في تلك الحال ليس من حيث ذاتها المنقسم بل من حركاتها  
 باعتبارها غير منقسمه فسطح النعم واندمج النقص لان الدليل انما سمي في الاعراض الساربه  
 في غير ذلك فالوجه هو النعم المذكور على القاعه القابله ان الوضو اذ لم يقع في نفسه ولا سمي منه غير  
 او الحيل لم يكن عرضا موجودا فان ذلك الحاله واما حدوث الهيولى فليس على ما ذكره بل الذي  
 يقتضيه فواحد من ان الهيولى ليست يقتضيه في حد ذاتها مفصلا ولا منفصلا ولا في حد ذاته ولا في  
 اجتماعها مع هذه الامور كلها ما فيه بذواتها ويلزم من ذلك ان لا يكون محصه ووجودها ونفوذها  
 وايضا لها وانفصالها تامة للصوره فمن الصوره الشخصيه الواحده شخصه واحد محصه شخصه الصوره  
 ومع الصوره المعده السخاص متعدده شخصات تلك الصوره تبعا لما كانت الهيولى في هذه الصوره  
 الصفات تابع للصوره كانت بافرازها مع نواتها على ما فعلها فنولهم من الجسم مبولاه شخص واحد ليس  
 معناه انها شخصه ذاتها شخص نومها اولها بالذات كما ان صورته كذلك والذات الهيولى بظاها  
 الانفعال كما يزول الصوره بمراتبه بل معناه انها شخصه شخص صورته الحسيه فاذا وزل على هذا الجسم من  
 زال صورته الحسيه لانها متصله في حد ذاتها واحده شخصه في نفسها فلا يخاف الانفصال ولا معي من كماله  
 بل يزول ويحدث مساكن صورته ان اوجان واما مبولاه فهي بافرازها بانها لا يكون لها شخصه  
 لا متعدده لما كل فيها من الصوره فلم يلزم ما ذكره ان الهيولى مع طباها الانفصال بافرازها شخصه  
 ليلزم ما لا يلزم على ما ذكره البديهي ان اللزم منه ان الوضو الخارج عن الهيولى لا يكون في حد  
 ذاته واحدا ولا كثيرا ولا مفصلا ولا متصلا واحدا ولا اسما لها متعدده بل خارج كلام من  
 بافرازها معهما ومع بلزونه فان قلت اذا جاز الحيل الذي هو الهيولى ان يكون تابعا لتلك  
 الاحوال ما جيل فيها فلم لا يجوز ان يكون الحال الذي هو الوضو تابعا لحله في تلك الاحوال بل هو الاول  
 قلت محل الصوره كما لا ريب مسلما لا يكون واحدا بالشخص سواء كان معدودا او متفردا او متناجزا  
 فلا يكون له صورته واحده شخصيه موهومه في الخارج حاله في وحدانه وهو المطلب فادع ما ذكره المعترض  
 مع على الشارح ان يقال ان قوله ليس في الاربعه الالوحدات اذا انعم الله تون وقد تقدم ان  
 الوضو امر اعتباري سم به الفصوه كما فرماه فلا حازه الالوحدات بل هي الذات التي يفتق منها تلك  
 الاشكال اذ هو نوم بعض الغايه ان قوله ليس

لها في الخارج نحو السعد ولا يقبل في المطالب العلميه **قول** ولان الكثره ايضا مجمعه في العمل هذا  
 ثمان معطوف على الاول اعني قوله اذ يقال عشره واحده **قول** وعروض الوجود لذاتها او لغايتها  
 لا سبب في اسمها نومهم المسموع عرضها لنفسها طوا ما عرضها لغيرها فلا يجوز سلسله الا او  
 مع ذلك عرضها لنفسها ايضا فيكون ح اعنا وعروضها للثاني مستدركا واد اعترضا من الوجود  
 العارضه لما لها فيعرض الوجود لهذه الكثره ايضا ومكدها فيكون نفس لا يخفى فالاول ان  
 في ذلك على عروضها لنفسها **قول** فخص الوجود بالضاف المشهور بل يخص بهذا الاسم  
 ويسمى به ولم ير ان الوجود محصه في غير ذلك ما عدا الذي يراه بالضاف المشهور بل يخص  
 المشهور بل بالوجوده المنفرد لعروضها بان تكون المشهور بل محصا للوجوده مع انها لان الكل  
 عن احوالها فلا يكون محصا ونحوه اخرى على انه قد جعل من قبل ثمره الوجود ايضا فتمت الالاف والذات  
 ليس هو الوجوده المنفرد لعروضها هذا وان ضمير كوازل لغيره فلا وجه للبيان **قول** الكثره قد تفرقت  
 لها ما يمنع عروضه للوجود وهو المقابل مع ان المقابل مع عروضه لوجود الوجوده اعني الواحد لانه لا يمتنع  
 الا في مسدده ولا مع عروضه لوجود الكثره **قول** في زمان واحد ليس هذا التقيد مستدركا لان  
 لا يكون الا في زمان واحد وكمن ان كتاب عنه بانه قد يقال ولو جاز اجمع هذا الوصفان في ذات  
 واحده وان كان في وقتين فيقيد بوضع الزمان دفعا للغير في مقام يقتضيه او قد يوجب ان المقابلين  
 لا يحسمان اصلا ذات واحده **قول** وقد اعترض وجه الموضوع والزمان ليندرج فيه مقابل النقاد  
 فانه لا يسمع اصحابه في موضوعين ولا في موضوع واحد بحسب رعايتهم في كل واحد من الالاف  
 في موضوعين او موضوع واحد في زمانين مشتركين بل في الفيدن وسائر اقسام المتقابلين في التقيده  
 الموضوع والزمان لا يخص بغيره بل هو لا يدرج تحت انواع المتقابلين بل هو نوع من الاعراض  
 اجزائه انما هو لا يدرج تحت المتقابلين فذكره وانما كانت هذه الصوره موضوعه الالاف والاضاع  
 في سبب النفي **قول** لان المتقابل اما ان يكون وهو عين بان لا يكون واحده منها عند النسي بوجدان  
 الوجودي همتا بل هو ما لا يكون السلب والاطلاق مفهومه لا الوجود في الخارج فيكون النفي بان هذا المعنى  
 سواء ليس لهما موهومه ان في الخارج **قول** بان يكون عددا لامر ما ان سلبا لامر ما عن موضوع  
 اما ان يعبره هذا السلب كون ذلك الموضوع من شأنه ذلك الامر الوجودي اما بحسب شخصه او  
 بحسب نوعه او بحسب حقه على التفصيل الذي سببنا اول **قول** ولغايل ان طول الالاف  
 راجع الى القول العقد المتقابلان يعامل النفاذ كما لسواه والبياض متقابلان باعتبار وجودهما في الخارج  
 متب ال موضوع واحد في زمان واحد فاداد جدي ذلك

وهو من

في ذلك الموضوع اصحها المنع وهو الاول فيه فالمتقابلان تقابل النفاذ بوجوده وان في الخارج وكذا المتقابلان  
تقابل النفاذ في حد متقابلان باعتبار وجودهما في الخارج فبعض ال موضوع واحد في زمان من جهة  
واحد على مرتبة من قال بوجه الاضافات في الجملة واما من قال بعدمها مطلقا بينهما يكون باعتبار  
انصاف الموضوع في الخارج والتقابلان تقابل العدم وانكته يكون احد من اعني انكته كما لم يمتلا موضوع  
خارجيا بفاتحة التي باعتبار هذا الوجود الخارج فاحد المتقابلين مما هو موجود في الخارج واما الايجاب  
والسلب فهما امران عقليان واردة ان على السببية التي هي صلة ايضا فلا وجود للمتناهين هما في  
الخارج اصلا لان ثبوت السببية وانما هما ليس من الوجودات الخارجية بل من الامور الذهنية فاذا  
حصل في الذهن كل واحد منهما عند الاعتقاد فالتقابلان متقابلان في الخارج والسلب الوجودان في  
الذهن وسدا وجودهما جمع في القول اذ اعتبرتهما بعبارة وسدا وجودهما خارجي **قوله**  
من السببية الثبوتية ذلك على ان التخصيص بالثبوتية لا وجه له لانها قد يراد ان على السببية  
والجواب ان النسبة الثبوتية بين زيد والقيام مثلا ابتداء هي ثبوتية له فمدى ثبوتية موضوع على  
الايجاب والسلب وادوا اعتبرتهما ثبوتية كانت سببية ولا يمكن ان يرد عليهما سلب  
والا في الاداء اعتبر ثبوت ذلك لانها لا يكون الا نفاذ نحو لاق الحقيفة قد اعتبره وبين  
زيد كسب ثبوتية هي لا يراد ان الاعلى السببية الثبوتية **قوله** او القول الدال عليهما ان على العقول اما  
موضوع مطلقا على محل العقول او محو وعطفا على العقول **قوله** وهو الشرط بان يكون بينهما تقابل  
ويكون بينهما غاية الخلاف ان الشرط ان النفاذ المعنى جوار التقابل على موضوع واحد فلا يكون  
اكثر من الوسط والحركة الى الوسط نفاذ ولا بد ان توسط سببها سكوت على المشهور فلا يكون على الموضوع  
متعاقبين كل منهما في زمان السكون وقد اشترط ايضا المعنى ان يكون بين النفاذ وبين غاية الخلاف  
فلا يكون بين السواد وعين نفاذ واعلم ان اشترط غاية الخلاف مشهور دون اشترط جوار السواد  
**قوله** ولو ان يعتبر موضوع مستعد للوجودي حسب صحته سواء كان استعدادا وطوله للوجودي  
في ذلك الوقت كعدم الحية عن الاسطواني وقت او كعدم اللحم من الطفل او كعدم الخبز عن  
المرأة او كعدم الحية عن العرس او عن النسخ او **قوله** اجيب بان عالم  
يعتبر صدق الفرس واللافرس على موضوع واحد لم يتصور التقابل سببها اذ اعتبر مفهوم الفرس فاما  
ان للاطراف صدق على شيء يمكن الالافرس سببها لذلك الصدق واما ان يكون السبب بالصدق فيه  
فهما بالمتقابلان بالنقل احدهما موجب والاخرى سلبية فيكون التقابل سببها راجعا الى القول  
والعقد كما ذكرنا واما نفسه فلا يتقابلان ولا يتقابلان

اذ  
البياض  
من الالوان

الاعلاط ونوع كمالها ولا وقوعها سلبا فبجانب اتصال المتقابل القول والعقد واما ان لا يتقابل  
موضوعه على شيء ويكون ح مفهوم الالافرس وهو مفهوم لا مفيد لعدم مفهوم الفرس فلا سلبا الخلف  
مهما اذ لا يتصور وجود سلب ولا ايجاب الاعلى كسبها لانك اذا اعتبرتها معها واحدا ولم يمتلا  
سببها ال مفهوم اذ ولا كسبها مفهوم او اللم لم يكن كالتصور وقوع ولا لا وقوع معلى كالك مفهوم الالافرس  
فلا يتسدد به اليه مفهوم الفرس والالافرس الالافرس ان على هذا الوجه متباينان في انفسهما غاية  
التباين وقد افعان في الحصول موضوع واحد ولا يجوز صدقهما على ذات واحدة في زمان واحد  
باعتبار امتناع حصولهما في ذلك الموضوع متقابلان كالسواد والبياض المتقابلين من حيث انها يتبع  
في موضوع واحد والفرق هو ان امتناع الاصباح بين الفرس والالافرس من الصدق وانما على ذلك الموضوع  
وبين البياض والسواد كسب الوجود الخارجي فيه وذلك لمدح في الحصول الالافرس ان الصدق على  
كسب وجوده في الخارج في محل ليس باعبار وجوده فيه بل باعتبار انصاف المحل في ثبوتية مدون  
الفرق بين اعني مفهوم الفرس والالافرس متقابل لارجح الالعقد والقول لا يقال اذ اعتبرتها صدقها على  
موضوع حصل هناك فبعضها احدهما محصلة والاخرى مدونه لمرح التقابل الالعقد لاما كان  
المتقابلين ولم يتساوا فالكسبها لا يتقابلان بالمتقابلين من التقابل لان السبب ليس هذا التقابل  
مقابل ال محل واحد والنسبتان في بيك الفصين متباينان ضرورة ان كسبها محمول يحصل في موضوع  
متاخر كسب محمول معدول ال ذلك الموضوع فلا يتوارى الحكمان في الفصينين على محل واحد ولا يكون متباينين  
بل التقابل نا هو من محمولها من حيث حصولها في الموضوع وصدقها عليه كما عرفت فان **قوله** قد اعتبرها  
في موضوع التقابل الموضوع واداء به اية المحل السببية في ذلك قالوا لا يتصور ايضا في الالافرس او لا  
موضوع لهما وان ارد به المحل مطلقا بناء على رعيه بعضهم من ان اعتبر في النفاذ وهو المحل وذلك  
انبت النفاذ وبين الصور الفوجنة للعناصر كاستاني فالمراد من امتناع اصباح كسبها في المحل امتناع  
باعتبار الحصول المحلول فيه لا باعتبار الصدق عليه بان امتناع الاصباح من حيث الصدق بعد  
تباينها كما ذكر في النسب الارجح بظهور ان لا يتقابل بين مفهوم الفرس والالافرس على زعمهم اذ لا موضوع  
فرس والالافرس ولا حصول الشيء منهما في محل **قوله** لا يتقابلان في التقابل بين المفردين  
فان مفهوم البياض والالافس متباينان في محل واحد من جهة واحدة في زمان واحد وهو موضوع  
باعتبار الحصول دون الصدق لا يقال مفهوم الالافس امر اعتباري فلا يكون له حصول في محل لاما تقول  
مفهوم البياض اعتباري مع ان له حصولا في محل فالمراد من الحصول منها ما يع حصول الاعراض في محليها  
وما هو باعتبار انصاف المحل بالامور الاعتبارية هو الالافرس

والقول من التقابلية

الرجوع الى النباين فكاذب لان مفهوم النبايم واللايم متقابلان من حيث الصدق مع انها غير متباينين  
 فان قلت قد يمتنع مما ذكره ان المفردات متساوية راجع الى سائل الفضايا سواء اختلفت  
 الاصناف في الخلق من التباين واللا وبتبين ابصانه لا سلب منها كحقيقه فلا يكون ذلك التباين من تباين  
 الاجاب والسلب فكيف يمتنع من ذلك حيث قسم في الشفاء تعامل الاجاب والسلب فالجواب صدق  
 وكذب كون صدق صدق صدق صدق والى ما لا يخفى ذلك كقولك فليس ولا فليس فليس فليس ذلك  
 للشبهه والسطا القاطم والبدايه بالسر ابر **قول** صدقهما على كل وجود هو وجود الوجودين الذين  
 مما خدما فان لا ردا ولا غير الصدقين على كبر وفي ذلك ان يرد ان باعتبار الصدق في التعامل وان كبرني  
 بالحقول فليس الراجح اجماعها في ذلك الموضع فان عدم ريد وعدم عمرا مثلا كجنتان في كبر اذ قد عدم  
 كلما ما وان كان لا يجلان عليه واعترض بان ان صدق الراجح واللايكن اول الصدق فان  
 على شي من الماهو ما الحقيقه والقدرة وكذا مفهومه اللاشبهه واللا يمكنه لا كجنتان في مفهوم اصلا والى جواب  
 ان كونها حيث لو صدق احد على مفهوم الصدق الا لا يمكنه في التباين بينهما **قول** يكون سلب عدم  
 السهم هو بعينه بعينه الشكال لان العمل البصر لا يوقف على عمل غيره وعمل سلب عدم البصر موقوف عليه قطعا  
 ولا نجد ان مفهومه وان كانا متلازمين فليس الاضلاف سها في حروف السلك اللفظ فقط لا بعينه كما نومه  
**قول** وان كان استيعاب يكون اللائح عماره عن سلب فليكن العمل التباين سها سائل الاجاب والسلب فلم تخفى  
 تعامل على العدمين فليس عليه ان اللائح لم مفهومه وذلك المفهوم في صدق نفسه متباين لم مفهوم العمى في نفسه سواء كان  
 انما مفهوم العمى سلب عدم البصر او عدمه اذ مع قطع النظر عما ذكر من التفصيل حكم العمل التباين سها وسها  
 عديميان واما اشتغافه كذا وكذا فافضل من مطلق اشتغافه والاحكام الخاصه بالاص لا يلزم طسه العام قوله  
 فلا يكون تعامل الوجودين من غير الالغسان الى الصا د والنصاب وذلك لان تعامل مثل السواد والصفه  
 ليس من النصاب وطوط ولا من الصا د وليس بينهما عابه الخلاف وكذا تعامل لاشبهه والوكسبه  
 صالح عن الصا د ايضا لعدم التناقض والاولى ان يجعل سائل الصا د والهابط بدل سائل الالغسان و  
 الكسبه فانها لا يجوز تعاقبها كما مر ان شان البه **قول** والعسمه اما اخبرت بالبتدال التصادم السهور  
 براد مخرج منه تعامل مثل السواد والصفه وتعامل الصا د والهابط واما الانسان والوكس فهما متباينان  
 لا متقابلان كما ذكر **قول** مع انه ليس كذلك كوار ارتفاعها مع ان السلك والاجاب مع ارتقاها لكن  
 صدق الامتناع على اخصار تعامل السلك والاجاب في التناقض وهو م قال التسخ في الشفاء ليس السلك  
 المتباين تعامل الكلي الموجب متباينه بالتناقض بل هو متباين له من حيث هو سائل محمول سائله اقول  
 فلتسم من التباين الصا د او كان التباينان

الاجاب والسلب  
 التباين واللا

تسميها  
 من النباين  
 التباين واللا

صدقا لانه قد يكون اللازم والمعلوم عرضين في موضوع يكون موضوع المعلوم بعينه موضوعا  
 لعدم اللازم ايضا مثلا لو كان المعلوم سحونه المحل لا يفتقر لعدم اللازم قائم باللازم والمعلوم قائم بالموضوع  
 فلا يحد موضوعها لانا نقول المراد بعدم اللازم عدم مضاف الى اللازم قائم بالمحل الذي هو عنه فتد ان  
 موضوعا **قول** فان التعامل بصدق على صدق الارجح صدق في القول في جواب ما هو لا سلك في التعامل  
 ينقسم الى صدق الارجح المتخالي بالماضي فيكون اعم من كل واحد منهما اما جنب الهما واجبا عرضا عالم  
 ان مفهوم التعامل مندرج تحت النصاب لان النصاب في كل واحد منهما اما جنب الهما واجبا عرضا عالم  
 والالتباس ال عمر ذلك لما لا يخفى فيكون مفهوم التعامل احص من النصاب مع انه اعم منه فان قلنا ان لا  
 النصاب امر عارض لمفهوم التعامل كان مفهوم التعامل من حيث هو طوعا اعم من النصاب من  
 حيث انه معروض لخصه من النصاب احص منه فبالس كون مفهوم الكل من حيث هو طوعا اعم من مفهوم  
 الجنس من حيث انه معروض لمفهوم الجنس اخص ما كفيه يكون العروض اعم والعارض احص  
 احد العروض من حيث انه معروض لذلك العارض كان احص ايضا وان قلت ان مفهوم النصاب  
 احص لمفهوم التعامل لم يكن عارضا له **قالت** بان مفهوم التعامل من حيث هو طوعا مندرج  
 النصاب وفرد من افراد واحص منه واما من حيث الصدق والحل فانه اعم ولا اشكال في اندراج  
 مفهوم من حيث هو كذا او عدم اندراج فيه من حيث الصدق على افراد كما هو ان ملافاة  
 تحت مفهوم مندرج تحت الجنس وان لم يدرج تحت من حيث الصدق بل بصدق على لا بصدق عليه  
 الجنس كزند مسليا ليس يلزم من اندراج مفهوم تحت او وكونه فردا من افراد اندراج افراد  
 ذلك المفهوم تحت الاو وكذا الحال بين مفهوم التعامل والنصاب فان مفهوم التعامل من حيث صدق  
 افراد اعم من النصاب ومن حيث هو مندرج تحت النصاب وفرد من افراد **قول** وكذا السواد  
 نظرا الى انه ضد للبياض حاصلان التصادم والى السواد والبياض والنصاب من عارضهما  
 فيكون التصادم ان من حيث انها معروضان لعارضهما مدرجين تحت النصابين فيكون احد  
 النفسين مدرجا تحت العسم الاو لكن باعتبار عارض ولا اشكال في ذلك ايضا بل نقول مفهوم التصادم من حيث  
 هو مندرج تحت النصابين من حيث الصدق يتناول اوله الا اندراج تحت النصابين وكذا كل سائل  
 من حيث هما متقابلان ذلك التعامل مندرجان تحت النصابين من الصا د كالابن والبنوة فهما مع  
 اندراجهما لهما تحت الصا د بغير ان ابضا كذا باعتبار اعم عروض التعامل لهما **قول** اعني  
 الصدق لكون على كل واحد منهما او لوجود البنوة وطول

ان قلت ما ذكره ان النبايم واللايكن  
 او من حيث هو عارض  
 الا على عارض ذلك العارض  
 لا لنفسها وكذا ذلك  
 مذكور في

المفرد بعد انه صدق فالاول هو النافي الكسبي غير انه الابن والابن هو النافي المشهور بغيره الاب **قوله** والاب  
الانواع في التفاعل مع الالوان والسلب كسند على ذلك بوجه ثلثه منقول من الخلف الاول قوله ان الامر الاول الذي  
يصدق عليه وهو حصوله ان سلب الخبر لا ساق انبات البسب بصدقها على ذات واحد ولا ساقا ايضا سلب  
او قد يصدق ان الصا على ذات واحد بل لا ينافيه الا ساقا كمر واد الكمر من سلب الخبر في الحايه وكما نت  
انما فاه محققه من الحايه من الكمر الصا من الحايه كسلبه ولما كمر من الحايه في سلبه كان التفاعل  
بين السلب والاحايه اقوى من التفاعل بين الضدين وبوصي بان يقال طبق ما عور ان سلب السوداء ممتلا لانه  
احايه البياض ولا سلبه بل لا ساقه الا احايه السوداء ايضا لانه لا سلبه وعرض عليه بانه لا يلزم من  
صدق قولنا لا ياتي سلب الخبر الا احايه ان يصدق قولنا لا ساق احايه الخبر الا سلبه وكون النفاة كمنه  
من الحايه ليس باليقضي الا ان احايه الخبر ساقه سلبه واما انحصار مناه في السلب فكلما اول لا ياتي من الحايه  
الشرا من الحايه والخبر ولا ساق سلبه وليس سلب انحصار مناه في الحايه كسلبه لزم ان لا يكون مع السلب  
اقوى او المصدر انه ليس هناك مناهة اخرى والا فاقوى لانه من شئ هو اقوى منه وان رجم ان النفاة  
من التفاعل وليس يلزم من ساق الاضطر من الاضطر فلما لم قلت انه على سلبه ذلك انحصار يكون مع السلب  
اقوى او لا يلزم من اقوى الا الاضطر ناثير او محوز ان يكون هذه السلب في الصدوق في قول قال المفسر  
الاول ان يقال في توجيهه ان سلب كسلب على جمع ما عدا ذلك الشيء فلا يقابل من منة فيفهم كفاية ذلك  
ذلك الشيء لا في العالم من الحايه من معادل ذلك الشيء السلب لا يضر فصدق الشيء لا يقابل بالذات وانت غير مان  
منه ان سلبه في العيان ونسب النفاة بالنفاة ومع ذلك لا استولنا ما سقا وارهة عليه ايضا **قوله** وايضا الخبر  
عقدان هذا هو الوجه الثاني ونسب على ان الراجح للذات اقوى من الراجح من الراجح للامر العوضي وقد منع  
ذلك ان العوضي اذا كان لا رجا كان راجحه راجح للملزم ايضا لا يقال ان الراجح ملا وسط يكون اقوى  
من الراجح توسط لامعان في التاثير لغيره لانما تقول النار التوتة سبي بالواسطه سنجينا اقوى من الراجح لمحا  
نسب النار الصعيفة الثانية فلم لا يكون الحال هناك كذلك **قوله** وايضا السرا لولا اشتغال على انه  
ليس كغيره هو الوجه الثالث وصاحبه ان ساق الشيء اما راجحه او ما سلم رفته للان ما عدا هي كوز  
اصحاح مع ذلك الشيء قطعا ولا يسكن ان مناهة رجع الشيء معهما لانهما ولا ذلك اذ الاضطر القيل  
من قطع السطر عدا هي معصلا او احال الحكم بالنفاة ملا بوقف وبان مناهة سلبه رفته معهما في الال  
مع رفته اولها اشتمال عليه لم ساقه قطعا فالسليم لرفع الشيء انما ساقه على سبيل التبع لانه ذلك اذا  
لاحظ السلب فهو ما ولاحظ معه فهو ما او من غير الرفع المفهوم الاول مما لم يشور باستدراجه لرفع الحكم  
بانتفاع الاصح سها لکن قد يكون المفهوم الثاني

طامرا

طامرا الاستدراجه لرفع المفهوم الاول مما لم يشور باستدراجه لرفع المفهوم الاول مما لم يشور باستدراجه لرفع المفهوم الاول مما لم يشور باستدراجه  
ونظن ان الحكم بالنفاة لذي المفهومين ولذلك قيل ههنا انا و اعتمدنا ان مداره وقطعنا النظر  
عن جمع المعاني الخارجة عن مفهومه ذلك لانه من النفاة انه صرا واذ انهم يدنا او صحتا لظهور النفاة  
الدائمة انما هي هي الاحايه والسلب وان النفاة فيما عداها انما هي النفاة فانها تكون التفاعل بينهما اسد  
اقوى **قوله** وهو معمول على الارجحة بالشكيب كما ذكره عرف ان مفهوم التفاعل السد والاقوى في تفاعل  
السلب والاحايه من سائر الاقسام وعلى هذا النوع ان يكون ما هو اقرب اليه اول المفهوم التفاعل والسد  
فيه ما عداه فيكون ح معادل لعدم والملكه قول من تفاعل الضايف والنفاة ومنهم من جعل معادل النفاة  
اقوى من تفاعل السلب والاحايه ايضا لانه ان اصح الضدين يسجل على اصح السلب والاحايه زيادة  
**قوله** فلا يكون حسب الارجحة وذلك لان الذان لا يكون معمولهما سلك على ما هو ذان له وفيه  
كسب لان ذلك ان صح فانما يقع في اما صدق المجموعه دون المفومات الاعباريه فالامام في المحقق  
ان المعادل ليس حيث المهمل الارجحة لانا قد عطفنا عليه اضافة من و لم يحط ببياننا امتناع اصحابها وذلك  
توقفا عدم نوم الضايف من هذا الاعتبار ليس بالتفاعل وهو انما يدل على ان مفهوم التفاعل ليس ذاننا  
لزوات التفاعلات كلال احايه والسلب والسواد والبياض والابون والبنوق لانها قد جعلت كغيرها مع  
الغلبة في كونها تفاعل والكلام في ان مفهوم التفاعل على ما هو ذان لما صدق عليه من افساد الارجحة في  
النفاة والضايف في تفاعل السلب والاحايه وتفاعل الودم والملكه فتأمل **قوله** تفاعل الاحايه والسلب  
له النفاة في سبيل مناهة ان ان تفاعل الاحايه والسلب لا يضر من النفاة على ما ينسونه طامرا فان  
الس والارجح وقد دل على ذلك كراهه كلام الشرح في النفاة كما نقلناه هناك **قوله** وعرفنا ان اختلاف  
المصنفين في سبيل عليه انما عرف ذلك بتاثير النفاة لا المطلق النفاة في اقوالهم ومدى التفاعل ان  
النفاة قد يكون في المفردات كما يكون في الفصا ما وفي عيان المتن حيث قال ويحقق في النفاة  
بشرط يوجع المتعار بذلك فالصريف المذكور انما هو لاصد قسم النفاة في المطلقة النفاة ولعسبها للاصح من  
مطلق النفاة على ما يقضيه كلام الشرح لا استثناءه في ساق النفاة واما المفردات معونها  
ان مفهوم الانسان مثلا او لم يغير معه صدقة على سبيل وتكلم فيه خوف السلب حصل هناك مفهومه لا يكون  
صدقها على ذات واحد في زمان واحد من جهة واحد ويمكن ان تفاعلها كما عرف في بابها عدول  
النفاة فلا يكون مناهة قسمين لهما المفهوم ان النفاة انما هي لانهما اجتماعا وارجحا انهم ان ستر  
النفاة ان المفهوم ليس يسا قسمن لانهما وادعى ان النفاة اما في الجمع والاشنا كما في النفاة واما  
في المفهوم بانه اذا تبس احد من الاو كان في

في المفهوم بانه اذا تبس احد من الاو كان في

اشد بعدا عن جميع ما سول كان الانسان والانسان الخاف وان على الوجه المذكور متناقضين وبهذا  
 المعنى ليس في كل شئ نفسه لو كان رفعة في نفسه او رعدة عن شئ واحد اعرف مفهوم الانسان  
 صدق على شئ كان في السلب الواصل عليه رافعا لذلك الصدق وكان متناك الحار مفهوم الانسان  
 شئ وسلبه عنه فيما قضيتان في المعنى متناهتان عند اصح الشرط لكن ان لو حط مفهوم صدق  
 الانسان ومفهوم سلبه في الادات واحده لم يمكن اصحابها فيها ولا ارساها عنهما لان كل  
 مفهوم سواهما يصدق عليه ان انسان او يصدق عليه ان ليس بانسان فهذه الاعراض مما مفردان  
 متناقضان كان ان الفاضلين اللين مما في الواصل متناقضان ايضا والقوم يسمون بالانسان  
 الى قوله على الوجه الاول بعضا بمعنى العدول والآخر على الوجه الثاني بعضا بمعنى السلب انت خير بالثالث  
 الاول ليس بعضا حقيقة الا على ذلك التفسير بعيد وان كان بعضا لكن المتناقض معه وبين  
 الانسان في قوة ما قص الفضايا فقد رجح الساقص الخفي بين المفردات الواصل الفضايا بان  
 اصلاف الفاضلين ووجه بعضهم بان لا يوافق في التصور **قوله** بحيث بعضه لانه ان الاختلاف  
 بالاجاب والسلب يكون مستلما في ذلك الفضايا ولا يكون فيه حاشا الى امر آخر فاسما محقق ذلك  
 نعين صدق احد في الفاضلين وتذب الاولي **قوله** وقد شرط في معنى المتناقض في سلب بعض الفضايا  
 رفاها بعينها وذلك ما راو كلمة السلب على تعظما فقد ال سلب معناه ولا حاجة في معنى المتناقض  
 الشئ ورفعه معناه ال اعتبار شئ من تلك الشرط مما هو مود يعتبرون فضايا مساوية لذلك  
 مما جون في معرفة المساواة ال تلك الشرط مما هو يقضى حقيقة مستغن عن اعتبار الشرط قوله  
 ولا اصحاب شئ منها بافهامها دون الآخر ولو على من جعل ووجه الكل والواو ووجه الشرط راضين  
 ال ووجه الموضوع وجعل الارب الباقية راجعة ال ووجه الموضوع الخول والخفي ان الاصحاب كما يظهر  
 من اعتبار الفضايا وعكسها قال المم اذا قلت الشمس تحت الشبوت التهدي الى ان لم  
 يكن الهواء باروا اشديدا ولا كقعة ال ان كان باروا لم يكن يخدم برهقة الهواء ولا وجودها  
 هو ال الموضوع الذي هو الشمس والاشد الذي هو قوتها كقوة الشبوت التهدي بل كان شرطان  
 وجود الحكم وعدمه فان **قوله** الشمس مع برهقة الهواء غير الشمس مع عدم برودته او كقوة  
 الشبوت مع ابرونه غير ما مع عدمها من بغير الشرط هو امي اهدى كان غسفا وكذا ذلك اذا قلت الشبوت  
 سهيل ال بيلا دنا ويس سهيل ال بيلا والتركي لم يكن الكون بلك الهلا وهو من السقفنا ولا  
 ويسهل ال بيلا دنا وما قلنا هي كلامه بطر ان الالكسار يوجد في الموضوع الخول لا عن نفسه وكذا  
 الاكسار بالوصف الثالث طلاق ذلك ال وصفه الكيفية

الاشد بعدا عن جميع ما سول كان الانسان والانسان الخاف وان على الوجه المذكور متناقضين وبهذا المعنى ليس في كل شئ نفسه لو كان رفعة في نفسه او رعدة عن شئ واحد اعرف مفهوم الانسان صدق على شئ كان في السلب الواصل عليه رافعا لذلك الصدق وكان متناك الحار مفهوم الانسان شئ وسلبه عنه فيما قضيتان في المعنى متناهتان عند اصح الشرط لكن ان لو حط مفهوم صدق الانسان ومفهوم سلبه في الادات واحده لم يمكن اصحابها فيها ولا ارساها عنهما لان كل مفهوم سواهما يصدق عليه ان انسان او يصدق عليه ان ليس بانسان فهذه الاعراض مما مفردان متناقضان كان ان الفاضلين اللين مما في الواصل متناقضان ايضا والقوم يسمون بالانسان الى قوله على الوجه الاول بعضا بمعنى العدول والآخر على الوجه الثاني بعضا بمعنى السلب انت خير بالثالث الاول ليس بعضا حقيقة الا على ذلك التفسير بعيد وان كان بعضا لكن المتناقض معه وبين الانسان في قوة ما قص الفضايا فقد رجح الساقص الخفي بين المفردات الواصل الفضايا بان اصلاف الفاضلين ووجه بعضهم بان لا يوافق في التصور قوله بحيث بعضه لانه ان الاختلاف بالاجاب والسلب يكون مستلما في ذلك الفضايا ولا يكون فيه حاشا الى امر آخر فاسما محقق ذلك نعين صدق احد في الفاضلين وتذب الاولي قوله وقد شرط في معنى المتناقض في سلب بعض الفضايا رفاها بعينها وذلك ما راو كلمة السلب على تعظما فقد ال سلب معناه ولا حاجة في معنى المتناقض الشئ ورفعه معناه ال اعتبار شئ من تلك الشرط مما هو مود يعتبرون فضايا مساوية لذلك مما جون في معرفة المساواة ال تلك الشرط مما هو يقضى حقيقة مستغن عن اعتبار الشرط قوله ولا اصحاب شئ منها بافهامها دون الآخر ولو على من جعل ووجه الكل والواو ووجه الشرط راضين ال ووجه الموضوع وجعل الارب الباقية راجعة ال ووجه الموضوع الخول والخفي ان الاصحاب كما يظهر من اعتبار الفضايا وعكسها قال المم اذا قلت الشمس تحت الشبوت التهدي الى ان لم يكن الهواء باروا اشديدا ولا كقعة ال ان كان باروا لم يكن يخدم برهقة الهواء ولا وجودها هو ال الموضوع الذي هو الشمس والاشد الذي هو قوتها كقوة الشبوت التهدي بل كان شرطان وجود الحكم وعدمه فان قوله الشمس مع برهقة الهواء غير الشمس مع عدم برودته او كقوة الشبوت مع ابرونه غير ما مع عدمها من بغير الشرط هو امي اهدى كان غسفا وكذا ذلك اذا قلت الشبوت سهيل ال بيلا دنا ويس سهيل ال بيلا والتركي لم يكن الكون بلك الهلا وهو من السقفنا ولا ويسهل ال بيلا دنا وما قلنا هي كلامه بطر ان الالكسار يوجد في الموضوع الخول لا عن نفسه وكذا الاكسار بالوصف الثالث طلاق ذلك ال وصفه الكيفية

لان اختلاف الموضوع والحوال وسابرها ما ذكره سبيلهم اختلاف النسبة ونعابرها بلا شبهة **قوله** فان  
 الكيفية صدق هذه للكلمة فدينين لكن فيما سبق ان اطلاق الصدق على الكيفية لاجل المتباينة مع الصدق  
 من حيث امتناع الاصحاح مع جوار الارضاع لان المتباين بين الكليتين نعابرها صدق صدق بل عوهم  
 من ثبات السلب والاجاب الذي يوافق من التناقض على امر **قوله** صدق او اذ كانت الفضايا مطلق  
 لم يرو ان المطلقات الشخصية او المحصورات كما قص بعضها بعضا وبقي لبعض التناقض بعضها او اذ  
 سمحها الشرط الثاني واذا كانت محصورات الشرط السبع كما هو في طام الكلام او لا ساقص بين  
 المطلقات بل اراد ان صدق الشرط يمكن اعتبارها كما هو كون الفضايا مطلقا لم يغير فيها جهة لكن  
 كمن التناقض سها موقوف على اعتبار جهة والاصلاف فيها فكانه قال في الفضايا بان  
 سمح فيها قطع السطح حرمتها وسرا ولا يخفى الا باعتبار جهة فالشرط ال ساقص بعضها  
 يكون سعا في المحصورات عشر وطره ذلك اعتبارهم في الافق بشرط الاصحاح بحسب الكيفية  
 والكيفية على حدتها ثم اعتبارهم بشرط كسب الجهات في الحسب **قوله** شرط عاشر وهو  
 اصلاو العصا كسب لا يمكن اجتمعا لهما لوجود نفس في ذلك بان صدق الشرط هين العيان معنى  
 عن شرط ما عداه او كقوة لا فائدة فيما عداه فيكون صدق شرطها كاشا لا عاشر او هين وان  
 ساقص في العيان لظهور قصده لئلا العاشر هو الاختلاف في الجهة كما حل علمه عنان للتين  
 كنهها حقه **قوله** وجمع الفضايا الصادق عليها الامكان يجوز صدق بوضعها وسابقتها من حسن  
 واحد في حاد الامكان في سلب صدق الدائمين سلم صدق الدائمة والمطلقة المحالعة التي هي بعض  
 الدائم وكذا صدق السر وطنين والعرفين سبيل صدق العصا وهو مما ذكره عن شرطها  
**قوله** فقال اذا قيد العدم بالكلية في الفضايا بعد العدم بالكلية لم يجعل محولا سميت صدق قوله ثم  
 بعضهم ال العدم لانه ان يكون محولها عدم ملكه سوا اطره لفظ محصل كقولك رذا على او طام  
 او ساكت او ساكن او يقطع معدول كقولك رذلا عالم بان تدرك كلمة السلب مع لفظ  
 محصل وعلى هذا العدم في القصة المعروفة ان يكون موصولا بسبب اللملة كما كسب سبب او كسب  
 نوبة او كسب درسا كان او بعيدا والخول ان العدم لانه كان محولها موصولا عدمها ال عدم  
 سى في نفسه سوا اطره لفظ وجودي او عدمي وسوا ذلك ان الموضوع سبب ذلك النسب الذي  
 اضيف العدم له هو من الوجود المذكور او لا كما قص ذلك في موضعه **قوله** مثل من لشي  
 المسلم للشيء من المال اما لطلب الفصول على القول بان المرصه منه وهو به مضاق للصحة مع  
 حال التوسط بين النه والرض واما على القول بان عرض

عدم مطلقا فلا يكون مطابفا او لا يكون صدق المحي على تعابها مفاعل العدم والكلية وكذا لا يابطا به على القول  
 باجالة السالبة او لا يكون بدون الشيء من السواد والبياض وما بينهما **قوله** كالملك الخ الخ الخ الخ الخ الخ  
 والبرق والوسط وكذا النسف الخ الخ الخ الخ الخ الخ الخ الخ الخ الخ الخ الخ الخ الخ الخ الخ الخ الخ الخ الخ الخ الخ الخ الخ الخ الخ الخ الخ الخ  
 كالتأثير المتوسط بين الحار والبارد او النور المتوسط بين افران والبرق وكذا اراد الخ الخ الخ الخ الخ الخ الخ الخ الخ الخ الخ الخ الخ الخ الخ الخ الخ  
 من السواد والبياض و اراد الاعتدل واللاجور المتوسط بين العدل والجور كنه تسامح في العبارة لظهور اراد  
**قوله** ولا يعمل الشيء الواحد ضد ان في النفا والتفني كالتسوية به لان نفا والاخذ او في النفاذ  
 المشهور بين لاشبه به **قوله** فلا يذنب يلزم من وجوده عدم الضد اراد بالفضل الشيء الذي اضاف  
 اليه الضد في قوله لان ضد الشيء كانه قال فالذي يلزم من وجوده عدم الشيء **قوله** كان الضد الاول ضد  
 لتركيب الامر فلا يكون الضد الاول كنه واحدا من غير ذاته مصادا الذي ان ذنبك الامر فلا يكون  
 في الاول همتان مختلفتين بضا وكل واحد منها واحد من الامر من ولكن ان يدع بيان خصوصية  
 ذات الشيء اذا كانت من حيث هي ملك الخصوصية في غاية السد عن خصوصية ذات الشيء او لم يهور  
 كون الخصوصية الاولى من كل الخ في غاية البعد من خصوصية ذات الشيء لان غاية بعد الاول مطلقا بل  
 الاولى والثانية التي لم يوجد في الخصوصية السالبة بل لا بد ان يكون غاية بعدا عن السالبة من جهة اخرى  
 لسفلى الاعمال ذلك من الاستماتة بالحدس كما لا يخفى **قوله** فليعلم ان ضد الواحد على كل عدد ليس  
 الا واحد العلوم من السد بالامر ان الواحد من جهة واحدة لا يكون ضد الواحد لكنه جعل الواحد  
 الذي له جهات متعددة احاد امسكنه فاطلق القول لا يكون ضد الواحد **قوله** والجوان عنه  
 ان الشيء لا يكون ضد الشيء منها بل واحد منها ضد الاخر اذ هما عاين الخلاف والشيء المتوسط  
 بهما كالجمة المتوسط بين السواد والبياض **قوله** ما فرغ من الامه فخرج في لواحقه الخ الخ  
 اصح الكتاب بعبارة الوجود الذي هو العارض وغيبها باحوال الامة التي هي العروض ثم  
 ثم شجع في احوال العوض الما فخرج مع العارض عن الامة الوجود **قوله** ان جعل مباحث  
 السبل والعلول داخل في الامور العامة هو الصواب لان العلية والعلول من العوارض اشاطة  
 للوجود على سبيل النفا بل كالامكان والوجود ومنهم من اوجها عنها مناسبا للامام في كتابه المختص  
 الحاجب الشريف **قوله** والعلية ما يصدر عنه امر ضد التوحيب كسب طامع لا يتناول العلية  
 او الصورة او العلية وقد ما او لا صدق منها لانها غير موزون فالاول ان يوقف ما لا يصح فيقال  
 العلية ما يحاج اليه امسوا كان اجتنابه البه كسب الوجود دون الامة كاللعل الحار حبه او كسبها  
 معا كاللعل الدافئة **قوله** فالعلة السالبة ترجح ما يوقف عليه

مستلزما لاحد الصدين اعني  
 الصحة والمرض نعم ان جعل الحالة  
 السالبة صدورها كمشهورا  
 كان مستلزما لاحد ولا يعينهم

عليه الشيء في العلة التامة ليس يلزم كواران مصدر لسيط موهوم عن فاعل لسيط لا يعمل  
 له و لا يوقف ثابته على شرط ولا تصور متكان مانع من ذلك الثانية يمكن العلة التامة لسيط بلا شبهة  
 لا يقال لا بد من اعتبار امكان المعلول مع الفاعل فالتكيب لازم **قوله** علة الاجتناع ال الفاعل على  
 هو الامكان فان الشيء مالم يقترن متصفا بالامكان لم يطلب له علة فالامكان ما يوقف في جانب العلول فانما  
 نأخذ شيئا يمكن لم يطلب له علة ولا يسك انه مع ذلك لا يقترن امكانه مع الفاعل مع افران فالاول ان يقال  
 العلة التامة ان العدم مفاعل شيئا اي ان العدم لا يكون مؤثرا في الوجود بديهه لكن يجوز ان يوقف عليه  
 تامة في الوجود فان العمل لا ينفذ عن ذلك ومنهم من قال ان عدم المانع كاشف عن شيء فيكون  
 كعدم المانع من الدخول مثلا فانه كاشف عن وجوده فضا له فوام يكن النفاذ فيه وانه كاشف  
 فان مدبه العمل كما وكبر بالاجور ان يكون العدم مؤثرا في الوجود وكواران يوقف عليه الثانية فيه كما  
 يجوز توقيف على امر وجودي فعلى هذا يجوز ان يكون مدخله الشيء في وجوده او من حيث وجوده فقط  
 كالفاعل والشرط والمادة والصورة ومن حيث عدمه فقط كالمانع ومن حيث وجوده وعدمه معا كانه  
 اذ لا بد من عدم الطاري يفتي قولهم ان العلة التامة للموجود لا بد ان يكون موجودا هو ان علة مدخل في  
 وجوده من حيث الوجود لا بد ان يكون موجودا او مالم مدخل في وجوده من حيث العدم لا يكون موجودا  
 ومالم مدخل في وجوده من حيث الوجود والعدم لا بد ان يوجد لم تقدم مداهم في وجود العلم  
 وحصولها واما ان يجب وجوده كل واحد من احوالها فمالم حكم العمل به ضرورة ولا قام عليه  
**قوله** يجب ان يكون علة العامة موجودة اولها وبالذات قد تقدم ان في عدم العلة السالبة على  
 معلولها امسكا لان كل واحد من احوالها مقدم على المعلول فمالم يطبق **قوله** والاول ايا  
 يكون العلول وبالذات وهو العلة المادية كاشفت بالسه ال السيرة او الفاعل وهو العلة الصورية  
 كصورة السيرة بالسه ال ليس المراد بالعلة المادية والصورية ما يخص بالجوهر من المادة والصورة  
 الجوهرية بل جامعها وغيرهما من احوال الاعراض التي لو حد بها الاعراض اياها بالفعال او بالقوة واسم  
 ان العمل للاصل في قوام العلول يسمى على الامة والمادة عنه يسمى الوجود بتبينها على ان القسم الاول  
 هو في علة الخاصة كما توقف عليه الوجود دون الامة ويرى يقال ان العمل الداهل اعني احوال الامة  
 لا يحصر في المادية والصورية لان الكسب والعمل من احوال الامة وليس شيء منها مادة ولا صورة وكما  
 ما الكسب اذا اخذ من حيث هو اعني بشرط لا ينعى شيء مانع والفصل واحد كذلك يسمى صوت او  
 بان كلامها يوقف الوجود الخارجي فلا مدخل فيه الا في العلية **قوله** واما الشرابط وارتفاع  
 الواجبه فارجو ال تعميم العلة للمادية او انما علة كان سائلا

ما يحاج اليه الشيء ولا يوقف على امر خارج  
 عنه وليس ارادى دخول علم  
 المانع في العلة التامة ٩ م

٧٧ وجوده ص  
 يبد ان ص

وان القسم السالك يوقف عليه الوجود

تقول بان العلل الخارجية عن العلول لا يحصر في الفاعلية والفاعلية لان الشرط وارتفاع الموانع من العلل  
 الخارجية وطبعها انما ليس منها الوجه واللاجلها الوجه فاجاب بانها اما من جهة العلة الفاعلية لان  
 المراد بالفاعل هو المستعمل بالفاعل ولا يستعمل الا الحصول الشرط وارتفاع الموانع واما من جهة العلة  
 الالوية لانها علة فاعلية وانما يكون فاعلا بالفعل باجماع الشرط وارتفاع الموانع وقد جعلت  
 كالمذوات راحا الفاعل وما عداها راجعا الى المادة فان قلت **فان قلت** الموضوع في الاعراض  
 العلل الناقصة الخارجية عن العلول فهو من جهة المادة وان قلت **موضوع** كونه راجعا لشيء المادة  
 تامة في كونها فاعلة فلذلك جعل من اعدادها ولم يفرد مسما راسه وقد يقال في فصل الاقسام ما هو  
 عليه اما هو او خارج عنه والى اما مقارن للعلول ان محل له هو الموضوع بالعكس الى العوض والحل التام  
 بالعكس الى الصورة الجوهرية وحدها واما غير مقارن فاما ان يكون من الوجه او لاصل الوجه او  
 مداول اذ كان وحدها ان يكون وجهيا وهو الشرط او غير وجهيا وهو عدم المانع والاول اعني ما يكون  
 اما ان يكون غائبا وهو الحس والفصل او خارجا وهو المادة والصون **قوله** لعلها  
 بالاستقلال مسماين معنى ان كل واحد منهما وان كان نفسا راسه غير متدرج في تفسير الفاعل والمادة  
 لكنهما لم يوردا بالذات على انهما من لواحقها ومنهجها وقد عدم اشارة الى ان كل معلول لا يجب ان  
 يكون علة التامة مستقلة على جميع ما ذكر من اقسام العلة الناقصة فان جالس تركب لا تصور له مادة  
 ولا صور ولا تصور لفاعلها مصدر منه او التصور كالمفعول لبعض لا يكون له علة خاصة والمادة  
 صدور عن فاعله على امر وجودي لا يكون له شرط والمادة تصور خارج لنفسه عن مبدئه لا يسلل لعدم  
 مانع وما يكون جوهر الموضوع له والحكم والممكن مما كل في شيئا مالا بل الذي لا بد منه في كل  
 معلول هو العلة الفاعلية وربما يكون وحدها كما في المادة فكيف علة تامة له وربما يصح لبعض  
 ما عداها من الامور التي تكون او جميعها تكون العلة التامة كمن **قوله** كما ان علة كل شي على مكانه  
 هو ان الفاعل اذا وجد مستحقا لجميع ما سوف يعلو عليه تاثير في العلول وهو العلة التامة وجب وعلو  
 العلول منه ولا يجوز كلفه عنه لانه لم يجب وجوده وصدور عنه فاما ان علة صدور عنه ولكن  
 في الاول ما كل بالضرورة او لا يكون علة تامة له والى ايضا ما كل اولو جوار وجهه وعدمه  
 انه وجد هو فاما ان يكون تاما راد اولو وكلاهما وفيه نظر لانها كما راد لا علة وجوده عنه لو  
 تكونت فلتا ان اردت ما كانه ان يشاء من طرف وجهه عنه ولا علة لم يصل الى حد  
 الوجوب والامتناع فهو مسلم ولا كذب في كذا ان يكون مع ذلك وجهه عنه راجعا لم يصل الى  
 حد الوجوب فاذا فرض وجهه منه ملامر زائد لم

لا محل ص

لو

وجهه

لم يلزم مرجع احد المتساويين على الآخر ملامر لكونه محال بل لم يرفع الطرف الرابع وسما التام  
 وان اردت بانها ان يتساوى كل من طرف وجهه عنه ولا وجوده عنه فهو من جهة الموانع كما ذكرنا من جوارز  
 وجوده غير منته الى حد الوجوب لا يقال في عدم ان احد طرفي الممكن لا يكون ارجح واولي به وان لم  
 يكن اولوية واصدا الى حد الوجوب لا يقال في ذلك اذ كان الرهان مستندا الى ذاته ورجحان  
 الوجود ومنها مستندا الى علة التامة وما ذكرنا من الدليل الذي على ان الاولوية للحاصل من امر خارج  
 لا يمكن لوجوده الممكن ففقدت ما يبرهن عليه من انك ايضا فاصواب مهما ان استدلال ما ذكرنا من ان العلول  
 ادالم يوجد وجهه مع العلة التامة فنفس وجهه معها في زمان وحده معها في زمان او فافضل  
 الوجود بذلك الزمان ان كان الامر لم يوجد في الزمان الا في الزمان ان لا يكون العلة التامة علة تامة وان  
 الامر لم يترج احد المتساويين على الآخر ملامر لان الرجحان الحاصل من العلة التامة مشترك في الزمانين  
 هذا يندفع ما يقال من انه لم لا يكون مداول ملامر من المختار وانه خارج عن بعضهما الى السجل الخفا  
 هو الرجحان ملامر وهو الاندفاع ان المختار بارادته او سئل ارادته ترجح احد مقدمه على الآخر لان  
 والوجهي منها اين مع ارادته او سئلها ملامر في الزمانين معا فلا بصور منه ترجح خصوص احد الزمانين  
 تكون وجه الوجود في احد المادون الا في ملامر وارتبط به وانفا كما ذكر **قوله** لا يجوز ان  
 العلول موجودا بعد انعدام العلة اراد العلة الفاعلية لان الكلام في الفاعل وايضا ليطابق المتساويين  
 قوله ولا يجوز ان العلول بعد انعدام الفاعل لكن يشترك الفاعل في هذا الحكم ما عدا العلة لان  
 والصون والشرط وارتفاع الموانع اما المادة والصون فلما شبهه في ان العلول لا يصح مداولها في الكل  
 بانها اوجبه بديهيا واما الفاعل والشرط وارتفاع الموانع فلا يصح ايضا العلول بعد ما ذكرنا من ان الاحكام  
 تخفى في جميع الازمنة لوجب ان تحقق معلولها الذي هو الحاح الوجود في جميع الازمنة ايضا فيكون العلول  
 في جميع الازمنة محال ذات الوجود وما يوقف عليه تاثير من وجود الشرط وارتفاع الموانع فاذا  
 ذال شي منها في وقت فقد زال ما يحتاج اليه وجود العلول في ذلك الوقت فهو له ايضا  
 لا ارتفاع كتحقق الحاح اليه بدون الحاح اليه واخترض عليه بان هذا الدليل يوجب اجزاء في جميع  
 اوقات الوجود لالا الى العلة الوجهية له اولاهي بعدم بعد ما اذ من الجابر ان يكون العلول واحد عللنا  
 في كنهه اذ فانه لا يمكن سئلنا على البديل فاذا وجبت اصداهم انعدمت بوجه الا في زمان انعدام  
 الاول بوجود العلول فيه فلا يلزم انعدام علة والبرهان انما قام على امتناع اصحابه على سئلنا  
 معا على البديل ولو صح ان حاله ان عدم الفاعل في زمان ولا يعدم العلول فيه بل يقوم معاه فاعل او  
 علة ما في الباب انه يلزم ان يكون الفاعل الاول مع ساير

حكاك

العلل على تامة لذلك العول والعاقل الثاني مع سائر العلل ايضا على تامة اولى له ولا اكمال في ذلك الجوانب  
 ان يجمع اصحاب الفاعلين فيجمع ايضا اصحاب المستغلبين وقد سبق انه لا دليل على امتناع مستغلبين في  
 الاصحاب فلا يلزم من عدم الفاعل عدم العول وكذا لا يلزم من عدم الشرط عدم العول كجوز ان يقوم بناء  
 شرط او فلا يلزم ايضا من انقضاء العول انقضاء العول الا في ان يكون له واحد شخص علة ان ينقضي  
 على سبيل البديل كقضاء الاصحاب بان يكون كل واحد منها بحيث لو وجدت في ابتداء او حدث ذلك العول  
 الصحيح وانما ان يوجد احد من تلك العليتين فوجود العول ثم بعدم مدد العول ووجود الاولي فهو محتمل لان  
 العول ان عدم ما عدم الاولي ثم وجد باحدا والساية لزم اعادة العدم وان لم يعدم كان اصل  
 الوجه حاصله باحدا والاو ولا كانت الاولي علة مستقلة وجب ان يكون مفيد للعول اصل الوجه  
 ايضا بلزم حصل الخاص ولا يمكن ان يقال انها بعيدة عن الوجه الحاصل بالاول او يلزم ان يكون علة مستقلة  
 والعدول حلاله فظهر ان المستغلبين المذكورين يجب ان يكونا بحيث اذا وجدت احدهما اكمال وجه  
 الاولي بعد ما وان امكن ان يوجد بدل الاولي فان قلت ما ذكره انما يتم في عدم العلة التامة في  
 الفاعل او لا بد لكل واحد من العاليتين من تاثير دون عدم الشرط مع وجود الفاعل اذ جاز ان يكون  
 تاثير على احد ما لا يعينه قلت اذا وقف تاثير على احد ما لا يعينه لم يكن حصول شي منها شرطا  
 تعدول الشرط ولان العلة التامة وان توقف تاثير على احد ما كحصوله زال بزواله ويكون الثانية للشرط  
 مخصوصه الاو وهم ما ذكرنا من التاثير فانه اذا كان مانع ركبا من احدى  
 مثلا من تاثير احد ما لا يعينه فلا تعدول لعدم الاعم واذا كان التاثير متوقفا على حصول احد العلة  
 زال بزوال ذلك العدم ويكون التاثير الموقوف على حصول العدم الاو تاثيرا او فان قلت الذي قيل في  
 بالعلة المتعددة كجوانبها على فاعل الشرط وعدم الاعم مع جوارها العول بعد ما كما سألنا قلت  
 لا اسعاض بالمتعددة ما عرفت من ان العلة لها مدخل في وجود العول بوجودها وعدمها الطارين على  
 وجودها فبعدمها الطارين تحقق العلة التامة فلا يكون زوال العلة مقصبا لزوال العول بل مقتضاها لوجودها  
 فلكلها باعتبار مدخلها وجه نسبة بالشرط باعتبار مدخلها عدمه نسبة بالمانع فينتهي ان بعد نفس براسها  
 العلة التامة فان قلت ما ذكرناه يدل على وجوب انقضاء العول وهو العول والبناء  
 من عتق من الكتاب وشره جوار انقضاءه قلت لانما فاة بين الجوارز معنى الامكان العام  
 الوجوب وانما اشتهر فيها ذكر الجوارز وما يودي معناه رخاء لعاقل الجوارز وعم بعضهم ان العلة بعد  
 يجب انقضاءه لخصيص العلة الغريب ولا يجوز ان يجمع وجود العول بخلاف العلة الغريب فانه يجوز ان يجمع  
 والصواب ان العدم هو اكمال فربما او بعد الاثر ان يجمع العلة

انقضاء

العلول لان العول هو الاستعداد ووجه العول على تفاوت مراتب الاستعداد ونسبة من مراتبها لا يجوز  
 ان يجمع وجوده بالفضل لان الاستعداد هو العلة المتأخرة للفضل فكذلك اطره ايضا لا يجوز ان يجمع  
قول والذي يطل معنى ان يقال لا يمكن الاب له مدخل في وجود الابن فهو انا فاعل لوجهه او شرط  
 له مع ان الابن مع بعد الاب والبناء فاعل للبناء ولا اقل من ان يكون شرط له مع بناء البناء بعد  
 وكذا النار علة فاعله او شرط السجونة للناس السجونة بها مع بناء السجونة بعد ما يطل فاعله وعينه من ان  
 العول لا يجوز ان مع بعد العلة قول فان البناء الال البناء ليس علة فاعله لوجه البناء بل هو  
 باراق مخصوصه وشرائط معينة علة فاعله كحركة عين مثلا وبذلك الحركة علة كحركة امور يتركب منها البناء  
 ثم انتم اذ جركه تلك الامور وانتم اذ جركه تلك الامور مع انقضاء الحركة من جركه افعلة لاجتباها على وضع  
 مخصوص وذلك الاجتماع علة لتشكيل مخصوص فالشكل المخصوص الذي هو معلول لاجتماع تلك الامور على  
 معينة باق ببقا ذلك الاجتماع وزايل بزواله وكذا الاجتماع العول لانها كحركة تلك الامور مع اسما  
 كحركة اخرى باق ببقا ذلك لانها مع الانقضاء زايل بزواله وكذلك كحركة تلك الامور العول كحركة باقية  
 كحركة منتفية بانقضاءها وانتم اذ جركتها السدال انتم اذ جركتها باقية ببقائه ولا يتصور مهاد زوال  
 اصلا وانتم اذ جركتها البناء الاستعداد لعدم شي ما له مدخل في وجود تلك الحركة مستمرا بالعدم ذلك  
 الشيء وكذا الحركة باقية ببقا علة لها منتفية بالانقضاء فليس في عين الصورة بقاء العول مع اسما علة  
 والمختص ان كحركة تلك الامور مستند ال كحركة البناء علة لاجتباها على وضع مخصوص والعلة الفاعلية  
 له هي طابع تلك الامور فالبناء من حيث هو محرك كحركة مخصوصه علة فاعله كحركة تلك الامور وعلل كحركة  
 معدة للاوضاع مخصوصه وما يتركب عليها من الشكل المخصوص واما ذوات تلك الامور فهي معلولة لعل  
 اولى وما وجب انقضاء كحركة العلة عدم وجود البناء وايضا ان لا يخلو علة تلك الحركة العلة التي  
 البناء على حالها كانت موجودة لها اعني كحركة تلك الامور كحركة تلك الامور كحركة تلك الامور  
قول واما الاب فهو علة كحركة التي معنى انه باراق مخصوصه وكحركة معينة علة فاعله او شرط يتم به  
 العلة التامة كحركة التي وعلل الحركة اعني كحركة التي علة معدة لحصوله في موضع مخصوص ثم حصوله فيه زمانا مع  
 امور تعدد هناك علة الاستعداد لقبول الصورة الانسانية فيقبض علة تلك الصورة من المبدأ الفاعل  
 لمعون انسانا وبقاها انسانا له علة اولى غير الاب فلذلك حار بقاءه بعد فليس منها ايضا بقاء  
 معلول بعد علة قول وكذا النار قد عرفت ان الكلام في بناء السجونة انما السجونة بالنار بعد زوال  
 النار فكيف منها ان يقال النار لها ورتها التي بعد ما دته لقبول السجونة فيقبض السجونة عليها بالبناء  
 فلذلك حار بقاءها بعد النار ثم اذا قيل ان النار لها ورتها



للمسحوقين بالاباء كعله فانما راجحة بعد زوال النار الاولى فعد على المعلول بعد علته كان الجواب ما ذكر  
في النسخ وسعد من ان النار تنجسها الماء على لبطلان فانه كان ميبول الماء قابله بالفعل لصورة او حاطه  
لها فلا بد ان يزول عن الهبول الصورة المائية وتلك العلة التي ابطلت عن الهبول قابله الصورة المائية  
او مني او غير ما علة في مثل الحالة التي زال فيها تلك القابلية كذوت استعداد تام لقبول الصورة النارية  
مستعص على الهبول من المبادي الفارقة صور نارية فلذلك كانت هذه الصور باقية بعد زوال تلك  
النار السخنة للماء لطلب لطلوع الصور ايضا معلول مدخله والمراد بالعلل بالعرض ما يكون متنازلا ما هو  
علة بالحقيقة فاذا فرض ان سببا او علة لاستعداد الصورة النارية كانت المسئلة لقبول الصور المائية  
علة بالعرض وانما استعداد النارية وانما للعدلات بعد عرضها واحكامها **قوله** اختلفوا في  
ان الفاعل الواحد في جميع الوجوه الفاعل اذا كان واحدا في ذاته ولم يكن له صفة حقيقة ولا اعتبارية  
ولم يكن له بالذات ولا بشرط ولا قابل لم كرمه الحكماء ان يصدر عنه اكثر من واحد خلافا لآراء الحكماء  
وعدم موافق ان عدم جوار ذلك في الوجوب بالذات وجوار في الفاعل التماثل كما هي متفق والبراع  
منهم في ان المبدأ الاول بحار اوله والحق ان الفاعل التماثل اذا تعدد ارادته او تعللها على واجب  
المكتمون كان حارصا على ان يصدره اذ فيه كثر باعتبار تعدد ارادته او تعللها فلا يكون واحدا  
من تلك الوجوه فان تصور ان لا يكون فيه تعدد بوجه كان داهية ومنها علة ايضا **قوله** لكان  
مفهومة كسب ان مفهوم كسب كسب علة اذ هي غير مفهوم كونه كسب علة الا **قوله** ونما  
المفهومين بدل على عبار ضعيفهما لا يقال ان ارادته بتعبير ضعيفهما بتعبير صريح المفهومين الذين سبها  
بعلية لهدا وعلمه له اكل فيها امران اعتباريان لا حصة لهما عارضان للواحد الحقيقي بالفاكس  
ال معلولة ولا مدح ذلك كونه واحدا ضعيفا وان ارادته بتعبير ضعيفه ما عرض له مدان التهوران  
اعني علته لهدا وعلمه له اكل حتى علم منه ان لا يكون ذلك الواحد واحد ضعيفا فلان ان تغاير المفهومين  
العارضين بدل على تغاير صفة موصوفها كجوار ان يعرض كصفة واحدة لا تغاير ولا تعدد فيها الصلا  
صلح عرضها بل سببا ما كصفة هو التفرع فيه لا ما منقول لا كسب علة ان العلة الواجبة للمعلول كسب  
ان يكون موجودا قبل المعلول عن قلبية بالذات وانه يجب ان يكون لها خصوصية معينة  
مع غيره اذ لو لا ما لم يكن انقضاء ما لهذا المعلول باول من انقضاء ما لئلا يراه فلا يتصور صدور عنه  
في كل الصدور فادام يمكن مع العلة الواجبة امور متعددة لا واحدة فيها ولا حارص عنها بل كانت ذاتها  
بسطة لا تكثر فيها لونه من الوجوه فلا تسك ان تلك الخصوصية انما يكون كسب الذات فاذا فرض لها  
معلول كانت هي اي العلة المذكورة كسب ذاتها لها مد

ان العلة الواجبة للمعلول كسب  
ذاتها لها مد

مع خصوصية نسبت مع غيره الصلا فلا يمكن ان يكون لها معلول او والا لزم ان يكون خصوصيتها كسب ذاتها  
مع التماثل لكونها مع سبب من العلولين خصوصية نسبت لها مع غيره فلا يكون علة شئ منها ولا يتجوز  
ان ذلك ان خصوصيتها كسب ذاتها مع احدهما غير خصوصيتها بذاتها مع الآخر لان ذات العلة كما  
واحدة مع من جميع الجهات لم يتصور تعدد الخصوصية كسبها او اعرفت مدرا معلول المراد بتعبير  
المفهومين اعني علمه لهذا وعلمته لذلك ما رصده مع وصفها الذي هو ذات الفاعل فلا بد من تغاير  
ذات الفاعل ولو كسب الاعتبار لتصوره من تلك خصوصية نسبت تعللها علة ان فلا يكون حارصا  
سما واحدا ضعيفا من جميع الجهات بواحد حقيقي كذلك بل فيه تعدد وانثنية اما بالا اعتبارا وبالذات  
منف قال الضيف وكان هذا الحكم قريب من الموضوع والكا كثر مداده الناس اياه لا غناهم  
مع الوحدة الحقيقية **قوله** وهذا ان الكهولان ان كانا كلاً ما واخذين ما تقدم من التفرع كما في  
انبات النصوص لكنه اراد زيادة توضيح للنصوص بتفصيل من الوجة الاول فعليه بقوله وايضا ولم يعبدها  
ثانيا ويقر ان من بين المفهومين متغايرين قطعا كجوار ان تغاير احداهما مع العلة عن الاو فلما كونه  
ان يكون كل منهما منف لذك الواحد الحقيقي والا لزم ان يكون لامر بسيط كما بينت ان كسبها ان فلما كونه  
ايضا فلولها معا فبه والا لزم كونه مركبا ولا يجوز احدهما ووج الاو والا لزم التركيب والتسبب معا ولا  
وجهما عنه والا لزم التسبب والكون احدهما منف والاو حارصا والا لزم التسبب ايضا والكون احدهما نفسا و  
الاو داحلا للزم التركيب فالانقسام كسب والكل **قوله** والامر الاضافي اعتباري وح سبب  
العلة على تقدير الوجوه ولا موجب ايضا كونه اعتباريا في الواحد الحقيقي بلزم خلاف التهوران في العلة  
والعلول معا فليست بران اضافي بوض للعلل بالنسبة الى المعلول من حيث يكونان معا فان العلة اذا  
ادرك شيئا وفاسد المعلول ادرك بينهما اضافة ونسبة هي صدور عن ذلك الشئ فهذه النسبة عارضة لهما  
العقل وشافي بينهما قطعا وليس لهما وجه في الخارج اذ ليس في الخارج الا ذات ذلك الشئ ودان معلولة  
واذا صدوره عنه فامر اعتباري لا كسب في الاعيان وسواء على معنى النسبة اضافة ان سببها معا  
الصدور والحادثة ولا وجه لهما الصافي الخارج وليس كلامنا من النسبة التوافق بينهما وما تفرعت  
عليهما من الاضافيين **قوله** والمان كون العلة كسب عنها المعلول وهذا المعنى مستمد من العلول  
فهو غير الاضافة الى المعلول الثاني للصدور غير اضافي وهو كون العلة كسب عنها المعلول اذ الصدور  
المعنى مستمد من العلول والاضافي الى الاول متناوئة فبما بران قطعا وذكر بعض الفضلاء ان  
الاضافي للصدور على معنى الصافي لا يوافق الله والوقوف مع ان ما تفسر به مفهومه اضافة لان كون العلة كسب  
كسب عنها المعلول مفهوم اضافي ايضا متناوئة في ذات العلة والمعلول

فكيف يكون امره حقيقا منفردا على العلول وانما كما ذكره من انه لابد ان يكون للعلو خصوصية مع العلول  
ماخبارها بصدر عنها معلولها العيين ولا يكون لها ملك الخصوصية مع غيره فاذا فرضنا مثلا ان اياها بصدر  
عنها البرهان فلا بد ان يكون له مع البرهان خصوصية لا يكون مع غيره وكذا في كل مصدر البرهان  
عنها دون الاثر وغيره وان المصدر ملك الخصوصية في المصدر فيكون موجودا وطعا ومصدرا على العلول في  
فبغيره وان ذلك الخصوصية بالمصدرية تارة والمصدر اولى ويكون العلة كسب عنها العلول من ثالثة  
وذلك لضيق العبارة على التصويير من تمام حتى ان الخصوصية ايضا عليها الاسكان بانها الضافية كمن  
بفصد بها مفهومها الاضافي بل اراد امر مخصوص له ارباطا وتعلقا للعلول المحض ولا يكون له ذلك  
وغيره ونسحق اطلاق من الاضافي على ذلك المعنى المراد بطريق التجرر مما لا يمكنه ونقول ان اراد المصدر  
بالعقل فلا علم ان الخصوصية المذكور كسب ان يكون في الحصة فاعلم بلزم وهو ما لو اراد ان يكون فاعلم  
واحد مع اخرى له خصوصية مع معلول معين ومع اخرى اولى له خصوصية مع معلول اولى فلا يكون للخصوصية  
من الفاعل بل يخرج انا قولنا منه ومن غيره وان اراد المصدر كماله المصدر مدخل سلمنا ان الخصوصية مصدر  
لان ان المصدر بهذا المعنى يجب ان يكون موجودا وليس اثباته شرط متوقف على وجوده للخصوصية بل  
يكتفه عدمها على العلول او بلزم كسب في الواحد الحسبي ولو باخبارنا كما علمنا كسب في التفرقة  
السابق **قوله** بلزم السمع في الامور الحقة او التكب وذلك على تقدير وجود ذلك التبع او وجود  
احدا او بلزم التكب وذلك على تقدير وجودها او دخول احدها وانت تعلم ان لزوم السمع المذكور  
او التكب انما يتم اذا وجب كون ذلك الامر مختلفا للسلوك وهو احوارها ووجدت ما في الاول ان  
يقصر على لزوم التكب في الواحد الحسبي كما اقتصر عليه المصدر في شرحه للتيه باب حيث قال فلا ياله يكون ذلك  
الامر مختلفا وبلزم منه التكب في ذات العلة وكما اقتصر عليه الشارح ايضا فيما بعد حيث قال وان كان  
ان العلول لوني واحد بلزم ان يكون اي احد العيين معا بر الفاعل اي ادا كان الا في نفس الفاعل  
ويزوم منه ان يكون للفاعل جهة اولى فلا يكون الفاعل واحدا من جميع الوجوه **قوله** والظلم ليس  
الا اي الظلم لزوم الخلف الذي هو خلاف التقدير بسبب الخط الا ذلك ان لزوم الخلف المذكور اذ يتم  
الكلام وحصل المراد ولا متوقف على لزوم الخلف بوجه او من السمع او التكب **قوله** وهذا علم  
جواب الوجه الثاني وهو ان يقال ادا كان العلول واحدا فكونه مصدرا مانع الذي عرفت يكون  
الفاعل لا مغاير له بلزم ان مصدره انبان **قوله** فيل الواحد من جميع الوجوه فليس  
سما اكثره هذا بعض اجابى للدليل بل لويح ذلك لم يكن ان يسلب عن الشياك كمن واحد من جميع الوجوه  
وما في ذلك من لان جميع ما يبايه سلوبت بالقران

بالفرد ولم يكن ايضا ان يصف بالشيا متوقف في الفعل والاشيا ممكنه ومما ايضا باطلان **قوله** امور عقلية  
لا محس في الفعل الا بعد فعل الشيء مع ما هو سلوب ابن السلب امر عقل متوقف متعلق على فعل سلوب وسلوب  
بنودا انه ولا يكتفه ثبوت السلوب عنه وحده وكذا الاضافي لا يتوقف الا بعد فعل قابل وقبول في لا يكون الواحد  
الحقيقي من حيث هو واحد ضيفي سلوب باعثة الشيا كسب ولا متصفا بصفات كسب ولا فاعلا لا امور متوقفة  
بل ذلك انما بصور الواحد من جهات ممكنة ولا يسهل الدليل سمي من هذه الصور فان قيل المراد  
من السلب والاتصاف والقبول ما ذكرته من الامور العقلية الاضافية بل كون الشيء سلب عنه سمي او وكونه  
حيث يصف به في كونه كسب معلة على قياس ما ذكر في المصدر به فلتايم الجواب **قلت** الواحد الحقيقي  
لا يتقبل عند سبب حقيقته ولا يصف باوصاف حقيقته بل كل ما هو نصف بصفات جمعة او قابل  
لا امر حقيقه فلا بد منه عند سبب من جهات ممكنة ومن حيثيات القول والاتصاف اما قبول الامور  
الاختيارية والاتصاف بها من حيثها السلب فلتايم جيب في الخارج بل في الفعل على اذنه فالواحد  
الحقيقي كالجواب سوال يصف بصفات اختيارية من السلوب والاتصاف ولا يسهل ذلك في وجوده للقبول  
لان ذلك الاتصاف كسب الفعل ولا يجوز عند سبب اوصاف بصفات حقيقته لا فضاها ان يكون فيه حيثيات  
كسب الخارج لان الواحد الحسبي المذكور نصف في حد نفسه كسب الخارج بالسلوب والاتصاف وان لم يكن  
في مجموع الخارج ولا متوقف في الاتصاف على فعل السلوب عنه والسلوب انما يتوقف على فعلها  
هو العلم بالاتصاف فاتصافه بها في حد نفسه كسب الخارج ان كان من جهات متعلقه لم يكن هو واحدا  
حقيقا وهو بطو والا بنقض الدليل **قوله** من حيث انه كسب الا يجب عنه بت فان قيل لان  
انه من حيث انه كسب عنه الا كسب عنه اما يسهل هذا الحكم او المراد ان مصدر من جهة واحدة شيئا  
وهو ثم اذ الكلام فيه فيكون مصدرا **قلت** الخصوصية التي اخبارها بصدر عنه ليس هي خصوصية التي  
ماخبارها بصدر عنه بل ما عرفت من انه لابد ان يكون للعلو معلولها العيين خصوصية نسبت لها مع غيره  
فلو ضنا بصدر عنه من تلك الخصوصية لزم التناقض وطعا وملاونه كسب عنه بت من حيث انه لا  
كسب عنه **قوله** مدان الاصحاحان يتبينان فان الحكم بان الواحد لا يصدر عنه الا الواحد  
فليس من كلام الله ما يدل على كون هذا الحكم بديهيا كسب في ال نوع نبهية لازالة ما فيه من الحفا وان مراده  
لهذا الحكم انما كسب لا خفا لهم معنى الوحدة الحقيقية فعل هذا كما ذكر في صورة الاصحاح لا يكون الا تبينها  
يتضح في الناقس مع او نقض او معارضة فان **قلت** ادا كان هذا الحكم بديهيا والاصحاح تبينها  
فالدليل في وجوده كسب مع سلب الشيا التبادلا واسطة كسب يتخلص عن هذا التصديق بما  
**قلت** مخلص عنه في البداية فان اهل اللطال اكثر من سناوت

دنه لونه

الناس

بل

طبقاً لتمامه فالواحد الحكم فلا يكون دعوى المدعيه منه مسجونه وما ذكره من انه لا بد للعلم من خصوصية العلم  
المعين لا يوجد مسجونه بسببها بل هو صادر عنها وينبع على ضرورتها وانما في الضروريات الصاحبه  
علم مع الضروريات الصاحبه ان يكون لذات واحده من جميع الجهات مناسبه مخصوصه مع كسبها  
مخصوصه فيصدر عنه كسبها وعلى سببها البداهه تخلص عن ذلك ما نه تعالى في فاعل بخلاف مصدره  
على ارادته ما شاء فلا يكون هذا الحكم مناسبا لما ذهب اليه من استناد جميع الاشياء اليه على ان يكون  
موجبا على ما يترجمه الختم لا يسلك الا على الكمال مع امكان دفعه لما قررناه من انه تعالى منصف في  
حسب الخارج بسببها وادفاعات خارجان بصدره باعتبارها الاشياء كسبها فلا يلزم من ذلك الا ان يكون  
له سبب كسب اعتبارية لاني ذاته بل سببه وادفاعاته ولا يخدور فيه اصلا **قوله** احصيان من الامور  
وجوهه باعتبارها اراد بالوجوده حاله لا يكون السلب وامن مفهومه لما يابنه التقييد بالاعتباريه  
والاعتباريه في كون الاعتبارات شروطا وخصيات اعترض عليه بالضروريات فاضمه ما لا يخفى له خارجا  
كالاختبارات لا يكون شرط الوجود امر خارجي والاعدام التي يتوهم كونها شروطا لعدم النعم للفقار في  
بيض الثوب مثلا ليست شرط بل هي كالتسوية في شروط هي امور ووجهه كقولهم في شئ من الشمس على  
الثوب للفقار والابصار ان البدهه حكم بان العلم الوجوه لا بد ان يكون موجودا لان كل ما يوصف  
عليه وجوده لا بد ان يكون موجودا اوله اسما له في توقف ذاته الوتر على امره **قوله** قال الله  
ولذلك على ان ما نعو من ان كثر العلوات في حرمه واحده باعتبار الكثر الاضافات والاعتبار  
ليس على سبب لزم بل ما ان لا يمكن اكثر لكسب في حرمه واحده كذلك الوجود مع كسب ان يكون للمكسبه وجوه  
او مثلا ذكره العلم ووج يكون الجهات الوجوه للمكسبه امورا موهومه لا اعتباريه كالوجود الاول  
لا يكون الصار عن الواحد من جهة واحده الا واحدا على **قوله** من من الخايزان يصدر عن الوسط  
بسي ان يكون الفاعل الواحد او يكون للثابتيه **قوله** ان مصدر من ب ما سطر ال اشئ او  
اي يكون فاعلا او شرطاً يتوقف عليه ثابت الفاعل **قوله** ولو جوزنا ان يصدر عن السافل بالنظر ال  
ما توفى يعي او لم يكون الا على شرط ان غير الادي لم يكن في المره الثانيه الا اني عشره وان جوزنا ذلك  
كان في المرتبه ثلثه و في الثالثه عد وهو اضعاف مصاحفه لاني عشره **قوله** ثم يصدر منه ومن ذلك الواحد  
او لو كان الموتر في الاوه هو الاول بوسط السبب او كليهما معا فانها متعاربان حد او كذلك لم يبق في  
كل واحد منهما على حده ومتمه كان في ورو والافه افي المذكور **قوله** فكونه مصدر الاول غير كونه مصدر امده  
وذلك لان المصدره الاول لا يدخل فيها المعلول الاول والمصدره الثانيه مشتمه كمنها بمران قطعاً ويعود  
بان يقال بان المصدرين اما واخلاقا

ان

انها داخله والافق طارصه او الكلام واجوب ان المصدريه الاول يعنى المراد منها من المصدره  
عين الواحد الحقيقي والمصدره الثانيه عين المخرج من الواحد الحقيقي ومعلوله الاول ولا يخدور في منيها  
وملذاه المراد من قوله فان كونه مصدر الاول بالذات وكونه مصدر الثاني باعتبار الاول لا فلا  
علمه ذلك الاخره من بعض اجبال ان لو صح دليلكم لزم ان لا يصدر عن الواحد الحقيقي اسان لا بوسط  
ولا بغير وسط ولا بان يكون احدهما بوسط والاخر بغير وسط وان الدليل في الكل اذ يثبت على جميع  
مدى التعادير للواحد الحقيقي مصدرين فمتى ما حارحان عنه او داخلان فيه ال او الدليل  
ولا سكت ان ما ذكره من انه مصدر للاول بالذات والثاني بوسط الاول لا يبرح ذلك النقص **قوله**  
ووجوب لكل منهما بعض استغناء عن الاول او بالنظر الى كل واحده منهما لو وجد وان لم يوجد الا في  
لان الفروض الاستقلال وطومى الاستغناء واذا كان مستغنيا عنهما لم يكن واحده منهما خاله فضلا عن  
كونها علمه مستغله حرف فاجتماع علمين مستقلين على واحد شخصي مستلزم وقوع الحال وامكان الصاحبه  
سليم امكانه واما لو اردت ان يبدل فانث فيه كماله فاستغناك في خلقه فالصالح افضل لا  
يقال التوازي على البديل ايضا او لو كانت احدهما موجوده والاخر معدومه لزم من وجوده الاول وجوده  
ومن عدمه الثانيه لان عدم العلمه المستغله لوجب عدم الخلق علم كونه المعلول موجودا  
وما سطر من ان الخارج اصل الخارج والتدوير كسبها على كونه الشمس فخواه ان المعلول متناك  
اعني كونه الشمس واحده بالوجود لا بالسمي لان العلم عدم العلم عدم المعلول ينحصر في وقت  
لا يجوز ان يكون لواحد شخصي خلتان مستغلتان على البديل مكان اسانه دورا **قوله** لان معنى الطبيعة  
من حيث هي لا يخلف لمام من ان الواحد لا يصدر عنه الا الواحد هذا اذا كان المعنى للمعلول هو الطبيعة  
من حيث هي لا باعتبار شخصياتها كالمجموعه المجهولات او لو كان الاقضا بحسبها خارجا عن المعلول  
ال انواع كعلمه على حسب اختلاف تلك الهويات يكون فردا في الطبيعة النوعيه علمه نوعي وفردا في سلكه  
علمه نوعي من نوع او فردا في نوعه واقضا في الطبيعة من حيث هي نوعي واحدا فقط فان الواحد بالنوع يجوز  
لكونه من اجناس وفصول مجاز اقضائه في سبب كل منهما نوعي المعلول **قوله** على معنى ان بعض افواه واقع العلم  
وبعضها باقون لا على معنى ان الماده النوعيه لو حدث في الايجان عن علمه متعوده كالحاله وقوع الكل في الايجان ولا على  
معنى ان الوجود الواحد منها في الايجان الذي بان يكون وساحتها على علمه متعوده كما عرفت في سلكه  
**قوله** كما ذكره اني معلل بعض فوائدها بالنار لاسكن من النار لها مدخل في الارضيه وان كونه لها مدخل  
في الارضيه كذا في علمه وكذا السماع له مدخل في الارضيه فان كانت من الامور خلا مستغله كسلك  
الاراضه فتدبقت المطر وهو نوار العلم المسجل على المعلول



ما بالذات وان كان عرضيا مما بالذات لا يزول بل بالعرض ولا يشك ان العلة الغرضية لذاتها يوجب العلول الغرضية  
فلما تخلف عنها لاجل انشائها وما اشبهها فما بينهم من ان الحال جازان لسلم الخس كليا جاريا في جميع  
الصور كوازان يكون احد الحالتين سافا للآخر كما ان عند الصنوع ملا كما مع فصلا في **قول** والاول هو  
نسبت العلة والعلو لانهما في الوجود بل لم اعط السه على تقدير انها جميعها وكل ما يلزم عنه على عدرو وجوده  
يكون مع فصل هذه الكلام الطويل ليس سر حاما ذكر الحم ولا دلالة له عليه والاقرب انه انشائه الى  
طريقه مخترعه له مشهور عنه ومن ان لكن لا يجب لذاته وما لم يكن الشيء لا يكون له وجود وما لم يكن  
له وجود لغيره عنه وجوده ما يمكن من حيث ذاته لا يكون له وجود ولا لغيره عنه وجود فلو كانت  
الوجودات باسرها مكنة لما كان في الوجود موجودا بلا بد من واجب لذاته ففقدت واجبة الوجود  
وانقطعت السلسلة ان الصواب وانطبق بيان المس على هذه الطريقة فنوله لان كل واحد منها انما  
السلسلة تمنع الحصول بدون علة واجبة وذلك كونه مكنة ولا يجب ولا يوجد بنفسه بل يحتاج  
الى علة يجب اولها بوجوده وذلك لوجوب عدم العلة بالوجود والوجوب على العلول وقوله ايضا لكن  
الواجب بالوجود تمنع ايضا الحصول ايضا كونه مكنة بدون علة ما عدم فلو اخضرت الوجودات لكان  
لم يوجد منها بلا بد من وجوده واجبة لذاتها واجبة تكون طرفا للسلسلة **قول** والاها وباتجها  
سلسلة لكل واحد منها مكنة لذاتها واجبة لغيرها فلها علة قبل الاها وباتجها باعتبار ما هي عليه  
اجتبا عنه بصيرها شيئا واحدا وباعتبار اولى بحيث لا يخرج عنها واحد منها بدون اجتناب اجتناب  
بصيرها شيئا واحدا فان اراد الاها وباتجها التسلسل منع كون الاها مكنة بل هي متشعبة  
اذ ليس في الخارج الاها والتعدد الذي بعضها محرر وبعضها مادل وليس لها علة واحدة الا ان  
تكون كل واحد مكنة لا يستلزم امكان مجموع هذا التسلسل لان الهيئة الواحدة العارضة للمجموع في الفعل  
واحد في هذا المجموع ومن ام اعتبار ذلك في مجموع وجوده في الخارج واسمائه في واحد كما في احوال الخلق وان  
بالاها وباتجها التسلسل انما قلنا علمتها على معنى انها تكتفي بنفسها من غير حاجة الى خارج عنها فان  
منها علة للاول والثالث علة للتاسع وهكذا كل واحد من اجاد السلسلة علمتها ولما لم يكن علة الاقرب  
منها الوجود غير الافراد لم يحل الى علة غير علة الافراد ولا اشكال في تعليل الشيء بنفسه على هذا الوجه وهو ان  
اشياء كل واحد منها ما قبله في الترتيب الطبيعي فلا يحتاج اليها الا شيئا من اجاد السلسلة فيكون  
بنفسها الى كافي منها انما السلسلة تعليل من واحد معين بنفسه وانما ان لا تسكن الاها وباتجها  
موجودا مكنة كان كل واحد منها موجودا مكنة وكان لكن للوجود في الخارج ان علة موجودة كانه كذلك  
كما تنبأ الى علة موجودة كافي في الاها وباتجها بالضرورة ولما كان لكل واحد

لا يكون

ممكن

من السلسلة علمها موجودة افضل في السلسلة كانت العلة الموصلة لكل جمع مكنة العلة الموجبة للاحاد وجب فنقول جمع مكنة  
العلة الموجبة هي علة موجودة للسلسلة باسرها اما ان يكون عين السلسلة او اصلها فيها او حارة عنها والاول  
اعني ان يكون مجموع السلسلة علمه موجودة ليعلم لان العلة الموجبة لشيء سوا كان ذلك الشيء واحدا امينا او مركبا  
من اجاد مكنية او غير مكنية يجب ان يتقدم بالوجود على ذلك الشيء من الحال لعدم مجموع على انشاء  
اولها اذ في من تعليل كل واحد من السلسلة باسرها وبين تعليل مجموعها مجموعها وما منها بران قطعا فالاول  
هو انشاء كل واحد من السلسلة باسرها لا والاشياء بنسبة على بطلان مدعيه على ان وجه فرض اعني سوا  
فرض ان تعليل مجموعها بالجمع فيجب الاها وبالاتي سبيل الضرر ولا على سبيل الضرر **قول** او كل واحد  
منها والاها ولا يجب لكل واحد منها ان يحجب الاها وبالاتي لا يكون علمه الموصلة اليها فيه كل واحد  
منها يحجب ال علمه لوجوده فلا يكون موصولا الى الاها والسلسلة لان وجوده لا بد ان يكون له مدخل  
في احدى السلسلة قطعا وليس موجودا صاعدا عنه فلا يقدر كون كل واحد وحده ولا كونه مع ظاهر  
كما في احدى السلسلة تنوب فيها في الاها وبالاتي على كل واحد مما ليس صاعدا عنه فيسئل وايضا يلزم من  
كل واحد علة توارده العلة المستقلة على معلول واحد هو مجموع السلسلة **قول** وليس بعض الاها وبالاتي  
بالعلمية من بعض ال قوله فيكون تعليل الاها وبالاتي بالعلو لانه اول قبل يحصل هذا الكلام ان بعض  
ليس باول لان بعضها اول وذلك بطا كبرى لانه معلل لشيء اشياء باسرها وانه يتا قص وهو مدفع  
بان الفصول انه لا لولوه لبعض اصلا لان بعض الذي فرض اول لا يمكن معلول فيكون علمه اول  
بالعكس البه فلا يكون اول ثم ان تلك العلة ايضا معلولة قطعا فلا يكون هي اول بل علمتها ومكندا  
فلا اولوية في شيء من الابحاص فلم يقصد باسرها الا لولوه للعلة الا يقسمها على العلول والماس في ذلك  
كما لا يخفى او امر خارج عنها من اذ ابتناول ما هو خارج عنها فتمامه من السلسلة وما يتكبر من الواصل فيها والخارج  
عنها فيكون ذلك الامر الخارج واجبا لذاته ان يجب ان يكون موجودا لان الكلام في العلة النافذة  
الموصلة وان يكون واجبا للوجود كما ذكر **قول** وجب في دفع ما قبل انه كور اخضر علمها  
ثم كوازا السلسلة منتظمة الى غير النهاية ويكون الخارج عنها مكنة وعلمها للحكمة للاها وبالاتي لا يقطع السلسلة  
ذلك الخارج ويكون ان ذلك الخارج مندرجات سلسلة اولى ومكندا ال ما لا يتصل من السلسلة ويؤا  
انها من اولها ان كل واحد ممنوع الحصول بدون ذلك الخارج الموصلة لها استقلالها ولا اول ان يكون موجودا لانه  
منها ابتداء مكنون وافعال اسطاس سلسلة فيقطع السلسلة بالانفال ذلك الخارج مركب من واحد وممكن  
للاقطع السلسلة لا انقول ذلك المركب يكون مكنة وافعال السلسلة ولا يكون خارجا عنها مع وجوده ثم ما ذكر  
ولا فاعاد ما قاله المصنف من ان في الاها وبالاتي في الاها وبالاتي

ان يكون

مد

سئل

يكون علمه موجبه لبعض كل الاحاد والا لكان كل واحد منها واقعا موجبه الذي هو عين فيحصل الجمله كقولهم جميع  
بوجودها من غير احتياج الى ذلك الخارج فلا يكون علمه للجمله والفروض خلافا وادوا وان يكون علمه موجبه لبعض  
على الاحاد ولزم ثوابه على اثنين مستقلين على معلول واحد لان ذلك البعض له علمه موجبه في السلسلة فضلا  
فتثبت ان يكون علمه السلسلة امر خارجا عنها كما ان كونها من السلسلة او نفسها امر متصل  
السلسلة وهو المطلق **قول** واذا كان مرتبطا بها ولا يكون في وسطها يكون طرفا فيقطع السلسلة  
رد ذلك على ما تقدم من جوار كون ذلك الخارج الواجب على السلسلة غير واقع في اسطمان احادها فلا يقطع  
السلسلة فيسقط شرطه لانتم البيان بهذا الوجه بل بما قدمناه من البيان ودرعقت انت ان البيان  
بهذا الوجه تام من غير حاجة الى بيان القدم **قول** بسبب ان العلوم بالعلمه جمل الامور التي يصدق على كل واحد  
منها انه منفرد به ان اردتم بالعلمه العلم النانته اخرنا ان الاحاد باسرها علمه نفسها ولا يلزم من ذلك  
عدمها على نفسها لان العلم النانته لا يحددها او المتركب من المادة والصورة يحدده على العلول لانه  
نفسه فكيف يحدده اذا ضم اليه شيء **قول** اجيب بان المراد بالعلمه العلم المستقل ومدى ما لا يتوقف  
في التأثير على معاونه لا يكون منه ان المراد بالعلمه التوكل المستقل بالتاثير في السلسلة ومعنى الاستقلال بالتاثير  
فيها ان يكون له شريك في ذلك كسكون ذلك الشريك الذي سماه متعا وتا وصار عنه وهو التوكل المستقل  
بهذا المعنى الذي سببنا علمه موجبه كافي في الحاد والسلسلة ومعنى التفاعل السنجح لانه يدخل في تاثيره بعد الاستقلال  
لابتداء في اعتبار شرطه في التأثير خارج عن ذات المستقل وان كان معتبرا في الاستقلال ولا اعتبار معاون  
الى شريك في التأثير خارج عن المستقل وانما يتاثير اعتبار معاونه لا يكون معه واما ما ذكره العلول المتركب  
وصورته يجب ان يكون تاثيره من لهدم العلم المستقل انها ولا شك ان العلم الوجودي للسلسلة المستقلة لهذا  
المعنى يكون مقدمه على العلول فلا يكون لها صا ولا كل واحد منها لا يتاثير على التاثير على معاونه ليس منه  
ومعلوم علمه ولا بعض الاحاد ولا ذكره **قول** لان تعلق الاحاد بكل بعض حيث يتقوم الاحاد في علمه على السوية  
قبل علمه بسبب ان كل بعض مساو في كونه واما من العلم الوجودي يتقوم به المتركب كل الامور ان يكون بعض  
معين منه او في بعض اصصاه مع العلمه الجمله دون مال الابحاض وطوره وروما ذكر في الشرح من ان ذلك العلم  
له علمه في السلسلة قطعا وتلك العلمه في كونها كما علمه للسلسلة موثقه فيها اقول في هذا العلم اول بالفروض  
فلا اولوية لشي من الابحاض بالتاثيره اصلا **قول** ان يجوز ان يكون ما بعد العلول الاول اراد  
بالعلول الاول للعلول الاخر لانه اول بحسب اعتبار السلسلة **قول** فلو فرض كونه علمه لكان علمه  
اول بالعلمه منه ما ذكرنا الى ان لو فرض كون ما بعد العلول الاول من العلم النانته علمه السلسلة لم يكن علمه لها الا  
علمه اول بالعلمه منه ما ذكرنا من سببها من سببها

بسبب اول بالعلمه علمه اول بالعلمه فانما العلم الاول الاعمى ليس له علمه يكون اول العلميه فلو لم يكن  
له علمه لم يستغنا ان يمكن عن العلم لانه يمكن معا وقد يكون علمه على فاسط وكرت ولو ماخذ العلول الثاني غير  
النهائية وعلمه الى ما لا يتامى **قول** وانما يلزم ذلك كان فيها وجه مغاير لوجود الاحاد فانها اذا لم  
يكن هناك الا وجود الاحاد كان الحجاج الى العلم كل واحد من الاحاد لا مجموع من حيث هو مجموع وانما  
ما كلفه من قبل وهو انه لا كان كل واحد يمكن وجوده اكان تاسر ما يمكن ان يوجد وجهه فلا بد لها من علمه  
موجبه وجوده كافي في الجا واما في الامور ان يكون نفس الاحاد وكما عرفت واما قوله فان وجوده  
كل واحد هو متقوم بوجودات الاحاد بعد اخره من علمه ما من مناف لاهل ما من الوجود من حيث  
انه سطر لانه في نفسه وليس في غيره فان ذلك انما هو في المطلق المشرك بين افراد واداء افراد وتكون  
معها فلا يمكن ان يكون ذلك المخرج كما في كل واحد من تلك الافراد اذ اعترض على قوله ومنه جوار  
مستفحق لكل واحد من الاحاد باننا لا نعلم ان هناك وجودها خارجا معيار السلك واحدهم بفقره في قوله  
الوجود كل واحد وانما ذلك المتاخر في العلم لا غير **قول** ان مجموع الاحاد والوجوده اذ  
حيث لا يدخل فيه غير ما ولا يخرج عنه شيء منها ليس بعموم في الخارج والا لكان بعمومه من اوانه  
فيه وقد فرض انه لم يدخل فيه غير الاحاد التي كل واحد منها هو وجوده او لا واسطه بين الوجود والعموم  
ولا شك ان هذا مجموع الوجود في الخارج معيار السلك واحد ومحتاج الى وجوده فكونه محاسن المتاخر يمكن  
يكون يمكنه بلا شبهة وبم الكلام على ان هذا الافتراض لا يحتاج اليه كما عرفت واما ما ذكره المتعرض  
من ان المتاخر لكل واحد وجوده في العقل لان الخارج محسوس على اعتبار الهيئة الاجمالية مع الاحاد في سلف  
في كلامه معامل والله الحق **قول** من معلول بعض اذا تسلسلت العلل متضا على الاعمى منها وانما يتاثر  
من معلول معين لا غير النهاية واخبرنا حمله اقول في علمه متقدمة على ذلك العلول الذي هو اول الجمله الاول بعد  
واذا تسلسلت العلول منها لانه انما لا يتامى واعترنا حمله معناه الاعمى منها وانما يتاثر اقول  
من العلول هو العلم الذي هو مبدأ الجمله الاول بعد منه فحصل في كل واحدة من ما بين الصورتين جملتان  
احدهما ما تقدمه عن الاول بعد منه **قول** فان توهم الربط غير التام على غير التام من لانه  
مؤقت على اركان فالانهاية له اما دفعه واما في زمان متناه وانما **قول** وايضا انما يلزم من المخرج  
ان من لا يتاثر من العلل والمعلولات ومن فصل غيره منها من حيث حصل حمله اخرى ومن توهم التناقض  
احدهما على الاول على الوجود المحسوس فيكون مجموع محالا ولا يلزم من ذلك سببها من حيث انها فان المخرج في عام  
زبد وعدمه وكل واحد من غيره يمكن في نفسه **قول** ما كواوت التي لا اول لها الا بالانوار المتناهية التي لا  
يجمع الوجود من حيثها في كواوت التي لا اول لها

لا فاقوم  
الردود  
ها

مذهب الحكماء **قول** والنفس الناطقة ابن الامور الوجودية وقد ان لا ترتب سها كما تنفس الناطقة  
 عن الابدان على مدبرهم فقد اس في الاول الاصح في الوجود وفي التام قيد الترتيب والحاصل ان رومان الترتيب  
 عام في جميع صور الالهام من لدلائله على بطلانها باسمها واسم قدر الشرح طم في البطلان فمدى الترتيب والاصح  
 فاصح البرهان بالصور التي لم يوجد له **قول** ويمكن الاطلاق بحسب وجه الفعل في بعض من انما الانطباع  
 قد يقال فرض الانطباع ان يتوقف على ادراك الامور التي لا يتبعها من مفصلة لم يمكن الفعل منه ايضا الا ان  
 احاط الفعل بالاشياء في نفسه لا وقد اوزان منها وان توقف على ادراكها بحسب لم يعرف الوجود ايضا فلما  
 فابعد في المحققين بحسب ان الفعل هو الذي ادراك الكليات ويحكم عليها الحكماء كقوله منطبق على **قول** وانما  
 ولا يحاج في ذلك ان طاعت خصوصية كل من منها واما الوجود فانه يدرك معانيه في سعة ما هو محسوس فهو  
 لا يدرك الانطباعا وبناس محسوسين فان كانت السلسلة الامور المحسوسة فلا يتوهم الاطلاق الا بالادراك  
 تناسلها والوجودم عاينتها وان كانت امور مقولة او مركبة منها كان الوجودم عاينها اذ ادراك الاطلاق في  
 او ايضا في قوله ولا ينفذ الوجودم عن الاطلاق او قدره عليه في السعائر لم يتوهم الانطباع في  
 فيل والاول ان يقال في صور الابدان في قوله نفسها اما ان يكون بحسب لو طرقت ما مطلق لا ينطق او لا  
 فعل الاول كان الذي ابركنا في كنهه وكان الشيء مع غيره كقولهم عن وعلى الثاني انما انقطعت الناطقة فطبا لانها  
 اذا كانت بحيث اد اطلقت او اها من البداية على الترتيب ولم ينطبق الوجودها بانه كان في الترتيب لو  
 ار يدنطبق فيون الناطقة عليه لم يوجد ذلك فيكون الناطقة وهذه الملازمة ضرورة فينقطع الناطقة وهذا  
 ما تحققت في قول الشاعر ان الالهام الاطلاق العوض **قول** فلا تصور الناطق في اوانها اصلا في باب  
 الخارج والاحسب ان من حرون ان الانطباع لا تصور الا في الوجود والحوادث اليومية ولا وجودها معاني  
 الخارج وموظف ولا الالهام في له وجوده فالاسامي في معانيه في تصور كمالها في الانطباع  
 كما ذكره في الوجود العنقيل **قول** بان ذلك في تصور الانطباع في النفس الاطلاق كسبب الام  
 ومنهم في الحوادث المتعاقبة قد صيرها وجود خارجي في الحكمة ليست امور او ممتدة محسوس فيكون انطباعها  
 بانقطاع الوجودم وطمعها باعتبار خلاف الاعداد التي بعضها بها برهان التطبيق كتنصيف التواضع ال  
 غير النهائية وتضعيف الالف غير النهائية فانها وصيغة منقطة بانقطاع اعتبار الوجودم **قول** وغيره من  
 لا تصور فيها مدبر بل اذا اراد التطبيق في غير الله سبحانه اذ ان تصور كل واحد واحد من احد من الحكمة  
 معصلا لم يوجد با زاه واحد واحد على المفصل في الحكمة الاول وذلك لما يحسب الوجودم والعقل ايضا  
 استوعب ما ذكره في التطبيق بين حكمتين مدبرين على الاسواء فانه اذا طبق طرف احد على طرف الاخر  
 كان ذلك كافيا ان يوح بارا لكل جوارح الاول **قول**

من اسرار ونوهم التطبيق لمن اعدوا الحصر والابد منها من اعتبار تفصيلها فكل من انما على الصانع والوجود في  
 ان النفس الناطقة التي اورد السائل النفس انها اذا اخذت مضافا الى زمنه صدمتها ترتبت وتم الهم بان  
 فيها ايضا وكذا اذا اعتبر ان نفس الابن هو وجوده على يد الوفوف على نفس الاب الولد لما في بدن الابن  
 كان فيها ترتب بالطبع فيتم الهم بان فيها ايضا والجواب عن الاول ان ترتيبها بحسب ترتيب ازمته صدمتها  
 ليس لازما وقد حدث منها جملة في زمان وجملة اخرى في اخر واكثر في زمان آخر وقد حدث منها اجاد  
 احاد في ازمته من نية فلا يتصور التطبيق في جميع ترتيب احوال الزمان وايضا ما جوهه من حيث انها  
 مضافة الى ازمته صدمتها كجمعة في الوجود لا تمنع اوضاع تلك الازمنة وان اخذت ذوات النفوس  
 وقد كالم يكن من نية والجواب عن الثاني ان نفس الاب بسبب كونها بالانها وكما كانت محسوسة  
 على مدبر حصول ما في بدن الابن الذي له مدخل في صدور نفس الاب من ترتيب سلسله من نفس  
 الاب وكل الحركات والبدن ونفس الابن وقد عدم من تلك السلسلة بعض اجادها في الحركات المحسوسة و  
 البدن فلا ينطبق اجادها بالاطلاق في اجادها في اجادها في نفس الامم كانت الاحاد المدونة  
 ايضا منطبقه في نفس الامر حال وجودها فانطبق اجادها في الوجود من انطبق اجادها المدونة وللزام  
 في تلك الازمنة **قول** ولها ترتيب طبعي كما ذكرنا وترتيب وضعي كما اذا كانت الابعاد في ترتيبها  
 وفرض فيها حصر منتهى وقطع منه ذراع معلوم طبق الناقص على الزيادة **قول** وكل واحد منها على  
 ومعلوم باعتبار الانتقال ان المعلوم الاخير من اجاد السلسلة ولم يحسب فيه الصفات لانا في الكلام فيها  
 عداه وبنسب المقصود وكذلك في سلسله العلولات كجمع الصفات في اعداد العلة الاول وبنسب المقصود  
 الصانع **قول** لان كل علة لا يسطون في مرتبتها على معلولها واد اعتبرنا ما عدا العلول الاخير في سلسل العلول  
 كان كل واحد من تلك السلسلة معلولا وعلة معا في باعتبار كون اجادها معلولة سلسله وباعتبار كونها خلا  
 سلسله اخرى فاذا طبق سلسله العلول على سلسله العلول لا يمكن ان يكون من تلك العلول مطبوعه في مرتبتها على معلولها  
 لان معلولها ليس في مرتبتها بل من غير معلولها بل انما ينطبق كل علة على معلولها وذلك العلول في نفس تلك  
 العلة المطبوعه عليه وانما سبب ان بحسب وصي العلية والعلة وبنسب الاعترار بتصور الاطلاق منها  
 وكل علم من حيث اتصافها بالعلية منطبقه على معلولها المتقدمة على كل العلة وذلك العلول عرسة وكل علة و  
 معلول منطبقين لابدان يكون قبلها عليه فاذا انطبقت اعداد العلولات بابر كما كتبت لم من فيها واحد  
 غير منطبق كان هناك علمه منطبق على جميع النطق لم يسطون عليها شي من اعداد العلولات والالزام ان سبطون معلول  
 من كل العلولات على علمه فلا يكون علمه منطبق على واقفه في مرتبة وقد عرفت طلاله ما تقدم من ان لا يسطون  
 العلول مطبوعه على معلولها بل على معلولها وكما كتبت لابر سلسله

مطلق ١٣

العلل بواحدة من تلك الحكيم ان سلسلة العلل لا تزداد في صفه البرهه بواحدة في ذلك الطرف الا في الطرف الاخر الذي هو  
 في سلسلة لا يملك كسج فيه الصفات معا فلو لم يرد سلسلة العلل بواحدة في ذلك الطرف لم يكن المصعبا على مساو  
 في العدد ويكون هناك معلومة ملائمة بقابلها وطولها بالضرورة اذ انا قلت حقا نبيين عندك اندفاع  
 ما قيل من ان زيادة علته على جميع العلل لا يلبس في كل طبيعة متماهية من سلسلة المذكور وانما في تلك التي  
 لا ينفصا في كل واحد منها بل ولا في لزوم ارتفاع التقدم وانما في الاخرين للعلل والعلل **قوله** وكذلك الحكم في جانب  
 التساوي الال العلل لا يتكشف كل حكمة حاله بالانفصال على تسلسل الكل ولم يرد منها ازيد من العلل الا في  
 بواحدة من حيث وجود التاثير فان كل معلول لا ينطبق على علته بل على علته معلولة اليها ومنها وعن ذلك  
 ايضا وكل معلول وعلة منطبقين لا بد ان يكون بعد ما معلول اوال او فانظر هناك **قوله** يورد ان  
 جميع الممكنات الوجودية المتسلسلة الى غير النهاية له مؤثر هذا الدليل بعينه هو الدليل الاول كحقيقة على وجه  
 فروع الشارح هناك ولا اختلاف الا بحسب التجهيز افضيلا واحمالا وادنى صرف في المعنى فظهر ان  
 عمل الدليل الاول على الطريقة المحيرة كما اشير اليه هناك هو الصواب وما استوفينا الكلام في تحقيق الحق في  
 الدليل هناك استغنيا عن اعادته منهما لانه قد اورد علته بعض لم يرد على العبارة الاولى وهو ان هذا  
 الدليل بعض اجمالا لجميع الوجودات واجمها وتكسبها بربانها فيها بعينه والواجب ان التردد  
 سلسلة يكون كل واحد من اجادها ممكنة وحاج الى علة حارضة قطعا وما ذكرتم حمله على بعض اجادها في  
 العلة وهو كاف في سايرها فلا نقض بها واغرض ايضا بان قوله في الخارج على حمله الممكنات واجب  
 لان الدليل المذكور في الخارج مطلقا واحكاما او غير **قوله** وبعينه اولى من الاطلاق والعبارة في  
 صفة المعنى **قوله** يوفق بالتامل فيما سبق وطوان الواجب لا بد ان يكون علة لواحد منها فيكون الواجب  
 وافعال نظام سلسلة الالاف وتتقطع السلسلة او لا يجوز ان يكون وسطا او نقول ذلك الواجب لا بد ان  
 يكون علة لواحد منها ان الالاف ولا يجوز ان يكون الواحد هو الاخر او الوسط والالزم بوارد مؤثرين  
 على اثر واحد بل يجب ان يكون ذلك الواحد هذا السلسلة وقد وجب به الحمله على علة باء لم يثبت  
 على وجهها بالابدان الاولى ووجه الكلام فيما بوجبه انما فان ترفع السطر المذكور في الشرح **قوله** لانه  
 اذا كان كل علة وكل جملة مسبوقه على كون الجملة مسبوقا بعلة ان اراد لكل جملة من جملة متماهية فلم يتسلسل  
 كونها مسبوقه بعلم ولا يعلم من ذلك ان يكون الجميع مسبوقا بعلة لانه جملة متماهية وان اراد كل  
 جملة مطلقا اي سواء كانت متماهية او غير متماهية فالجملة ممنوعة وفاد كمن ان كل جملة معتبرة منها  
 يكون متماهية عن واحدة منها انما يقع في الجملة المتماهية دون الكل فان الكل من حيث هو كل جملة مسبوقه  
 بعلة يثبت لو كانت مسبوقة لم يكن جميع الالاف وان كل العلة حارضة

منقطع بالسلسلة  
 ودونها الملاءمة

خارج عنها مع انها من اعداد السلسلة **قوله** وقيل عليه بان قول الكل واقع من العلل الاول ومن واحد من  
 العلل كتمام غير محصل ومع ذلك بان حاصلها ذكره طرانا كجب ان يكون ما بين العلل الاول الى العلل  
 الاخر ومن ان واحدة من علل البعيدة عده ومنتاه والالزم انحصار كلاهما في حاهرين وحجب ان  
 يكون الكل كذلك لانه لا يزيد على ذلك الواحد ولا يخصصه ان ما عدا العلل الاخر والواحد من تلك العلل  
 من الجانب الاخر كجب ان يكون واقعا سها فيكون متماهيا والكل لا يرد على هذا التمام لا بواحد  
 يمكن متماهيا وانما يكون حكم صاحب الاشارة في اقتراح هذا الاله الى الحدس لان العمل لا يمكنه  
 ان يعتبر في الجانب الاخر واحد منها كما اعتبر في جانب العلل العيس في حكمه بوجه ما عدا احده  
 العيس سها بل ملاحظ ذلك الواحد عملا فهو معا وما من على بين الطرفين ليعود الى كل طرف فربما توقف  
 لذلك في الحكم الاذمان التي لا حدس لها ولم يرد صاحب البرهان بقوله اذا كان بين العلل  
 الاول ومن كل واحد من علل المتسلسلة علل متماهية لزم ان يكون الكل متماهيا ان الكل كجب  
 متماهية لوقوع من العلل الاول ومن واحد من عللها كما توهم الشارح فاورد عليه ان الكل لا يتصور  
 وقوع بين واحد من اعدادها سواء كانت اعداد متماهية او غير متماهية ولم يرد ايضا انه يجب  
 ان يكون ما بين كل واحد من الالاف على الترتيب متماهيا كان الكل ايضا متماهيا لبعض علته  
 لم لانه اذا كان ما بين كل لفظين من النقط المتساوية الموضوعة على الخط اقل من ذراع لم يلم ان يكون  
 الكل اقل من ذراع بل مراوفا ببناء **قوله** لان معلول الوجودي وجودي لا سهد في ان لا يمكن  
 تاثير العدم في الوجودي لا محالة ان يكون العدم مؤثرا في شيء موجود له ويلزم من ذلك انه اذا كان  
 العلة الفاعلية عديمه كان العلل ايضا عديميا وانه اذا كان العلل وجوديا كانت العلة الفاعلية  
 وجودية ايضا واجا ان تاثير الوجودي في العدمي بل يجوز له لا ففة نوع خفا فان صح ان عدم العدم  
 عين الوجود وان عدم العلة الفاعلية على عدم العلل لم كان يكون الوجودي علة فاعلية للعدمي  
 والا لكان عدم الوجودي علة فاعلية لعدم العدمي الذي هو وجودي صرف واذا ثبت انه تنسخ تاثير  
 الوجودي في العدمي ثبت انه كانت العلة وجودية كان العلل ايضا وجوديا وانه اذا كان العلل  
 عديميا كانت العلة ايضا عديمية هذا هو فيسئل لو لم يكن معلول الوجودي وجوديا لكان عديميا وكل ذلك  
 العدمي لا بد له من علة موجودة او الوجود لا يصدر الا عن وجود فعدم تلك العلة لذلك العدمي لان عدم  
 العلة على عدم العلل وقد فرض ان الوجودي علة له الى ذلك العدمي فينوارى علتنا على معلول واحد  
 وطرح وانما ان العلة اذا كانت عديمية يجب ان يكون العلل عديميا فلانه سحبل ان يصدر الوجودي  
 عن العدمي بالضرورة **قوله** فان عدم الشيء العلل



عدم العلم ووضع النظر على خداه سواء كان لازما او غير لازم ومعدم العلول فلو لم يكن عدم العلول عنده  
 مستندا الى عدم العلم ووجه ما احسن ان يوم بهر ولاحظه وقد سبق طرح كون الامكان على كونه  
 وهذا هو المراد من قوله ولو كان كذلك لم يتوقف عدم العلول على عدم العلم مع قطع النظر عن ذلك الغير  
 العال بطا وكذا ان عدم العلم المركبة مستقلة او انها لا ذكر من الدليل كذا عدم العلول الصحيح المركبة  
 بتعد او انه لا ذكر بعينه نعم اذا كان العلول السحبي سيطا كان عدمه واحدا لشخصيا ايضا وكان تعدده  
 باعتبار الشناح الى عدم الفاعل او عدم اتبانه تعدد الاعتبار باو بس في ذلك ولا في انعدام المركبة  
 كل واحد من او انه لا يكون العلل سبعة على العلول صحيح ولا خلف لان من خلل لا يمكن اجتماعها سبعة ولا وجود  
 بعضها عقيب بعض كما ضعفه ولا سيما في مثل طرح العلل للواحد الشخص ولم يعم عليها برمان اصلا **قوله**  
 لا يكون قابلا للنش والافعال الى لا يجوز ان يكون الواحد الحقيقي مصدر الامر قابلا له من جهة واحد صلافا  
 للاشياء فانهم جوارا ذلك وكانوا ان صفات الله تعالى الخمسة زابن على ذاته وقامه مع كونها صانعة  
 عنه تعالى **قوله** بان يكون سعة العلل واحدة مفهوم كون الشيء قابلا لغير مفهوم كونه قابلا لغيره **قوله**  
 الاول منبوعه وبالاختيار استنفيد ليس الا في قوله مع اتحاد السعة ان يكون نسبة النقول بعينها لغيره  
 لانه يحيل على المراد كما ذكره الشارع من ان العاقل يكون عارضا لذات واحدة من جهة واحدة والتايلية  
 ايضا تكون عارضا لها فيكون لغيره بنفسين الى ذات موصوفة للفقوله والقبوله بالمكن الى الاول  
**قوله** فان الفعل يلزم الوجود والقبول يلزم الامكان الخاص ان اراد ان العاقل اذا استبح  
 شرايط تاليمه وارفع مواضعه وصار بالفعل موصوفا بالغا عليه وجب وجود العلول منه فكذا النقول  
 ان العاقل اذا استبح ما يتوقف عليه كونه قابلا بالفعل وجب وجود القبول فيه فلا فرق ح سها وان  
 اراد ان القابل وحدة لا يجب معه وجود القبول ولا عدمه فكذا النقول ان الفاعل وحدة لا يجب  
 وجود العلول ولا عدمه فلا فرق ايضا وقد اجيب عن ذلك بان الفاعل يمكن ان يكون مستقلا في بعض  
 الصور موصوفا للقبول من حيث انه فاعل دون العاقل او لا تصور استقلاله والى من حيث انه  
 قابل لشي من الصور بالفعل ووجه موجب في الجملة والقبول لا يوجب اصلا فلو اجتمع في شخصين من جهة  
 اخص لزوم امكان الوجود والامتناع من ملكية وموجع وهذا المعنى الرفع الجواب ما لم لا يجوز  
 ان يكون سعي بالمكن الى او سببان معلقان من اثنين يجب من جهة ولا يك من جهة ذلك لان الكلام  
 فيما كان الساس من جهة واحدة وكذا صرح ما حصل من ان اللازم للقبول هو الامكان العام الذي  
 لاساق الوجود وذلك لما عرفت من ان الفعل قد يوجب العلول لا يوجب اصلا وما مشتاقا فان  
 فلا يستندان الى جهة واحدة **قوله** وايضا صفة

عدم علمه وجوده فليس ان اللازم من ذلك ان يكون عدم العلم على عدم العلول لان العلم انطلق اذا كانت  
 عدمه كذا ان يكون العلول عدمه كما ان يكون عدمه عدم العلم على عدم العلول لان العلم انطلق اذا كانت  
 العلم على عدم العلول لان العلم على عدم العلول لان العلم انطلق اذا كانت  
 العلول الصحيحة فلا بد من دليل او كما ذكرناه مع ان الاعداد من نوجب السعداوات هي كصفات  
 وجوده كعدمه او كما ان نصف المسافة فاه مستقلة ال باي المسافة لا يقال لعل ذلك لعدم شرايط  
 نقصان الاستعداد من واجب الصور لانه موجب له لا انما نقول مع عدمه ان يكون موصوفا للعلم  
 وصيرورة العاقل قابلا بالفعل وذلك ام وجوبه والجواب ان كون العلم التامة وصوره ان العاقل  
 قابلا بالفعل ليس شي منها موجودا خارجيا وهو المراد بالوجودي مهما لا لا يكون السعداوات من مفهومه  
 ولهذا صرح الحكم بانواع المصدر الوجودي عن العدمي وهو كاحرف بوحده العرض **قوله** والباطل  
 فليس من العدم كافي في اثبات الوجود لان الحكم او السلم انا اذا فرضنا عدم العلم فطقت النظر  
 عن عدمه وجب عدم العلول عند ثبت انطفاق المعداات مستند الى انها للحكم ان يكون حاز ان  
 كون العلم لازما مساويا لعدم العلول فلو كان ذلك لم يخلف عدم العلول عن تركه لان العاقل اذا  
 فرضنا عدم العلم ووجه مفقود اش جمع ما خداه كان عدم العلول واحدا مكان هو العلم لا انما نقول  
 وجود الشيء مستقرا على ذاته مع في ان يلزم مع على انما يقول لو كان عدم العلم على عدم العلول يلزم  
 بوانه العلل سبعة على العلول صحيح فيما اذا كانت العلم مركبة فان انفا اخصه العلم باسعا مثلا  
 الجواهر انفا ما سعا الا ان الجواهر كوار حعن اخصها دون صاحبه وكل من العدمين او الخلق  
 وحب عدم العلول لا يقال لعل عدم العلول مستقرا كسب عدمه عدم العلم فلا نوا او لا  
 بوالعدم المضاف الى العلول السحبي لا بد ان يكون شخصيا ايضا بلزم من كون عدم العلم المركبة عدم  
 معلوما كلف العلول عن علمه التامة اذا ترتب او المركبة في الاعداد لا يقال على عدم العلول  
 من عدم العلم وهو امر واحد في نفسه فلا يلزم بوانه ولا خلف لا انما نقول ان سئل ان اهلا  
 لا يوجب سعة ولا سبب ان عدم كل من العلم بوجبه عدم العلول فيلزم السوار والاختلاف بالنسبة  
 الى عدم العلم لا الى عدم العلول ويمكن ان يجاب بان عدم الجواهر على ما لا مع صممه الاوليه وكل في  
 عدمه ليس علمه فلا نوا ولا خلف وقد نط لان عدم كل من صممه الاوليه على سبعة فيلزم  
 بوانه العلل السبعة للعلول السحبي والصور قد استوعب العرض منها مجموع في مدعى الكلام والى  
 فيما وسع مصدره من العدم واللازم وقد سئل منها ما يعني محسوس هذا التمام ويكشف الاستبان عن عدمه من الامام  
 ومع ذلك فلا بأس بنبهته وهو ان العلل اذا لاحظت

عدمه

الفصول غير خمسة العمل بالكلام في الحشيشين منها كالكلام في الحشيش المصدر مرسس وقد عرفت جموعه الخال متناك  
 نفس علمها **قوله** العلول على صيغ العلول ان يحاط ال علمه في ذاته وما حقيقته وجبت ان يكون  
 ما حقيقته مخالفة لما حقيقته العلول لانها لو كانت مساوية لما حقيقته العلول لم اصحاب لويغية العلول ان يوسعها العلول  
 فيكون ما حقيقته العلول كما حقيقته ال نفسها وانما واداخلقت ال اعتبارا ان يتبع ان نفسا وبان  
 يكون احدهما اولى من الاخر لا يمنع ذلك مع الاختلاف في ال صفة بل بحسب اشتراكها في ال وجود  
 والاطلاق بالعدم والتام وان اصحاب العلول ال علمه في شخصه لاني نويته وما حقيقته حاران يتفقان  
 في ال صفة وان حقيقته فيها **قوله** مثال الاول يكون العلم للكون ال اختيارية فان ال اول ال  
 لما كانت من حيث ما حقيقته ال صفة مخالفة ال علمه لهما وجب ان يكون علمها مخالفة لهما في ال  
**قوله** مثال الثاني كون من النار لتلك النار في علمه ان النار تطلق الخ لطلبها كغيره  
 الصوة النارية من واهب الصوة قلبت النار ال علمه فالعلمه للنار الثانية والكلام فيها  
 وايضا كون احدهما علمه للاخر في بناء ما حقيقته بعد ما بلا فصل من ان الشخص من العنصر بل يكون علمه  
 شخص او منها والجواب عن الاول ان التمثل به بحسب الطام كما جعل العاصر فالعلمه للكون العنصرية  
 بحسبه ايضا وعن الثاني ان الشخص من العنصرات لا يجوز ان يكون علمه شخص او منها من حيث ال صفة  
 كونها كما ذكره مما بعد لكنه يجوز ان علمه من حيث شخصه وخصوصية وهو امر اذ منها فلما ساه بهما **قوله**  
 كانت من العلم النوعية بالعرض لو ذلك ما كان وجود النوع في الخارج هو وجود الفرد الذي هو العلول  
 لهذه العلوية وجب ان يكون علمه النوعية بالذات كما كانت علمه النوعية منها كذلك السائل ان بعد  
 وجود واحد عن شي واحد بالذات وبالعرض معا والجواب ان ما حقيقته النوعية ليست تخص في ال وجود  
 مع فرد ال وجود العلول فقط هي تخص فيه مع كل فرد منها فان المتاصل في ال وجود ال رضى هو ال شخص  
 ورسخ منها كذوق مسخا منها ال صفة النوعية فوجود النوع هو وجود افراد ال وجود فرد منها فلو  
 كانت من ال علمه لتلك النار من حيث نوعيتها بالذات لكانت من ال صفة ان تلك ال وجودات  
 تكون من ال علمه لوجودها معها الذي هو وجودها كما يكون الشيء علمه نفسه من حيث ان يكون  
 من ال علمه لتلك النار من حيث خصوصيتها وتخصتها وانما لزمها علمه النار وليس علمها متعلقة  
 بالوجودية ابتداء اصالة بل تعلقها بها على سبيل التبع لاسي ما علمه به اصالة والحاصل ان فرد ال  
 ما حقيقته لا يجوز ان يكون علمه بالاصالة لتلك ال صفة والالكانت علمه نفسه وان حاز ان يكون علمه لغير  
 او منها اصالة ولها نفع **قوله** والحاصل ان ما حقيقته العلم لا يمتنع ان يكون علمه مع العلول لاني  
 يكون معلولا بل اذا كان شي علمه فالعلمه لانه وكان متناك

ح

٦٩  
 شي ثالث مصاحب لذك العلم فانه لا يجب ان يكون فاعلا لذك ال اول بل يجوز ذلك لا يمنع ان يكون  
 شي واحد فاعلان في مرته واحدة وكذا الحال في مصاحب العلول فانه لا يمتنع ان يكون معلولا لعلته  
 ذلك العلول بل لا يجوز ذلك اذ فرضت علمتها لهما من جهة واحدة وهذا هو المراد بها واما المعنى  
 الاصطلاحي في العلوية والعلولية فمعنى الكلام فيها وما يتعلق بها هذا وقد اخترت على قوله  
 فيها بعد علم السمع في ال شخص ما من هذا لما يلزم ان لو كان الشخص من العنصرات بحسب طبعه علمه  
 شخص او منها حتى يجب ان يكون كل شخص منها علمه شخص او لا يتشبه على تلك الطبيعة اما اذا كان شخص  
 منها الشخص علمه شخص او منها حاز ان يكون شخصه لا وعلمه شخص او منها اصلا للاصلا فيهما فلما لم  
 وعلى قوله فانه ليس شخص من شخص من العاصم اول ما ان يكون علمه ذاته لشيء من علمه من العلم  
 موعده الا اذا كانت العلوية بحسب الطبيعة وكذا الكلام في السكا فوعلمه ان كل شخص من العاصم لكونه  
 اسمي بعد عدم شخص او بان كلمة هذا العلم الصانع والسواء في ال صفة لا يفيد ذلك والاستفاد  
 لا يجب بغيرها ولكن ان يعترض على قوله لان كل شخص من العاصم يمكن ان يوضع مفردا على شخص او  
 مساو اخره وهو معلوم بانك ان اردت به الامكان في نفس الامر فهو مسموع وان اردت به الامكان في  
 فهو مسلم لكنه لا يمتنع لكونه اعم من الامكان بحسب نفس الامر وقد بين ان العلم ذاته ان  
 فسر في ما يكون علمه من حيث نوعيتها ما هي ذاتها وما حقيقته لم كان يكون شخص من العاصم علمه  
 شخص او منها كما علم من كلام الفرض وكذا ان فسرت بل يكون علمه النوعية العلول اعني ذاته وما حقيقته  
 كما قرناه في ال صفة كون في علمه لوجود الطبيعة النوعية بالاصالة **قوله** لهما معا وادور في علم  
 ذلك بروجع الانسان ال نفسه وتماثل في افعالها من علمه باختياره وكيفية صدور ما علمه لم اعرض  
 بان ال وجود ال كوني لا يصح حكما كذا يجوز ان يكون حاله في غاب عننا كذا في حاله قوله والاول  
 الصور الحسني اللطام او الثاني في تصور اطلاق او غير مطابق يعني بان ذلك ال علمه اللطام والحالي من حيث  
 انه ما في اوطالم ال يعتقد كونه طائما او منا في اعتقاد مطابق او غير مطابق بغيرنا او غيرنا بالبد  
 ان يكون هذا ال ال وبنها ال متعلقا بعل في من حيث ظهوره في ليعتق علمه شوق بذكر الحسني  
 من حيث هو كذلك وبنها علمه ارادة معلومة مخصوصة فهو حد في ال الاعضاء ذلك الحسني بعينه **قوله**  
 لان الصور الكلية تكون نسبة ال جمع الحيات على السوثة وكذا الشوق التبعث عن ذلك ال ال  
 الكلي والارادة ما بعد ذلك الشوق نسبتها ال جمع الحيات على السوثة فلما يقع بها وهي خاص  
 وقد سل لو كان العجز في صدور العمل الحسني الصور الحسني لزم الدور لان تصور من حيث انه ليعب وروجع  
 الشركة متوقف على وجوده لانا قبل صدور السواد

العين مثلا لا تصور الاسود او افئنان من المحل في مد الوقف على حد السطر والمعد بعد التوقف وان  
كانت الوفا لا يكون الا كلبا واما تصور حد السواد من حيث محضه المانع عن الاشتراك فلا يحصل  
الابعد وجوه فلو فتن وجوه على حد التصور كان دورا **قول** لا امتناع حصول الامور الغير المتجانسة  
ان الامتناع صدور عما يتصور واحدا لان الظاهر في الامعان فلا يبرهن ان السوس الناطقة غير متجانسة  
حاصلة فيشئ ان يقال لا امتناع ووج جميع ونيات الشكل الالفعل بحيث لا يمتنع شي منه **قول** او انما  
ان وسبب الال للذوق **قول** كروا اوصارا ان قولها او يوصلا اليه **قول** ومن الموم الذي يحرم بعد  
الرد في الفعل والترك ظاهرا من الكلام بمعنى ان الارادة يجب ان يكون مسبوقه بالبرود قطعا والظاهر  
انه اكثرى واهيا قد يوجد بلا سبق فهو **قول** وبدل على مغايرة الارادة كمن ان يكون مسود بالبرود  
والكرهه للسوق كون الانسان يريد البساق فالاشتبهه وكارفا للبساق والاشبهه وذلك ان  
الانسان يريد ساق الا لا يرد الا مرة بنا على اعتقاد دفع الموضع مع انه لا يشبهه بل يشترط  
عنه واقعي يمكن تناول الذات المحرمة مع ان طسعه يشبهها ومن مهما نظره الارادة والكرهه لا يجب  
كونها مسوقه بل يشترط ان على اعتقاد السمع والفرق عن بوسط شوق متناك فلما يكون  
الارادة المذكورة مبادي لكل فعل ضاربي **قول** والبركة الاحتياط ان الممكن قد يتوهم ان البركة على  
بكني فيها ارادة بتعلقه معطى جميعا ناسية من صور البركة عليها مع انها شتملة على صدور وعطوها التوكل  
من غير ان يتصورها كصورتها ويتعلق ارادته بالبركة اليها والبركة عن مائل تلك الارادة الكلية يعطى المسافة  
بانه كافيه في حدوث البركات الواسعة المتعلقة تلك الحدود وتظهر ان الافعال الواسعة الصادرة عنها لا تحتاج الى  
نصورا وارايات وثبه فاراد دفعه حقة مانع من كلامه الرئيس وهو ان صدور البركة عن الارادة الكلية  
يتوقف على وجود الارادة الواسعة ومن كلفه ذلك بان التوكل على مسافة يتجملها او لا ويتبع مع ارادة  
كلية متعلقة بقطع جميعها ثم انما يحصل صا او ثباتي صدورها ويتبع من حيلة ارادته وسهولة يعطى **قول** والاسية  
واقع بينه وبين ذلك الحد وسهولة اناه يحصل صا او ثباتي صدورها ويتبع من حيلة ارادته وسهولة يعطى **قول** والاسية  
حكمة كذا فويل ان تقطعت وكنه ولم يجرد ذلك الحد الذي وصل اليه وسى واقعا فكل وينا  
او الالاسية معلق به كليل يبعث منه ارادة وسهولة يتبع عليها البركة على ذلك كما انهم في الخيليات  
والارادات مسترة اسم الارادات وكان اسم الارادات لا يسمع شخصيتها ولا يسمع كونها كلية  
كذلك اسم الخيليات والارادات هكذا ممددة مسترة لا يسمع وسهولة كليتها هذا ولذا ادرى  
عليه بان الانسان محده من نفسه ان كبر من فو كانه الاضبارية على مسافة كمنع ملاما انه يصعد لها بينها  
ومنوجه ال تلك الهبات مع وفول على الحدود الواو

ع  
مولى

في انبائها القاطنة عنهما ولا يستحال نفسه ساعل من مرض ووقوف وايضا فالدين يتوقف عليه البركة  
اما ان يكون محمل كل واحد من الحد والتمه يفيض في المسافة او محمل بعضها دون بعض والاول يعنى  
غير متجانسة لان المسافة منصفة الى غير المتجانسة وكل نصف من الانصاف التي لا يتشابهى شانه ذلك لكن  
كل فاعل محده من نفسه عند البركة ان الامر ليس كذلك والاسية بوج جوار تحقيق البركة على كل المسافة  
من غير قصد الى شئ من اجزاها لانه اذا جاز ذلك في بعض المسافة فليجوز في كلها والالزم المزمع بلان  
وايضا لا يكون ح الخيليات والارادات متصلة كما زعم وجعل ايضا لها سببا لا سببا لبركة **قول**  
قد سبق اشارة الى الوجود في الخارج ملوا البركة مع التوسط دون البركة يعنى القطع وسينان محسوس ذلك وسينان  
ذلك ان البركة يعنى التوسط ام واحد محسوس من بعد المسافة الى متنها كما يمكن فيها محمل المسافة باسرها  
احالا واران متعلقة بالبركة عليها ولا حاجه الى محمل الحد والعروضه عليها وبوجه القصد اليها  
مخصوصتها اذ ليس هناك وكانت متعلقه بل وركه واحدة وسهولة فلما البركة على مسافة تقضا  
على الناعده المتعاطفة ان كل فعل جرمي لصالح الى الصور واراوه وثبتين وما ذكره ذلك المنهيم من على وجود البركة  
مع القطع وكذا اما اجيب به من بوجهه وما عرض به على الجواب ايضا فالكل ساقا وتلك الناعده  
مشترطه **قول** وشترط في صدور الناعده على التعاون الوضع النفع الحسنانية لا يبرهن الا على سائر الوضع  
قال الامام معنى هذا الكلام ان النفع الحسنانية لا يظهر منها اثر الا في محملها او محملها وعلما لوجها خادور  
ذلك الجاور ونائيرها فيما كانت اقرب الى محملها السابق من نائيرها فيما كان ابعدا واذا حصلت الخط  
بالاعتقاد في ابياته على التوجه اعني الصور والاعراض المتأثرية للمادة النفس الناطقة وان لم يكن حاله  
في المادة لكنهما يعمل بالالت فادته في انفعالها المتعلقة بالاله كصور والاعراض في الشراذم الوضع  
فان كان لها فعل بزمانها لم تستطع هناك الوضع **قول** لان الصور والاعراض قواها مواد الامام  
فذلك ما يصدر عنها مواد قواها يصدر بواسطه تلك المواد فبما ان اراد بواسطه المادة بوضع الفعل  
على المادة في الحكمة فكذلك لان الفاعل وهو الصورة مسلاما يوجب عليها يتوقف فعلها عليها قطعا ولا يلزم من ذلك  
اشترط الوضع في التاثير وان ارادتها ان للمادة وضعا مدهلا او نائيرها فهو م فان المادتين تتفرعن  
الحركه كون خصوصه ذات الحركه مقتضية للتاثير فيه فلما لا يجوز ان يكون المادتين بعد حصوله ملكا في مودته  
الخصوصية ذاته في الحركه فلما يكون للوضع مدخل في تائثره وان كان حاله في الالف معاربا للوضع وان فرق  
بين التاثير والتاثير في ذلك ايضا فان النفس الناطقة بتاثيرها برسم في قواها الخلية والموصيه بان يتوقف  
تلك ملك الامور كونه لم يتسم في قواها ويحتمل لها بواسطه تلك الادر كات الحركية اعراض نفسانية كالنفس والروح و  
وغير ذلك ان النفس واعراضها لا يسمع لها وكل الامور

في قولها ما ذنبه ذوا اوضاع لا يتباين احد من معدلات النفس وكما ان الوجود لا يتناولها الاعداد وتكون  
**قوله** فيكون مشاركة من الوصف قد عرفت بطلانها برسه على ما ربه عليه **قوله** ولقد كنت في النار لا تسبح الا بغير  
 اشارة الى التجربة التي ذكرها الا حام وروى عليها انها حركه ما قصه على مشاغل فلا يكون في على فائدة كلكه وديوني  
 الضرورة غير مسبوقة فقد ثبت انه لم يظهر في ذكر ان الصور والاعراض انما بفعل مشاركة الوصف **قوله** فيكون  
 قوله والتشابه معطوف على قوله الوصف الطاهر عند العطف يوقف فاعبر التوق الحسني بانه على التشابه كوقوفه على  
 الوصف كمن الطاهر كما هو المعهود من كلامهم ان التباين متوقف على الوصف وسلم للتشابه كما يدل عليه قوله  
 لانه لا يمكن توقيف جسمي بغيره في حال غير متناهية ولعل المراد في العطف في الاسماء اللازمة للاشارة  
 اشار اوله لانه ان صدق التشابه اذا قلت ان التوق الحسني بانه متناهية كجسم العدم والعدم والشيء اردنا  
 انها متناهية مطلقا فلا بد ان بين اوله ان يمكن التوق بوصف ما تشابه في الالفاظ وان اتصافها بها  
 ان تكون لغير الاشارات فقط لم يبرهن ثانيا على كونها متناهية كجسمها فيظهر انها متناهية مطلقا  
 والالفاظ هي الخاص انما عبر هذا القيد لان الالفاظ هي بمعنى تشابه في المقادير يكون المعطوف عنده من تشابه  
 التسمية لا كجسم ما لكلمات بل بوصف في التوق انما في كل من مخرج مسلوب عنه التسمية في المقادير **قوله** ملحقا  
 الكمية لذاته وطقان كل ما كونه يسبحي ان التباين به والالتزام به من الاعراض الالهية الاولى للكم بالذات فليخالف  
 ملاويكس وطقان شين او بن بواسطه احد مما هاله كونه واسما على بيشي دو كية **قوله** في التسمية والالفاظ  
 ما ملحق الكم المتصل لذاته عند اشروع في بيان وجوه عرضها للكم بالذات ليطهره وجوه عرضها كما خذاه  
 من التوق الوتره وغيره كما حصل ما ذكره انها اما ان يوضا لكم المتصل الذي هو المعدل فذلك هو التسمية والالفاظ  
 في المعدل واما يوضا لكم المتصل فهو ما في المقادير فان كان المتصل غير فالذات سمي ذلك العارض التباين  
 والالفاظ هي كسب ثم ان الكم المتصل بعد بغيره لانه بته لونه آف وهو ان بغيره انتفاضة بالانفصال مرات غير  
 متناهية وعدد الوجة وان كان راجيا الى عدم التسمية حسب العوة حسب الانفصال لكن يوضا باعتبار التوق  
 التسمية والالتزام هي حسب الشق **قوله** لانها تارة المقادير ما يبدل من قوله لانها تارة في الازدياد او  
 بالنصب على بعد راعى وكذا الحال في قوله لانها تارة الاعداد **قوله** والتشابه الذي له مقدار كجسم عشان الكم  
 في شدة الاشارة هكذا والتشابه الذي له مقدار كجسم او جمل كالعلل فغرض التباين والالتزام به فيه نظ  
 اما التسمية التي على بيشي دو مقدار او عدد وكالتوق في المقادير فبما نقل من الفيل لانه قوله فغرض التباين  
 والالتزام به يكون حسب مقدار كل العمل او عدد ذلك الحال في بيان الحال التوق وان وضعها بالتشابه  
 والالفاظ هي بصور الوجة المتصلة التي كونه في الكم بالذات وصاحبه ان وصف التوق بها كجسم على افعالها واما  
 وضعها بها كجسم مقدار عليها طالع اما ان بغيره في كل

العمل بان يكون عمل واحد واقفي في ازمته مختلفة فان وقع ذلك العمل في زمان في عباية القصر في ان كانت التوق غير متناهية  
 في الشق والالتزام متناهية وكلما كان الزمان اقص كانت العوة اشد واما في العوة اشد واما في العوة اشد واما في العوة اشد  
 فان عقلت التوق في زمان غير متناهية كوا عقلت في عطلا واحد او اعلا لا متناهية سواء كانت التوق غير متناهية وان  
 اعلمت في زمان متناهية كانت متناهية وكلما كان الزمان اطول كانت التوق اقوى واعترض على ذلك بان عمل  
 اذا كان واقعا في زمان في ان كما ذكرتم في الالفاظ كجسم لا يمكن العمل كجسم الزمان كجسم بوصف  
 بالاصحابة للخصوصية بالكليات واجب عنه بان ذلك باعتبار وجود مراتب الانفصال في الزمان كما ليس البره  
 واعترض ايضا باننا افترضنا كوة قوة فاداه راع في عشر ساعات وكوكه فورا في مائتي راع في عشر  
 بدم على ذكر ان يكون التوق الاول اقوى لان وضع العمل غير متناهية منها وركن العمل الاول اطول فالصور ان  
 انما اقل التوق متناهية او غير متناهية فان اردنا ان عدد اثارها متناهية فذلك هو الاصلح بالوقوع  
 وان اردنا ان زمان اثارها متناهية او غير متناهية فان اردنا ما سمي الزمان ولا ساعده في الرواق والاشق  
 في الاصلح بالذات وان اردنا متناهية ولا ساعده في التقصان والعلل هو الاصلح بالوقوع **قوله** وكب في كل  
 ان يقع عمل غير التسمية في الشق لاني زمان والالتزام الواقع في نصه اشد مما التباين في الشق فليس انما يدرج  
 ان لو اكد جسم في الامر لذلك المحرك او بغيره ان يقطع ملك السافة في نصف ذلك الزمان وطولها واما ان كان العرض  
 للكم في نفسها كوان يكون المقروض في الاسماء كمال او **قوله** فلان الجسم لا يكون متناهية في العدد من  
 المقدمة انما يحتاج اليها في التسمية اشارة الى الحركة الطسعة كما سوره فلاحا في اليها اشارة الى الحركة القسرية لا يتايل  
 لو كان الجسم غير متناهية في المقادير لم يكن قابلا للمحرك فلا يتسبى في معد البرهان لانا لم نذكر في الحركة الحسية  
 ان كيم انه لا يصل للحركة اصلا فلا يصح ولا سعي لان التوق القاسم في لا سول على كيم لا يلزم منه ان لا سول في  
 ان سول على كيم كيم جسم آف متناهية المقادير كوة غير متناهية ووجه الجسم للتسمية في المقادير معلوم بالعرض ملاويكس  
 على تشابه الاعداد فيكون كيم المعدل متناهية في البيان **قوله** فبما ان كوك الثاني اكبر من كوك الاول اعترض  
 عليه صاحب التوق بان التوق القاسم اذا كانت غير متناهية لا يظهر عند كذا زيادة فانما الكيم على ما هو الصفة  
 ولا يولد ملك الزمان في مثل كل التوق ووجه ان زيادة المعاد في اكثر ان كاس فليعلم لا بد ان يكون  
 للتفاوت في كوك مع احدى الحرك سواء كان ذلك الحرك متناهية او غير متناهية فيها والالتزام في كوك  
 مع المعاد في كوك مع احدى الزمان كيم لا يصحها وانه بطبيعة **قوله** واور على هذا بان يكون ان بعض التباين  
 من كوك كين المعروضين واما ان ذلك التفاوت كيم ان يكون بزيادة كوك الصغرى على كوك الكيم في كليات الا  
 التباين للمعدل المقروض من طرم السطاع كوك الكيم في كليات الا كيم ان يكون كوك الاصغر اسرع من كوك  
 الاكبر وبتد ان هكذا في غير التباين كما ان كوك الكيم الاكبر

كيم التوق عند الاعراض فيهم وورد  
 ان لا يهمل العمل كيم بوقوع تفاوت  
 ٤٤

اسرع من حركة التوابت مع انهما غير متساويين فالمراد بالتفاوت بحسب النسبة طولا للعدا وحسب السرى والبطء  
**قول** لان الاقسام بحسب النسبة لا يتصور ارادة ان البرهان المذكور انما يتم على امتناع الاسامي بحسب المصلحة والعلو  
لان امتناع الاسامي بحسب النسبة ولم يرد به انه لا يجوز التفاوت على كبرهين الفروضتين بحسب السلف لان معنى  
بفرض عليه بان الخ هو الاسامي لا التفاوت بحسبها وليس يلزم من اسي ال اول اسما كذا ان يكون وكذا من  
هو كالجسم الصغير المشدفا بقابلها من كوكب الجسم الكبير ولا يكون شي من كوكب الجسم الصغير غير متساوية في النسبة مع كوكب  
وكما تنص وتوجب النسبة الى غير النهاية وسهيا بون بعد **قول** لان احد النوع بحسب الاعتبارين لا ينافى في وقوع  
التفاوت بالاخبار الثالث فيل من مناقشة لاسر العلق لانه ان وقع الاعتبار الثالث على عدد واحد الاخبارين  
والاخبار الثالث مع ما ذكره فالعدد مع منقبضة حتى وهو الذي وان لم يقع بعد السؤال وليس ينبغي ان يرد  
بالاخبار الثالث الاقسام بحسب النسبة ليعنى فا ذكر على ارادة التفاوت بحسب النسبة ومن العلوم ان يجوز ان  
يكون النوع غير متساوية بحسب النسبة ويكون كوكبها لا احد الخمس حركة اسرع من كوكب الاقويح امتدادا الى غير  
النهاية وكذا الحال في الاسامي بحسب النسبة **قول** والجواب الصحيح ان يقال التفاوت بحسب النسبة  
التفاوت بحسب النسبة او النسبة وذلك لانه اذا وقع التفاوت بين كوكبين في النسبة ان السرى فاما ان يكون  
زمانها واحدا ولا يقع الاول نفع التفاوت في النسبة لان الاسرع يكون عدو وكذا ان كانا قطعاً على ان يقع التفاوت  
في النسبة ويوصى ان الكلام في نوع غير متساوية في النسبة او العرف واللام ان التفاوت يكون في الحالتين  
للمبدأ الفروض في النوع او النسبة لا في النسبة او النسبة او النسبة او النسبة او النسبة او النسبة او النسبة او النسبة  
جسماً او في زمان غير متساوية وفرضنا انها حركت جسماً اصغر من كوكبها بحسب النسبة ان يكون زمان كوكبها  
غير متساوية لكن هذا الزمان اعني زمان كوكبها الاصغر ان يكون اطول من زمانها واول من زمانها  
الحركت من كوكبها الاصغر لان كوكبها الاصغر اطول من كوكبها الاكبر لان كوكبها الاصغر اطول من كوكبها الاكبر لان  
العروض كون النوع غير متساوية في النسبة فاذا فرضت مساوية كوكبين وكوكبها اصغر من كوكبها الاكبر  
وجب ان يعنى بين كوكبين تفاوت في زمان يكون التفاوت في النسبة قطع دون النسبة مع يلزم ان يكون  
عدد الكواكب الاضواء كثر ولا يجوز فيه مبرنا فالاعراض بان حاله اما اذا جعلت كوكبها كانت النوع  
غير متساوية في النسبة ووضعنا كوكبها بحسب النسبة فو كوكبها غير متساوية النسبة السرى فاذا حركت جسماً اصغر منه  
بكوكبها حركت كوكبها الاكبر فو كوكبها الاكبر فيلزم الخلف لم يرد ان يقال حاران  
سواء في النسبة الحركات وسواء بان يكون الاضواء اسرع واطول زمانا لان كل واحد من زمان  
اسرع واطول الزمان مستلزم زمان عدو كوكبه **قول** وطوان يقول ليس الحركات التي هي نوع  
النوع بحسبها مجموع موجود في وقت ما فان لا يصح الحكم

فكذلك لان مدة حركتها لا يكون مساوية  
وغير ذلك بل مدة حركتها الى ان يفرق  
لان اجزاء الكوكب الواحدة في الحركت  
لكل هذه في مساوية الحركت مع  
ان حركتها الى ان يفرق حركتها الى ان يفرق  
ان حركتها الى ان يفرق حركتها الى ان يفرق  
من حركتها الى ان يفرق حركتها الى ان يفرق

احكم عليها بالزبان والتفصان ونسب من مدة الاضواء فيسبب في الوصل المذكور انقطاع الاول وانما يلزم  
الاعتناء به لانه لو فرضت كوكب كانت تلك النوع الى العمل بحسبها ككثرتها ثم ادرى ان الحركت في الحركت في الحركت  
فرضت بعينها كوكب افوى مع ان في نوع الحركت ان كوكب كوكب اريديس وكوكب الاقويح ويكون كل واحد من الزايدون  
غير متساوية ككلها الى الله سبحانه وسعدوا اراده سبحانه **قول** موضع التفاوت في النوع بحسب النسبة فلو علم ان مدة النسبة  
مع ومن العلل ان ذلك الخ اللازم من تفاوت الحركات اعني ما هي ما فرض غير متساوية لا يلزم من مدة التفاوت  
فلا بد من بيان اسي السرى **قول** ونعني ان يقول ان السرى على النوع على كوكبها  
والاخبار بوقوع التفاوت في تلك الافعال وحسبها الاسكال فان بعض الافعال من اسرها ووجه من الامام لان  
السد لا بالعكس فاما نقول قوة النوع على كوكبها الضعف منها على كوكبها الا لان طسفة التسوية  
عن الحركت التسوية وكلما كان العاقب اقوي كانت القوة على كوكبها اصغر فالنوع في تفاوت النوع بالنسبة  
ان كوكبها الاقويح ارام التفاوت في الحركات التي لا يتساوى فيها استدلنا بتفاوت القوة على تفاوت الافعال  
دون العكس كما هو **قول** فيل كما كانت لانها في الحوادث في النسبة التي هي اقل من السرى فلو كان الكلام  
لاحد في نفع السؤال الوارد على دليل تنامي الحوادث وطولها لم يكن لها مجموع موجود في وقت من  
الاقوات لم يكن الحكم بازديان عليها صحاى مصلحا ان يكون منقضية لتساويةها وان على دليل تنامي  
النوع والنزق الذي في حمله من الكلام لا بد منه في كل ما اجاب عن سؤال ومنهم من قال ان يكون  
حاصلا ان يقال ان غير التنامي الذي لا يتعاقب لا يعمل الزمان والتفصان في الخارج لانه ليس له مجموع  
موجود في وقت من الاوقات والافعال في الوجود بحسب نفس الامر لكونه زمان ونقصه في الحركت  
الذي هو غير متساوية فيه فمتى في الوجود ايضا كان في الخارج واما ان الجانب الذي هو متساوية فيه فليس له مجموع  
الوجود ولما قالوا الحوادث المماثلة المتساوية لو كانت غير متساوية كان النوع المتساوية قابلا للزاد و  
التفصان لازما في الحوادث وكل يوم وطول هو عليهم بانهم ان ارادوا ان يسئل الزمان والتفصان  
في الخارج فهو انما هو موجود في الخارج في وقت من الاوقات وان ارادوا ان يعقبا بحسب  
الامر وفي الوجود فلام اشكاله وانما يكون سميلا اذا كان يقول لهما ان الجانب الذي هو غير متساوية فيه وليس  
كذلك لان الجانب في الحوادث في النسبة التي هي اقل من السرى في الحركت التي هي اقل من السرى في الحركت  
لاي على ذكر من دليل تنامي النوع لان قول الازدياد منها انما هو في الجانب الذي لا يتساوى كما هو واضح  
وان كانت بحسب الوجود فالظواهر الطبيعية امور متساوية وحكم الوجود من الحركت صادرة في جازان  
يكون القدم المستعمل فيها وبعينها كما في تنامي الاضواء ونسبها **قول** ونعني ان يقول ان يكون  
الحركات الصادرة عن النوع غير متساوية لانها في الحركات التي

تفاوت

تفاوت

فكون اردوا وتوجت العسيرة على الخاض برودان قادرت على اسح المجرى من ممد الميس لال غير النمانية ولا يلزم منها اسح التوجت  
 في لكمة الاولى كان الكواوت فلا نمانية مطلقة لكون ان لا يكون للمجرى العسيرة من التوجت الجسية بديانة كافي و كانت الاملاك غلام من كل  
 يلزم الحلف على ما ذكرتم اجيب بان الكلام في ان ممد الالام لا يلاحظ تطيق التوجت من المبدأ البيظير التفاوت في الجانب الا وهو كذلك  
 يعوض التطبيق من التماهي فيظهر التفاوت في الجانب الا وهو يعلم بالفرق بين ما كان في  
 قوة قطع مسافة من اولها الى اخرها كان في قوة عكس ذلك ان قطع من آخرها الى اولها فالذي في قوة كونه  
 التي لا ابتداء لها من ممد معين كان في قوة كونه من ذلك الحد العيّن الى فالاهلية لكن لازم ببط بالبيان  
 السابق مسطل المزوم ايضا ونظام ان يقولوا انك ساوى القوى الجسمانية بالتطبيق على كوكب من خارجه  
 ممد الجيب مع اجانبها لا يوجد فرق بينهم ساوى الحواوت بالتطبيق ايضا كذا اذا طبقنا اوارا الشكل الاصل  
 على اوارا فكر الثوابت من جانب الخال لظهور التفاوت في الجانب الاض مع انها غير متاهلين الى الامور على  
 زعمهم **قوله** واذا كان ويكون القوى الجسمانية كحركة الجسيم على النفا بكتبيين في الاجسام العسيرة  
 بحسب في قوة حاله في جسم لا معا وفي فيه منقسمه بانقسام ذلك الجسم على النفا بكتبيين في الاجسام العسيرة  
 وكان توسس التطبيق في الاجسام العسيرة كالتطبيق الذي ينال التوجت بالقسمة من ذلك لانه يتناول التوجت  
 الصادر عن النفس النباتية والحيوانية مع ان اجسام النباتات والحيوانات هي كونه من بساط لا عن  
 معا وفان يغضها لظواهرها وانما تلك التوجت مما لا ينقسم على اجزائها فهذا الذي كان قاصدا لادراك  
 اللام الا ان تحق بالقوة التي وصفنا ما وجد مدفعه بعضا وقد قيل عليه وهو ان لا يمكن ان كل جسم ينقسم  
 محلها اذ اجزاء ان لا يكون سارته في محلها واما ان الجسم في صوره الخلق لفرط صغر سلة وان كان  
 ان التوجت الصوري هو ان يكون ذلك بعض الجسم كليا في جميع الصور لكون انهم اذا التوجت  
 التوجت والصلا يلزم من بطلان ذلك من ممد الال غير النمانية بطلان قوة على التوجت الذي لا يمتد الى  
 ان كوكب كوكبا عن مناه لا ممد الاله ولا نهائيه بل ولا نسلم انه اذا فرض كوكب وكوكب بعضه من ممد معين الى  
 غير النمانية يلزم الانقطاع لم لا يجوز ان يوجد من كل منها كوكب من غير انقطاع مع ان في قوة الكبر ان كوكب  
 اكثر على ان الدليل منغوض بلورات المعدل ودورات فكك البروج من اليوم الى جانب مستقبل فان الاول  
 اريد من الثاني مع انها خصا صديين عندهم **قوله** لان قوة الجسم اكثر من قوة عصه لو انفردت ان شاء الله  
 انقسام القوى الجسمانية بانقسامها على التماهي اعني ان يكون لك القوة الالفية في النفا ككوكب الخلق  
 الى الخلق في القدر **قوله** وليس زياره جسمه في القدر اثر في ممد التوجت بل ان الجسم من تحت جسم  
 لا يسمع وكما ولا يسمع منه بل ذلك انما يكون لقوة حمله فان الجسم من جسم لا يسمع الا كما كان في سنية  
 ال جميع الامكنة من كون الجسم على السوية فلا ينعني كوكب

ذكره لا منع لان كوكبا لنفسه ترك بعض الامكنة والنهجه ان يعطها واقفا اسكون اجتار بعصها مع  
 تساوي نسبتها اليه وكل منها يدعى ملامح فاذا كن الجسم وصفه في الجسم اثر في ممد التوجت فلا يعلق التوجت  
 فيقول ان كوكب كل كوكب كان في الازداد والنقصان بحسب التفاوت في التوجت بل ان القوة والوكان  
 لرباوة قدر الجسم مدخل في ممد التوجت من كونه المجرى كسمة التوجت بل ان يكون ممد مع الكوكب الى  
 ممد الاصغر كسمة قوه الكوكب ال قوه الاصغر فيكون قابلية الكوكب اقل من قابلية الاصغر مع التفاوت  
 في التوجت فلا يلزم التفاوت في التوجت فلا يلزم ضعف **قوله** وكانت زياره وكات الكوكب على كوكب  
 الاصغر على سمة متناهية وذلك لان سمة التوجت على قدر سمة التوجت لان التفاوت في التوجت مهيان  
 في الطبيعة بحسب العواجل دون العواجل على عكس التفاوت بينها فكان ان في العسيرة لان العواجل فيها  
 واحد والتفاوت في العواجل فقط ومن عن نسبة التوجت على قدر نسبة الجسم من القدر ككاهم ولا شك  
 ان النسبة بين مداري الجسيمين سمة متناهية ان ممد الالام والابعد **قوله** ان الخلق الذي كان في وجوده  
 الخلق سمي قابلا بالنسبة الى الخلق التوجت لعل عليه ان اصاح الشيء في وجوده ان لا يخل فيه بقطع لكان  
 الشيء فالتقسيم بوجوده في الخلق لا يمكن حصوله بل في لان وجوده الذات في نفسها مقدم على احوالها التي  
 من حلهما طول سي اوف فيها ومدا امره ووري لا يقال ان الخلق هو المطلق الخلق وطبيعة والناو  
 على الخلق هو الخلق المنقسم باعراض في الخلق فلا مدور لانا نقول ان الطبيعة لا وجود لها الا عين وجوده والواو  
 الخلق عين قبيل وجه التبعين لا وجوده للطبيعة فلا ينفرد كونها في اللذات العاقلية لوجه حارج كارتوا  
 وجوده انهم قالوا ان الخلق في شي قد يكون محاسا في وجوده ال حمله يكون عرضا فاما ذلك الخلق التوجت  
 برودة ولا كلام فيه وقد لا يكون محاسا ال حمله وجوده بل في جملته من عوارضه كالصوت الجسمانية فانها توجت  
 حمة بذات مستغن في وجوده عن الهبول ومحاسا اليها في قبول الاتصال والاتصال لازم له فلا بد ان  
 ان خلق فيها فمثل ممد الخلق لوزان يكون على لوجه الخلق شريكا لعاقلة ولما اعترض عليهم بان الصوت جسمانية  
 قد يزل عن الهبول مع بقاها بعينها فكيف يكون على لوجه كما جابوا بانها اذا زالت عنها صوت  
 يخلها صوت اول خلق فيها وعلمه وهو الهبول من مطلق الصوت المسترخ متعاقف افرادها في حال ممد  
 بوجود الطابع في الخلق فلما اسكال عليه على ممد من لم يخل بذلك واذ في ان ليس في الخلق الا اسكفا  
 زيم ان اسكل الخلق هو احد الصور السبعة السبعة لا يبنيها سمة الهبول في نومها بها بسقف قائم بدعالم  
 متعاقبة فان فلسفة انهم قد ادعوا ان الصور محاسة في عوارضها السبعة ال الهبول فلا ينفرد  
 ح كون الصور السبعة على ما سواها كانت منعينة او غير منعينة فقلت انهم ارادوا بالحوارص المنعينة  
 منها العوارض اللازمة لتخصصها التي اذا زالت لم يبق لك

او ادم قضاها بعجز عن القوة المتعاقبة  
 كانتا مسدودتين لوصول الجسم كوكب  
 بكم لرباوة مدار الجسم

المشخص بعمدة الارض التي يمتد منها كما يوجه العبان ولذلك على ان العوارض المشخصه امور كونه  
المتفاديه الشخص منها كالشخصي المشكل المطلبين وغيرهما من العوارض اللازمه الاشخاص **قول** وماذا  
بالنسبة الى المركب اعلم ان ما ذكره المركب اعني الواو المادى قد يكون منقوله بما قيل فيها كالمهول المشقوه  
الجسميه الخاله فيها وقد لا يكون منقوله به كالتعريف الممنوعه التي كل فيها صور المركبات فالماوه عني الواو  
الماوي اعلم من الخلق المنقوله بما قيل **قول** وهو صواب ان يقول النطق لم يخلو لرب ان  
امكان حصول الخال في اياها قد ستم ابد الاختلف اصلا اما الخلف الذي يوجد بعد م ارب متفاديه  
بالقرب والبعد من الاستعداد المشتمل على ذلك الامكان المتفاديه من الامور الخاله فيها كما قرره لان الواو  
او الاستفاديه منقوله الماده المستفاديه الماده على غير التصور منها انه لا يجمع وقدمه واحده صورتان متفاديه  
على ماوه واحده لا ايتها لا يبعثان على ذلك التصور ملامحه على ان لا يجوز ان يكون للماده  
على معان اياها قوتها في الوجود كما في الصور النوعيه بعينها لان مبدأ الجوار انما هو في التعاقب دون  
الاتحاد **قول** ومن على ما ذكرنا ومعنا كالتعليق العائليه عني ان ما بينهما من حيث انها معموله على فاعليه  
لكون الفاعل فاعلا بمفعولها صار مقدر فاعل المفعول في هذا الاعتبار يكون العيايه على المفعول الذي يصدر  
**قول** فان وجه العايه يرتب على وجود المفعول في ذلك بانهم يقولون عايه ايجاد الله تعالى لاشياء  
الفاعل الذي يفعل لثابته يكون غير اتم المتفاديه ان العايه مسلووه عن فعل الله تعالى ما من وجه من الاول  
من حيث انه بقصد وجوده كالتعاقب فانه لا بد ان يكون وجوده اول به والبقى والالم يكن عايه له اصلا فيكون  
سكنا ذلك الوجود مستفاديه ملك الاولونه والشمس حيث انهم ما يسمونه ملك العايه فاعليه يمكن  
هو فاعل فاعليه ولما كان الله سبحانه وتعالى با بذا انه لا ينظر في الله نقصان اصلا فان لا عايه  
على فاعل بذا انه ممد فاعله ومن ذلك سطر ان قولهم انه عايه لا ياتي ويخرج واره عايه لكونه  
اذا عايه لتعاقبات على اصلا في العبان من عايه في الجسم من العايه من فعله والاشياء ان ذاته بسبب فاعليه  
كان العايه بسبب فاعليه الفاعل الذي ممد لعايه فذاته بغيره العايه فذلك خلق عليها العايه لانها عايه  
**قول** لكل فاعل من المفعول والاصار مما متفاديه ان فان الارواح المتعلقه بعني من حيث انها توجده الى ذلك  
السعي فعدا ومن حيث انها اثار له من بين الاشياء بسعي اجتنابا **قول** لها بسا واره كما ذكرنا واره  
صوره كالملايه على وجه واره وانهما المتفاديه من ذلك النقص وانهما الارواح المتعلقه من ذلك النقص  
ورايها الموحى الصادر عن النوع المنبث في العسلات الذي هو مبدأ اقرب للمركبه فاذا ارسم بالخيال او  
اشكر صور في النفس اشارة الى صور العايه وانها قد يكون واره ممد وقد يكون كليه متعلقه واره ان العايه على واره  
واريه كلي من جهة الصور المنبث من حيث انه ملام فلا يلزم ان يكون

94  
كون مبادى الافعال الاجتنابيه خمسة **قول** فاذا كانت عايتهما متفاديه لم يكن المركبه بطوه ولكن الوصل  
من لوازم وجود المركبه الوصله اليه فيكون على العنوين على مدار الايجاد حاصله اذ فلا يكون المركبه ماطله اذ  
**قول** فان كانت عايه المنقوله بحسب الخيل دون العكس ان عايه المركبه او كانت عايه المنقوله فاما  
ان يكون عايه لها ان المنقوله بحسب الخيل ان يكون مضمون على وجه وسن خيل مع سعي ذلك الفعل عشا واما ان  
عايه بحسب العكس ان يكون مضمون على وجه كل فعل وح ذلك الفعل جزا وهذا اعني انفسهم العمل ان النفس  
بالقياس الى العايه على تقدير ايجادها في الحركة والمنقوله زايه على في العن اذ لم ينقض فيه الاستفاديه  
تقدير عدم الايجاد وهو ممد لما سببه الله من ان بعض ما ذكره مخالف لما في الكتاب وهو منقوله على من  
العيش والحواف حيث جعل العيش من اقسام الفعل على تقدير ايجادها وانما وجه جعل الحواف من اقسامه على تقدير  
عدم الايجاد وقد جعل في العن نفسا واحده ليس العطف بينهما ما لو اودون او كان في سائر الاقسام وقد جعلنا  
في اقسام العمل على مدار عدم الايجاد وهو ممد **قول** ان المذكور في الباطن المشرفه والخاص موافق  
لما في العن ومن ثم سئل اراءه اوضح على ذلك فلا يراع منه او لكل ان يصطاح على ايشاء وان  
اراد نقل اصطلاح الاوس فالامام اعرف به منه ما وجوهه ممد قوله دون عني وقد ذكر في شرح بعض  
ما يوجد كلام الشارح وعلوان الحواف لا يسمى عيشا لكن الامام بسعيه في ممد الكتاب عشا ايضا **قول** او يمكن  
مع طسه او مزاج الاول كالنفس والاشراكات المرض واما العاد فكالتعريف **قول** فانه انما كان  
الاستفاديه الطبيعيه ان العايه عن قوتها لا شعور لها بايصدر عنها اذ هي الماده ما لطمه منها **قول**  
اذا وقعت في الارض الخرجه ان وقعنا في موضع واحد من الارض والماء الخالص عن نواحي الانبات  
الاشياء ان يكون ابط بالطبع من وكما بالطبع بين لو كان في الارض والماء عن مواضعها الطبيعيه  
ابها لكان المطا بطبع وهو النوع الطبيعي ممد وباعنه بالطبع وايضا مطاها المركبه الى المركز فلا يمكن من ذلك  
الانابه **قول** فكل مركبات من قوتها الحيه ولا يمكن ان النوع السكبه في الحيه غير شاعن لهذا الجاه  
فهذه فوكالت السطسه صا در عن قوتها عرفت **قول** لم لا ايجاد ان يكون في تلك الارض ممد  
شروع في بيان العايه انه على تلك المركبات الاستفاديه من النوع السكبه في تلك الحيه **قول** بل  
النوع الوجودي في ذاته فان ذلك الحيا من الارض على الجاهن سئل عليه ان الحصرم كوارن يكون متفاديه  
الاهل ممد بطبعه الصور كما يقول بعض اطباء النبي من ان قوتها اعظمه بحجمه وعصبه ممد ثم ان  
النوع الصور على النبي يح كل حس ال حسه يحصل ذلك العصور المحصور وايضا لم لا يجوز ان يكون ذلك الاصلا  
اعني اصلا في الاول في الماده والنوع مستفاديه الى انفسه انما هو اعل العايه بعد ان ساءوا الى افعالها  
مخصوصه في تلك النواحي لاني النوع الوجودي في الحيه على اثاره

بسم

والعاده كالتعريف

المشؤون والال ترتب النوع على ما يراه الاله افون ورسو مد السواول على النسق كما ايضا قولهم لزم السلسل وهو  
كل خاصية سبويه باقون الى غير النهاية وهو صانع سواد كانت تلك الخصائص مجتمعة في الوجود او متعاقبة وذلك  
لان كبريتك النوع السكند في الحية انما يكون معدودا في الارض قولهم وكما ان تلك الصور ان يفرها منها  
ويعد كما ينبغي لها قولهم فيكون ضرور ذلك العمل ان افاده الاخلاف في العيون والحريك في الصور عنهما الى  
عن النوع الوجود في الحية وايضا او اكثر با والخاص ان القوة الوجودية في الحية كذا في الارض بعد ما استعداد  
التيه او الشجرة في هذه الافاق عامه ملك الحية قولهم يبادون اليهما الطمعة ان النوع الذين ملكا مشور  
للبدن الحيواني بل النباتي فان الطمايح النباتات متباينة في افعالها فسادا قولهم بل الروه بعين العمل  
ما كانت النوع الحيوانية لوه على افعالها متباينة بل متضادة لهما غايات متعاقبة اصابت الالهام الروه بعين  
بها بعض تلك الافعال في الضرور عنها لا يرتب على افعالها غاياتها وتعمس النعام ان العمل اذا ترتب على امر  
نرسا وانما يسمى ذلك الامر غايتها فان كان ذلك الامر يدخل في اقسام الفاعل على العمل سمي ايضا غايتها  
بالفعل الى الفاعل وعلمه غايتها بالنسبة الى العمل فالعلمه العامه هي الحياجه الى الروه دون الغايات اذ قد نسبت  
الروه كما ثبتت معها ايضا وقد جعلت العامه مساهمة للعلمه العامه فيفعال ما يرتب على العمل بها ذاتها ان  
ان كان صاعدا للفاعل على الافعال عليه علمه غايتها وغرضها بالاعتبار من والا كان عامه ولا بد في الاول من  
الفاعل وسوره واما ان آتاه فقد لا يكون للفاعل مشور كان الحركات الطمعة وقد يكون كان المبدأ الاول  
جمل وعلا فان افعالها ليست متعلقة بالاعراض عند الاشاعرة والحكا ابل لهما غايات وتوابع وتكميلها  
لا يخبر ونبوت العامه لا يستلزم استحسان الفاعل كما سلم نبوت العدا العامه كما هو مدح ما هو مسموع من ان  
الفاعل والفاعل لوض الاحسان لم يستحق اللوح والمجد علمه فلو كان الباري سبحانه وتعالى فاعلا للروض  
الاحسان لم يكن مستحقا للمجد وكان ما فضا سال الدعوى ذلك ظلوا كبر او ما ورد من الآيات الاله على  
تعمل افعالها المحمودة عند جميع ارباب الغايات حمايس الاول قولهم وعن الثاني بان لا يمكن ان ما يبادي اليه  
الطبيعة وايضا او اكثر ما فهو عامه ذاتية له عليه بان ذلك العامل لم يدع صدق من العصفه في نفسها مع بل  
لزمها المتقدمة التي استعملها في ذلك ومن ان ما دل الاجاب فان من العدمه هي معنى فوكل يكون  
صدور ذلك الفعل عنها وايضا او اكثر ما وهو امراد ما غايتها وح يكون مع صدق من الفضة في نفسها لزمه  
والجواب ان اثبات العامه للعلمه الطمعة لا يتوقف على ذلك المتقدمة الكلية الظاهر انفسا وبلوارم الغايات  
كما ذكر بل يمكن لذلك ان السبب اذا كان له ما دل داعي واكثر ان السبب كان مطلقا عامه والله ملخص قوله  
وهو المراد بالعامه على ان هناك فله لواء كان ذلك العمل او غير ما يرتب انفسا وايضا او اكثر ما يحصل الفصول  
على العدمه بل فان قلت اذا يرتب على كل فخر

كان 9

ان يكون  
ال سبب  
في الوجود  
من الوجود  
ال سبب  
في الوجود  
من الوجود

شاعر امور حجة وايضا او اكثر ما فيما يمتاز الغايات عن لوازمها مع اشتراك الكل في ذلك الزم فبان ما كان  
عامه يكون ذلك الفعل في نفسه وسببه البه كبرت لو كان ذلك الفاعل بخارا الاضارة لاجله على انفس  
ما يرتب بالعامه في اختيار الواسيل قولهم وامتنع ان يكون الموت والهدوم والنسا وانه اجعلها  
اصدا وما هو الحيوان والنبات والترتيب عامه ذاته فليس عليه ان يكون العامه لذات الغايات ليس يجعلها  
على علمه له وللازمة اياه في حد نفسها وانفسا لا يلزم من امتناع كون بعض اللوارم عامه لونه بعض او بعض  
عامه لوان ان يكون العامه غيرهما من اللوارم والجواب عن الاول ان المراد ما يجعله لولا ان يكونها عامه كالا  
من وعن الثاني ان اللوارم ان اخبرت في الفضايل ولا اشكال والافعال اذ به انه لما امتنع كون الفضايل  
عامه ذاتية لافعال الطبيعة فالعلمه الذاتية ما عدا الفضايل من الامور الصالحة لكونها عامه لافعالها  
قولهم سئل سائر الحواس رد ذلك لوان اخصار قبول تلك الفاعل في تلك الصور العمدة لئلا يعطل كما  
في العكس والجواب ان الكلام في المانع العامه للصورة الحمايه والعالمه وما يقبل صرح اول لانسار  
فيها على غيرها قولهم وذلك محل مطام العالم فليس عليه ان لا يلزم ان يعطل عرس من الحواس المادية  
لستدم اضلال مطام كلمة العالم وان اراد اضلال مطام واحد من الوجودات بمعنى انه لعدم كماله فلام حاله  
بل هو واقع كالنباتات والحيوانات التي يصيرها النوع الحار صفة عن الوصول الى غايتها كما لها فخر  
فعله واما ان الموت طلاء للنفس السعيدة على العلاء البديهة ال حصول سعادتها الحقيقية فير دخله  
انه سال قول لا ينبغي انكم الحكمي الذي اراد عامه وهو ان الموت عامه ذاتية للطبيعة مطلقا ليرتبه على  
ايات قولهم وكذا اثبتوا الاتفاقيات غايات نادى السبب الالسبب اما ان يكون وايضا او اكثر  
او مساويا او اقل السبب الذي ما دل الى السبب على احد الوجهين الاول ليس يسمى سببا  
وذلك السبب يسمى عامه ذاته والسبب الذي يتناول الى السبب على احد الوجهين الاخر يسمى  
سببا اتفاقيا وذلك السبب يسمى عامه انفسا واما لا يتناول اليه اصلا كالفسوف عند وقوع  
زيد مثلا فانه لا فعال انفق ابن صار وقوعه علمه الكسوف لكن لما كان معوه سببا لكون الفصول مع  
الكسوف صح ان يقال فقد طان فانفق ان وقوعه مع الكسوف جدا ومنهم من انكر الاتفاقيا  
في الاسباب والثبات بان السبب ان كان مجمعا كتحج البهات المتفرقة في النورته كان ثابته  
الى سبب اياها فكون سببا ذاتيا وسببه غايتها ذاته وان لم يكن مجمعا لما ذكر امتنع ثابته الى سبب  
كون سببا اتفاقيا ولا سببه غايتها اتفاقيا والجواب ان ليس كل ما هو معتبر في كسوف النور بالنبيل  
عرا من النور فان التثاق الخانع وكسودا والقبائل معتبر في الثانية بالفعال مع انه ليس شي منها  
من النور فالنور اذا انعكس عن ذاته بعض من الامور

غايتها 9

لا

لها

96

كان 9



اسما كما مساو ولا فترانه به او انما كما راجي عليه وهو المسمى بالسبب الانعالي ونسبة العادة الانعالية واذا  
 اجتز ذلك السبب مع جميع الجهات المعترية ان ما يتره كان سببا وانما لسببه الذي هو عاده ذاته له مثال ذلك  
 ان يحفر موضع فصل ال كثر فان الحفر من حيث انه حفر ليس يا وية ال اكثر دائما ولا اكثر بافلاوم  
 كان سببا انفا قبا وكان وجد ان اكثر عاده انعامه له واذا اعتبر مع الحفر كونه في موضع حفر اكثر كونه  
 منتهيا ال حفر اكثر مع سلاسه الحاله كان الحفر من اسرابط السببا وانما لوجده **قول** فيعال العله  
 مطلقا بوي العله سواء كانت فاعليه او مابونه او صورته او عاده لا يخل عليك ان بعض من التفسير جار  
 في العله انما ايضا فانهما قد يكونان لسطه وقد يكون مرته وقد يغيرها كما في وجوه ال غير ذلك **قول** كسطاع  
 البساط العمرة العلة في كاتهما فانها لسط بمعنى انها لا يكونان بالفعل وان امكن ان يوضع فيها اوان  
 وعده فاعله كحركات العنصرية ال مواضعها الطبيعية وان كانت على صورته بالسهل ال ذوات الاجسام  
 العنصرية كالسلك **قول** كهبون الاجسام العنصرية بالنسبة اليها ان بالنسبة ال الاجسام العنصرية  
 فانها عله فادنه لها **قول** كالعمل والصورة بالنسبة ال الهبول على قول من يجعل الصوت الجسيمه سريكة العنصر  
 الهبول **قول** كالصوت الانساني المركبة عن صور اعضائها الالهة **قول** بالنسبة ال النوع السموي وان  
 سرى الناع ونقاا الجيب عانه مركبة للنوع المشوقه واما النوع الحركه فغالبها الوصول ال منتهى الحركة  
 كما هو **قول** وكذا ان شايها فالصوت الكلية كصوت السرير والسرير كصوت السرير والغاية والكلمة  
 كالحلوس والوايه كهدا الحلوس عله **قول** فانه يفتق بالذات ازاله السنونه وينبع حصول الهموم وذلك  
 سهل الصواب الوجبه لسجود البنون المانع للاول البانوه ال من في البدن عن تيريه على زال الناع  
 عنها مرده طبيعتها فالعمل الصا در عنها ينسب بالوضع ال من يزل فانها وهو العنقوتيا قال شارح  
 الجوهري اللوحيات العله بالوضع يطلق على معان اربعة الاول ان يكون مدمع من الهدور عن الفاعل الذي  
 جامع يفتق ان فاعلا او ازال ذلك الناع مصدر العمل عن المنوع فينسب صدور ال من ال العائق كالتسوية  
 فانه يتره البدن نار ال السخن الثاني ان يكون هناك موضوع بوصف صفات مصدر العمل بالذات  
 عن احد تلك الصفات فينسب ال الصفات الاعول اوال الوضع ووجه كانه ان كان ايضا  
 طول طبيب فاد صدر عنه علاج ينسب ال الكاتب اوال الانسان ووجه مع ان المصدر الذي  
 هو من حيث كونه طبيبا اقوال وسفر من مداما كمن الشارح من المانق الوضعية ال  
 تكون ما خوفه مع عوارض خارجة وكذا يقرب منه ما ذكر من ان العلة الصورية الوضعية طابع  
 الصول الذاتية من الاعراض ابا بيان الاول فموان المانق الذاتية ههنا مسمى ذات الوضوح ووجه كانه  
 انفسب لتسير مثلا فاذا افدت مع عوارضها

تكليفات 9

خارج عن ذات المادة سواء كانت لازمة لها او مفارقة عنها لم يكن ابدأ الاعتبار ما وه ذاته  
 كقطع الخشب اما خوفه من حيث انها بعض مثلا وكانت كما على صدر عنه لذاته معلول فوخذ ال  
 باعتبار صفة من صفاته وينسب اليه صدور ذلك العلوان طو شبيه بان الصارعه باعتبار صفة اليه باعتبار  
 صدر اولى وعكس نسبة الصارعه باعتبار صفة اليه ووجه ابا بيان انها ههوان العله العنصرية  
 الذاتية مسمى ذات الخلال وهدما والعنصرية مسمى ذات الخلال ما خوفه مع عوارضها وكما ان يقال  
 ههنا ان الوضعية مسمى الاعراض التابعة للصورية الذاتية فانها تسمية الصور الذاتية من حيث حلولها  
 في المادة الثالث ان يكون يعقل لغائه مسمى حصر مثلا فينسب ملك الغاية يتره فينسب ال ذلك الفاعل  
 كالحق الطاب للمكر ادا اجاب انسانا فاداه فينسب ذلك الود ال ال بالوضع الرابع ان  
 يكون فاعله يعقل لغائه بالذات فيفتق حصول امر مع تلك الغاية لا يكون كذلك الفاعل فانه تامة البته  
 بخلاف القسم الثالث وذلك مثل ان يقدم انسان من سفر فيموت شخص من جواره فنشام به  
 او كذا كنه الفيتقال وتيريزال به اقوال وسال ممدى الفسفين ما ذكره الشارح من العله العلية الوضعية  
 ما ينبع العادة الذاتية **قول** وكذا ان سبابو العلل فالما ذره العادة ما يكون جنب المادونه كحقيقة  
 المركب من العناصر الذي طو جنس للقطع الخشب التي مادية حاصه للسبر والعادة العادة ما يكون  
 جنب للعامة المحصنه كالاسوار على السرير الذي هو جنس الالهة عليه فيما ادا جعل خصوصه الالهة  
 غايه حقيقته **قول** تكون عدمه مبدء الالهة الاعتباري لا يكون مبدء الالهة بالذات بل بالوضع  
 لاسكن ان الحادث مانع السهور يكون عدمه سابقا على وجوده سيقا فانها على ما هو في ماب حيث  
 كون حادث سبوقا تباده ودمع بل لا يتصور حادث من حيث هو حادث الا اوله عدم سابق  
 لم ان ذلك عدم السابق لا يتوقف عليه وجود الحادث من حيث ذاته عند الفاعل بل كانه وجوده ازل  
 بل يضاف له مضافه ذاته له خلاف المحدث الودية ال اهدا والهم يتوقف عليه انها مابا كده  
 الذي هو وصف له اعتباري كما هو مثلا يكون عدم مبدء الوجود الحادث بالذات بل بالوضع وذلك  
 كونه متارنا لما هو عليه بالذات لوجوده مع كونه عله الوصف اعني حدوثه **قول** والحاصل ان الوضع  
 ايضا من جهة العلة لكنه شبيهة بالعلة للذات وكذا كل بعد على حدة ال اقسام العلل كما قد سبقت الاشارة اليه  
**قول** ولا يكون ال انه سواء بالفاعل مدحوق كذا ذلك مما ذكرناه في مباحث كون الما بعد لحدوثها  
 غير محبولة **قول** ومنها ان اسباب الما جنة غير اسباب الوجود الا الما جنة سواء كانت او اختلفه  
 كما في فصل ال احوال الخارجية كالقوة والصوت سمس على الما جنة والسباب الما جنة انا جنة من طرفها  
 اليها مع كونها مابا جنة ايضا في وجودها بها واما

ينسب  
 باعتبار  
 ناع  
 ذكر الشر

الاوركارضة التي تنوقف عليها الوجود دون الوجود فيفسر ظل الوجود واسباب الوجود فيبين  
على ما بينهما من الفرق كالعدم في صدر مباحث العلة **قوله** لما عرفت ان الممكن سلك طريق الوجود والعدم  
على السواء وذلك لما ليس من ان احد طرفيه لا يمكن ان يكون اولى به لذاته فلو لم يكن له طريق الوجود  
بالبرهان لا بالبداهة كما توهم كون زجان احد التباوين على الاقبحا كما في الخارج يسمى سببا معلوم  
ببرهانه وكذا لا يصلح ان يكون سببا لسبب فغيره يبين بطلانه فيما سلف لانه لو لم يكن بعد ما سبب  
لما كانت متمتع بالذات لانه اذا لم يستخدم كونه الاسباب خارج اصلا كان عدمها مستندا الى ذاتها وهو  
المستند لذاتها **قوله** وتوهمها غير قار للذات لاسان اجتناب عدمها الى السبب فانه اذ وجد كونه الوجود  
مطردا في بطلان ما توهم من ان الوجود الاسباب لا يستمدل عدمها الى سببها بل كونه اولى من وجودها  
على انك عرفت ان اولوية احد طرفي الممكن لذاته سببية لما فرقت بين الممكنات العار والسبب **قوله** فعدم  
كونه سبب عن عدم السبب اذا كان سبب وجوده او كونه حاصلها بما على الوجود الذي هو سبب لها عليه فلا بد  
ان يكون كونه وجوده ولا بعدم كونه الابدان وجوده ذلك السبب على الوجود الذي هو سبب عليه لوجوده ما  
يمكن عدم كونه سببا من انتفاء السبب على الوجود الذي هو سبب الوجود على ذلك الوجه **قوله** ومنها ان  
العلة منها ما هو معدود وهو الذي يفرق العلول الى عللة بعد معدود قبل ان الاعداد وهو الهبة ومعناه بالعار  
اما ذكروه كونه والمعدود الذي هو الوجود وبعد ما لوجوده صورته جوهريه فيها او حلوله عرضي قبله او عيني  
موجودا بالاعداد والتفريق للمادة بالتفريق ال ما قبله ويزعم من ذلك يوجب الاعتراض ان ما صدر عنه  
بالاوه كما ذكر في قوله **قوله** واذا كان المستوفى فربما البتة الى فربيت اوكته الوافعه بعد مصروف المساد الى العلة  
بعد ما عرفت **قوله** ومنها ان الاعداد فربيت او بعد فعدم ان المعد البعيد لا يحتاج وجود العلول  
ما شبيهة وان المعد الغريب ايضا كذلك وان توهم خلافه **قوله** فان العلة الوضعية يقال باعتبار ريس احد ما  
ان يوجد العلة سببا وسبب ذلك الشيء الذي هو كونه سببا بالاسم الى التبريد ذكر في سبب ان العلة العلية  
الوضعية يعنى سببا وينبع ذلك الشيء الذي هو وان العلة الخالصة الوضعية ما ينبع العلة الذاتية التي هي  
وان العلة الخالصة الوضعية ما يكون ما قلناه مع تواضع حارص عن ذات المادة وان العلة الصورية الوضعية ما ينبع الصورية  
من الاوضاع فالاعتبار الاول الذي ذكره معنا في العلة الخالصة الوضعية ولكن ارجح الخالصة الوضعية ان يقال العلة  
ما اوجدت الفاعل في الخارج وتسمى العلة الوضعية وان الاعتبار الثاني ان صرف من غير لروم الوصف كان  
طاهر ان تناول المادة الصورية الوضعية على الاطلاق فان المادة او الصورة اذا احدثت مع وجودها خارج عنها  
كنت ان الوصف عليه وضعية كما هو كون معنى قوله يقال انك الوصف ابعده لوضعية ان يقال الوصف ما هو  
ذلك الوصف انه علة وضعية او اعترض عليه بان حصل

ما يظن من ان الوجود

العلة الوضعية في الاعتبارين وجعل الوصف في ثابتهما لازما ومحميا من جملته سألنا عن شرح العلة  
وكذا اختلف الوصف عن معدود حيث قال والاول منهما معدود ليس صحيح ايضا فان العلة الازمة وكذا العلة الوضعية  
معدود ومفرد اياه اذ لو كان حرك حركه رجل مثلا كان المحسوس متبا عدا مهما جث وهو ان العلة العرف  
الشيء كما هو حاصل لوجوده وتوهمها الطارين عليه في وجوده ذلك الشيء فباعتبار مدخلية وجوده كما في قوله  
المشروط وبعثنا مدخلية عدمها في وجوده شابهت الابع فاستفت ان يوجد في العلة على وجه وان الاعداد  
كل واحد من الشرط وعدم الابع يوجد وعلى بعد ترتيب ارجها في احدهما او اودا عتها من علة حقيقة ذاتية كما  
معدود له حقيقة فليس معنى قول من العلة الوضعية العلة كنهف ولا كان ما هو معدود العلة العلة للشيء حقيقة علة  
بالعكس البه والانعكاس ومن العلة الوضعية العلة كنهف ولما كان فسمي انقسام العلة حقه كان على سبب  
منقسم الى ذات هو معدود للشيء وهو بالعكس البه والانعكاس وطوفا من طاهو العلة حقيقة وقد يطلق الوصف ايضا على  
العلة الحقيقية للشيء بالعكس ال ما ينبع ذلك الشيء وكذا ينسب وان الانقسام الى الشرط والوضع ايضا بالعكس الى  
الوضع الخالصة فيه وانما لم يصرح في طرق العلة لانقسام الى الذاتية والوضعية وايضا والاعلمة لكونها طهقات ولوان  
ما صرح فيها بذلك من العلة العلية والادنية والصورته والغائبة فيعرف طاهها بانها سببه اليها بان معناه  
ان العلة الوضعية الغائبة مثلا قد يكون معدود حقيقة بالعكس ان ما هي علة فاعلمه وضعية له فان ضرب السقوط بنا  
علة فاعلمه وضعية كحصول البروق كما صرح في الشارح فيما سبق مع انه علة معدود معدود للمادة ان حصول البروق  
كما صرح به مهما والفاعل مثلا اذا احدث وصف لا مدخل له في العلة اصلا كان علة وضعية ولم يكن معدودا  
السورتم كلام الشارح او بطر منه انقسام العلة الوضعية الى معدود وغيره ولا حاجة به الى ان يثبت ان الوصف  
مطلقا لا يكون علة معدود ليعتقد في السورة او في غيرها فان وقع تحت الاعراض الثالث واقا صرت المحرر في الاعتبارين  
ايضا و قد عرفت سموها بانها وبان العلة الابع الوضعية يصرح بها الشارح كما سبق وما ذكر في شرح العلة الخالصة  
الانقسام الابع الوضعية فاشان مهما راحان الى الفاعل وانسان الى العلة يخرج منها العلة الوضعية المادة الصورية  
كلام الشرح في بيان انقسام العلة الوضعية اول واستعمل الابع يصرح بان الفاعل الماخووم وصرف لا مدخل له علة وضعية  
والصابط ان العلة الوضعية يطلق باعتبارين احدهما انما هي ما هو علة حقيقة فان الشيء او الفاعل العلة  
الجمعة اقترانا صحى لا يطلق اسمها عليه يسمى علة وضعية واما اقتران الشيء بالعلول كما ذكر في العلة بالعكس  
ال ذلك الشيء القفرن بالعلول يسمى علة وضعية **قوله** اولان الجواهر ذكر في هذا الفصل انقسام الممكن الى الجواهر  
الوضعية وان الجواهر سبب ان الانقسام لثمة المشهور وان الجواهر الوضعية من ثوان العلة ولانه لا يصاد  
بين الجواهر وان وصف الخلق لسببهم وصف الخلق وان انقسام احد ما لا يستمد انقسام الاوه وان الوصف  
من حله الشرح وان الخلق غير معدود الخلق بل هو شرط لمدغ

سواء كان المال معدودا او غير فاعلمه  
العكس فان وصف المال سبب

الادغام وان اشتملت على احوال الامراض على الاطلاق الا انها تذكره نجا ثم شرعت في محسن ما عينه الجبر وان لم يكن  
من الجواهر الا فرقه وبين ان لظهوره مكانا طبيعيا وان المكان هو البعد الموجه المجرى عن الماتة وان لا يبيح حاول المكان  
عن شاغل واراد في مباحث الحيات سنان الجبهة من ذوات الاوضاع وانها بغير تقسيم في ماحد الانسان وان  
الطبع منها ما هو النور والحيث فلهذا الحكيم في كواحه مخصوصه

ان في تقسيمها الى العنكبوت والتمسك بالسطح والكره وبيان احوالها **قوله** الفصل الثالث في  
احكام الاجسام ذكر فيه وجوب مساهمتها وانها شبيهة في ضعفه الحسية وانها باقية بالفرق وانها  
كلها عن بعض الكيفيات وانها كلها مع ما ضل فيها حادث **قوله** الخامس في الاعراض او مباحث الاعراض  
عن مباحث الكواهر عن لان وجود النور مؤلف على وجود الكواهر فبما نسب ذلك ان عدم بيان احواله  
على بيان احوال النور ومنهم من قدم مباحث الاعراض لظلاله انه قد استدرك باحوال بعض الاعراض  
بعض احوال الكواهر كما استدرك باحوال الكواهر او السكون على حدوث الجسم وبقطع السادة التمامه ورمال  
متناه على عدم تركها من الكواهر النور الوجودي ذلك من ما يطلع عليه كتحققها في الكواهر وايد من ايمان  
مؤلف الجسم الطبعي لا يمكن الا بعد موفقه والبعد البروانه والقايه فكل من جهة هو مواليها **قوله** كجبت  
الاشارة الى احد من اشارة الالاف فبما نسب عليه ان فبداهة والاشارة في حرج حلول الاعراض  
المجردات فيها عن حد الحلول والاشارة اليها ولا يمكن ان يجاب عنه بان الاشارة اعم من الحسية والنبوية  
ولا يمكن ان مجردات قابله الاشارة الفعلية لانا نقول الاشارة الفعلية الى ذات مجردات غير الاشارة  
الفعلية الى اعراضها فان الفعل غير كلامها عن صاحبه فلا ياتي في الاشارة الفعلية كلاف الاشارة  
الحسية فانها ينتهي الى الحال والحل الحسيين معا فان **قوله** الا في الاشارة الحسية فكونها  
كان الاجسام والاعراض الحاله فيها وقد يكون بعد ما كان في حركتها واعراضها فانها كجبت لو كان  
ايها كانت الاشارة اليها عن الاشارة الى اعراضها فلهذا **قوله** قد منع ذلك التباين هذه الملائمة  
وادعى احتياجها الى دليل ثم قال وايضا بعض الحلول الاطراف في حالها كقول المعطل في الخط وظلول  
الخط في السطح والسطح في الجسم فان الاشارة الى الطرف الاشارة الى ذى الطرف وانها يلزم من هذا  
الحال ان يكون الاطراف التداخلة عند تلاقيها طابعا لبعضها البعض وليس كذلك اذا كان في بعض  
اعراض الحد الحلول الاطراف في حالها فان الاشارة الى المعطى اشارة الى الخط الذي في سطحه فان  
الاشارة الى الخط لا يمكن ان يكون مسطحة عليه بل الاشارة اليه فلا يكون امتدادا وخطا هو طوله اقترافا  
من الشبه منهيها الى نقطة فكان خطه ذببت من الشبه وركت في الشارة في سمي خطا انطبق طرفه على  
كل السطح من الشارة فيكون سمي ينطبق الخط الذي هو طرفه على

على ذلك الخط الشارة في مكان خطا ح من الشير في سمي خطا سمي انطبق طرفه على الشارة اليه والنور بين  
بين الانسان وبين ان الاول اشارة الى المعطى فصدوا الى الخط منها والناسه بالبعكس كذا الانسان الى السطح  
قد يكون امتدادا وخطا شتبه الى المعطى منه فكون الاشارة الى كل السطح فصدوا الى الخط والسطح شتبه  
وقد يكون امتدادا وخطا ينطبق طرفه على خط من الشارة اليه فكون ذلك الخط مشارا اليه فصدوا  
والسطح مشارا اليه معا وبالعرض وكذا يكون النقطة مشارا اليها معا وبالعرض وقد يكون امتدادا وحسما  
ينطبق السطح الذي هو طرفه على السطح المشار اليه فكون السطح مشارا اليه فصدوا الى الخط والنقطة معا وكذا  
الى الجسم اما امتدادا وحسما فلهذا **قوله** السطح المشار اليه او امتدادا وحسما فلهذا **قوله** السطح المشار اليه  
حسما فلهذا **قوله** السطح المشار اليه او امتدادا وحسما فلهذا **قوله** السطح المشار اليه  
على قطع من الجسم المشار اليه انطفا وحيثما كان في نعلق الانسان فصدوا الى سمي فبما نسب فاعرف انك  
اذا اقتضت حال الانسان الى الجسم سمي فلهذا **قوله** الانسان هو الامتداد والخطي وذلك  
فبما نسب الاشارة الحسية امتدادا وحسما فلهذا **قوله** الانسان هو الامتداد والخطي وذلك  
ان احد الشير المشار اليه في نون الانسان فبما نسب الى اللور واما لوروم كون الاطراف المتداخلة عند تلاقيها  
فالا بعضها في بعض فبما نسب الى اختيار كون احد من اعمالي للاو كما اعترض الامام في الخلف فلهذا **قوله**  
قوله في خبره او حقيقتا ومع ذلك يكون فاعناله واما اعتباره فيه بعد السرمان فلهذا **قوله** في خبره او حقيقتا  
الشاربه وكذا لا طراف في نون الانسان فبما نسب الى اللور واما لوروم كون الاطراف المتداخلة عند تلاقيها  
**قوله** والا لا حمل احد بهما في الاو لان اذا لم يكن لاحد منهما حاد الى الاو في بوجه من الوجوه السمي كل  
واحد منهما عن الاو في ذاتها ووجهها ونقيضها فلا تصور طول سمي بدهه **قوله** سمي بدهه بالخط  
سمي ان يقال ان اريد الكلمة بالناس الى الكل فبما نسب النون كون الاعراض التي لا تسري في حالها وان اريد  
الى الحال ووجه سمي كون الاعراض التي لا تنقسم كالمعطى مثلا فيجد العالم بوجودها ولكن ان شارة الكواهر في الاو ان  
لا سمي في الحال سمي كاي في الموضوع فبما نسب اول كون غير النون في كلمة الصا **قوله** فان بعض هذه الامور  
كان في ذلك زبد في الحصب والاراضه وفي الكوكبة فان بينه وبين هذه الامور اضافة وله خصوصه محسوس  
ولا يحمل كونهما بجملة مكان له وكذا يكون الحمل في الكواهر السري في الحصب راجح الى الاضافة فانه لما كان  
الحصب سمي له مكان له **قوله** وبعضها ما لا استعمال كان في ذلك ان الكل في الحاص في العام **قوله** وبعضها  
ما لا يفتي كان كون الشئ في الزمان او المكان **قوله** فالشئ في الزمان او المكان سمي له خصوصه محسوس  
للشئ في الزمان او المكان سمي له خصوصه محسوس **قوله** فالشئ في الزمان او المكان سمي له خصوصه محسوس  
وكون الشئ في المكان عند التباين بالسطح او الامتداد

اصلا وظهره في العمود كان  
بشيء وبين الحسية في ظهوره  
لان طولها

البعد يخرج بغير عدم من النار من بعد القدر اعني بغير عدم من المعارف خرج عنه كون الشيء في المكان مطلقا  
 الشيء في الزمان وفي الحسب وفي الرأيه ويكون الخيال في الكل ويقول له لا كراية خرج الداء بها منها مشابهة للاول  
 كما ذكره ولا يخرج به الاوواء الخفيفة الكلييه فيها هي اولها لانها ليست مشابهة للاوواء فيصدق على كونها انه  
 كون شيء في حال ما يكون الشيء الاول غير مشابه للآخر من الثاني **قوله** ويدخل في حد الجوهري كليات الجوام  
 المرشحه بعد اعلى من حيث من يقول ان الحاصل في الارض هو ما سمات الاشياء الطائفة للاموار الخارجيه في عام  
 الماده والاختلاف اما هو في الوجه وما سمع من الاجوال كاهر واما من قال ان الحاصل في الارض هو صور  
 الاشياء وبنسبها كما له في الماده الماسيه اياها ماسله مخصوصه بها صارت بعض تلك الصور على بعض الاشياء  
 وون بعض في الارض حصة غيره فان حكم على اشياء ما عتبر حصول صورها في الارض على الوجود بانها موجوده  
 في الارض كان محار من القول لا حصه منها هو الكلام المحقق اما قول النصارى واما اذا اجرت من  
 حيث انها موجوده في الارض فيمنع ان يوجد في الاعيان من حيث هي كذا كذا لا يكون جوهرا بل عرضا في  
 عليه ان الحصة الخلقه الاخره مع وجودها في الارض لا يمنع وجودها في الخارج وجب ان لا يكون عرضا ايضا كما  
 لا يكون جوهرا لانها من اقسام الكليات باعتبار الوجود الخارج كما يدل عليه ما سماه لان الوجود اذا اطلق  
 منه الخارج وقد اعرف بذلك حيث قال لكن يصدق عليها اذ وجدت خارج الارض لم يكن وجودها  
 في موضوع **قوله** فواجب الوجود لا يكون جوهرا ولا عرضا قد عرفت الجوهري في الشهور ما به وجوده لان  
 موضوعه لا يحيل منه ان الواجب داخل فيه فدفعوه بان ليس المراد من الوجود في تعريف الجوهري الوجود  
 بالفعل والاشكال السكتي ووجهه جليل من باقوت او حرم ربيق شكالي حوصه بل معنى هذا الوجود ان  
 ماسيه اذا وجدت في الخارج وانصف به كانت لان موضوع وطاهر ان هذا المعنى انما يصدق على  
 ماسيه برمد وجهه ما على ماسيهها ولا يصدق على الواجب واما تعريفه بان الوجود في موضوعه فلا يشبه  
 عدم مساو له الواجب سواء فسر على ما هو الحق ولم ينسره **قوله** والاول هو الالف والآخر هو الهمزة  
 والآخر هو الجسم فقدم في صدر الكليات مناقشه الامام في هذا المقام **قوله** وقد يكون عرضا كما ذكره في  
 الالف والآخر هو الالف اذا كانت السرعة والبسطوا عرضيين طالين في الالف التي هي عرض لم يصدق  
 عليها موجوده ان في الموضوع الذي لا عدم من ان الوصف مبين للموضوع فلا يورد ان كنت حد الوصف  
 لانا نقول ان الوجود في الموضوع الذي هو كل الالف الجسم الا ان طولها فيه بوسط الالف وما ذكره في الحد  
 بنا اول الخلق بوسط ايضا **قوله** قد اختلف العلماء ان الجوهري هل هو جوهري ماسيه او لا ويجب ان يكون  
 ال انه منقول على ماسيه قول الجس على انواعه والاقول ان ال انه منقول على ماسيه قول اللوام على امدانها واما في  
 قول الافليس في اوله مع ذلك انه والوصف ايضا

ففرد بذكر العوارض  
 لا يرد في وجوده خارج ما  
 بالعرض كباقي الاخر في العالم  
 بما تلا مشهور وهو ذلك

الثاني **قوله** كما ان الوصف ليس كجس من الاعراض هذا مشهور متفق عليه طاهر **قوله** واضح على كل ان على  
 انه ليس بشيء من الجوهري والوصف جيب ماسيه وحاصل الوجود الاول بانها لو كانا ذاتين لما كانتا ماسيه  
 احد من الشيء ماسيه الى زمان لان ذات الشيء عين النبوت له كس اثبات الجوهري للشمس الساطعه والصور  
 الجسميه يحتاج الى نظر لذلك اصله منه فزعم بعضهم ان النفس الساطعه من قبل الاعراض وادعى في قول ان  
 كل ما خلق في شيء يكون عرضا وانما يكون الجوهري حاله ان عين وكذا اثبات عرضيه الكليات عن انفاذ روبرو  
 كاللوان والاضواء مما يحال الاستدلال فلا يكون من الجوهري والوصف جيب ماسيه وحاصل ما يرد على هذا  
 الوجود ان ذات الشيء انما يكون عين النبوت لذلك الشيء اذ كان ذلك الشيء منصورا بالكنهه ولا يتم ان ما  
 ذكر من الامثله قد تصور فيها الماسيه بكنهه ما بل التصور من النفس هو الدر للبدن المصروف فيه وهذا  
 امر اعراض لها خارج عن ماسيهها وكذا الحال في سائر ما ولو كانت الماسيه معنوله بالكنهه في من الامله  
 امكن ان لا يحال فيها ال دليل اصلا **قوله** وكل ما عدا ماسيه هو خارج عن ماسيهه ماسيهه ماسيهه  
 الذي لا يكون معنولا ماسيهه على ما هو ذات له ويكره ان ما ذكره في بيان على بدر صحه انما يدل  
 على ان القول بالشيء كذا لا يكون ذاتا لجميع ماسيهه من الامور التي يحال هو عليها ماسيهه كذا لا يكون  
 ذاتا لشيء منها فجاز ان يكون الجوهري والوصف جيب ماسيهه من الحقائق التي لا تخلف قوله عليها وان لم يكن  
 جيبا لجميع ماسيهه **قوله** والجوام السحبه لا يكون اقدم واول من عين في نفس الجوهريه فان الجوام  
 السحبه وغيرها لا تخلفان في حقيقه الجوهريه او روعليه ان عدم الاختلاف في حقيقه الجوهريه يستلزم  
 الاشتراك في تلك الحقيقه وذلك لانها في كون بعض تلك الافراد المشتركة اقدم واول تلك الحقيقه  
 كانت كالات الجوهريه كالات استغناء على الموضوع ماسيهه اصله للحريات الفعلية منتزعه للكليات  
 الحريات اول الجوهريه اذ لا معنى لكون شيء اول من آقون معنى الاكون كالات ذلك المعنى اتم او  
 بالفعل في الاول واقل وبالقول في الثاني ولينها ما ذكر في شرح المختص من ان قولهم ان الحريات اول الجوهريه  
 من الكليات لم يرد به ان الحريات فعل الكليات في الجوهريه بل المراد ان الكليات واللواحق العارضه  
 للجوهريه لانها جوام اكثر من الكليات واللواحق الثابته للكليات لانها جوام ماسيهه استغناء عن الموضوع  
 بالفعل والله اعلم بالامام بقوله ان اعراض الجوهريه الحريات اكثر منها للكليات لان الالف والآخر  
 للجوهريه ماسيهه استغناء عن الموضوع وطو بالفعل للحريات لا يصدق عليها في الحال انها موجوده لاني هو  
 واما حصوله للكليات ليس بالفعل بل مسطرها ماسيهه واما ما ذكر من الكليات الجوام ماسيهه  
 عين عن صور جوهريه دعيته مطابقيه لان الخارج من وبنائها كانت في جوهريتها منقوره ال جوهريه  
 الحريات يكون الحريات اقدم من الجوهريه منها فبقي ان

الافتقار في الجوهرية ثم ينك الصون في حد ذاتها حيث لو جرت في الخارج كانت لاق موضوع وهذا  
مع كونها جوهرية ثم ينك الصون في حد ذاتها حيث لو جرت في الخارج كانت لاق موضوع وهذا  
**قول** فان الوجود في الجوهر الشخصي اقدم واوّل فان الجوهر الشخصي الوجودي انما هو الاسما في الجوهرية  
لا يتوقف على وجود الجوهر الكلية التولية عليها اذ لو توقفت على وجود الشخص على وجوده منقول عليه وعلى عين المكان  
ووجود الشخص شرط بان يكون هو شخص او معدا لفظيا وهو مورد ود بان توقفت الشخص على ام موصول  
عليه وعلى شخص او لا يستلزم توقفة على ذلك الشخص الاوّل بل ولا يستلزم وجوده ايضا الا اذا كان الامر مقولا بالان  
بالعمل والمعتبر في الكل موصلا لجهته كونه مقولا على كس اما في الوجود او في العقل وفي الوجود لا التولية للفعل  
**قول** فانها من حيث هي جوهر كلية مقولة بالقياس الى الوجودات فترتد ان الصون في الجوهرية التولية  
في العقل والادوات من حيث هي موجودة فيه كانت ممتدة في الوجود في الخارج فلا يتصور توقفها في الوجود في الخارج  
على وجود الاسما في ولا يلزم من احتياجها في التولية على الاشياء في وجوده على وجوده على وجود الاشياء في  
والعبرة في صلاحه التولية فلا يكون وجودها في الدرس مستمرا لوجود الاشياء في الوجود في الخارج ولا في الدرس  
فصل عن توقفة عليه نعم ان قيل بوجود الطابع في الخارج كانت الجوهر الشخصية متوقفة في وجودها على وجود  
الطابع الجوهرية وذلك عكس ما اوعى الشارح بل ان مدعى الشارح توقف الجوهر الكلية في وجودها على وجود  
الجوهر الشخصية **قول** فان وجودها من حيث هي كلية موصولة بوجه من الوجود على ما هو موضوعها فيكون  
ان الاثر الكلية من حيث هي كلية لا بد ان يكون موصولا ذاتيا او عرضيا على كس من جوهرية التولية  
من علمها **قول** والعدم لا يكون في الانواع المحصلة وذلك لان الجنس على الذات مطلقا محمدا  
الوجود مع الامة التي ملو ذاتي لها على ما سبق محمدا والامر العدمي ان العدم في الخارج يسجل كما هو في الوجود  
بالضرورة مع الامة المحصلة في الوجود في الخارج فان دفع ما توهم من ان الاستغناء والعلمية مع كونه  
جاز ان يكون في الامة المحصلة لان الاجناس والفصول امور اعتبارية **قول** مشتركة بين الافراد  
المتدرجة كنهها تلك الامة التي عرضت لها علمتها للاستغناء وبذلك الامور من الجوهر الشخصية المتدرجة كس  
الجوهر المطلق فلو كان صمد المفهوم الذي فرضناه انه معنى الجوهرية اعني مفهوم الامة التي عرضت لها  
العلمية في تلك الامور لما جاز اطلاقها بما الامة على معنى ان لا يكون بين ما هي ذاتي مشترك  
اصلا لكنه حابره فاذا كره **قول** فلان الجمع كاسما على العدمي عديم اي مجمع من العلم عديم وكذا الجمع  
كل اثنين منها عديم ايضا فلا يكون شي منها في الامة المحصلة **قول** وقه مطر اذ كما جاز ان يستلزم  
الامور المحصلة تمام الامة في لازم واحد جاز المشترك الامور المشتركة في الذات في لازم واحد  
وجاز ان يكون تلك الامور المتدرجة كس مفهوم الامة التي

لا ممت

عرضت لها العلمية مشتركة في ذاتي موصولة الاستغناء في الكل ويكون ذلك الذات في معنى الجوهرية عرض  
العلمية فلا يفهم بان الجوهرية كس بل عدتها ان على الاحتمال وقد يكون صمد السطوعان او في ان حاصل  
صمد الاسباب ان لا يكون مفهوم الاستغناء عن الموضوع في الجوهرية ولا يلزم ان لا يكون الجوهرية  
بوزن ان يكون صمد المفهوم بوزن اسما لاصداله ولا يلزم من عدم حسه الرسم لاشياء علم  
خسبة المرسوم كس الاشياء لان الوجود لا يكون مقوما للجوهر لان لا يكون حواله نحو لا عليه مواطاه واما كونه  
ورا غير محمول عليه فمدر الكلام فيه **قول** او المراد بقوله كس ان الجوهرية لانواع لا التولية لم يلزم  
بالانواع ما يكون انواعا اصلا فيلزم ان كون الشيء جنبا لا يواضعه مما لا يخلف منه بل اراد بالانواع كس  
المحصلة النوعية من الجوهرية كالانسان والبوس والبقير واجناس كس الخبايق المتدرجة كس  
كالجوان والشمس الناري والجسم والاشياء ان لا يمكن ان يكون جنس من الاجناس جنبا كس ما يقدر عليه  
فان الجنس بالقياس الى الفصل الذي كس له نوعا يكون عرضا عما كما كس في موضعه فكيف يلزم كون  
جنبا يجمع ما يقدر على علمه من الانواع والفصول حتى يلزم السهم **قول** بل بل على ان السهم على ما هو عليه في  
الوضع بل على ان ما كس له نسبة بالعرض والمحل الى ما هو عليه اعني الوضع وعلى ان ما كس ذات بعض من  
السهم وهذا اعني ما ذكر من حلول العرض امر عارض للخبايق المتدرجة كس العرض واما حصر الكس الاعراض  
من كس الكس والاكس والادضاع بالمد كس ان اللزوم يساوي جمعها لان عرض العدمي الذي هو حلول العرض  
لا عرض ظهر خلاف ساير الاعراض النسبية وانت تعلم ان ترك ذكر الادضاع انسب ما دعي الظهور  
واعرض عليهم انه انما سم ان لو كان قولهم الوجود في موضوع حد اخصب للعرض وذلك غير معلوم  
بوزن ان يكون رسا على فيكس الجوهرية جاز ان يكون صمد العرض جنبا لما كس من الاعراض  
لو سلم كونه حد الامة ان يقال لا علم ان ماصه كس الاعراض يتمثل بمراد كس كسها مع عدم استمالها  
على حد العلم كس ان يكون ما يتمثل منها في او كسنا صفا غيرها والفساد في امثال ذلك لا يفهم **قول** ولا  
كان الجوهرية التي في الوجود بالاطاعة كما انما من علمها من العلمين من السعولات لان الوجود لا يكون  
اعلا **قول** فلو ثبت كونها زابدين على كسها يلزم ان يكونا من السعولات الثابتة او ليس في الجسم  
ام موصوف زابدين ذاته طو الجوهريه ولا في السواد مثلا امر زابدين ذاته طو الوضعية **قول** ولما كان  
سعي كسها موصوفين بالاطاعة وكسها لذلك امر من السعولين وانت خير بان كونها متغلبين زابدين على  
ما كس ما يتلانا على السعول كسها من السعولات الثابتة فان الابهين مثلا مفعول مفعول زابدين ما كس  
ما كس طو عليه من ان ابياض وجوده خارجي فلا بد ان يصح اليه ما ذكرنا من ان الجوهرية والوضعية بامر  
من صلبين في الوجود فان **قول** مفهوم الابهين ايضا

معتقون بان وان كان البياض موجودا خارجا فلذلك على طولات بانها من المعتقون الثانيه اريد  
 ان ما دها من منها من العوارض العقلية لا يطابق لها في الخارج ولو ذلك كانت طولات ايضا  
 باسم ما من المعتقون الثانيه تكون الاسود كما يمكن معقولان ثانيا وانه بطوطا **قوله** لم قال المص  
 المعتقون الشرا كعرضي كان هذا المصنف اشارة الى الاستدلال بوجه ثابت وطول المعتقون من كونهم اتفق الوجود  
 لا موضوع ام خارجي فاطرف الجواهر ومرجع ال ما تقدم من انه اذا قيل للشيء انه جوه كان هناك  
 ثلثه امورا وان المعتقون من الوضو على الوجود في الموضوع ام خارجي فبما في الاعراض ومرجع ال ما ذكره  
 الشراح من ان الحق هو ان الوضو ليس نفس الاعراض **قوله** لما بين ان الجوه من المعتقون الثانيه يعني  
 ان مفهوم الذي هو ما صبه الكيفية من المعتقون الثانيه كما مر وان كان صادف عليه هذا المصنف  
 موجودة في الحكماء مع ان الحكماء تلك الاعراض وحاصل ذكره انه ان اعتبر في النصارى والنوار على الكل  
 كان بين الصورتين التاربية والى ثلثه والارضية والهوائية نصا وحسبي او مشهور في النوار على الهول  
 الواحدة وان اعتبر في النوار على موضوع واحد كما تقدم لم يتصور في الجواهر نصا واصلا وما توجه معهم  
 من ان الغناء صدق في النوار على موضوع واحد كما تقدم لم يتصور في الجواهر نصا واصلا وما توجه معهم  
 فيه اي كصفا في محل واحد لا يتناول ما ذكره من التعداد حلولها في محل واحد في الاثني عشر منها لولم لول  
 على امتناع حلولها في سواها اصفا او باعتبار لا يتناول اذ لم يحتمل جاز ان يكون المحل في واحد  
 الزمانين نواحي مخصوصة وفي الزمان الا في نواحي اولى فلا يكون كسمة التلخيص الى جميع العوارض نسبة  
 واحدة في امتناع رعاها كسمة العوارض خلاف ما لو اجتمعا او هما بل كسمة اى نسبتها اليها  
 وقدم هذه الاخرى بان الحركة والسواد والالوان في الجسم مع ان السمة حاله في الحركة دون السواد  
 فليس كسمة العوارض ال حالين نسبة واحدة فلم لا يكون في المتكلمين كذلك ولكن ان جاز ان حلول  
 عارض في احد المتكلمين متوقف على امتناع عن الاخر فكيف يعم به واما العوارض الخالصة في محل المتكلمين  
 دونها فنسبتها اليها على السواد فلا امتياز بها ايضا لعمقها فنسب ما في الخالصة الى حلول النوارض  
 التي لو من جهة المحل لكن جاز ان يكون لكل منها عوارض من جهة اولى بما يميزان بحسبها والاشارة  
 بالعوارض الامور الى ان فيها يلزم الدورق امتيازها بها بل الامور الخارجية التي لا يلزم ما معها **قوله**  
 فذلك لانه لو حسب ان لا يميز الاثنان عن الواحد وذلك لانها اذا فرضنا ان الغيا مخلص عراض  
 لم يكن مبدع الوضو في الاثني عشر الاحوال الوضو الواحد الذي فرضناه فاما محليين فيلزم ان لا ينفصل  
 الاثنان في الاثني عشر عن الواحد في وحدته بل يلزم ان يكون الوضو الاثني عشر فاذم فليس من تقدم  
 الاثنان عن الواحد اما يلزم ان لو كان الاثنان

من جهة واحدة اما اذا كان لكل منهما او لاحدهما مبدع في المحل او يكون المحل مبدع لكل منهما كما في فلا يلزم  
 ما ذكره فلا بد لشيء ذلك من دليل وابصاره جاز حلول عرض واحد في محليين خارجي واحد في محليين  
 لان البديهة لا تعرف سها فطعا والسال بط وكذا القدم **قوله** وتقول ان باسم ان التاليف عرض واحد  
 فاعلم محو من قال ابو باسم ان التاليف عرض وجوده عالم كونه من فردين ولا يجوز فانه باكثر منهما واحد  
 على ذلك باننا نسا حد صغوه التنكيك بين او الجسم المؤلف فلما بد صفاك من رابطة بصفت التنكيك  
 وذلك هو التاليف ليس فابا ما حد ما والالم بوج صغوه الاستسكاك سها بل بكل واحد منهما يكون  
 وحدة الحال منها موجه لسر الاستسكاك سها ولا يجوز فانه باكثر من جوه من لائق لو قام عليه ملبا وعدم  
 واحد منهما لعدم ذلك التاليف ضرورة استفا محله وهو مطفرون بناء التاليف بين الباقين فاذا  
 جسم من او اكبر فام عنده بكل فردين منها تاليف واحد واجيب عنه بانه ليس على  
 تركيب الجسم من الجواهر النفره وهو م على بعد تسليمة فان حال صغوه الاستسكاك ال الصان التاليف  
 التاليف لال عرض واحد فاعلم بكل منهما يسمى تاليفا **قوله** لان التاليف لم ينج محليين من حيث  
 كلان ان التاليف لم ينج بكل واحد منهما كما زعمه ولا بواحد منهما فطبل مجموع الحركتين من حيث هو  
 مجموع وليس ذلك من قيام الوضو الواحد بل من قيام الوضو الواحد محلي واحد مركب من سبين ولا يبراع  
 في جوان **قوله** بيان ذلك ان التاليف ام غيب في الفعل للحركتين من حيث هما خارجا الجسمين  
 ان التاليف ليس موجودا خارجا بل هو امر اعتباري عارض في الفعل للحركتين الخارجية فلا يكون  
 عرضا فابا وما السعدل به ابو باسم على ذلك قد عرفت بطلانه لم من كسمة عروض هذا الامر الاعتباري  
 اعمى التاليف للحركتين في الفعل ان الفعل اذا لاحظها كالتلخيص في الخارج اولى للذين اعتبر بها من  
 حيث ما كسمة السعدل هو في الفعل عارض نحوها لا لكل واحد منهما فلا يكون في الاثنان عارضا محليين  
 حالها ما كسمة في النسبة باكثر من قبل فاعلم ان كون موقوف التاليف على حصول الاجتماع لهما  
 فنسب الكلام الى الاجتماع فان كان قابلا لهما من حيث هما مجتمعان بذلك الاصحاء لم تقدم الشيء  
 على نفسه او من حيث هما مجتمعان باصحاء او نعتن الكلام اليه ونزوم التسم في اجتماعات منزلة  
 بوجوده معان الذم من ذلك في ان الزمان العام على امتناع مثل هذا التسم في الامور الخارجية والذمينة  
 وان كان الاصحاء قابلا لهما من حيث هما مجتمعان لم يقيام الوضو الواحد محليين وهو لفظ الجواب  
 ان التاليف لم ينفذ اعتباره على ملاحظة التسمين الاصحاء كما مر واما الاجتماع فلما توفقت اعتبار  
 على ملاحظة اصحاء او بل على ملاحظة التسمين معا فاذا لاحظها التاليف معا فابا لهما لا لكل منهما  
 فاعلم ان لقيام امر واحد في الاثنان لاجتماع ملاحظتها معا

ملاحظتها

اجتماعهما في الوجود من غير اعتبار الاجتماع على هذا الاجتماع وبتم الكلام لاننا نقول اعتبار الاجتماع مع  
الاجتماع لا على ملاحظته وهذا الاجتماع قائم بها ايضا لا بكل منهما فلا خلاف واصلا **قوله** والجوار والاجزاء هذا  
جواب عما يوشك بعض القوم من ان الإضافات المنفصلة عن اجزاء موجوده فانه يجلس وكان من هذا  
التوهم هو الاتفاق في الاسم وذلك لم يقع لهم من التوهم في الإضافات المنفصلة **قوله** واما الانقسام  
مسلم من الجانبين معناه مع بعض سجع المتن وفي بعضه في الطرفين يدل من الجانبين وحاصل ذلك  
ان انقسام الحال ان كان الوجود غير متباينة في الوضع فانه لا يستلزم انقسام الحال صلا كما هو انقسام  
الجسم والنفس فان انقسام هذا الاعتبار لا يعنى انقسام الجسم اصلا وان كان انقسام الحال الوجود متباينة  
في الوضع الوجودي بل هو في كل منهما ليس هو من اجزاء الوجود بل هو في الوجود الوجودي في الوجود  
لذلك فان انقسام السواد مثلا الوجود المتباينة في الوضع لوجب انقسام الحال الوجودي متباينة في  
كل جوار من كل الوجود انما يكون في الوجود الوجودي وان انقسام الحال الوجودي غير متباينة في  
الوضع لوجب انقسام الحال فيه ايضا اصلا فان انقسام الجسم الوجود الوجودية لوجب انقسام السواد  
الحال فيه فانه احكام عليه لا يشبهه فيها واما انقسام الحال الوجودي متباينة في الوضع فهل يستلزم انقسام الحال  
فيه الوجود الوجودية ام لا منهم من حكم بالاسلام مطلقا وزعم ان الحال في محل انقسام الوجود الوجودية في  
الوضع ان كان حاصلها في واحد منها فقط كان محله ذلك الواحد دون المجموع وهذا خلاف الوجود  
وان كان حاصلها في كل واحد من تلك الوجودات كان الواحد بالخصوص لاني محال متفرقة وقد ظهر بطلان  
وان لم يوجد شي من ذلك الحال في شي من تلك الوجودات اصلا لم يكن ذلك الحال طلال في ذلك الحال بالفرد وان  
في كل واحد من تلك الوجودات بعض من ذلك الحال كان منقسم الوجود الوجودية في الوضع كالحل ومنهم من فصل  
وقال كافي الكتاب ان الحال في منقسم كذلك ان حل فيه من حيث ذاته لم انقسمه على حسب انقسام  
الحل كما هو الحال في ذات الجسم ويسمى حلوله فيه حولا سرانيا وان حل فيه لا من حيث ذاته المنقسم  
من حيث هو غير منقسم لم يلزم انقسامه وكان حلوله حولا سرانيا وان حل فيه لا من حيث ذاته المنقسم  
حاله في حلهما مطا وكذا النقطة في الخط والخط في السطح والسطح في الجسم وشي منها ليس منقسم ما انقسام محله  
وكذا الإضافات مثل الابوة والبنوة حاله في حلهما وليست منقسمه ما انقسام محلهما اولا لكن ان يقال  
كل واحد من الاب والابوة فقد ثبت ان الحلول في النقص لوجب انقسامه اذ لم يكن سرانيا و  
وان الحكم بان الحال اذ لم يوجد شي منه في شي من الوجودات كالحل في السطح لانه ذلك الحل ليس له سرانيا  
ان يكون الحال طلال في المجموع من حيث هو موجود ولا يكون شي منه طلال في شي من الوجودات ذلك المجموع كافي الصور لكون  
كس الامام في المحض اذ في بداهه ذلك الحكم مع كون الوجود

والنقطة

والسطح والاصافا امور موجودة في الخارج **قوله** والاكثر نوعه في شخصه او في غيره باننا اذا فرضنا عرضا محض  
نوعه في شخصه جاز انتقاله عن محله اذ لم يوجد فيه ما يوجب امتناع انتقاله عن استناد الشخص الى المحل مع  
دوامه كلبته **قوله** لانه في وجوده وشخصه كلف بغير الموضوع وذلك لانه في وجوده كلف بوجوده وفي شخصه  
كلف باصل فيه فبغض عن المحل فلا يكون حلا فيه **قوله** فيسئل الكفاية او في شخصه عن الموضوع لعقل استناده  
في وجوده عن الموضوع لان الشخص منتقل الوجود لكن السنع في الوجود عن الموضوع لا يكون عرضا وانت  
مان كل واحد من المقدارين كس الوجود في امتناع استناد شخص العرض الوجودية مع بطون الربط  
على الوجود الكلية وقد نقل عن ابيهم ان انتقال الوضوح من محل الوجود الى مكان اوله لا يمكن ليعقل ان  
فصله ان يدين وفيه **قوله** لان الاطراف اعني النقطة والخطوط والسطوح ليست كلها مع كونها موجودة  
من الجمهور **قوله** يكون محال موضوع شخص لان الموضوع المهم ان اراد بالمشهد هما بان يكون  
غير اعدم العين في نفسه فطاهر انه لا يكون موجودا في الخارج فلا يكون بعدا بوجوده محض خارجي وان  
اريد بالاكبر بعدا ما انقسم في نفسه عن الطلق انه عليه ما قيل من انهم جوزوا شخص الوجود بالصور  
الطرفة يعني انها فاعلة لشخصها فلم لا ثوران يكون فاعل شخص الوضوح مطلقا ايضا ويحيط بالطنق  
منها بغائب الاشخاص كما حفظ به هناك وايضا لم لا ثوران يكون موضوعا متفرقة كل واحد منهما بذاته  
بوجب شخص الوضوح الواحد فاذا زال احد ما يزوال نسبة وحصل الآخرة حصول سبعة في شخصه الثاني فم  
بعدم ولا يكون الشخص هما امر بهما بل كل واحد من النوعات فان اجيب عن هذا الاصل  
نوار على استناده على معلوم شخص فله دفع ولعله اريد بهذا الوجه ان التوارق منها ليس على سبيل الاجماع  
الذي هو الحال على سبيل التعاقب كلف في عرفه فيما سبق ان التعاقب ايضا **قوله** فان الجسم لا  
يحتاج في وجوده وشخصه اللافير لا يشهد في ان الجسم قد يفارق مكانا الا في مع انه ذلك لوجوده على  
بعينه فلا يكون الجسم محال في وجوده ولا في شخصه الوجودي فلو اولا كذا فيهما ايضا  
مطلقا المكان بل هو في كونه في المحال محال ما واقرض على هذا ما يكمل باي طريق عرفتم ان الجسم لا يحتاج  
في وجوده ولا في شخصه الوجودي مع انه لا يتصور وجوده للشخص الا في جزمه كما ان الوضوح لا يتصور  
وجوده الا في موضوعه فان قلتم امتناع انفكاك الجسم عن الجيز انما هو لاحتقانه اليه في حال من احواله التي  
لا اقتضاه اليه في وجوده او شخصه فقلت حار ان يكون امتناع انفكاك الوضوح عن الموضوع لا يقتضيه  
في عينه التي من لوازمه اولها من اللوازم لان وجوده او شخصه والفرق المذكور حكم مع ان ذكره  
من الدليل على ان الموضوع شخص الوضوح فام بعينه ان الجيز شخص الجسم وما بره عليه ستره واوال انهم  
ان الموضوع العين شخص الوضوح ولا يمكن ان يدين في كل

ع

الشخص

الجسم لا يكون له وجودان في ذاته بل هو في ذاته واحد وهو في غيره  
المحل لا يحل فيه حلول الاعراض في محلها والصور في موادها من حيثها  
بحر في حصول الاجسام في كونها **قوله** فان السرعة كل اول في الحركة وتوسطها في الجسم كونه بوصف  
السرعة والبطء والابصار وصف الجسم بها كونه لا انها حالان فيها لم يكن الامر على ذلك **قوله** فان  
الاول يلزم ان يكون حصول كل واحد منهما في الآخرة حصول الآخرة في قوله لفظ الا وهو وقت سهواً يبدل  
في لفظ الخبز كما لا يخفى **قوله** وان كان الصانع هو ان يكون ذلك الغير في الحال الاول وان لم يكن حصول  
اصح مما في الآخرة اول من التمسك لانها معا باعان لذلك الثالث في الحصول في الخبز على ان اسئل الكلام الذي  
الثالث فان عرضاً ايضا يلزم السم والانتها الى محل جوهرى هو في ذاته بالذات فيكون جميع ذلك الاعراض  
تابعة له في الخبز لانها باسرها في وقت حصول حاله فيه وهو عليه ان الانتها الى محل جوهرى لا يباين حصول  
بعضها في بعض ذلك الشيء كوزان يكون بعضها تابعاً لذلك الخبز في الخبز ومقتضى لبعض آخرة **قوله**  
لاننا نقول لا ان حصول الشيء بعبارة عما ذكرتم بربدان من التفسير محل لان صفات الله تعالى سواء كانت  
صفيقة او اضافية فالله بذاته سواء حاله فيه مع انه لا يتصور صفات بعبارة في الخبز كونه في العباد  
بناء على ان الشهادة فلا تملكه ان التعريف لا يقع على سطل كخله قال الامام وايضا ان جعلنا صفة  
كون الشيء صفة لغيره حاله فيه عبارة عن حصول الصفة في الخبز مع حصول محلها فيه وجب ان يكون حصول  
الجوهر في الخبز حاصل في الخبز تبعاً لحصول الخبز في الخبز وهو ما اذا اول فلان الحصول في الخبز اضافية ولا يعقل حصول  
الاصح في الخبز وانما في ذاته يلزم كون حصول الجوهر في الخبز حصولاً في الخبز وهو ما اذا اول فلان الحصول في الخبز اضافية ولا يعقل حصول  
في الحصولات **قوله** حصول الجسم لفظ الجسم يطلق بالاشارة الى امر من احد الجسمين الطبيعي وهو الكلية  
في الجهات الثلث وانيها الجسم الطبيعي وهو الجوهر الذي يمكن ان يفيض فيه الابعاد والسطح ومعنى ذلك  
انه جوهر يمكن ان يفيض فيه خط كبريف انتق ثم خط ثان متقاطع للاول على روافد قوائم ثم خط ثالث متقاطع  
لها كذلك وانما اجترن بعبارة الوض دون الوجود لان كل الابعاد في العالم يمكن موهوم في كونه كان الكفر في  
الاسطوانة والحروط وان كانت موجودة في كل الابعاد في العالم فليست الجسمية باعتبار ذلك الابعاد والاريازا  
مع بقا الجسمية الطبيعية بعينها وانما يمكن الوض لان سائر الجسمية ليس هو فرض الابعاد والفعل في  
برول الجسمية لعدم الفرض بل من اجلها في الاحكام الفرض سواء فرض او لم يفيض واما ما ذكره الامام في  
انهم نسروا احد الاحكام بالامكان العام بغيره في ما يكون الابعاد حاصله فيه بالفعل او جوازا كما في الابعاد  
او جوارا كما في العظام وما لا يكون شيئاً منها حاصله في الفعل كما ذكره المصنف في الابعاد كونه لان الاحكام  
داخل في الفرض فتفسير بالامكان العام لا يوجب له

لوجود

لوجود الفرض واجبا وغير واجب وعدمه مع امكانه وذلك امر كما برين فاسد وايضا ليس في الابعاد والاريازا  
على روافد قوائم فضلا عن كونها واجبة واما بقاطع جوارها فانما هو على روافد قوائم ونفرضه لان البعد لا يقطع  
ليس بقدر اربع الفلك على ما تصور في علم الهيئة فان قلت اريد بالابعاد الثلثة ابعاد الثلثة مطلقا كما تعرف  
بالاقدام ضابعا وان اريد بها الابعاد والعبئة افضل التوفيق لانها من العوصيا العارفة ولذلك لا يتصل من اللفظة  
في الشئ في مواضع علمه الا منكره قلت اريد بالابعاد الثلثة مهابا ابعاد الثلثة متناهية على روافد  
قوائم واللام اشارة الى مطلق معنى الابعاد التي من قسمين مفهوم الابعاد والثلثة المذكور فلا يكون صوابه  
نعم في ما ذكرتم على من وصف مهابا الابعاد الثلثة بالمتقاطعة على روافد قوائم اعلم ان امكان فرض  
الخطوط المتقاطعة على روافد قوائم مشتركة بين الجسم الطبيعي والجسم العيني وبنار الطبيعي به بانه جوهر وان  
يشترك كلاهما في مكان فرض خطين متقاطعين على الروافد القائمة وبنار عن التعليمي بالمتقاطع  
ثالث متقاطع لهما كذلك وعن الطبيعي بذلك وبانه ليس جوهر فلا يكون متداخلا في الابعاد واجزا عن  
خروجه عن الحد بالجوهر بل هو القيد انما اجترن كيون ما بعد الجوهر خاصة مضافة للجسم مطلق فكون التعريف  
انم ولا يخفى ان فرض الخطوط الموهومة بنسب اول الحد اميب المختلفة التي في صفة الجسم الطبيعي كلاف الامتداد  
الوجودي لذلك عرفوه بالوطومية في محل النزاع **قوله** والجسم الفرض وهو الجسم الطبيعي بدهي علم  
به العقل معاونة الاحكام الاعراض القائمة به واد اعرف صفة الجسم الفرض في صفة الجسم لكن ايضا  
لتركيب من الاجسام الفرض التي محلها اما ابتداء واما توسطه فذلك احد الجسمين الفرض مهابا وبين ان  
صفيقة ما ذكرتم **قوله** قابل للانفصال منع ذلك كوزان كبر الاجسام كلها من الاوائل المذكور اطه وهي  
اجسام بسايط صفار جدا لا يقبل انفصالا خارجيا بل ومهابا وسر وعكيد الكتاب هذا الكلام  
مشروحا **قوله** فلما جاز ان يكون الانقسامات الممكنة حاصله فيه بالفعل ولا وعلى الاول يكون فيه اولا  
بالفعل فقط ولا يكون شيئاً من تلك الاوائل قابلا للانقسام واللام يمكن جميع الانقسامات حاصله في اولا  
بجوازها فاما تباينه وهو من جهة النظام وعلى آتيا اما ان لا يكون شيئاً من الانقسامات حاصله في الفعل  
بعضها حاصل دون بعض فعلي الاول لا يكون فيه وبالفعل اصلا والامكان في الانقسام فيه حاصل  
بالفعل منف ولا يمكن كونه مع ذلك قابلا للانقسام فاما من جهة وهو من جهة الحكم او امانته وهو  
مدرب الشهادة في صاحب كتاب المنطق والخطي وعلى آتيا ان يكون بعض الانقسامات حاصله في الفعل  
دون بعض يكون فيه اولا بالفعل لا يكون شيئاً من تلك الاوائل قابلا للانقسام في الجهات الثلث والامكان في  
يكون المركب منه حسا مركبا لا مفردا والكلام في الجسم الفرض على كل الاوائل اما قابله للانقسام في جهة واحدة  
فقط كخطوط الجوهرية متصلة في حدودها وان كان اثنين فقط

بالفعل

وهو بدو برهمنه في العلم والاعراض



كسطوح جوهره كذلك وانما مخلط منها فسطا او منها او من احد ما لا يخرج اصلها من اجسامه فسطا لم يبد  
 احد يظهر ان الاحتمالات الاربعه التي ذكرها لا يخفى في البداية ان الاربعه لا ينفصل بعضها عن الاخره ان كان يكون  
 الانقسام حاصله في الفعل او لا يكون مني منها حاصله بالفعل وعلى تقدير ان كان يكون الانقسام حاصله  
 او غير متناهيه فيخرج الاحتمالات الاربعه في تلك المراتب كما فرغته لانها لا تكون على ذلك الترتيب كما  
 او هناك قسم ثالث وهو ان يكون بعض الانقسامات حاصله دون بعض وهو الذي سيجري فيه تلك الاحتمالات  
 السه التي ليست بمتساوية فان قلت **قد** ونبهت المعترضه ان الجسم مركب من السطح والسطوح  
 من الخطوط **قلت** تلك السطوح والخطوط عند تركيبها من اجسام اخرى فليس من مصلحتنا ان نحدد ذاتها  
 فالواو وانما في جوهره ان حصل خط وان تالف سطحان في جهة الوضوح حصل سطح واذا حصل سطحان في  
 جهة الخفاء حصل جسم من ثمانية اوجه ومنهم من قال واوضح خط على خطين متقابلين في جهة اوج حصل جسم من  
 ستة اوجه ومنهم من قال حصوله من اربعة اوجه وانما في الجهات الثلث وانما الاشياء عند ذلك ان  
 الجسم هو الجسم المنتقسم فاقول بالتركيب منه جسم ثلثه هو ان فخره انه اجتمع من اجزاء التركيب فاجعل اصلها  
**قول** وان كان بطلان الجسم الاول انما هو بطلان الجوانب التي لا يجرى اذا بطل الجوانب التي لا يجرى واحتمال  
 وجوده مطلقا مثل وجوده في الشكلين ومنه في النظام وهو ظاهر ومنه في سائر اشياء ايضا لا بد ان  
 الجوانب التي لا يجرى وجميع تلك الاحتمالات المعقولة ايضا لان ما يدل على امتناع تركيب الجسم فالجوانب  
 على امتناع تركيبها بنفسها في جهة واحدة فقط او في جهتين وما يدل على استحالة وجودها الجوانب التي لا يجرى مطلقا  
 على استحالة الخط والسطوح الجسم من المثلثات التي اصار الجسم اطرافها الجوانب التي لا يجرى فذلك  
 ابتداءه وانما ان لم يكن في ابطاله بغيره احد ما يبدل على استحالة وجوده مطلقا وهو ان الجسم بالذات  
 لا بد ان يكون عاجزا في جهة الفوق غير عاجزا في جهة التحت وكذا في احدى جهتيه الجسم غير عاجزا في  
 جهة اليسار وكذلك في احدى جهتيه غير عاجزا في جهة اليمين فكل جهة بالذات لا بد ان يكون  
 في الجهات الثلثة لا يتخلل في جهة من الجهات الست هو اذ ان جهة من جهتيه المتعددة في احواله  
 الاحتمالية لاق ذاته فلا يلزم الانقسام لانها تتولد من الاطراف ان كانت واحدة ذاته كان الانقسام  
 ظاهرا والاقاطل في جهة طرفه المتولد فان مثلا حصل فيه منه طرفه المتخالف والاحتمالات التي لا يحصل فيها  
 على الاشياء لانها لا يكون مفرودا فلما ان يوضح في ذاته شيئا يكون مقتضى ولو فيها هذا الارتفاع  
 يجرى بديل على استحالة الجوانب التي لا يجرى وعلى استحالة الخط والسطوح الجسم من واد استحال وجوده وانما في  
 منها الاجسام الموجودة في الخارج ولا يبدل على استحالة السطح والخط والسطوح الوضوح فانها غير متناهية  
 ونظر حاله للمكان والبدلية حكم حاصلات الجهات فيما ذكره

وجود

بدل

من

من غير تبادله او حال للمكان فاصل ومن على بصيرة في الامر وانما من الطرفين تبادل على استحالة تركيب الجسم من اوجه الاخرين  
 وهو كما ذكر من جهة الوسط ما طرفين عن التعلق ومذا بديل ايضا على استحالة تركيبه من خطوط او سطوح  
 جوهرية وعلى استحالة تركيب الخط من النقطة وترك السطح من الخط وترك الجسم من السطح بل بل على ان  
 ما لا يتقسم اصلا لا يتركب منه وبقدره لان الخارج والداخل لا ينفصلان انما يتقسم في جهة واحدة فقط لا يتركب  
 منه فيها كما يتقسم في جهتين او في جهات وانما يتقسم في جهتين فقط لا يتركب منه فيها كما يتقسم في الجهات  
**قول** اذا وقع كس في جهتين بحيث متلاقا الثلثة ايا اعتبره السطوح لان الكلام في تركيب الجسم من تلك الاشياء اذا  
 التركيب الحقيقي انما يكون بالسطوح ويظهر حدوثه في جهة واحدة وما في سائر جهات انما يكون التعلق  
 محال وانما يكون بغيره في جهتين بل في اوجه اخرى فادركنا على ذلك ان الاوجه قابلة للحركة والانتقال  
 والاما ما كان الانتقال ولو كانت على الاجسام مبنية فيكون بعضها الى بعض بحيث متلاقا ولسون الكلام  
**قول** وانما يوجب الدخول في عدمه لوجوب ان يكون الوسط متداخلة باسرها لا يضر فيه  
 قطعا فان فصل من ذلك الطرف من حال من الوسط لزم انقسام ذلك الطرف ايضا وان لم يفصل لزم  
 وجوده في الطرفان بعد تلاقيهما اما ان يتلاقيا باسمهما بحيث يقطع احدهما على الاخر ويصير احدهما واحدا  
 لزم تداخلهما ايضا فلا يكون هناك طرف ولا وسط ولا يدرج الثلثة على وجه واحد منها فلا يفصل عن تالف  
 اشكال الاوجه وان كانت الوفاش وبقدره زائد على مقدار واحد منها فلا يتصور تركيب الاجسام  
 المنتظمة والجهات الثلثة من تلك الاوجه على هذا الوجه وانما ان يتلاقيا باسمهما فيقسم انقسامها او انقسام  
 واحد منها والاصل في الاوجه وان كان التعلق بالاسم لم يفد التالف في الخارج لان الخارج  
 والداخل ليس هو الجسم فكذا اذا اجمع اسميهما وانما في وارجح لم يحصل جرم ايد اصلا وان كان التعلق  
 بالاسم لزم الانقسام وخلاف **قول** والاول بوجوب الانقسام انما هو الوسط للطرفين  
 من الجسم بوجوب انقسام الوسط لان ما يتلاقى من جهة الطرفين غير متلاقا من الطرفين فيكون  
 في الوسط شيئا ينقسم ايضا لاجوز ان يكون احد الطرفين متلاقيا باسمه للوسط والا كان متداخلا  
 للوسط وهو بطلان انقسام كل واحد من الطرفين ايضا لان انقسام الجسم من كواثر كون الحاشية  
 المتولد للاطراف المتولد التي هي اجزاء فانه كل سطح لا يتقسم اصلا لانها تتولد من تلك الاطراف المتولد  
 بالوضع لا بد ان كل من تلك السطوح فاصل بجهة من الاوجه فلو انقسامه ولو بالوضع **قول**  
 ولو فرضنا تركيبها من ثلاثة اوجه على التوالي يعني لو فرضنا تركيبها من اوجه اربعة او خمسة او ستة  
 او غير ذلك ووضعنا على كل من طرفيه والاعلى التباين وفرضنا ذلك كحل واحد منهما متوجه الى الاوجه  
 على السؤال في السهولة والبساطة والابتداء فلا بد ان يتلاقيا ولا يمكن

ان يكون ذلك التباين بان يكون احد الطرفين باسره على الطرف الاخر باسره على الوسط واللام يتساوى لو كان بل لا بد ان يكون  
 من الوسط مشغولا باحد من الطرفين او مشغولا بالآخر فيقسمه ثم لما كان كل الاجزاء متساوية في الحجم وجب  
 ان يكون بعض كل واحد من الطرفين على الوسط وبعض منه على بعض من الطرف فملم انقسام الاجزاء الى اقسام  
 مع كونها غير متقسمة وهذا وانما لا يتساوى في كل طرف من وجهه الى الذي لا يتجزى وحده بل منقسمه فافرض من غير  
 لتساوية من اجزاء وتر من مركز جرس على السوا فيعلم منه اسماء الجوز دون اسماء الاقسام واللام فيكون  
 او اسماء الجوز فلام ان يكون بعض اجزائه كالاقطع وليس ايضا من اجزاءه سوى الجوز لان نفسه فيعلم  
 ومن زعم ان الجوز الذي لا يتجزى لا يقيد وحده وكونه معدوم لا يفسد وايضا جاز ان يفرض له مركزا في جسمه  
**قول** من اربعة اجزاء من اقسامه **قول** وموضع الجوز لانه لا بد ان يكون بين اقسامه والثالث اقلها  
 ان يتجاوبا بان يكونا على اتساق او على التماس واللام يتساوى وبان يكونه لان اقسامه قطع وتبين وصول الى  
 ثلثه والآخر قطع واحد او وصل ان كان على التماس والثالث ان يكون بعض كل منها على بعض من  
 وبعضه الاخر على بعض من الثالث فملم انقسام الجوز الى اقسام **قول** ونقول ان الجوز يتساوى  
 مركز الجوز لا يوجد ان يوضع خطا خارجا من مركز الجوز الى الطوف العظيم منها ذلك الخط يكون مركز من اجزاء  
 فاذا تحرك الجوز الا بعد من هذا الخط وهو الذي على الطوف العظيم واحد من مسافة فاذ الذي على الا بعد من الخط ان  
 يحرك اقل من اجزاءه وان يحرك هو ايضا واحد من مسافة نقلنا الكلام الى اقسامه الثالث والاربع  
 وهكذا الى الجوز الذي على المركز وكونه يتساوى من اقسامه وان يكون كل واحد منها واحد من اقسامه  
 منها ان يكون مسافة الجوز الذي على المركز وكونه يتساوى من اقسامه الجوز على الطوف العظيم وكونه يتساوى من اقسامه وان  
 سكن الذي على الا بعد من كل الجوز الا بعد من اقسامه وانما انقسامه في مسافة الجوز فملم انقسامه الى اقسام  
 دو ابر خط بعضها نظير ذلك ما واجه الخطوط المتساوية من مركز الجوز الى الطوف العظيم منها اقسامه كالاتي **قول**  
 وقد التفتت مع ان تتس بكنهه فالجوز ان يرتك على مثل الدواير كما ذكرتم لكن الناحية التي يلمس بعضها  
 ولا تتحرك للخط الازمنة التي يقع فيها السلك **قول** يعرف ان العوس السائر او ارضنا مثلا ان  
 فرسا سار كانه في اول النهار الى مسافة سبع فراسخ ولا تتحرك العوس في هذه المدن ربعها من  
 الدور ومقدار زوايا على مقدارها بين الابل والفرس على العول باخر بلزم ان يكون العوس سكتت بغيره  
 وكانت تتس على وكونه يكون وكونه يكون في تلك السكتت تتس ان يرس ساكنة فقط ولا اقل من ان يرس  
 ساكنة او يرس ساكنة لا تتس بسكونه اصلا ودعوى عدم التماس ساكنة لغرضها وقلمها ساكنة  
 صري لان ارضه وكونه اقل كلف يرس وكونه دون ساكنة **قول** ومنه انما الدارين بديوانه لوصح الجوز  
 شغقت الدارين وذلك لان الخط المركز من الاجزاء

نظما

منه او كذا اعمار بعضها بعضا  
كالادوية الصغار مما في القدره

سعد

تس

ان السع جعلها وارين انتع ايضا جعلها ملود وعرض دارين لان حاله عرض على القول بانها ليس الا سطوحا انتم  
 ان بعض فاذا انتع ذلك على كل واحد منها انتع على الكل ايضا وان لم يسع جعل الخط دارين فاذا جعلنا دارين  
 فاما ان يتلاقى طوايرها وانها كما لاقت تو اظنها فملم ان يكون مسافة طوايرها لتساوية باطنها فاذا احاطت به  
 دارين اوج كان حكمها مثل حكم الاول فيكون طوايرها مسافة طوايرها كما طوايرها لا يتلاقى في الدواير  
 ببعض طوايرها ان يسع دارين طوايرها مثل طوي السلك الاعظم فلام دوايرها من الدارين العظمه جدا  
 على اجزاء الدارين العروضة او لا مع كونها صغيرة جدا وانما ان لا يتلاقى طوايرها مع طوايرها فملم انقسام  
 الجوز الى اقسامه بغير الجوز الذي لم يسع من اقسامه الا في الجوز المعصوم وهو المراد بما ذكر في السج نبع  
 الصغيرة بالدارين الفظية وعن الدارين العظيمة بالدارين النقطية لكن العيان فاصح عن تمام الدواير  
 وذلك لان الدارين المحسوسة مشكلتين ليست بدارين صغيرة ازيد ذلك ان شرط صدق الاقسام ان يكون  
 ما يطلب الاقسام على قدر كبر النوع الحساسة وذلك ان لو لم يكن كذلك لكانت الحساسة على اركانها ولم يكن  
 الا على قدره كان الذرات البسيطة في الجو والاصوات الخفية جدا واذا كان التحرك في محيط الدارين يتجاوز  
 في الصغر الحد الذي يوشى الاقسام لم تكن به ولم يدل ذلك على بخره **قول** لانها طوي الخط للجوز  
 الوجود بوجوده وذلك بانك ان اردت مطرف الخط اعطاه في هذه الامداد وانما هذه فيها ذلك امر جليل لا وجود  
 له في الخارج وان اردت مطرف الخط معنى او فلام ان الخط طرفا بذلك المعنى فلا بد له من الجبل وهو الدور ويعينه  
 وهو على دعوى كون الخط موجودا في طرف السطح الوجودي ودعوى كون السطح موجودا في طرف الجسم الوجودي  
 ودر اجيب عنه بان الجسم اذا انتهى في احد جهتيه فقط لحد هناك انتهى في جهته الاخرى فملم ان  
 وهو السطح واذا انتهى السطح في احد جهتيه فقط لحد هناك انتهى في جهته الاخرى وهو الخط واذا انتهى الخط  
 في امتداده لحد هناك انتهى في جهته فلا يتقسم اصلا وهو السطح وسناتي ان شاء الله في مباحث الكرم ما يد  
 على وجهه من الاطراف دلالة واضحة او اثبت وجهه الجسم التلوي ودعوى ان السطح ليس له جسم ووجهه  
 السطح وسى عليه اثبات الجوز فلاحا له الال لانه على وجه السطح الا ان الاستدلال ان يكون حدنا لار  
**قول** بل لم الخط وهو وجوده وصولا يتجزى بالاستقلال اعني الجوز هو الفرض وانما تركيب الجسم فيه طوايرها فاذ كرر على  
 ان دلالة اولى **قول** والسع طوله في الخط من حيث انه لا يتقسم الا في حال ان ابيد منه كلمة بان الحال في  
 سى سوا حل فيه من حيث ذاته او باعتبار وصفه لا بد ان يجعل بوجوده كل جمل سار يافيه او بعضه او  
 لو لا ذلك كان ميانا كسمة اليه كسمة اليزع والسع ليست بشاكلة لكل الخط فلا بد ان يكون شاكلة اقسامه غير متقسم  
 او لو انقسم لم يكن النقطه شاكلة الا انقسم بل بعضه وهو طواف الفروض وايضا تغل الكلام لان ذلك العصب فلا بد ان  
 الانشغال الوجودي بين نقطه النقطه واللام يتساوى على الخط

عنه طوايرها على اقسامها كما لا بد ان يكون  
تساوى الخط بها من حيثها كحل

فلا يكون حاله فيه ذلك الحين ان كان سميلا لذاته هو الوصل والا اوضح ال محل او غير منقسم ولا بد من الاشارة  
مستقل غير منقسم ومما حثت وطوان الوصل بوصفها امر منقسم كزيد مثلا طالبا ان يكون صوره له فانه  
من حيث هو مجموع لا جزئي ذلك او اية ولم يلزم من انقسام ذلك المجموع انقسام الوحدة لان الخارج والداخل للجزءين فلا  
يكون ان يكون الوصل فانه في مجموع الخط سا حله من حيث هو مجموع غير حاربه فيه وغير حاله في حوا معين منه  
بالعاس ال عملها والفرق ان الوحدة صفة اعتبارية لا تدل على ان تلك المبدأ التي ادعاها كما حكم بان  
احال الخارج لا بد ان يشغل بوجوده الخارج كل المحل او بعضه بان الحال الذي لا بد ان يشغل بوجوده الذي كالمحل او  
بعضه ال لا بد ان يعبر العقل على تلك او بعضه واللام يمكن له جعله صفة حاله في جازن الذي يشغل كل  
المحل لا يتبين السريان جازن الخارج ووجه الشبهة عن وجه الاطراف ويكون الوصل حاله في الخط غير  
منقسم باعتبار الوصل والخط صلا في السطح غير منقسم في الوصل والسطح صلا في الجسم غير منقسم في العنق ولا يلزم من وجود  
وجود الجسم الفرد ولا وجوده صلا في حوا حوس ووجه ذلك انها موجودة غير حارة اما وجوده كالان ابدية  
تشهد بان اوجه صلا موجوده للمحرك واما كونها غير حارة كذلك لانه اذا اعتبر العقل الحركة امتدادا وانقسم به ال  
حوشن مثلا حكم بان احد حوا في و من السافة واللا في و او منها وبانها اعني حوس الحركة لا يتبعان في التوجه  
مطلقا **قوله** فلا يكون الحركة في الحال موجوده ال يلزم ان لا يكون الحركة التي وضعا موجودة في الحال وجوده  
بنها فيه فيكون الوجوده فيه اضر و منها صلا مع ما استعمل الكلام ال ذلك الحوا الوجود في الحال فان  
ينقسم كانت الحركة الوجوده في الحال غير منقسمه وان انقسم لم يكن بنها موجوده فانه فيقول الكلام ال و في الوجوده  
فيه و هكذا افلا بد من الاشارة ال مالا ينقسم واللام يمكن الحركة موجودة في الحال **قوله** لزوم ان لا يكون  
وذلك لان السافة هو الجسم ال احسنه في الحال الذي قبل حوا الحال والحال الذي بعده طر برك الجسم الذي  
هو السافة من اولى الاجزى **قوله** فلن لا يلزم ان الماضي من الحركة مستقبل معدومان مطلقا ال  
ان الماضي من الحركة مستقبل منها معدومان مطلقا بل مما معدومان في الحال فلا يلزم من ذلك غيرهما مطلقا  
فان الماضي من الحركة موجوده في الماضي من الزمان وان لم يكن موجوده ال الخارج والمستقبل من الزمان كذا  
المستقبل من الحركة موجوده في المستقبل من الزمان وان لم يكن موجوده ال الحاضر والماضي من الزمان  
فان بسلا الوجود الماضي مستقبل من الزمان كلف بوجوده في الحركة فلها لا وجود لهما في الحال  
ولا يلزم من ان لا وجود لهما اصلا لا يقال ان وجود الزمان الماضي فلا بد ان يوجد في الماضي اولى في الحال  
اولي المستقبل والاصر ان طامه البطلان وكذا الاول والآخر ان يكون للزمان زمان او يكون  
طرا فانفسه فلا يكون الماضي من الزمان موجودا اصلا وكذا المستقبل فلا يوجد فيها الحركة قطع لا ما تنو  
ما ذكره بل على ان الحال ايضا ليس موجوده مطلقا واما الزمان

فلم اعلم

فلم اعلم

فلم اعلم  
فلم اعلم  
فلم اعلم

فهو موجوده في نفسه وان لم يكن موجودا في شيء من الازمنة كان المكان موجوده في نفسه وان لم يوجد في شيء من الازمنة  
بخلاف الممكن فانه او لم يوجد في شيء من الازمنة لم يكن موجودا اصلا ومهم من در الحجة السابعة مكره الوجود يوجد  
الحركة في الحال لم يوجد اصلا لان الماضي كان محالا والمستقبل صير طلا والوض ان لا وجود للحركة والاشي من افعالها  
في شيء فاطو حال فلا وجود للحركة ولا شيء لهما ولا يصحهما في شيء من الازمنة وذلك بطورهما فان وجد سبط الجواب المذكور بل الحواس هو  
ان يقال ان اريد بالحال الزمان الحاضر الذي لا يتقسم خارجا وينقسم ومما يلزم من وجود الحركة فيه وجوده من السافة  
لا يتقسم طرا وينقسم ومما يلزم من ذلك مطلقا ان يكون الوجود الالذي لا يتقسم طرا ولا يستمر كماله وان اريد بالحال مالا  
ينقسم اصلا لم يلزم من عدم الحركة فانه ان لا يكون الحركة موجودة اصلا كذا وان يكون موجوده في الحال بمعنى الاول  
مرو ووبان الزمان او ارض له بقدره وينقسم ومما يلزم من امتنع اجتماعها لاسلامه اصحاب حوس من الحركة وقبيل  
فيها ووجه ذلك بطلانه وانما تعلم بالضرور وجود الحركة في الزمان الحاضر وانها ليست باصلية ولا سببية  
ولا سلك ان الحركة غير حارة الذات فلو كانت متقسمة لم يوجد بما هما في الحال فالجواب في الجواب ان يقال  
ان اردتم باو كذا حامي عن القطع فلا وجود لهما في الخارج وان اردتم بها ماضي عنى الوصل فموجود غير منقسمه  
كس عدم انقسامها لا يتعلم بثوت الحوا لعدم انطباقها على السافة فان بسلا في الحال التي لا يتقسم في الحركة  
مع الوصل ماسه للمحرك في حاله لا يتقسم من حرو و السافة فيوجد فيها ماضي لا يتقسم وطولها في حاله فان  
يكون ذلك الحوا صلا او حوا في عرض السافة فلا يلزم وجوده حوس في السافة لا يتقسم **قوله** ان الال موجوده  
ال الساسي بالحال والحاضر من الزمان موجوده **قوله** فلن لا يلزم ان الماضي مستقبل غير موجود في الحال طالبا  
من غيرهما في الحال مطلقا بسلا او في الحوا الثانية مكره الوجود لم يكن لان الحاضر من الزمان موجوده المتي  
الزمان موجوده اصلا لان الماضي كان محالا والمستقبل صير طلا والوض ان لا وجود لهما حال فلا وجود لهما ايضا  
سبط الجواب المذكور وان كان الجواب ما ذكرناه في الحوا الثانية من ان الزمان الحاضر والآن حاد او وجد  
عرفت انتم هناك كون الجواب الذي اشار اليه مرو و ال الجواب الحوا ايضا ان يقال الحركة الوجوده حوس  
لا يتقسم في السافة كما هو **قوله** و ترجمه على امتناع ترك الحركة مالا اخرى وذلك ان امتناع تركها من اجزى  
لا يحوي بدل على امتناع ترك السافة منها فكانه فالساسي وجوده الحركة وبسلا على وجوده الحوا بل على امتناعه **قوله**  
بيان الملازمة ان الحركة لو كانت مركبة من اجزى فالحرك من اجزى او بدل ان الحركة كانت مركبة من اجزى  
كانت السافة ايضا مركبة منها لا يطابق الحركة على السافة فكيف ادر من في احد هما و بعض في الاخرى و بيان  
فالحرك من اجزى او من اجزى السافة ال و او منها مصل الاول اما ان ينصف بالحركة حال كونه في الحوا الاولى  
الاولى من السافة وذلك باطل لانه لم ينشع بعد من الحركة واما ان ينصف بها حال كونه في الحركة الثانية وهو ايضا محال  
فلا يوجد الحركة اصلا **قوله** عن ذلك ما توقف حوس على مفردة

فلم اعلم  
فلم اعلم  
فلم اعلم

فلم اعلم  
فلم اعلم  
فلم اعلم

وهي ان العالمين بالاولاد هم الاله المسافر كمن او الاخرى ويزعم ان يكونوا بان كونه في الزمان ايضا  
 او الاخرى على ان يكونه النافع في احوال المسافة ولو كونه الواحد عندهم وانه الاخرى في احوال المسافة  
 ومن آية وبعده وذكركم فسر وادركه بالكون الاول في المكان الثاني بعد كونه في المكان الاول فان الكون  
 الحصول في المكان دفعي في كونه من ابتدا المسافة كقولهم مثلا انهما لا يكونون في وقت واحد بالعدل  
 بل في وقتين متعاقبين وحينئذ لا يكون في وقت واحد بل في وقتين متعاقبين وحينئذ لا يكون في وقت واحد بل في وقتين متعاقبين  
 فلو كان الواحد عندهم ابتدا او وسطا ونهت من المسافة لا يكون لهما من المسافة الامتداد ونهت وادركه  
 القدره فلس ان التحرك لا يوصف باكثره حال كونه في ابتدا المسافة ولكنه يوصف بان اول زمان حصوله في  
 المنتهى لان حقيقة كونه عندهم هو كونه في المكان الثاني فادركه في ذلك وصف باكثره وينقطع في كل  
 كونه ما يكون استا في المكان الثاني كما يمكن في المكان الثاني وصف به باكثره في الاصل والوصف ايضا  
 بالسكون لان الاستا علم من تركيب الكونه فالأخرى ان لا يكون بوجهه اصلا **قوله** فانه يمكن ان يوجد احد  
 منها من تلك الاحوال وذاك لان الجسم لما كان في وقت غير متناهية ولا سكن في الاصل وفي الجسم احد  
 غير متناهية يمكن ان يوجد من تلك الاحوال ومنها جهة لا يقال ان احدث بالاجاد ما لا يكون في نفس  
 اصلا فوجهه في الكون وان اردت فالانقسام من حيث انها احوال وادركه ان يكون كل واحد من تلك الاحوال  
 المتناهية كمن بالعدل في احوال غير متناهية تكون الجسم المركب من تلك الاحوال المتناهية سيما على احوال  
 فلا يقطع على احواله لانها تنقسم وحينئذ في وقت واحد وانفسه فان الواحد الذي يستعمل  
 على احواله بالعدل هو ما يحق كونه في وقت واحد وحينئذ باعتبار علوم بوجود الجسم ما هو احوال بالعدل  
 انفسها لزم ان يكون في وقت واحد غير متناهية بل احوال وصغره وانه يطرد **قوله** ولكن لا يجب ان  
 احواله لانه احوال بحد ذاته احوال وادركه في الاحوال المتناهية فلا بد ان يكون تلك الاحوال متناهية في بعضها  
 باسرها على بعض احواله والادركه ان لا يحصل من تلك الاحوال المتناهية متناهية في وقت متناهية اجسام  
 لهما متناهية في الجهات لا يقال ان ذلك احوال واجب التداخل احوال اجزاء المتداخل وبعده ايضا  
 ايضا فلا يقال ان ذلك اجزاء لها ان يحصل من تلك الاحوال بعضها في الجهات جسم يوصف  
 من احوال متناهية احوال اجزاء المتداخل في الاحوال اجاز ان يتداخل متناهية اجسام باسرها في وقت واحد  
 بل في جسم واحد اخر منها وذلك يطرد به فذلك بطلان القول بان كل جسم مؤلف من اجزاء غير  
 متناهية وذلك لصدق السالمة اعني قولنا ليس بعض اجسام موقعا من اجزاء غير متناهية  
 وهو ذلك الجسم الذي جعلناه من الاجزاء الغير المتناهية فان كل موضوع هذه المسألة الجسم  
 مصنوع اعتبارا وخصوصا تلك الاجزاء المتناهية

يقال  
 ان لا معنى لكثرة الاحوال  
 انشاء لكل منها واحد  
 فلا يحتمل بالعدل والام  
 والادراك

هو الاجسام الطبيعية الموقوفة في الواقع فلا يتناقصان فلا يستلزم صدق مرفوع السالبة بطلان لكل  
 قلت اذ وجد كونه من غير متناهية منقسم بعضها البعض في الجهات الثلث فعدوه بالافزون كونه  
 منقسم بعضها البعض في كل الجهات فالجسم المركب من الاحوال المتناهية يكون موقفا في الواقع على كل  
 المتناهي كونه الموقوف الى الموقوف كونه الاحوال الاضافي لان ازيد او النقص ازيد او النقص  
 والنسب اعرض على ذلك بان اردنا النقص كونه ازيد او النقص كونه ازيد او النقص كونه ازيد او النقص  
 يكون نسبة الموقوف الى الموقوف كونه الاحوال الاضافي لان ازيد او النقص كونه ازيد او النقص كونه ازيد او النقص  
 مع كون النسبتين مختلفتين بل كونه في النسبتين من النسب التي يوجب في مقادير  
 الاعداد ومح لا يوجد منها في الاحوال لان نسبتها عددية قطعا لا يقال ان الاحوال الاضافي  
 التي لا يجوز من وقت واحد ونف لزم انفسها اذ كانت متناهية فلو كان انفسها  
 هو احوال ازيد او النقص والمقدار كان نسبة موقوف منها الى موقوف افر منها كونه ازيد او النقص  
 ان احوال المتناهي بالافزون لانها تتوزع في الاحوال الاضافي بالافزون ولا بالتناهي واما  
 المتناهي والافزون في الاحوال المتناهي من الاحوال المتناهية ولا متناهية واما جواب ان تلك الاحوال  
 ما كانت نظريا وتاليف بعضها البعض موجب للحج الموقوف منها وحيث ان يكون لهما مقادير في انفسها  
 والام بنصو حرج ما يصح بعضها البعض وقد ابطالناه واذ كان لهما مقادير لم يكن معاونة  
 كانت متناهية قطعاً وكان نسبة الموقوف الى الموقوف كونه الاحوال الاضافي ونسبها **قوله** بل احوال  
 من احوال المتناهي ان اشارة الاله لمرتب من الحالات معدة في حقيقة بيان لبطان هذا الذي هو قوة  
 كان الاشارة الى ما يلزم اصحاب الفرض الاول مما شهدنا من كونه بيان ما حقيقة ايضا سلطان  
 المتناهي الاول بوجهه اذ في الاحوال المتناهية ليس لاجل تحليل السكنات كاسباب في مباحث  
**قوله** معين الاول وتوطى بالافزون **قوله** واضحا في زمان متناهية ان ينقطع انصافا  
 بل انما يتعجب ان لا يقطع المسافة ابدأ وذلك قطع فالابتداء في زمان متناهية مح وقد يقال ان  
 كل واحد من الزمان المتناهي وادركه الواقعة في وقت واحد من احوال غير متناهية كالتساوية المتناهية  
 وقطع متناهية متناهية المقدار غير متناهية الاحوال في زمان متناهية المقدار غير متناهية الاحوال اذ  
 متناهية المقدار غير متناهية الاحوال كمن غير موقوفون بوقته **قوله** ما ركاب القطر ومن في  
 الذرة الوثنية عال طرفي قطره والراد بها ما سأل الجسم من احوال المسافة الى احوال منها  
 من غير ان يماز في ما بينهما من احوالها ويعبر عنها بتركها اذ احوالها لا تتركها  
 ودونها ايضا برهان التباين بين احوال المتناهي

وهو انه اذا قطع السبع وادركه في الاحوال  
 فليعلم ان لا يقطع السبع في الاحوال الاضافي

انهم الترموا القطر وفعال الزم امتناع كون السرج البطل والترمو الداخل وفعال الزم امتناع  
 التناهي في زمان منناه فان الاوا التي لا يتناهي اذ انداصل بعضها في بعضها وجبها واحدا  
 قطع المسافة على قطع كل واحد منها في زمان منناه وهذا النسب سباق للثمن الا ان الزم الامتناع  
 ما كان كافيا لرفع الاتزامين جعل الشارح الزم الداخل راجعا برهان التناهي لم ان احوال الطوق  
 برهه واضحه واما احوال الداخل فقد بينه عليها ما تقدم **قول** لا يقع من ابطال الترتيب الاول والثاني  
 اذ ان يبين ابطال الترتيب المنسوب الى دعو اطمس فقد عدم في سبق ان النهي في عدم التمام قطع  
 المفرد ولا يخفى عليك انه لا يتصور منه مزيد غير اطمس بل ثابت ان الجسم المفرد لا يجوز ان يتكرر في الاوقات  
 لا يجرى وما في حكمه ما ثبت انه متصل احد في نفسه وثبت ايضا انه قابل للتقسيم الوهمي في الجهات الثلاث  
 فكان في الاجزى واما في حكمها وقد طرأ اسمها فان ادعى انه قابل للتقسيم المتعكبة اصح في ذلك دلالة  
 اول لاصح ان يكون الاجسام المتناهي متالفة من اصحاب بسيط في عناه الصور والصلابة فلما يكون  
 للتقسيم المتعكبة التي بوجب الانفصال لا تقطع ولا بالكسر كما هو من مضمونه فلما يكون الجسم المفرد قاطبا للتقسيم  
 لانه عيان عن كل واحد من تلك الاجسام الصغرة الصلبة التي لا تتصل قطع ولا كسر كونه متقسمة وهي واما  
 اذ جعل الجسم منها الاجسام السطحة الطماع التي لا تتصل على اجسام متعلقة الخفاف كالغاز والهواء وال  
 مثلا كالفرد الامام في اللطف والباحث الشريفه وبين انها ليست بركبة من الجواهر الافراد وما هو في حكمها  
 من الخطوط والسطوح الجوهرية التي لم يثبت انها متصلة واحدة في انفسها بل خارج ال اذ ابطال مد  
 ديو اطمس فيها وبالحكمة اذ ثبت احوالها ان في الاجسام ما هو متصل في حد ذاته لا متصل  
 في اعداده وهو الجسم المفرد لانا اذا اعتبرنا جسما متناهي المقدار فان لم يكن متناهي من اجسام كان جسما  
 مفردا متصلا في نفسه وكان متناهي منها فلا بد ان ينتمي في التحليل الى اجسام مفردة والاشكال كرسى  
 لا يتناهي فيلزم ان يكون مقدار غير متناهية فطهران النهي ان كان هو الجسم المفرد لزم من نفي الجوان  
 كل واحد منه متصل في حد ذاته فان كان هو الجسم بسيط الطبيعة لزم في كل واحد من افراده انه متصل  
 في حد ذاته فيكون جسما مفردا وهو متصل على ما هو متصل في حد ذاته وهو الجسم المفرد نفس السيل من ان  
 يكون الاجسام المفردة متصلة واحدة في حد ذاتها وقابلة للانقسام الوهمي اذ قبولها للتقسيم المتعكبة  
 مما حاح ال دلالة اولى قد ذكرها بقوله والتقسيم بانواعها التي وانما جعل للبحث منها مطلق الجسم لان ما هو  
 مركب من اجسام مختلفة الخفاف فلا يمكن كونه متصلا في نفسه بخلاف الجسم المفرد والسطح الذي لا يور  
**قول** وهو الجواب ان التقسيم بانواعها التي الوضعية اذ اذ الوضعية ما هو في فرض العقل كلب وبالجملة  
 ما هو في فرض الوهم واما التقسيم الوافقه

سواء كانا فارين او متقاربين في ذات الموضوع كما في البلغة اذ تفرق ارباب في اضافة من كان في السنين  
 مختلفين فقد توهم انها من العنصر المتعكبة التي بوجب الانفصال في الخارج لان محل السواد ك ان يكون  
 متايزا في الخارج محل البياض وكذا الجاس او جاد من جسم جسم اذ ان سائر ما ليس اولى في  
 منه صما او الحق انها لا بوجب انفصال في الخارج لان الخضم اذ كان متصلا واحدا في نفسه لم يقع  
 صوا على نفسه او لافاه جسم او اوحاده فانما تعلم بالعرض انه لا يغير بركب وليس متصلا مع الاول  
 في الخارج حتى اذ اراد ان يثبت تلك الاعراض عدا ال الحالة الاول وضار متصلا واحدا وكذا من المتايز  
 انما هي باسطة ال الوضوحين مختلفين واما اذ ابطال ذات الجسم فلما انفصل فيه اصلا فلهذا التقسيم  
 ما خلاف الوضوحين راجع باجتهاد الى التقسيم الوضعية وذلك لان التقسيم اذ ان بوجب انفصال في الخارج  
 او لانا الاول من العنصر المتعكبة النفس الكسرة والقطع والفرق بهما ان القطع كحاج ان الة تفرقة  
 عصلة بانفوذ فيه والكسرة لا يحاح اليها والثانية اعلم التي لا بوجب انفصال في الخارج التقسيم الوضعية  
 الثانية التقسيم الخارجي واما يسمى ايضا تقسيمه وممه وما ذكره الشارح مهيا اشياء للتقسيم الوضعية والوجه هذا  
 التقسيم وانا افق الوضعية عن الوضعية بناء على اشتراكها واما افراد التقسيم الوافقه باحلاف الوضوحين منها فلان  
 اتصال الوضوحين بسبب حامل للتعلم والوهم على فرض الانقسام ووجهه فيكون مما لا لا هو الفرض والوهم  
 واما فصل هذا الاقسام مهيا لان اصحاب ذلك التقسيم يجوزونها كلها ويتبعون الاصل المتعكبة فيقسمها فاشارة  
 الى ان كل واحد من الاقسام موجه لا يمكن التقسيم المتعكبة **قول** يصح اذ ابين التباين بين الاقسام  
 الواقع للاشياء المتعكبة ما يصح بين المتصلين الذي جواز الانفصال بين المتصلين واما جواز الانفصال  
 بين المتصلين وما هو متعلق في ان احكام الامور المتساوية الطابع متوافقه فصلا ذلك الحكم او صلا  
**قول** فلا تقسم هذا الجواب لا يتناهي على نسبة البساطن الطبع ولا يمكن ان يتسلم في الخضم نشأتهما و  
 في الكلام عليه لان يكون جدا خارجا عن الحكمة ولا يمكن ايضا ان يقال ان لم يتناهي البساطن باسطة فلما  
 من ان يكون في مبادئ الاجسام واما ان نشأتهما لانا امور طاران لا يوجد متساو وان من شأنها ان  
 والاشياء المتساوية في ذاتها والاشياء المتساوية الطابع متوافقه فصلا ذلك الحكم او صلا  
 كان الجسم بسيط الذي لا يتصل على اجسام متعلقة للجوان السوان يكون احواله متساوية الطبع واللام يكن سطا  
 انه لا يتصور ان الجسم بسيط كجسم الطاهر كما لا يتصور ان يكون متساوية الطبع واللام يكن سطا  
**قول** اجيب بان الامتداد من حيث امتداد طبيعة متصلة بوجبه فلا يخلف معصا كما في  
 الافراد من عليه انما لا يكون الامتداد اشكال اشكال بين كل اللب بطبيعة متصلة بوجبه لم لا يجوز ان يكون  
 عرضا لها او طبيعة متصلة كسرها ووجه جواز احلاف متساوية

ساطع طاهر اظلم ان يكون من كذا  
 ساطع ممتد محال له الحقة الا ان الجسم

في افرادها وما ذكر في الشيفار من ان الجسم المشترك بين الاجسام باسمه فاطسعه بوجهه لان جسمه واحد وان كان  
 كان ذلك للاصناف لان احداهما خارج والآخر باقية وان احدهما لها طبيعة فلكية والاخر لها طبيعة  
 ال عمر ذلك ومن كلها امور خارجة عن طبيعة الجسم فان الجسم امر موجود في الخارج ال تلك الطبيعة فلا اصناف  
 بين الجسميات اما ما مور خارجة عنها منضاه اليها بحسب الخارج كطوائف القدر سلفا فانه ليس شيئا بمصلا  
 في نفسه فام سوع يكونه خطا او سطحا او اجساما او كطوائف القدر موجودا او كطوائف القدر موجودا او كطوائف القدر  
 في الخارج بل الطبيعة بعينها في القدر ال كجمله عليه فالقدر الطلق لا يوجد في نفسه بل كجمله يحصل بقصور  
 لا يوجد انا مسعود لما لا شئ عليه لا يجوز ان يكون جسما العكسية المنضاه في الخارج ال الطبيعة العكسية مخالفة  
 في الحقيقة الجسمية العفوية المنضاه ال الطبيعة العفوية في الخارج ويكون مطلق الجسمية عرضا عما او  
 طبيعة مشتركة بين الجسميات المخالفة للجانبين والكسائر الخالفة عن الجسميات في تلك الامور الخارجية  
 المنضاه اليها بحسب الخارج ثم لا بد من دليل **قول** وادانبت ان الجسم لا يكون مطلقا من او ال متصل  
 غير محرمة لما ثبت امتناع ترك الجسم في الاصل وان حكمة ثبت ان الجسم الفوق متصل في نفسه لا متصل  
 فيه بالفعل ولا امتنع وجوده في الخارج الذي لا يكون وجب ان يكون الجسم الفوق قابلا لانقسامه غير متناهية  
 لا سمي في الانقسام ال حد يفت عنده ولا يقبل الانقسام عمدة كما زعم الشهرستاني والآنزم وجوده  
 لا ينع ان كل الانقسام ما البني لا سمي يمكن ان يوجد بالفعل اما في الخارج او في الزمان معصلا وانع  
 عندهم لانها لو ثبت ال بالفعل لم تكن الانقسام ال لا ينع ان لم يكن ان حصل منها جسم غير متناهية  
 القدر مع انه يجب مساواته فانه لذلك الجسم السامي القدر الذي قسم اليها وذلك على قياس ما قد قيل  
 معدورات ال سمي وسماه غير متناهية مع وجوده بالانقسام في الخارج مع مطلق عند السكلم فليس  
 عن ال ان تاثير القدر لا يصل ال حد لا يمكن ان يحاوي بل كل مرة يصل اليها تاثير القدر بل  
 وصوله ال مرتة اولى فوفها كان سمي الاعداد فانها لا يصل ال حد الا ويمكن الرمان عليه **قول**  
 ذهب طائفة من المتقدمين ليعرف ان متناك جوم امتداد الجهات وان ذلك الجوم امر متصل  
 في حد ذاته لا متصل في حد ذاته قائم بذاته عرفه ال متصل له في امتداده واصلا فمرب افلاطون  
 ومن تابعه ان ذلك الجوم متصل الواحد في حد ذاته فام بداهة غير حال في شئ او كونه كثر الزمان وطول  
 الجسم الطلق فهو عند جوم سسط لا تركيب فنه بحسب الخارج اصلا و قابل الطرفين الاتصال  
 عليه مع بقائه في الخابن ان ذاته فهو من حيث هو جوم وذاته يسمى جسما ومن حيث قبوله للصور  
 ال لا يوع ال اجسام يسمى سمول وذهب السطودين بانه ان ذلك الجوم متصل في ذاته حال في جوم او  
 يسمى بالسهول وذهب ما اصحوا به على بيان ذلك ان الجوم

لا جله

ن نفسها 1

المتصل في حد ذاته لو كان قابلا بذاته لكان سمي الجسم ال جسمين اعداما كسيفه بالحكمة والسي والخصمين  
 او من وذلك لان الجسم المتصل في ذاته اذا كان ذراعين مثلا فاد اطر عليه الاتصال وحصل متناك  
 جسمان كل واحد منهما ذراع لم لا يكون ذلك المتصل الواحد الذي كان ذراعين مثلا منفصلا باقيا  
 بذاته ضرورية ولم يكن مدان الجسمين موجودين فيه والا لكان ذلك المتصل بالفعل لا متصلا في حد ذاته  
 فقد عدم ذلك المتصل بالحكمة ووجد متصلا او ان من كتم العدم وبدت كل بطلان ما يوحى به اليه  
 الاول من ان الجوم المتصل في حد ذاته سمي بعينه موجودا مع طمان الاتصال عليه فلا بد متناك من متناك  
 بين المتصل الاصل وبين هذين المتصلين فلا بد ان يكون ذلك الشئ باقيا بعينه في الخابن بل لا يكون  
 الموصف اعداما بالحكمة ايضا فيكون ذلك الشئ بعينه موصلا لارتباط الجسمين بذلك الجسم الموصوف  
 ويكون موصف المتصل الواحد متصلا واحدا مع المتصلين منفصلا متعودا لكل من ذلك المتعود  
 واحد فلا يكون ذلك الشئ في نفسه لا واحدا ولا مسددا ولا متصلا ولا متصلا بل يكون ذلك تابع  
 لذلك الجوم المتصل في حد ذاته فيكون واحدا بوحده وسعدا بتعدد مصلا مع كونه متصلا واحدا  
 ومصلا مع غيره واصصال بعضه عن بعض واذا كان ذلك الشئ مع المتصل الواحد متصلا واحدا  
 مع المتعود منفصلا مسددا كان المتصل الواحد المتعود فيهما اصصا صانعا له فيكون جوم اطعيا  
 لهذا الجوم الذي هو على الجوم المتصل الواحد في ذاته طو السمي بالسهول الاول وذكر الجوم المتصل سمي  
 جسمه المطلق كرسب منها فالواو او ما يوافق كون الجوم المتصل في ذاته كثر بذاته حال في غير سطر  
 في احواله **قول** ان الصور الجسمية تدعى جسما لانها الجسم في مادي الراب والتهديد  
 بوجوده كحضوره كالم ال ان طيفها وكونها متصلة وحدتها لا متصلا فانه علم بالبرهان على شئ  
 كذا واما السهل الاول فمن حقه كاهية وانبئة اما الحاصية فلانها كالم السهل جوم قائم بذاته لا متصل  
 بذاته ولا متصل ولا واحد ولا متعدد بل سنفيد من الاوصاف ما كل فيه وي مع كلاً منها وهو بعينه  
 وطاهر ان ذلك في غاية الخفاء واما الالبه لان كنه على وجه ما يوقف على الجسم الفوق الذي ثبت انه متصل  
 في حد ذاته قابل للانقسام بحسب الخارج وان لهم انبائه فوط الفناد وشون الكسفة الوضحة وان كان  
 كنه السهل الاصول وصحة وينتف ايضا لان توبقة بالسهم اعدا له بالحكمة وقد نوقش فيه كجوان  
 ان يعدم فيه الاتصال الواحد وقد لوحدها لالان او ان وبالعكس لا يكون متناك كل قابل لهما في  
 سميها ودعوى الفرون في ان الجسم عند اتصاله لا يندم بالحكمة **قول** ومن الاتصال التام الاتصال  
 التام اربا الاتصال منها الجوم المتصل في حد ذاته فانه يسمى في الاصطلاح اتصالا سلفا لانه الاتصال  
 الغنوم سمي له والارض المتصل في ذاته سمي الجسمين بل لا يكون منها

فكونه خلا للمتعدد الواحد حال  
 الاتصال والمسهل فالان الاتصال

جوان الجسم الذي هو الجسم الطبع **قول** فاذا فسناه اسكال ان يوافق على وحدتها بالفرق او لو كان مادة  
الشمس من احدى النواحي لا يمكن ان يوجد واحد بالشمس في آن واحد في مكانين ومثنا بصفتين متباينتين  
**قول** لان كل جملة من عدم لا بد له من مادة ويكون كذلك على ذلك السور ايضا فانه يحتاج الى فان  
ثالثه فيلزم ترتيب امور غير متناهية وهو الجسم **قول** واي كانت موجودة فيسبب الجسم لزم وجودها لانها  
لها اي لزم ان يكون في الجسم الواحد التناهي في مقدار مواد موجودة بالفعل لا يسمي عددا وانما هو كذا في  
في الانقسام فلا بد ان يكون كذلك في غير متناهية بالفعل او لو كانت متناهية لوفى على ذلك او اصل الانقسام  
المنتهي فينتج ما هو فيسبب من ان فالابن من المواد اما يلزم ان لو امكن وقوع جميع الانقسامات  
لابتصاص **قول** وتباين ان يقول الوحد الشخصنة والتعدد الذي يملكها بالبوحدان للمادة كمنه ما هو في  
من ان الهوى لا ينصف في حددها بالبوحد والتعدد والانقسام بل في التعدد كما في القول  
الى فيهما ويحتاج كلام من معنى الصفا وهي هي بعينها فليس شئ منها لا الهوى فان في الجسم الواحد  
فيسبب ان الانقسام عليه مصعب بوحدة هي لازمة للوحد الجسمي اذ في حاله فيها وعارضه لها فاذا اطر  
الانقسام زالت الصور دون الهوى فانها من بعينها بعد ذلك فيكون الوحد وينصف بالتعدد وهي هي  
فدات المادة الموجودة في الاحسام قد يه والوحد الطارئة عليها في كل جسم منها فانه فلا يلزم التسم  
ولا وجود مواد غير متناهية ولا هي عليك ان يسمي على السارح اما تنقل الكلام الى كل انا في التعدد الوحد  
في الحوا على هي قابلة للانقسام او لا فاني لم يكن قابلة للانقسام لزم التناقض في كلامهم وان كانت  
قابلة له وقبول الانقسام بمعنى ثبوت المادة لزم ان يكون للمادة **قول** فان الجسم متصل في نفسه  
قابل للانقسام والانقسام فادون فيه نوع الانقسام والانقسام يعني ان الجسم الذي ثبت انه متصل  
في نفسه فيكون مصلا واحدا كما اذ لم يطر عليه الانقسام وقد يكون منفصلا بعد ذلك كما اذ اطر عليه  
الانقسام لم انه يطر ان الانقسام لا يعدم بالكلية كما انه اذ جمع جسمان من نوع واحد كالماء او حار  
مصلا واحدا لم يعدم ما حكمه في الجسم الواحد فليس انفصاله نوع فيل الانقسام كما ان الجسمين  
الذكورين فيسبب انفصالهما فيقول بالانقسام وقوع الانفصال لا يمكن ان يكون للجسم الواحد المنقل  
في حد ذاته لا شئ اصح مع الانفصال وكذا انه لا انفصال لا يمكن ان يكون للجسم من الانفصال لا شئ  
بناها مع الاتصال فلا بد ان يكون بنها كما امر او كما في الفصل الواحد والصلبان وهو ملو قد ذلك الامر  
فيه نوع قبول الاتصال والانقسام فيقول بالانقسام في التباين بعينه للقبول واما القول بمعنى الطمان في انشاء  
المطر وعلية فاما طول الامتداد والنصل في ذاته ولو لانه لم يصور عروص الانقسام للهوى وانما استدلال  
على الهوى نوع الانفصال دون عروصه بالفعل **قوله**

انقسام

انقسام وجودها بالاجسام التي يوض لها الانفصال بالفعل دون غيرها مما لا ينقسم اما لو وجدها في  
الانقسام مغاير للجسمية لازم لها كان الافلاك واما التعدادان الاسباب الموجبة للانقسام كان  
الحالة عنها **قول** الاول انها مبنية على ان الجسم ايضا لان نفسه صحت قال ان الجسم متصل في نفسه فلا بد  
ان يكون له في نفسه اتصال والالم بصرفي عليه انه متصل في نفسه **قول** غير الاتصال الذي هو من  
عوارض الكيم اذ بالانقسام التناهي الاتصال الذي يفعل في الكيم متصل بين اوجانه العروصه فيه **قول** واما  
فيسبب من ان التسمية بتعدد مواد بعضها يعني ان التسمية اذ الوارد على شكله كالتعدد والتعدد  
سلبا بتعدد موادها التي هي الكليات الفاعلة لها السارنه فيها المتعددة في الجهات اذ لها مع المواد  
كسبة مخصوصه لها امتداد في الجهات على وجه مخصوص ومع الكليات كس اولى سارنه فيها على وجه او  
فقد عدلت على التسمية ما يدبر ما مع ان اتصالها الوحدان اللازم تسميتها باق حاله عالم يطر  
عليها اتصال فتكون لها اتصال في نفسها غير الاتصال الذي هو من عوارض الكيم **قول** قالوا  
ايضا بتعدد يعني ان الاتصال الذي توعدت انه للتسمية في نفسها ليس الاتصال بعض اوجانها بعض  
وتعدد الاتصال بتعدد غير ذلك كمال لتسبب اتصالها لا بتعدد بل لا اتصال تكون به متصل  
نفسها بالانقسام فيها **قول** في الاتصال الذي يتباينه الانفصال ولذات فيسبب في الكيم لان الشئ لا يفصل  
نفسه ولا ما يتباينه قوله لام هو من محض الوحد بكونه محصا اما ما لعله ان يكون الجسم حوصرا واما  
اشارة الى انه ليس جسم بتركب من حوصر وعرض على حود ذلك ومثيل السرور وانت جبرئيل الاثر في  
الثالث هو ما كتبه في فصل وزيان اصحاب للاخر **قول** ولما قيل ان يقول على الوجود الاول  
الاتصال الذي هو من اوجان الجسم هو امتداد اقول سريانا فرضنا الجسم الذي يمكن ان يفرص في الامتداد  
الطمانه ومع انه متصل في حد ذاته لا منفصل فيه اصلا ذلك الجسم سمة تارة ايضا وانما امتداد  
مباينه ان يكونه مصلا امتداد نفسه كما انما البه وح ساس ان الجسم متصل في نفسه وان وقع عليه  
اما حدث التسمية جواب ان امتداد الاتصال والامتداد الوحدان الجسمي باق في التسمية مع التعداد  
سوان الكمال اذ لم يطر عليها انفصال وليس فيها اوجان بالفعل من تصورهما معا والامر فيها  
لا بالامتداد الوحدان بعينه في التسمية فان امتداده يكون بزواله ووجود امتداد في  
اعظم او اصوا وسما وعلى قياس ما ذكره في التعداد التمدد في الحمل والكائف اختلفت في  
بزواله ووجود امتدادين اوجان وهذا هو التفرق فليعلم ان امتداد التفرق لا سلم بنا الامتداد  
بوزان يزول ويحصل سلة فينهم بيان لا نقول ان امتداده حكمه في التسمية الامتداد الجسمي  
فيها بعضها كالم يطر عليها انفصال على ما عرفت

ان اللازم من تعلق الجسم المنفصل في نفسه لا منفصل فيه اصلا ولا في الوجود قطعا واما السمع فمحموز ان يكون  
مركبة من اجسام مختلفة متصلة في ذاتها وورث وبغير ذلك من اجسام من اجسام المتصلة  
وليس يصلها واما حقيقة الجسم فليس هو في المثال لا احد من اجسامه ارا ووا تصور  
الغادر المحل على الاجسام المنفصلة عند انشائها مع بقاها موصوفا بها المصلا والحدابته في هذا القسم  
يعنا وفيه يبدل الاشكال فان يصل ربما مع امكان سداد اشكال في الاجسام المنفصلة كما مع امكان  
قبولها لنفسها لا يمكن فليس سدا مع موجه بتقديره انما الجسم المعلى ان لا يمكنه الساربه في  
الطبع المنطوق عليه في جمع هاتين كما ان مع امكانه قبولها للقسمه الا انها كنهه سدره اثبات الهبول  
عنا مولا مخلص عنهما الا باثبات كون الجسم طبعه محصله بوجهه ودرعته في الجسمين المنفصلين لا مع  
بناها مع الاتصال فلا بد ان يكون هناك امر او خارج المصل الواحد والتشليل وهو موقوف في ذاته  
فوق قول الاتصال والاتصال ببولها كما في العالم بعينه المعقول واما القول عن الطمان في انشاء المنقول  
عليه فاما مولا امتداد المصل في ذاته ولولاها لم يتصور عز ووضوح الانفصال للهبول واما السداد على  
بنو الانفصال دون عروضة بالفضل لبلابنوم احصاوص وهو ما بالاجسام التي يروض لها الانفصال  
بالفضل دون غيرها مما لا ينفصل اما لوجوه مانع من الانفصال معان الجسم لزم لها كما في الافلاك  
واما انفردان الاسباب الموجبة للانفصال كما في الغام الحاله عنها قول الاول انها جنبه على ان  
الجسم انقلا في نفسه حيث قال ان الجسم متصل في نفسه فلا بد ان يكون له في نفسه اتصال واللام حدين  
عليه لانه متصل في نفسه فانه قول وعلى الوجه الثاني انما اختيار الجسم اتصالا او اربا بالاتصال الا  
الجسم المنفصل في نفسه المسمى بالاتصال اصطلاحا ولا يمكن ان اتصال جوهرى قول الجسم كمنه ومن بين  
لان الجسم فيه نوع الانفصال كسعتها او صغاه في صور الجسم قول اجيب بان الوضوح والتقدير  
بالذات والهبول بالعرض اما الاول فلان الامتداد المتصل في ذاته بزمه الوضوح بالفرون او ادم بروض  
له انفصال وبزمه العقول او عرض له ذلك واما الثاني فلما عرفت من الهبول كمنه ان يكون باثباتها  
حالي الاتصال والانفصال لئلا يكون التوحيدها احداما بالكلية فوجب ان لا يكون في ذاتها واحد  
ولا كثير بل اعنا بنصفها بما يقع للصورة الحاله فيها فان لم يكن من ان لزوم الوضوح والتقدير للامتداد  
بالذات والهبول بالعرض في وجودها لا بد منها قول قلت الانفصال كما يكون متباين للاتصال  
المعقول من الامر من كون متباين للاتصال الجوهري من مولا الامتداد اما مقابلة لا فط لانه عروضا واما  
مقابله للثاني فكما سرامه بزمه كما عرفت واما كونه رفعا للامتداد فمما شأنه ان يكون له ذلك الامتداد  
فمنه ثبوت الهبول وان التوحيدها لسداد الجسم بالكلية

قول ورفع ذلك الامتداد وعنها يستلزم صدور امتداد بين اوسين فاذا قيل بان يكون الجسم موزون  
بغير الانفصال اربدا بغير الامتداد والى وبنين عند الانفصال فلما بره ان الانفصال امر عديم فلا يخاف  
ان قابل جوهرى وربما يجاب عنه ايضا بان الانفصال عدم ملكة لا عدم محض فمما ان قابل موزون  
قول لان الامكان يختلف في الاجسام وشكل منها به ان الامكان يختلف في الاجسام البسيط  
بحسب القرب والبعد من مركزه والخط والشكل منها به فيها بحسب الامتداد فانكم سمون الامكان  
والشكل الطبيعيين عام جمع الاجسام وان لم يشبه الاشكال الا في ابسط منها فكانه مثل  
ما اجتمع من احوال الاجسام على الاطلاق وهذا ان كان لان احد من مختلف في بساطة التي  
من اصلها والاقوة متشابه فيها فاذا اوفوا امكن ان يوفق ما كذا لينة ما عداها من المصلحة والمنفعة  
قول وكل جسم سواء كان سطا او مركزا مكان طبعه انما يتم فيها لكون الدليل كسرها فاما  
فهي على السواء قول ولم يوصى له من جانب ثابته بزمه سدا عطف تفسيره لعله على وطبعه لا شرا بزمه  
عليه فانه او عرض له من خارج ثابته بزمه لم يكن محل مع طبعه قول لم يكن له بزمه مكان معين متطلبه  
عند اوج عنه على قرب الطرفين وسداد على ذلك الجسم اذا اقدر فالتا عن جمع البوارض العاربه  
وانما ثبات العروضة فاما ان يحصل في كل الامكنه او لا يحصل في شئ منها او يحصل في مكان معين  
والاولان محالان بالبداهه فبغير الثالث فكون ذلك المكان الطبيعي مولا المكان الطبيعي لان حصوله لا بد  
ان يستدل عليه كونه ممكنا ولا يجوز ان يستدل على غير ذاته لان المقدار انقلا ثابته فافده فيه فهو سداد  
ان انقلا ذاته فلو فرض حرو وهد من ذلك المكان كان منافيا لطبعه وسداد على ذلك فاذ اطلق  
وطبعه على ذلك المكان بافضا طبعه على قرب الطرفين وما فرقناه مدوع ما قيل من انه ان  
اراد بالعين واحد ائنه البينات معي انه ان انقلا من هذا المكان سكن فيه وان العون في ذلك  
المكان سكن فيه ومثل ذلك النوان ما ذكره مسلم لكن لا يلزم منه كونه حيث بطبعه عند اوج عنه  
ان اراد واحدا بعينه فهو موقود اخر من ابها بان ثابته فافده ان كانا بزمه بزمه فلام ح انه مع حوه  
عن كل ثابته بزمه يكون موقودا فضلا ان يكون جاهلان مكان او مفضيا له وان لم يكن ثابته اعوا  
فاز ان يكون حصوله في مكان معين من فافده اما بالجاهه او بافتتاحه لم يتغير ذلك سببه الا صار وجوابه  
ان تحلله الجسم مع طبعه لا يتصور الا بعد وجوده فاذا فرض الجسم بزمه اما بالجاب او باختياره فرض في حوه  
الكان عن حال اوجوه موقود عن جمع اثباته التي لا يكون كمن ذاته سواء كانت من فاعلى ومن شرا  
اختيارا او ايجابا فلا بد ان يكون حاصل في مكان معين بافضا ذاته كما مر ثابته الناعلى في وجوده في بزمه  
فرض وجوده فلا يكون ثابته بزمه بخلاف ما سئل حصوله في



مكان معين فانه ثابت في موضع من ذاته ولا يتغير عليه وجوده من ذاته وقد نقض هذا الدليل باجتماع الغفار فانه  
مواضع معينة بل يقع لا يمكنها حيث انتقلت فان لو كان في مثلها ما استقر في موضع من مكان الا ان كان في موضع  
واحد او موضعين وان الاصل فيها واجبه **قوله** منع ابوابان فان الاصل البسط من الغفار اذا  
وطبعا انضمت بكلها ولا يتغير في موضعها او في موضعها ولو لم يكن وطبعا واما النقض فانه  
الواحد لا يمكن من ابواب من مكان العدم الثالث ان او الاقضية فلا مدخل ولا يخرجهم تخصيم الدوران  
للجسم السطح بعض مكانا طبيعيا لان الاصل في السطح والتركيب في ذلك **قوله** ذلك الدليل على قوته  
ان حكمه يترتب منه انه يعنى كيف يكون مع ذلك متفوضا **قوله** لكل الجمل فيمن حيث ان حكمه  
عن التاثيرات العنونه وان كانت ممكنة في الزمن نظرا الى ذات الجسم كنهها حارا ان يكون حكمه نظرا الى  
الاسباب التي تستند وجود الجسم اليها وسبيل خلقه عندها كنه نفس الامر فلا يمنع الاستدلال بها على ان  
الجسم مكانا طبيعيا كنه نفس الامر على ان ذلك مكانا طبيعيا على ذلك الاستدلال بالطريق الواحد ويوجد  
ذلك ما ينبغي ان ان حصول الجسم في المكان العين طارا ان يكون لانه حصل حصوله في ذلك المكان كان حاصله  
في مكان او موضع فابعدا ان على المعاد فاصح احد في حصوله في ذلك المكان فلا استحقاق  
**قوله** من الجمل كنهات فانه مع كونه مطاوع الاجسام حاصل عنه في مكان واما الغالب ان المكان  
مطوح فليس الجمل كنه في مكان اصلا وان كان لا يخرج عن وضع بالعبس ان ما كونه من الاجسام  
كونا طبيعيا لان طبعه لم يحصل في شيء منها **قوله** يكون السطح الطسعي الا الاصل لانه اصلي  
اشبه بطبعه وحرث عن الاول بطبعه لان اقتضاها التام برب عن الاول **قوله** في كنه مكان الغالب  
ما ذكره في اجسام كنهها طولا بطا ان يقتضيه نفس التركيب اذ خلا عن معنى او جمع الغفار عن افعالها  
من الصور النوعية فان الصور النوعية كنه حارا ان يكون منقضية حصوله في مكان العلوب وان  
يغير التركيب مثلا على مثلا ولا يرى ان عمل التركيب ليس سئل او انه الارضية بل هو مستفاد من صورته النوعية  
**قوله** مكانه طبعه فاصف الغالب فيجب ذلك كنه المكان وجهه فاذا خلا من الماء و  
والارض معا على العنصرين الا ان مكانه الطسعي يكون وفعال الفصل المنزله منها مثلا على ذلك  
اذ غلب النار والهواء **قوله** وتم تغلبت اجزاء هذه الصفات لا مطلقا ولا كنه مكان في مكانه  
طواله الذي السق وجوهه في مثل الساق وقوله انه لا يقصر طبعه كنه منقضية بل في كنه كنه اذا خرج الى  
او من امكنه اجزائه لم يفتن لم يعد الى ذلك المكان لتساوي قبول اجزائه في المكان الذي دفع  
اليه وهكذا اذ دفع الى الثالث ورايه فلا يكون المكان الذي انفق وجوده مكانا طبيعيا بالنفس الذي  
وكنه **قوله** ادلومال الى احد من تلك الامكنة اذ في

ان

اليه لكان ذلك كنهها من غير محض فبسل فيه نظر لوزان اتوص على ذلك اترك صوره فهو نوعه بعبه  
ان واحد من تلك الامكنة فلا كنه من غير محض وجوابه ما عرفت من ان المذكور هو نوعه في  
التركيب مع قطع النظر عن مضمونه الصور النوعية فانه امر في لا ينصط اصلا **قوله** ان لكل جسم شكل طبيعي  
على الوجه الذي ذكرناه اذ اخل وطبعه ولم يوضع له ثابته غريب فلا بد ان يكون متشكلا بشكل مخصوص  
بشدة ان اقتضا اياه على كنهها عرفت ان المكان وبنه عليه ان شكله يوقف على سائلي اعادة  
ولا سلك ان طبيعته الجسيم لا يعنى سائلي ابعان وما يوضع للجسم بواسطة كنهها ال ذاته لا يكون  
خارصا له لانه فان **قوله** هذا بعبه واروا المكان ايضا لان حصوله فيه موقوف على وجود  
الكان الذي لا يستدال ذات الجسم بل وجود الجسم لا يتصور في غير مكان عند الغالب بان البعد فيكون  
من لوازم وجوده من حيث ملو كنهها سائلي الا ان كان له ليس من لوازم وجوده الجسم من حيث  
والواسط اذ لم يستدال ذات الشيء ولم يكن له كنهها كان امر غريبا وطعا بخلاف ما يستدال ذاته  
وطوط او يلزم ذاته من حيث ملو طوطا فان وجوده من الكلام من شمه فرض وجه الشيء فلا يكون امر  
عسا الصام لا شك في ورود على القول بان المكان ملو السطح فانه ليس لارها لوجود الجسم كالنظر  
بل يوقف على وجوده جميع حاو وطوام غريب **قوله** والشكل منه ما احاط به حد او طود  
من جهة الاحاطة الشكل من الكنهات المصطله كالسائلي وضعه انه منه عارضة  
المقدار الذي يحيط به حد واحد من طرف واحد كالدائره والكرة او حدان ينصف الدائره والكرة او  
صوره كالمثلث من السطح والاجسام من جهة الاحاطة واما اعنة الاقضية اعني الشكل في السواد والصور  
العارضة من المفاو واما حد او حروود والمراو مالا احاطه ملو الاحاطة التامة ليمح الزاوية عن كونها  
فانها على الوجه الاصح منه بعبه عارضة المقدار من حيث ان احاطه حد او حروود احاطه بانه مثلا اذا  
فرضنا سطح مسويا محاطا بخطوط ثلثة كانت الهمية العارضة له الحد الاختيار ملو السكلي واذا تغيرت فيها خطا  
مثلا فليس على نقطة واحدة كانت الهمية العارضة له الحد الاختيار ملو الزاوية لم ان السكلي والزاوية لا يوصان  
للسطح والاجسام لان اطراف الخطوط اعني السطح لا يتصور احاطتها باخطوط اصلا **قوله** وثابته العارضة  
الواحد في العارضة الواحد لا يكون محليا فيه منع كوار ان يكون جهات محلوه واعسا استفاد بعبه عارضة  
العارض الواحد كنهها الما في الواحدة امور مختلفة واليات بان على عدد صحتها ان الواحد من حيث انه واحد  
لا يتعد عنه اثناء معوله واختصر الصام من الهمية اذ كان العارضة واحدا واما اذ كان حارا كما ملو  
منه في البداية الاول على ان كنهها ان يكون الصور النوعية فاحاطة بالاختيار كنهها لزم من حيث واحد  
في افعالها مع مكان ان ينفذ ما فيها ما حال الامام العارضة

في الاجسام ان القوى والصور ملائمة فاعلمه مالا اضطر مطبوعه كالنهار فيما امر ما به  
والالاختلاف آثاره وذكرا ان الشكل الضلع مختلف لان حاصلا منه سطح و آفة حط عطف واحد ١٢  
وفيه بطريقه حجاب عنه بان مراد الممن من قوله والطبيعي هو الكثرة ان الشكل الطبيعي للسطح هو الكثرة  
اكتفي في هذا التفيد بالمشهور وعدم انصاف السكال المركبات من العاد والمواد والنبات  
الكان موجودا لانه مشار اليه بالاشارة الحسية عند العفلاء على وجهه فيعمله العمل فلا بد ان يكون  
موجودا او وضع ضرون ان العدم والوجود لا يتصور فقوله لتلك الاشياء ولا يدع في ذلك ان الاشياء حسنة  
استدادا وصحفا وقد يقال ان الحكماء ذهبوا الى ان الخطوط ليست مركبة من النقطه ولا السطوح من الخطوط  
بل متصله في انفسها لا متصل فيها مع انهم جوزوا الاشياء الالسطح النوصه في وسط الخط والخط للوهم  
في وسط السطح فلا يلزم عندكم كون المشار اليه بالاشارة الحسية موجودا خارجا بل هو احد الاخرين اما وجوده  
فيه او وجوده على الذي يفهمه السائر اليه فيه ونقصه للمركب الى المكان مفصلا باحصله فيه فلا بد ان يكون  
موجودا او وضع حال حصوله في غير لا يتقاع حصوله في معدوم او هو ولا يفضل اشياء حسية بل يجب ان يكون  
موجودا ان حال حركه اليه لانه مفصلا باحصله فيه لا يتقاع حصوله في معدوم او هو ولا يفضل اشياء حسية بل يجب ان يكون  
بشخص حصوله حال حركه كالكيفية التي يتوجه اليه الجسم حال حركه في الكيف وما يقال من ان المركب اما بقصد  
الذي احد في حركه فيه والحكمة التي توجه اليها واما وجوده في غيره المكان متناهي في حاله ان يكون موجودا  
المركب للوصول الى اليه وهو له المكان مساك اطراف من ان يحس في حركه في مسكنه مع فديكون ذلك المكان حركا كما  
ان غير محيط بالبيان فلا يشترط حصوله في معدوم او هو وكل ما هو كذلك لا يكون جزءا للجسم ولا حاله فيه  
لان الامتثال في الحركه او الحال مالا يتصور بل يكون الانتفال معه لا عنه ولا له وهذا اعني الاكتمال في  
المكان واليه السدل ايضا على كونه موجودا لان الامتثال من العدم الى العدم سبيل قطعا فهو اما  
السطح الباطن للجسم المتجانس ولا يسكن ان الجسم بكليته حاصل في مكانه الحقيق مالا له فلا يكون المتجانس امر الا بتقسيم  
اصلا كقطعة مثلا لا يسكن الجسم في مكانه حاصلا في مكانه لا بتقسيم ولا امر بتقسيم في جهة واحدة وعطف اطراف  
مثلا لا يسكن كونه محيطا بالجسم بكليته فهو اما ان يكون منقسم في جهتين فقط او في الجهات كلها وفي الاول يكون  
المكان سطحيا ولا يجوز ان يكون هو امر السطح اليه بل هو عرضا ولا يجوز ان يكون حاله في المكان لا عرف بل فيما يجوبه  
وجب ان يكون فاسا للسطح الطام من الممكن في جميع جهاته والامم يكن حاله للسطح الباطن من الجسم  
الحاوي للسطح الطام من الجسم المتجانس كما هو في ذلك السطح وعلى السطح يكون المتجانس بعد ان تقسم في جميع الجهات  
مساويا للبعد العام بالجسم من حيث ينطبق احد جهتي على الاخر ساربا فيه بكليته ذلك البعد الذي هو المتجانس اما  
ان يكون امرا هو معلوما بشئله في علمه على السبيل الذي هو

بها م ٢

مدبر

مدرب الحكيم وقد ظهر بطلانه بوجه المكان واما ان يكون امرا موجودا او لا يجوز ان يكون بعدا او ما في الجسم  
واللا يلزم من حصول الجسم منه نوازل الاجسام باطنيا بعضها على بعض فهو بعد في كونه معلوما من انطوائه و  
ما ضعفنا به من ان المكان على تقدير وجوده محصور والسطح والبعد المذكوران كما ذكرنا ويطرأ فبسط من  
لا دليل على انحصار بينهما اعلم ان العامة يطلقون على المكان على ما يفهمه الجسم عليه وتسمى من القول  
تلك كل جعلون الارض مكانا للجوان ولا جعلون الهواء المحيط مكانا له واذا وضع في ذلك على راس قبة فيضار  
رسم لم يكن مكانا في عديم الا ذلك البعد الذي يسمونه من القول **قول** حكيمون ان الماء في باطن الارض والاشياء  
والاسك انهم يريدون باطراف الاما اطرافه الداخلة لا الخارجة فيما بين اطرافه وهو البعد الذي هو المتجانس  
السطح الباطن كما لا يخفى **قول** وانما او نوصينا الجسم او ان نوصي ان الماء الذي في الاناء او وجهه  
لم يدخل فيه بل في غير كان فيما بين اطرافه الداخلة بعد متدق الجهات موجودا لانه محصور فيما بين اطرافه وقيل  
للاقسام والعدم لا يكون محصورا ولا متقسما و هو عليه ان هذا الوهم بطل بعد القابل للسطح في ان السلام  
على الارض او على كون العدم محصورا ومتقسما **قول** وايضا كون الجسم في مكان ليس سطحيا بل كونه  
فبسط ان اراد به ان الجسم يتماجمه وكيفية حاصل في المكان لا سطحية وحده فهو صحيح لكنه لا يلزم ان يكون  
المكان حجرة وكيفية مساوية له كما زعمه فان السطح الذي هو المكان خطية بكليته لا سطحية وحده وان اراد به  
ان الجسم ينطبق على المكان ساربا فيه كان مصارفا على السطح وكذا قوله ولان المكان مساويا للممكن ان اراد به  
ان الممكن ان لا يحيط بالمكان لا يكون ساربا فيه ولا يكون شئ من الممكن خارجا عن المكان فهو صحيح  
لا يلزم ان يكون بعدا وان اراد به مساوية اياه كونه في الاطراف ثلثة مساوية لا اقطان الثلثة  
كان مصارفا قوله ولا يقولون ان السطح يكون خارجا ويكون متصليا به عليه ان الامور العرفية لا يقول  
في العقب على انهم لا يسمون ان يقولون البسط الذي في داخله هو علوه او خارج وانت تعلم ان من انشأ  
اما موه اذا جعلت كل الامارات المذكورة دلائل قطعية على الخط واما اذا انتصر على كونها علامات  
امارات يقتضية للطن به على ذكر في الكتاب ونشره فلان كل احد منها ينطبق بها كون المكان  
مساويا للممكن كما لا يخفى فاذا انحصرت في با او صفت جونا او طافا فربما منه **قول**  
وان كان السطح ليس بذلك بعد الا بعد الجسم المحي او الاظهر ان معان وان كان البعد موجودا مع الممكن  
فان لم يكن له وجوده فهو بعد الممكن ثم الحيا والاشياء لا بد من ان يكون من الممكن كان موجودا  
بوجوده او غير بعد الممكن وقد سئل السائل وان كان له وجوده فهو الممكن بلزم من داخل السطح  
حيت لا يتمايز من الاشياء وهو ابعاض وما ذكرنا السارح في المطال استأثر به لان المكان ليس بوجه  
مع بعد الممكن وهو حساه بوجهه منه ولا حاصره اليه مع ظهوره في الحاد



الثاني على التقدير وكذا النقطتين التي ارادته في ابطال الاول راجح الى ان يستغنى عنه بل هو من الغواصل كما سنبينه  
 في جواب **قول** هو لا محالة واحد صحيح لا يخبره ذلك كما ان يكون ما بين مدينين الطريقين يدين  
 في الوجود متحد في الاشارة فقط فالامام في الخوض لو امكن ان تشكل العمل في ان من البعد الوجود  
 من طرف من الانا بعد ان المشار اليه ليس الى الواحد بل يملك العمل في هذا السطح الانساني الواحد  
 في الحسن بل هو واحد في الحقيقة او السطح متفرقة لا يقال اما حكمها ان الوجود من طرف من الانا بعد ان  
 لان الوجود واحد في الحقيقة وعنده وجود في جهة اخرى في جهة اخرى في جهة اخرى في جهة اخرى في جهة اخرى  
 انه اجتمع ذلك البعد بعد الما حكمنا باضغاع البعدين واما لم يوجد مثل ذلك الانسان الواحد لم يكن  
 كونه متفرقة لانا نقول لا يلزم من انقضاء احد الطرفين الذي يولد ليل معين انقضاء المدلول بل هو الاضاح  
 كماله **قول** وبعد بطلان المادة بل مغايرتها منها من البعد يسمى من هذا الماد وان كان قاطبا لاشكال  
 للحسنة لكنه غير مغاير للمادة معارضة الابعاد والحسنة كماله يجب ان يكون هو القابلية بذاته وتوابعه  
 الممكنات يلزم مع بقائه كمال الابعاد والحسنة فاما اعراض حاله فيها مكان المكان بمعنى البعد هو متوسط بين  
 العالمين اعني الجوهر المسمى الذي لا يغيب انسانيه وبين الاجسام التي هي جوهر كشيء **قول** لا مصادف  
 بين مدين البعدين المتماثلين للمادة فان تميز من التداخل لوجود الوجود في اجسام العالم في  
 خردية وانفسه **قول** كسب سطوح على بعد الممكن ويحدد في الوضع والاشارة واخرى على ذلك  
 ما كذا في نزلت تداخل الابعاد من حيث هي ابعاد في ذلك على الابعاد والمادة فانه من  
 التداخل والاشارة الابعاد كليا **قول** فان الصور والاعراض لو لم يكن وفرض البعد هو تفرقة اكان  
 متفاس التداخل وذلك لان من امتناع التداخل هو العظم والاعتداد وكل ما لم ينصف العظم  
 الامتداد اصلا جاز التداخل في مطلقا كالمسطح وكل ما انصف بالعظم والامتداد اول جهتين فقط  
 امتنع التداخل فيه من تلك الجهة او الجهتين فقط كما كخطوط لمسح تداخلها في الطول دون العرض وكما  
 يمنع تداخلها في الطول والعرض دون العمق وكل ما انصف بالعظم والامتداد في الجهات كلها امتنع التداخل  
 فيها مطلقا فانه مدبه العمل حكمه ان فالاحتمال ولا عظم له اصلا او الا ان ينضم لان فان باسرها ولو لم يصب  
 في احد جهتيه مني حاله في الآخرة ولا كونها معا اعطى من احد جهتيه فقط وذلك هو التداخل وبان كماله في عظم  
 اذا لا يطمح في الجهة التي انصافا بالعظم فيها كان مجموعها اعطى من احد جهتيه امتناع التداخل انما هو  
 بالذات الاعطام والاتجاه الموجه كوار فرض ان الانقسام وهي التناوب والابعاد دون الهول والسهول  
 مستغنى لا يتبع ذلك الصور الحسنة فان انقسامها لا فيها من التناوب كمنها مستغنى من التناوب والابعاد دون الهول  
 لا امتناع تصور ما بدون مغايرتها فيها من الجهات كذا الهول

حكا

فانها

فانها بمنزلة الصور الحسنة والتعداد في الخارج دون الزمن وطول امتناع التداخل في الابعاد ويطول  
 ما قبيل من ان امتناع التداخل من البعد في المادى ليس ضروريا وكون البعد هو السبب في الامتناع  
**قول** بل من ان يكون الطائر الواقف في الهواء ان اذا فرضنا ان طائرا في الهواء واقف تحت اركان  
 انسان مثلا وان الهواء يتحرك فلا يمكن ان يتحرك بل يتحرك الهواء فلو كان السطح مكانه كان في كماله  
 كونه في كل من في مكان او **قول** واكثره بالنسبة الى مكانه في كل من في مكان او **قول** واكثره بالنسبة الى مكانه في كل من في مكان  
 بالوضع نعم المحل الذي هو الهواء فلا يلزم ان يكون المكان مكان او واما يلزم ذلك ان لو كان في مكانا  
**قول** سعد ان يكون كل جسم في مكان وذلك لان البعد في مساواة الابعاد الاجسام باسرها هو بقدر  
 نظر التناظر اعظم في كل بعد سطوح على بعض من ذلك البعد في ذلك القول بل هو ان يكون السطح بالاجسام  
 واما حكم العقل بان كل جسم له مكان فليس كذلك بل عليه ان يتماثل في سطح من جملتهم ولم يكن كذلك بل ان  
 المتخ هو البعد كان او ان يكون في ذلك من غير ان يكون المكان ان كان هو البعد كان كل جسم في  
 في وامن مكانه مكان او المكان وان كان السطح لم يكن في وامن او المكان في وامن او المكان  
 اصلا بل اجزاء المصداق الطام ان امكنه من او المكان الكل مع غيره في المكان او المكان  
 الكل **قول** منهم من حمل ان يكون البعد في فارغ لا مالا له ال قوله ومع اصحاب الخلل اذ كماله  
 المكان الخالي عما يستعمله الجسم فان كان المكان بعدا هو الوجود في قوله ان لا يطبق عليه بعد يمكن وقد اذا  
 انطبق عليه كان طارا لا خلا وكذا الحال ان كان المكان بعدا هو طوما الا ان انطاق منها يكون  
 ومما وان كان سطحه في قوله ان لا يكون في داخل كل السطح يمكن داخل ذلك السطح يمكن وان كان  
 في داخله بالذات كان طارا لا خلا او بجملة ان الخلاء هو المكان الخالي عن الجسم فالتاليون بالعلم كوزا  
 ان يكون داخله خاليا عما يمكن فيه والاشكال المعلوم محصورا فيما بين اطرافه قابلا للانقسام وانه  
 يحل في جبهته ان سطوح الاجسام متلاقية متلازمة واما التاليون بالبعد الوجود هو وجود بعضهم  
 ضلوه عن المشاغل وكذا اجوف التاليون بالبعد الموطوم وعرف الخلاء على مدبهم يكون الحسنة  
 تحت الخلاء وان لا يكون بينهما مالا فهما اصلا فالحالا عند من يحصر فيهما بين الاجسام  
 يكون باطلا لما تقدم من لزوم كون محصورا متقسما واما الخلاء يعني النقي المحض فيما وراء الاجسام  
 فلا ضل ولا انحصار هناك ولا امتياز اصلا الا الحسنة اليوم في الحسنة وحكمه في غير معلول فلا ينصرف  
 ساكن في كماله بل على كماله **قول** لانه نوصح خلقه على شاكله في كل مكان في السطح سواء  
 بعد الوجود او هو طوما فان الابليل للوجود هو قول على بعد من حاصرها ان اصلا في الاجسام  
 الواسعة في السماء لانه في الهواء والارض واليابس

ان يكون

معا وفيها مغاورة ومغايرة فيهما واختلف العاوة والمغاورة بوجوب اختلاف حركتهما في السرعة والبطء  
 كثرة العاوة في باراء البطء او قلتها في باراء السرعة **قوله** فاذا حرك الجسم في اقل ذلك الخلاء بقوته  
 بقوته حركه فيه سواء كانت تلك القوة طبيعية او قسرية او ارادية فان البرهان يتم بكل واحد منهما او  
 تساويا بهما من جمع الوجوه في الحركات الثلاث **قوله** والثالث في ان قطع تلك المسافة الحالية في زمان  
 بل ان في كل المسافة منقسمة فقطعة بعضها قبل قطعة بعضى او وانما اصبح البيان كما قلنا لانه لو جاز ان  
 الحركة في ذلك الخلاء ان وقع في الخلاء الاول في زمان لم يكن لهذا الزمان نسبة الى ذلك لان اصلا  
 لعدم الجائز كالمسافة بين الخط والسعة فلم يتم الاستدلال بتوقفه على ثبوت نسبة من وقع فيه في  
 الخلاء او ما وقع في الخلاء الاول لبعض مغاورة الخلاء الاول الثاني العكس الى مغاورة الخلاء الاول على تلك النسبة  
**قوله** فتعين الاول وعلوان يعطون زمان وما قبل من ان لا يتم ان الحركة ممكنة في الخلاء فان اذ  
 فرضنا خلافا خارجا عن داخل المحل لم يصور فيه حركة فاطمة له لان كل حركة انبثت لابدان يكون الى  
 جهة او عنها ولا محذور للجهة ههناك وايضا الحركة لا بد لها ان تقع على حد من السرعة والبطء ولا يتغير  
 الخلاء الحركة حدتها فلا حركة فيه اصلا وايضا انما يلزم من الحركة في الخلاء الامن وجوده في نفسه فلا يلزم  
 كسالة جواربه اذ ان الاول في ان الكلام في الخلاء الذي فيها ليس الاجسام لان الخلاء فيها وراي الخلاء  
 ان كان معنى النقيض والعدم العرف فلانزاع فيه ولا سيما كما مر وان كان بمعنى العدم المحض فان  
 يمكن ان يمكن فيه جميع تلك الكلام فيه ايضا لانه كالعدم في انه ليس مكانا في الحقيقة وان امكن ان يكون  
 فيه يحرك بالصوره واما عن الثاني فان المكان من حيث هو مكان محتمل ان يحرك فيه الجسم بالصوره  
 فاذا واصل خالبا فان انتفع منه ووقع في الحركة لاستدراجه طول الحركة على غيرها من حدود السرعة والبطء  
 كان هذا الخلاء لا يملكه المكان فيكون الخلاء محالا وطولها وان لم ينتفع بسط النفع واما عن الثالث  
 فيما مر من ان مجموعها او اسلم محالا فلا بد ان يكون بعض احواله محالا في نفسه او يكون اجزاء بعضها  
 مع بعض محالا وليس الاصح ان يقال ان يكون بحدود وليس ايضا شي من احواله لو كان محالا فلا يزال  
 بالصوره فمعين ان يكون الخلاء محالا **قوله** في حلا السه معا وقره ال معا وقره ال معا وقره ال معا وقره ال معا  
 الخلاء ال زمان العاوم الاول **قوله** في حلا السه معا وقره ال معا وقره ال معا وقره ال معا وقره ال معا  
 مطلقا على ال وجه فرضت هذه النسبة العداوية التي بين الزمانين بل لا بد لوجود الكل من ذلك الزمان  
 لا يفيد ثابتهما **قوله** فيكون في العاوة حركة عدم العاوة ودرج الامام في السه لانه في السه كما جاز  
 كون النسبة من العاوة من حيث لا تكون العاوة العلية اصلا فان الوتر اضعف جدا جاز ان لا يؤثر  
 كالمقطع الواضع في عود الحز وان اثرت فيه الفطرات

ان

**قوله** فان الحركة في نفسها ليست في زمان لان الحركة من حيث هي صفة انفعالية غير فاعلة فلا يصح ان يكون  
 بل دفعه على سبيل التعاقب منطبقه على مسافة منقسمة و زمان الا بئس ان الحركة في الخلاء المعروض وقعت في زمان  
 مع انه لا معا ووه فقال ذلك الزمان هو مقتضى الحركة من حيث هي وتجب ان يكون محفوظا في الخلاء الاول  
 مع زمان لاصل العاوة ووه يكون الزمان الذي يخصصه الحركة بنفسها محفوظا ايضا في الخلاء الثاني  
 وينضم اليه من الزمان الذي زاد لاجل العاوة في شي او على قدر النسبة بين العاوة وبين فاذا فرضنا ان زمان  
 الخلاء ساعة مثلا و زمان الخلاء الاول عشرة ساعات كان سبع ساعات منها باراء العاوة وساعة واحدة  
 باراء الحركة فكان زمان الخلاء الثاني الذي معا وقره ال معا وقره ال معا وقره ال معا وقره ال معا  
 الا عشرة افران الخلاء الثاني ساعة واحدة الا عشرة فلما يلزم خلاف اصلا **قوله** لان الحركة ليس ان يوجد في  
 حد من السرعة والبطء فهو مغاورة غير موجودة وقالوا وجهه لا يستدعي مسا اصلا ان اراد بذلك ان  
 الحركة مغاورة الى لا بشرط شي غير موجودة فهو يوم وتكونها غير حيث لا يوجد الا على حد من السرعة والبطء  
 لا سابق ووجهها من حيث هي في زمان الزمان وان اراد انها بشرط لا شيء غير موجود مسلم لكن لا يلزم من  
 ذلك ان يكون الحد من السرعة والبطء احد حل في اقتضاء الحركة من حيث هي في زمان الزمان كيف  
 والدليل منقوض بان كل شي فرض لا يخ عن احد النقيضين بل لا بد له من لازم ذلك الشيء مفروض احد  
 او عن لازم غير موجوده وقالوا وجهه لا يستدعي شيئا فيلزم ان يكون لا احد النقيضين واللازم مدخل في  
 اقتضاء ذلك الشيء وطولها وطولها وقد يعبر عن ذلك بعبارة اخرى فيقال لا يلزم من عدم الحركة  
 في الوجود الخارجي عن السرعة والبطء ان يكون اقتضاءها في زمان الزمان بحسب السرعة والبطء كما جاز  
 ان يلزم امر ان الوجود ويكون لكل منهما مقتضى بطر ال ذاته في ان يكون السرعة بنفس كونهما وانه  
 بعض قدره او من الزمان ووقع ذلك بان ليس المطاه ههناك للسرعة والبطء احد حل في اقتضاء الحركة  
 للزمان بل ان الحركة لا يقع في الزمان الا مع حد من السرعة والبطء لانها لا يوجد في الخارج الا مع حد منها  
 وكلما يوجد في نفسه في الزمان فاقضاء الحركة للزمان مع الحد لا يحد وهد العذر كما في الزمان كما في  
 وقد يقال ان الجواب الصحيح من تجوز اقتضاء الحركة بنفسها قدره من الزمان انه لا يجوز ان يصفى الحركة لذاتها  
 زمانا معينة والالما جاز ووقع الحركة في نصف كل الزمان وطولها لان نصف كل الحركة واه في نصف  
 من كل الزمان ولا يستل ان نصف الحركة في كل الزمان من حيث هي فيكون لا يستدعي الزمانا مطلقا ومسافة  
 مطلقه واما العاين للزمان فهو الحد العيس من السرعة والبطء **قوله** واختلف السرعة والبطء في الحركة  
 الطبيعية والنسبة اليها ولو جازب خلاف العاوة في كل حركة لا بد ان يكون على حد من السرعة والبطء لانها لا يمكن  
 يكون على مسافة في زمان واد افرص حركه اولى بقطع تلك المسافة

نصف ذلك الزمان او وضعه كانت السرج او ابطاء من الاول فان كانت الحركة نفسها  
 اي صادرة عن شعور وازمنة جازان حدود النفس صالها من السرعة والبطوان تجعل طوائف حدها  
 وينبعث عنها الميل بحسب ذلك الحرف فيرتب عليه الحركة السريعة او البطيئة وكثير ذلك لانها  
 ما قدر فرضناه في تصور النيران من ان الحركات العروضة في الحلاء والملايين صاران يكون اذ  
 وان كانت الحركة طبيعية او قسرية اصابت في حديد حالها من السرعة والبطوان معا وقد  
 الطبيعة لانها لا تتفاوت فيها ولا شعور لها حتى يمكن التناد والحدود المخلعة التي للحركة اليها وكذلك القاسم  
 لانها لا تتفاوت فيه لان المفروض في تلك النوع واحد وكذلك القاسم لانها لا تتفاوت فيه لان  
 الحادة فيها فلا بد من ام او معا وفي المحرك في غاية والى لم يكن له مدخل في انقضاء حدود الحركة  
 ذلك معا وفي احوالها عن المحرك وبغير حاله غير فالحاج هو فوام بان النسبة من الاجسام بحسب اختلاف  
 رقتها وغلظتها كالماء والواصفات حدود الحركة بطولها واما حجة الخارج فهو المعاود والداخلي  
 ولا يتصور في الحركة الطبيعية اذ لا يجوز ان يمتد في الطبيعة بذاتها شيئا ويعني ايضا سوها عند  
 بل في الحركة السريعة فيحد في الحركة الطبيعية في الخارج وتحد في القسرية في الخارج الى معاود  
 داخلي ايضا لذلك استدلالها على امتناع الحلاء واستدل بالقسرية اولى على ان الطبيعة القابل للحركة  
 القسرية لا يخرج عن مبدأ الميل طبيعي فلو لم يكن معاودا لكانت الطبيعة او العاكس بعض  
 ان يحرك على السرج حدود ذلك لانها تقتضيان الحصول في المكان الطبيعي او القسري والاقضيان  
 الحركة الا لا يحصل الا حصوله فلو لا ان يكون هناك معاودا لانقضاء حصول الحركة على حد لا يمكن حصولها  
 على السرج منه وذلك بان يقع الحركة في زمان الواقعة في زمان لا يكون على السرج الحدود وضرون ان  
 الواقعة في بعض ذلك الزمان يكون السرج قادرا فرضنا جسما لو كان في حلاء الدم ان يكون في  
 زمان لانه يقطع نصف المسافة قبل ان يقطع كلها وان لا يكون في زمان لا يقطع الا يكون  
 حده من السرعة والبطوان العدم معا وفي العيين حدها فلا يكون في زمان والا كانت واقعة في  
 حدها كما عرفت وبالجملة لو وقعت حركة طبيعية او قسرية في خلا لزم ان يكون حاله عن حدود السرعة  
 والبطوان معا وان يكون لاني زمان وذلك في قدرتين ان ذلك التدرج الذي اشارنا اليه كاف  
 في توير البرهان وتبين ايضا ان الحركة الارادية وان كانت كافي في بعض احوالها ان كان في  
 مسائل كنه لا يكفي في تصور حدها بطولها وهو كما ذكرنا لا يكفي في تصور البرهان اذ اجبت في  
 عنها بانها لا يوجد من السرعة والبطوان وهو كما ذكرنا لا يكفي في تصور البرهان اذ اجبت في  
 بالجملة انقضاء الحركة نفسها فترامعنا في الزمان

الاحد

لا

لا شئ وقوعها في اول منه اولها من ان يكون الزمان كونا في المعاودة للحركة الارادية كوان يكون  
 للارادة مدخل في نفس الحركات كذلك الزمان فذلك هو اهم مقصود في الاستدلال على امتناع  
 الحلاء على الحركة الطبيعية والقسرية **قول** ومن الدلائل الدالة على امتناع ان ما بين الاجسام  
 الغير المتلامسة بل صريحة على ان الكلام في الحلاء الواضع فيما بين الاجسام **قول** لانه قابل للزيادة  
 والتقصان والمساواة واللامساواة كما فرناه او هو عليه في المشهور ان اردت ان تدل  
 انها في الخارج فهو ملامح لانه فرج وجوه في الخارج وانه قابل لهما في الوهم فليس مما لا بد من معايل الدليل في بعض  
 ما ورا العالم اذ يمكن ان يعرض هناك معدود ذرات ومعدود ذرات ان الاعداد كذلك فيكون قابلا  
 للزمان والتقصان والمساواة **قول** ان اجيب بان السدود وهي كانه مشركا والجواب ان  
 فيما بين الاجسام محصور بينهما في الخارج وقابل للتغير بحسب نفس الامر فلا بد ان يكون موجودا واما  
 ورا العالم فلما حصل السدود فيه الا هو في الوهم والافق وهو احوالها **قول** بل يكون كما ذكرنا  
 كونه متداف في الجهات منطبق في كل امتداد على الحركة الواضحة فيكون ممصلا اتصال الحركة فيه فان كان  
 بالعرض ان حيا طبيعيا لم يكن صلا وان كان بغيره ان حيا طبيعيا كان متدارا حيا حال  
 مادة بلا فيها باحلول يكون معدا حيا حال في المادة فلا يكون هناك معدود حيا حال في المادة  
 ممكن فضلا عن ان يكون خاليا عن الكون اوال مادة بلا فيها بالانطباق على السدود حال فيها فلما  
 مكانا خاليا عن الكون وانت خبير بان العنبر الاول النسب يكون كل واحد من القادير طسوة بوعبة  
 محصلا كنه ما في القول بان المكان هو البعد **قول** بل يستحيل العقل حيا فيها من غير ان  
 يلحقها شئ اخر في عليه بانه ان اراد ان يستحيل حيا فيها في الفعل اوعا حصة لا يقبل سدد ذلك حصلا  
 نصليا بل حصلا شخصيا فهو ملامح لانه لا يجوز ان يكون النيام بالذات وعدمه لا نفس فضلا عن كونها  
 الطبيعة المتداربة المتدرة في الجهات وان اراد استحالة حيا فيها مطلقا فذلك مما لا يقبل في كونها  
 الاستحالة حيا فيها **قول** لما كانت الجهة مناسبة للمكان ولهذا نسبة احدها بالاف ودون ذلك  
 فان كل واحد منها مقصد للمحرك الا ان المكان مقصد للمحرك بالحصول فيه كما هو الوجه مقصد للمحرك  
 بالحصول اليها والافق منها لانه يصدق قولنا ان الجسم يحرك ال جهة كذا فوصل اليها واقرب منها  
 وذلك يستدل على كون الجهة امر الوجود اذ اوضع الاحوال وصول الحرك وفرة الحركة ال معدوم او نحو  
 لا اوضع له وقد استدلل على وجهها ايضا بكونها قابلة للاشارة الحسية لم ان وضع الجهة في ما حد الاشارة  
 وانما الحركة اذ لو كان وضعها حاصرا في ذلك لم يكن الاشارة والحركة اليها ولذا قيل ان  
 الجهة معدة الاشارة والاحوال في الاستدلال على معنى الاشارة

والجوا كالتسليم **قول** وجه طرف الامتداد لا يتغير ان يتحرك الطرف الامتداد فيوقف على تمام الابداد  
 يثبت بعد ولو سلم فلا حاجة الى الاستدلال على عدم انقسامها لان الطرف غير منقسم لا يحال لا يكون انما ثبتت  
 الجهات مع قطع النظر عن تمام الابداد فنقول لا بد من ان الاشارات تعتمد على الاجسام ولا يمكن ان يتغير  
 وكذا الحركات مستقيمة لهما منتهى لثبات الاشارات واللكات كمن يكون موجه اذ اوضع في امتداد ما  
 ويجب ان يكون ما بينهما طرف الامتداد لانه لا يجوز انقسامها في امتداد ما حد الاشارة والحركة كما ذكر  
 فاما ان لا يكون منقسم اصلا او يكون منقسم في امتداد آخر او في امتدادين فيكون نقطه او خطا او سطحا لا  
 حوزة له كالحالة وهو ما يلح ضرورة فيكون اطراف الامتداد الجسمي تامه به فطرف الامتداد بالنسبة الى الامتداد  
 يسمى نهايته وطرفا بالنسبة الى الحركة والاشارة بسبب جهه ومداه هو المقصود مما ذكر في السج فاعلم  
 اجيب بان الحركة في الشيء المنقسم او حاصله ان هذا القسم اعني الحركة في الشيء بنا في حاصره لجهه فان الجهة  
 هي ما عدا اوله او كونه فلو فرض الحركة في الجهة كانت الجهة مسافة واسم قول هو الجواب اما ان  
 ان كل ما هو مقصود بالحركة لا يحصل فيه الا بالتحصيل يكون موجودا يريد ان ما هو مقصود بالحركة لا يحصل فيه  
 كما كان او الحصول عنده وهو لا بعيد او قريب كما جهة لا بد ان يكون موجودا حال الحركة واما ما قصد  
 يحصله بالمكان فيجب ان لا يكون موجودا حال الحركة كما مر من الاشارة وهرما **جواب** وهو ان  
 المكان مقصود بالحصول فيه وطرفا مع ان الجسم اذا حرك في الهواء فالكمان الذي يحصل فيه عند انهما  
 الحركة عند الثابت بالسطح لم يكن موجودا حال الحركة بل عند انهما كانا ان البياض لم يكن موجودا حال الحركة بل  
 عند انهما كانا والقصد الى الشيء بالحركة للحصول فيه لا يستلزم وذلك الشيء الاحال الحصول فيه واما قبله  
 يكون موجودا كما كان عند الثابت بالبعد وقد لا يكون كما قال المتكلمون عند الثابت بالسطح فلم لا يجوز ان  
 يكون الاحال في الجهة كذلك فليكون موجودا الا عند الوصول اليها او التوقف منها دون حال الحركة اليها  
 يجب حال الحركة اما وجود الشيء الذي قصدنا الحصول فيه او الوصول اليه او التوقف منه واما وجود  
 محل يوجد هو فيه والالم بتصور كونه مقصودا بالحركة على احد الاغيا المذكورين بالضرورة واما وجوده بعينه  
 فلا يجب وجب عن ذلك ان السري وجوه الكمان والجهة في الجملة سواء كان حال الوصول او الحصول  
 او قبله **قول** قسم سمدل بالوضع من اليمين والشمال والقدام والخلف وذلك ان المتوجه الى المشرق  
 يكون المشرق في اليمين والجنوب خلفه والشمال شماله ثم اذا توجه الى المغرب تبدلت الجهات  
 فداه حله وبالعكس ويمينه شماله وبالعكس واما الفوق والحتف فلا يتبدلان لان القائم اذا صار  
 منكوسا لم يصر ما يلي راسه فورا وما يلي رجله شمالا صارا راسه من تحت ورجله من فوق فاما الكمان  
 ما يطع لغيره ان الفوق لا يتبدل الا في شخصان على طرفي قدر واحد

الارض فا كانت البرق من راس احد يمين قدم الآه لما ملو فوق بالقبس الى احد يمين كالتسليم الى الآه فيما  
 ايضا يتبدلان بالوضع ثم اذ افسر الفوق ما يلي السماء والحتف ما يلي الارض لم يتبدلا اصلا لانهما ملو ان الملون  
 ملو على راس انسان طمعا وكتف ما يلي يدم الانسان طمعا ومنى ذلك ان لهما سنة طبيعتهما التي  
 اليه من راس الانسان طمعا وكتف ما يلي يدم الانسان طمعا ومنى ذلك ان لهما سنة طبيعتهما التي  
 التسدله بالفرض غير متنا حمله لان الجهة طرف الامتداد على ما هو وتكون ان يوضع في جسم واحد امتدادا  
 غير متنا منه سواء فرضت متقاطعة او غير متقاطعة قال الامام لما كانت الابعاد متنا حمله المقدار  
 ان يكون للامتداد الخط طرفان مما جهتان والامتداد الخط اذا كان ربعا اطراف اربعة من الخطوط  
 الخطية وان اعترضت النقط مع الخطوط كانت اطرافه التي هي هامة ثمانية وعلى هذا العكس اذا كان  
 او سديسا ال غير ذلك والحال ان الاجسام على قياس ما ذكر في السطح والكتف لاطراف وهي سطح ستة  
 وخطوط اثني عشر ونقط فان اعترضت سطح فقط كانت هامة ستا واخرى منها الخطوط ايضا كانت  
 ثاني عشر وان اعترضت معها الخطوط كانت هامة ستا وعشرين فالوجه بالفعال للبدان ولا يكون هامة  
 بالنع غير متنا حمله وهو خله بان اللدائن لها طرف بالفعال الخطي السدس من الخطوط وكذا الكمان والفعال  
 سطح السدس الخط بها لوجب ان يكون لكل منها جهة واحدة بالفعال فان **قلت** مراد الكلام  
 بمراد بدل على ان جهة الجسم فانه به كلف تصور كونه الجسم الى الجهة للوصول اليها او التوقف منها كما ذكر في  
 سابقا وايضا يلزم ان يكون جمع هامة مقبولة **قلت** لنا جهة مطلقة ومطلق الجهات فالجهة  
 المطلقة هي منتهى الاشارات ومنتهى الحركات المستقيمة على ما ذكرناه في السطر الاول من ان جهة الفوق هي  
 تحت العكس الا عظم لانه منتهى الاشارة الحسية ومعطوها بالنظر الى قبل من مقود تلك العر لانه من جهة  
 التسليم والاول هو الصحيح لان الانسان اذا تعدت من كل الغر كانت الى جهة الفوق وطرفا لكونها  
 اقرب من جهة متوجهة الى ما يقابلها واما مطلق الجهات فنسأل الاطراف الفعالة لكل جسم  
 يكن اعتباراتها الاشارة وكونها بها وايضا هي واقعة بازا الجهات المطلقة كالاتي فتسمى باسمها  
**قول** فالكمان بالجهات الست التي هي راس ال اعراض تمام وحاصل اما العوامي فهو ان الانسان  
 كسط به جنبان عليهما البدان وطهر وبطن وراس وقدم فالكمان الفوق الذي منه ابتداء الآلة  
 ليس عينا فاقباله يسارا وما كان في وجهه والبدن كما به بالطنع ومنه كان حالة السحر سمي قدرا  
 وواقباله خلفا وما يلي راسه الطبع سمي فوقا وما يقابله خلفا وما كان يمينه سمي سمول ما ذكره وقت  
 على هذه الجهات الست واعتبروا ما في سائر الحيوانات ايضا وخلصوا الفوق ما يلي ما هو بالطنع والحتف وما يقابلها  
 لم يوا اعتبارها في سائر الاجسام وان لم يكن لها اربعة

على ذلك الوجه وانما الحاصل هو ان الجسم يمكن ان يتوض فيه ابعدا ذلك معاطفه على روابا قوام وكل من يوزنها  
 طرفان فكل جسم جهات ليست الا ان امتداد بعضها عن بعض مما يوقف على اعتبار الاول والثاني  
 الجسم فطراف الامتداد الطول يسبها الانسان ما جيبنا طول فانه من طوفايم بالنفوق والنفق وطرفا  
 الامتداد الوضعي يسبها ما جيبنا عرض فانه باليس والشمال وطرفا الامتداد اليعني يسبها الانسان باعتبار  
 نحن فانه بالتقدم والخلع فالاعتبار الكافي على الاعتبار العادي مع زيادة ذلك نظرا على معاطف الابعاد  
 في بعض الجهات ولا يمكن ان العادة مخالون عنها وان امكن تطبيق اعتبارهم عليها وانت تعلم  
 ان مقام بعض الامتدادات على بعض الاماكن اعتبار الجهات واولا لم يغير كانت الجهات غير متساوية  
 لا يمكن ان يتوض في جهة جسم واحد بالجهتين الى نقط واحدة امتداد اخر متساوية فظهر ان ذلك هو  
 اعني اخصار الجهات في النسب ما كان قفا **قول** معلول الجهتين المتساويتان بالقطع اعني قوف  
 لا بد لهما من محدد بينهما وكلاهما قد عرفت ان الجهات المطلقة بتقسيم ال متبدله بالتوضعي غير متساوية  
 والطمع لا يتبدل بين جهتين النفوق والنفق على الجهتين الطبيعيين اعني النفوق والنفق وانما كانا  
 طمسوا لان الاجسام السبلة بعضها محكم بالقطع ال جهة النفوق كالنار والهواء وبعضها محكم  
 بالقطع ال جهة النفق كالنار والارض فلو لا انها جهتان مما يبرهان بالقطع لا تصور ذلك بل مما جهتان  
 متقابلتان بالقطع لان الاجسام الطالبة لاحدهما كارة عن الاخر وانما قال من محدد بعينها وكلاهما  
 ولم يتبدل بقومان به لان جهة النفوق اعني السطح الاعلى من الشكل الاعظم وان كانت فانه كالمحدد الا ان جهة  
 النفق اعني كالمستفاد فانه وان كان محدد والكره وتعيين وصورة الجسد ايضا معس الجسد لوضع الجسم اع  
 من ان يكون جهة فانه به **اولا قول** واحد لا يتوزم بنفسه بل يتوزم ان الحد والطرف لا يتساويان  
 ولا يتحد وينف على بعض فكون ذلك الغير محدد ووضعه ومقتنه **قول** يكون بالضرورة وضهها في ذلك  
 المحدود لا يكون تعيين وضهها في ذلك المحدود لما عرفت **قول** ولا يجوز ان يكون وضهها في حلال الاستيعاب  
 وجوهه وايضا لا يتصور في الجملة يعني الجسم حدوده موجودة فيما بينه متساوية بالقطع **قول** ولان  
 منشأه ان لا يوجد فيه اثنان من الخلقه يكون بعضها جهة حقيقته وبعضها جهة اول معاملة للاذن  
 وهو الجسم الذي لا يكون متساويا لان التماس لوجوده الحد والخلقه كالمسطوح والخطوط  
 والسقط وانما يتوض للجملة المنشأ به بينها على ان اثبات محدد الجهات لا يتوقف على تسمى الابعاد  
 لانه ثابت وجه الجهات الطبيعية التي تسمى اليها الكائن فلا بد ان يتعين وضهها في بعض وضهها  
 اما ان يكون في جسم منهاه اول ضم من منهاه ان ان جوزنا وهو جسم لا يباين في ان محدد به وضع  
 الجهات الطبيعية وان يثبت في جهة وجهها في الجملة يعني وجهها في الجملة

بما شاء وفقدان الكو والخاله فيه لان الاثنيها والانقطاع من عوارض الحافة كما فقدت في الخلاء  
 مع الآخرة كان التوض للجملة اشارة الى ان اثبات الكو لا يوقف على اشكال الجملة ايضا **قول** لو جوب  
 كونه دا وضع وذلك لان فالوضع اصلا لا يتحد ولا يتعين به وضع سي **اول قول** وعلى التقديرين لا بد  
 من الجسم والابدان يكون الجسم متساويا لوجوده صفة متباينة مخالفة لخصه **قول** لان الجهتين  
 اللتين بالقطع لا بد وان يكونا طرفا الامتداد وان جهتا النفوق والنفق طرفا امتداد واحد متقابلان  
 كيف اذ كانت احداهما غاية القرب من الجسم كانت الاخرى غاية البعد عنه بان يقول ان المتقابل  
 النفوق مساوية والغاية لا يتصور مثلها بين احداهما وبين جهة اخرى بل المتباينة بينهما على وجه لا يمكن ان يكون  
 ما هو المبلغ فوجب ان يكون احدهما غاية البعد عن الاخر كيف لا يتصور متساوي ما هو البعد ولا يمكن  
 مثل متساويين لا يتحدان كجسم واحد من حيث هو واحد **قول** لان كل واحد من الجسمين لا يتحد بالآخر  
 القرب منه ولا يتحد به البعد عنه اعني لا يتحد باحد الجسمين الا غاية القرب منه واقا غاية البعد  
 فلا يتحد به وتلوه ولا يتحد بالآخر لانه يمكن ان يتوض جسم ثالث ابعد منه عن الاول فلا يتحد  
 بالجسمين القربين جهتان احدهما غاية البعد عن الاخر كيف لا يتصور ما هو البعد عنها فان البعد  
 عن الجسم اذ كان خارجا عنه لا يتحد اصلا فان ما يتوض انه ابعد لم يكن ابعدا من ان يتوض  
 ما ابعد من ذلك الا بعد كلاً وطا اذ كان البعد عنه واقعا في داخله فانه يحتمل الابعاد متساويين  
 اذ لا يمكن ان يتوض في جهة اخرى من البعد عن الخط من المركز فان **قلت** اذكر وان كان  
 الابعاد المتساوية عن الخط الا ان الخط ليس البعد الابعاد المتساوية عن المركز فواز ان يتوض  
 اعظم مما هو عليه فلا يكون الجهتان واقعتين على ابلغ وجه المتباينة كما ادعت **قلت**  
 وانما كان على ابلغ الوجه الممكنة فان كون احدهما ابعد الابعاد المتساوية عن الاخرى ممكن كما ذكرنا  
 وانما يكون كل واحد منهما ابعد الابعاد المتساوية عن الاخرى فلا يمكن لان جسم واحد ولا اجسام  
 متساوية جهة النفوق من حد من الشكل الاعلى الذي لا يتغير ما وراه الا في التوهم وجه النفق من مركز  
 السبي كمر العالم **قول** بعد تصور الاصول من الاصول ما كانت مسلمة عند الحكماء امكن لهم الاستدلال  
 بها على اثبات الافلاك المتعددة واهوالها عند الحكماء كما ذكر في علم الهيئة واما السلكون ومنهم  
 ان سلك الكواكب فهم فالتاليون بان العاقل الحمار يروح احد سعوره على الاخر فلامرجه وبان الحرف و  
 الخلاء صاير ان ال عمر ذلك مما لا حال بكل الاصول فلم يكن لهم الاستدلال بها على تلك الاحكام البينية  
 علمها وامثال ذلك اثبات اي فلف العلوم بعضها بعض **قول** الجسم في ذاتها بالذات ما يتصرف  
 ما ذكره سعوره سواء كان مبدأ او كونه الغاية والاصالة او حارفا

والكوكب بالوضع بحيث يتركه مع الجرم كما في السيف الذي يوصف بأنه كوكب كونه واحد فأنه  
السيفية صفة من كوكب بالوضع كونه كوكب كونه على سبيل التقية والوضع كونه  
ان الجسم الواحد لا يمكن ان يوصف ان حاله واحد كونه في انبتيس لال انه ولال جهتين وانه كونه  
حركة دائمة وكركات او صفة فلا يمكن حازان بظرفيه انما كركات متفرقة وسعد الاصل مما لا يسي ان  
تختلف فيه **قول** ووجوب الاتصال في الكركات العكسية البسيطة المستندة فلا ينقطع تلك الكركات ولا تنتف  
الجرك بها فادارة كوكب واحد يمكن منسكال ونوف خلقه على عوارض وكركات مجتمعة او جيت  
ونوف حسب الروية دون الحفيقة **قول** ووجوب النشاط فيها فلا يكون الحرك فيها مان سرعاً وتان  
صعد ولا يكون ايضا مان مستقيماً كحال جهه ومان راحة عن تلك الجهة جعله على كونه مكان ما وجبت  
والبطون او الرجوع بحسب الروية مع كون تلك البسيطة متشابهة في نفس الامر **قول** وامتناع الحرك في الاعمال  
على اوجها فانه اذا جردت على اوجها امكن ان لا يكون هناك الا فلان واحد كونه كونه الكوكب كونه  
لك كما تسمى في الاكواك واذا حالها امكن ان لا يكون هناك عكسا ويكون الكوكب كونه كونه  
الحللا واما كونه ايضا ان لا يكون الا فلان على عدو وجوه مماثلة **قول** بظرفها كونه واحد  
كالعكس الاعظم وكنه التوابت فان الاول كونه كونه واحدة ذاتية لا تركيب فيها الصلا كونه كونه  
وكه واحد كونه كونه كونه كونه ايضا بالوضع كونه العكس الاعظم **قول** او مركبة كالا فلان الكليّة كوكبا  
السبان فان كونه كل واحد منها كونه من كونه وكركات التي اشتها الما وون واما  
التعدون فقد اشبهوا افلا كاتبة مائة وجعلوا كونه اليومية كونه التوابت وذلك لعدم احسانهم  
با كونه الباطنية اليومية للتوابت وما ذكره التا وون موافق لما ورد في الشرح من نبوت السموات كونه  
والكرسي والعرش **قول** واحد منها كونه كونه كونه كونه كونه كونه كونه كونه كونه كونه كونه كونه  
لان الافلاك سعافه لا يكون لها فلاك الا بصار عن رونية حاورا ما ورد ذلك ما نه لم يثبت ان العكس  
الاعظم وتلك البروج غير ملونين وبانه حازان يكون تلك الكواكب صغيرة ولا تزن لضعفها وخانه  
بعد ما قالنا ان كونه كونه كونه كونه كونه كونه كونه كونه كونه كونه كونه كونه كونه كونه كونه  
ا كونه الاولى التي تترك او لاسن الا وام السما ونبه كونه كونه كونه كونه كونه كونه كونه كونه كونه كونه كونه  
في قريب من لوم وبلقته وحكم با انها كونه كونه كونه كونه كونه كونه كونه كونه كونه كونه كونه كونه كونه  
ملاطفتها على خلق من كونه كونه كونه كونه كونه كونه كونه كونه كونه كونه كونه كونه كونه كونه  
وت العكس الاعظم السؤل كونه الاعظم اباه وون افلاك السبارت لاكتشاف التوابت ما علوا على  
السبارت اعني فصل وليس في كل البروج الانتشار في البروج كونه

اولا فان البروج حفيقة هي ما وقع على العكس الاعظم بازا اقسام تلك البروج الثمانية بالصورة الموضحة لوصول الخطوط  
بين الكواكب الواضحة في كل قسم منها **قول** ثم فلك المشتري وذلك كعكسه زحل ثم فلك المريخ كعكسه  
المشتري وبين الكواكب الثلاثة كونه بالعلوية ثم فلك الشمس او لهما اختلاف مطردون العلوية وانما  
قال على تزي لان بعضهم ذهب الى فلك الزهرة فوق فلك الشمس وبعضهم الى فلك نبتون فانه الصا وكن  
لانه لم يعلم حال هذين الكوكبين المسجلين بالقياس الي الشمس لا بالقياس الى اختلاف الخطوط  
فاحسن ظليهما كون الشمس واسطر بين حادتها من السبارت **قول** ثم فلك القمر وذلك كونه  
معدده من التوابت والسبارت وكونه وا اختلاف منظر معدده **قول** وسنن السبعه سبب مثلان  
عكس البروج لما نلتها اباه من المنطقة والقطبين **قول** يستعمل على تدوير فلكه خارج الكره هذا ان العكس  
ثوبان اعني التدوير وقارح الكره بسبب ان بالاصلتين اذ هما ينضبط اكثر الاصلا فالتساكن  
من العكسية كالاسرعيه والباطنية والاستقامة والنوق والرجوع على فصلت في موضع **قول** كونه  
بظليهما ران اثبات الخارج لها اولى وذلك كونه اصل الخارج السطر من التدوير لانه كونه كونه واحد  
مخلاف اصل المدور ورفانه كونه ال كونه وواظن وانبات الاسطر اولى لتلاطم اثبات فصل  
سنتين عنه وذلك جعل قطر التدوير مساويا بخن الخارج وحكم يكون الخارج ماسا كونه وكونه  
كذب ما عوفيه وقوع **قول** ويمثل القمر كونه بالمايل الى المايل في فوف المثل لان كونه كونه كونه  
الخارج مالمس الى هوفيه من الافلاك المثلثة لسبارت الكواكب السبان ومن مدبر عطارد ومايل القمر  
**قول** عشر منها مواضع المراكز كونه الارض وهي التسعة الكليّة مع مثل القمر **قول** ومن السبان تسعة  
يخرج انما سميت من كونه كونه كونه كونه كونه كونه كونه كونه كونه كونه كونه كونه كونه كونه كونه  
امر وما عدا التسعة السبان كونه كونه كونه كونه كونه كونه كونه كونه كونه كونه كونه كونه كونه  
وضع بعضها لبعض واما كونه وكركاتها خاصة بها بطنة جدا بحيث لا يدرك الا بانظار دقيقه فكلها  
ثانية ال سلكية لا تتحرك خاصة **قول** وقد صدر منها الف و سب وعشرون الى انسان وعشرون  
او عشرين فاعلموا الصهان الطول والوهي بالقياس الى منطقة البروج ووزن مقادير بعضها بالنسبة لبعض  
صل من فالتوابت فتا موزع من الهمة كونه كونه كونه كونه كونه كونه كونه كونه كونه كونه كونه كونه كونه كونه  
كنا انشرا منها الى بعض الاصطلا فالتا والقاصد زخيب للطلاب في السؤل ان تلك المطالب **قول**  
فقال الافلاك كلها بساير الحسب السطر بساير مائة بانه الحسب الذي يكون ووزن التقديري مساويا  
والاسم والمرد على هذا لا يكون موزعا واما السطر الحسب فليس كونه كونه كونه كونه كونه كونه كونه كونه كونه  
له حسب وانا نقدر بالي التقديري ان اراز ان العلوية اليومية



وعن الهمس على قول من ينهها ولا يكون العكس سطا لا حنفية ولا حسا لان الحسوس منه ليس  
 اول ما ظهر الذي لم يترك صفة من اصسام مخلوقة الطابع وعلى هذا ايضا لا يكون الحس ونطابره بسط  
 حسب الحنفية بل حسب الحس كنه لا يمنع من بسط العكس حسب الحس وهذا الاعتبار اعلم من الاول وهو اول  
 منها **قول** كسما له وجود الحركة بدون الميل بريدان الارضا والنوازل بدل على ان الافلاك حركتها  
 وسبب ان السبب القريب هو الحركة بطول الميل فلا بد للافلاك من ميل شديد بسبب قربها وكانها تستدبر  
 وليس ذلك الميل فيسرها ان مستغادا من امر خارج عنها والافلاك حركتها على وفوق الحركة حالتي  
 الحاول الذي يفسر كنه الحول على كونه فيلزمه ان يوافق الحاول والحول في الحركة وهم وسوءه وبطوره ليس  
 الامر كذلك فان لكل حركته في الحركة ما كونه ويرى عليه ان العاقل لا يحرك الحاول ولا الحول  
 كحوازل يكون فاعلا الحوازل يفسر كل واحد منها على حدة مخصوصه كسب ارادته وايضا توافقته في  
 للعاقل في حركته فان كنه الحول على الاكاف وانه كنه الحول مع ان العاقل لا يحرك الحوازل  
 او وايضا فان الحاول اذا حرك واستبحر كنه الحول كنه الحول على قدره الحاول في الحركة والامر  
 والاطا كانت حركة الحول وكه بالوصف ما وكه قسرة الابرى لهم لا يجوزون القسرة الدائم والحولون  
 حركة الحول في الحوازل ابدأ فاذا فرض قسرة الحاول للحول وجب ان يكون ذلك على كنه الحول  
 يكون الحول حركتها بالذات فلا يلزم موافقة الحركتين فيما ذكر **قول** فتكون في طابعها ميل مستدبر  
 اما في طابعها ولم يقبل في طبيعتها لان الطابع متناول حاله شعور وارادة ومالا شعوره  
 في كنه استيعابها متغير لعدم الارادة والعاقل للعاقل طولها لا يكون حارحافيتها والفتيان  
 وجب ما قبل من ان النفس طاز ان تعمل بالارادة اعمالا مخلوقة معتمد بوجهها الى شئ وصرقاعة  
 كما سجل ذلك من الطبيعة الى الارادة لهما ويؤيد ذلك انهم صرحوا بان الحركة المستدبر لا يجوز ان  
 يكون طبيعة والا كان الطابع مهيوم ومانعة بالطبع وكه واحدة فان كل نقطة يفيض حواسل كون طابعها  
 عن الهرب عنها كحال الحركة الحنفية للطبع المكان الطبيعي فان كل نقطة يفيض على الساحة  
 ومهدنا يكون مطلوبه للطبيعة ومهدوباعنها وتكون لا حركة واحدة على ان نور لان الطبيعة الواحدة  
 لا يصح بوجهها الى شئ وصرقاعة لا يمكن ان يمتك به مما كماله على الدور فاما لام ان العكس لطبيعة  
 واحدة وانما يكون كذلك لو كان سطا والكلام في الابرى انهم بعد انبات على الجهات قالوا  
 انه لا يقبل الحركة الحنفية والالجان كنهات محدودة لانه يجب ان يكون سيطا والالجان اوان  
 المخلوقة الحوازل فاعلم ان الحنفية ال اعتبارها الطبيعة فكلون الجهات محدودة لهما لانها كنهات  
 فيتوال باطه على امتناع الحركة الحنفية وهو امتناع الحركة

السنينة

الحنفية على كونه محددا لا على كونه واجبة واحدة **قول** لا يقال الطبيعة لما قالوا الطبيعة الواحدة  
 لا يجوز ان يصح نوجها الى شئ ما كره الحنفية وصرقاعة ما كره الحنفية بوجه على ذلك سوال مشهور وعنوان  
 الجسم الذي في طابعه ميل مستدبر على الحركة والسكون في حالتين مختلفتين كما ذكره فلم لا يجوز من ذلك  
 الجسم الذي في طابعه ميل مستدبر فان **قلت** انها لا يصح في حاله واحدة بوجهها وصرقاعة طابعها  
 عليها كما ذكر **قلت** بل لا يجوز ان ياتي طابعه ميل مستدبر لا يصح ملاما حنفية اصلا على ان  
 اصح الميلين لا يقضي بوجهها وصرقاعة العكس الى شئ واحد كما اذا حركت مالا سعاده فبما بين قطبيته على الاستدبر  
 على منطقة فان **قلت** لو اکتفى ان امتناع اصفا الطبيعة الواحدة للميلين بالاستدابة افضا البيضا  
 مختلفين ولم يتوضوا للفرق التوجه لكفاهم **قلت** ان السابغ عدم عنوان الطبيعة الواحدة  
 من جهة واحدة لا يصح امرين مختلفين واما اصفا الحنفية بحسب سرطين متغابرين في غير الابرى  
 ان الطبيعة الواحدة قد اقتضت امرين متغابرين على الحركة والسكون بحسب سرطين متغابرين في غير الابرى  
 عن المكان الطبع وعدم الحوج عنه **قول** لاننا نقول اصفا الحركة والسكون في واحد من ان الحركة  
 والسكون في المكان الطبع وان كانا امرين بوجه من سلك كل منهما عن الآه الا ان احد من الغني  
 السكون وهو الخط اوله وابتداءه والآخر اعني الحركة وصله اليه فاذا حوج عن المكان الطبيعي فقتل الحركة اذا  
 حصل فيه لم يقض فاقضا الحركة مع لاقضا المكان الطبيعي وراجه اليه بالحيفة واما اصفا السكون  
 فمع عدم افضا الحركة فالطبيعة الواحدة منها لا يصح من حيث هي من الاصول في المكان وطوره  
 الحوج عنه على الحركة فلا يثبت للطبيعة الواحدة ما وجب على حاله من اصفا امرين اوله وابتداءه  
 في اصفا الميلين المستقيم والسندبر فلا يبرح ان يقال كيف يكون اصفا الحركة واصفا السكون شيئا  
 والاعراض ان كل واحد منهما يوجد مع عدم الآه وكيف يكون ذلك الشئ الواحد هو افضا المكان  
 الطبيعي فان افضا المكان يوجد حال الحركة مالا اصفا السكون وبوجد حاله السكون مالا اصفا الحركة  
 ولا يعرف ان احد من المكان واصفاه يستدبر اقضا الحركة بشرط وافضا السكون بشرط او لا  
 لسك ان اللزوم بغاير الازم **قول** واما اصفا الحركة المستدبر فهو معاير لا سدعا المكان الطبيعي اذ  
 يوجد احد من معك عن اقضا الحركة المستدبر وافضا الحركة المستدبر بوجد في الحول معك عن المستدبر  
 الحصول في المكان الطبع عند الغايل بسطه ووجد بوجدان معك في سائر الافلاك فبما متغابرين قطبا  
 من احد مما وسلا الالاف فان الحركة مالا سدرة لا يوصل لهما الحصول في المكان ولا بالعكس بل  
 بالحركة المستدبر هو الوضع كما ان الطابع ما كره الحنفية هو المكان في الامكنة مكان طبع مظهر الحول بالاستدابة  
 وليس الاوضاع وصرطط مظهر الحول بالاستدبر فان كل مظهر

بعض كان طلبه بالبعدان عين الهرب عنه فكون الط بالطلع مبروما عنه بالطلع في حاله وادع كوكبه وادع  
مسجل فلان يكون انصاف البيل المسدرا راجعا الى انصاف الكوكب من قبله وبناله ولا يكون انصافا راجعا وبناله خارج  
الانصاف المستقيم وينبعث ان انصاف الحصول في المكان الطبيعي هو اجتماع طبيعه واحده كانت مفضية للشئ او لا  
ومالده امتدادا غاية فاما يمكن ان يقال في نسبة مدار الكلام وتطبيقه على ما وجهنا به **قول** لا انصافا  
الكوكب والسكون شئ واحد فذلك الامرام لكنه كوكبه انه يجوز ان نفس الطبيعه الواحدة بذاتها كاشفا  
ولسبب شرط انصافها الشيا او لا يكون وسبب ذلك الشئ الاول والاراجع الى ثالث تبعاته انما سجل  
ان نفس واحده كاشفا مستدرا ومع شرط ملاءمة شئها او بالبعكس يكون راضيا عن الشئ واحد والا  
الاقوى نعم ان ادعى ان الطبعه الواحدة لا يصعب وهدا ملاءمة سدرا ومستحقا والاشكال ان الواحد من  
جيب واحد مبداء الاثرين كطيفان كان صحيحا عند من سلم ملك العقول وكان السؤال ما فنصا الطبيعه  
الواحد كوكبه والسكون ساقط بدون ذلك النقطه اوليت وهدا مفضية كما لا يخفى **قول**  
بكانت بسا بلها قابله للاصراع فيجعل عليها كوكبه المستقيم فبما ان يقول لم لا يجوز ان يكون التوزيع  
الطبيعه لكل الساطع محاورا كبت يكون تلك الساطع مجتمعه معا ماليا بعظمها مع بعض حالها  
في احارها الطبعه واخرى ايضا بان ما قرره على سدريه انما يدل على ان الكوكب لا يعمل ملاءمة سدريه  
وكه مستقيم ولا يلزم من ذلك ان لا يكون بساط ان اواجه فانه لها ادرك كوكبه او لمع عنه باعتبار  
صوره النوعه مالا كبت للساطع ولا يصح عنها باعتبار صورها لانها اذا كان العكس كوكبه كاشفا  
في طابع تلك الاقواس ملاءمة فلا يكون فيها مستقيم فلا يقبل كوكبه المستقيم لاننا نقول ان يكون  
الاقواس بالبعكس سدريه الطبعه لكبت المستقيم كوكبه فلا يكون في طابع الاقواس ملاءمة سدريه مع عليها البيل  
المستقيم وكوكبه السدريه **قول** وما سمي اليها كاشفا لانه الوسط بين الخوان والبروق والكمه  
المخدره المشبهه الى البروق والكيفية الداعية السمي الى الخوان والاشكال فيها ملاءمة صاعدا وما يبط وذلك  
لان الخوان لوجب البيل الصاعده والبروق البيل الهابط ملاءمة ان يكون العكس فالكوكبه المستقيم وقد يقال بان  
حجاب الخوان للبيل الصاعده ملاءمة شرط يكون محل فلا ملاءمة والعكس لا يقبله فلا يوجب الخوان فبذلك ملاءمة  
صاعدا فلان لم انتفاء كوكبه عنه **قول** عن الكسفة الانفعال ان الرطوبة واليبوسة اما سمي انفعال  
لظهور الانفعال فيها فاما بعد ان المحل نحو الانفعال السريع او السهل من الغافل وسيت الخوان والبروق  
فعلينا ان يظهر الفعل فيها بعد ان كلهما لان يعمل فيما حاوره فانها تلك الكيفية وان كانت من الكسفة  
الاربع من انفعال الانفعال معان حصول الخوان منها كاشفا **قول** وما ينسب اليها كاشفا لانه الوجه الذي  
كيفية سهوله الشكل من التوزيع وتفضل من شئ

البرق

البرق الكثر بالناس الغليل كالكهف الشئ التي من كيفية تبادلها وريا بصير كيفية كسطة بين الرطوبة واليبوسة على  
فكس ما عبرت من الخوان والبروق **قول** والاشكال كانت قابله للحرق والانقسام والانفعال والاشكال  
مدان الاثر ان نفس الخوان والانقسام وقد يعرض لها بان الرطوبة واليبوسة ان فسرها كسفة من  
بعض احد ملاءمة سهوله الانفعال الغر والاصصال عنه والاولى صورتهما فلام ان ما كان سهل الانفعال  
والانفعال او صعبها ملاءمة ان الغر يكون قابلا للانفعال والاشكال عن الخوان والانقسام وكذا ان فسرها  
ما يصعب سهوله الشكل او صعبته كاشفا ايضا ما فيل ملاءمة لا يلزم من قوله بوان الاشكال على احد الوجهين  
ما ذكره الا برين انهم يستدلون على مغايرة الجسم النعالي الجسمين بان كسفة من سمها اذا جعلت كسفة كان  
الجسم الطبيعي مع انصافه بانها بعينه وقد زال النعالي الاول وحدث عن كسفة الشكل للاقواس والانقسام  
**قول** فكون قابله لكوكبه المستقيم مثل لا يلزم ذلك لحوار انفعال احد الوجهين وكوكبه عنه على الاستدلال  
دون الاستعانة ويمكن ان كاشفا عنه ما ان احد الخوان او ان انفعال عن الاقواس قد ورح عن مكانه وهو  
المراو كوكبه على الاستعانة فان القطعة الجواله من النار على الاستدلال ملاءمة كوكبه كوكبه عن مكانها  
فكون كوكبه كوكبه مستقيمة اصطلاحا كاشفا الجسمين في مكانه الذي لا يخرج عنه كوكبه اصلا فانه محال  
على الاستدلال واما قوله الجواله ونظائر ما كانا جسمين لحوار اصطلاحا **قول** ويكون حاله عن لوانها  
ان عن لوانها الكسفة الفعلية والانفعال فيسئل عليه ان اللارم قد يكون اعلم فلا يلزم من انتفاء اللارم  
اللازم فحوز ملاءمة ان حدث كاشفا لوانها بن بالسدرا او فلا بد لتفقيه من دليل الجواب  
ان قوله بعين ما ذكرنا انما انما استدل به على انصاف تلك اللارومات ان لروم كون الاقواس قابله  
لكوكبه السدريه ولا سلك ان الحجة والنقل اللارم بين الخوان والبروق فنفسان الصعوه والهبوط محالها يكون  
قابله كوكبه المستقيم وان الحيل والاشكال اللارم بين لهما انصافا بفضيل كوكبه المستقيم في اولها كاشفا  
زايدها على مكانه او لمع عنه بعضه **قول** لانها لا كاشفا مادواها فقد عرفت ان ذلك لا يلزم في تلك  
البروق وكلك الاطلس على انه يجوز ان يكون ملونه لونا ضعيفا لانه ما وراه اذ كان صعبا  
والاشكال اذ كان كسفة او ما برين من ان الكواكب من الغيبيل **قول** ولا يكون قابله للكون والفساد  
والاشكال كانت فانه كوكبه المستقيم الكون والفساد حدوث وادخال اقول عند تبدل الصور النورية  
على الهول الواحد والاشكال انما انما سات النعام واما تبدل الصور الجسميه النحاله بالهوليات على الهول الواحد  
بالنقل والوصل فلا يصح كونها وساد البقا النوع كاشفا مع تبدل افراجه وبين ان سدرا ملاءمة الكون والفساد  
فيل كاشفا لكوكبه السدريه هو ان كاشفا ان يكون كسفة صورته الساعده الى من كاشفا في مكان طبيعه اولى  
مكان يبرز في القدر بل يلزم ان يكون كسفة كاشفا

ممكن طبعي فتكون فبالله في السقيفة وعلى الصدر الاول بل هو ان يكون الكائن بحسب صورته الاول التي هي الفاسقة في ذلك المكان  
عسا لان المكان الواحد لا يكون طبيعيا لغيره محققين فاذن هو بحسب صورته الاول قد راجع لحكم الذي  
المكان طبعي له وقد رتبته واوجه من مكانه فكيف يمكن في ذلك المكان بالطبع فبالله يكون الانتقال من ذلك ويكون  
فبالله المثل المستقيم والحق السقيفة والكائن بحسب صورته الحاصه فبالله كما هو موصوفه وحسب صورته كجواز  
ان لا يكون الكائن في مكان بنا على ان المكان هو السطح والبضالام ان مكانا واحدا لا يكون طبيعيا لغيره  
مختلفين فان الامور السالبة بالسويح حار ان تستر في لازم واحد وانها كونه مزاجا اما لم ان لو كان حصول  
في ذلك المكان التوب حادما بسوقا حصول الجسم في المكان بطبعه فانه مما هو ان يكون حصوله في  
في ذلك المكان ابدانها وما يقال من انه يلزم ان يكون العسر ولما وسقط طبعه العاصم اذ لم يترتب عليها  
مغضضا اصلا محكام فتابعي وما يقال من ان الجسم الكسيف مطوع في ذلك المكان لو لم يكن بحسب صورته  
هذا الجسم التوب ووجهه لم يتصور كمن هذا التوب فبه **قوله** واصول من المسايل عن انه قد رتب  
الاصول من المسايل التي ذكرها مبادر شانه احاطه واما تفصيلها كما سبق في الواضع التي يلقى بها من  
الكتاب وارا ذلك الاصول وعارضا مفصلة في مواضع يلقى بها من علوم او واستفاد صحتها ان علمها  
العناصر من الاربعه من انساب الكسيفات الاربعه الالفه كسيف الازد واجات الكسيفه فان العاصم كاد  
لا يخرج احد في العكس ولا في الاصل الا بالانقلابين والازد واجات الكسيفه بين هذه الكسيفه الاربعه اربعه  
فيكون العاصم ايضا اربعه **قوله** ان كسيفات حيل موضوعاتها معقده للثاثير في شي او نفسه القوي الكسيفه  
لانها المراق بها منها فان النوع وبني مبداء التغير في او من حيث ملو او قد يكون بحسب ما عرفت  
صوره حومه وقد يكون كسيفه رضية وتنبه الكسيفه كوالعقل ان جعل موضوعها معقده للعقل ان العاين  
في شي او فان العقل يصر عن موضوعها بها لا عنها الابوي ان الحون هو العقل لا الكسيفه الفاعله به فكيف  
الكسيفه من اعني العقلية والانقلابية مبداء للغير التي تفر موضوعه عن عرس او بالبعكس فكيف ان قيل  
التوب وجعل الحار والبرود من الكسيفه العقلية واما بعد الطوم الرواج منها فقد قيل ذلك لانها  
مشوي الدوق والشتم عنها وتعل المراد منه ان الرطوبة السعابية تباثر بقبول الطوم حاطه لم تودبه  
الدرابفة وان الهواء يتعقل من ذي الزاوية لتعول كل الزاوية لم تود بها ان الشامة او لو اريد الانتقال  
هو في الدوق والشتم بحسب الطوم والزاوية كان جمع الكسيفات فعليه بعد المعنى فلما وجهه التخصيص **قوله**  
فتفتت فوجدنا بدل على ان الكلام في هذه العام مني على الطام الذي هو اعشار احوال الاجسام التي  
تليها بالوجودان والتخرب والتفتت عنهما بالاستقرار الا على النباتات الفاسقة وسط الاصل العقلية فان  
ذلك لا يسيل الع منها بل هو في ذلك صما فبالله

وحداننا جسمي خالين عن الحار والبرود والكسيفه للوسط بينهما لا يدل على عدم وجهه كجواز ان يكون بعض ما خا  
عنا من الاجسام خاليا عن العلاء وعلى قوله الا الرطوبة واليوسه انه يجوز ان يكون ما خا عنا كان  
السطح التي عند العلك والارض السطح التي عند الكرك خاليا عن الرطوبة واليوسه ولا على قوله فعمل بعد الاستغناء  
ان الكسواء النافص لا يفيد والنام الذي يفيد لم يثبت وجهه ولا على قوله كان السياط الكسوفه بعد  
الرد واجا اربعه اكم ان اردتم هذه الكسيفات التي يستلون بارود واجها على هذه العاصم حاصي في حدتها  
المشقة لا يكون الهواء حار ارطبا لان الحار ليست في الغاية وان اردتم ما هو اعلم من العسر وغيغ  
فلا تفسد ان الوسط بين عانه الحار والعتله منها حدود لانها فان انتم لكل حد عن العاصم بطوب  
رادت العناصر على اربعه والا لزم الرجوع ملازم وقد يقال من اسوله قويه جدا لاسدح الارض اربعة  
تعال كسيف قويه مع الالفه التي ذكرها **قوله** ولما كانت الازد واجات الشامة لما كان كل  
اثنين من هذه الاربعة متضادين لم يتصور منها ازيد واما ثلثة او باربعة بل ثمانية من اربعة فقط **قوله**  
والدليل على انها كرات هو انها تبطان اراد ان يصعب طبعها على الكسيفه التي تسلم وان اراد انها  
كرات في الواقع فهو ممكنا يكون كذلك اذ لم يوض لها ما يخرجها عن مقتضى طبعها وكانت باقية على اقتضاها  
وكون الارض مخرجه مصاريس الجبال والاعوار طامه وان خرجها عن كونها كرات وكونها كرات  
الهواء مخرسا ايضا والما ليس بنام الاستدانة كما سلك **قوله** والانقلاب الالمناضق التسيام  
الانقلابات في الكون والنفساد بين هذه العناصر اسي عشره منها بلا واسطه من انقلاب النجوار  
بعضها ال بعض واربعة منها بلا واسطه واحدة من انقلابها عن متوسطها عشر واحد وانما ان لو اسطس  
بما انقلاب الارض الى النار وعكسها ولما استدل الشارح على الانقلابات التي هي بلا واسطه قال سعلم  
منها ما هو بلا واسطه واحد وما هو بلا واسطه اثنين فان الارض مثلا اذ اصارت حارا وذلك الماء حار هو ا  
ذلك الهواء انقلب فاما فقد حصل الانقلاب الذي هو اسط او بلا واسطه ايضا ونفس على ذلك **قوله** قال  
النار المنفصلة عن الشغل يعني ان الشغل يتفصل عنها دائما بارائه فينقلب هو ا ولا ماع لها حاره حسيه  
وكذا اذا اطعت انقلب السعده هو ا قال الا قام النار السعده ليست واجه بانعد بايده بل يتجلف  
على الاتصال فان كل نار سعل تحرك ال فون بطوبها شلحها من البرد ما سطلها وفاقا انا اسطها النار  
فاما ثوبها واحاطها ما كالحط الى النار العرو كال الشهاب واما لصعها وعروض شي بار لو لها  
بطوبها كافي النار التي عندنا وانت سعلم ان العنم الاول ليس انطفا بحسب الخفيفه بل بحسب فقط **قوله**  
لو سعت لرويه فيسلك حيزان لا يبرن اشرفها ان الهواء الباري فاكسرت سون وارتها لم ترق ولو سعت  
انها انقلب على بالور العلاء ال ١٩ اربا اربا او بايه لاد اسط الاول ح

أو غير الاربعة انقلبت فلم لا يجر انقلابها الا اولا ترابته او جانبها ملا وسط لان الحرف فيها لم يثبت **قوله** فقد  
 اخرج النسخ عن الكبر عوزق او حله على طرقات واما البعق من الطين فهو الكور كدران السحاب  
**قوله** وعند الطرق التي تدخل فيها الهواء الحديدي فان ذلك الهواء يعلب باراد من قال حاران يحصل  
 لذلك الهواء سخونة قوية على النار الاواني كان السخوم ورسوخ في غايه السخونة يعلج به بدن الحيوان  
 بلانار فقد كما برنما جرمه العفل ما كسما من اذ كدر من كمال ما يلبس بها الحديدي **قوله** ويكون ذلك  
 ما رجع اليه داخل الطاس اذ الماء ليس يصعد بطوره وايضا قد يوجد من غير ان يكون فيه ما يسبب  
 وجه الحديدي الذي يكون قبل الرشح والنفوس في تلك السام الصبغة واخف سبب اذ ان يكون قبل  
 للصفوه **قوله** ولا يكون ذلك العفل موجودا في الهواء الطيف بالطاسي كما يرى من كالتون والنسار  
 من الماء والهواء فالوان الهواء الطيف به سمل على اولا ما رشيته معروفة في لا تغدران كرو الهواء  
 او تنزل في البرد في حياض الطاس تغلف وتزلت **قوله** ولو كانت الاواني المائية مائه في الهواء  
 او ارضي ان الاواني المائية موجودة في الهواء المطيف وينزل من الطاس ثم احد امور ثلثة اما ساعدا  
 واما بنافضها واما براني ارضه صدها وذلك لان تلك الاواني اولها حفر فيها وان كانت على درب منه  
 فاما ان ينزل الحلي في حفره ساعدا كما في مرة من بعد اواني مع بقاء واحدة او ينزل شي فغشي على التواوي فيلزم  
 ساعدا واسطها اذ لو توازنوا لهما بعد السخونة تغادر في مع بقا الاواني اكله الاولي من البرودة او على التنازل  
 فيلزم تناقضها وان كانت على بعد من بلغم ترابي الارضه بعد المساندة واعترض على ذلك الاكوار ان يكون  
 تلك الاواني من حارات الاواني فانها تحلوه دايا فجار وانا انا دايا فلا يلزم شي من تلك الامور الثلاثة  
 بانه يجوز ان تحرك الابدال مكان الاقرب في زمان وكنته ان الاواني مثلا اذ تحرك ان الاواني ما كان على  
 معورع اذ من ذلك الذي على بعد نصف ذراع منه ان كان على بعد الربع وهكذا فلا بعد فلا ساعدا  
 ولا برابرة اذ ارضه النزول **قوله** وهذا كله على خلاف الواج و ذلك لاننا نرى حدوث العدي من ساعدا في  
 على وغيره واحدة بشرط ان شي ما عليه من العدي ويكون الاواني على حاله في البرودة ويسهل على ذلك ان  
 راحه رصه تساوي الارضه والساعدا برحني يعلم انه لا تعاوت اصلا وما ذلك الا كس لا بعد منها على فضلا  
 عن العيين **قوله** اجيب بان يوم لنا الصلابة امدانا بصير جوابا للسؤال على الوضه الذي ذكره  
 الشارع اما اذ السؤال مثلا لو كان بدهة الاواني سبعا لانقلاب الهواء اما لو جيب ان تبرك العدي  
 يمنع الاواني ان تجمد في غايه البرودة والهواء مثل ايضا كسوخه فيلزم انصاف القطرات بعضها ببعض في  
 لنا ليطو لعل من سوا الاواني باسره وطلافة من يانه على تلك الوتيرة ويودي كسيلان الماء عن السطح الاواني  
 صاكا ويسهل الامم كمثل ان الركب على سوا الاواني فترات معا صلا

ووجه الحديدي الذي يكون قبل الرشح والنفوس في تلك السام الصبغة واخف سبب اذ ان يكون قبل للصفوه

المطين

فلان ما ذكر من العواب من جوار ان يقال لا يلزم من اصابه من سوا الاواني الهواء الملاصق به ال  
 الا اصابه كل واحد منه ما يلا صفة كوار ان يكون للبرد والحل بشرط لا يوجد في كل واحد وان لم يحل بعينه  
 كما جيب به ايضا من قول الامام ان برمد الاواني للهواء ليس يمشد واليون من برمد الاواني الحديدي  
 الحديدي في جميع الساعات خصوصا في البواضع التي يحس الشمس عندها سعة اشهر وذلك نعم انقلاب كثر الهواء  
 ما وايضا لو كان انقلاب الهواء ما للبرود فيبعد نزول الثلج بصره الهواء ابرو ما كان قبله يوم  
 الشجيرة من يوم المطر فادن يلزم ان يستمر المطر والطر الى ان يغير العسل والهواء **قوله** فعند كل الاوج حيث  
 ساطع بالكلية يرد ان الاوج المصاحفة من الماء الشخص اشتمل على اولا ما رشيته وطوانته وبتلطف به  
 بصير ملك الاواني المائية عوا فلذلك لا يرى وقد يقال جاز ان يكون ذلك التلطف وتدم البرودة لتلاص الاواني  
 في الهواء وايضا قد لا اجل انقلابها عوا **قوله** حيث يصير حارة صلدة وذلك مشاهدا في حفر الزم  
 الشغرة من كاعين با دريخان **قوله** اما بالارواني او بالسخن فان سبب اللوثة في لطف الحيز في  
 ما يانه العدة في حاله ما عدل كما يصح عليه في طيات الغاؤون فاواني الاحصاء الصلبة الحرة  
 ال جعلها اطلاقا وان لم يكن وحدث كادنا فيه واما العسقي فقد قيل انها سخن مع كاجل حزن الاطلاق  
 كما هو شاذ في كل على **قوله** ثم ندادت ما لما يبي انها بعد ما صدرت اطلاقا يلف في الماء ممدوب بالكلية  
 وبصير ما كيف لا يسخن مثل شي من اوانها **قوله** والى على ان يبول العناصر شتره ان عنك يبول واحده  
 خلع صوت من الصور النونية للعناصر ولبس صوت اولى منها اذ لو لا لم تصور انقلاب بعضها ال  
 بعض بل عدم بعضها بالكلية وكذب بعض اوف بلا مانع وذلك لا يجوز عند الحكم الغالب بالكون والنسار  
 اما الكلام القابل للعامل الحار وانه يروح احد مقدوره بلا داع وسبب تلك البرود عنده من تنفس المسائل  
 وتبخرت في اثنائها فالاول بالتمسك ان تعرض لها ان كان بدمد الاعلى على السيل النخل من الحكا **قوله** في اللطه  
 كما تكلف بالبرود مع من الاواني الارضية والاسه والهواء فان الهواء اعمل حار به في حكم البسار بالعس ال  
 النار **قوله** فاننا نرى الصفة بالطريق الاولي مداما لا يشغره على في مسكة وانصاف فلا ينفذ بالاشغرة  
 في ذلك كوار ان يكون النار التي عند العلك كالع بالبرق للنار التي عندنا فلا يلزم التنازل في اللوازم او كوار  
 كون الحواف المحسوسة في منق النار بالاشغرة عن خصوصية التركيب لامن اطراف النار الذي فيه **قوله**  
 للسطيف والتصعيد فان النار اذا انثرت في حيز من كسطيف اواني حارة وافادتها تصدق ما  
 يسقى اوار الكثيفة الساع **قوله** لانها سببها القول للتركيب من ان النار قد يتوهم كونها رطبة اذا  
 فسرت الاطوبه على سبب قول اللطيف والافان من كسطيف سببها الاتصاف والانفصال فلا يتوهم فيها ذلك  
 ولان الهواء لا يقال ان اوانه يوجب رطبه الهواء بل ان يكون النار العدة

في غاية الرقة فيكون سهل مولا للشكل بالكلية الوحدة فيكون اربط من الهواء لاننا نقول ان رقة القوام و...  
 بوجوب سهوله مولا للسكال بل الموجب لها رقة القوام مع الرطوبة التي لم تثبت و...  
**قوله** يدل على انها باسنة اما يدل على ذلك ان لو كانت الصوان النار باقية في الصاعقة و...  
 ان يحصل فيها صوت اذن يصح بكل العوامة **قوله** لان الفنج قال بعض ائواله ان الصاعقة يتولد من الاذينة  
 والارض المتصوفة في الارض المحيطة من السحاب هذا الظرف قوله وانه حاكه من ان الصواعق تسقط الحديد مان  
 والحاس بانها تجرت فعل على ان مادتها الابرجة والادحة شبيهة بخواص هذه الاجسام في مساقها **قوله**  
 والنار شفاوية اي النار الصرفة التي هي كره فالتعريف عند القابل بوجوهها لانها والاضواء والاما  
 لاسرت ما وراقا من الكواكب **قوله** في شفاوية لا يقع لها ظل ان اصول الشعاع والكواضع التي يكون النار  
 فيها قوة ممكنة من حال ما هي لظنها يكون شفاوية بعد نور البصر فيها والابح لها ظل من مصباح او لاجل  
 مضنة اذ ليس معها ما يتعمل بالاضواء عنها وما هو من تلك الاصول اذ ركن الشعاع لا ينفذ فيها البصر بل يستر  
 ما وراقا وينبع لها ظل ويكون مضنة اذ فيها ارضية يتعمل عنها بالاضواء **قوله** يحرك حركات كحل  
 كان ذلك لاصلا او صاع الا وحده المصاعده فانه اذا وصل احد طرفي الدخان الى موضع لو حده  
 النار اشغل ذلك الطرف وامتد ذلك السعال الى الطرف الاخر على وجه من الطرفين الاول في الية  
 فان كان من فاعده بل كان كواكب العيون في المشرق ومكدر الخال في سائر الجهات وقد يقال  
 ينعلق بالشهب يوسر كرها على كرات وتعارفها سلاشهما وربما سجد على حركات النار تنبع للشكل  
 حركات الكواكب ذوات الاذنان والساكن وما سبها من الحرفي الواقع هناك فانها قد يفرغ  
 مسالك من معدومة حركه كواكب يوجب ويطلع على كواكب الكواكب وعروها **قوله** فضعف اما  
 اول اطلاق النار والى الابهة وكذا اطلاق الشك في ان يلفظ بعض احوال النار بعض احوال  
 العكس الصافي بالطلع حتى يلزم حركه العكس حركه النار والنشبه باليس السفيحة ومع ذلك الحركه  
 السفيحة وكلامنا في السنديق واما ثانيا فليذكر في لزوم حركه ساكنة ان الغمام **قوله** والنار تارة  
 حال حالة المركب الوجود ما قيل في بعض صور المركبات الانبفصل تباينة النار كما يروى في  
 الذي يسمونه سمندر فلانهم ما ذكره كليا وايضا حاز ان يكون اطراف النار تسبب حركه الهواء  
 وان من اوسطها فلا تقوى الاطراف على حاله ما يجرها **قوله** ومكانها الطبع ان يكون فوق الهواء  
 وعرفت ان المباحث المتعلقة بعدد العناصر وكيفية المرددة واهوالها في الكون والغمام مبنية على  
 الطين الخراب والاسوداات التي تقيد طبا خالبا من النصف في بقية بقية من ابد كيدس بصرها  
 وكان في النار والاعوام كونهما كان الطان

الطبع

الطبع فون امكنه ما عدنا من العناصر حيث يكون محذب النار مما سلف الفلك الا في الذي هو فلك العرش  
 كما هو المشهور فلا يخفى انه يكون ان يكون الحار الرطب المسمى بالهواء بوجوب احد من النار والاول  
 وايضا لم يعم دليل على انها العكس من ههنا من فلك غير خافية انه لم يوجد وعدم الوجدان لا يدل على  
 عدم الوجود وايضا ال دليل فام على هذه الدعوى اعني كون النار طالة للخط والاسلال في النار الساكنة  
 والهواء ال نون ولا يخفى ان يكون ذلك كصوت صوان لكثير فان النار التي عند حركته يجوز ان يكون النار  
 ان سلم وجودها طالما لم يرد من الفيل ما قبل على قوله واما النسبة الى النار فلا يكون سوية كونه النار في حال  
 في الهواء الساكن كذلك كونه في الهواء الساكن لا يقف اقله النوع وكثيره من النافث قد يكون في  
 كتب الامام مع زوايد بعد منها **قوله** فبنته به بصيرة في بخارا واداسي ولفظ اذ اسحق او لفظ  
 ان الحاصل منه بالهواء ان ينفذ وينصاع من جنس مولا ان الهواء حار بالقياس الى الماء بل ان الماء كالماء لان  
 السوية ذلك على ان الحرارة في اللطافة وان البرودة في العسالة والكتفاة فلم يكن في الهواء سخونة تباين  
 الى ان يمكن اذ لطف من الماء فلم يكن تباينه في الماء في حال سخونة ولفظ **قوله** باخرج اصطفت من  
 الى تلك البرودة المحسوسة من الهواء اذ البرودة الا اذ الابهة المحلطة به وحرما واما مع برودة نوص الهواء  
 لاجلها على خلاف طبيعة **قوله** واما رطوبة الهواء اعني كونه في كيفة فعل سبها الشكل وكره سهولة  
 نظامة الاحس على حركه ان يكون الهواء حار رطب من اللطافة واما اذا فسر الرطوبة بكيفة بعض سهولة  
 الانتصاق والانفصال ولا رطوبة الهواء بل الماء لفظ **قوله** لجاوه الارض الخشنة بشعاع الشمس الى  
 شعاعها المتعكس في الحزم الكثيف الضليل فان انعكاسه بوجوب السخونة واما السعال فانه ليس حارة  
 ولا بوجوب الحرارة والاحكام الواضعة المرتفعة السخن مما عدا ما وعن الطوفان من الهواء اعني الحار في  
 الارض او احراسه كثيرة جدا كما ظهر للحس من وقوع شعاع الشمس في البيت من فقهه في ذلك  
 الا ان يعكس عنها الشعاع فيسحق واما الطوفان التي تفرقها فليس فيها ما يقبل الشعاع المتعكس  
 الا ان الابهة الرشيبة فيها شفاوية لا ينفذ صوا ودرجات بارقة لبعض طبا عنها وروى الهواء الذي  
 فيه واما قوله الذي يعطى عنه نايه الشعاع لبعده عن الارض فبغيره ان الوجوب للسخونة هو انعكاس السعال وروى  
 لا يوقف على قرب بل على ان يكون وضع المتعكس البعد من الضليل كوضعه من الفل ولعله اراد ان الاشعة  
 المتعكسة من الاوه الارضية يقع على الاوه الهوائية التي هي في الطبقة الحارة فونها ولا يتعدى عنها الى ما  
 فوقها فصار البعد بواسطة ذلك البوسط النابع من الانعكاس سببا لعدم وصول تباينة الشعاع اليها والظاهر  
 انه لم يفسر انعكاسه وارا ان الارض تسخن بالشعاع فيسحق ما كان في كونه في كيفة شعاعها من الطوفان  
 من الشهب والصواعق والبرق **قوله** ان البرق في كيفة شعاعها

تخصه وذلك لان البحر لا ينزل اليها والادخنة كما ورد ما وان لم يقع فيها الرمن الاضال كانت محصافا  
على كانت اقرب الى محوصة الهوايا فما فوقها وما تحتها **قول** لشدة اوانه وذلك لان المدخن يوترى  
الاوا والارض تاتي اقويا فينبغي ما اوانه فونه ووجهه فحسب ما الاوا الهوايا به فينزل وبالنازية ايضا  
محط وارتها فلا يتفعل كذا فتعاني في كقول الحظ وكما اسرع واكثر واما الاوا الانية في البحار فلا يتفعل  
ال موزون ويقتل سريعاً فتختلف عن الاضال **قول** واما باره رطب بطونه الاكبر ودينها طامس كوا السهم  
مما يقع سهوله الشكل او سهوله الانتصاف **قول** شفاف ان لا يكون له ولا صواله وهذا ايضا لا يتفعل  
ان الى امرى فلا يكون شفافا ولا مانتورا ذلك لمر كنه من الاوا الارضه ولذلك اذ يوج في تصدق  
في اوانه وفيه صلته صفة السام صارت كيث لا يكد بوب **قول** محط ينقله ازواج الارض منذ الكلام  
مشهور ما بينهم كنه صوابا منه تخشى كما ذكر في كنه الهية **قول** وهو ينطبع واحدة لاختلافه على ان  
عالمه ثلاث طبقات لان الملائك الارض منه مخلط باوا الارضه صفة حد لا يرسب منه لصفها و  
الملائك منه الهوايا او الصغار طوائف لا تنطفئ عليه لصفها ايضا وبها يوسمها الاوسط او يوزن منه **قول** وهو  
والارض غير كنه واحدة الى اذ اعتبر سطح العطفه الى رده من الارض عن الخارج كذب الماء المخط بها كان  
البحر كسيرة واحد مسدود مركز مركز العالم وهذا الحكم الهاكس **قول** ولم يحسب فيها بسبب غيب ظهر فيها  
برد محسوس ليس لا لكونه ان يكون ذلك البرد محسوس غير مستند الى طباها الى ان يسبب غيب قد غفلت  
وزعم بعضهم ان الارض ابرد من الماء لاهها كثرة من الاوان الاحساس بمرور الماء اشده وذلك لفرط  
وصوله الى الشمام والمهاد والاعضاء كما ان النار اسخن من الخاس الغراب من ان الاضال وان الخاس  
اشد والقوى الابري من ابريه على النار لسهو سلت وان امرها على الخاس الدواب او قد اشرقت  
بانه يجوز ان يكون كذا فيهما الشدة مسماها لا شدة برودتها **قول** وشروق الكواكب ولا يراها  
موسم سبب فوك الارض قالوا ان الارض يحرك من الجنوب الى الشرف ما ذكره السرمو السومم بنظره كما  
هذه الشرف كواكب مختلفة كذبة الارض ويختفي كذا منها في جهة الجنوب كواكب كانت طامس فتوهم ان  
ان الكواكب منحرة من الشرف الى الجنوب من اوكه كما توهم جالس السفينة السابعة الى جهة كذا ان خلاف  
لكل جهة وانما يدعيها الى هذا القول لانهم راوا ان الكواكب يحرك جهة بطنه الى الشرف وكذا سوره الى الجنوب  
والشرف والاسجيل كون الطبع الواحد صالة واحدة من كذا الى جهته ولم يعلم ان ذلك جابر اذ كانت اجدها  
بالعرض فالسودا تلك كذا الى الارض اذ لا يتخلل بذلك من الاضال المسئلة بالجنة السومم **قول** وان خلاف  
جهة وكنتها وهو الجنوب المسمى وقد لا يتبين لانه يبتاع من عابوض مبداء الكوكب من اوان الارض فيجب ان يكون  
وعلى تقدير الاول سماه ثمة بفضل وكنته على كذا الارض

ان

وذكر بان

اذ يقال ان الارض ح يقطع في عشرة ساعات جاب ميل وكس في السهم والظهور ما يقطع من الانداز من  
هذا تقدير الزمان محب ان يحذف المحرك كوا المشرق عنها ومبدأ الظهور بطا من الابطال في اوكه  
لان الفصل بالارض من الهوايا هذا جواب عن الاسئلة بين ما لا يتفعل على بعد المشابه بلزم ان يكون  
بحر ان المخلجان والجمجم المصان الى قوف على سمت واحد فيما بين الشمال والجنوب مختلفين في النزول  
يقع الاكبر في جانب الكبر من الاصولان وكذا الاصغر كوا المشرق اقوى لا مانتورا ذلك انما في الكوكب التفسير  
واما الكوكب الوضعية للممكن بواسطة المكان فلا يتفعل لصفها الممكن وكس **قول** والالما وصل البحر الى الهوايا لان  
ان كانت علوه الطان يقال ان كانت كوكب الارض سفينة لم يصل البحر للبر الى فوق بالعود اليها لان كوكب  
الارض اسرع من كوكب البحر في العود لكونها اشقل منه والسريع لا يبرك الاسرع وان كانت علوة لم ينزل  
اليها البحر الى فوق بل يجب ان يحرك هو ايضا الى جهة القوي لان اوانه يوافق الكمال في العطفه لا يتفعل  
ان يعلم ان ملاقاته للارض بمرور الهوايا لا يجوز ان يكون تسرع كونهما اليها لا مانتورا لو كان الامر كذلك  
فاحسن من الخرادا وضع اليد كنه ميل الى جهة السفن واما قول النصارح لما وصل البحر الى الهوايا ان كانت  
علوة فان اريد به ان البحر يحرك ان يحرك الى فوق لكونه موافقا للارض في العطفه المنفضية لكونه العلوية  
بلا يتفعل سورها وصول اجته على ان الارض اسرع كوكبه منه كما ان لطفه بسرعتها وان اريد به لاجل البحر  
بالعود اليها كنه بعوده وينزل عامر كان راحا كذا ما ذكرنا مع تصور العباد عنه **قول** ولما نزل البحر الى  
ال فوق ان كانت سفينة ان اريد به طامس وهو ان لا يكون البحر على ذلك السعد من نزول بالطبع الى جهة السفن  
فهو يوط الغساد وان اريد به انه لا ينزل بولا يصل به الى الارض عادا ل ما قرناه من عدم الوصول  
مع العصور في العباد وقد سئل على انها ليست صاعنة بانه يلزم ان يكون كنه كل يوم اقرب الى العكس  
فكان يجب ان يردا على الكواكب في حسنا كل يوم وعلى انها ليست كسط بضد ذلك **قول** وسطح  
الكل ان مركزها منطبق على مركز العكس الاضال المسما مركز العالم **قول** ظهور المص من تلك المروج واما  
علم ذلك ما اذ عزت الكواكب من اللذين سماه وبين متقابلين من اوانه فلك المروج طلع الاقوا وادعا  
العقاب الى الطلوع وصل الطالع الى العروق وهذا يدل على مركز الارض ليس خارجا عن مركز العالم  
ال احد من جهتي الرايس والعدم وتطابق الاضال على خط مستقيم عند اهل العباس في زمان كون الشمس  
على معدل النهار او كونها في عين متقابلين من فلك المروج بدل على ان مركز الارض ليس خارجا عن مركز  
العالم الى احد جهتي الشمال والجنوب والجنس والشمس والقمر معا طرارة كنه على عدم ووج مركزها  
في من جهات الاربع واما عدم ووج الى احد جهتي المشرق والمغرب يدل على ان زمان اردوا و  
اربع الكواكب الاقوا الى الدواب السماوية في زمان

افتقدت نقاص ارتفاعها منها الالات فيظهر ان مركز الارض وعلو مركزها في الظاهر ليس خارجا  
عن مركز العالم في سبي من الجهات ووجاهت به **قول** والارض نشفا فان الارض البسيطة وان وجدت  
شفا ولا يكون لها انفسها ولا انوارها الارض مخلط بغير ما فانها لونها وان كان تصعيفا للبلد الا ان  
ومداه المزاوم لونه الى الشفا في اغلب **قول** طسعة يبل الى نحو الارضية وهي التي عند مركز الارض لان الظاهر  
عدم وصول الماء الى هناك **قول** ومنها انها تحمل المركبات اليها وهذا الاعتبار يسمى بخارج منهم من  
عكس فجعلها لهذا الاعتبار اسطفا وما عتبار انها تتركب منها المركبات بخلاف **قول** والاولى ان  
المركبات اسطفا منها من الارض الاسفوانا وذلك بحمل المركب بالروح والانيون فيظهر منه من ان الارض  
وما فيه وهو اية خاربه واما النار فلهذا منها للطح والتفخ **قول** لانها لا يبرهن عن الاثر فيكون له من  
بوجود النار عندنا ولهم طبعه اولى من ان النار اذا اختلفت بما في الارض والارض والارض والارض  
فلا يبقى نار الجيب بان حافت المركب يحفظها عن الاطفا **قول** فيكون سودا بالزخا فيكون  
حاده لانواع في ان كل واحد من المركبات المعدسة والنباتية والحيوانية ان حاد في سبب سبب  
ذكره اما النزاع في حدود انواعها المحفوظة بقايت الكماض ويزيد من الانواع المتوازية في ان  
يكون قد عتد الحكيما واما المولود فيحمل الارض **قول** والاسطفا اذا امرت سحالت في  
كيفية انها المتشافة فالالغام ان تحمل النضاد على الخفيف الذي يكون بين الشين في حاد التماس في  
من الكلام منا ولا يلزم انما انواع بين اسطفا منه واكلست كيفية انها الاولى بحسب المراح الاولى  
كأن تتركب الزئبق بالهيم من اذ ليس بين ارجها فانه بعد وان حمل على الجانب مطلقا يتناول الجهل  
ولو ذلك انه لا حاد ال حمل الكلام على خلاف الصطح فان المركبات بعضها حاد وبعضها باره وبعضها رطب  
وبعضها يابس وكان بين البياض والسواد على الاطلاق بضا وادعاه الخلاف كركب من اوان والهرون  
والرطوبة والبوله **قول** فاسحالت كيفية انها ان تتركب الاسطفا كيفية انها لان الكيفية الحرك  
نفسها فلا تسجل في تبدل ومحلها اعنى الادة محرك وسجل في الكيفية **قول** فلا يمكن ان يفعل كل واحد منها  
في الاو من حيث يفعل عن ذلك مثلا اذا فرض انها فاعله لكسها ومنفعله في كيفية انها كانت كيفية كل  
واحد منها فاعله ومنفعله فليزم ما ذكر من ان الفعل اما قبل الانفعال او بعده وكذا الحال اذا كان  
فرض كوهما فاعله تصور كمنفعله في صور ما او فاعله في مواد كمنفعله في مواد **قول** لان الهيمون في  
من يبول قابله فلا يكون من منزه الحشيشة فاعله وايضا لونها الهيمون كما سرح اما يكون بواسطة الكيفية كما ذكر  
في الصون فيلزم منها ايضا ما لم يسأل فطما **قول** لان الصون اما بكسها واسط الكيفية فان الصون النار  
مثلا يبول لهما لادها ان اذ امرت بالادها كما سرح

الاما يوسط الخوان لانها اونها وحدها **قول** لان مجموع الصون والكمفة يكون كاسر امداط لان الوصل يكون  
الصون فاعله يوسط الكيفية فالكما سرح الحاشين هو مجموع الصون والكمفة والكمفة منها هو الكيفية وقد  
فلا محدودا بل الصواب ان يقال ان الكيفية الوسطية ح ان يكون خالصة والكمفة السعفة ان  
يكون معلومة من مجموع الحد وكونه **قول** وانما ان الفاعل هو الكيفية والفعل هو الادة حكم بان  
الفاعل هو الكيفية وهذا انما لما مشاركة الصون كما هو المشهور لا ذكره ان الماء الحار اذا امتزج بالماء  
البارد اكلس الخوان والهرون وحصل هناك كيفية موسطهما ليس هناك صون سحطه مستحقة ويوم عليه  
لم لا يجوز ان يفعل صون واحد فعلى من يتبادل بين السجين والبريد يوسط كيفيات متباينتين على اوان  
الهرون واما كونها فاعله لما مشاركة الهيمون فلانها فاعله فولا محضا وحكم بان المنفعل هو الادة لان الانفعال  
من خواصها ويوم عليه ان انفعال الماء منها كسها انها واد اكانت الادة منفعله في الكيفية كانت  
منفعله فيكون الكمال باقيا حاله ويوم هذا مع ان الفرض فيقال ان انفعال ماء ادمها عن كيفية  
الاولى ليس الا كيفية بل كسها الكيفية العاعله وذلك لا يكون الا بعد اعدام الكيفية العرفه الى اللان  
المنفعل فيقول فعل كل كيفية في مادة الكيفية الاولى اما حال كيفية الاولى في مادة الاولى فيلزم كون المدوم  
بوزن حال كونه ممدوما واما قبل فعل الاولى فيلزم ان يكون الكيفية الاولى بعد اعدامها من في مادة الاولى  
واما بعد فعل الاولى فيلزم ان يكون الكيفية الاولى بعد اعدامها من في مادة الاولى فيلزم ان يكون الكيفية  
مها ان يلزم حوا كون كسها واحد وعقلية في حاله واحد من حشيشة من حاله من جهة الصون في حاله  
ومنفعله من جهة اللان المنفعله ودمب اعرف ان الخوان ان يقال لافعل ولا انفعال بين الفاعل والمنفعل  
اجمعا على حوا كيفية انها مصعق متماثلة فيقو قائم لزوال تلك الكيفيات العرفه ووجود كسها في اول  
سها فاعله من المدخل على تلك العناصر او يقال ان الفاعل هو الصون والمنفعل هو الادة في كيفية انها الكيفية  
تفان للصون العاعله صون لفعلها والمعدوم عند تايده العله في معلولها التوحي على اعداد ذلك  
المعدوم اعدام الكيفيات المعدوم للمواد عند تايده الصون في تلك المواد فانزوع الازام يكون الكما سرح  
او المنكسر كما سرح او كون المعدوم موزنا وتقال ان يقول على الاول ان الكيفية التي جعلت كسها العرفه فلا  
فعل المنفعل يكون منفا وانه في الاستعداد كسها ليس كسها موسطه في الكيفية في الكيفية في الكيفية في الكيفية  
ايجاد كل كسها لادة الاولى لا يتصور الا بالاحتمال كيفية انها مسجل في كسها فربما من الكيفية المعدوم  
الكلام ان الاعداد فيصير تلك الاقسام والازام وما يوزم من انه يجوز ان يكون كيفية انها العنصر باصه على  
مزانها كسها العاعله صون ما وشده اتمها لا يمتدحس من كيفية انها بل يبرهن مجموع مواضع كسها واوله  
ومد القدار من الاضاح كاف في فيضان صور الكيفيات

مسعود جدا كيف دعوى خا الاقوا جالمها والماء المرح من الحار والبارد الباليين في كيفتها ما بعد  
 مكانه ودمت الاطبا الى ان العناصر سجل في كيفتها فما تحصل لها كغسا فابن ما العكس الى تلك الكيفيات  
 الشديده الحر والبرودة في تلك الكيفيات المتفارقة الغايه من المراج فليكون المراج كيفته واحده في القفه  
 بل لها وجه وان تلكه ودمت الحما الى انها بعد احوالها ان كيفياتها كل تلك الكيفيات باسمه وبعضها  
 كيفته واحده صقيفه من المراج وقد ظهر من الباطن انهم جعلوا كل واحد من الكيفيات الاربع مبدءا للتعامل  
 والانفعال في حصول المراج وذلك لانها في سمه المراج والبرود والعليين وسمه الرطوبة واليبوسة فالانفعال  
 لما حر **قوله** ان يكون تلك الكيفيات متشابهة في جميع الاقوا العناصر مداخل على مدار جرح الكيفيات وفيضان كبنه  
 واحده في غاية الظهور واما على مدار جرح الكيفيات المتكس فلان الاقوا الناريه سجل في كيفته المراج  
 كوالبرود يحصل لها كيفته متوسطه بها على وجه ما والا الاقوا الماسه سجل في برودها موجه كوالوان يحصل  
 لها كيفته متوسطه بها على كل الوجهه فليس على ما ذكرنا من حال الرطوبة واليبوسة فبنتها الكيفيه في جميع  
 العناصر **قوله** ان الكيفيات المتشابهة توسط بين كيفيات البساط لم يرد بذلك انها في جان الوسط  
 بين تلك الكيفيات بل اراد ان لها توسطها كجيت سنجي بالعكس الى البرود ويسير بالذات  
 لو ان ذلك الحال في الرطوبة واليبوسة **قوله** ان بطلان قول من يقول ان البساط اذا اجرت مدارا في  
 حيز في زمان قريب من زمان الرطوبه على كونه في الشفا **قوله** وليست صوره واحده من صوره الكبريت  
 في مادة قد جعلت الصوره النوعيه التي كانت حاله فيها موجه تندد ما فصارت واحده في جميع مبدوا ان  
 الصوره ك ان يكون متوسط بين العناصر على قياس ما قيل في المراج من توسط بين تلك الكيفيات وبعضهم لم يوافقوا  
 ذلك **قوله** لم يكن هناك مارج بل كونه وفساد فيسئل قد يلزم هذا القابل ان الوجود في جميع الاقوا  
 بين الجانبا المستتب لصور الكبريات كونه وفساد وان ليس هناك كمال الكيفيات توسطها على ما ذكرناه  
 اذ لم يتبين ذلك على بطلانه **قوله** والقول بان المراج على كونه في الكيفيات لما عرفت من ان العناصر سجل في  
 فيسئل على كيفته واحده انية متشابهة متوسطه بها على احد الوجهين اعني من صهي الحكم والطبيب ملكه المرحه  
 الحركة في الكيفيات السواء بلا حاله اصطلاحا من السواء بالمراج عند مكنون القول به بيننا على الاقوا في الكيفيات  
 النعمه واذا كره فيه ذلك القول بان المراج يتوقف على الكون والفساد لان الاقوا الناريه التي في الكبريات لا ينزل  
 من اللانته فلما بدت كونها من العناصر **قوله** وقد اكدنا طابقه من التعديين ودمت الكيفيات في حيز  
 اصحابه التسويين بالحجاب الخليط الى انه لا يعرف الكيفيه اصلا ولا دمه ولا ندر الى الاقوا فيهما ولا اشتغال  
 دعوى ولا تغير في الصوره الصا الى الكون والفساد **قوله** ومن سائر الطبائع النوجيه كاللحم والوعده  
 والبر والصل والشمس **قوله** وللذبحان في زمان

صوره

المنود

المنود والبروز شفا ربان منتر كان في ان لا استحالته في كيفيات العناصر اصلا ولا تبدل في صورها النوعيه بل  
 بل ادا غلبت الاقوا الناريه ظهرت الاقوا وسمي المشتغل عليها وعلى الاقوا من عناصر او مخلوبه بالنار  
 واد غلبت الاقوا الهوائيه والبارديه والارصه والمانيه ظهر كيفياتها وسمي باسمها وقد طرد الكيفيات  
 باقوا في علمه فلما ابتقر الاسماء وكذا الحال في سائر الطبائع النوجيه والدين وعاصم الى مدين المدجيين حكمهم  
 ما مشاع كون الشيء لا عن شئ وان مشاع صيرونه سمي نسا او **قوله** والقول بان المراج لا يمكن الا بعد بطلان  
 مدين المدجيين اني موقوف على بطلانها وان لم يكن هذا السطبان كافي في كفه بل لابد مع ذلك  
 اناسه كغيبات العناصر المرحه في الكبريات **قوله** فلا يسع عليك ان تكلم بكون جميع الاقوا الناريه  
 المنفصله عنها والباقيه فيها عند المرحه مع عدم احوالها كمالا يكون معه برود برود ولا يحق ولا اذ ان  
 ولا يظهر وكذا لا يمكن ان تصدق بوجهه شمس الناريه العكسه في المراج الذابت كما تمه فيسئل ودمت  
 لانه شفا ولا يسع نفوه المرحه والاحساس فان ما طره **قوله** فيما علمت على ان العناصر السواء الباقه في  
 ما غلب عليه الارضيه كما ذكره الساج واما ما غلب عليه المائيه فكما تحضض وهو الجسم الرطب كالماء واللبان  
 مثلا واذ كان حركتها خفيفا فانه ينحصر وليس متشاكل نازعه معدومه وكيف تصور نفوه الناريه فيه واذا كان  
 في اناسه كغيبات كالحامس مثلا وما يغلب عليه الهوائيه كالحامس وهو الجسم الذي يروق قوامه بالقسه كالهواء الذي  
 داخل كور الحدادين فانه اذا سدر متناقض وان علمه بالفتح رن قوامه ونفوسه بالارديه عده هناك ثم اذا اريد  
 ان الاقوا كونه بارا كالم ولا يمكن للعامل ان يكلم ما ان تلك النار معدومه من خارج وكانت كانه هناك  
**قوله** بل كونه من غير ما رفسل لذلك القابل ان يقول ان الحكم اذ قاله الهوائيه المرحه كالمكون كعدد  
 تكونها ما رافكوت فاقولان المحسوسه من الحكمه في الاقوا في النار فلا استحالته في كيفته وانت علم ان ذلك  
 القابل اما ان يكون مدونه دفعا للتغير في الكيفيات والتبدل في الصور فكيف يلزم التبدل في الصور  
 مر ما من التغير في الكيفيات فيكون كالمراج من لطوال التيزاب سم مدونه شبهه واجهته رعا برون دفعا  
 لتغير كونه في الكيفيه وجوانها اما تعلم حدوث الاقوا في الحكمه من غير ان يحدث هناك وما كان اذا  
 كل احد البدين بالاول **قوله** لم تكلف الاقوا في الاعداد اعني ان الامر مع كونها متراكبه في كيفته  
 من هذه حادته من مداخل العناصر متوسطه بين كيفياتها متخالفة في اعدادها فيقول صور الكبريات التي لا تتساوى كاهما  
 فالوا ان العناصر المتعدده اذ احدثت وتبا غلبت كيفياتها واستقرت على كيفته وحدانه صارت واحده من  
 من هذه مساسه للبدل الذي عواصم الذي فاسحق لا سعادا وما مساسه ما ان بعض منه علمها ما كوطا  
 ركها ونفسه على الاصح منه ولولا ان لندانت سر بعامل الاقوا في نفسها **قوله** ووصفها  
 له ان له صوره جوهريه منوطه تركيبه لا بعدتها فانها في اصلها

يختلفت



فعل واحد بسو من نفسانية والحاصل ان اركب العظام الذي له صوت منوع وخرج بقاؤه زمانا ما ان يكون  
وتما والا والاش هو العدن والاول اما ان يكون له جنس ووجه اراذيه اولادها هو النبات وله صوت منوع  
ببسي نفسانية مخطو كتر ليعبه وصدور عنها بلا شعور افا عمل معلوم من التفتيد والتخيمه وتو بهد العمل الاول هو الكون  
وله صوت يبين في جوائبه مخطو التركيب وصدور عنها ملك الافاعل مع الاحساس واو كة الاراذيه وقد قال  
لم يصدور من على العدن والاش ليس لهما جنس ووجه اراذيه وان العدن ليس له بعد ونوع خاصه علم الوجود ان  
وان لا يبدل على العدم وقد سكت شعور العنا واختياره اوكه مما يشاهد من ملامه عن سميت بعنانه  
في الصور اذ كان مسال نابع فانه من ان يصل الى كل النواع موع لم اذا حاوره عاد الى العنانه في شخ  
الخل واليقظ من اثاره شامره بذلك ويسهل في اعداء العدنات كما يظهر على المرحان السمي الرب من العنا  
وله كذا فيل هو موز العدنات واقرب معدن الى النبات كان النحل موز النبات واقرب نبات  
الى الحيوانات ووجه تسميتهم الى ان يطعم العنانه السطح بها شعورا وان لم ترتب عليه حركه اراذيه وانما  
ان امثال هذه الاحتمالات العدمه لا يمكن اكتشافها في بعض نواحيه بل في الامور الطامه كمنسج الوجود  
والسبع فيكشف عن نوره من غير ان يسهل به الاجزاء التي تامل عليه بقدر ما يفي به فكره وحده واما كلو سله حكمه  
الحاصل مساعده الفكر في كذا بعضه وذلك كثير من مسائلها **قوله** كالات اول من الصور المتوحد  
كالصوت الانسانيه ان صورتها النوعه الكامله في ما هو المفضل لنوع العدن الانساني التي من كالاته للعنانه  
في النصف في البدوا واوله واما النفس الساطعه فانها وان كانت كالات اولاد صوتها في الحرفه ومبدأ اللامار  
واحوال الانسانيه كلها ليست في الاقرب من مساعده لها فلا يسمى صوتها الا **قوله** صغر من الحيوان بالعبارة  
من النبات وذكور الصغر العنانه واتجاهها على ما رتب مغاوزه وذلك بتفاوت حال الامره والقوت والبد  
مغيب الى الاعتدال بتفاوت محالها في الاستعداد والوجه الوجهه للمناسبه بتفاوت الصور النافيه  
عليها كالاته ناقصا ما ولا كان اركب العدن المراج عن الاعتدال ضعف الوجهه سمح صوت نافيه فلهذا لا  
يعرف المساعده ولا كان النبات اقرب منه الى الاعتدال والوجهه كحرفه اكله واكثر انار والحيوان  
الى الاعتدال والوجهه من النبات كحرفه صوته انصرف وشبهه ما لمبدأ الغياض **قوله** وكل واحد من  
الثلاث العدن والنبات والحيوان حس على انواع لا يحصر على بعض النواع فبعض النواع فبعض النواع  
انواع اضافيه من بانواع ضعفه شمل كل نوع حصص منها على اصناف يمكن شمل كل صنف منها على اصناف  
لا يحصر لها والاظهر ان براد العدمه نرف بعض النواع على بعض النوار والحوال **قوله** حيث لا يثبت  
اجان من الانواع ان تلك النواع للضعف مع اشهرها في احد الاجناس السله وما حكمه من الاصل التي فون كل  
مجاله حيث لا يثبت له الاضافه

بعيد

مع كونها مشركه في امور اكثر ما يتشارك فيه الانواع **قوله** وليس هذا الاضلاف الى السلس الاضلاف الواقع  
في اركبات نوعا وصنفا وخصصا مستندا الى الهبول العنانه وللال الصون الحسبته كونهما مشركين في اركبات  
بسر كما لا يفتضيان اخلافا بينهما بوجه وللال العباد العنانه لانه اصيل الذات من اول السلس الى جميع الماد  
لما صورته اختلف فيها ووجه هذا نفع نساي السسه اذ كوران يكون للمعارف اجمع مخصوص بعض تلك  
انواعه صان مانه مخصوصه دون اولى كما ذكره المصنف في اخصاص تقو العدا وبر الكواكب حيث في العنانه  
فانه احوال هذا الاضلاف الى العنانه المفضله لوجود ذلك العنانه وقال كان اختلاف الانا كوران مستندا الى العنانه  
كوران ايضا كاستناد العنانه الى العنانه واما اذ عا كون النوازل محارر العنانه باختياره وكس كل شئ في نفسه  
حكمه فهو الذي العنانه والهرط المستقيم الذي في العنانه عن محالها ويهدى بها العنانه الامور المبرر ما يحالها ونعمل النوازل  
الكبرى في احوال من المباحث والاشتمل عنها في تفرق السطو لبيانها ان يظهر للفقول عر ما عن عوده العنونه  
ويذنب صنفها كالمظهر الحسوس الى الشبهه فيها فيعلم ان لا يسجل الى يوم اكبرها ووجاب قدهما فيقول  
عزاد الكسار ويصح بين من سجد ما ومولا كما حالها ولا فيبدا اركبها الرجن بانوار عداه وهو يزلن برجنه  
او كذا الذي استندوا واولئك هم العابزون واما الوافعون في شبهات العقول اللو كالمعاطون في  
طالها النجود ما اروا من قوبها انها سوف يدركون اذ اسلمت ان انفسهم طبايها فظنرت بصفاها  
وان لهم الذكري او كذا دون من مكان بعبد او كذا هم الخاسرون **قوله** ولا كان امكان السيام  
الخطسات غير متناصه كان امكان التراكيب غير متناصه فكان امكان الامره غير متناصه غير متناصه  
علاوه التي كدرت سهرها المراج من الاو ا الخارجه وتلك متناصه واما الاو ا الوسمه وان كانت غير متناصه  
فاختلافها لا يوجب اخلافا في المراج طارحا كما هو مطلقه واجواب ان الاو ا الماخوف من العاصم من  
بها بها بفتح الهم كيب وازاله صورها كما هو مطلقه من تلك الاو ا ووجه غير ما او من بعضها ووجه  
اوع غير مكرت بل معد النقيب الوارد على العنانه كوزان يكون غير متناصه حاصلان الخارج في الامره الماضيه  
على العنانه وكذا ان الامره الاله بل من جهتهم ان الامره حاصله في اركبات الماضيه غير متناصه وكذا الامره  
التي حلت في اركبات الامه لا تقف على حد وليس ذلك اليك الى جميع النواع المذره تحت واحد من  
العنانه بل العنانه الى كل واحد نوع منها الما سخل ان يوجد من عده ١٩٩٩ ومكدر او لا يرو عليه من كالاته  
وكون هذا التقسيم غير متناصه في الخارج وليس الامر غير ذلك الاترا من يكون ان الحكمه في فتح التراكيب وجمع صورها  
ان الواو ا انفسها ما قبله كانت اصور لانها هي على العنانه فلو لم تلخ عنها صورها فبها لم يوجد تلك الصور  
لانها من فاضلها لهما فالواو ا ما كان الفاضل غير متناصه في فاضلها غير متناصه في فاضلها غير متناصه  
غير متناصه مغاوت بها مستندا في النوازل عداه مشاهه كما في السلس في العنانه

على التباين في كل وقت في كل مكان في كل استدارة من الصور التي لا يتغير في نفسها في كل يوم طوفان **قول**  
 كان لكل نوع من انواع الكواكب له مراح باسب انوار وخواصه الطولية منه فلكيوس ملامح **قول**  
 العدد وسائر النافع المتعلقة به كان له اعضاء والاشياء بناسها ايضا هو الذي على كل شيء خلقه وهدى المراح  
 الاعتدال العيون التي سمع الجيوش في الجيوش ان الاعتدال النوب ليس في الوسط بين الكسوف الرابع على حد  
 معين لا يوزن ال حابيه او ليس افراد نوع واحد كالانسان مثلا على امره متساوي سائر الكسوف  
 اشخص الواحد بنوعه مراح الكسوف المتباين حسب استدارته فكل نوع من الكواكب له اعتدال نوب  
 عرض من طرف افراد ونوع المراح الانسان مثلا على رايه ال حد معين لا يجرى فاداء المراح  
 ذلك كدس كوان لم يكن مراح الانسان بل ربما كان مراح نوع او كالا مثلا فاداء حصل ذلك المراح للانسان  
 ملكه وكما يجمل بعض المراح ال حد معين لا يجرى فاداء جاوره لم يكن مراحه بل ربما كان مراح نوع او  
 كالشعب مثلا فاداء حصل للانسان ذلك المراح ملكه ايضا وهكذا الحال في سائر الكواكب **قول** كسوف المراح  
 الواقع بين الطرفين على الانبساط من الامره وهدى الاعتدال يومهم بين الطرفين اميداد بسبب عرض المراح  
 النوع وكذا الكسوف مراح كالف مراح النصف الاقرب للمركز مراح وللهند مراح او والمراح الضمني  
 ايضا عرض من طرف الاراط ونوعه فاداء مراحه من ذلك النصف احد طرفي عرض مراحه ملكه او عرض  
 شديد او كذا الكسوف مراح له عرض ولاسكن عرض المراح الضمني واقع في عرض المراح النوب وبعض منه  
 لما عرض المراح السحيق فاما يكون من وسا الامره الواقع في عرض المراح الضمني فقد يكون مساويا وقد يكون  
 اقل منه فان قلت **قلت** كيف يكون مراتب الامره الواقع بين طرفي عرض المراح اعني طرفي الاراط والنوب  
 عرضها منه كما ذكر مع انها محصوره بين طرفين قلت **قلت** لم يذكر ان كل المراتب غير متساوية بل  
 ذكر انما هي كل المراتب غير متساوية ولو اطلق عدم التماهي على تلك المراتب لم يعد مراحها متساوية لعدم  
 اختصارها في عدد مخصوص معلوم ويكون التصور الكثير الغايه للحصر فان قلت **قلت** وهدى مراح  
 امه المراتب غير متساوية عند كسوف الكواكب قلت **قلت** ملك من الامره والكواكب السحيق كاذ  
 الشراخ مراحها فانها باغاب ملا يوجد منها في كل زمان الاجل متساوية وكل مراح واقع بين الطرفين على  
 حد معين ليس ثخفا بل طويلا فيصور له افراد غير متساوية فان مراح الكواكب من الامه ناربه من صغرها  
 الابهة ومن الامه الارضية وهو ابهة بهما كسوفه وكذا بين كل واحد منها وكل واحد في الاولين سبعة  
 مخصوصه مراح واحد من الامه الواقع بين الطرفين على حد معين وان يتعدو بحسب عدد الكواكب التي ردت  
 في الامه تلك النسب مخصوصه فالكواكب النجومه والصفه والامه منها لان بوجهه معا لو كانت غير  
 متساوية لزم لانها في الابعاد مثلا فنقول **قلت** لان الكواكب

فانها

فانها غير متساوية ومتساوية كما هو النفس في ذلك مثلا فنفذ ان مثلا من واحد لا ياب عن المزارع النوب وكل عرضة  
 شرا عرض المراح الضمني ثم ان كل عرضة محصوره بوجهه في مقده وان غير متساوية على سبيل التعاقب دون  
 الاجزاء **قول** وذلك لان مقادير الكيفيات المتضادات في المختزن ان كانت متساوية بين الكلام  
 على تفاوت الكيفيات وتساوي القوة لان المعتدل بعد المعنى اعني المشتق من التعادل يكون في حاف  
 الوسط بينا كسب لا يميل الى المراتب والبرودة بل يكون على حد المتشرك بينهما على سوا ذلك لا يميل الى الرطبه  
 والا الى الجيوش بل يكون على الحد المتشرك بينهما كذلك ويكون ايضا خطه بين مجموع الكيفيتين الفاعلتين مسا  
 وياه لفظ من مجموع الكيفيتين المنفيتين وذلك انما يتصور بتعادل الكيفيات في مقادير قوتها كيف لو كانت مع  
 زونه كانت متساوية في الوزن واما تعادل العناصر في كميتهما فبغيره ايضا اذا كانت العناصر  
 متساوية في مقادير قوتها كقيمتها المتضاده مثلا اذا كان عشرة اجزاء مثلا في مقدار قوة الحرارة عشرة  
 اجزاء مثلا في مقدار قوة البرودة واما ان كان مقدار الحرارة اذا عشرة اجزاء اكثر من مقدار البرودة  
 في عشرة فلا يلزم ان يتساوى الكيفيات مقادير قوتها متساويا والعناصر في كميتهما **قول** والابلزم فلا  
 متساوية بل لو ان استعمل بعضهما سيطر بالثقل ظل في قوتها ضرورة الخلاق وايضا مطلقا المراكب  
 عذمه وتديم وزن كان طرف واحد من اجزائه حاد فاكما **قول** ضرورة متساوي البساط يطي فيه  
 بروديه ان العنبر في المعتدل لطيف متعادل الكيفيات في مقادير قوتها فوهة وفدها سينتظم وتلك  
 كما هو متساوي البساط يطي حسب كميتهما لجزان ان يكون النار مثلا في الحارة السد واول مثلا  
 في البرودة بحيث يتساوى قوة حارة عشرة اجزاء من النار عشرة برودة حة عشرة اجزاء من الماء فابهم  
 متساوي البساط يطي المعتدل ويمكن ان يقال ان مراتب الثقل والخفة التي يطلب العناصر على ان كلتها  
 بالبطيخ مستندة الى صورها بحسب كميتهما لجزان فاداء تساو الكيفيات في المعتدل متساوية فكل  
 المراتب فيها متساوية طلبا لملكه البساط واما لم يكن مقادير البساط ايضا متساوية فكل  
 كان له ميل الى مكان احد ما لزم من الترتيب بل امره وقد يدفع لزومه لجزان يحصل له صورة  
 متساوية يتوقف حصوله في مكان بعض بساطيه واما ماد حرة من ان المركب اذا تساوى فيه جميع طباق  
 تاج اجزائه كان سلامة الطبيعي متفق وجوده فذعرفت بطلانه **قول** لانه اما انما يتغير الا فان قلت  
 قد يكون الاجزاء الحارة والباردة زاويتين على القسط الذي يسبق او ناقصتين معا عنهم وكذا تقول في  
 الاجزاء الرطبة واليابسة فيزيد الامزجة الحارة المراكب لا على اربعة قلت فذكر بعضهم ان الحور  
 عن الاعتدال العنبر ان كان في كسوفه فاما بالزيادة على ما ينبغي من تلك الكيفيات متساوية بالتعادل

منه وانقسامه ثمانية وان كان في كيفيتين معا كان انقسامه ثمانية عشر لان المركب الثنائي من الكيفيات الاربعة  
كل واحد من الانقسام الستة اذ ان يكون الكروج بالزيادة فيها او بالنقصان فيها او بالزيادة في احد  
والنقصان في الاخرى فيرث العدد ضرب الثلثة الى السبعة الى ما ذكرنا ان كان في تلك الكيفيات كان  
اثنين وثلثين لان المركب الثلاثي من الكيفيات الاربعة اربعة وكل واحد من الانقسام الاربعة اذ ان يكون الكروج  
بالزيادة فقط او بالنقصان فقط او في احداهما وفي مقدار القسم اثنى عشر على الزيادة والنقصان اذ ان يكون الزيادة  
في كيفية واحدة والنقصان في كيفيتين او بالعكس وكل منهما تسعة اقسام هذا القسم ويكون مع القسمين  
الاوليين ثمانية فاذا ضرب الاربعة الاول في السبعة كان الحاصل ما ذكرنا ان كان في اربع كيفيات فاما  
ان يكون الكروج في كل منها بالزيادة او بالنقصان او في بعضها بالزيادة وفي بعضها بالنقصان وج  
ان يكون الزيادة في كيفية او في كيفيتين او في ثلاث كيفيات فانقسامه تسعة والكروج بثلثة ويكون وهذا  
وهم فاسد لان الاعتدال العدل في المراح يعني على النسب بين الكيفيات على الوجود الذي سعى فاذا كان  
اللابي كالركب ان يكون وارتة سلا ضعف برونه ورطوبه ضعف برونه فعدده السبعة واثنت  
عشره كان حراة معتدلا ولا يدرج في ذلك ان يكون او اوجه الحارة ملائمة من والباردة عشره او الحارة  
ثلثي الباردة تسعة عشر ال عدد كجما روي فيه كل السبعة امكن ان يتركب منه نوع ذلك المركب فلابد  
ح زيادة الاوجه الحارة والباردة كون المركب حرا وباردا مما سعى لان يكون الحارة ضعف البرودة ان كان  
باقيها مع تلك الزيادة كان المراح معتدلا وان لم يكن باقيا معها فاما ان يكون الحارة اقل من الضعف يكون  
ابرد مما سعى او اكثر فيكون احر فابني فظهر ان الخارج عن الاعتدال البطني ثمانية كان الخارج عن الاعتدال  
الجسم كذلك **قوله** وانجز المبحث عنها الى السبع عن بعض احكامها اعترض عن الفصل من الاحكام بان يكون  
من الفصل الثامن بيان انقسام الاصسام الا ان الكلام في ذلك بعض احكام الاصسام هناك فذكر  
بغيرها منها **قوله** وكلا يلزم من دونه عدمه يكون محال لان كل ما يلزم من وجوده فرصا عدمه كان محلا  
اذ لو كان محلا لا يمكن اجتماع وجوده وعدمه معا وانما قلت فرضا لان وجوده سلة لا يكون الا مفردا  
**قوله** وذلك بان نقض في السعد الغير التناهي خطا غير متناهية اذ كان هناك عدد متناه سواء كان  
مردا عن المادة او حلالا فيها وسواء كان غير متناه في جهة واحدة او في جهتين او في الجهات كلها امكن  
ان يفرغ من سدا بعض خط غير متناه وامن ان يقطع منه من ذلك البعد اذاع مثلا يحصل خط او غير  
متناه ايضا مع انه بعض من الاول بزرع فاذ انما انما انما انما الخط الفال على مبدأ الاول لزم ان يقطع  
انما لا ذكر وهذا هو برهان التبيين مع اشكاله مثل التبريط العقبين منه لا يقال معناه احكام ومهمة لا يحد  
هان بيان احوال الاعيان في الامور ووجهه على كل حالهما

ان  
في كل واحد من هذه الاربعة  
الاصسام الستة اذ ان يكون  
الكروج بالزيادة فيها او  
بالنقصان فيها او بالزيادة  
في احد والى نقصان في  
الاخرى فيرث العدد ضرب  
الثلثة الى السبعة الى ما  
ذكرنا ان كان في تلك  
الكيفيات كان اثنين و  
ثلثين لان المركب الثلاثي  
من الكيفيات الاربعة اربعة  
وكل واحد من الانقسام  
الاربعة اذ ان يكون الكروج  
بالزيادة فقط او بالنقصان  
فقط او في احداهما وفي  
مقدار القسم اثنى عشر على  
الزيادة والنقصان اذ ان  
يكون الزيادة في كيفية  
واحدة والنقصان في كيفيتين  
او بالعكس وكل منهما تسعة  
اقسام هذا القسم ويكون مع  
القسمين الاوليين ثمانية  
فاذا ضرب الاربعة الاول في  
السبعة كان الحاصل ما  
ذكرنا ان كان في اربع  
كيفيات فاما ان يكون  
الكروج في كل منها  
بالزيادة او بالنقصان او  
في بعضها بالزيادة وفي  
بعضها بالنقصان وج ان  
يكون الزيادة في كيفية  
او في كيفيتين او في ثلاث  
كيفيات فانقسامه تسعة  
والكروج بثلثة ويكون  
وهذا وهم فاسد لان  
الاعتدال العدل في المراح  
يعني على النسب بين  
الكيفيات على الوجود الذي  
سعى فاذا كان اللابي  
كالركب ان يكون وارتة  
سلا ضعف برونه ورطوبه  
ضعف برونه فعدده  
السبعة واثنت عشره  
كان حراة معتدلا ولا  
يدرج في ذلك ان يكون  
او اوجه الحارة ملائمة  
من والباردة عشره او  
الحارة ثلثي الباردة  
تسعة عشر ال عدد كجما  
روي فيه كل السبعة  
امكن ان يتركب منه  
نوع ذلك المركب  
فلابد ح زيادة  
الاوجه الحارة  
والباردة كون  
المركب حرا وباردا  
مما سعى لان  
يكون الحارة  
ضعف البرودة  
ان كان باقيا  
مع تلك  
الزيادة كان  
المراح  
معتدلا وان لم  
يكن باقيا  
معه فاما ان  
يكون الحارة  
اقل من  
الضعف يكون  
ابرد مما  
سعى او اكثر  
فيكون احر  
فابني فظهر  
ان الخارج  
عن الاعتدال  
البطني  
ثمانية كان  
الخارج عن  
الاعتدال  
الجسم  
كذلك **قوله**  
وانجز  
المبحث  
عنها الى  
السبع  
عن بعض  
احكامها  
اعترض  
عن  
الفصل  
من  
الاحكام  
بان  
يكون  
من  
الفصل  
الثامن  
بيان  
انقسام  
الاصسام  
الا ان  
الكلام  
في ذلك  
بعض  
احكام  
الاصسام  
هناك  
فذكر  
بغيرها  
منها **قوله**  
وكلا  
يلزم  
من  
دونه  
عدمه  
يكون  
محال  
لان  
كل  
ما  
يلزم  
من  
وجوده  
فرصا  
عدمه  
كان  
محلا  
اذ  
لو  
كان  
محلا  
لا  
يمكن  
اجتماع  
وجوده  
وعدمه  
معا  
وانما  
قلت  
فرضا  
لان  
وجوده  
سلة  
لا  
يكون  
الا  
مفردا  
**قوله**  
وذلك  
بان  
نقض  
في  
السعد  
الغير  
التناهي  
خطا  
غير  
متناهية  
اذ  
كان  
هناك  
عدد  
متناه  
سواء  
كان  
مردا  
عن  
المادة  
او  
حلالا  
فيها  
وسواء  
كان  
غير  
متناه  
في  
جهة  
واحدة  
او  
في  
جهتين  
او  
في  
الجهات  
كلها  
امكن  
ان  
يفرغ  
من  
سدا  
بعض  
خط  
غير  
متناه  
وامكن  
ان  
يقطع  
منه  
من  
ذلك  
البعد  
اذاع  
مثلا  
يحصل  
خط  
او  
غير  
متناه  
ايضا  
مع  
انه  
بعض  
من  
الاول  
بزرع  
فاذ  
انما  
انما  
انما  
الخط  
الفال  
على  
مبدأ  
الاول  
لزم  
ان  
يقطع  
انما  
لا  
ذكر  
وهذا  
هو  
برهان  
التبيين  
مع  
اشكاله  
مثل  
التبريط  
العقبين  
منه  
لا  
يقال  
معناه  
احكام  
ومهمة  
لا  
يحد  
هان  
بيان  
احوال  
الاعيان  
في  
الامور  
وجهه  
على  
كل  
حالهما

ان الجسم كى ان يكون بحيث يمكن ان يفرغ منه ذلك الخطان فيطبق احداهما على الاخر فيعلم ان يكون الخط الذي لم يتناه  
نفس الامر ان الوهم متناهيا بحسبها فانه وان لم يتناهي الا من عدم غامى الابعاد دون سائر الامور المعترضة  
لظهورها كما انها على سدر الانشائي كما لا يخفى فيكون عدم التناهي محالا **قوله** هذا برهان او من البرهان  
يدل على انه تسع لانتهاى الابعاد في جميع الجهات باسرها وانما تسع لانتهاى جهتين معا والاساس فيها  
في جهة واحدة فقط فلذلك على متناهية اذ لا يمكن ح ان يفرغ من انوع انوع ضلعي الزاوية بقدر امتدادها  
واصل البرهان هو البرهان المسبق الترتي وموان يفرغ من خط جسم متناهي في كل نقطة من تلك النقط على نوصي خط  
داين ويسمى كسمة اقسام متساوية وفصل بين كل نقطتين من مبادي كل الانقسام يحصل هناك خطوط  
تامة متساوية على مركزها اربعة ميا واطارها وحدث عند ذلك زوايا متساوية لتساوي العنسي التي هي  
متساوية وكل واحدة من تلك الزوايا ثلثا قائم لان المركز في كل نقطة يفرغ من كل سطح خط به اربع قوائم وقد  
نست منها اقسامها متساوية وكانت كل واحدة ثلثي قائم فخطها صلحان مما فطر من من تلك  
الاقطار وحدان الضلعان هما اللذان ذكرهما الصاع في ضلعي زاوية يكون الاضلاع سهما متساوية والامتداد  
وذلك انه اذ افضل من مبدئين الضلعين خطان متساويان ووصل بين الضلعين خط التسعة فحدث  
ثلث متساوي الاضلاع لان مجموع زوايا المثلث متساوية لتناهيها فلما كان احداهما اثنى عشر من الضلعين  
تلقى قائم ووجب ان يكون الزاوية المتناهي على التناهي على الخط الواصل بين الضلعين متساويين  
الساقين لزم ان يكون كل واحد منهما ثلثي قائم ايضا فيكون زوايا المثلث متساوية ووجب ان  
يكون اضلاهما ايضا متساوية فاذ افرض ان كل واحد من الضلعين قد امتد عشر اكان الاضلاع  
بينهما ايضا عشر اذ ولو امتد اكان الاضلاع ح كما هو ممكن فاذ افرض انها امتد الى غير النهاية كان  
الاضلاع بينهما ح موصوفا بالانهاضي قطعا فيعلم ان يكون الاضلاع متساوية في جميع جهات وان لم يوافق  
كون الاضلاع متساوية وحيث يكون امتدادها ايضا متساوية فيكون الابعاد ايضا متساوية  
لان المفروض امتدادها بقدر الابعاد وقد سقط في قرنا ما توهم من ان السبعة بالتساوي بين  
الاضلاع والامتداد كما يكون محفوظا اذ اكان الامتداد متساويا واما اذ اكان غير متناه فلما  
لا سقط ما توهم من ان الامتداد لزم ان يكون البعد سهما فترشاه بل اللازم ان يكون هناك ابعاد على نهايتها  
متناهية كل واحد منها مساويا للامتداد السابق عليه ومثل 19 ومنه مبدئين التوهمين انا اذ اوجهنا  
الى الابعاد الاضلاع التي بين الضلعين لم يحد بعد انوعا معا معينا الا للضلعين بعد امتداد  
واضلاع او اطول عن ذلك البعد العيين وكذلك الا ان لا يفرغ من انقصوا لاننا نعلم ان الامتداد لا يحد  
على ذلك التقدير من انواع متساوي الامتداد في الاضلاع فان

ان  
في كل واحد من هذه الاربعة  
الاصسام الستة اذ ان يكون  
الكروج بالزيادة فيها او  
بالنقصان فيها او بالزيادة  
في احد والى نقصان في  
الاخرى فيرث العدد ضرب  
الثلثة الى السبعة الى ما  
ذكرنا ان كان في تلك  
الكيفيات كان اثنين و  
ثلثين لان المركب الثلاثي  
من الكيفيات الاربعة اربعة  
وكل واحد من الانقسام  
الاربعة اذ ان يكون الكروج  
بالزيادة فقط او بالنقصان  
فقط او في احداهما وفي  
مقدار القسم اثنى عشر على  
الزيادة والنقصان اذ ان  
يكون الزيادة في كيفية  
واحدة والنقصان في كيفيتين  
او بالعكس وكل منهما تسعة  
اقسام هذا القسم ويكون مع  
القسمين الاوليين ثمانية  
فاذا ضرب الاربعة الاول في  
السبعة كان الحاصل ما  
ذكرنا ان كان في اربع  
كيفيات فاما ان يكون  
الكروج في كل منها  
بالزيادة او بالنقصان او  
في بعضها بالزيادة وفي  
بعضها بالنقصان وج ان  
يكون الزيادة في كيفية  
او في كيفيتين او في ثلاث  
كيفيات فانقسامه تسعة  
والكروج بثلثة ويكون  
وهذا وهم فاسد لان  
الاعتدال العدل في المراح  
يعني على النسب بين  
الكيفيات على الوجود الذي  
سعى فاذا كان اللابي  
كالركب ان يكون وارتة  
سلا ضعف برونه ورطوبه  
ضعف برونه فعدده  
السبعة واثنت عشره  
كان حراة معتدلا ولا  
يدرج في ذلك ان يكون  
او اوجه الحارة ملائمة  
من والباردة عشره او  
الحارة ثلثي الباردة  
تسعة عشر ال عدد كجما  
روي فيه كل السبعة  
امكن ان يتركب منه  
نوع ذلك المركب  
فلابد ح زيادة  
الاوجه الحارة  
والباردة كون  
المركب حرا وباردا  
مما سعى لان  
يكون الحارة  
ضعف البرودة  
ان كان باقيا  
مع تلك  
الزيادة كان  
المراح  
معتدلا وان لم  
يكن باقيا  
معه فاما ان  
يكون الحارة  
اقل من  
الضعف يكون  
ابرد مما  
سعى او اكثر  
فيكون احر  
فابني فظهر  
ان الخارج  
عن الاعتدال  
البطني  
ثمانية كان  
الخارج عن  
الاعتدال  
الجسم  
كذلك **قوله**  
وانجز  
المبحث  
عنها الى  
السبع  
عن بعض  
احكامها  
اعترض  
عن  
الفصل  
من  
الاحكام  
بان  
يكون  
من  
الفصل  
الثامن  
بيان  
انقسام  
الاصسام  
الا ان  
الكلام  
في ذلك  
بعض  
احكام  
الاصسام  
هناك  
فذكر  
بغيرها  
منها **قوله**  
وكلا  
يلزم  
من  
دونه  
عدمه  
يكون  
محال  
لان  
كل  
ما  
يلزم  
من  
وجوده  
فرصا  
عدمه  
كان  
محلا  
اذ  
لو  
كان  
محلا  
لا  
يمكن  
اجتماع  
وجوده  
وعدمه  
معا  
وانما  
قلت  
فرضا  
لان  
وجوده  
سلة  
لا  
يكون  
الا  
مفردا  
**قوله**  
وذلك  
بان  
نقض  
في  
السعد  
الغير  
التناهي  
خطا  
غير  
متناهية  
اذ  
كان  
هناك  
عدد  
متناه  
سواء  
كان  
مردا  
عن  
المادة  
او  
حلالا  
فيها  
وسواء  
كان  
غير  
متناه  
في  
جهة  
واحدة  
او  
في  
جهتين  
او  
في  
الجهات  
كلها  
امكن  
ان  
يفرغ  
من  
سدا  
بعض  
خط  
غير  
متناه  
وامكن  
ان  
يقطع  
منه  
من  
ذلك  
البعد  
اذاع  
مثلا  
يحصل  
خط  
او  
غير  
متناه  
ايضا  
مع  
انه  
بعض  
من  
الاول  
بزرع  
فاذ  
انما  
انما  
انما  
الخط  
الفال  
على  
مبدأ  
الاول  
لزم  
ان  
يقطع  
انما  
لا  
ذكر  
وهذا  
هو  
برهان  
التبيين  
مع  
اشكاله  
مثل  
التبريط  
العقبين  
منه  
لا  
يقال  
معناه  
احكام  
ومهمة  
لا  
يحد  
هان  
بيان  
احوال  
الاعيان  
في  
الامور  
وجهه  
على  
كل  
حالهما

قلت اوج صلح الزاوية على وجه يكون البعد مساويا لا متعادلا ولا حجاج ال اعتبار القوس  
بل كيفية ان يحل بالشكل الاول من العالم الاول من تمام الاصول ملكت من اولى الاصطلاح لم يوج منه ضلعان  
مخبطان براوية ال غير النهاية فان حالها على اذكر قلت بعدل الطرفين ليس من ذات الحاصل  
ان ما ذكرناه السهل وايضا للشدن بالنسبة ان ينسك بكل ضلعين من اضلاع تلك الروايات على ما عرروا  
بان تلك الاضلاع المتعاطفة المكررة اذا اخرجت ال غير النهاية ووج عرض الابعاد الذي فرضه منتهاه  
بما هو سها ولا سكت ان النقص مما من ضلعين منها يكون متساويا فكذا اذا اضم ال ما اخضر من كل ضلعين  
اخرين من الاضلاع السابقة كان النقص ايضا متساويا فكون عرض الابعاد متساويا على بعد كونه منتهاه  
فرض يعاطف خطين على بعد كيف كان فرض اوج كل منهما في طرفه ال غير النهاية دل على انها في ال  
وطوط وبالوجه الاول ايضا اذا اضم صلا ر اوه قايمة او منفرجة فان وتر العالمة او المنفرجة كسب ان  
الطول من كل واحد من ضلعيهما يعلم ان يكون الانفرج مع كونه اطول من كل واحد من الضلعين من التمام  
محصورا بين الضلعين **قوله** دل على الوجه ال على ان حقيقة الجسم واحدة في جميع هذه النام اذا كان  
ذكره في بوجه الارسا وطوط **قوله** كقولنا الحيوان اما طوط او صهال ان كورج الحماض المحلول  
صد واحد شمل على القسمه كال المثال المذكور فانه في قوة صدين كانه فيل الانسان والوحش الحيوان الساطن  
والحيوان الصيالي **قوله** وطوقونا انه الكوم القابل للابعد قد يتوهم ان الكوم ليس صبا نائمه  
بل هو ان العنقولا ولا سكت ان مفهوم القابل للشيء ال ليس ال يمكن ان يكون ذاتا للجسم الذي هو جوهر  
فلا يكون سدا نوبيا صديا وكذا قولهم انه الطويل العريض العميق ليس صدا ال سوادا زيد بالطول والنوص في  
ابعد مجموعا وموصيه وكذا قولنا اشور ال الكوم ينقسم ليس بوجا صديا **قوله** الجواب ان كالتقسيم  
سليم خالف ال انواع ال مخالف انواع الاجسام المتخالفة كالحواض والامار ولا نزاع فيه اما الكلام في اتحاد  
ما صفة الجسم المطلق المشترك بين كل الانواع واخلاف الحواض والامار يستند ال الصور النوعية المختصة  
بالانواع لا بنا في اتحاد المشترك منها فلا يستلزم خالف مفهوم صديا ان خالف ما صفة ال الانواع التي تحت  
وادع ان الفرون قضت بقا الاجسام وكذا القائلون بقا ال لا اعلم ان يكون صديا الفرون بقاها ايضا  
**قوله** وقد يوج في ذلك ان ما ذكره حكم ومهي عن النفس بواسطة النساء الخجرات كال قاي  
الجارى والسفات التي له معدا او سكتا ولو بنا والسبب في ذلك ان النفس عن صطاطه يتمايز التمايز  
و قد يورد بان الاجسام المكنة من العناصر كحيوان مثلا تتحلل منها اذ ابريط مع ان ال ارقام  
بقا ال الحكم بانها باقية باجبا انها **قوله** ونسب ان هذا النقل من النظام غير متعدي عليه فاما كان  
مد النقل يستعد اجدا في بينك السسط فكل

قوله

النقل

النقل رغبا لانه لو عن وجه الحكاين ومكدهم صديا الطوق المشهور فيه وما دله قوم بانه وذهب ال ان على الحاص  
من الامكان فادعي لذلك ان الاجسام مما ته ال الوثر حال البقا فهو مع النسا معون ان عاجتها ال  
الوثر لذلك لا تصور الا اذا كانت محلوها غير ما تعلقوا به ما توهمون كلامه لاما فصد به من انما غير ما فيه  
بذاتها بل هو مورا وعلم اوون بان له باعنا على القول السصح كما ان للقابل لعدم بقا الاعراض باعنا خله كما ان  
البه **قوله** بان الاعداهم من الوثر غير متعدي وان لا صلا للجسام برب ان الجسم لو كان باقيا لم يعدم لذاته  
بل اما لو ترو وطوط لان العدم الصرف الذي يلو لا شيء لا يخلو الا لانه وانما لو ج كطمان الفد ولا صلا للجسام  
ليصور انتقاله بطرمانه وتمام متصل من هذا الدليل مع ما يرو عليه مشهوره كور في انتقال بقا الاعراض كما  
راي الاشوري ومن نابه **قوله** فانه حال عن هذه الكبيسة ال الهوا، حال في بقية عن هذه الكبيسة وان عرض  
له الروع احصا ما يحاوره في الراجحة **قوله** فان العاقبة بدوت كل الالوان عقيب ذوالها اما  
ذكر العاقبة لان ترتب وجود شيء على وجوده او على عدمه ليس بعنده الا بطريق جوبان العادة باقيا وه  
بعده او لا موثر في الوجود ال الله تعالى ولا وجوب عنده ولا عليه بل ليس مساك ال اعتباره فاذا كرر رسم عاقبة  
والاستدلال بالتمثيل في امثال من البناء التي يطلب فيها البقية يستعد ال الة على عدم اتمامه لا ينفذ ال  
صديقا **قوله** وهذا الحكم ضروري ان الحكم بان الجسم ليس عرضي بذاته بل بوسط اللون والضوا ضروري بنية  
بان الهوا غير من مخلوه عنهما بل المرئي اولا وبالذات طوال الالوان والاصوات الغالبة بسطوح الاجسام ثم  
السعل حكم بان ما بين تلك السطوح جوهر متمدة في الجهات اعي الاجسام فمن مرسة نائما والنوص **قوله**  
ذهب ال الملل ال باق السطوح السوس ال الانبعا يعلم السلام فان الملة من الشريعة والدمية سوس  
ال الدم فانهم يستندون الخواص البه ويبالغون في ذلك حتى انهم لا يبينون صانعا وراه نسوا  
البه وقد مرت في مباحث العدم اشارة ال بعض كلام المشهور من الحكماء ال قدم العالم **قوله** لان الجسم يكون  
لوضع اخر في بيان امتناع خلق الجسم عن اوكه والسكون الوضع دون الوضوع مع الاجسام على اختلاف ال  
في المكان وبقا ال اوكه السنية والسند من واعترض عليه بان بقا الجسم على وضعه لا يعلم كونه ساكنا او لا بل  
انا وافرنا العالم الجسماني كله محكما لا استقامة او الاستدانة قوله واحد لم يخلو وضعه مع كونه محكما وكذا  
ان هناك اختلاف وضع بالقياس ال امور نائمة في الوهم بخلاف حال السكون او لا يندل في الوهم مساك اصلا  
و قد يوجب الوضع فقال ان الجسم لا عن الكون في جريان كان الخي كالكون سوي يكون اول ذلك الجرم كان الجسم  
ساكنا ولا محكما ويره عليه انج يلزم ان يكون الخي في مكانه غير خارج عنه ساكنا وقد بعض ايضا بالقياس  
في اول زمان صدوقه فلما ج ليس محكما ويجاب بان ذلك عدم الطوكلاسا في الجسم الباني وقد يقال ان حكم  
ان كان متعديا انتقاله على كانه ان كان ساكنا كان ساكنا في الالوان

لابر وان

عن المحل والوجه على مثل من الخلق اندمج وكل الابراد الصا الا ان اعتبار استعمال الوضع ووجهه كما عرف قول  
 واما السكون فلهذا لو كان قد با منفعه رواله على السكون اذ وجهه لو كان قد با لا منفعه رواله لان كل وجه  
 قد يمسح رواله اذ لانه وانما اعتبر ما قبله بالوجه لان الاعدام الازلية يجوز انتفاها كما كان عند المحدثين  
 البوجية قولهم لان فعل الحمار يحدث مدعوت فاجبت ان قصد الحمار اذ كان ما ماسدا لوجه المقصود  
 كجسده على وجه اثره مدعا بالذات لا بالزمان قولهم من وجوب ذلك الوجه وجوب الابراد اذ كان  
 الواجب الوجوب هو اثره ملائمة على شرط كان عليه تارة كسلبه اياه مسدا لا بالنظر في الغير اصلها كما يقدر  
 نظر والى الحمار معاراة او تعلوها كان عدم الازم مسدا لعدم ذلك الواجب فيكون منتفيا بالغير وان كان  
 مكن في صفة ذاته ومن ثم قيل الحمار المعلوم في ذاته لا يعلم إمكان لانه ومعدا بجهت جديده مسدا بالمعان النظرية  
 قولهم قد كلف الشرط ان كان مكننا يعني ان ذلك الشرط لا يجوز ان يكون حادنا والا لكان عدم الشرط  
 اول ما يحدث بل يجب ان يكون قد با وج ان كان مكننا عا والقسمة اليه ولزم الانتها الى ما يجب صدوره من  
 الواجب ملائمة على شرط وضعه في المور من وجوهه معا بمنفعه رواله وزوال جميعه فاستند اليه الصواب  
 كان واجبا لزم من وجوب العلم الشرطية امتناع روال القديم للارزق قولهم فلما ما مشاهد ان الاجسام  
 تنحصر في التعلية والعصر ما اذ كانت التعلية واجبة في العصر ما حاصره واقعة للا يكون شي منها واما منفعه الزوال  
 فالواو اذ التحقق فهو ان الاصمام يجب وانه يجوز على كل منها ما جاز على الاقوى الحرة ولا تصور ذلك الا في وجه  
 قولهم فثبت ان الاصمام لا يجرى حتما اذ كانت السكون ووثق لان ثبوت اذ كانت السكون لها كما ان يكون في  
 ضمنه فقلنا فادلم كل منهما لم يخل من جوهها قولهم وسعص منها فدرامتها صبا كما اذا فرضنا ان الابراد  
 الازل ومن زمان الطوفان الى الازل ومن زمان وقد تقدم تحقيق برهان التطبيق على مدعي السكيم واليكيم بوجه  
 علمه قولهم يعرف ان كل حادث موصوف بالاضافة في المنفصلين مدعا على كمال ما تقدم في باب صفات العمل  
 من ان كل واحد من السلسل على باعتبار معلول باعتبار مكانها فكلما كانت متطابقتان في الخارج احداهما العلوية  
 والاخرى حسب العلوية فكلما كانت كل واحد من السلسل سابق باعتبار مسوق باعتبار مكانه متطابقتان  
 في الخارج احداهما حسب السبوقية والاخرى حسب السبوقية ويجب ان النفا على كماله ان اعتبر باوه السوان  
 بواحد في التنازل ان اعتبر زمان السبوقية لواء احد رعا له نوافق الاضافين على السبوقية والسبوقية  
 كما عرف في كل العلوية والعلوية وقد عرف مسالك في تعريف مسالك ان هذا البرهان راجع الى التطبيق في الحقيقة  
 مع فله مؤنة في تحصيل الخطين كما انها خارجان في الخارج بلا كل منها قولهم فلان الضرون مضيت حدوث  
 ملائمتك عن الحوادث المتناهية وذلك لان كل حادث اذ كانت متناهية السبوقية لها اول قطعا فالبرهان لا يتكلم  
 الحوادث ما يوجد في كل الاول والا لكان معالما منها ما اذا

لم يوجد قبله كان حادنا مسدا واما قول الشارح طالع اما ان يكون في القدم مسدا عن الحوادث اولها واما سلم  
 الحوادث فان لم يخل ان ما لا سكت الحوادث سواء كانت متناهية او غير متناهية يكون حادنا مسدا  
 فلكل منها فثمة في كل المسامنة قولهم وعامل ان يقول سلم انهم استدلوا على حدوث اذ كانت باهنا على السبوقية  
 بالبرهان الا انها استعمال في حاله ان اقول واما لانها تكون الاول في المكان اما كما مر فاجدر عليهم ان اردتم  
 يكون اذ كانت معصية سبوقية بالغير ان نوع اذ كانت وما هيها بعض السبوقية فهو موان اذ تم به انها بعض ان يكون كل  
 وهي منها سبوقية بالغير ان نوع اذ كانت وما هيها بعض السبوقية فهو موان اذ تم به انها بعض ان يكون كل  
 وسهولة اقول لانها نهاية ويكون مامنة اذ كانت تحفظها بنعاقب كل الافراد التي كل واحد منها حادنا  
 يلزم من سبوقية كل واحد منها باوه منها ان يكون مجموع الحوادث مسدودا بنسبة اذ كانت على معنى انه لا يوجد  
 ذلك الغير من كل الحوادث من يلزم انقطاعها فيكون المامنة الصا حادنا مسدودا بنسبة الغير فانفصلوا ان  
 هذا الابراد زمان بان مامنة اذ كانت مسدودا لانها السبوقية ونان ما من عاقب اذ كانت الابراد غير الصا حادنا  
 الاول فبان يقال ان مامنة اذ كانت مامنة من امر مفضي ومن امر حاصل لان اذ كانت لا بد ان يكون منقسم الى اولها  
 كورا حادنا ولا سكت ان الامر يحصل سبوقية بالامر المفضي ومامنة اذ كانت لا يحصل الا في مامنة مامنة  
 بالغير فلا يكون قديمه ودر صيب عن ذلك بان مامنة اذ كانت حادنا في كل واحد من الامر المتحقق وتحصل  
 وكل منها ومنه من وثبات مامنة اذ كانت في كل منها فلما يلزم من سبوقية المفضل بالمعنى سبوقية المامنة به  
 وسكت الحال اذا قسم ذلك المفضي الى وسبوعدم احد مما لا اذ فان كل واحد من مامنة اذ كانت الحوادث  
 مامنة اذ كانت الوجهة فيه وهذا مع نوع الحوادث بان مع الامور المعصية والامور الحاصلة والامر من امر مفضي  
 امر حاصل يرجع الى اشياءها لال انوا حادنا فليزم ان يكون كل محض منها حادنا بالبرهان مامنة من المفضل  
 يكون ذاته الشخصية معلقة بالسبوقية بالمعنى الذي هو عين دون مامنة لكن قوله ولم يبدل دليل على ذلك  
 النوع سبوقية بعدم مدفوع بان مامنة النوع من الانتقال او الكون اما كما مر فلا بد ان يكون مسدودا بغيره  
 بناتس في مدالوع بانها لم لا يجوز ان يكون الانتقال سبوقية بوضع حادنا في انتقال سابق فهكذا الى  
 بناتس فيكون مامنة الانتقال في كل فردا مسدودا في حصول في فردا مامنة الابراد بالبرهان وسكت الحال  
 في الكون اما فانه يجوز ان يكون اوه هو ثبات ايضا وبنعاقب افراده الابراد لانها نهاية لا يكون مامنة يكون  
 الثبات في كل واحد من افرادها مسدودا بغيره كما في افرادها ومدالعدا الى نسابة الافراد الى غير الثبات كما في  
 في كون الحوادث غير سبوقية بعدم وبنعاقب عن اذ كانت في نفس من الازمنة الحاصلة الى الاشياء سواء اذ كانت  
 في الماضي على مدار الوجود بالقدم اولا لكان ملاصق افرادها الى غير الثبات كما في اصناف على اذ كانت مامنة مامنة  
 عنان الازمنة الابراد الى الاشياء سواء اذ كانت في نفس من الازمنة الحاصلة الى الاشياء سواء اذ كانت

صا

ابدية او لا والحاصل ان عاصمه تكون ان سم انها سببية السببية فان كنت ان يكون مستحق في الماضي فكلها في نفس قديم  
او افراد متشابهة كلها لا سماي استمرارية كما ان لها فادان كما لانها نية لها فدل ان المشترك على نفس من يوافق  
الوكالات الال غير النهاية وان ذلك كل ثورام لا لا اعالاد الاستدعاء ماصها السببية لفرانها لم يوجد  
من افراد في الازل والال كانت انما صفة في غير ذلك الفوق غير مسوقة حتى وان كان فكلها الازل خالها عنها  
لا بالمولد بس الازل امر محدودا معينا في ١٩١١هـ فيه بان وان وجوده في وقتها كان في وقتها في وقتها  
فكلها الازل عنها مطلقا بل كل زمان يوجد في الازل يوجد في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها  
او في سببية على الازل ومملكة السببية في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها  
الابد فانه ايضا ليس محدودا معينا يوجد في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها  
او اية يوجد في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها  
فلا يوصف في كل الافراد بالابدية مع كونها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها  
عاش معنى الوسط بين الجدا والاشتهى فلا بد ان يكون سببية ما بعد الفلت جوابه على غيرنا في الازل  
وكونه سببية ما حاله التعلق عنها فتقول مهنا طاران يكون الوسط سببنا جابدا بيقين بدوسط او ومملكة اشتهى  
اراد ان مالا نهاية فان قلت اكونه معنى الوسط واحد محض لا يغير وحام ميعط اكونه كاسبان فيهم  
ان يكون دوران كل فكر في الازل الى الابد كما هو رايهم في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها  
قلت ايضا في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها  
واحد يوجد الجسم في الازل لا استدارا لها انفسها ولا انفسها كما سببها امر عند سببها لا ملو بديل او ضا  
او امكلة الذي لا يشهور الاز زمان ويكون في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها  
سببية بالعدم وسببها لتبدل والانتقال في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها  
مع بقاء تلك الاشياء في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها  
بين المبدأ والمغنى العيني بين وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها  
منه الى الازل في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها  
ولولا لم يتصور ارتباط احد من بالاف لان الحادث لا يكون خلفه تمامه باسمه في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها  
لا يخلف معلوما فلا يبرهن حادث في سلسلة علتها القديم ولا يتزل في قدم في سلسلة معلولاته الحادث بل الابد متنازل  
من امر في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها  
لال اول له صغرنا النصف ان الحادث من القدم مسلم به عالم الحادث من الابد الى الابد في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها  
اعني بيان سببية الحادث في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها

الوجهين المذكورين احدهما اجتماع الاعداد في الوجود اما خارجا وادسها والآخر منها طبعا او وضعيا وقد  
نقدمنا الشرح الاول واحصيه عنه بان التطبيق لا سوف على وجه الاعداد معالان احد المتكلمين  
اما ان يكون لها من انفسها ان ينطبق على الواو او لا تجله الخواص لتسما فمما لا بد ان يكون لها من قطع  
العرض وجودها الخارجي والذمني لاصد الامر بين وهو متقوض بجواب الاعداد والى لاسما في بداهته  
وانتافقا وايضا ان اراد ان تتكلم الاعداد مع كونها معدومة حارصا وذا ههنا يمكن ان يتطوع بعضها على بعض  
اما مع التوب او بدونه فهو بطرفه ان وقع يمين ياراه او في نفس الامر توقيف على وجودها في زمان  
الوقت اما في الخارج او في الزمن وان اراد ان تتكلم الاعداد وجدت معاني الزمن او الخارجي لم يخل  
من قبول الاضطرار على احد الوجهين فاعا بنم اذا لم يكن وجودها معان احد منها وعلوم فان سئل سوا  
بغير كون بان من الاعداد باسم ما ثابته معاني علمه على علم الاعداد الا على ذلك كيف في انام ولبسنا  
فلم يعلمهم يتشبهون بكل العلوم على كجوا او غير الوجود الذميين او علمهم لا يثبتون لها نيتبان تلك العلوم  
عدم دخول الزمان فيها كما سببها في اشارة اليها وقد يقال كما مر في مباحث السمع ان التطبيق يتم على سبب  
الوجود اما على الاصح او على التعاقب كما في الخواص فان التطوع فيها يكون حاصلها حسب الواو  
سواء هو ههنا او لا واما التطبيق في مراتب الاعداد فوحي محض سقط باسقاط الوهم لان القول في حيا  
متشابهة الا اننا نعلم ان الامام الرازي في المطالب العجالة مدما ما حصلناه في معرفة كجود الاعداد  
النوعية ان موعه اربعين سنة وقد بسببها ابطال ما في كتابات الال غير النهاية فان كذا منها سببية عدم  
الازل في جميع عدما في الازل فلا يوجد في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها  
عنه ما نعلم ان اردم باجتماع العدديات في احد الازل اصنافها في حين معين من اجسادهم فوهم او عامس حين  
بعض في الازل الا وهي فيه واجدم بكل العدديات لوجوده في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها  
كل عدديات كما يوجد ترتيب في بدايات وجودها فهو مسلم ولا بد من اجتماع بعض الوجود مع بعض العدديات  
محدود في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها  
ملاحقة معاهه غير ههنا لم يكن مني منها ابديا يجمع عدما ههنا في الابد على معنى انه لا ترتيب في ههنا بكل العدديات  
كما يوجد هناك ترتيب في ههنا الوجود فلا يبرهن في الابد الا وهي في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها  
زمان معين من وجوده وعدمه شي واحد في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها  
لابد ويجاقب الخواص في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها  
وهو علم كعلم كعلم ان ذلك يجرى من نوعهم مالا يفتق من حاصلها بالفضل سواء كان محصيا او متناظرا كما في الازل  
والخواص الواو في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها

الوجهين



اولم يكن اربعا كان بعضها حادفا ولا بد لملك الحادث من محدث موثر فينقل الكلام اليه **قول** بلزم الدور  
او التمهيد اليه كونه في الوترات الترتيبية المحمودة في الوجود بطائفا واما الجسم المذكور في قوله بلزم  
الدور والنسب في الحوادث الا ان اول مختلف في الحكم في قيام المنع ان يلزم محتمة فلا يلزم الدليل على انه  
مطلوب المستدل منها اعني قدم الاجسام ونحو ذلك بلزم ان يكون صدور الحادث عن القدم كسواء  
من حوادث متعاقبة غير متناهية كما هو مذموب للحكايا في الحوادث اليومية فان **قول** يمكن  
الحوادث المتعاقبة من غير العلول الحوادث الا ان يكون فلان ذلك الحادث من فاقه لان الغيب صفة لها  
مخفية وكذا المادة لا بد ان يكون قدمه والا صاحبت ال مادة اولى وتكلم المسم كما تقدم في قوله  
في مباحث الحوادث ولم يخلو ما عن الصفة كانت الصفة ايضا قدمه فيكون الجسيم فربما قلنا **قول** يمكن  
القدمه باسمه ممنوعه لم لا يجوز ان يكون بلك الحادث امور لا غير اربعة كسقط الارادة العدمه او صور  
مساقفة لا مرشده ويكون كل سابق من العلول والصوره اسرها للناصح الى ان سهم ال سلع او صور هو شرط  
لحدوث الاجسام **قول** فان الاوقات التي يطلب فيها السرح معدومة يدل على ان الحمار في الجواب  
من شئ الزمعيوان جمع مالا بد منه في الوترية حاصل في الازل لان صيرت السرح بلا مرجع انما يكون  
الشيء دون الشئ الا في حاصله ان جمع مالا بد منه في الثابت وان كان حاصل الازل الا ان  
سكان موصوم ولا تا بر من اوائه التوجيه الامحيم فخطب السرح في ملك الوجود لو فوج الا في سوا  
كان زما ما اوتبع من الاحكام التوجيهية من الامور الوترية العدمه واما في مصلو ولا وجود  
الاعم اول وجود العالم ولا مرجع فلا مرجع وجود الزمان كما عرفت واما وجوده من العالم فلم يكن  
فوجد في حال ابتداء وجود الزمان انتم يعلم ان العدمه الغالبة لعدم امکان وقوع سائر الوجودات  
ابتداء وجود الزمان مسددة في الجواب على ان يقال من وجه الزمان لا وقت محضا حتى يطلب  
سرح بعض على بعض في وجود الزمان ويخرج من الاجسام معا فلا يمكن اصلا ومع كونهما مسددة  
فور وجوده كما ذكره في بيان من انه يلزم ان لا يكون جمع مالا بد منه في الوترية فيما عدا الزمان حاصل  
والعقد خلافه مبداء وقد **قول** ان الجيب فدا ختار في الجواب الشئ الا في وبين ذلك الامر  
سوف يظن الثابت هو ابتداء الزمان ونسب حاصل الازل فان قال **قول** استدلال ابتداء الزمان  
كان حادفا واحتجاج المرجح حادث عند حدوثه اجيب بان الفاعل عند اختياره ان  
يخرج بلا داع مرجح فكون قول المسم والخمار مرجح احد مقدمه للاحتمال ان مصلو يكون  
بعض الجواب عن الدليل الاول لا جوابا عن دليل مستأنف وكيف يمكن ان يكون اشارة اليها معا واما ان كان  
لم يكن ما اوردوه الشارح في الجواب وانما في الجواب

ان جمع مالا بد منه في الثابت حاصل في الازل كما نوه على بدل عليه صديك النرجع وانت علم ايضا ان مورد هذا  
انما هو حمل على استدراك فيه وفي عبارة المصنف ايضا فيكون ان عال ان الفاعل كما رجع وجود العالم زما ما اوتبع  
على عدمه محتم اختياره ملاذع اليه **قول** والجواب الصحيح ان يقول اصحاب ذلك الوقت بوجود ذلك الازل  
ذات او لا حل سلع الازاق الفديده بره عليه ان ذلك السلع اما ان يكون قدما او حادفا فان كان قدما  
ان يكون السلع في الذي كمن وجوده في هذا التعلق ايضا قدما ولو اخض بوقت دون وقت او لزم السرح  
لان السرح الحاصل من ذلك السلع بم الاوقات باسمه لا يتصل الازاق الفديده نطفة في الازل بوجوده في  
سبعين فاذا حصل ذلك الوقت وصدرك السلع القديم من غير اصحاب الازاق حادث لا يتصور في وقت  
في حصول ذلك الوقت الذي هو حادث مشغل الكلام الى صوره وان كان سلع الازاق العدمه كما ونا نقلت الكلام  
ان صوره انه فان كان صوره سلع او حادث ومكدر استسلت النعلقات كما هو واما ان يقول ان السلع  
اختار في فلا يخاف صوره ان ثابته الا ان البديده بشهد بان كل حادث وجوده ما كان او عند ما كان ال موثر  
كخصه بوقت حدوثه **قول** ان كان موجبا لانه بلزم من قدمه قدم الازاق عليه ان يقال ان  
الوجب القديم انما يكون قدما واصر عنه ملاذع او بواسطة قدمه ايضا واما ما اورد من سوط حوادث  
ال غير الثابتة فلما كانت الوجودات اليومية عند الحكما الا ان فيه التزام النسب في الحوادث الذي يخالف في الحكم  
**قول** فلا بد له من عايد في الاجاد وذلك لان الحمار الذي يطبع منه السلع ليس انما يفعل بفسد وبيان  
فلا يخار اي دسئي ولا يميل اليه الا اذا كان مسكنا ما يرجع به الا كما وعلى بركة بالقياس اليه فيكون الا كما وويل  
بمن بركة فكان بالا كما وحصلت ملك الوجوده وسكنا وكان بدون ذلك الا كما ونا فصل ذاته ومعدا بط  
فوجب ان يكون ابتداء الوتر في الاجسام به جيا فيكون فربما **قول** هذا على راي بعض فان الاشياء  
ومن امس انهم جوزوا مرجح الفاعل الحمار لاحد مقدمه ملاذع يدعون اليه وذلك منهم القول بان كل  
الفعال الذي لا يمتد بالاعراض مع كونه بالفسد والاختيار ونسكو ان ممد النمو بزمن عدل العطشان و  
زمنه الجايح وطول النهار من السبع مع المساواة في جمع الجهات التي ينصور السرح بها على ما استتم  
واما العتملة ومن خذ ودمع فادعوا ان الفعل الجان عن الوضئ خبث والله سبحانه وسلك فترج ورجوع الوضئ  
البعث والتعاليه عن النافع والمضار فيكون راجعا الى الخلقات ورجعته بصالح العباد والاحسان اليهم والى  
الاشياء بقوله وعند بعض العامة استحسان الفعل للفاعل واطم الحكما فقد زعموا ان البديده لشهد بان  
الحمار بركت الشئ الذي ذكرناه لا يتصور منه فعل الا لو هو فيكون مسكنا به ناقصا ذاته فذلك نفعوا الاختيار  
بهذا المعنى فعمله وقالوا انه كاطل في ذاته وصفاته راجع الى ذاته فعمله فعمله على احسن وجهها فيصيرها  
عنه فيكون فاعلا لانه وعمله فاعله بالذات فيكون فاعله

١٦١



فلن نعوا عنه للاختيار هذا المعنى لان الاختيار معي كونه بحسب ان شاء فعل وان لم يشاء لم يفعل ثابت له زمان  
 واما قوله ولانه فوق الكمال فاشارة الى ان كمال الشيء لنفسه باعتبار جهات النقصان عنه وحصول تمام الكمال  
 وهناك من يراه اعلى من غيره ومن ان يكون في رتبة الكمال ورفعة شأنه في رتبة الكمال لان لا يفيض الكمال من رتبة  
 بمرور عترة النقصان بحسبه فكذلك في رتبة الكمال لا يكون فاعلا مفضلا لكونه كونه معاك فاعلا  
 فوق الكمال ومردا طولا الغاية والنهاية في الكمال او لا ينافي في القبح والسيئ بل ينافي في العارفة ايضا **قوله** وبلزم من  
 انما قد قدم الصورة ما بين عند من ان المادة تفسخ طولا عن الصورة فان كانت واحدة كان الجسم كالمركب منها  
 فديما حصة وان كانت متعاقبة كان قد بان بوجوه بان التقدم في الكون في الدليل انما هو في الانسان والبهائم  
 الكتاب **قوله** ودر وقت ما فيه انشائه الى ما اعترض به متناك على الجواب راجع اليه **قوله** فتو انما هو  
 السد لال عدم الزمان على قدم الجسم ويعبر عن الظاهر المشهور ان يقال لا يجوز ان يكون الزمان طويلا والاكمل من غيره  
 على وجهه بل يجب معه ان يخالع السابق سبق اعني الزمان فيعلم ان يكون غيره فمنازما الزمان فيكون الزمان  
 موجودا حين ما فرض بعد وكما سلف في الزمان قدما وهو متدارك في كانه ايضا قد يكون قبلها  
 اذ الجسم قدما وهو الطول واحده **قوله** سابق غيره على وجوده انما يلزم اذا كان الزمان معدوما لم يكون  
 واما اوله فوجد اطلاقا كما هو من حيثها من الزمان امر موقوف لما واما ايضا لا يمكن ان ذلك السبق لا يكون السابق  
 زمان بلزم ذلك اطلاقا واليه البشر في المنى بقوله والتعلية للسعد في الزمان واما بعد التنازل للذليل الربيع  
 ان قيل كل حادث لال اول وذلك سائر القول بكون العالم اكال اول فلان الزمان لا يقبل العلم بل هو امر  
 وذلك لان كل حادث معدوم قبل وجوده فليعلم لا يخالع فيها القبل ومنه التعلية صفة بئس هو وضمها الزمان  
 كما يقبل كل حادث اول الحوادث فرضنا زمان معين وهو متدارك في كونه محصوره في حاديه ايضا فنقول  
 اليها قبلها ايضا زمان وجزء محصوره او في حاديه وهكذا يقبل كل حادث لال ايامه في زمان  
 اذ انما طنان كالحادث سلسله لال اول اعني السعاده لال ايامه لانه لانه لانه لانه **قوله** فتو الجواب ان العلم  
 الزمان فلا يلزم ان يكون لكل حادث زمان فيعلم سلسله الحوادث التنازل بكون العالم **قوله** ودر وقت ما  
 ان اوله متناك على تمام الجواب **قوله** الاول من العلم التنازل الى الاول فقول من العلم التنازل الى الاول  
 اما ان يجمع جميع ما يوقف عليه الترتيبه اولا والا كما هو من العلم التنازليه حيث قيل في ان التنازل لا يجوز ان يكون  
 معلل لعمارة والتالي ما يوقف من ان العلم اذ به حيث قيل في ان ما في الاجسام يجب ان يكون في رتبة  
 ما فقول من العلم الصورة بناء على ان سببه الزمان او الحوادث التنازليه فانه فانه الصورة **قوله** لا يخالع بالاجسام  
 معلق الترتيب والنصرف انما يقيد المعلق لذلك لان معلق الترتيب بالاجسام حادير للقول عليهم **قوله** ان  
 ولا يصح ان اراد الجسمان في يوم الدين ١٩١٣ الجسم المطلق كالزمان والشؤون ١٩١٤

سبح منه كاصون الفوتة لا جسمان والجوهر المعلق بالاجسام تعلق الترتيبه والتصرف كالتصرف وكان في الجسم  
 على ما هو في الجسم لاصد الوجهين وكحل النفس الناطقة واطل في الجوهر الذي السد بل هذا الدليل على عدمه لانها  
 كالفعل متشارك ذات الباري في افعالها ليست متخرج بالذات ولا حاله متمم بالذات **قوله** ان صفة مرتبة  
 الاصل العيب والرتبه وكذلك المصلح بالجوهر يقال في صدر الامور دخل وخرج بمعنى والرتبه في الدليل هو الصعق  
 فذلك من غير الترتيبه بالصعق المراد **قوله** واحسن جميع الجهات الى لا تكلمه في ذاته بل هو احد في الذات فاعلم  
 ترتب الال في صفاته لانها عين ذاته **قوله** والاصدر عنه ام ان لان الجسم كرتب من الهول والشؤون ولا يمكن  
 الترتيب عن العلة كما يكون صدور مغزواته عنها فلما جاز في قوله ليس واحده منها علة الا في ان ذلك لا يجوز  
 اذا صدر عن الجبراء اصدرا على اولا وصدرا عن هذا الجبراء الا في وقتين فيما بعد انه لا يجوز ان يكون الصادر  
 الاول اصدرا الجسم اعني الهول والصورة كقوله بان في كل صدور الجسم عن ابتدا اولا بان ذلك ان صدر  
 كل واحد من غيره ابتداء واما بيان اصدرا عنه اصدرا وبصير علة الا في صدر عنها الا في وقتين او بصير  
 مطلع الا في صدر عن الا في ابتدا متوسط وانما اعني صدور اصدرا عن ابتدا وبصير علة او اصدرا  
 للاوسط فضعف الاول بلزم ان يصدرا عن الواحد لخص امران في مرتبه واحده والاراد ما لو سطر الطول في  
 بين الفاعل والمنفعل القريب بانفراجه والوسط هذا الوجه سبيل كون الواسط كجسمها متوسط بينهما  
 المتوسط حيث لا حده او يتناقض الا في اذ كما هو من هبهم ان كون الصورة شريكه لفاعل الهول وج  
 ان يقال لم لا يجوز ان يكون اصدرا واسط للا في غير مطلع فلا يلزم ان يصدرا عن ابتدا امران ابتدا **قوله**  
 وليس كذلك ان ليس معدوم اصدرا على الا في السخص لان الهول علة فاعلم السخص والصورة علة فاعلم السخص  
 الهول فلا يعدم لاصد منها حيث انها متخصه على الا في **قوله** اما الصورة فلان فاعلمها هو هو على سخصها  
 ان الصورة سواء كانت جسمه او روحية لا ينفور كونها من رتبة فاعلمه لوجوده في الخارج الا بعد كونها موجوده  
 في ولا وجود في الخارج الا للسخص دون الجهات وسخص الصورة هو في الال لانه لا يعدم انما في  
 فاعلمه سخصها **قوله** صوره كون الال في متناقض عنها لانها معلول لها وذلك لان علة الطراد الاول يكون  
 له مطلع او توسط او بينه واسط فيكون ما عده ما هو اعني ما شره **قوله** ما در صلحها صرح بالفرق بينهما  
 على ان الاصل المذكور في المنى ليس كجود سخص الامر على سبيل كالا في **قوله** او الجسم شرط لوجوده  
 انوم مع ذلك ان الوضو شره وطحل لجاز ان يكون اصدرا لاول بعض صفاته ثم ان صرح ان ذلك امتناع كونه  
 فاعلمه فاعلمه كالم الدليل عدم **قوله** كس لباقة السعق عنها صلاحه التاثير لان الال في علة فقط ان  
 بذلك ان الال لا يكون مؤثره فاعلمه اصلا فقول من هو بصيرة على السط لا ينعينه معنى انشاء صلاحه التاثير  
 عن الال ان اراد الال لا يكون مؤثره فاعلمه كالم الدليل

قول في معنى ان يكون الشيء الواحد بالعين ال واحدة له كونه الوجود كونه الوجود  
 ملازمة الشا من المادة مطلقا لا باعتبار ان الصلح الاول ك ان يكون عليه جميع ما عداها اما لا  
 فيعلم ان يكون الماد على ذلك الصدر على موضع من مظهرها فملم اصحاب نسبتى القبول والفعل هما و  
 وعلو لانها لغوا ذلك الاصحاب انما يكون محالا اذ كان من جهة واحدة وهو محو ان يكون الماد  
 له لذاتها فاعلا لا يوسط امر او على انه محو ان يكون فاعل القبول ملو المدة الاول ويكون الماد  
 الثاني في ملاحظه النسبتان في الماد **قول** فكانت مسددة بالوجود على الصون ان كان  
 متقدمة بالوجود وعلى الصون وطرح لان الصون شركة لفاعل وهو المهيول عند **قول** وهو المهيول  
 الحق فان **قول** قدرت انسان الى منع صد الاضمار كوار ان تترك جوهر ليس جسم من  
 بس كرسى الجسم اعني المهيول والصون وج حاز ان يقال لم لا يجوز ان يكون القادر الاول هو الماد  
 لهذا الجوهر ولان امتناع تقدم احد على الاخر كان في الجسم فليس هذا الجوهر المركب الجوز ان  
 محم الا ان العجز بالذات المال للمكان هو الجوهر الممدد الهات اعني الصون الجسمي بينهما في ذلك محلهما  
 في محلهما فيكون محو والاني مكان ولا يجوز ان يكون نفسا لان في النفس لا يستعمل بالثبات والاساليب  
 يكون معلوما وهو الماد وكوبه كركن لا يدرج فيه **قول** والمجاز كوار ان مسددا تان وافتعاله يجب نمد  
 اجتناب وليس من العلق امور او وجود في الاجناب بل لم تغلق في صفاته الحقيقية عن الماد  
 صا اعتبارا في شروط الخاص المبدأ في افعاله **قول** بعد تسليم الاصول التي بنوا عليها هذا الدليل  
 من ان الغالب الوجوب اذ كان واحدا صفيقا لم يصد عنه الا واحد وان الجسم مركب من المهيول وال  
 وان الغالب ليس ان يكون فاعلا وان الصون في تحمها محاد ال المهيول وان المهيول في وجودها  
 ال الصون وان جمع افعال النفس هو فوه على الالة الحساسة وسعى من هذه القدرات مساعدا **قول**  
**قول** ولعل ان يقول على مسددة بوجوب اذ اسلمنا جميع تلك الاصول فلن ان نقول ليس المبدأ واحد  
 من جميع الماد بل حسنا مسددة اعتبارية لا عينية كوار ان يكون شرطها بين فيبدها انان جسمها كما  
 جوزم عدو انا العلول الاول بحسب همة الاعتبارية على امر لا يقال عدوها ان يستمد ان يكون في حسب  
 بوجه ما يكون يكون محاد المبدأ او فلا يكون حيدا او اول لاننا نقول ان حيد المبدأ او ان يكون  
 منه تركيب حسب ذاته او كان متساك صفات حقيقتها فاعية بذاته على رجم واما تعدد همة الاعتبارية فلا  
 تركن في ذاته ولا تعدد في صفاته الحقيقية ولا حاد ال مبدأ او فان **قول** عوص الجوهر الطبيعي له  
 كاحص الشان في يكون عروض السلوب ان لو كانت حاد حاص الفعل لعين وهو ممل كل الامور عارضة فلن  
 لم يلوكون الووص علبا انه يوقف على الفعل في علم انه ادم

لم يكن تلك الامور عارضة له بل راوان كل الامور العارضة او عارضة لوجودها في الخارج بل في العقل ام انها كونه  
 الال العقل عارضة له في نفس الامر سواء عقلت او لم بعقل عم او لم بعقل لم يكن موجودا في نفس الامر بل انضاف  
 الى صفة في الخارج لا يوقف على وجوده بل صفة في نفس الامر كما ان اصناف الشيء في الخارج بصفة  
 في وجودها فانه فان العي عارض لم يمدل في الخارج من ليس من الموجودات الخارجية وكمن تعلم وطعامه في علم  
 في نفس الامر ولا يوضع ال عر ذلك سواء امكن معقل في انه بالكنه او لم يكن **قول** وهو الدليل الاوام السماوية  
 بعض اونها السيدان الرياضيون على حركات الافلاك بطريق ان عنوان الكواكب وكوكبة كاشبهدها في كل  
 ان يكون للافلاك الكواكب في انفسها لهما اثرنا لبعده واستدلال الطبيعيون على و كانا بطريق في  
 وهو فادكرنا منها واما قال بعض اونها التي تعرض لان الاوام السماوية لسطه فلا يكون فيها او افعال العقل  
 في ذلك الوضع ما يجي ذاة تفسيره لان المراد بالوضع مراد هو الهيئة التي يوضع بسببها او افعال الاجسام  
 في داخلها وهي التي ذاة لا سبب كعوض او افعال بعض **قول** فلا يكون في من الوضع والمخا ذاة ليس  
 طماع الاوام العروضة واجبا والتغلة عنها جانف اقول في النظر الى طبيعتها ومراد القدر كافي في المظ ولا يند  
 في جوار كون شخصها بعدا بوجوب الاوضاع وانتفاع الانتفال وايضا مراد الوضع انما يوضع من تفر  
 ملاكون واجبا لذوات الاوام فيجوز التقلد عنها بطريقها واعترض بانه لم لا يجوز ان يلحق جسم العلك  
 هيوية لا يشارك في الكمال فيها كما ان كونه كره لا يشارك في الكمال فيه ويكون تلك الصون مقتضية لوضع  
 لا يشارك اصلا فان **قول** لا يدرج ذلك في حيزها او حيزها لان الاوام انظر الى طبيعتها لا تكون  
 الوضع في علمها الانتفال عنه **قول** يكون تلك الصون الكواكب عابثا حار حان طماع الاوام  
 با على هذا الاحتمال حصر العايق الخارج من مسددة في البيل السقيم والكرت يدنو من ان تساوي مع الاوام  
 والمخا ذاة لوح امتناع التقلد لا سدا حرا التخصيص بالخصص ونساقه طلان ذلك التساوي سلم ككل واحد  
 من الكواكب والملكون وطعام ان اوكه لو حد بالسباها المقضمة لها خلا خصص بالخصص ثم كما ان يقال عدم  
 وجوب الوضع والمخا ذاة لطباع الاوام السلم جواز زواله عنها وذلك السلم جواز اوكه عليها او جوار  
 ذك في كمالها لا اعتبار الوضع والمخا ذاة معه سواء كانت تلك طبيعية او قسرية لان اوكه يدون البيل في كماله  
 ان خاص الكسب اليوس من البيل هو العلة العروسة **قول** واما مكن عليها سون اوكه السيد من  
 التي انتفاع اوكه السيد كذا الحكم باخا ذاة ال العلك في الطبيعة بنا على السباط اعانم في حدها دون سا  
 العلكة **قول** وجب ان يكون الاوام السماوية مبدأ في سدر الدين بيت على سدر مادم الحكان  
 السيدن وذلك لا سلم وهو المثل السيدين ان كانه فلا لرم من الحكا وهو مبدأ في الفعل بل كالحا الاير ان الحكان  
 احزان التظن لا يستمد وجوده من التظن وهو في وجوده في العقل فان

اشياء  
 قول في معنى ان يكون الشيء الواحد بالعين ال واحدة له كونه الوجود كونه الوجود  
 ملازمة الشا من المادة مطلقا لا باعتبار ان الصلح الاول ك ان يكون عليه جميع ما عداها اما لا  
 فيعلم ان يكون الماد على ذلك الصدر على موضع من مظهرها فملم اصحاب نسبتى القبول والفعل هما و  
 وعلو لانها لغوا ذلك الاصحاب انما يكون محالا اذ كان من جهة واحدة وهو محو ان يكون الماد  
 له لذاتها فاعلا لا يوسط امر او على انه محو ان يكون فاعل القبول ملو المدة الاول ويكون الماد  
 الثاني في ملاحظه النسبتان في الماد **قول** فكانت مسددة بالوجود على الصون ان كان  
 متقدمة بالوجود وعلى الصون وطرح لان الصون شركة لفاعل وهو المهيول عند **قول** وهو المهيول  
 الحق فان **قول** قدرت انسان الى منع صد الاضمار كوار ان تترك جوهر ليس جسم من  
 بس كرسى الجسم اعني المهيول والصون وج حاز ان يقال لم لا يجوز ان يكون القادر الاول هو الماد  
 لهذا الجوهر ولان امتناع تقدم احد على الاخر كان في الجسم فليس هذا الجوهر المركب الجوز ان  
 محم الا ان العجز بالذات المال للمكان هو الجوهر الممدد الهات اعني الصون الجسمي بينهما في ذلك محلهما  
 في محلهما فيكون محو والاني مكان ولا يجوز ان يكون نفسا لان في النفس لا يستعمل بالثبات والاساليب  
 يكون معلوما وهو الماد وكوبه كركن لا يدرج فيه **قول** والمجاز كوار ان مسددا تان وافتعاله يجب نمد  
 اجتناب وليس من العلق امور او وجود في الاجناب بل لم تغلق في صفاته الحقيقية عن الماد  
 صا اعتبارا في شروط الخاص المبدأ في افعاله **قول** بعد تسليم الاصول التي بنوا عليها هذا الدليل  
 من ان الغالب الوجوب اذ كان واحدا صفيقا لم يصد عنه الا واحد وان الجسم مركب من المهيول وال  
 وان الغالب ليس ان يكون فاعلا وان الصون في تحمها محاد ال المهيول وان المهيول في وجودها  
 ال الصون وان جمع افعال النفس هو فوه على الالة الحساسة وسعى من هذه القدرات مساعدا **قول**  
**قول** ولعل ان يقول على مسددة بوجوب اذ اسلمنا جميع تلك الاصول فلن ان نقول ليس المبدأ واحد  
 من جميع الماد بل حسنا مسددة اعتبارية لا عينية كوار ان يكون شرطها بين فيبدها انان جسمها كما  
 جوزم عدو انا العلول الاول بحسب همة الاعتبارية على امر لا يقال عدوها ان يستمد ان يكون في حسب  
 بوجه ما يكون يكون محاد المبدأ او فلا يكون حيدا او اول لاننا نقول ان حيد المبدأ او ان يكون  
 منه تركيب حسب ذاته او كان متساك صفات حقيقتها فاعية بذاته على رجم واما تعدد همة الاعتبارية فلا  
 تركن في ذاته ولا تعدد في صفاته الحقيقية ولا حاد ال مبدأ او فان **قول** عوص الجوهر الطبيعي له  
 كاحص الشان في يكون عروض السلوب ان لو كانت حاد حاص الفعل لعين وهو ممل كل الامور عارضة فلن  
 لم يلوكون الووص علبا انه يوقف على الفعل في علم انه ادم

لم يكن

في ان لو اريد ان يكون الحركة السندرية الحانها الدان كلما يزيد بها الحانها الاستدادي الذي للحصل الاستدادي  
 السندرية باسرها وارتفاع الوانج برزمتها ووج لا بد من وجود البيل السندري وصدده بالفضل في السندري  
 النسبية الا الحان الحركة الحانها ذاتها واما الحانها في الاستدادي التام فلم يلزم منها بل هو ممتنع وقد يقال ان  
 الاحسان الدان كاف في ثبوت انطاد ذلك كس الحركة العسري وتذنبت من عدم ان ما يفعل في الحانها  
 فلا بد من مبدأ من طبيعة ولا يمنع على الافلاك البيل السندري كان ذلك قبل مبدأ البيل السندري **قول** دال على ان  
 يصدر عنه عاقبة من ذلك البيل حسب الشرح وذلك لان النسبة السندرية الواحدة لا يتصور كونها مفضضة بل انما هي  
 ويا يجرها عنها ورجا يقال مبدأ البيل في الطبيعة كونهما غير شائع واما في الطبيعة الذي هو علم منها والحكام في  
**قوله** الادومل مستقيم او مركب يعني المركب من السندري والسندري وذلك لان كالاتميل فيه اصلا واما في  
 بالاستدادي فقط بسعان الحركة السندرية واما يتم مبدأ الاستدادي في الحانها في الحانها وعلوم ونبت الحانها  
 البيل السندري في جميع الاوامر المكتبة فلا يكون مساك 2 وويل مستقيم ولا مركب **قوله** مدان على وجود البيل في  
 تدريس من الدلالة كوارث البيل عن وجود البدان في عدم العاقبة بما على جوار اسعاد الشرح كعدم الخالفة  
 مثلا واما لزوم الحركة لوجود البيل في العاقبة وما مر كس في يقال مهران الا في الوجود على ما في التلخيص  
 الا في الوجود في البيل في العاقبة من البيل في العاقبة وما مر كس في يقال مهران الا في الوجود على ما في التلخيص  
 على بعض وضع خصوصية وقطبين محصورين بمرجع طامرج ويجاب بان ذلك المخصص بان يكون الامر خارج  
 الحركة وان لم يعلم حصره كون الحركة بسيطة **قوله** لان الحركات اما فسرته ان الحركة الذاتية الغاية  
 الحركة مخرجة من الافسام العامة فلا بد من البعض على الاخصار ما الحركة العوضه الغاية ما في الحركة **قوله**  
 لان مبدأ ما خارج الى مبدأ الحركة ان كان خارجا عن الحركة مما راعه في الوصف والاشارة كانت الحركة  
 وان كان غير خارج كذلك فان كان صدور ما في العاراد كانت طبيعته وان كانت ارادية فظهر ان ذلك  
 العنق الناطقة للبدن واوراد عند العاقبة محردا لسر العدم الامتياز وصفا فان في العنق الناطقة كالبيا  
 في كون الحركة ارادية الا يري ان الانسان الساقط من طليو شعور وكنته وليس ارادية فظهر ان ذلك في  
 والتغذية والغنية داخله في الطبيعة على الاوجه **قوله** فاعرفت معنى ما عدم من ان في العنق الناطقة  
 فلا يكون حركة فسرته مستندة الى امر خارج عنه **قوله** لان كل موصفة بالحركة السندرية مردان كل حصر في  
 في مكان الحركة بالاستدادي يكون بوجهه البه ما تنفدت عين حمره عنه بالبناء وكون مركب بوجهه البه  
 بوجهه البه فلو كانت الحركة السندرية طبيعية لزم ان يكون المطا بالطع ممدودا عن الطبع في حاله واحد وكذا  
 ان يكون لهروب عنه بالطع ممدودا كالتك وذلك في وان كان ما يتأخر في ويوقف على العدم والاعمال  
 كل فكل حرك بالاستدادي لمكان كما هو في العلم ودرج الامم

الطبع

وضع موجه البه العنق كالحركة السندرية يكون مركب ذلك الوضع هو عين النوجه البه فلو كانت حركة السندرية طبيعية  
 لزم ما ذكرناه من الحذور ووج بعرض بان مركب وضع لمس بوجهها ال ذلك الوضع لا سداه تركه بل ال وضع مثلا فلما  
 يكون المتروك عن الخط فالصواب ان يقال ان العنق بالحركة السندرية مطب وصعلا لم يترك وظل وضع  
 الحركة لا يتصور بدون الارادة فان طرقت الحركة لا يكون الا ما خالف الواض وذلك لا يتم الا بتصور واراوه الطبع  
 بالارادة فلا يجوز ان يكون طابا الشئ وما ركا له وان كانا في وقتين في عيان الشرح اشارة ال العنق  
 وعلان اربها فمر لا يما ما يقال من ان الامل منقوض بالحركات النسيب والنبات ال هات محل مع انها طبيعية كما حوت  
 واما على من تنسك في انبات الخط بان الحركة الطبيعية لا يكون الحانها مستقيمة بل على اوج واحد **قوله** والمتروك منه  
 بالطبع ممدودا بالطبع وحرف في الشرح فلعلة حسن المتروك معنى لهروب ممدودا عنده والقصور العنق عن العنق  
 بعينه اقول على ان الحركة العكس **قوله** لم لا يجوز ان يكون الخط بالطبع من الحركة ان لا يكون مطا العنق كالحركة  
 وضامن اوضانه ولا صدام حدودها من كون الخط بالطبع من الحركة بالطبع بل يكون ممدودا عن  
 الحركة ومن ممدودا ابداء لهروب منها فان كان يكون طبعه في غير ما ركب منها حال من الطبع ولو قال غير ذلك  
 منها لكان اطرا **قوله** فان الحركة التي هو فارق الذات فغناه ان ما هو فارق الذات كالطبع وغيره لا يكون حصر  
 كما يقال انقضاء الحركة والالحات ان الحركة فانه دائم بدوام مفضضة او ذلك **قوله** ما في كون النار انما هي  
 فانه لا بد ان جعل الضمير في اربها راجعا الى الحركة كما هو الظاهر كان معناه ان الحركة الفارق لا يصح كونها  
 الحركة وطوال السندري لم يصح موصفه على عدم لانه يدل على الطبع مثلا لا يصح لذات الطبع الحركة ومن البين  
 يجوز ان يكون الحركة مفضضة للطبيعة للذات الطبعه بل هو سطر في آو ومع ذلك يكون الحركة ممدودا لذاتها  
 لا بوساطة شئ مطلوب او يكون موصفا له اوليه وان جعل الضمير راجعا الى الحركة بناء على العنق او الطبعه كان  
 معناه ان الطبع ممدودا في ذاتها بل هو سطر في آو ومع ذلك يكون الحركة ممدودا لذاتها  
 لذلك السؤال ولما ثبت عليه فالحركة ليست من الكالات المطلوبة لذاتها **قوله** وايضا فان الحركة لذاتها  
 ان الحركة لذاتها ليست الا للذات والوجه ال العنق فلا يكون مطلوب لذاتها ومد العنق كالف انبات من  
**قوله** فعيين ان يكون ارادته ان لا يثبت ان تلك الحركة ليست فسرته ولا طبيعية بل ان يكون ارادته  
 من اخصار الحركة الذاتية فيها **قوله** فثبت ان الاستدادي مخرجة من العنق وانشارة ال حصر عيان  
**قوله** لان الارادة بعضه ان يكون المراد بالحركة عرض عن الحركة فان البه بده شهد بان الحاله السلاة السلاة  
 بالارادة لا ينفك الا بشئ مشهور به برب الحركة الارادتي ووجه اول من عده وبسبب عرضا فالواو يمكن فسر الحركة  
 الصادرة عن النفس من الحركة الصادرة عن الطبع ولا يتصور لها ومن الافعال الصادرة عن البه في العالم او لا  
 عرض لها في العالم والاعمال منها وكان ارادته عليها فبها في العالم

الطبع

بها من مكر وجوب الشفا والارادة ال خاينة مشهور بها حركة العباب والسماح وان لم يكن الحق ان الواسع  
من اللذة وان التنايم والسماح انما بعقلان يتجمل لونه واران له حاله فلوله واران له وصف ولا يرو ان اليوم حاله فلوله  
الحمل لان التنايم يحمل مطلقا كسماح ما بين النوم والعطش وفي الاشياء الضرورية كالنفس وفي الاشياء التي هي في  
الضرورة كما اذا راى في منامه شيئا في منامه يخافا جدا او حسا جدا فانه ربما يخرج للهرب او الطلوع  
لو كان افعال مواءمات لخواصه كقولنا لو كانت افعالها لا توافر ان تحمل الغاية سعي والشعور بل كالحمل  
واحسا وكذا الشعور سعي فمنه امور علمية فتوقف وجه المدرك على جميعها فلا بدل علمية على عدم واحد بعينه لا  
على جميعها على عدم واحد منها لا بعينه فوجب اكتمل بوجوه التحمل على تلك المقدمة البديهة فان قلنا على  
ما لو اصر ان لو كانت الارادة موقوفة على عبادات مشهور بها وجهها عندنا اول من عدمها واما ان يكون كذا  
ارادة فهي من الغاية فكذلك من اصر في الاصل حاله السلامه الواسع التي سعي اراد يوم  
بان لم يكن حاله ان عدم نفسها مع قطع النظر عن خصوصية صاحبها بحيث لا تغلق الا على اولها اما بقضاء او  
طبا واما حكما كما او ما من اليه **قول** وذلك العوض اما حسي او غير اراد ما حسي الحسي الجففي وانما  
الامر الحكي كما بعينه والحمل ان يراو بحسبه ما يدرك الحس والتعقل لا يدرك به وان كان فينا حقيقا **قول**  
والاخر الحس لا يخرج عن مدركه لان كل مقصور حسي لا يكون صرحا بلا م ولا وقع منها فخذ المدرك لم يصدق ان يكون  
عوضا بالضرورة فان فلا **قول** ما ذكره يدل على ان العوض مطلقا سواء كان حيا او ميتا حيا  
جرب التنايم ووقع السامه فلما اذا حصل الحس في كثر فتمها قلت **قول** لان مبداء احوال الحسبية وحسب سعي  
سعيه وعصبية ومبداء احوال العقلية حبه لا يسمى سعيه ولا عصبية والعقول منها سعي الله ان يكون  
والعصبية العقلية ليس العوض من قوله امر احسبها **قول** كصان بانحسب الذي يفعل وذلك لان حبه  
السلام انما يقدر او لم يكن حاصله ووقع انما يكون اذا كان حاصله بزره وحل التقديرين لا بد من العقل  
وعبر من حاله الى حال **قول** وبالعكس ان يتغير وينقل من حاله الى حاله فلهذا حصول تلك الحاله  
واذا عبر من حاله الى حاله انما يتغير وينقل من حاله الى حاله فلهذا حصول تلك الحاله  
ولا يتغير لينقل صور النوعية بعضها ببعض ولا يتغير ولا يتبدل ولا يتخلل ولا يتكامل ولا يتغير  
زياد ونقصا تاثير شي ال احوالها او فصله عنها او بدونها ولا يتخلل ولا يتكامل ولا يتغير  
بل نوع فيها الا ان احوالها التي لا يتصور كون بعضها طبيعيا واول على صور عندهم من القدرات  
مكسب عندنا **قول** يخرج عن العواصم البديهية اي حسب ذاتها وان كانت متعلقة بالاداة متعلقة  
الالات كما ذكره في افعالها وانما سميت العواصم اللاحقة للشئ لاجل احوالها وان كانت متعلقة بالاداة  
ذاته بل من مائة مائة بالعلم اللاحقة كلاله **قول** لان الات

واجبه الدوام وذلك لانها حافظه للزمان الذي يحس عليه العدم مطلقا ان سابقا على وجهه او طاربا عليه  
ان ذلك ان لم فاما يتم في الملك الاعظم لان مقدار حركته فقط **قول** والمطبول لا يك رطله وواحد لان الظن  
طائر الزوال وادانزال لم بين الظنون مطبوبا وقد يقال الظن وان عار رواله في نفسه كما انما سمع رواله  
في نفسه ليس بها انشع رواله بعينه مع انه لا حاجة ال جزء القدره بل يمكن ان يقال وذلك العوض كالحصول  
اذا ان يكون عديد ال العسائل وينساق ال العسل ال العوض **قول** محصا ان معلوما متيقنا **قول** واللازم  
السماح كما في النافس اما الثالث وهو ان يكون العوض عباد ال العبال فقط لان العبال كما في قد استغنا  
كلا من العسائل التي هو نافع واما على الاول وهو ان يكون العوض ال العسائل لان اتصال ذلك العوض  
ال العسائل يجب ان يكون اولها بالعكس ال العكس واللام يصلح عر حاله وح بسنفة تلك العبال لاولية من العسائل  
بانصال كان البه متك اللو لونه كانه قد استغنا من العسائل ويمكن ان يناقش فيه ما لم لا يجوز ان يكون  
لعسائل كالمسائل يستفيد منه وان كان كالمسائل كالمسائل **قول** لان اذا حصل لم س طلبه في القضاة  
سعي ذلك يجوز ان يحصل على سبيل التفرغ لسما بعد شي كما يزعمون ذلك في السبع والبعوض **قول** لانه  
ح يكون محقق الحصول للوجوب لا يعطى الكمية هو محقق ال حصول ال عدم محقق الحصول والذي هو ان دوام كونه  
اوقات لا شيء على الابدوم لان دوامها لا س على لا يتغير على بواحه **قول** وليس كذلك لان كونه في  
مخالفة في كونه والسرعة والبطء وقد يقال طار ان يكون ذلك الخائف للاخلاف العواصم والاسراع او اخلاف  
النسبة في الواجب حسب الاجتناب **قول** ولا يجوز ان يكون غير بالان حوم اخضر با على عود السموات  
له على غير السموات **قول** والالبان كونه كونه كونه به معتق في النعم والسرعة والبطء انما يعلم ذلك  
ان لو كان السموات او كونه واما اذا كان السموات كالمسائل او ودم العكس ان نفسه فلا **قول** والالان في كونه  
منهاهما وتبينها لود ذلك لوان يكون ليعمل على واحد كالات مغدوه فسه على ملك بين واحد من كونه  
ملائك الاعيان كما ذكر فلا يثبت لعود العقول كما رتبها **قول** ولا يكون دابة لان الدوام كما بان في الالهة  
بان الابداء ايضا **قول** حيث بينا انها حادثة وان لا تؤثر عاقب الحوادث لال ابدانية  
فهما لم حصر الطلب في الالقسام الا كونه لم اما حصره في انه اطلب امر ضمني وطلب امر جلي فان اريد ما حسي  
معينان متغايران كما هو فلا يمكن مع وان اريد ما حسي ما يدرك الحواس الطامع وبان يقع ما يكون امر الكليات مدركا  
ما يفعل منه فاجوز ان يطلب امره موعوما وكذا حصر العوض في الحصول في الطول والحسن ثم ان اريد بالظنون  
مسا دافعا وراي محقق اليقين به وان اريد ما حسي ما يتاثر الآو ولا يمنع وحصر العوض ال العسائل في العبال  
او النفس لم يوار عو ال ما بساويه في مرسه الوجود وحصر العوض في الالهة ان العوام بنفسه في الصدق انما في  
ط وحسب ما يتاثر في العبال **قول** واحسا كمن ان يارح في الشفا

طلب الخ وما ذكر من ان الارادة المنبغية عن تصور عقل لذات عاقلة موجهة عن العواش المادية لسبب ان  
 كونه في كلام افلاطون لا يقول عليه في المطالب البرهانية والبعث اشارة بقوله وما ذكر من ان المنبغية عن  
 الخ ضعيف لانه وكل واحد من مذهبنا الدليل على ان بنان فيهما قدرت الانسان الى الناصرة في اكثرها  
 البرهان في حال الباقية في الناصرة عليهم **قول** لان العلة معدومة بالوجود وبالوجوب وهي كما مر معدومة بالوجود  
 او وجودها السابق على وجود العلول ووجوبه السابق واللاحق وانما اعتبر بعض الخاوي للعلم لان الشيء لا يكون  
 على موصوفه الا بعد كونه مستحاضا فانه عالم مسخض لم يوجد وادام لم يوجد ثم في فرع الخاوي اذ كان على موصوفه  
 الخوي فلا بد ان يتقدم بالوجود ووجوبه من حيث انه مسخض على وجود الخوي ووجوبه فاذا اعتبر وجود الخوي  
 المسخض في مرتبة لم يكن الخوي في تلك المرتبة وجوب ضروري بالذات عن وجود الخوي بل يمكن لانه لم يجب  
 بتقدمه وكل عالم يجب وكان من شأنه ان يجب فهو ممكن للخوي في مرتبة وجود الخوي ووجوبه الممكن ووجوبه  
 ان يتقدم الخلاء في داخل الخاوي المسخض ووجود الخوي في داخله متلزما ان يجب لا يمكن المسخض ان يكون  
 في نفس الامر ضروري انه اذا انتفى الخلاء في داخله كان للخواوي واذا وجد الخوي في داخله انتفى الخلاء  
 داخله بل مما يلزم ان في التصور الصارورة انه اذا انتفى الخلاء في داخله فقد تصور وجوده فيجب وبالعكس  
 وربما يظن ان عدم الخلاء في داخله عين وجود الخوي فيه لشدته تغارب معنيهما وتغاربهما كالاشي ومنه جدي  
 لا يخلجان وجودا واحدا لان اختلافهما في ذلك لوجب جواز الاستسكان لهما فادان كان احدهما متلزما  
 ضروريا في مرتبة كان الاخر ايضا متلزما ضروريا فيها فتقدم الخلاء يكون لكان في مرتبة وجود الخوي  
 كان وجود الخوي كذلك مع ضروري ان الخلاء ينتج لذاته فيكون عدمه واجبا لذاته فلا يكون ممتكنا في مرتبة  
 اصلا والامكن وجوده في تلك المرتبة متضا فلا يكون الخلاء ممسعا لذاته وقد يقال ان الواجب متلوه الاول  
 متلزمان مع كونهما بالوجوب والامكان فان قيل من لانه في انهما لا يتلزمان بالوجوب بل يتلزمان  
 ببعض ما ذكر في انهما لا يتلزمان في الوجوب مع ثالث ادلوه وجب معهما دون الاول لا يمكن  
 احد مع الاخر بالضرورة فلا يلزم بينهما الصفاء فنقض **قول** من الدلالة اللزامة مشتركة ادلوه وجب  
 في ذاته وامكن الاول في ذاته لا يمكن الاستسكان لهما الصفاء فنقض بوجه ودفوه بعضهم بان المراد بالوجوب  
 اعم من الوجوب بالذات وبالغير والمراد بالامكان ضروري للامكان الذي يخرج الى الوجود والوجوب  
 ان المتلزمان اذ اوجب احدهما وجب الاخر مطلقا اذ ينعى على مراد الامكان مجموع الاستسكان لهما قطعا وبالنسبة  
 ان يقول بوجوب ارادة اذ اوجب وجود احد من زمان وجب ان يجب فيه الاخر مطلقا لانه لو لم يكن  
 على مراد بعض الاستسكان فهو صحيح لكنه لا يخدم نفعنا فيما نحن فيه بجزان ان يكون وجود الخوي واجبا في زمان  
 وجود الخوي وان كان متلزما بوجوبه في مرتبة وجود الخلاء في ذلك الزمان

١٥٠

في اصلا وان اراد انه ان وجد احد من مرتبة وجب الاخر في ذلك الزمان  
 كحس الاستسكان فهو موجه والنقص بالواجب ومعلوله للاول موصوفه متلوه  
 ان من من المعدومة مسخرة في البرهان اذ يمكن ان يقال لو كان الخاوي على الخوي  
 لتقدم عليه بالوجوب معدوم الخاوي ولم يجب وجود الخوي لموا الذي تلاءم مع الخاوي  
 فادام يجب وجود الخوي لم يجب تلازم مع الخاوي وادام يجب تلازم مع الخاوي  
 لم يجب عدم الخلاء بالضرورة **قول** فان الخاوي الخوي واعظم فسل جار ان يقال  
 الخوي الخوي لانه اسخض في تمام الوجود والصار بما كان اكثر ثباته كجب بره على الخاوي  
 في النسبة فتكون اعظم منه حتى وان كان الخاوي الخوي منه وطرا ولا يمكن ان الوجود  
 من حيث ان يعلل مثل معدوم الخاوي لعل معدوم الخوي على ان استفاد الوجود لا يفرغ  
 في العادات البرهانية فلذلك عده سوله ولا يمكن ان يكون الجسم مطلقا على جسم او ان  
 يبره من غير ما ذكر ان الخاوي لا يكون عليه للخوي جو ما وان الخوي لا يكون عليه للخوي  
 نظا ومهنا برهان غيرها وغيره ولا بد منه في تمام الدلالة في وجود العقل **قول** وذلك  
 بتعلل على صورته لانه لا يمكن ما عدا ذلك ما ذكره بدل على ان فعل الجسم يتوقف على صورته لا على  
 ان الفاعل صورة وقد مر في مساحات العلل ما هو على ان تاثير الصورة بتشاركه الوضع  
 خارج عن المراد بالوضع لم المراد بالوضع الذي اعتر مشاركة كالاخ في قوله اعني لانه  
 الشيء الى الامور الخارجية عنه فاعني ان الصورة الخالية في الماد سواء كانت حسيمة او بوجوه و  
 كذا الاوضاع الخالية فيها يتوقف فعلها في غير ما على ان يكون جسمها وضع مخصوص بالبره  
 ذلك العزم من ماله او حاوية او حاملة او غير ذلك وقد يقال من معدومة بدمه بعبه  
 عليها ما سوا الاجسام واما الهياكل فانه انما هي في النار التي في المستوي لا في النار التي  
 في الخوي بل ما حاورها وكذا الشمس لا تنضي كل شيء بل ما يقابلها فلا يسهل ان الملامه لمرسه والوجوه  
 العاقبة لا يصح العاقبة الكلية **قول** وما يكون عليه الخيم لا بد وان يكون اول اعلاه في العاقبة  
 والصورة فان قلت علة المركب لا يجب ان يكون علة له مع ما يجب ان يكون  
 علة له الا وهو اجتماعه مع الاخر كما صرح به الرئيس في اشارته **قول** الكلام مهنا  
 في العلة العاقبة مستقلة ما تاثيره على معنى انها لا يشاركها في العاقبة غير ما ولا يمكن ان يعلل  
 المركب بهذا المعنى يجب ان يكون فاعلا لكل واحد من حوسه والامكان فاعل الاول مشاركا  
 له الا ان الكلام في المركب من الاول الكمية فلا يكون

١٥٠

مستلزاما بانها و قد يجب انهما ان كونها على موضع من احدى وجهي الجسم كالف لهما ان الاستدلال  
قول لان فعل الاحاد لا يكون حركه ووجهه مصلحا عن ان يكون لهما وضع لا يقال بلزم  
ما ذكر ان لا يورد و وضع في ذي وضع اصلا اذ لا وضع له قبل وجوده و موقوفه و طعا لانا  
لا ناسوا اذ كان لشيء مادي موجوده كان وضع ماديته بالقياس الى الوتر صحيح لا الحاد  
و كذا الشيء في تلك المادة و اما الجسم فلما لم يكن ماديته موجوده قبله فلا وضع له ولا لادنه  
بالنسبة الى الجسم الا و فلا تصور منه ماديته فيه **قول** و بهذا العرف قد تبين ان الصوت الحاله  
الماده و الاعراض العامه بها اما بفعل مشاركه الوضع فلا يورث شيئا منها في الجسم و اما النفس  
فلا كانت حركه غير محاسبه في ذاتها الى الجسم فلم يوجب العلم في عملها ايضا كانت عملا  
وجب ان يكون عملها مشاركه الوضع ايضا فلا تصور ماديته في الجسم و منه ان يقال ان  
الفعل مادي على انهما و اما النفس في ان يكون بعض افعالها بالالات صيغ  
كالكتابة و غيرها و بعضها غير الصيغ بل بداتها كالسحر و الاصابه بالعين و الاكحور ان ماديته  
في الجسم بذاتها فلا يحتاج الى وضع و لا يلزم كونها عملا **قول** و كذلك الهول لا يكون عمله لاهيا  
الما للفعل بواسطة الصور التي يوقف عليها وجودها فيكون فاعله بمشاركه الوضع ايضا و اذا  
لم يكن ان يكون من الامور الحاد في الثابت الى الوضع موضع في الجسم لم يكن كونها سرته في التاثير  
فهو اذا الفعل و حده او مشاركه غير وعلى المعدر بن ثبت **الخط** **قول** لا يمكن ان يكون  
موسع لانه لما كانت من العدمه من مده فيما سبق لم يكن منها موهبا لذلك او على عمل الحاد  
ما يدل على بطلانها فيفعال لانه لو كان الحلاء اسمها لكان عده واجبا لانه و ذلك لان  
امتناع الوجود بالذات و وجوب العدم بالذات ملازمان طرذا و عكسا بالفرض  
سأل كون موهبا عن وجه الحوى واجبا لغيره لان الواجب بالغير لا يكون الا يمكن و يدعى  
ان عدم الحلاء و وجود الحوى ملازمان حارحا و صفا فلما يكون اصلا مادي الوجود بالذات  
والامكان فاد ا كان وجود الحوى ممكن كان عدم الحلاء ايضا ممكن **قول** و لما لم ينزل  
حاصله ان وجود الحوى با كاو كسدم ان لا يكون عدم الحلاء واجبا في مره و هو الحاد و كذا  
كاهم فموسع لعمل الحوى بالحاون و اما وجوب الحوى لعله اقول غير الحاد و فلا سلم ان  
لا يكون عدم الحلاء واجبا في مره و هو ممكن لعله و وجودها بل سلم ان يكون وجود  
الحوى ممكن في تلك المره و لا يلزم من امكانها في تلك المره عدم الحلاء فيها لان  
ارتفاع وجود الحوى في تلك المره سلم الحلاء

لا يتوقف؟

بلزم

بلزم من امكان الارتفاع امكان الحلاء، فيلزم ان لا يكون عدم الحلاء واجبا بل ممكن او لا  
انا اذا فرضنا ارتفاع الحوى والحاون معا لم يكن صفا حلا فهو موهبا عن وجهه كان  
مع طوره مما يستلزم اما اذا فرضنا حوا و ليس في داخله حوى كان امكان اللين طويلا  
الباطن او البعد الحوى هو الحوى او العوض في داخله حوا عن الباطن و هو الذي  
دل البرهان على امتناعه و اما الحلاء بمعنى العدم المحض اذ لم يكن بحضور الشيء فليس  
كاسلف فظهر ان امكان الحلاء ليس لازما لوجوب الحوى بغير الحاون فلا يكون  
امتناع الحلاء بالذات مافيا لوجوب الحوى بغير الحاون في ان يكون الحوى معلولا لغيره  
اقول غير الحاون **قول** و قولنا الحلاء امتنع لانه ليس معناه صحت بذلك معنى الموسع لانه  
في الحلاء لانه المنصوص للاول من ذلك التحقق منها والافلاحي ان ما ذكره جار في جمع  
لذاتها و مخصصه ان ليس معنى الموسع لانه ان هناك دائما في الخارج بنفس العدم كما سماه على السبيل  
بل معناه في بصيرة الفعل و حرم بعد ذلك الشيء المصور من حيث طوله نظر الى غير ان حكم  
بان الصفا و العدم الحاد في الما هو نفسه لا يربط منه لغيره سواء كان بالعدم الما هو نفسه  
ذلك الحكم موهبا على شرط او لا خلاف الموسع بالوجه اذ لا حكم الفعل عليه بان الصفا بالعدم الما هو نفسه  
المصور بل بالبطا الى العدم سواء كان حكمه بذلك الصفا او بطا و كذا معنى الواجب لانه  
ليس هناك دائما في الخارج و وجوده العدمه ملك الذات كالمعاده ايضا الوجود و وجوده  
اوله بل معناه انه شيء يتصوره العقل و حكمه عليه انه موجود من حيث ذاته ملازم الى غير وان  
كان حكمه بذلك بطا الى و اما يمكن فلا حكم الفعل بوجوده ولا عده الا بالباطن عن اذ  
ذلك فتقول ان الفعل يتصور شيئا و سفته بالحلاء فتكون عدم الحلاء امتناع عن ذلك  
المصور في الخارج و هو عدم حاد كما ان عدم الانسان في الخارج عدم حاد و العون  
ان عدم الحلاء عدم حاد فيكون على عدم الانسان عدم حاد فيكون حاد و لا يمكن  
ان ذلك الامر المسمى بالحلاء لا يتصور الا ان يكون محظا لا يتصوره في موهبا الابعاد فيصور  
الحلاء فتعني بذلك سبق من ان ارتفاع الحوى مطلقا لا سلم الحلاء و ما كره عدم المناقاه بين  
كون عدم الحلاء واجبا لانه و كون ملازمه اعني وجود الحوى واجبا لغيره مطلقا كما قرئ  
بان قلت **قول** كيف جارم بها ان يخالف الملائمة فان الوجود بان يكون  
اصحها واجبا بالذات و الا في واصا بالغير مع ان الواجب بالغير كونه رتباعه دون الواجب  
بالذات بلزم امكان الامكان سها قلت

كما جاز ذكر في الواجب تعالى ومعلوم الاول الا يبرى ان امكان ارساعه بطر ال داه لا يصح  
 انعكاسه واما كان بعضه ان لو امكن ارساعه بطر ال ذات الواجب وليس كذلك  
 صرون ان وجوب العلول مرتب على وجود العلة وكيفية ان اللوم بيان امكان اللارم  
 من اللوم وان انعكاسه لا امكان ارساعه للارم في نفسه فان من غير الامكان لا يمكن  
 الامكان الاول لان حصول اللارم في نفسه مفهوم وحصوله مع اللوم مفهوم او يكون  
 ارتفاع الحصول الاول مع ارتفاع الحصول الثاني مما ان يكون احد الاربعين  
 ممكنا والا وهو محتمل او قد حصل اذ لم يكن الخاوي على المحوى ولا ملولاه فلما لم يكن  
 فاعكس انعكاس المحوى الخاوي وقد ارضى كسب لا حصوله فامكن الخاوي من غير ان يكون عليه  
 للمحوى وجواب لام اخصار اللوم فيما ذكر من العلة والعلول فان اخصارها من كالاته  
 والنبوة معطرا من دطما وطارها ولا على ميثما ولا ثبت ان الخلاء مع لداه لم يكن  
 ان محض الخاوي معك الخاوي كلاً باطه واعتلم ان الدليل الاول من الادلة العلية  
 المرتبة المذكورة لانت الفعل فاعدل البراهين الخمسة حسب استدلاله في حال البدا  
 الاول على الصار عنه اولاً وان الدليلين الاخرين مما بعد في البراهين الاثني بان  
 الاو منها نوع مخصوص منها اعني الاستدلال بالعلول على العلة **قوله** ومن احد الانواع الخمسة  
 التي يجوز ايراد ان النفس الناطقة الخيرة الانسانية او العلكة نوع واحد من تلك  
 الخمسة لان النفس على الاطلاق نوع منها لان النفوس النيابية والهواء ما عدا  
 الانسانية والمعوس المطوعة العلكة داخله في الوصف الخاوي في الخاوي المسمى بالصون  
 كما دخل فيه الصون الخمسة والنوعه العصرية والحديثة وهي كان الغرض الاصح من  
 النفس هو النفس الانسانية ومن ياتر ال كل اقد قوله ا ما وكان بينهما فروقاً  
 شرع لتعرف النفس مطلقاً بيان ان النفس الانسانية معاف للمراج والمجدن  
 واواه وانها حصر في حد ما كصحة في الافراد الانسانية حاد لا يعنى بها البدن  
 ولا فعل في الابدان وله فعل بالذات واصحاب بالذات ويشترك النبات في قوى  
 السعدية والنفسية والموحدة وسائر الخواص في قوى الادراك الطامه والناظرية  
 الباطنية ثم كثر الخواص والكمال ما تم النوع به ان يتم به النوع في داه وهو الكمال الاول  
 حصول السرير فانها كمال الجسم السريري لا يتم السرير الا بها او يتم في صفة وهو الكمال  
 الثاني كما ذكره اليها ثم الجسم كمال من حيث انه يتم كماله

واحد ما بانها

الاول سوف علمه الذات والكمال الثاني سوف علمه اللذات وقد سلق الكمال الاول على  
 الكمال الثاني الذي ينسب عليه كمال او كما ذكره بالعلم ال الحصول في التنهين مملاً **قوله** هو الجسمي  
 لا الثاني قد عرفت ان الذي قد يوجد شرط لاسي وبهذا الاعتبار يكون في النوع وما كان  
 له وقد يوجد لا بشرط شئ وج ان كان بينهما محتملاً لان يقال على ما صحت مجازاً كان  
 جنسا وان كان منعسا محتملاً بنفسه كان نوعاً ولا شك ان الانسان وسائر الحيوان  
 والنبات يشترك في الصاهر والمعادن وغيره في الطبيعة وعما رعتها باسم العلم ال الجسمي  
 وبصيرته انساناً وحيواناً ونباتاً وبذلك الامر من حيث انه نوع على الفعل الذي هو كماله  
 الانفعال ما ذكره ان الجسميات او العقول اسمي نوع من حيث انه يعلم ال الخاوي فيحصل به  
 او حيوان او انسان اسمي صون من حيث ان طعمه الجسم كانت ما قصه فكلمت بانضامه  
 كالكلام انه لم يعرف ذلك الامر الذي هو النفس باعتبار انه صون لان الصون لوجب العلم  
 ان يكون حاله في الخاوي والنفس قد لا يكون حاله فيها كالنفس الانسانية ولا باعتبار  
 انه نوع لكون النوع مسرته من النوع العلية والاعماله ولان النوع اسم له من حيث انه بعد  
 الاعمال والكمال اسم له من نوع الكمال ومن حيث انه مكمل للنوع على ذكره في الخاوي فيكون نوعه  
 باعتبار انه كمال اول واذا اعتبر كونه كمالاً كان الجسم معاً من حيث انه طعمه ما قصه  
 يحصل وسعاً من ذلك الكمال والجسم بهذا الاعتبار يكون جنس الاما **قوله** اجزاء  
 عن الكمال الاول للجسم الصناعي يعني ان كماله ما كسب الطبع منها ما يقابل الصناعي لا الجسم  
 الصناعي يخرج بعد الطبع الهيمه السريره الحاصله للاصد السريره فانها لا يسمى بعصا وان  
 كماله اول جسم **قوله** ان صدر عنه كلاله العادة بالذات لتعريفها العلم ان الاظهر كسطح  
 ال على انه صفة مائة جسم مشتمل على الذات وكور روعه على ان يكون صون الكمال ان كان اول  
 د واله والكال فيهما وهو كما ذكره من انه صدر عنه اي عن ذلك الجسم او عن ذلك الكمال كالاته  
 العادة بالذات ولم يرد بالذات او اتم له في الجسم فقط بل اراد معها ايها قوى محله كالاته  
 وغيره فان الات النفس بالذات هي القوى وبسطها الاعضاء وقوله ذي صوره اورد  
 على انه صفة مائة الخ الجسم يكون صادرة عن الخاوي وادار الخاوي ان يرفع هذا انها فتعال  
 و صون واما ما كان فليس معناه ان الجسم يكون صادرة عن التنوير بالنسبة  
 واما قوله بالنوع والطامه عن العباد انه متعلق بالقيوم ال يكون صون بالنوع ويكون  
 الخصوصه اذ حال النفوس فاصح ال ان يصير

قوله في صوم بالهوى ما يتناول الكل ففسره ما ذكره من ان معناه انه يمكن ان يصدر عنه ما  
من افعال الكسوف او اعترض عليه بانه ان لم يرد ما جعل الكسوف ما سوف من الافعال  
على الكسوف فلا يدرج فيها السعدية والتفدية والمواليد ولا بدخل في الكسوف العفوس السعادية  
وان اردتها الافعال الصادرة عن الاصل سواء توقفت على الكسوف او لا فان اريد  
جمعها وجعته العفوس البناءة باسمها والنفوس الكسوية ما عدا العفوس الانسانية  
وان ارد بعضها دخل فيه صور النسايط والعدنيات اذ يصدر عنها بعض ما يصدر  
بالاصح واصح عنه ان المراد العفوس كما سألته قوله ما صدر من افعال الكسوف  
وصور العدنيات والنسايط صادم عن الكسوف بعد الاول فانها لتعمل افعالها بدون  
الوسط سها وس انار ما قول واطلاق النفس على الارضه والعلمه مشترك  
اللفظ على الرأى الا انه الذي هو المشهور واما على الرأى الثاني الاول فلفظ النفس  
مطلوب عليهم بمعنى واحد وهو مفهوم الكسوف المتناول لها كما صرح به ومنهم من قال ان  
الكسوف المذكور يخص بالنفوس البناءة والحيوانية والانسانية ولا يعمد اول النفوس  
العقلية على الرأى الاول انها وبين ذلك بان معنى في صوم هو ما ذكر من انه يصدر  
عنه بعض افعال الاصل ومعنى بالتقوى ان ذلك العمل الصادر عنه قد يكون بالتقوى كما في  
النسابة والحيوانية فان الحيوان مثلا ليس دائما في السعدية والسعيمة والمواليد ولا في  
الادراك واذا كان يخرج لهذا القيد اعني بالتقوى العفوس العقلية فانها وان كانت كالات اول  
لاصنام طمعه الله الا انها لا يصدر عنها افعال الكسوف بالتقوى بل يصدر ما يصدر من افعال  
الكسوف دائما اعني الادراك واذا كانت الارادة وان اردت ان تعرف كل واحد من النفوس  
والحيوانية والانسانية والعقلية على حدة فملت النفس النجاسة كال اول كسوف طمعي  
ال من جهة ما سجدى وميمو وبشكل وبنولد والنفس النجاسة كالات اول كسوف طمعي  
ال من جهة ما يدرك الاديان ونحوك بالارادة والنفس الانسانية كالات اول كسوف طمعي  
ال من جهة ما يدرك العفوس العقلية كال اول كسوف طمعي ال ادراك ووجهه والبدن  
قال الامام في الخصال رجم المحققون انه لا يمكن تعريف النفس بحيث يتناول العفوس الثلاثة  
اعني البناءة والحيوانية والعقلية لانها ان عرفت ما يصدر عنه فعل كان العقل والطمع  
وان عرفت ما تعمل عرفت النفس البناءة وان عرفت ما يصدر عنه افعال بلان عرفت النفس  
العقلية فالنفس لا يكون فعول على طبع الثلث الا

بالشركان

اللفظ ورد ذلك بان السج صرح في الشفا بان كل ما يكون مبدء الصدور افعال الربيع ونحوه  
واحد عادية للارادة فانما تسمية نفسا فهذا المعنى مشترك بل الكل لان ما لا يكون مبدءا  
لما جعل كذلك اذ ان يكون مبدءا لا يخل لا يكون على وتبره واحد لكن لا يكون عادية للارادة  
وهو النفس العقلية واعلم ان ما ذكره في النفس هو ما وخصوصا النفس النبوية التي  
من حيث ما صفتها وجوهرها بل من حيث اتصافها بالاشم الذي هي نفس له فوجب ان  
يوجد الجسم في نوبتها كما يوجد البناء من حيث انه باين وان لم يرد احد في هذه من حيث انه  
انسان فذلك صادم للفظ النفس وان كانت عرفة حسب انها من العلم الطبيعي الذي  
يحب عن احوال الجسم من انه قابل للحركة والسكون قول اراد ان سأل ان النفس  
الانسانية معارف للمراجيع اعني انه عرف النفس على الاطلاق ثم سأل عن احوال النفس  
التي يوصل بها الى معرفتها من حيث ذاتها واحكامها لانها اهم مما حدث العفوس كما  
بل هي وسيلة ال اهم الهيات اعني معرفة ذاته بحالها من صفاته العقلية ولذلك شهر في ما بين  
طلاب العلم من عرف عنه فقد عرف ربه وذلك ما يطبق الخالق او الواو هو قول  
تشارعه الى الاعمال ان يحاطه مبدءا علة ال الانفعال كما امر من ان صورها النوعية بعض  
في امكنها الطمعة الخسفة انما تجبر على الماهية والسالف يقال اجبره على الامر اذا كرهه  
عليه وقد عرغ اخصار الحجة على الاجماع في النفس فوار ان يكون الحابر عليه رب النوع  
او غير قول فيكون حصول المراجيع موقوف على الانبيام لان حصوله موقوف على ما يعمل  
الكسوف النفاة الموقوف على الانبيام والاصطلاح التام بصورتها المالك بسطوطها  
على فامر قول فيل ان المركبات مسعوده من اسوال مشهور في مبدء النعام وحاصله ان  
الحكماء رغبوا ان المركبات اما مسعود لنبول صورها وكالاتها الاول من مبدءا كسوف  
الخسفة فعلم من ذلك عدم الامر على تلك الصور والكالات ومهما يزعمون ان النفس  
الحيوانية التي هي صور الحيوان بل النفس الانسانية التي هي كالات اول للانسان حاصلة  
لأنفسه كالاتها الال انعام الون سوف علة المراجيع فعلم ان يكون الصور الحيوانية  
والعفوس الانسانية مسعوده على الامر الخسفة الحاصلة لا بد ان يكون للحيوان والانسان  
مبدءا خاص صريح وخصوص الجواب ان نفس الانبيوس نوح بنوهم النساء بالجادية  
او اعدائه ثم صرح باصطلاحه ويغز من الاصطلاح فالنوع النساء بالمولود فان الخسفة  
يجعلها مسعود لنبول فوه بعد الاق لصورها انسا



ويصير الحاد شكل القوق منبأ ويكون النوع صوره حاطط المراج التي معط كالصور العدمه من ان المنى لما  
 وقع في الرجم به اذ كالتسودا ان يكنسها منبأ ان ان لسعد لقبول النفس  
 مصدر عنها مع صفا الحاد الافعال الساسه فحدث غذا ووصف الالك الحاد فيقوم سكا على  
 الحاد ان يستعد لقبول نفس مصدر عنها جمع ما عدم مع السطن ويريد العدن ان ان الحاد الحاصل  
 فالوا وجمع صرح القوي كس واحد موصوفه من حد ما من التقصان ال حد ما من الكمال ورسم  
 النفس مطلق على الثلاث الاقترع منها فانها على خلاف م اتهما نفس لبدن التولود و  
 اكتشف سلخص الجواب ان مادة بدن الانسان كالح صوره ويلبس صوره اولى ان  
 لسعد لبدنه النفس الناطقه ومدا ملوا الطامه لا ما توهم بعضهم من ان البدن الانساني  
 مشتمل على صوره معدنه كخط الكريب وعلى نفس ساسه للسعد والبعيمه والنويد ونفس  
 صوايق للاصا كس واو ك الارادته وتعلق به نفس ناطقه لا ادراك العقول والاكسوف ايضا  
 ان العقول المراج الواضع بس اوا التي اولا بوقوف على نفس الاولين ويوقف عليه الصوره  
 الكماله الى مظه للتركيب وان المراج الى اصل للتركيب له في الرجم كسعدا وان يكنسها منبأ ان  
 بنوقف على نفس الام لان كسعدا وان يكنسها منبأ ان بنوقف عليه  
 الصوره العاقله للافعال البناء وان المراج الى اصل له بالسعد والسعد به بوقف على من  
 الصوره من نفس ساسه للتولود ويوقف عليه الصوره العاقله للافعال الحيوان وان المراج  
 الحاصل له سكا على السعد والبعيمه بوقف على هذه الصوره التي من نفس صوايق للتولود ويوقف  
 عليه النفس الناطقه التي من مبدرة للتولود وما راد غذا وصفا المراج ال حصول الاصل فيكون  
 المراج بوقوف على النفس هو اذ كانت نفس التولود او نفس عجم مع بوقف الكلمات الاولى  
 ككلمات على المراج ملا دور وما مضى وانما بوقف ببيان مغايرة النفس للمراج دفنا لما بوقف  
 بعض الناس من ان النفس عين المراج التي سعي ملا شئ لبدن **قوله** والمراج الى سها ان  
 عليه بان الما بسو للنفس في اوكه في وجه الارض اولى الصوره ال موضع جسمها طوا اول البدن  
 فانها لتعلمها ببل ال سعل فيما مع النفس في اوكه وفي الصوره ال موضع حال واما المراج  
 فانه من جنس اوان البرهه فلا ما بوقف له ان سني منها **قوله** لانه اوا او كسيفنه مصاف  
 لكسفه المراج بس اوا ووقف على البدن كسفه مصافه كرا كرا او اخلبت عليه ببه  
 شديده او حوان شديده فانه سطلح كسيفنه المراج ال اصله وحدث كسيفنه افرق بها  
 كسفه الصافه الواضحه مع ان النفس ما فيه غير ما طله كونها مذكوره كسيفنه الصافه والاصل  
 لكن ان يكون الدراك لها طوكسفه المراج ال اصله

سكن ٢

والا كسفه

لا الكسفه المراج ال عارضه لئسا سها انا ما والادراك انما يكون بالانفعال والشئ لا ينفع عن  
 شبيهه ولخص صدر الوجه ان يقال لو كان مبدا الادراك اعلى النفس هو المراج لم يحصل ادراك  
 بالنفس لان المراج كسفه طموسه فالوا فالوا وعلوه ان كانت كسيفنه طموسه كسفه به  
 سعل فلما ندرتها وان كانت كسيفنه مصافه له سعدم بها فكيف بذكرها **قوله** معط فان  
 بربدان قوله للما مع وقوله لبطلان معطوفان على قوله كسيفنه الدور لا على قوله كما في بوطه  
 وان قوله ما مع العمله عه بالعكس والكل ظاهر اما الاول فلان للانسان اذا كان له فطنه  
 صحبه ورايح عه في مبدرة الحاله لم يشك في انه مدرك لذاته مثبت اياها وكذلك اذا غفل  
 جوابه الطامه ما النوم مدرك ذاته ايضا ولذلك اذا صح عليه باسمه يثنيه وكذلك اذا اخل  
 جوابه الطامه او العاطفه بالسكر لا يوز دا به عن ذاته ولا يلزم من سعل النائم والسكر ان  
 ذاتها في حاله النوم والسكر ان سعي وكسيفنه سعل على ذكرها عند زوال العارض **قوله**  
 وسعل عن بدنه وعن اعضائه بطرد ذلك بان بنوم الانسان انه حلق اول حلقه صحبه  
 السعل والمراج على جبهه لا يبر شيئا من اوار ولا سلا مس اعضائه معلما في طوا اول حلقه لا  
 حرقبه ولا يرفا فانه في هذه الحاله سعل عن البدن لانها لا يبرك الا باوكاس وعن بواطنه  
 لانها لا يبرك الا بالسبع فيكون عاقلها عن البدن ايضا وعن القوي والوكاس بانها مع  
 كونه مدركا لذاته وانتمها فلا يكون ذاته شيئا منها ويو ذلك بان ذات الانسان تنبذ  
 من اوا ال اصله كسها التي هي جالده ولا م انه سعل عنها بل انما سعل عن الاوا ان  
 العصله وعن الاعراض والقوي الى لئنه فيها **قوله** تقرب ان هذه الامور فيبدل في الانسا  
 دائما ان المراج والبدن واعضائه الناطقه والباطنه كسفه في الكلمات والى بالخل  
 والاعتناء والنوم ان النفس ما فيه الى لها من اول العمر كما حكى به المديه هي معان لسكن  
 الامور واخرض اصحابا ان التبدل انما هو في الاوا ال اصله واحوالها دون الاوا  
 ال اصله التي هي النفس **قوله** ان كونها ليست كسفه ولا صها به فان قلت لا تبين ان  
 النفس مغايرة للبدن واوابه معدن بان انها ليست كسفه والا كانت عين البدن او هو  
 ممدون انها ليست كسفه منفصلا عن البدن خارجا ولي تبين انها ليست المراج ولا القوي والوكاس  
 الطامه والناطقه بس انها ليست كسفه به ايضا فقلت لم يعلم ذلك اذ ما يذهب اليه  
 ان انها جسم كاد البدن او انها اعراض حال طوا الاعراض المذكوره واعلم ان معنى التبدل ان  
 لا يكون متغيرا بالذات ولا يتبعه شئ على ان الموم توفيق ايضا

قوله

فبجمل الجسامة على معنى بنينا وله **قول** ان الصورة العقلية المنطقية فيها محضة لا تدرك النفس  
 برسم فيها صور كلمة منطقية على حركات متكررة وبذلك الصورة كذا ان تكون محضة عن العوارض  
 المادة المسماة بعقول الانسان اجسامه اصالة او بنوعا فلا يكون جسما وحسما بنه وكذا ان  
 يكون محل تلك الحركات الصورة اعني النفس الناطقة محضة عن تلك العوارض وروى عليه ان لا يتم  
 ان العلم بانقسام صورة العلوم في العالم كوا ان يكون العلم بانقسام الكليات على النفس  
 من دون ان تنقسم صورة فيها بل في محضة او فيلحقها النفس من مسالك كما يدرك في انقش  
 من الكليات في الالهة على كوا ان يكون العلم محي الاكتشاف من غير ان يرتسم صورة في شيء  
 اصلا للمادة لكن في ان لا يكون تلك الصورة مساوية للعلوم في تمام الماهية بل يكون  
 كقشر البوس على الكوار و لا يكون صورة الصورة كلمة مسرلة بل الكلي كماله منزه وليس يلزم  
 من اتصاف هذه الصورة بالعوارض المادية ان لا يكون ذو الصورة محي عنها سلبا  
 لكن لا يتم ان اتصاف الناطق بهذه العوارض تعصي اتصافها بكل منها بل انما يلزم كل  
 اذ كان حلول الصورة فيها في حلول الاعراض في محيها وطولم لكن اتصاف الكمال في  
 النفس بهذه العوارض من محي محيها لا يبال في محيها بحسب ذاتها في محيها بل محيها  
 من حسب الذات والسؤال الاول ان يندفع ان ما يثبت الوجه الذي على الوجه الذي  
 فيما سلف **قول** فلان العفولات معاني غير منقسمة وروى ان انقسام الكل الى اقسام  
 الوضع يوجب انقسام الكمال الى اقسام متساوية الوضع عدم انقسام الكمال الى تلك الاقسام لعدم  
 انقسام الكل اليها وبهذا القدر يتم المظان النفس الناطقة او ان ينقسم الى اقسام متساوية الوضع  
 ولو محي على عدم اتصافه مطلقا منها لان النفس الناطقة كان الاستدلال كسلبا على رمان مستدرك  
 واما ما كان محي ان يقال ان اراد عدم الانقسام بالفعل فهو مسلم او لو كان كل معقول ان يرتسم  
 في العوق العاقلة منقسما بالفعل لزم ان يكون كل معقول مشملا على معوقات ثم نشأ بالفعل  
 فيعلم ان يكون الاضطرار شيئا لا يمتد في وجوده لو جوب كون معوقات المعقول من حيث هو معقول  
 من سمي معقول العقل وانه كذا ذكره وان اراد عدم الانقسام مطلقا ان لا ينقسم بالفعل  
 ولا بالعوق فهو كذا ذكره لا يثبت لانه لان قول الانقسام لا يتم ان يكون لكل معقول شيئا  
 غير متساوية بالفعل وروى ان ذلك لو اتفق احد من ان ينقسم بالقوة واحد بالفعل فيكون  
 محي من حيث انه واحد غير منقسم في العفولة ما هو غير منقسم الى اقسام متساوية الوضع فتكون محي  
 تلك الصورة العقلية الصالحة وان اشار اليه الشارح بقوله

بقوله فاذا عقل الواحد من حيث هو واحد او وروى عليه انه لا يلزم من عدم انقسام تلك الصورة  
 العقلية من حيث انها واحدة الى اقسام متساوية الوضع عدم انقسامها من حيث ذاتها الى تلك  
 فبان ان يكون كل واحد منقسما في ذاته الى اقسام متساوية الوضع وانما ان انقسام الصور العقلية الى  
 اقسام بالقوة لا يجوز ان يكون الى اقسام متساوية الماهية والالكليات الا اقسامها بالنعقل بل الى  
 اقسام متساوية في الماهية فيكون الصورة العقلية متساوية لاهيها في تمام الماهية ولا يمكن  
 كل واحد من تلك الاقسام حاصل في العقل كقول الكل ان حصول الماهية بمحقق حصول واحد منها ولا ياتي  
 لسبب الشيء الا حصول ما هو في العقل فيكون الواحد كما هو عن الاقسام الا في العفولة فيكون الصورة  
 العقلية معروضة للزمان والنقصان فلا يكون محضة عن العوارض المادية وروى ذلك بان الذي  
 ثبت هو ان الصورة العقلية كذا ان يكون محضة عن موادها الحسوسة وعن خواصها  
 والالم يكن محضة مشتركة معها وانما كذا عن جمع العوارض المادية فلا **قول** لان  
 انقسام الكل الى اقسام متساوية الوضع يوجب انقسام الكمال الى اقسام متساوية في ان  
 النفس الناطقة لا ينقسم الى اقسام متساوية الوضع وكل واحد ينقسم اليها فالناطقة لانه  
 وهو لا يظن **قول** والجواب عن الاول قد سلف جمعه مائة غنية عن اعادته وروى ما في  
 في ان الصورة العقلية محي في الكمال من حيث ذاته لا باعتبار وجوده طبعه او في حال  
 الاعم في المحي اذ عقله المحلول على وجه لا يجب انقسام الكمال بانقسام الكل فلا يكون  
 ان يكون حلول الصورة العقلية في القوق العاقلة على ذلك الوجه **قول** والجواب عن الثاني  
 حاصله ان هذا الدليل مبني على ام حديسي وهو كون النفس الناطقة قائم بذاتها ولا يبرح  
 جوار كونها عرضا ماديا غير منقسم كالنقطة **قول** والقول العارضة للمادة لا يدرك ذاتها  
 ولا يدرك اذ كانت قد تنقسم ذلك في بنوم عليه برهان وذو عيون ذلك الازر اكل مشروط  
 رمي ويدرك مجموع فان البهائم يدرك ذاتها وليس لها بنوم محضة اما عدم اطباع  
 الكلمات في القوق العارضة للمادة فلما بها الوانطبعات فيها الصارت مكنوفة بجوانحي  
 مادية فلا يكون كلمة وقد عرفت ما وروى عليه موصلا في الوجه الاول **قول** ولا يلزم اتصاف  
 العفولة في مادة واحدة فان قلت المنفصل ان كان الجسم الذي هو محل الناطقة كان  
 اللازم ان محي في ذلك الجسم صورة عقلية مالم له لان محي في مادة واحدة صورتيان متماثلتان  
 وكذا ان كان العقل ماق الجسم الذي هو محلها لزم ان محي في تلك الماهية صورتيان متساوية  
 لهما في تمام الماهية لان محي فيها صورتيان متساويتان في

٩٦١

الما حية قلت **المتعل** هو الصورة الجسمية او النوعية الخالدة في ما في الجسم الذي هو في كل الناطقة فان  
 الساطقة حاله في تلك المراتب مجتمع فيها صورتان جسميتان او بعينان في تلكان احداهما عينه  
 والاخرى عقله وقد يجاب انها بان حلول احد المتكلمين في الاخرى كحلولها في محل واحد  
 لا يجاب بهما لا بحسب الماهية ولو ازمها ولا بحسب العوارض لتساوي نسبتها اليهما  
 وفيه مع لان نسبة العارض الى المحل معارفة الحال للمحل ونسبة الحال معارفة احد المتكلمين  
 في محل الاخر وهذا القدر كاف في التمايز **قول** وقد اعترض على هذا ما لا لم اذ لم يكن صورة  
 العضو كما فيه في التعل حصوله اما لالم ان القوة الخالدة في الجسم لو تعطلت صورته الحسنة او الوضوئية  
 لزمت اصبغ صورته مما يلزم في ما في واحدة كما عزم وانا بلزم ذلك او كان الصورة العقلية  
 مساوية للامر الجارتي في تمام الماهية وطوم فان الصورة العقلية عرض قائم بالصدق والامر الجار  
 قد يكون حورا قابلا بذاته كما في السماء وصورتها ومن البين السجالة السواوه بين الحور والامر  
 في تمام الماهية فيلزم واما حديث الماهية فمما ليس يقيني فعدى به حكم السواوه في تمام الماهية  
 بين الصورة العقلية والا الجارتي الى السواد والبياض كما في الماهية **قول** وايضا لالم ان  
 العاقل ان سلمنا ما بل الصورة العقلية والما حية لم يلزم اجماع التماثلين في محل ذلك لان  
 احد الصور من حاله في العاقل والا في محل لها **قول** وايضا يلزم عن هذا الدليل ان النفس  
 حاله في محلها بصفتها ذاتا او غير عالمة بها اما لان عين الصفة العالمة بها ان كفت في  
 تغلبها اياها كما كانت مستقلة اياها لان عين الصفة وان لم تكف لم تكن تغلبها اياها ابداء والا  
 لزمت اجماع التلبين في محل واحد وهو النفس وكلاهما في محل واحد من لوازم النفس لا لزوم  
 واستحاضة **قول** والجواب عن الاول ان ماهية الشيء عبارة عن حصوله في العقل عن ذلك الشيء  
 دون لوازمه الجارضة عن عقله ان منزه هو دعوى حاله عن الاول فلا بعد الخطا وان  
 اراد انما تعنى ماهية الشيء كما ذكره اعني ما حصل منه في العقل بعد عن تلك اللواحق فلما لم  
 ماهية الشيء بهذا المعنى من ماهية في المعنى اعني ماهية الشيء هو حصوله والم يعلم ان الحاصل في العقل  
 كذلك وايضا قدم في صدر الكتاب ان الصورة العقلية كالتف الجارضة لغير من اللوازم ولا  
 يمكن ان تمام صفة الشيء لا الحال في شيء من لوازمها والجواب عنه ما عرفت مما سبق من ان  
 الوضوئية في الوجود من طوما صفة الشيء لا يحسب مع كالف في الماهية وان الصورة يتشارك الامر  
 الجارتي في لوازم الماهية وان كالفها في اللوازم كسب خصوصية احد الوضوئية وهي المراه  
 بقوله في كثير من اللوازم فلا اشكال **قول** قول ما قل

مدان نفس احوال ان لو لم كان كرم  
 لزم اما كون النفس عالمة  
 بصفتها

سبب

لان العقول من السبل الانفس ما حصة السماء على سور في مباحث الوجوه الذهنية كما اشارنا  
 اليه اننا فلما رو علمج ان الدليل عين الدعوى كالتوضيح **قول** بعد اشارة اليها في اللون  
 ان السواد والبياض لوعان من العيان في الحصة من اركان في الماهية الحسنة التي هي  
 اللون وفي كثير من العوارض كما ذكرتم واما السبل الوجودية في الخارج وصورتها العقلية  
 فها فردان من نوع واحد منها وياك في تمام الماهية ومجانين في كثير من اللوازم  
 العوارض ولا شك ان الماهية بين فردين من نوع اتم واقوى من الماهية على نوعين  
 من جنس مدان احدهما الصورة العقلية من حيث انها حاصلة في نفس ووه مسحة عوارضها  
 بعالمها وان اعترضت الصورة العقلية من حيث هي كانت نفس حاصلة للوجود الجارتي  
 فاننا اذا عودنا الوجود الجارتي عن الوجود الجارتي وما يتبعه من العوارض كان الساق  
 من تلك الصورة العقلية ولو افترضت تلك الصورة بالوجود الجارتي وما يتبعه من العوارض  
 كان الحاصل عين الوجود الجارتي ومدامعني ماهية الشيء اعني ماهية الشيء طوطو واما  
 كونه كون الصورة عرضا مع كون ذي الصورة حورا كما في لان الحور والوصفة كسب  
 الجارتي وصورة السماء وان كانت قائمة كغيرها كسب لوجودت في الخارج كانت لاني موضوع  
 تكون حورا كما هو ولهدا مي صرح التوم يكون صور الجوامر وما يقال في جواب هذا الحديث  
 من ان العقول من السماء له اعتبار ان الاول انه قام بالنفس والساق انه صورة مطابقة  
 للسماء وهو بالاعتبار الاول عرض وبالاعتبار الثاني ماهية للسماء فهو من حيث انه ماهية  
 لها لم يكن عرضا فليس يتشبه به كالاخرى **قول** لان كل ما عقل حسا ان اياها يكون  
 يتشارك الحسمة وذلك لان وجود ذلك العاقل هو في وجود الجسم فكذلك هو في فعله  
 انها واما لان القول الحسنة اياها العقل تتشارك الوضع الموقف على الجسم **قول** لما كان  
 فعلها تتشارك الحسمة وقد يقال كسب الحلال الى العقول لما العقل وليس يلزم من كونه  
 تاما لما تتشارك الحسمة كونه فاعلا لما تتشاركه لا يقال ان الدليل الاول هو في المشاركة  
 في العقل والتبول معانا ما تقول المشاركة لازمة منه ان يكون الحسمة مدخل في احد ما هو  
 مدخلية في وجود العاقل والقابل وذلك جاصل سواء حل التبول في الحسمة او لا على انه  
 ان سلم ان له مدخله ابتداء في حلول التبول لم يلزم ايها ان يكون العقول حلالا في ذلك الحسمة  
 كوازان يكون له مدخل في الحلول لاس من ائمة **قول** فان يسئل الفرق بين الصور من باق  
 ان ادخلنا ان الصورة العقلية ماهية للصور الجارضة

بالنفس

فان الصورة الحاله في العاقله كمن ان يكون حاله في محلها ايضا ولزم اجماع سلس في محل واحد  
 لا على الوجه المجرى وطوان لا يميز احد بها عن الاخر اطلاقا على وجه اخر به كما راجح من الاثر  
 في الحكمة وذلك لان احد الصور ينس حاله في محل العاقله فقط والا فون حاله فيها وفي محلهما  
 معا وهذا القدر كاف في الامتياز فلا يسمى بالاول ولا سلس لان اقتران سمي بواحد المتعينين المتعارفين  
 المحلول الا ذلك اقتران كالا حد الشئ بالاول ولا سلس لان اقتران سمي بواحد المتعينين المتعارفين  
 دون الاخر غير معمول فيكون الصورة الخارجيه الخارجيه بحال النوع العاقله معارده للعاقله ايضا  
 كان الصورة العقلية الخارجيه للتعرف العاقله معارده محلهما ايضا فالصور بان المتعارفين  
 للعاقله ومحلهما معا فلا فرق بينهما اصلا ومع ذلك يقول ان المجرى المذكور اعني اجماع المتعينين  
 في محل واحد ما في حاله وذلك لان الصورة العقلية السواء في تمام الحاضره للمعقول الخارجيه  
 حاله في النوع العاقله حاله في المحل الصورة الخارجيه والحال في الحال في الشئ حاله في ذلك  
 الشئ صحيح في ذلك المحل صور بان متماثلتان وهي علمه ان المحل ليس عيانا عن المقارنه  
 على ان وجه كان على المقارنه العاقله او لا يرون ان الشئ عاقله العاقله بل هو كونه العاقله  
 معارده له ايضا مع انها حاله في احواله ما عدا دون الجسم وذلك لانها كيفيه احواله لا  
 كسفه الجسم شار ان يكون الصور الخارجيه متعاربه للصورة العقلية ومحلهما معا ولا يكون بالحد  
 الا محلهما فقط والصورة العقلية بالعكس فلا يلزم عدم الامتياز وذلك يعلم ان الحال  
 في الحال في محل لا يثبت ان يكون حاله في ذلك المحل على انه ان سلم لم يلزم مع الصالحان  
 فاذ كان في امتناع اجماع المتعينين في محل ان لم يما يسم في احواله فلا واسطه في  
 الصورة العقلية حاله في محل العاقله لواسطتها وذلك كقوله في الامتياز **قول** والنفس  
 للنفس الاول دائما كما كانت مدركه لها وانها وايضا فان قيل اذ كان اذ اذ اذ اذ اذ اذ  
 من القسم الاول لزم ان يكون مدركه لادراكها لذاتها وهكذا فنلزم علومه عن متناهيه اجيب  
 بان العلم ليس امر اذ اذ اذ اذ اذ اذ اذ اذ اذ اذ اذ اذ اذ اذ اذ اذ اذ اذ اذ اذ اذ اذ اذ اذ اذ اذ  
 لزم اجماع صور بين سمي بالنفس فلا يلزم علومه عن متناهيه **قول** **لان**  
 العلم بالعلم وان كان متحد بالذات كعلم معارده بالاعتبار فيلزم ان يكون له علومه عن متناهيه  
 متعاقب بالاعتبار حاله واحدة وان لم يتطابق العلم بالعلم بالضرورة انه لا يلزم علمه عن  
 الصفات كحقيقه العلم بالنفس كالقدرة والسبق والعلم والسماح وغير ما ورد في الاول  
 بان الشئ ان ثبت للنفس حاله واحد علومه

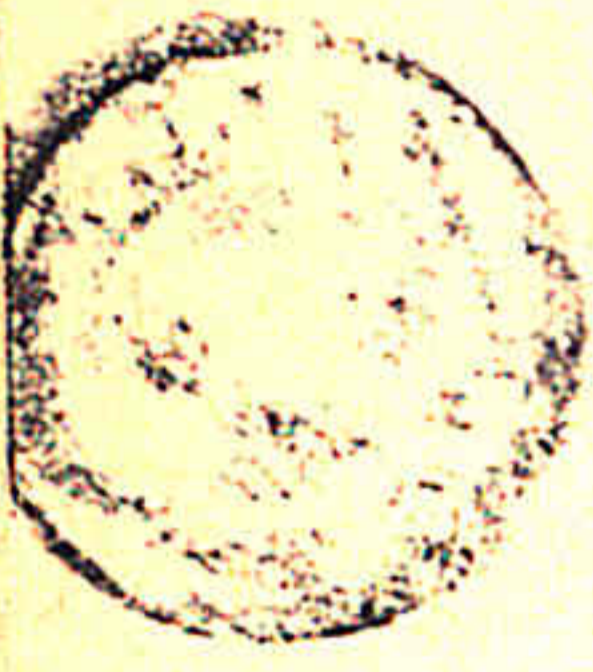
بالذات غير متناهيه وعن الثاني بان علمها المسمى عن الصلوات سلك الصلوات عن تصور ما كانت  
 دائم وكلامنا فيه فان قلت اذا كانت الصفات قائمه بالنفس وكافيه في فعلها اياها  
 وجب ان ينفصلها النفس ما دامت باسرها سواء كانت اضافيه او حصه حصه او حصه  
 للاضافه قلت لا يسبيل للتعقل الى الاضافات الا بعد جعل الصلوات اليه فاذ جعل الصلوات اليه  
 امكن ان يعمل للاضافه اما بنفسها او صورتها فلذلك لم يكن يعمل الصفات للاضافه  
 دائما كخلق الحقيقه الحصة والاعتماد السلبه للاضافه فان يعمل ذاتها في حكم الحصة وان  
 يعقل مع الاضافه كانت في حكم الاضافات **قول** صور الوجه الحاس حذ الوجه  
 قريب من الوجه الاول فيعلم ما يرون علمه مما اوردهنا هناك فله وجه البه الاول **قول**  
 صور الوجه السادس الى لو كانت النفس الناطقه مطبوعه في جسم كانت يعملها بالالات  
 الجسمانية فام من ان القوى الحاله في الاصسام اما تعمل وينقل بتوسطها ولو كان ينفصل بالالات  
 الحساسه لكان كلما لوض لتلك الالات كلال وصوف يوض لها في فعلها كلال وذلك لان  
 افعالها شرط العمل لوجب اتصالها وطعا كما يرب في قوه الحس او كونه الحائزين في البدن  
 فانها تضعفان بضعفه لكن الانسان في سن الاخطاط القوي يعمل ويرداد واذا كانت  
 الاله مدسه في النقصان والاختطاط والاله المتار بعولته ولهذا قد يكون افعالها الداهيه  
 ان الجسم ماضفينا ووضوح العام ما ذكر من ان ووجهه العاقله اما بحسب العمر  
 والاغنياء كما اذ اذ اذ اذ اذ اذ اذ اذ اذ اذ اذ اذ اذ اذ اذ اذ اذ اذ اذ اذ اذ اذ اذ اذ اذ اذ  
 ملك الهمة ذلك الحسبي وعماه سربا واما بحسب الحره كما اذ اذ اذ اذ اذ اذ اذ اذ اذ اذ اذ اذ اذ اذ اذ اذ اذ  
 وحصل الحسب سمور بها على النفاقت وكل ووش منها يوض علمه كان اجودا حساسا به  
 ما يوض علمه فله واما بحسب القوه العاقله وكل قوه كانت اتم اقتدارا كانت اجودا  
 والانسان في سن الاخطاط يكون اجودا معلما منه في سن القوه بالوجه السلبه ويكون اجودا  
 احساسا بالوجهين الاولين اعني العمر والتجربه دون الوجه الاخر فانه لا يكون الانسان  
 راج اجودا ولا سمعا والوقوف بين الحسب واو كونه وبين القوه العاقله اما طوب هذا الوجه  
 فان العاقله يزداد اقتدارا على المتعل عند احوال الالات المدسه كلافها او لا يتصور  
 راز ودا وافتدارها على الاحساس واو كونه وان كانت الهيئات الحره والحره الوجه  
 كجوده الاحساس واو كونه فيهما وما يقال من ان الانسان في اقل الحسب يتجربه ويصير  
 قويا وسعفه فقد اقل قوه العمل بافضل الاله لا يدل

ت  
ما

على ان الفاعل حال في الجسم عاقل بالاله اذ جاز ان تسعه في آله الموعود بعد الذي يلو بذاته استناله  
 بتدبير البدن واستتواؤه فيه وان لم يكن حاله في خلاف ارباد المعتقل عند كمال البدن  
 فانه يدل على ان بسطة نقيه لانه بتدبيره واعرض الامام ما هو كوزان يكون شرطه كما كان  
 المعتقل حد امين من اعدال الاله باقسام من الاخطا وتكون النقصان واردا  
 على الزايد على ذلك الحد فذلك لم يسل السمع ح لم انه اذ اوقع اصلا في ذلك الحد في  
 سن الاخطا والسد لال اعما هو يدرك الاثران كالا بعدم الاصل كما هو يوم فاجاب  
 نوع الازدياد ونوع ان العاقله ما فيه على جملتها في نفس الكهوله وقد اجمع عندنا علم كنهه  
 عدم الاصل في حد التبر من الاعتدال في كمال السمع فلذا اصارت الكل وليين كمالنا  
 الازدياد فلم لا يجوز ان يقال ان المراح الحاصل في زمان الكهوله اهي للنفوس العاقله من سائر  
 الامرحه فلان في وقت النفوس العاقله **قول** لان النفوس المطبوعه لكل يصف عند تولد  
 الافعال وتكررها وخصوصها الا فاعلم العوده الشانه تنهد بذلك الوجه والعيان وانما في  
 نظامه بل يعول انه ربما يسلع ومن القوة وكلاهما حد ارجح موعود فعلها فان الباهر  
 المطرف ووصف النفس بالاسعفاء لا يدرك السور الضعيف والسامعه حده سماع الرعد الشديد  
 لا سمع الصوت الضعيف والسامعه حده سمع الزاويه القوة لا حس بالرائي الضعيف وكذا  
 حال الدايه والاشد فكان قوه الحس قد يطلب بالوصف والظلال واما القياس  
 فما ذكره وذلك لان افعالها اذ اراها الفعل معناه اللغوي الشامل للتاثير والظاهر  
 فانه اطلق الفعل منها على الاحوال الذي هو ناثر وانفعال ومفهومه ما ذكره ان النفوس  
 لا عن افعال اما الدرك فلان فعلها الا حساس الذي هو التام من المحسوسات واما الحكمة  
 فلان فكرها للغير لا يحكمها الذي هو افعالها ولا تسكن ان الانفعال لا يكون الا تمام  
 بقهر طسه للنفعل وعمود عن العلونه ويومعه فان قيل الفعل لما كان بمعنى القول  
 فكيف يوهبها اجيب بان القوي وان اقتضت بدواتها تلك الافعال الا ان  
 طابع الغنايم التي تلزم منها بوضوحات تلك النفوس كالعين مملالا يصح تلك الافعال فيصح  
 بل النفوس وطابع الغنايم سارع ويقاوم دائما فيوجب الوهم والضعف في الوضوحات  
 والنفوس جميعا **قول** ان الساطعه لا تكلمها تكرار الا فاعلم يريد ان تكرار الا فاعلم بوصف  
 القوي التدبيره وسكرها دائما ويلاسل النفس الساطعه بل ربما سويتها وسكرها كالاتي  
 في نوال الاحكام الالوهية الالعلوم فان النفس



انفس



اصلا ان العاقله اذا كان فعلها معاوده من القوه الكبريه الى هي مدسه فقد يضعف عن الفعل بها ويهاو  
 لا يضعفها في ذاتها قال الامام جاز ان يكون العاقله محال بالوع لسائر النفوس مع كون الجمع  
 مدسه فلا سراج احصاها بعضها بالكمال محدود بعض ورومان النفس المذكور بانها **قول**  
 مدسه للشرهين الذين ملاحظونها تفويض الانصاف كالمسه للوصول الى ذلك المط الذي  
 يوصل اليه الوجه انه وان لم يكن سكنه للحا حرس الى الدين كاد يكون بالباطل لهد حها به  
 الحس اذ يكسهم مع معرفاتها والره عليها كما ينهدت على ذلك في مورد تلك النفوس وان عرض  
 ان مقدمات تلك النفوس ان كانت بسعه وصوره صحيه عن الفساد افاوت بغيره للكل والمناظر  
 الحاحده بها بعد مكاره فلا تسقط واما العاقله فلا يمكن تحويره بعد العلم بحقيقتها وان لم يكن  
 القدمات بغيره او لم يكن صورته صحيه لم يقدرها للسهه لا لاراديه ولا لمحسوسه والخوا  
 ان مقدماتها بسعه فمها نوع حها في حاج الوجود او حده او حده كمالا لوجهها وبزمن  
 الحفا عنها فلا يسجل الالزام الحاحده بها كمن اشبه الطالب للحي باذعان وانقياد  
 يتبعها ابا بكمها او يوجهها فيندرج منها الى اكتشاف الطبعها طارده فيه واما بناوت  
 الشبه بين في اطمينان القلب بعضها دون بعض لتفاوت الحفا الذي في تلك القدمات  
 وسماوت اذ ما هم فينبغوت وسعدوا واهم بقول البقينات التي فيها نوع حها والحق الاقنانه  
 العلميه يكون مقلدا اي لا يتركب الا من البقينات ويعد البقينات للسهه من خلاف الافاعيات  
 في الخطا فانها عيان عما بعد ظن ما سواها كان صادقا او كاذبا فاعلم والله الوفي **قول** وانها  
 ربما لم يسلح النفس ليقول الحق وذلك لان الدليل البقيني الذي منه يوحى خفا اذ لم يعد بسعه لبعض الا زمان  
 على افاده طما فوا ايدد لال او من حسه معقول ذلك الطل هي بقلب بغيرها **قول** وانها  
 الكمال الذي يكون الحد مالمسه اليه كما كعمل ان يكون نوعا كعمل ان يكون حها وكما يكون الحد الواحد  
 للمامه التوجه متسا والافوا في المسعه الحقه لا تك يكون الحد الواحد للمامه الحقه متسا ولا  
 لا اذ كان المياله ما كمنه فيناول الحد الواحد للمسوس البشره لا يدل على الحاحده في الما **قول**  
 ان الوحي والحد الواحد ممتص على تمام حقه المسوس من دعوى ملاذ لعل عليها اذ يجوز ان  
 يكون ما ذكره في حد ما حد الحقه الشتره كمنها فلا يشتمل على الفصول البوعه لها فلا يسطر  
 على تمام تلك الانواع بل كوزان يكون بها لانواع مما له الفائق فاني نقضوا نظير على تمام  
 حقيقتها **قول** وانها قد سدل المراح وظهر العوارض مدس في حالها فان الانسان الواحد قد  
 سحي مراره حده لم يبرد حده ذلك وطوبان على حده

النفساني وملاذبه ودكاية مخلوقان ذلك بالمرح لا يخلق باصلا فالحاج **قول** قد يتبدل من السوارض  
 ومع المرح حال فان الجبان اذا سكف اعماه من الحماوى والنبات علمها بصحة سجاى والخيال  
 اذا سكف بدل المال ودوام علمه بصحة سجاى والعصوب اذا خلم زما صابر علمها مع بناء المرح  
 على حاله فلو كانت من الامور مستنده الى المرح لا سمرت بالسموان وانها فانزى سمها من متنازى  
 في المرح عابه التفارب مع الهامسا سان عابه النباين من الرحم والشوق والكرم واليحل في  
 العفة والتجور فعلم انها ليست مستنده الى المرح **قول** ولا من الاسباب الحاروه من العلم و  
 مسامده من الاوس والاصحاب والاحوان اذ ربما ينفق الانسان اجمع مئة كاسباب  
 الحاروه كلها للعهه مع كونها ميتا لا يجلبه الى التجور وبالعكس وقد يكون الايو ان في غايه  
 الختة والذلاله والولد في عابه الشرف والكرامه وبالعكس فظفر ان الاختلاف في علم  
 النوارض ليس مستنده الى اختلاف الالات البدنيه واجوهها والال الاسباب الحاروه فهو  
 مستنده الى ذوات السموك في ان يكون مخلوق **قول** لكن اللذوات ليست السموك فقط  
 بل النفس السوارض المخلوقه معنى ان علمه المخلوقه هو النفس ما قوه مع المخلوق من صوره المخلوقه  
 ووجدتها وكذا علمه السجاى المخلوق من النفس والاسمى النفس وحدها لا يرب ان يتبدل  
 احد مما لا هو في نفس واحدة فلا صلا في حدتين اللاردين اعني المخلوق والسجاى بدل على  
 ذلك المرحومين اعني المرحومين لكن اختلاف المرحومين حار ان يكون ما عتبارا حار او ليس اعني المخلوق  
 والسجاى دون احوالها اعني النفس فلا يربم اختلاف السموك في الحاصه فان قلت ما تربع  
 الساجع الحاصم اذا جعل على اختلاف السموك فان لها لوازم مخالفة في الحاصه يجب ان يكون اللذوات  
 افعالها كابدل عليه فله علم ان صفة الامور من لوازم العكس او اذا السدل علمه عادل عليه  
 اول كلامه وملاوان السموك عوارض مخلوقه فلا بد لها من سباب مخلوقه سبب من الالات البدنيه  
 واجوهها ولا الامور الحاروه بل من ذوات الانفس كما علم ذلك الجواب كما لا يخفى فليس  
 ان كانت عوارض كون تلك الاسباب مركبه من السموك والامور البدنيه وانما رصده على وجود مخلوقه  
 وانما رشتي فلا يصح الانتفاء منها وادفع الانتفاء على البدن بسببه السوارض في تلك السوارض  
 ولو كانت السوارض اعني مخلوقه مستنده الى ذوات السموك وحدها لم يصور عدلها على نفس واحدة  
 واما لا يتبدل كما ذكرنا والعلاده في ان يكون لها اسباب صفة مخلوقه مع العلم الى السموك كصفة  
 في بد الفطره فيبدل بالقبضان تلك الصفات عليها من البدن فلا يربم اختلاف السموك بالبدنه  
**اصلا قول** والعكس مع علم العالم فيكون حاروه لفظ الان

كما وملاوان البدن الكور فيمكن ان ايدل على حدوث الاصسام والاعراض الحاله فيها ولا يتبدل  
 السموك على عدل كونها محرفه كما احصاه فلا يظهر ما ذكره صوره بل لا بد من الاستعداد بدليل  
**قول** لزم ان يكون نفس ريد بعينه نفس عمر وان لزم ان يكون كبح الكائن نفس واحده منقسمه  
 كبح الصفات المتفائله العامه لا افراد الانسان **قول** فليعلم سلطان ما سبب اعني النفس  
 وطوبى ما عرفت من ان التقدم لا يجوز رواله فان قيل كوزان معلوم النفس الواحد على  
 نفس مثلا ولا سطل النفس الاول اجيب بان موده كل واحد من النفس ان كانت  
 حاصله في النفس الاول لم يكن واحده بل معدونه اذ لا معنى للتعدد الا ما كان فيه اشارة  
 مما هو بها انها الحاصلة ولم يكن موده كل واحد منها حاصله في النفس الاول بعد بطلت الاول  
 التبدل وطوبى كما مر وحديت او ان يكون السموك السلوك بالابدان حاروه وطوبى لفظ  
 لهما لو كانت متحده بالنوع امسح معلقها بالامور المخلوقه كما لو ادان لو كانت السموك  
 البشرية قبل علمها بالابدان معدونه ومساوئيه في الحاصه لم يعلمها بالابدان المخلوقه  
 في معاشره العاصم والامر به لا سلم الرصح ملازم لكن علمها حاريل ووقع فان قيل  
 لم لا يكون في حوار علمها بالامور المخلوقه واختلافها في السموات مع كونها حاصه في الحاصه  
**اجيب** ما ناسل الكلام ال اختلافها بالسموات وانتشارها كان الانتشار ليس  
 بالحاصه ولا ملوارضها فان السموك لما كانت متحده بالنوع وجب سجاؤها في الذات واللوازم  
 ولا العوارض لان ذلك انما يكون بالماز في عدم في معاشره النفس ولا مان للنفوس  
 البدن فيفسل علمها به لا تصور معدونه وانتشار بعضها عن بعض وان فرض حوار كون النفس  
 مثل علمها هذا البدن معلومه بدن او الابدان ولا يمكن سطل صمد الاصمال الا باسطل التناسخ  
 الموجود في على حدوث النفس معلوم الرور قال الامام ان الاعراض الصعب في صمد الحكم ملوقه  
 السموك قد يوصفها بالسموات منها كذا نوع واحد وهذا القدر كاف لما ينبغي ملوقه  
 مصورها **قول** وهذا حكم ضروري ان كل واحد من الحكمين المذكورين وما ذكرنا بسا  
 سبه علمه فلما هي الغائبه على قوله فان كل احد قد ادانه سجاى واحدا بان الكلمه موده  
 حوار ان يكون بعض ما لا علم لنا كالحاله من نفسه خلاف ذلك ولا ياب له حوران متعلق تسنان  
 بدن واحد وكذا كل واحد منهما نفسا واحده ولا صر عندنا من غير ما علم ان معنى ما ذكر  
 ان كل فرد بدنه بدنه وانصرف به شيئا واحدا او كذا الابهى الصافي على قوله لزم ان يكون  
 معلوم احد ما معلوم الايمان ذلك انما يدل على ان كل

نفس

فان

انسانين يعلم احدهما بالعلم الاو بنفسهما متغايرين لكنه لم لا كوران سفلين عس واحد منهن  
 وتكون ما يعلم احدهما علمه الاو وسور من هذا ما قد قبل على قوله ولزم ايضا ان يصف كل منهما  
 ما انصف به الاو من انه ان اراد انصف كل واحد كج ما انصف به الاو بدنا كان او نفسا  
 فهو كوران من بعض من احدهما صفة بله نسبت للاو وان اراد انصف جميع العوارض بنفسه  
 فلام انه سفل في جميع الاسما من المفرونة كوران الترتال شخصين في صفة العوارض باسرها **قوله**  
 لانها حرة في ذاتها وكما لانها اي حرة في ذاتها وفي كالاتها انذاته ان العاكه بدانها فكان  
 ذاتها ما بعد فوات البدن كذلك كالاتها لذاته ما بعد وفوتها كالاتها معها  
 ما هو الحرة منها اي بقا النفس الناطقة بعد فوات البدن وسور الاستدلال على عدم الخرج ان  
 الناطقة حرة لا تعلق لها في ذاتها وهو ما بالبدن بل هي متعلقة بتكون الالهة في اكتساب  
 كالاتها فاذا فسد البدن فقد فسد ما لا حرة للنفس البية في وجودها مع كون العلة المؤثرة  
 في وجودها من الحوام المتعلقة ما بعد فواتها سلك العلة بعد فساد البدن والله اشهر  
 سوله بل هو مان بالعلم الى السناد ذلك ان جوهر الوجود منها وهو اجساد الفياض ووه على  
 ذلك ان البدن لما كان له حرة في وجوده النفس ولذلك لم يوجد في البدن حرة ان  
 له حرة في بقائها ايضا والحاصل انه كما حرك كون البدن ببعض حاله بعد الوجود النفس  
 المبدأ الفياض حتى تجب معها بعد فواته كما عجم فاركونه شرط الوجود فانه وج يلزم من  
 انفسا النفس مطعما **قوله** ولاها عرفه فله الفناء في ما به على المدعى معطوود على الحق الاول اعني  
 قوله لانها حرة في ذاتها **قوله** كانت قبل الفناء ما فيه بالفعل وقاسدة بالقوة وذلك لان  
 كل وجود من زمانا ويكون من شأنه ان يعدم ويفسد كان بالضرورة قيل فساد باقيا بالفعل  
 ووهك فاسدا بالقوة **قوله** والامكان كل باق فيمكن الفساد وان لم يكن مفهوم فعل  
 البقاء غير مفهوم قوة الفساد بل كان احدهما عين الاو لكان كل باق فيمكن الفساد  
 وكل يمكن الفساد باقيا بالضرورة وكلامها سواها الاول فلان الواجب هو ما لا يمكن  
 فسادا واما الثاني فلان الوجودات السالبة تكملة الفساد وليست ما فيه ويا  
 حرة ناه مدعى ما يقال من انه كوران يكون فعل البقاء معولا على افراد بعضها عين  
 قوة الفساد وبعضها حرة قوة كما ان الوجود مفرد على افراد بعضها عين الواجب وبعضها  
 عين **قوله** والباقي بالفعل لا سفل عند الفساد ولو اد لويس معه بعينه لكان باقيا فاسدا معا  
 وانتهى مع والحاصل ان الباقي بالفعل لا يسمع مع الفساد

النفس

والوصف

الوصف بالفساد مع الفساد فلا يكون الباقي بالفعل موصوفا بالفساد فلا يكون فيه قوة  
 الفساد والاعراض من طرفة العين معنى قول الشيء للعدم والفساد ان ذلك الشيء ليس محققا بل  
 فيه الفساد على ما من قول الخبير للاعراض الحالة منه بل منفاه ان ذلك الشيء لعدم الخارج سوا ما  
 الفساد واد حصل ذلك الشيء في العقل وهو العقل مع عدم الخارج كان عدم الخارج قابلا به  
 في العقل على معنى انه منصف به في حد نفسه في العقل لان الخارج ليس في الخارج شيء وقبول عدم  
 قائم بذلك الشيء **قوله** فبلم يرتكبا من الهول والصورة اولاد ان يكون احدهما من حال الاو  
 لتكون المركب منها ما حقه تصفها والحول هو الصورة والحل هو الهول ولكل منهما يكون  
 جساما حورا **قوله** فيكون سبوقه بامكان الوجود لانها لو لم يكن قبل صدورها فكلمة الوجود  
 لكانت ممسوة الوجود فكان نفع صدورها قطعاً والامكان السابق على صدورها اعني امكان الوجود  
 لما لم يوجد كون النفس ما دونه ان حركة من الهول والصورة كذلك امكان فسادها وعدمها  
 لا يوجد يرتكبا والحاصل ان الامكان ان النفس ان قبلت الفساد كانت حرة من كل امكان  
 الفساد ومحل الوجود بالفعل اما يلزم ذلك ان لو كان محل امكان الفساد دوا حلا في النفس  
 وهو كوران يكون امرا حرا عنها مبانها ولو البدن فان البدن لما جاز ان يكون  
 في الامكان وهو ما وجدتها حازا ايضا ان يكون محلا لامكان عدمها وفسادها  
 فلما لم ان يكون حلالا ان الثابت بالدلالة ان كل جسم من جوهر من احدهما حال في الاو  
 ولا يلزم منه ان يكون كل مركب من جوهر من كذلك يكون حلالا في جنس فلما لم يحصل  
 وان تجنس والفصل ما دونه وصورة بوجه ما فعله لزمه الاخر اف يكون النفس حرة من القوة  
 والصورة مع كونها حرة **قوله** واجواب عن الاول ان عدم الامكان الاستدادي ان لا يوجد  
 ما يمكن الفساد الامكان الذاتي اللازم لما منه الممكن في حقه علمه انه امر غير شئوي فلا يستدعي  
 حلا موجودا في الخارج فلا سلم كون النفس مركبة من مادة وصورة وكيف ولو سلم  
 لزم كون الهول والقول ايضا مركبة منها لانها منصفه بالامكان الذاتي وهي ايضا ان  
 الامكان الذاتي حرة لذات الممكن فحتم فسادها بعد ذلك لكن لان صفة الشيء سفل ان  
 يكون فانه يفتح بل برودة الامكان الاستدادي وطور عرض وهو سفل حلا موجودا حال  
 الامام اثبات الاستدادي يعني ان الفاعل الحار وهو نوط **قوله** لا يسمع ان يكون النفس  
 ما دونه ان حركة من مادة وصورة بل يمكن بكل واحد من الامكان السابق على الحرة في الامكان  
 الفساد ما دونه حرة عن النفس حاله ان يكون حلالا

وايداه الامام من انفس النفس نوم وان  
 الحول من نفس لانه وان كل ما نرى

الا ان البدن صالح لان يكون محلا لامكان حدوث النفس في ذاتها دون امکان فسادها  
في نفسها بيان ذلك ان كون الشيء محلا لامكان وجوده ما هو مبين العوام له او لامكان  
غير معقول فان البدن كالم جسم كالم جسم ان يكون الشيء مستورا حصول النفس الناطقة بالاشارة  
ببانه له او فسادا عنه ولو جاز ذلك كان يكون محلا مستورا حصول النفس الناطقة بالاشارة  
البانه له ولعدمها عنه بل الشيء انما يكون محلا لامكان وجوده ما هو متعلق العوام به ان  
لو وجوده له ومحلا لامكان فساده ان لعدمه عنه كما قسم فانه محل لامكان وجوده السواد وهو  
تبدو له لو وجود السواد فيه حيث يكون متصفا بالسواد حال وجوده فيه وكذا محل لامكان  
حيث يصف به اذا فسد كما يصفه والاشارة بعينه والاشارة بعينه مع فسادها امتنع كون  
الشيء محلا لامكان فسادا له كما هو اذ اعرفت ذلك حصول النفس الناطقة وان كانت  
كثرتا السواد بالبدن بدنه لم يعرفه فيه لغيره لانهما حاصل كالاها الا انه فسد الارتباط الذي بينهما فمقارنته  
النفس للبدن في ماله جار ان يكون البدن محلا لامكان وجود النفس وحدودها على معنى انه يكون اياه  
لو وجوده مستورا فيكون البدن محلا لاستعداد وجوده كما من حيث انها مقارنته له لانه من حيث انها مباحة  
على محل الاستعداد معلومها وبصرها فيه ولما توقف تعلوها به على وجودها في نفسها كان مستورا  
منسوبا اولها وبالذات الى تعلوها على وجودها من حيث انها متعلقة به وباسا وبالعرض الى وجودها في نفسها  
فقد الاستعداد كالف نقصان الوجود علمها متعلقة به ولا حاجة في ذلك الى استعدادها في الوجود  
الوجود في نفسها بالتحقيق قيامه بالبدن لانها من حيث وجودها في نفسها مساهلة وقد تبين  
ان الشيء لا يكون مستورا لما هو مبين له ومنه من جهة ايضا فان يكون البدن محلا لامكان فساد  
النفس على معنى انه يكون مستورا لعدم النفس من حيث انها ممدونة فيكون البدن محلا لاستعداد  
عدمها من حيث هي مقارنته لانه من حيث انها مساهلة اياه بل هو محل لا استعدادا معطاه في  
على عدمها في نفسها لم يكن هذا الاستعداد منسوبا الى عدمها بل معسها لانها اولها لوجودها فلا يكون  
هذا الاستعداد لعدمها في نفسها الصواب لانه من استعدادها ودراس امتناع فاحتمال  
فلم كون النفس مادته مركبة من الماد والصور كما هو في طر الغرق بين الامكان السامح والامكان  
الفساد والذم ذلك الاشكال ومن يفرق بينهما حكم بان النفس قد تدرك لو كانت حادثة لها  
مادته ايضا فان اورد على انها ان كانت تدرك فاما ان ينتقل في الابدان فلم السامح  
اولا فيلزم التفتيل لكونها مستورا للاذراكات والاقفال اجاب بان بالترام السامح  
واولها بالام بطلان العطل فجاز ان يكون

وهو

101  
يوقف اذ اكلها عن حدوث الالات البدنية مددا واما قول السامح لكن البدن مع صفة مخصوصه  
تفناه ان البدن مع صفة مراهمة مخصوصه يكون محلا لاستعداد حدوث الناطقة من حيث انها  
مسطرة ومقارنته اياه كما عرفت فاذا حدثت النفس من مبداء زال استعداد حدوث  
مع حصول التعلق والتعلق وبقيت النفس متعلقة به مدد فاذا زال الهمنة لم يحصل في شرط التعلق  
والنظر العطل المتعلق ايضا واذا تصور ما حققناه في هذا المقام انكشف كيف يحصل من ان مبداء  
الكلام اعني قوله لكن البدن مع صفة مخصوصه دعوى كونه عن الذليل وان النفس لما كانت عرفة  
عن البدن لم يصرف مقارنته له بواسطة اتصالها فيها بصفة اعني كونها ممدونة اياه فلا يكون البدن محلا  
لامكانها **قوله** لا بد ان يكون باقية بعد وجود الفساد والفعل كما ذكرناه اي من ان القابل للفساد  
يجب ان يكون معه باقية بعينه **قوله** والاصل ان يكون جسم الان لكونه القابل للانسان الحسنة ان  
كونه فاما لا انقسام في خلقها لا نشأ وجودها او ما ذكرناه **قوله** فان كانت عاقلة ان كان  
الهيولى التي لا وضع لها ذات فوام بانوارها كانت عاقلة بذاتها لا تسوق من كل فرد فاعلم بدها عاقل  
ممكن مكن الهيولى هي النفس او لا مع النفس الا كجسم العاقل المتعلق بالبدن فالعصم من النفس  
الاشارة اليه بان الذي كان ممدودا للبدن لم يفسد وتوران يكون له في مركزه كما كان في الجوارح  
اول ما قاله ان يصرف على تسوية السدل على كون كل فرد عالم بدها عاقلة كالجسم **قوله** ومع  
هذا فالخط حاصل وهو يتبع احوال عاقل بعد فناء البدن له علمه بان للذوات ان السواد اليه ما  
الذي كان ممدودا للبدن باق لان حوصرا في عالم الله ما **قوله** والاول الى تاثيره في اقامة  
تلك الهيولى محم اذ لم يرحم كونها محم في الوجود الى البدن فيحتاج النفس في وجودها الى التوقف  
معلوما على البدن خروج توقف معلوما على وجودها التوقف عليه فلا يكون للعقل فعل بذاتها ووجد  
بان مما سبق بطلانه فان قيل ما توقف حدوث النفس على البدن وحده الصالح لا يكون  
ذات فعل بعضها اجيب بان التوقف في حدوث الاستعداد السوفى في البقاء وواجب عليه علمه  
من الافعال مثل ان احد الطائر يخرج الى الشبكة وبقا الذئب للماضد وواجب عليه التوقف  
على الشبكة **قوله** وهو الخطر دورا فاسل من ان كل الهيولى بعد فناء الصورة التي كانت لها ملكية  
عسا بصورت بصور اولى وصارت بوجوه الهيولى ما فيه في ضمن النوع الا ان يقيمها في الصورة  
السامة واللازم بقا النفس الاولى والطائيا كما بعينها فاجب اذ هي بالاول **قوله** ولا يصح ممدودا  
وعدمه شأن ال فادركت معهم ان النفس الناطقة بعض منها صوم لوتية انفسا على البدن فيكون  
لغيرها في البدن واوانه ونواها هذا الكلام اعني قوله



هذا هو الوجود الذي هو في الوجود  
 في الوجود الذي هو في الوجود  
 في الوجود الذي هو في الوجود

ولا يصح مبدأ الصفة لا يثبت على كل المذهب واما من قال ان الناطقة لم يفرق لها في البدن  
 والقول الى حاله فيها فالتمس فيه ان يكون مبدء الناطقة بعد كونها مبدء لا يفرق  
**قول** وحدوثها عن كل العلة من استعداد العوازل والغايل للنفس هو البدن حدوث  
 النفس عن العلة العرفية هو كونها على حدوث مراح في البدن صالح لقبولها وجودها في كل  
 المراح في مع العلة العرفية على سلمه حدوث نفس من القيد مع علمه بذلك البدن فلو كان  
 نفس اولى على سبيل السامح لزم اصحابه تنسب من على بدن واحد وقد يقال ان الحصار  
 حدوث النفس على حدوث البدن والمراح مجموع كوازان يكون مبروطا ايضا بان  
 لا يصادف الاستعداد والبدن لعل النفس بنفسها موجودة قد يطل بدنها في حاله كمال  
 ذلك الاستعداد فلا يحدث نفس اولى لانها شرط الحدوث قال الامام في الخلف  
 حار ان يقال ان النفس التامة تتلوهت بوجه ما يدرك المراح في كل عامه على  
 كونه فلما لم كان تعلفها مانعا عن حدوث نفس اولى **قول** فان قيل العنوس  
 وان سلمنا انها متحدة بالوجود الينا ان نقول لانه كما في وجه حار ان يكون بعض  
 الابدان متعلق النفس المستنسخة دون نفس اولى فلا يحدث نفس اولى و  
 بعضها بالعكس فلا يلزم اصحابه نفس على بدن واحد وبين سلمنا الى وان العنوس  
 اولى وبعضها بالعكس فلا يلزم فلا يمكن في اصلها بحسب الخصوصات والخصصا  
 فتكون الخلق الى اصل من مابينة النفس وسجها في احد الشخصين محال للخلق الا وهو فلا يلزم  
 من كون المراح صالحا لا حدتها كونه صالحا للاولى في ان يكون بعض الامر في المستنسخة  
 دون بعض اولى وبعضها بالعكس فلا يصح ايضا **قول** احب بان الاقليات  
 في الهوتة اما يحصل من جهة البدن يعني ان اصلاف العنوس في الشخصات مستند الى البدن  
 بناء على ما من ان سبب تعدد افراد النوع الواحد هو المادة وسبب والى وانه اما  
 يتمايزان بالخصص من جهة البدن فلا طوته لهما مع قطع النظر عن تصور استعداد  
 لاجل الهوتين دون الاولى واخر من عليه تجوار عدد الهويات بحسب ترتيب العوازل  
 من غير ان يكون للغايل فيه فدخل واعلم ان اطال السامح ولما اولى لا يتوقف  
 على حدوث النفس وعلوان نفسي لو كانت قبل بدني معلوم بدن اولى لو كانت  
 الاحوال التي مرت عليها حال معلومها بذلك البدن لان محل العلم والذكر هو وجود النفس  
 الباق كما كان لكنها لا يندرك شيئا قبل مبدء البدن

السامح

السامح واعرض عليه كواكون يعلق النفس الباق كما كان لكنها لا يندرك شيئا قبل مبدء البدن  
 بالبدن شرط العلمها بما هو الهام في ذلك البدن فاذا فارقت اسبق شرط العلم بها فينتهي الشرط  
 ايضا **قول** ولكل ان يصطلح على ما شاء او اطلق العام في معاملة الخاص فهم ان المراد به  
 ما عدا ذلك الخاص ومبدء العذر كما في قوله كلام المصم فلا حاجة الى ان يصطلح على كخص  
 الا ذلك عاورا التعمقل **قول** لكن اذكر ان النفس اي المدرك للخصوصات والخصصات  
 التوسمات هو النفس الصافي كما يحكم بان ريد انسان مثلا والحاكم كمن ان يدرك طرفي  
 الحكم معا لكن مدرك الانسان الكل هو النفس فكذلك مدرك ريد الحسي الا ان صورة العنوس لا  
 مرسمة في ذاتها وعدا صورها رسمه في الاتها وادانته الا ذلك الى الجوانس الطامع والناطفة  
 كان من قبيل كنه العقل الاله محار **قول** لكانت محصه عند معين وقد سئل في حيث  
 هو النفس هو مبدء الكلام طبع ما يندركه مفعلا بالامر بدخله **قول** اذ اختلفنا  
 مرعا بحيثما نفس تزد على مبدء الصفة فهذا الحجاجان متميزان وليس ذلك التمايز  
 بحسب الماصية ولو ازمها بل بحسب العوارض فلان من اختصاص كل منهما بعارض ووك  
 الاخصاص ليس في الوجه الخارج لان الخليل قد لا يكون موجودا في الخارج بل في الوجود  
 الوجودي ثم ان سحبل ان يكون محل احد المربعين متوحصه محل الاو والا سحبل ان يصرف  
 احد ما عارض غير حاصل للاو فوجب ان يكون محل لكل الجهلات حتما لكونه جانب  
 الذي هو محل احد المربعين غير الحان الذي هو محل الاو وهو المخط وان تعلم ان مبدء الابدان  
 يتم في الجهلات المسماة بالصور دون التوسمات التي من معان ووجه **قول** فهذه العنوس  
 سبب البناء من العنوس وان كانت مشتركة بين البنات والحيوانات لكنها سبب الى  
 النبات لا حصار بواه فيها دون الحيوان اذ له قوى اولى فيسبب ابناء خلقه من العنوس  
 واحكامها المذكورة في مساهمتها على الاصل العلوية من الواحد لا يهدر عنه الا الواحد  
 وان الواجب على موجب بالذات واما على القول باختصاصه في ان يكون على الافعال  
 كلها صادرة عنه ابتداء او اذا جوزنا ان مصدر من الواحد الكرم من واحد حار ان يكون من  
 الافعال من قوة واحدة فهذه المسائل لا يتم على نوازل الكلام وقد سبق ان امثال ذلك  
 نشأ من حلق النافوس الحكيم بالهول الدين **قول** وعانه الى وعانه فعل العادة عند  
 الشبر في رسمها الى ماصية فعلها ومحل وعانه ويولج يدك في نوعها **قول** على ما سبب  
 طسعي اي سبب طسعه السخص اعني العنوس

تسجيرا **قول** روح به الرباد الخارج عن الخلق الطبع كالورم اي روح رمد الربادات  
 التوجه مد ما عن يوسف الناصب وكذا اراد قوله روح به الربادات الصانع انه روح به  
 الربادات الصانع عن توفيق التوفيق به الصانع عن توفيق الناصب **قول** روح به  
 الشمس قد يقال ان الشمس لا تبرد في الطول بل في الوصل والعنى هو ما خرج عن توفيق التوفيق في  
 الاقطار العلوية فيكون العبد المذكور مستدركا وحجاب بان ذلك ملو العالين وقد تم التوفيق  
 جميع الاعضاء حتى الراس والقدم فيمد في الطول ايضا **قول** فان كلما منها معلما كحصول  
 الغذاء العادته حصل الغذاء ان ما حصل بالفعل اي يكون في من البدن وبلصق منه البدن  
 ما يصير مد لا من التحلل وبسببه بالتفدي لونا وقواقا وغازا من الغذاء الذي حصلها العادة  
 على بدل ما تحلل يعرف فيه النامية ويريد في الاقطار الجسم المعدي فيكون العادته بعد الا  
 خادته للنامية اذ صارت النامية ما يصير فيه فيها لو كان متغايرا بان بالذات وحصل  
 ان يكون مساك فهو يختلف احوالها بالبقوة يحصل بزميمة من الغذاء فالمد على قدر التحلل  
 وذلك في نفس النواحي الال قريبا من العلامات لم يطف ان ايها من الصنف يحصل منه  
 ما يساوية ذلك في نفس الوقوف اعني ال قريبا من الاربعين لم يتر ايد ضعها ولا يكون  
 على حصل ما يساوي التحلل وذلك في نفس الخطا والحق الذي لا يبين اعني ال قريبا من السنين  
 في نفس الاخطا والطام الذي ملو ما بعد ال احوال العكس ذلك كحسب الاعلى **قول** واما الولد  
 في قوة يفصل اي في الانبياء فهو يحصل في من الدم ويعده لاكت ال الصور النوية يستند  
 بذلك ليقضان لوه اوفي سئل مع النبي ال الرحم فتفصل التي منها ال مواد الاعضاء بحيث  
 يمتاز في الدماغ ومادة العلق وغيرها من الاعضاء بعضها من نقص ثم يصف على تلك  
 المواد في تصور كل عضو الصورة الخاصة فيتم بذلك صور الاعضاء **قول** وهي نوعان مولد  
 ومصونة مد اعني النبي ال سعة وال غير لان صفة من راح ال المولد وهو بعضه بان الولد  
 مطلق على معنى خاص اعني المحصلة للبدن ومعنى عام اعني المصونة في المارة الغذاء النوع  
 فالمصونة قسم للمولدة بالمعنى الاول وقسم منها بالمعنى الثاني الا ان المتعارف فيما بين  
 الاطباء ملو المعنى الاول ولذلك عرو المصونة نوع على حدة وجعلوا القوى الطسعة اربعا اثباتا  
 منها الاجل السخص اربعة البغايا والاعوي ككاه ومن النامية واثنان للوع احد هما يحصل  
 المادة ومن الولد والا في تحصل الصورة ومن المصونة واما كاه في الرحم ويفصلها  
 ال مواد والاعضاء واما ان يكون معلما للصورة ايضا واما النوع

عن يوسف الناصب

والصنف

اوفي

فلا بد في التعدي من امور ثلاثة الاولى تحصل نوم البدن

الجان

كسبنة

لواع

عن النفس

والرطوبة

غزيرة

صصارت

لجزء النار

البدن

تغايير

الاعضاء

كالي بعض

الاسباب

وون الاسطفسية

لا انها صون

وانه اوفي

اي حادمة

نفس

العضو  
العضو  
العضو

في يوم العصور حيث يصرف الاله وعلو الاصل في الثالث ستمه به من كل الوجوه حتى لو نزلت  
 فيها كل قوة محصلة ومصورة وشبهه فالعادة عيانة عن مدح القوى الثلاث وتسمى  
 نوع افرى بخدمها هذه الثلاث وفي قوله ما يشانه مدح بالقوة الشانة ال ما المشهور من ان  
 العدا الذي صرف فيه العادة لا بد ان يكون مركبا فانه منسابة للبدن بالقوة واما البسوا  
 فلا يصح عدا له لبعده عنه لم يصلح ان يكون مبدرا للعدا اسالكما في الخاري الصفة  
 كالماء وقد يقال ان الهواء قد يعد والروح التي هي في العروق الصوارب **قوله** وما كانت  
 العظام متنازعة ال الانفكاك وذلك لملاها سطلما عنها ال اجارها الطسو وانضم كل  
 منها ال ما كانه **قوله** ولم تكن للقوى الخمسة اجبارا على الاتيام واما ما تقدم من  
 القوى الخمسة فكيف يتاثر بها في القوة والشدته **قوله** اما على سبيل التوليد فيما  
 سهل واما على سبيل التوالد فيما سدد **قوله** ليس قام على ان التولد مخصوص  
 بالاول والتوالد بالتمام لا يجوز ان يعا فيها **قوله** جعلت النفس ذات قوة تفصل على المان  
 وذلك لما لا بد منه في التوالد دون التولد كوزان التولد من اجماع العاير بلادر **قوله**  
 اقل من المقدار الواجب ليخص كامل وذلك لانها معصولة من شخص فلا يكون على مقدار  
 شخص كامل **قوله** فاذن النفس للبناء العامة اي الواصلة ال كالمها في افعالها و  
 اعتبر هذا القيد لان اثر المولدة اعني فصل البدر لا يوجد فيها ابتداء بل بعد ما يتكامل  
 جسم النبات نوع بكامل ولا ال او الحال حيث يقصر المادة على تصرف في المولدة وكذا  
 اثر الكمية لعدم في نفس العوق وما بعد **قوله** كحفظها الشخص حفظها للشخص الكامل  
 بالعادة وتكليفها للشخص الناقص مع الحفظ بالنامية واستيفائها للوجع بالمولدة **قوله**  
 والعادة بخدمها قوى اربع القوة الطسعة ان كانت فعلها نوع افرى سميت حادمة لتلك  
 الاوى لهذه القوى الاربع فانها حادمة للعادة وتعمل افعال التي المان لتفعل العادة  
 وان لم يكن فعلها لتفعل نوع افرى سميت بخدمه كالعادة فان فعلها اعني ابراد بدل ما  
 يحلل ليس لتفعل نوع افرى الا انها سميت باجتنار خصيلها كما برمد على البدن حادمة للنامية  
 كما هو مما اعني العادة والنامية باعتبار ثبوتها المان لتفعل المولدة حادمة لها لان الغذاء  
 يزود على صيغة المولود من ازرده اي ابتلوه **قوله** فان العدا اذا كان فليلا والاسكة  
 قوه حصل هذا الاصواء فلدا حاد والهمم ح واما اذا كانت الماسكة ضعيفه ولم يحصل  
 الاجواء التام بل سعى فترحه بين العدا ورجح

العام

العدو

الاشياء التي هي في النفس  
الاشياء التي هي في النفس

حركته بغيره ليدفع ما فيها **قول** فان النوى طوالا رزوا و مدا تبينه على قابه الامتياز فان  
 في النوى تكون في الاقطار الثلاثة بخلاف السمن عاليا كما هو و طلب العا له الخ كونه اعني تمام  
 الحلي والنشوا محض بالنوى **قول** واعلم اسفل النوى الصوت والحوال بالحق في ذلك فابطل  
 النوى مطلقا و ادعي ان الافعال المسويه الى النوى صادرة عن ملائكة موكله امه الافعال  
 بعملها بالنعور والاختيار **قول** وعلى قدر ان لا يكون فاعلم اني حور كونها فاعلم لكل  
 الافعال الخ كونه مع عدم نعورها بها بناء على سمي المدر الحليم والحاده اما ما دخل وجه صدر  
 عنها ملك الا فاعلم بلا نعور و اراق **قول** حسن منها طامره وحسن منها ما طمير يدان  
 العلوم لنا من الحواس محض مما ذكر لان يمكن التحقق في نفس الامر والتحقيق فيها كذلك  
 كوار ان تحقق في نفس الامر حاشه اغوي لبعض الحيوانات وان لم يعلمها كما ان الاله  
 لا يعلم في الابصار والعين لا يبصرون الخ وابتداء من هذه النوى باللام لانها اعلم  
 الحواس للحوان فان بقاها ما عدل مراته فلا بد له من قوة يدرك بها ما سأل حاشه  
 ويعرف من كنهات الغناضه وذلك حصلت منبثقه في جمع صلده البدن وان كانت في صلده  
 باطل الكف انوي خصوص في صلده الاصابع والاسيمان جلد الخ لانه باب **قول** فانه كوار ان  
 موكل كثير والله ذمب كثير من الحواس بنا على ما مدرك في كثير النوى من ان القوة الواضحه  
 لا صدر عن ما اكثر من واحد فاعلموا امرها ما صعبا طموك مخلوق الا حاشه مصان ولا  
 لها من نوي مدركه مخلوق حكم بالانفا وسها فانبوا لكل صلده منها قوة واسمها الخ كونه بين  
 البرون واوانه الخاكة ومن الرطوبة والبسول والحاكة من الحسويه والملامه والحاكة  
 بين اللين والصلابة ومن راد الخاكة بين السعل والخوف فالوا كوار ان يكون لهذه النوى  
 باسمه ما له واحد مشتركه سها وان يكون منها في الالات انفسا من حسوسه **قول**  
 توهم اني والقوى وبره عليه ان الحكم بالنفا والبدان مدارك الطرق معا واد اعلم ان  
 موه واحد للضد من بعد صدر عنها الثمان فلم لا حوران صدر عنها ما طموك من ذلك وابها  
 فان الطموك وكذا الرواع والالوان احاسس مخلوقه مصان مع الخ والقوى المدركه لها  
 كون النفا واما بين الملوسيات اكثر واقول لا حدى مفعول **قول** وكوار انها يكون قوه واضحه  
 لها بدرك جمع هذه الكيفيات فتكون نوى واحد الغفالات كثر من جهات متعلقه  
 ولا حدى ورقيه **قول** ولا سم فعل هذه النوى الامتياز الى هذه الخ اعني اللام لتوهم  
 ادراكها بحسوسها على وصول سها وذلك بالكل

بين

بين اللامه ومحل الكيفيه الملموسه ولي كانت القوة الدافعه اهم الحواس بعد اللامه لان الاخص  
 بها جذر اعطوها كالملاجه النافعه كما ان الاخص باللامه الا حرا من المضار وكما سب الصفا  
 اذ هما الى اللامه اذ قد تتركب من العظم والنس اجناس بلا امتياز كما في الخاوه فان سطح  
 اللسان يعمل بعد الاضراس بالشمس ولكنها اترد وفي كره دخل السفس اثر القوتين مع كانه  
 واحد بلا امتياز في الحس اذ هو الدافعه غيب اللامه مع تشابهها في الاحتجاج الى الخاكة  
 كما ذكر في الشرح **قول** وبالحكمه يسه ان يكون غايه العظم في سفسها السود ذلك اللعاب طمير  
 كما هو في الدافعه فان المرض اذ اكلت لها به سطح الخاكة العالم عليه لا يدرك طموك الاضراس  
 التناول والمسروده الامشويه بذلك الطعم الابيض انه اذا غلب عليه الصوا را ما ادرك الخاوه  
 مرادوه من الرطوبة للطموك الى الدافعه انما بان في لطمها اواءا الطيفه من ذلك الطعم لم يوض  
 عند الرطوبة معها ان حوم اللسان الى الدافعه فالحسوس ح طموك كيفيه من الطعم واما ان يتكلف  
 عند الرطوبة بالطعم بسبب الخاوه معوض وحدها فتكون الحسوس كيفيتها وعلى التقديرين  
 لا واسط بين الدافعه وحسوسها حصه كلال الابصار الخاوه الى نوسط الحس السناف **قول**  
 وهو قوه موجوده في الدافعه بدل على ذلك بطلان القوه الشامه عند فسا ومد العوض من الدفاع  
 مع سلامة ساير اعضائه **قول** وهو بعيد فان السكس ليس له يدرك ان الحسوم والارايه لا  
 يتفحص وزنه بانتشار روي نعم للخيار الخلل من مرض في ادراك الراكه لان الراكه يزداد  
 بشيون بالذكي وغيره حال ان رايه كوال علاج من الثمار بديل بالشم فدل على انه قد يكون بالخلل  
 الا ان العالم هو الاول اعني كسف الهواء والصاله الراكه الى الحسوم بلا خلل واما ما كان  
 فلما بدت ادراك الشامه من وصول حامل الراكه اليها كما في الدافعه واللامه ورم بعضهم ان  
 الراكه قد ينادي الى الشامه بلا خلل من ذي الراكه ولا اسجل من الهواء الكسوك  
 بل بان يفعل ذو الراكه في الشيم من غير ان يفعل في الحسوم كسوك بناء على حكم في التعليم  
 الاول من ان الرحمه قد انشعلت من مسافه فابني فخرج نوا حيف حصلت من مسافه  
 من اليونانيين مع امتناع ان يخلل من ملك حيف اواء مسافه فابني فخرج وان يلع  
 السجله الهواء الى ملك المسافه ويره حوار نقل الرياح رواج الحس الى منازل الرحمه على انه حور  
 ادراكها بالباصر حش مختلفه في الجوال **قول** ومن الحواس الطامره السمع السمع طمو  
 الصوت وحوارضه وسماي بيابها وبيان ان سبب الصوت كذا وانه موجود في الهواء  
 الحاصل في خارج الصراخ وانه مسوع حال وصول حامله

الخلق هو الاضراس  
 في الصعود الى العبال ٣

الاصحاح وفروع العصمة المنزلة في مقوله كبد الطلحة ونفس وصوله اليها اذ كان قد ناسه  
**قول** وهي قوة متوجهة في العصبين الينيين فانه نال من عدم الابعاع عصبان محو فبان  
 بتعاربان حتى يتلاقيا وساطعا صليبا ويصير كونهما واحدا لم يتباعدا ان اليعين  
 التي ينفذ اليها طول اللبغ اودع فيه القوة الباصرة وتسمى بحجج النور وانما جعلت كالتان العصبان  
 نحو فبين الاصلح ان كثر الروح الحاملة للنور الباصرة بخلاف سائر الكواكب الطامنة **قول**  
 يدرك اما الاصوات والالوان اولا وبالذات تبس عليه ان ارادنا ان نذكر احوال بالذات الاذراك  
 بلا صفة يسمي الالوان لا يكون مدركا بالذات اذ لا يدرك البصر الا بعد تكييفه بكيفية الضوء  
 وان ارادنا ان نذكر احوال النفس بواسطة البصر من غير صفة عقلية فلم لا يكون ادراك السكك والابواب  
 الكون كذالك والحواس انما ارادنا ان نذكر ان الضوء امر من مدونه معلوم به ابتداء اي ملاو  
 يكون يعلق تلك الروبة بها اولا وبالذات ومعلومها بعينها بالاضواء انما بنا وبالعرض على قياس  
 ما عرف في الاعراض الاولية والاعراض الباصرة وعلى قياس احوالها الباصرة واكوتها الباصرة وهذه  
 الروبة اعني روية الضوء غير مستر ويطه بروبه اوني وان اللون الباصرة من بروبه معلوم به ابتداء  
 بالبصر المتصور الا انها مستر ويطه بروبه اوني فاذا رينا لونا مضيا فنحن نرى رويتان  
 احدهما معلوم بالاضواء اولا وبالذات واو معلوم باللون كذلك ولهدم الكشف كل واحد  
 منها عند الكشف فاما ما اذا الشكك وماذا كرمه ولا يعلق سبي منها روية ابتداء على الروبة  
 المعلومة بلون الجسم ابتداء يعلق حتى يعينها ما سياتي بعد ذلك وسكته وكونه وحده وفيه فهي روية  
 سلك الروبة ملاو روية اوني معلوم بها ابتداء ولهدم الكشف هذه الاشياء الكشف في الضوء  
 واللون ورجع بعضهم ان سطوح الاجسام الباصرة به بالذات مماثل وانتهى **قول** لانه  
 لو صب روية الله سبحانه في الشرح سببه الروبة الله سبحانه فذهب جاع الى ان روية  
 للاشياء التي من شأنها ان يرى عسان على سببه ودليل الاشياء الى الباصرة اوني  
 كنهها لا يكون سائر احواله كما في حقا اذ لا حارة **قول** وتاثر الحدو اما يكون سائر  
 بالاطاع كما اراد او خروج الشعاع ليتناول حمار البصر من العوليين المشهور في الابصار  
**قول** الباصرة المحصورة هي ان يكون المرئي معان للذات اوني في حكم المتقابل كما في روية الاعراض  
 فانها في حكم محالها كحصر بالذات الحارة للراسي وكما في روية الانسان وجهه في المارة **قول**  
 وعدم السعد المنقول عند السرطما يبنوا ونسب قوة البصر وضعه ونسب عظم المرئي وضعه  
 ونسب الاشراق بون المرئي وكورده فان حول البصر  
 المحفوظ به

قد يرى من بعد ولا يرى الصوا اذ قربت شيئا على يود مخصوص ولا نراه ضعف البصر على ذلك  
 البعد والمرئي العظيم القدر قد يرى من بعد ولا يرى الصغر العذار من ذلك البعد وما لونه اكثر  
 اشراقا وضوا يري من بعد اكثر **قول** وعدم النور المحفوظ فان الصرا اذ قربت من البصر  
 جدا عظم حيشته وينقبس الامور اللطيفة التي هي في بعضها بعض حيث لانه البصر بها  
 ومد الاقرب من بزوا ومار وما والعرب حتى اذا انصفت البصر سبب البصر بطول الاجبار  
 واما عدم الصو المتوسط فهو شرط يختلف باختلاف نوع الباصرة وصحتها وبها خلافا في النور  
 والبعد كما لا يخفى والحياب بين الراي والمرئي طولا الجسم الملون او الغشي وكون المرئي كشيء يعنى  
 المتلون يعنى على من انه انشترط في الروبة كون الشيء صائرا للروبة ولذلك امتنع روية الطعوم  
 والروائح والكيفيات النفسانية وفي صمد الاغنيا انا مل وقد يضاف الى صفة السعة بله اوني  
 من سلامة الحكمة والعقد اللاحسكس ولو سطر الشفاف فصارت سراط الروبة عشرين  
 كاملة فالواو مع حصول صفة البصر الروبة والالرم السعسطة كما ذكر **قول** والروبة  
 حصل خروج الشعاع الذي اصبت سمرهون للحكا في الابصار طرفة الاول مد صير الطبعيان  
 وطوان الابصار بالاطاع وهو المختار عند اسطو وانباية كالتربس وغيره ومعناه ان  
 الابصار اى يحصل بعد اقطاع صون البصر بوسط الهواء الشفاف في الرطوبة الجليدية  
 التي في العين وما دهمها الحسن المشترك فالواو ان مقابله البصر للباصرة بوحسب السعد اذ  
 بعض به صورته على الحكمة ولا يمكن للبصر معرفة ذلك معصلا ولا يمكن في الابصار الاطاع  
 في الحكمة والالراي شيئا واحدا شئين لا اقطاع صورته في جليدي العينين بل لا بد من  
 باو الصورة التي ملتقى العصبين المحو فبين والحسن المشترك ولم يربوا ابتداء في الصورة من  
 الحكمة الى اللتقي ومنه الى الحسن المشترك انتقال الوض الذي طو الصورة بل اراد وان  
 اقطاعها في الحكمة بعد تيقظان الصورة على اللتقي وبضا منها علمه بعد تيقظانها على  
 الحسن المشترك واسعدوا على ذلك بان الانسان اذ اسطر الى حوض الشمس يتخذ صورة  
 طوله لم يغيث عينيه فانه كذا في سعة كانت سطر اليها وكذلك اذا بالغ في السطر اليها لم  
 سطر الون او لم يزد ذلك اللون فالصايل محط ما خضرة وما ذلك الالارسام صون  
 المرئي والباصرة وبها ما زاننا واستدلوا ايضا بان المرئي اذ كان في سائر الراي قريبا  
 سعد لا يرى كما هو واد ابعدي يري الصو ما ملو عليه وهكذا ابتداء الصورة ايد البعد في  
 من كسفة لم يخل كسرت لا يري وما ذلك الا لان

قد يرى

ينطبق في ١٩ اعظم من الجليدة والاسود في ١٩ اصغر وينو الكيفية ذلك بان المرى اذا كان على بعد  
معروض من الراي فان الخطين الخارجين من البصر الواقعيين على طرفي المرى كسطان برأونة  
عند البصر ترسم فيها صورة المرى فاذا بعد المرى اكثر مما فرض كانت الراونة التي بين الخطين  
الخارجين من البصر الواقعيين على طرفي المرى حاصون الراونة الاولى كما شهدته التحليل  
الصحيح فترسم صورة المرى في مثل الراونة الصوري في الصور وكلية تيزا بعد المرى ايد صغر  
الراونة وهو المرى من بصير الخطان لشدة قرب احدهما من الاخر عند الباصرة حتى كانا  
خط واحد في الراونة وسطل وبعينك على صور مقدار الراونة التي ترسم فيها صورة المرى ان  
ان تتوهم خطوطا خارجة عن البصر المرى على هيئة خطوط راسية عند الباصرة وقاعدة مهيأة  
بالمري فاكثر الراونة الخمسة عند المرى خطوطا من الجليدة وطعنا فلذلك كما هو على الرسم  
صورة المرى وكلما بعد المرى اكثر كانت تلك الراونة وتلك الواضع من الجليدة فيها الصور  
ولاسك ان الشخ المرسم في الاصول اصوم الشخ المرسم في الاكثر لذلك يرى المرى اصبغ  
ان التفاوت الواقع في المرى بحسب العادة من الراي اما ينضبط او اجعلنا الراونة موضعا  
للابصار فيكون بالاطلاع واما اذا جعل موضعا خارج الخط كما هو على القول بالاشعاع فيسمى  
ان يرى على مقدار واحد في العادة كلها سواء كانت الراونة ضعيفة او لا ويرى على اليمين الاولى  
ان يقال ان صورة المرى اعلى الشمس مثلا باقية في الجبال لاق الباصرة وعلى الثاني انه لم لا يجوز  
ان يكون السبب لتفاوت المرى بحسب العادة امر اخر او نسوي ما يجلفوه واعلم ان  
التفاوتين فهو من قول القدماء بان الابصار انما يكون ما يطالع صورة المرى في الجليدة  
ان المرى باحقيقه ملو تلك الصورة فوجه عليهم انه يلزم ان لا يحس الانسان انما ملو اكثر من  
سطح ما يطالع او لا ينطبق في ما يطالع اما ملو اكثر منه فدارا فلا يصح منه الحكم على العظيم بالعظم  
بوجه على ادراك كلوم علة والها لو كان البصر ملو الصورة المرسمه في النفس بما ادركنا  
بعد الشيء عما يرى المرى حيث ملو والهواب انهم ارادوا ان صورة المرى اذا ارسمت  
في العين وتأثرت الحاسة لما انتهت النفس فاصت بالمري الموجود في الخارج على عطف  
و في حمة بحسب قربه وبعده فتلك الصورة الالابصار لانا مبصرة انما كمدت الرياضيان  
و ملوان الابصار بروج شعاع من العين على هيئة خطوط راسية عند المرى الباصرة وبقاعدة  
عند البصر لم انهم املعوا بنا بينهم فذهب جماعة ان ذلك الخروط مضمت وذهب  
جماعة اخرى الى انه تكب من خطوط شعاعه مستقيمة

اطرافها

اطرافها الى بل البصر محفوة بعدم كون غير منقذ الى البصر فيطبق عليه من البصر اطراف تلك الخطوط  
ادراكه البصر وما وقع بين اطراف تلك الخطوط لم يدركه ولذلك حتى على البصر المتسام التي  
في عانة الدرة في سطوح البصرات وذهب جماعة بالعلم ان الخارج من العين حط واحد  
فاذا انتهى الى البصر حرك على سطحه في جهتي طوله وعرضه وكونه في عانة السرعة فيحصل الادراك  
بسببه ويحمل حركته حيزه وخطه واستدل على هذا المذهب ابي ووجه الشك في بان الايمان  
اذا راى وجهه في المرآة وذلك اكالانه سطح من الوجة صورة في المرآة لم ينطبق من تلك الصورة  
صون اوفى في العين كما برعه الحجاب الاطلاع واما لان الشعاع الخارج عن البصر  
من المرآة لصفاقتها الوجة فيصير الوجة مرئيا والاول سطلان صورة الوجة لو اسطعت ان  
المرآة او انما امثلا لا اسطعت في موضع معين ولم يسمع عن موضعها بزوال شي او الا يرى ان  
الخارج اذا افضر لانعكاس الصور عن الحفرة البه لزم ذلك اللون معصا من الجوار ولم يخلف  
ما سأل الراي من مكان الى اخر فكذلك يرى صور الشخ يخلف مكانها في المرآة او المرآة بحسب السائل  
وعلى الثاني وملو الخط ووجه ذلك بان الاطلاع ووجه الشعاع ليس على طرفي العين بل يمتنع  
فسا دهن معا ونسب انما ان يكون السبب في كل شي معلوما لنافع لا يجوز ان  
يكون كون الصفيق بحيث يكون سببه الالمرى بحسب العين الالصفيق مفضيا كقول الاصل  
ذلك المرى وان لم يعرف ذلك علة فصله الثالث مدعب ظايع من تلكا و ملو  
الابصار ليس بالاطلاع والخروج الشعاع بل بان الهواء المنشف الذي بين المرى  
الموسى يكتيف بحسب الشعاع الذي في البصر ويصير ذلك الهواء المنشف الذي بين المرى  
من المذهب الثاني واذا خفت ما قرناها في تفاصيل مواضع الابصار عرفت ان البصار  
من كلام المص انه احصا منها المذهب الثاني القابل بروج الشعاع حتى عليه فاحسب كون  
الاسكالات الا ان الشارح اشار الى ما قبل كلام الفيلسوف بروج الشعاع ليدفع به تلك الاسكالات  
وهو انهم ارادوا ما ذكره ان المرى السعد اذا قابل شعاع البصر لان بعض على سطح من البصر الفيلسوف  
شعاع يكون ذلك الشعاع قاعدته خطوطا من راسه عند مركز الناطق لكنهم سموه شعاع  
على سطحه بسبب منالته للعين ووجه الشعاع غيرها الة محار على فيمكن سببه حدود  
الصوا انما يقابل الشمس بروج الصوا عتها الة ومدانا وبل صريح بروج الشعاع من البصر الا ان  
الظاهر ان يقال ان الابصار انما يكون برك الشعاع الواقع على سطح المرى فيسمى ان يرى على مقدار  
واحد في جميع اعان ويكن ان يطلع بان ذلك الشعاع اقول في وسطه من اطرافه فاذا  
بعد المرى لم يرمعه فاضع شعاعه واما قول الشعاع

موصوعه

ان الابصار يراونه كذا من تلك الخطوط عند راس الخروط فنظور منه لان ذلك انما يناسب  
بالابصار كما عدم اولاي يري ان العالم من خروج الشعاع جعد لم يتمسكوا ان تفاوت المراد من  
وكبر اما بخلق روادا راس الخروط ضيفا وسو بل القابل منهم يكون الخروط مصححا روع ان  
ما يلي سهم الخروط القوي شعاعا واصدق روية فاذا بعد المراد من شعاع عن العالم فادع عليه ان  
فاعة الخروط واما القابل يكون الخروط خطوطا ووعم ان ما بين الخطوط من المراد ليس مبركا وكما  
كان بعد كان الانواع فيها من الخطوط اكثر فالدرك من المراد اقل فيرى لذلك **قول** ان  
الشعاع ان كان حسا العالمون خروج الشعاع من عليهم السكالات الاول ان الشعاع  
ان كان عوضا من انتقاله عليه وان كان وان كان حسا امسح ان خرج من عينها الى  
صغر ما بل من عين العصور جسم متصل من الافلاك الى كره الثوابت واما لا يمكن ان  
يكون طسعه ولا انفسه ولا اراجه كما ذكرنا غير ص عليه بانه لم لا يكون ان يكون روية  
الجمه واحده طسعه وان فاعداها من الجهات قسمه وان لم يكن العالم معلوما لنا و  
انها كور ان يكون لوكه اراجه وطرمورا انتفا الاراقه مسلم حسب شهره دون  
التعين انما لو كان الابصار خروج الشعاع لوجب تشوشه عند طسوت الرياح واماها  
الشعاع الى ما لا يقابل الوجود حتى يري الانسان ما يقابله ولا يري ما يقابله الثالث  
لو كان المراد لم يصر الا بالشعاع لوجب ان لا يري المراد الا بعد ان يراها فان يكون  
فيه الشعاع الى المراد وانه لقطعا فاما قد يري العين ابصرنا الثوابت وانت صير بان  
انزاع طسعه الاسكالات عن ذلك التاويل كما اشتر ما اليه والقابل يكسف الهموا بكيفيته  
سعا البصر من عليه اما علم بالضرورة ان الشعاع الذي في عين العصور يحمل ان  
سوي على حاله ما بينه وبين تلك الثوابت بل يقول ان العصور او الانسان بل القابل  
لو كان كلسه لورا او نار لم يصور حاله ما في عشرة ورايح من الهواء واما اطنا في هذا  
العالم لم يوصل المراد ويرا بعض الادله والاعتراضات بسوءا للتعليل ان ذلك  
انما هو الذي يستشرف اليها طبايع الاذكياء مستطوع طبايع يدايعها وشربته ان مساعده  
عرايشها **قول** والشعاع او العكس من المراد الى المراد هذه القابل من خروج الشعاع  
رعون ان الشعاع او اذ وقع على صفت ككراه مثلا عكس منه ان شي او وصع من ذلك  
الصفت كوصف ما في عنده الشعاع لان رايه الا عكس كراويه الشعاع على ذلك  
الساطر فاذا كان الصفت مثلا مقابلا للوجه بحيث يكون الخروط الشعاعية التي روية من العين  
فاي عليه العكس على انفسها فوفت على وجهه فمري منها

الاشارة الى ان الشعاع اذا وقع على صفة ككراه مثلا عكس منه ان شي او وصع من ذلك الصفت كوصف ما في عنده الشعاع لان رايه الا عكس كراويه الشعاع على ذلك الساطر فاذا كان الصفت مثلا مقابلا للوجه بحيث يكون الخروط الشعاعية التي روية من العين فأي عليه العكس على انفسها فوفت على وجهه فمري منها

العلوم الربانية

وجهه ولا شعوره مالا يحكي من فوههم انه يراه على الاستقامة كما لو المعاد فيجب ان صور وجهه  
منطوية في المراد وهو طبايع السبب كما ذكرناه ولذلك اذا كان الوجه قريبا من المراد والخطوط  
المنعكسة قصيرة بظن ان صورته فريده من سطح المراد واذا كان الوجه بعيدا منها فيجب  
عارج في عجزها **قول** والسبب في ابصار المراد متقدوا القابلون بالابصار وطسوا كما مر الى  
ابصار صور المراد في الحليده غير كاف في ابصاره والا لراى الشئ الواحد شئين واما ما بل  
لابد من تادي الصور من الحليده تبيين ال ملقني العصبين فيه تسم فبها صور واحد فمري  
ذلك الشئ واحد فان عرض ان لا ينادي الصور بان من الحليده تبيين ال الخلقى ووجهه واحده  
لا يوحا ح عارض في احدى العصبين فمري ذلك الشئ بسعدا واما اصحاب الشعاع فبالا  
ان الخروط طين الخارجين من العينين ان التقا حيث يصر سها بها حطا واحدا راي ذلك  
الواحد واحدا وان تعدد السها ان راي متقدوا لان قوة النور في سهم الخروط وفي عماره  
يوع وان والطاهر ان يقال فاذا وقع سهمها الخروط طين على موضع واحد من المراد البصر العينان  
المراد سها واحدا وذلك بان يصب السها ان من عند الراي وصاروا واحدا وان عرض  
العينين عند وصولها الى المراد البصر العينان المراد بسعدا وذلك ان لم يلتفتا ولم يمد يافيد  
وقع في عبارته لفظ الراي بدل المراد في الوصفين **قول** شرح في اثبات الخواص الطبيعية  
الخواص الطاهر لكونها طاهره الوهه سعيه عن الاثبات واما تلك فبها عن كيفيه  
بها كما تقدم واما الخواص الماطه فبها عن اثباتها وعبارة ما وخالها ولا دلاله خلقية  
على احصائها كما ذكرنا الا اننا لم نذكرها من انفسنا الا تسمنا تعدد الخواص الطاهره وليس قوله  
انما ذكره واما كيفيه الخواص الماطه فبها عن اثباتها وعبارة ما وخالها ولا دلاله خلقية  
الصورة بعد الخواص الطاهره وان يكون الاثبات من وجهه او غير الخوط والتصرف وان يكون  
التصرف في الصورة وفي العيان بوجه اوى على قياس ادراكها واما احصاء الخواص  
ما كخواص الماطه من الصور والعيان فلان المدرك اما كلى او جزى والجزى اما مجردا او غير مجردا  
والجزى الجزى كما يقول معلما مدركا نالعه العقله من سمان في النفس واما البصر الجزى من اثبات  
كما قال ان الجزى ما كخواص الطاهره وبسي صور كالمصارت مثلا او لا وبسي معنى كالمصارت  
والمدان الجزى المنعكس بالجو سات مثلا وهي اشئ الصورة والظنى من المدرك ما كخواص الماطه  
قالوا لا يمكن ان ادرك ال الصور والعيان وحفظها والتصرف فيها انما هو بوجهه ولا سيما  
ارتسام الصور والعيان في النفس الماطه كخواصها جسمه بل لا بد لكل من من الاعمال من قوة  
حسامه يكون متواله وهذا ما لا يمكن ان يدركه الكلام

الاشارة الى ان الشعاع اذا وقع على صفة ككراه مثلا عكس منه ان شي او وصع من ذلك الصفت كوصف ما في عنده الشعاع لان رايه الا عكس كراويه الشعاع على ذلك الساطر فاذا كان الصفت مثلا مقابلا للوجه بحيث يكون الخروط الشعاعية التي روية من العين فأي عليه العكس على انفسها فوفت على وجهه فمري منها

جميع جاسوس  
جواسيس

فان تفرق العيون معلومة بالذات او بالاعتبار **قوله** لانها تدرك حبالا الحسوس اي يوتسم فيها صور الحسوس  
بالحواس الطامنة والاشياء فانها الحواس الطامنة لهدى النوع يودعون اليها مدركا لها في جميع فيها  
المحسوسات والبصرات والشمومات والسموات والحدوقا ساسه با فلدكن سميت بالحسوس وطوره  
بنطاقها بالبعث اليونانية وبذلك نكر النفس ان يحكم من الحسوس بالجميع والنزوح بل من النوع من الذي لها ادرك  
الحسوس الطامنة **قوله** يعنى النفس حكم لها بين الحسوسات لما اعترف بان الحكم للنفس ان الاستدلال  
النوع مجاز وقد يطلق قوله فان لا بد للنفس من نوع الحسوس الطامنة لانها اللون الحار والظلمة الباردة  
معاد ذلك لان الحكم يجب ان يجمع عنده ما يتعلق به حكمه والاجماع الاشياء عند النفس حال حكمها تدرك  
ما رتبها اليها في نوعها كطهرتها فيها كما لو حكمت بين العنق واليد يكونان يارنسام بعض فيها والاشياء  
بعض فوق النسخا كما اذا حكمت على هذا اللون بانه غير من الطبع فلا حاجة الى قولهم يجمع فيها صور  
الطامنة ولو اجتمع اليها لا يجمع الصالح نوع او يجمع فيها الكحل والاشياء من حكمها يجمع لو كان  
الحكم بين الحسوسات ملوكت كما لو جمعه جمادى ثم جازى ان يرسى الحواس الطامنة ما يدرك نوعين من  
لصور حكم عليها والغرض ان النفس لو الحكم فلا بد من نوع ما تدرك الانواع الحسوسات وكما سها  
**قوله** انا من القطر النازل لا اسكن ان روده ما هو كمنقط حط استقبلي او استدير انما يكون الاتصال  
ارنسامها الحسوس على وضع الاعتقاد والاستدانة وليس من هذا الاتصال في السعة لان ارنسام النقطة  
فيه والبصائر فاعه اياها كسبب ثوبا بلها اياه في حد من حدود النساء حتى اذا زالت السعة من  
كل العايل زال ذلك الارنسام والابصار فلا تصور عايل الارنسام الابصارى زمانا حتى ينصلح  
ارنساما او يحصل في الباصرة صورة حط استقبلي بل لا بد من نوع باطنه يعقل فيها ارنساما فانها الحسوس  
في حدود النساء على صورة الخط ومنهم من زعم انه كور ان يكون اتصال الارنسام في الباصرة بان يرسى  
الغافل المثال فيسئل ان يرود المرشم الاول لتعلم ارنسام الاول وبغيره يعقل انما يكون **قوله**  
على وجه يصل الارنسامات اى بالارنسامات المتعاقبة في البصر وفي ذلك النوع يصل بعضها ببعض  
في ملك النوع لان البصر على صورة حط استقبلي او دابة فيرى السعة كذات السبيل المشامنة اى كما  
يشا مد سائر البصرات وذلك النوع للدراك لا على سبيل التجمل اى لا كما تجمل الانسان الاشياء  
في اكثر اقاته فان التجمل ادراك ضعيف بالسكن الى الشامدة وما تراعى من مشامدة النقطة حط  
يعلم ان الابصار بالتحقق اياها ملوكت الحسوس مشترك بوسط الباصرة ولقد ادراك سائر الحواس الطامنة  
كما اشترت بالبعث **قوله** البصر يرى ما لا يحس له البصر سم وملوكت السنين من به المرض الحسوس بذات الحسوس  
او انوى مرضه ويعطل حواسه الطامنة على المرض دون النوع يرى اشياء لا يحس لها في الخارج على  
الساعة دون التجمل فانه يفرى سببا او اشياء حاصه

عنده

عنده ولا يرى اى اياه فمن سلم حواسه من العيون من شدة البصر او لا يرسى فيه الا موجود مقابل اياه  
وما كان ادراكها كما ادراك ما يرسى في الخارج بلا فرق عند المدرك دل ذلك ايضا على ان الابصار اياها ملو  
الحسوس مشترك وما كان الابصار يارنسام العيون في الحسوس لم يتم الحال عند المدرك بين ان يرسى عليه  
العيون من خارج كما هو الغالب بل بين ان يرسى عليه العيون من داخل كما في البصر فانه كما اشتغل  
السا طعة غير اوله المرض بحيث يعطل حواسه الطامنة واصغرت وتجملت وتفتشت في لوح الحسوس  
صورا كانت محرومة في الحبال او صور ارتبتمها من كل الصور الخروية على طريق اشغالها من الخارج  
ولما لم يكن له شعور بانها فيها من داخل لم يرسى سها وبين الصور المنتفحة من خارج  
فحسب الاشياء التي ملو صورها موجودة في الخارج حاصرة عنده كالصحة بلا فرق ورغم بعضه انه تصور  
ان يكون مدركا لاشياء موجودة في عالم المثال كما يقول به الاشراقيون ويكون مشامدة لها مشر  
نيل ذلك الخارج الحاصل للمرشم او يفرى من السه ابط **قوله** والا فيسعدم صورة كل واحد من الامور  
عند ادراك الاوه والاتعاب البه فسل مع ط فان الانسان اذا راى ما ملو مدرك لونه وتك  
معا فكم يكن التفاته الى احد مما هو جبالا لاعداد صورة الاوه **قوله** لان العيون والحفظ وبغيره  
فان للانسان قد يكون بحيث يدرك الحسوسات ولا يمكن من حفظها واستنباطها وقد يكون بحيث  
لا يدركها مع حفظها كما سبق ادراك منها فلو كان الادراك والحفظ يتوقوا واحدة من جهة واحدة  
لما افترقا اصلا **قوله** ومدرك المعاني لا يدرك بالحس الطامنة وهو طامنة ولا بالحس مشترك والحال  
او لا يرسى فيها الا ما يتبادر من الحواس الطامنة وليس من المعاني يتبادر منها ولا العيون  
العقلية للنفس السا طعة والالم نوع في الحيوانات الحية فلا بد من نوع ما تدرك بها مدرك المعاني  
الوجه ومن النوع الوهمية ورسى عليه ان المدرك لصور الحيات ومعانيها ملو النفس السا طعة لا  
بداتها لانها لو رسى على نوع حسيا به بل يتوق حسيا به لكن كور ان يكون ادراكها يتوق واحدة حسيا به  
كما انها يدرك انواع الحسوس الطامنة يتوق واحدة من الحسوس مشترك وقد سبق من اشياء الى ان  
الافاعيل النسوية الى القوى الحسية بانه واكثر ان بعضها عن بعض لا يفيضان نعدوا ما بالذات  
لكل لهما مغايرتها والاعتبارا فمما حل وكن على بصير في مسائل قوى الباطنة **قوله** فتارة تدرك  
العيون بالصور تدرك بالصور بالصور كما في فوكك صاحب مدرك اللون الحسوس لمدرك الطبع الحسوس  
وبذلك المعاني كالفوكك له من العداوة له مدرك النفوس وبذلك الصور باجمع كما في فوكك صاحب  
مدرك العداوة له مدرك اللون ويعصل الصور عن الصور كما في فوكك مدرك اللون ليس مدرك الطبع الحسوس  
على هذا وقد يقال تدرك الصور بالصور كما في الحسوس من راسين ويعصل الصور عن الصور  
كما في الحسوس الانسان بلارنسام وتلك المعنى بالصور كما في نوع



صدارة منه لزيد وتفصيله عنها كما في صدارة غيره وعلى هذا العكس **قول** فاله الحس المشترك للامانة  
بطون ثلاثة اعظمها البطن القدم واصبوا البطن الاوسط وملكوا كنفه من البطن العظم الالبطن الموقر  
فاله الحس المشترك طو الروح المصبوب من معدن البطن القدم والاشمال طو الروح المصبوب في صدر  
البطن كله بل في موضع واحد وكان الوجود سلطان العقول للسماع والسمع والسماع العقول الخمسة كان  
الرواع كلمة آله وان كان لا احصاء ما هو الخفيف الاوسط والاشمال طو الروح المصبوب في الاوسط  
اله الخفيف معدن الخفيف الاقبر واحا هو معدن الخفيف فلم يوضع في موضع العقول لانه لا احصاء  
مسائل من الخواص الطامنة وكثرة هذه الهاديات الوجهة للاختلاف النوع ما يطرا في حكمة الصانع حيث  
قدم ما يدرك به الصوابية وما وضع جنبها ما يحفظها وادراك به العاني الوجود المنزه من تلك الصور  
ما يحفظها وافعد البصر فيهما فسيارة وسال حلت حذرة ونظمت حكمه **قول** وانما مدني فيل  
مدى السواء ما يصح بخار ان يكون حال ما لم يستقر اختلاف ذلك **قمت** مواضع الخواص  
المدى حسن بوجهه  
تأخر ان الاحصاء العاليه لا انواع الاعراض النادرة تحت جنس سوء ودمبو ايضا ان الخواص  
مدروسة في جنس واحد طو الخواص العار الا احصاء العاليه للوجوهات عشرة ودمو بعضهم بان  
الاحصاء العاليه للوجوهات الكثرة في العنونات المرئس منقول عن ارسطو بل طو واحد من بعده  
**قول** ودمو طامنة او في انها لاله فيحصر الاحصاء العاليه عندهم في عنونات اربع يمكن فيها الترتيب  
من السعي والابنات ودمو في صدر الكتاب كلام في من الخواص ولا يمكن ذلك في الدبيب الا ان على الحرفه  
السعري محض واد اصطب طامنة ودمو كان المقصد الاخير سلاطعا **قول** ودمو طامنة انها اربعة  
فالا احصاء العاليه عندهم وطو الذي اختاره صاحب البلديات والسعسم المذكور في صدر الكتاب  
سبع اندراج الزمان على عدد روجه تحت الحركة ووجهه عن الكيم فلا يجمع من افناء ال كحل الكيم  
التي تارة وعن اعني الزمان والمراد بقوله وح اما ان لا يعمل الا مع القيمة يتوقف عمله على العمل  
الغرفان الكيف في سبع لصوره تصور عن كالمسواد مثلا كنهه لا يتوقف عمله واد بالاضافة  
مطلق السبع ليعمل العنونات سبع لا السبع المذكور كما في الحديب الاول واد بواجب الخواص  
لداته انه يكون في حد ذاته كسب يمكن ان يحرض فيه شئ غير سبي وسال كحس هذا النوع الكنه **قول**  
ان يحصر الاحصاء العاليه من الاعراض في سبع بدمو ان القيمة المشتركة في قول ومضمون السبع راحمال  
الاعراض كما يجمع العنانات والاشكال بالاعراض منقضا بالسطح والوجود عند العامل لوجودها  
في الخارج فان **قمت** مما على عدد روجه في الخارج واحكام في الكيف للاسماص اما  
فلسه شور في يورث الكسوف كلسان اعتبار هدموها

عنه بل ذلك الضمير راجع الى مضاف مقدر بوضوح مخصوصه الى كنهها اجناسها العاليه وح لا اسماص بها  
كوهما نوعين حقيقين فلما يكونان من الاحصاء فنصل ان يكونا من الاحصاء العاليه واسلم  
ان منها صفات لما الاول ان الاعراض باسمه مندرجه في مدع السعة والساعة ان الاعراض  
الواحدة تحت جنس مدرجه فيها والساعة ان الاحصاء العاليه الاعراض منحصر فيها فانقضى  
ما يوجد والسعة اما سوه على الاولى دون الساعه لا ذكرناه وادون الساعه لا ذكرنا الشايع  
من جواز عدم ادراجها تحت جنس متاخر **قول** واعلم ان كحس الحق سان احصاء الاحصاء  
العاليه في مدع السعة يتوقف على كون مدع السعة اجناسا وكونها غير مدرجه تحت جنس  
كونها ساعه لا احصاء كنهها وعلى انه لا احصاء عالما كما والا واعني كونها اجناسا يتوقف  
على ان اطلاقها على ما كنهها ليس بالاشكال اللطيف اذ لا يكون هناك ح معنى معسكر كحس بصور  
كسب ولا على سبيل التمسك لان المعول بالتمسك لا يكون ذاتيا لما كنهه فلما يكون جنسها بل اطلاقها  
على ما كنهها بالمواطاة وليس من ذلك ايضا من سبيل اطلاق اللوامر المعوله على ما كنهها بالسوية بل  
من اطلاق الالابنات على ما كنهها ومع ذلك لا بد ان لا يكون عام ما كنهها بل كنهها من اجناس  
بل يكون عام المشترك بين ما كنهها بالاشكال الكفوف من كنهها اجناسا ولكن الشايع  
في كل واحد من الامور المذكورة وكذا سائل كونها غير مدرجه تحت جنس كوار ان يكون اشان  
مهما او اكثر مدرجه في جنس سائل لهما واما كونها ساعه لا احصاء كنهها فهو جمع كوار كون  
بعضها انواعا جمعها وياب بان المراد منها من كونها عاليه انه لا احصاء كونها في زان  
كون بعضها اجناسا معروفة واما الاحصاء العاليه فينا فلا حافه البه بل عابده عدم التوحيد ان  
قال الامام ومدع كنهها التي موقوف عليها احصاء العنونات في مدع العنونة والاسس الكفوف  
**قول** فلان العنونة الكنهه وليس معصرا على الامور العاربه للكيفية اعني الماديات والخواص  
العاربه عن الكنهات الصافه ودمو الكنهه مع الكيفية وبدونها وكون الخواتم عالما مثلا لا يصح  
كونها معروفة بكيفية كوار ان لا يكون علمها حصول صور الاشياء فيها وسبيل في بوضه الكلام  
ان الكيفية تنقسمها بغيرها كنهه ودمو كنهه فان رده عليه بان الكينه تنقسمها ايضا لبقاها  
كينه ودمو كنهه الكيفية المحصوه بالكميات اجبب بان العنونة بوضه كحس العنونات تنقسمه **قول**  
وكون الكينه اصح ووجهه من الباني لان الباني اغراض لسيمة لا نور لها في ذوات موصوفاها الا  
مغيبه ال عدم كلاف الكينه فانها معروفة في ذات موصوفاها مع وطع النظر على عدده بلح  
سواء مشترك في كل اشكاله بانه ذو وضع بلن مدارين يكون معنه لانه لا حدها ودمو كنهه لانه لا حدها  
فانها لهما او مداه لهما مع اختلاف العنانات باختلاف

الاختيار فاذا اشتراك بين الخطين فهو السطح وليس الخط ومن السطحين هو الخط ومن الخطين هو السطح كونهما مقداران  
في انفسهما بفعال جدا مشتركة بين العادير والحدود المشتركة بين العادير بحيث كونهما محالين  
السوي على ما في حدودها والسطح محال في الحاصبه وكذا الخط محال في نفسها والسطح محال في  
وانما وجب من محال لان الحد المشترك كونهما مشترك اذ اصبحت الى احد القسمين ثم يرد الى الاخر  
فاد الفصل غير لم ينقض لهما والا لكان الحد المشترك هو اقل من المقدار المقسوم فيكون القسمين  
يسمى الابله والسطح الابله يسمى الابله ومكثرا فالسطح عرض حال في الخط والسطح عرض حال في الخط والسطح عرض حال في الخط  
في الجسم ولا نسبة بينهما في الكمية فلا يقال مثلا الخط طوم السطح بله او ارسه وقد سبق امتناع ذلك  
بعضها لكن بعض لونه او ما حث في الذي لا يولى **قول** والكم الفصل الغير القارطو الزمان فيسئل  
ان وجود شي من احوال الزمان لزم اتصال الوجود بالعدم وان لم يوجد لزم اتصال الوجود  
بالعدم وكلاهما محال بلدهما وان اعتبر اتصال احوالها ببعضها البعض في الحمال كان من قبيل  
القارطو لا ياتي في احواله هناك فاد عرفت هناك من ان ذلك الام الفصل المتعلق الحمال في كونه والاحاطة  
العمل ووجوده في الخارج ووم ما منعت اصحاب احواله هناك وهو معنى كونه غير فار ووجوده منها  
بحسب كاحية الزمان علام بله **قول** والكم الفصل العدم في عدم صدور الكتاب بل في الكمية المتعلق  
بالذات طو العدم فقط **قول** منها فقول المساواة وقول عدم المساواة ولا يمكن ان الاجسام التي  
هي موصوفة للمعادير والاعداد موصوفة بقول المساواة واللامساواة فان كان اتصالها في ذلك  
لدوا منها كان الاجسام باسم كاحية كاحية المساواة في عدم الاتصاف فسلم ان يكون الجسم الصغير  
مساويا لما يساويه الجسم الكبير لان الصغر والكبير متوافقان في الجسمية لقول المساواة واللامساواة  
وعدم اتصال هذا الذي لم يعلو لان ذلك القول ان كان لنفس المقدار وجب ان يتساوى المقدار الصغير  
والكبير وان يتساوى المقدار الصغر بالمساوية والكبير كاشتراكهما في المقدار وانما اذ لم يكن ذلك القول  
الجسم لم يلزم ان يكون للمقدار والعدم وجب عن الاول بان قبول المساواة واللامساواة ليس  
لظن المقدار حتى يلزم ما ذكرناه بل للمقدار الخاص الذي ليس مشترك بين الصغر والكبير ولا يمكن ان يقال  
جار ان يكون ذلك القول الجسمية الحاص التي هي موصوفة للمقدار الحاص لان تلك الجسمية لا ياتي الا في  
الابدك المقدار محكروا ووجه **قول** اذ قد لزم اخصار الحاشية بين الجسمين في ذلك والاول  
ان يقال ان العمل والاحاطة الاعداد والاعداد وولم يلاحظ معهما شي اذ امكن ان يحكم بهما  
بالمساواة واللامساواة واد الا حاطة شي اذ لم يلاحظ معهما شي اذ لم يلاحظ معهما شي اذ لم يلاحظ معهما شي  
فدل على قبول المساواة واللامساواة من الاعراض الذاتية الاولى للكميات وانما يوضع لغيرها  
سوسطها **قول** لانه معنى يوجد في السوي باعتبار التساوي

واحوال

وذين ان العاقل بالذات المتساوي والانسائي ملوككم فيكون ملوا بها العاقل بالذات  
لا موعر خلفه من غير احتياج الى امر او بيان النفع ان الوهم اما عظيم المقدار والما حاط  
او اصغر منه فيفرض فيه ما يساويه في الفضل وطوسي او فيكون قابلا لنفسه بمعنى فرض شي غير  
مع ما عينا مساواه بعض منه كما هو اصومه ولو لا ذلك لم يكن قابلا لها ووجوده عند التساوي  
كاف فيقول ان يكون المقدار كذا في بعض من غير شي انما ملوا لاصل عدم مساواه مجموع  
من حيث يولد عصبه الذي يوصي العمل مساويا لاولا ولو لا ذلك لم يكن ان يوصي شي فيفرض  
بعدم شي او وجوده عند التساوي كافي في قول الجسمية كالمقدور فان قلت **قول** ان يكون  
قول الجسمية بل هو بواسطة التساوي في قوله فان هذا المعنى لم يكن له لانه لا يمكن ان يكون  
لان الكمون بالذات مساوية لوسط في العوض دون الواسطة في السوت فالتساوي واللامساواة  
ينقضيان عوض الانقسام للكم اولا وبالذات على معنى انه لا واسطة هناك يكون هي موصوفة له  
كان ان العاقل ببعض عوض البياض للسطح كونه عارصا له اولا وبالذات على كاحية الجسمية  
الاعراض الاولى واليانية او ارا وكمونه اياه لانه انه عرض دائري لانه عرض اول في الزمان يكون  
عوضه له سوسط عرضي او اولي وقال بعضهم قبول المساواة واللامساواة في قول الجسمية  
الذات لانه اذا فرض في كم او اياها فان يوجد باذن كل واحد من كم او اياها او اقل  
الطاهر ان ما ذكره طو العاقل انما هو في المساواة واللامساواة العدمية وما في الكتاب  
في المساواة واللامساواة المقدارية **قول** فانه اد اطرقت الجسمية بهذا المعنى لعدم المقدار  
الاول وذلك لان المقدار الاول لم يكن ذلك المتصل بما في الضرورة بل عدم ووجوده مطلقا  
او ان لم يكونا موجودين في ذلك المتصل واللام يكن مطلقا في حد ذاته بل مطلقا بالعمل على حد  
الكمين ثم اذ قسم كل واحد من هذين الطرفين الى اثنين او ثلثين كما ما ايضا موجودين في العمل وبما  
لم يكن الانقسام مطلقا في حد نفسه عند وجب ان يكون المقدار الاول مطلقا على معادير في  
منه صفة بالعمل كما مرت اليه الاشارة ومدراج هذه الجسمية كحركة النفي فاعلمها كاحية  
طو الممولي ما في الجسمية مع الاتصال والانفصال دون المقدار والصور الجسمية لرواها  
بما ان هذه الجسمية كما حقه الان السبب الذي يكون الميول فاعلم هذه الجسمية طو المقدار اذ لو  
لم يكن لهما مقدار لم يتصور هناك متصل يرد عليه الانفصال **قول** ان يوجد في عا ومعنى عا  
انما اياه ما لقا ما يساويه عنه مع او اثاره العا وموصوفه بالفضل في العدم لان الواحد  
موجود في جميع الاعداد وطو بعد ما وقد بعد بعض الاعداد ايضا لان يقال ان الواحد لا  
غيره كذا في جميع الاعداد والا لكان متساويا لانا لعل

وي

انما يتم تناهيه ان يوجد الواحد طرات متناهية واما اذا عده مرات غير متناهية فلا والقدر  
لو حده فبها عاد بالقوة اذ كل مقدار يمكن ان يفيض له نصف بعدة مرتين وتلك تلك مرات كذلك  
وبوصفي ما ذكر في الشرح المخصص من ان المقدار قابل للتصنيف الوهمي ابدانيا على سبيل التوضيح والتصنيف  
في القدر بتصنيف في العدم في العدم متناه في طرف الزمادة وسبب في طرف التقصان ان الواحد  
والمقدار بالعكس فانه متناه في طرف الزمادة لوجوب ساسي الابعاد وعنه متناه في طرف التقصان  
ولما وجب كون المقدار قابلا للتجزئة وجب كونه قابلا للتعدد بما عرفت من ان التصنيف في  
القدر بتصنيف في العدم والقدر مبداه الواحد فان المقدار قابل لان بعضه واحد وعاد  
وما عدا المقدار والعدم لا يصور في قول فرض العاد الا لا حظ احد منها بعد تبين ان كل مقدار  
حواض ثلثا شاطلة تبين انقسامه من الاعداد والمقادير فرض له اولا وبالذات ولا عداه  
سويط نابيا وبالعوض **قول** فالكلم الذي هذا هو الذي عد من العدم واما الكلم الوضحي في الارتباط  
بالذات من لا هو الا وصاحبه علمه وهو اما حال في الكلم بالذات او محل له او حال في محل الكلم  
بالذات واما متعلق بما يروض له كم بالذات على ما ذكره واما قد العلة والكثرة فالواضح في تبين  
اخر ارض الكثر الكيفية التي هي العدم نفسه وقوله على طول الطام انما هو للعدم في حال فيها  
فيكون مسا لا للتقسيم الثاني ان ما يكون محلا لكم بالذات لا للعلة في حالها انما الاجسام كما  
اعني الشايع في علمه مسا لا للتقسيم الثالث وان حصل البياض حالا في السطح اولا وبالذات  
على ما طول المشهور كان قوله مد البياض طول او قصه مسا لا للتقسيم الاول فيما قل **قول** فلان  
الزمان كم متصل بالعرض وذلك لا يطبق على احواله المنطقية على المسافة فان طرف العلة  
يعني الزمان والحركة والرجحان المسافة لم بالذات فالزمان هو السطح اطرافه على الكمية المتصل  
بالذات اعني المسافة كم متصل بالعرض وهو السطح هو كم متصل بالعرض مع كونه في حد ذاته كما  
موصلا فان قلت **السطح** على الكمية بالذات فبمعنى الكمية بالعرض خارج عن الاقسام الاربعة  
المذكورة قلت **طوله** ذلك لكنه يمكن جعله الاسطاق كما في الخمول مخرج السطح واعني ان  
قد تبين بعض الكمية المتصل بالذات لكلم المتصل بالذات كما في قولنا حس عتمة اذ تبين  
المتصل بالذات موصلا بالعرض ولا سيما في ذلك للمعاري من العارض والحروض ولو بالسطح  
وهو لم يولد لها واما كان حافة اصافه لكم لان عينها كما طولها لا يقبل لها كما هو  
المشهور والسد لا بعرض بعض انواع الكمية المتصل ببعض بل على السواء الصفة بين  
العوارض والعوارض لان هذه الصفة لا يمكن ان يكون عارضا للآلة ولا يدل على السواء  
الصفة بين خطين بين سطحين او بين خطين فان

كل

كل واحد من الخط والسطح الجسمي هو كونه احوال الاربعة بعضها البعض فان السد لان هذا النوع لا يحد في الوضوح فان  
الخط المتغير والمستدر والكمي لا يدل منها في محل الآلة وكذا الحال في انواع السطح وطول الاجسام كان السد لا  
ياسعا الشرح لا حصول المتان على انه لا م امتناع التوارث على موضوع واحد وقوله فلان الكلم المتصل بعض  
معلوم بالبعث متان في ما عدم من ان عدم الاعداد واما هو بالوحدات لا بالاعداد التي تحسها وقوله فان  
الوضوح القريب للجسم السطحي الجسم السطحي والسطح الجسمي والسطح الجسمي علمه فابعد على الاستدلال بالعرض  
وهو انه لا يدل على انقضاء النضاد بين الخط والسطح وبين الخط والجسم وبين السطح لا على انقضاءه بين انواعه وان  
منها في زان سها ومثلا الجسمان المتعلقان المتعاربان في التصور والتصور الوارثان على موضوع واحد  
على انقضاء تصاد المشهور كان التحليل والتكاتف الخفيفين واما قد الوضوح بالقرب لان السطح  
حال في الجسم السطحي ايضا لكن لو ارضا السطحي والخط ايضا حال فيه بواسطة ما و في السطحي في ارض السطح  
الا ان المتبني في الصفا وطو الوضوح القريب **قول** ولا يكون من يروض من العدم والابن من مدار بين  
عانه بخلاف هذا السد لا على انقضاء النضاد الخفيفي وحده **قول** ويوصف الكلم بالزمان والتقصان  
من جسمان مندرجان كجب اللاتساول الذي هو مستقيم للثابتين ودرعوت اهما ان كذب واللا  
تساوي من الخواص المطلقة لكم بالذات الكثر قد يكون حصه وطو العدم من كاهم وقد يكون اضافة  
متعلقها العلة ولما وصف السد لا الخط بالزمان ولم يصفوه بالسد دل على ان الشدة معنى  
متغير للزيادة فلا بد ما يقال من انه لو مثل الذراع من الخط اشده في خطية من نصف الذراع لان  
يزاويه علمه ليست الزيادة في نفس الخطية كما لزم محال كما يقال هذا السواد اشده في  
سواد منه من ذلك السواد لزمادة علمه في سمين السواد **قول** وهو ان تصور القدر من حيث  
هو مقدار القدر لا يغير في القارة في الخارج الا عند العالين لو هو السواد كذا لا يغير فيما  
كوار ان يجمل القدر مع الأطول عن جميع المواد في احوالها المحي ان القدر المتعدد في الجهات  
السلات من غير ان ينفذ ان من المواد واهوالها كان ذلك المحل حسيا علميا كما لا يمكننا  
ان نجعله الامتنا مسا لان البرهان الدال على ساسي الابعاد في الخارج يدل على بناجسها في الزمان  
لان الامتداد المخصوص المحل لا يرسم الا في حسيها بحسب تناسلها ان العدم لان الامتداد المخصوص  
المخصوص المحل لا يرسم الا في حسيها ما حل فيها بل نقول الاولة المذكورة في تناسي الابعاد  
حاربه في الامتداد المخصوص المحل او كان غير متناه ملا فرق لا يقال اذا امسح بصور القدر الذي  
لانما هي امسح الكمية علمه ما متناع وهو لا يتصور الامتداد المخصوص غير متناهي  
لا تصور امتداد لا ساسي على وجهه فالكلم على السطح لا المقتضى وادرجل الجسم السطحي متناهي  
كان متساو ساسي فادرجل ذلك السطح من غير السات

الخمسة واعراضه كان ذلك الحمل سطح تعليمها وكذا الخط وانما سميت العلوم الرياضية الباطنة عن احوال  
 المصلحة والمنفعة اعني الهدى والحساب لعلمة ورياضية لانهم كانوا يبتدون بها في التعليم  
 ورياضة النفوس تانيس اليها باليقينات وتبعيد اعني العلط فانها علوم متسقة منتظمة فلي  
 يصل الفكر فيها **قوله** ويمكن ان يوجد بشرط لا شيء ان يمكن ان يحمل بعد امتداد الجهات نحوها  
 عداه ولا يمكن ان يحمل بعد امتداد جهتي الطول والوضوح عن الامتداد العيني بالمرئ بل  
 لا بد ان يحمل له عرق ما وان كان فليلا جدا يكون الحمل حسي لا سطح ولا يمكن ايضا ان  
 يحمل بعد امتداد جهته واذا عرقه فليلا ان يحمل له امتداد عرضي بل عرق الصافي يكون الحمل  
 ايضا حسي لا سطح بل نقول لا يمكن حمل السطح في الخط بل لا بد ان يحمل لها امتداد ما وان  
 كان فليلا جدا في الطول بل في الوضوح والعرق ايضا فيكون الحمل حسي صغره امهده الامور ان  
 السطح والخط والسطح يمكن تصورهما على وجه كلي ولا يمكن حملها بخلاف الحس فانه كل بصوره و  
 كذلك يمد يدك كما يوجد ان الصبح **قوله** فاقام ولبدا عما في الجمع منه الكثرة ان ضمه عرسه  
 راجع الى النوع الكلي بقا ويل الجمع **قوله** ما خلف معي الجوهره عما قال في جواب ما طو بالنسبة اليها  
 او رد عليه ان سلطان النال عم من يقوم عليه برهان واما ما ذكر في موفات من الامور ما  
 خلف عن الجوهرية جاز ان يكون من قبيل الخواص التي لا يقال علمها بل جواب ما طو **قوله** مع  
 بدل العا ويركسب بدل الاسكال لاشك ان مقادير السبع يتبدل على وفق يتبدل الشكالها  
 اذ اذورت كان لها مقدار محض متدد في الجهات العلات على نسق واحد كسب يمكن ان  
 في داتها لسطح يتباين الخطوط الخارجة منها الى سطحها واذا كفت كان لها مقدار على ذلك  
 النسق واذا طوت مساوت مقدارها كسب مراتب السطوح مع ان السعة السبعة ما وبعينها  
 في من الحالات كلها ما لم يطرأ عليها انفصال فذلك التبدل ليس معدوما قطعا ولا متعلقا بطول  
 السعة كالتشكال باعتمادها وتجمع ونس جوهره او الاكثار هو منها يتبدل شخصيتها بتبدل طول  
 اسعها السكال باسعا انما هو عرض سعا في جمع جهاتها وطول الحسب العنقلي بعد ثبت وجوده  
 ودم ان الاسدلال لهد اعلى وجوده انما يتم ان لو توارى الاشكال على الحسب المتصل في ذاته  
 مع بقائه شخصه وطوره واما السعة فهي مركبة من احوال بالفعل لسعة اوضاع تلك الاحوال على وجود  
 السكالها واداسلم وهو الحسب العنقلي وبنوازه على شخص واحد بعينه كان اثبات عرسه في  
 عارة الظهور واما من رجع ان الحسب العنقلي العالم بالسعة واحد لا يتبدل في اصله بل بنوازه عليه  
 سطوح والشكال معلومه جواب ما ذكرناه من ان التبدل ليس متعلقا بطول السعة بل باحوالها

فلو ما يكون ثباته بالكنه واما اذا كان مسورا بوجه ما فمخور ان يثبت له مقوماه بالبرهان او لا يبرهن انهم  
 السد لو اعطى جوهرية النفس الناطقة مع رغبهم ان الحكومة حسن لهما واعدهم عن ذلك بانها  
 متصورة بوجه ما لا يكتفيها والاول ان يقال ان العاين لا يكون من معومات الحسب لانه عيان عن  
 انقطاع الحسب واسعاه فهو امر عديم فلا يكون في الامر موجودا فلا يكون السطح الثابت للحسب بواسطة  
 الامر العدمي الخارج عنه وذلك ايضا واما السد لانه على عرسه الخط بان الحسب كالكثرة يوجد ملاحظه فلا  
 يكون متوقفا له بل عليه انه يدل على ان الخط ليس هو الحسب مطلقا ولا الحسب الذي لم يوجد فيه ولا يبرهن  
 على انه ليس هو الحسب الذي وجد فيه وقد سدل ما على عرسه السطح والخط والسطح فابها صفا  
 للحسب العنقلي الذي هو عرض في الوضوح اول وتارة ما من طين الامور على عسر وهو ما يمكن كونها  
 حواما على عدم من اسي له احوالها وفي حكمه تكون احوالها في الزمان لكونه مقدار الحركة فابها  
 بها يكون عرضا لان العالم بالعرض عرض وكذا المعلوم ما وان كل ما عرض يكون عرضا وطعا كالعدد  
 واما اذا كان بعض الاحوال عرضا فلا يلزم كونه عرضا كالسرير واما كقول الوجود بالقيام  
 به فلا يلزم كونه عرضا كالسرير على قيل **قوله** السطح والحسب في الامور احد انداداته  
 وخط كان متساك امر متدد في جهتين بالضرورة ولا يمكن ان يكون في الحسب مطلقا لان كل واحد منه  
 تحت انقسامه في جميع جهاته فهو عرض حال في الحسب العنقلي او لا وبالذات وان الحسب الطبعي ثابته و  
 بالعرض والسطح اذ اسيه في احد امتداداته كان متساك امر متدد في جهته واجهة بالضرورة ولا يكون  
 حواما في السطح لان كل واحد منه تحت انقسامه في جهتين بل هو عرض حال في السطح وسوسط الحسب العنقلي  
 وسوسطها في الحسب الطبعي ونس على ذلك حال السعة والحوال السد لو انه على وجوده من الاحوال  
 ان الحسب الذي لا يعقل في شئ منها اعني ان يكون كل منها متصلا في حد ذاته اذ انلاف بطوره  
 هي طولا وعرضا بلان به كل واحد منهما الا انه لا يكون معدوما لاسياله بلان انه موجود من العدم بل  
 موجودا منتسقا في الطول والوضوح والحسب موقوف دون العنق والاطم اما تداخل العنقين واما كون  
 السطح ملاق الخطين ومدادا وعدناك في مناهج احوال الذي لا يتجزى **قوله** لا امتناع ان يكون  
 الاعداد ذوات اوضاع فليس الاعداد قد يشار اليها معا لهما كما يشار الى هذا  
 العنق بواحد الاشكال الاعني فليلا يكون الاطراف كذلك **قوله** تكون شخص بله امور لم يرد  
 بذلك ان كل واحد منها محقق في الخارج وهو شبهه لان الاسطاع يعني الحاصل بالعرض ليس  
 موجودا خارجا وان انصف به الحسب الصافي كونه وكذا الاضاحه العارضة له بل اراد بتحقق  
 ما يتم الوجود الخارج وتصور النسق لعنق معنى انصاف

وذلك الغير به ونحوه ايضا عاصمة مارة للانقطاع وبان للسطح اعني بصرفها للخصم وتصرف الخصم وانها  
عزم منه ان هناك اصابة واحدة لوضوح للاسقاط وتصرفه مصابعا مشهورا بكونه مع قوله فيكون  
السطح منصفها بالنهاية التي هي عدم مع نوع من الاصابة مصان كل منهما الى الآخر من حيث يكون  
مصانف له فبقين بالنهاية بالنهاية وذلك لان السطح في النهاية بالنهاية بالنهاية بالنهاية  
مع الاصابة اعني بالنهاية تصف به السطح تصفها مصانفها مصانفها بالنهاية بالنهاية بالنهاية  
للسطح ليعمل على مع عدم طول الاسقاط مع نوع من الاصابة وانما حاز وحسن كل ما بينهما لان  
العاصمة للسطح لان الخصم يسهل به ويسقط عنه فهو نهاية بمعنى انه سهل ويسقط عنه وانما حكمها  
بان النهاية ودون النهاية مصانفها مصانفها لان مصانفها مصانفها من الجانبين من جوانب  
المصانف المشهورين دون الخصم كالسنان **قوله** وما حصل ان الاطراف فهو متبادر  
قوله فسطوحا او يقول ان الاطراف ليست نهايات بان السطح والخطوط والسقط ليست  
نفس النهايات والاسقاط كما هي يكون عليه بل هي امور متوالية في الخارج وهو هو للاسقاط كما  
كا ذكرنا والجواب عن الثاني والثالث قد خصه في سلف ما فيه عن الاطراف وقد  
اصان النهاية والاساطيف عن عدم التلك من الاعراض العاصمة لكم لا يوصف بانها عاصمة الا  
تعال وان اللامعني عن السلب لوصف به لكم وعن فلما يكون بوضوح ان السطح منها **قوله**  
لا يمكن كعدد الحمولات بالمشقة مدراط على راي من لا يجوز تركيب الهيئة من امر متساويين او  
انور متساوية وانما على راي من صور فلما ادخول تركيب بعضها بل جمعها من الامور التي وبن  
فصح كدورها بانها ما وما **قوله** فالعرض عنه عن الحزم وذلك لان ما بعد العرض مساو لغيره  
ايضا واوج الوحد والسقط عن الكيف طول المشهور كما اشار اليه ومعهم التزم كونهما من  
الكيف كما سي عنه فوهم الوحد اما ان تصف لداره النفس او السمة ولا تصف كسماها والثالث  
هو الكيف وانما تصد الاصله مصانفها بالاول ان اصهار اللافتية كما دل عليه قوله ببيدج فيه الكيفيات  
التي تصف اللافتية بالوسط وقد يوهم بطلان هذا التصديقا لافقتها مطلقا ويكون فائدة في انحصار  
السمة للاهر عن جوع الكيفيات التي تصف طولها في الكيف او في محلها فانها تصف السمة في  
محلها لكن بالوسط الكيفيات لا اولها بالذات وهو مدفوع بانها لا اقتضاها هناك اصلا فلما حاز  
ان العقيده قطعا **قوله** عن الاعراض السمة مداطل ما قبل انما يتم على راي من جعل النسبة  
داره تلك الاعراض وانما على الجانب المشهور وهو ان النسبة لازمة لهما فلا وذلك لانه ان  
اراد يتوقف تصور على تصور ان يكون لوجه الشيء بالنعكس الى غير فبقونف يعقل على فعل  
وذلك الغير كاللاوه والنوه والوارية الموقر مطلقا

لم يصح لان كل مركب حوهر اكان او عرضا نسبيا او غير فان يكون عرضا للشيء بالنعكس الى غير فبقونف  
تعقل على فعل ذلك الغير تصور يتوقف على تصور غيره اعني ٥١٩ ولا تسلك ان الاعراض النسبية  
يكون عارضة لمحلها بالنقياس الى غير ما اذا كانت نسبية مخصوصة وانما اذا كانت مبنات  
لغيرها بسبب مخصوصة فلما اولابري اعني الهيئة العارضة للشيء بالنقياس بسبب اخطا  
الحذو والارزوم يتوقف تصور على تصور الحذو ومع انه داخل في التعريف لان عروضة للسطح  
ليس بالنعكس الى غير واعلم انهم لم يوافقوا بان بعض اقسام الكيف قد يوجب تصور  
تصور غيره وان لم يتوقف عليه كالاختصاص والاختصاص فانه لا يمكن نقلها الا الى محل كالاختصاص  
والقدرة والمشموع والصحة الغضب فان تصورها يوجب تصور متعلقها وان يمكن ان  
يقال ان التزم مع يوجب تصور الحذو والخل ولا يتوقف عليه فلما حاز ما ان ادخل الى  
نفس الموقف كما ذكرنا وانما حديث الكل وانما فيندفع بسبب الغير ما يخرج لكن الاعراض النسبية  
على الحزم المشهور يقع وانها بالتوقف اد يقال ان تصورها يوجب تصور غيره كما يستلزمه  
ولا يتوقف عليه **قوله** وذلك لان الكيف مد التفسير اشتراك في صفة اشتراك في  
لا حصر على لان محموله اذ لم يكن محصدا بدوات الانعكس ولا الكليات ولم يكن كما هي  
نفس السعد اذ كانت كصفة مسومة وهو غير معلوم عاصمة انه استفاد في لم يوجد غير ما  
فان قلت **قوله** لعله اراد بالفعال لا يكون اسعدا او احصر فيها طرقت **قوله** يكون  
الفعال بمد المعنى محصر في الكيفيات المحسوسة ثم ولد الحال اذ حصل الكيفية اما ان يكون  
محصدا بالكمية كالرؤية والسمع او لا والعالي اما ان يكون محسوسا ما صدر الجوانب التي تصف  
اولا وعلم المحسوس اما ان يكون اسعدا او الحو الكمال كالنقود واللاقع او يكون كالاكحال  
والملكة **قوله** كمن من نوع نشان الخواص ان حدث ايضا بالانفعال الذي هو الخارج فان الامام  
الوارث والبرود ان كدما كطراح وانما الرطوبة واليبوسة وانما الرطوبة واليبوسة بل من شأنها  
ذلك فعه كلام كل من الشكل ليس كذلك بالانفاق **قوله** والثاني بانها حدث منها انفعال في  
الجوانب ان يعقل عنها الجوانب او لا ولو لم يعثر الا ولغة دخلت فيها الاشكال وانما كانت  
وغيرها الا ان الثقل والخفة منها مع ان في كونهما من المحسوسات الاول كلاما فكان السطح  
طرف بمد الاول انه اراد عن جوع الحزم والثقل اولان حدوث الانفعال عنها مطلقا كما  
في وجه تسميتها بالانفعال اذ لا تك في وجه التسمية الاطراد والكمية المحسوسة لهما بعلت  
بالانفعال اذ هي بالغا بعية سبحانه او يوحى وانما باليبوسة فذلك لتبديت اليه **قوله** وبسبب  
باسم الامر الذي يوقر الحذو والتغير فان الانفعال معناه

اس

الاصلي امر سبيل فيه تحل وتغير منه وجعل السما الكيفيات المحسوسة التي معبر بها لاجل من المباشرة  
وقد يقال نقض من اسم جنسها سمي واطلق اليها عليها سميها على عكسها **قول** وعلو الكيفيات  
مغايرة الاشكال زكيم جمع من الاوائل ان من الكيفيات نفس الاشكال قالوا ان الاصناف  
سهل بحسبها الى 1191 اصله فاعلم لانقسام الوهمي دون الانقسام العقلي ورتبوا الى الاوائل  
مجانبة الاشكال فالاول التي كسطها ارجح مثلثات يكون محله الاطراف معرفة لا تقال  
العضو محس منها باوان والاوائل التي كسطها ستم درجات يكون عكس الاطراف ناقصة  
في العضو محس منها بالبرون وكذا الحال في الطعوم فان الحوا الذي يقطع العضو ال 1191 اصناف  
ويكون شدة التنوع فيه طول ونيف والحوا الذي يملأ من السطح مملوك وكذا البول  
الاولوان فان الحوا الذي يتفصل من شعاع موق في البصر مملو الابيض والذي يعقل عنه شعاع  
جامع للبصر مملو الاسود ويحصل من اصلاط صدين النوعين من الشعاع الالوان المملوك  
سما قال حارة من المكملين ليس في النار وان تكن الله تعالى اولى عادة بحلق الحوا في  
عالم النار وكذا الكلام في الطعوم والرواح والاولوان قال الاقام ان ينوب من الكيفيات  
من اجل العلوم الضرورية والاسدلال على الضروريات بحيث تكن المشايخ اطلبوا قول القدماء  
بوجه من جهة ان الاشكال مملوك ان مداركها بالبصر في الحكة والالوان والطعوم والرواح في  
مدركها بالبصر اصلا فالاشكال مغايرة لها وانما قسمنا بالملوك ما ذكرنا بنسبة ما قبل  
من ان الامم كون الاشكال مملوك بل الملموس هو السطوح واما الهيئة الحاصلة من اجابها  
فبعضها لا مملوكه فان **ب** من لا يدعي ان الاشكال نفس من الكيفيات بل يقول  
ان اصناف الاشكال لوجب سمات حاصلة في الحواس والمحسوس مملوك الهيئة فقط  
ولا امتناع في ان يكون اصناف الاحوال ومفيدا لانه الصبر اولا لانه ليس اثر اوبس  
في الخارج كبقية محسوسة مغايرة لنفس الشكل وما ذكره من القياس لا يدل على ثبوتهما اذ  
بان تلك الهيئة الحاصلة في الحواس ليست نفس الاشكال لان الاشكال مملوك الهيئة  
الحاصلة في الباصرة والدائمة والسمات ليست مملوكه واذا جاز وجود كيفيات مغايرة  
للاشكال في الحواس حار وجودها في الاجسام الحارسة واد هذا الجواب جمع من  
وعلى بعد مرتب بغيرها لم حوار ثبوت كيفيات في الاجسام الحارسة لا ثبوتها فيها والوجه  
الثاني لا يقال قول القدماء مملو ان بين الكيفيات اعني الالوان والطعوم والرواح والحوا  
واقواها متفادها والاشكال ليست متفادها واخر من عليه بانه ان اراد بالمتفاد المشهور  
فلام ان الاشكال غير متفاد لمد المعنى وان اراد به

الحق في فهو الكيفيات اما يكون بين الاطراف فيلزم ما ذكره ان لا يكون الاشكال نفس في الاطراف  
فما ان يكون كيفيات في الاوساط ويمكن ان يجاب عنه بان جنس الاشكال ليس فيه بهاد  
صحي واصنافه كالكيفيات فيها تصح نفسا وان قطعها **قول** والمراج لا يحصل بدون  
الكيفية اذ لا معنى للمراج الا الكيفية الحاصلة من تعامل الحار والبار مثلا التي يستشعر بالنسبة الى البرون  
ويستشعر بالنسبة الى الحار في الكيفية الحاصلة من جنس الحار والبرون فيكون كبقية مملوك الطعوم  
والرواح والاولوان ليست من الكيفيات المملوكه بل مغايرة للمراج مع راجحها حصل فانواعه وابع  
السكون عين **قول** عدم البحث عن الكيفيات المملوكه لانهما مع بالسمات لكل حيوان الملموس  
سما او ابل المحسوسات لوجه من ان القوة الالهية مع جميع الحيوانات فلام حيوان  
عن هذه القوة وقد يكون سببا في السطوح كالحواطين الناقدة للمساء الاربعه وكذا  
الناقد كالحكة البصر والسمات في ذلك ان نقا الحيوان باعتدال مراجه فلا بد له من الاضطرار عن  
الكيفيات النفسانية واذ كان ذلكا ذرا كهما فالحكمة بمعنى ان لا يخلو حيوان عن هذه القوة واما ساير  
المشاعر فليس في هذه المرسة من الضروية في راجحها واعترض بان جواز الحوا كالمسلم  
وهو عا واما ملك الحيوان في حاز ان يكون مشاعر ما صعد هذا لا ينعوه بالمدونة ولو ان  
بالاهمة كلفي في وجه التسمية والتقدم الثاني ان الاحسام العنصرية قد يخلو عن الكيفيات العنصرية  
والشمسية والندوة والشمسية ولا يخفى عن الكيفيات المملوكه والحكمة في ذلك ان الابصار لما  
نوقفت على لوسط جسم فلا بد ان يكون ذلك خالبا عن الكيفية البصرية والاشكال الحاس  
كيفية فلا بد ان كيفة الجسم الام على عكس وكذا في الوجود يوقف على كيفية الرطوبة العنصرية  
بطعم في الطبع او اصلا طرا ايشي من اوانه واهالها اياه بالعود الى القوة الذاتية فلا بد ان  
تلك الرطوبة عن الكيفية العنصرية والالام يحصل الاحساس النام بذلك الطعم بل حس بطعم مرتب  
وكذا الشم يوقف على طعم يكتف بكيفية في الراك او طرا ما 1191 منه فلا بد من حلو ذلك الحس في  
عكس من الراك ما ذكرناه ومكده السمع يوقف على لوسط جسم يحمل الصوت انه فلا بد ان يكون في  
عكس خالبا عن الصوت والالام حكة كما سمع ولم يحصل الاحساس النام واما الالام فلا حارة به الى  
موسطا حسي لم يلم حلوه عن الكيفيات المملوكه **قول** واول الملموسات كان الملموسات او ابل المحسوسات  
ما عرفت كذلك من الكيفيات الاربع او ابل الملموسات لثبوتهما للسطوح العنصرية ويحصل كالكيفيات  
منها موسطا المراج المسموع عن حيز الاربع ولان تلك السطوح لا يخفى عن حيز الحس اذ حيز  
والبرون وما سوسطها ومملو العقل وبنس الرطوبة واليبوسة وما سوسطها ومملو الانفعال  
واما الملموسات الباصرة فانها ان يخلو عنها تلك الاجسام او

يكون مسمية عند الاعتبار ال من الاربع لانها مدرجة بالنس اولاً وما بدأ وما عداها ما يترك سوسها وقيل  
من ان الحشونة واللاسه طويستان لما توسط فقد كابت عنه بانها من الوضع عند بعضهم والطلاقة  
بالاستراة على معاني اربعة ربه العوام وقبول الانقسام ال اول اصفين جدا وطره العار عن الطال  
والسمافة والكاد يطلق على معاني العاني وذكروهم ان اللطافة والاع الاول على الرطوبة و  
العالي الباقية ليست من الملوينات وكذا الكفاة بمعنى الاول عيس السوسه والعالي الباقية  
ليست من الملوينات ووردت معر المشائنة والروحة وسباني الكلام في الثلاثة والحفاف  
والفتن **قول** ما بعد هذه الاربعة منع ذلك جوار وهو في سسط او مركب بلا تبعية فان اللو  
لا ينفذ بقا كلبا **قول** عينة عن التوفيق باليد والرسم اذ الاظهر من المحسوسات اعرض عليه بالاحس  
ملو ونبات ازان ملاما صمها الكلية فان احسن لا ينفذ سوزها في زان يوف بالاقوال الشارة  
والجواب ان اركان وساتها بعد النفس تعود الحاصفة الكلية على وجه لا ينفذ معة في سوزها  
ومن انصف اعترف بان الاصاص كرسات ازان ينفذ معة ما صمها لوجه لا يمكن يحصل  
من التوفعات التي سوزم صحتها **قول** بل مصدرها بيان احكامها فانقصو وطو المصدر في  
وذلك لا ياتي التنبه بذكر كواصها على معومات اسمائها لان التوفع اللطيفة لا ينفذ بصور اكام  
**قول** من شأنها جمع النشا كلاً وسوس المخلصة وذلك اذا اثرت في الجسم المركب الذي لا يكون  
شديداً اللجام وقد سلس الام كما اذا اثرت في الجسم السسط كما لا فانه ينفذ عرج ال اوانية  
بالنحر ومصاد ال مكان الهوا فيخلط به بعد عرفت انت كلات وجمعت المخلصات **قول**  
فالطفة اقبل للتصعيد وذلك لان اللطف بنا براسع من المسح يحدث فيه السحونة المنفضة  
للحفة التي ينفذ صعودها فادام يكن الهوام المركب شديد الفصل اللطف وصعد  
الاول لوان طوا حداث الحفة بالاعداد فينبهه التفتيد التوفيق للسوس لم الاصم بعد ذلك  
المعوض طاعها وما كانت ازان معة لا سوس طابع ال اوان عن منفضا ما نسب ذلك القفضي  
ال اوان واد كان اللجام بين ال اوان شديد فان كان اللطف والكشف مرتين  
من الاعتدال ونوى تاثر ازان حذب وكه دورته كان الدجيب فان النار لا ينفذ لشدة  
النلام بين ساطا واذ حال اللطف ال الصعود فده الكشف ال الاكدار حذب وكه دورته  
وان كان اللطف غالباً كما في الهوا من امد عليها بالنوشا دركه حكمة فانه ربما يصعد الكلية  
اذ لوى تاثر ازان فيه وان كان الكشف غالباً فان لم يكن غالباً جدا فادت ازان غالباً  
حذام نوع على سعة ايضا كالطال والنون الا ما حصل التي سعلها اهل الاكسر **قول** والبرون  
بالعكس فانها اذا اثرت في المركب الحاله الاوان

اوحب تحا فيها والنصاق بعض ما ببعض من تغا فيها كزان بوجب سبيل الرطوبة المخلصة بالبرون  
ويحطها وتضيقها والبرون بوجب الحاد ما وسكانها وانصافها **قول** ولا ينش من العدم كذبك  
اي محسوسا بالادع يد بذكر العدم ما حس بها كما اذا احس بزان جسم علم انه ليس بارد والعدم برون  
مدراس بالوصف العاطف والظاهر ولا يستحق ان ينفذ من ازان النار والارح العورته واما الخالفة  
النارية للكيفية الفايضة من اللواتك المنتزح فلان الاغشي مصرر عزان الشمس دون جوان النار  
وذلك دليل الخالفة **قول** الرطوبة كيفية بها يكون الجسم سهل التشكل للرطوبة فغير ان احد ما  
ما ذكرنا وانما انها كيفية يكون الجسم بها سهل الانصاف بالوجه سهل الانفصال عنه وذا اول  
على انما انه يلزم ان يكون ما هو الشد انصافا رطب فكون العسل اربط من الماء وطو باطل  
وطعيا وودع مد اللزوم بان الرطوبة لما كانت مفضضة لسهولة الانصاف والانفصال كان  
اللام منه ان يكون ما هو سهل انصافا وانصافا اربط لاما ذكره ولا سلك ان الماء  
سهل انصافا وانصافا من العسل فكون اربط معة قال الامام لا سلك ان الماء رطب  
وله وصفان احدهما الكيفية التي يكون بها سهل التشكل لكل الحاد والى التوفيق سهل التزك  
والثاني الكيفية التي يكون بها سهل الانصاف والانفصال فافسرت الرطوبة بالكيفية الاولى  
كان الهوا اربط وان فسرت بالكيفية الثانية لم يكن الهوا اربطاً فالنزاع لسطح الا ان يفسر  
بالسعة اول الانصاف الكل على ان الرطب اذا امتزج باليابس افاقه السمسكا عن  
التشيب والهوا ما لا امتزج لا ينفذ التراب السمسكا ولانه يلزم من تشيبه بالاول  
ان يكون النار اربط العاصم كوهها الطفاها ولم يقل به احد وقد يقال ليس في الماء والعسل  
سهولة الانفصال عن العسل اعز منه انصافا فلو فسرت الرطوبة بالكيفية الثانية لم يكن الماء  
رطباً وما ذكر من الانفاق انما هو من العوام ولزوم كون النار اربط فدمر منه كلام  
وهي عبر الثلاثة اعلم ان مهيا صمى رطب الهوم وحسباً مبتداً وحسباً منتقياً فالاول ما له  
كسعة ميسية بالرطوبة على سهولة التشكل او سهولة الانصاف على الوانس كما في الماء والثاني  
اعني المبتدل ما هو على طامم ذلك الجسم الرطب الهوم كما في الذي هو على طامم الماء فهدا  
الجسم الرطب الهوم الحادى على طامم عرج سمي له ورطوبة ايضا والثالث اعني المنتفع ما نفذ  
رطب الهوم في اعماقه وافاده لساقا والرطوبة بمعنى السعة المكونة ليست من معة الكيف  
بل هي جسم والحفاف بقا ايلها بقا على العدم والحكمة والمقصود ما ذكره من رطوبة الكيفية  
لارطوبة السعة وانما ذكرت مهيا كسبتها الكيفية من الحلاق لفظ الرطوبة علمها فلما يصح فدا  
في الكسفة الملوينة **قول** وانما يكون مولة العر بسبب

الربطية وما سبب السور على هذا يكون اللين كمنه مركبة منها او مولدة من اجتماعها هذا  
وقد عرض على قوله فكومان من الكيفيات الاستعدادية فان كلا من الربطية واللين ليس  
محملا للانفعال وكلا من العيوبه والصلابة ليس محملا للانفعال فلم كانت الربطية واليبوسة  
من الكيفيات المحسوسة واللين والصلابة من الكيفيات الاستعدادية قال الامام وقد ظن في امر  
انها من الكيفيات المحسوسة وليس كذلك الاول الحسوسه والملاسه فان الحسوسه عيان عن  
اختلاف الاوواء بان يكون بعضها مائيا وبعضها خائرا والملاسه عيان عن مساوئها مما كان  
باب الوضع الا اذا فسرت الملاسه بكيفية مائيه لا سواء وضع الاول والحسوسه بتكيفية تابعة لعدم  
السواء وضع للاوواء فانها حكونان من مقوله الكيف دون الوضع والساني اللين والصلابة  
هو الذي ليس من المحسوسه لان اللين ينفذ وذلك انما يتم ما مورثه الاول او كما حصل في سطح الساني  
سكن السور الحار كدوت تلك الحركة الثالث كونه مسعد القبول ذنبك الارمن والاولان  
ليس من اللين لانها محسوسان بالبر واللين ليس كذلك واذا الثالث فهو من باب النوع واللاق  
والصلب فيه امور على اول عدم الاعمار وهو عدم الساني الشكل وطول الكيفيات  
الثالث الحماومة المحسوسه وليست بصلابة لان الهواء الذي في الزرق الموعود في مقاب  
والصلابة وكذا في الرياح القوية معاونه بصلابة الرياح الاستعدادية كواللانفعال وذلك ان  
النوع واللاق **قوله** ان حيث ينطبق مركز على مركز العالم اي ينطبق على مركز العالم كمرثقه  
وهو يعطى لوجيل عليه الوقف ولم يزل الى جانب وبعان اولى من يعطى يتعادول ما على  
جوانبها في الوزن فواله الى حيث يسقط سطح على سطح معو فكل النور ان ينطبق على مقوع  
ان كان اتهاها العكس كما قبلنا سلك العزم كما هو المشهور عند اصحاب الارصاد والفقهاء  
السطح على مقوع ما يلينا من الافلاك ولذلك عقبه قوله ويطوفون العاصم فان طوفونه  
علمها سيزام الانطاق على معوالك الاذب البنا الى فلك كان **قوله** ان يحرك في اكرة السما  
انتم من الاقوى وانه ساهص وعدينين كك مما قرناه سكال انذبايه ولو قيل ان القبل المضاف  
ما يكون فوكه نطه الى المركز اكثر من فوكه عن المركز والحفيف المضاف ما يكون فوكه بطفه الى المحيط  
اكثر من فوكه عن المحيط لكان طاهر بلا اشتباه فان قطع من الماء اذا كانت عند المحيط نزلت طويها  
الى محذب الماء فوكه ككت في مسافة مكان النار والهواء واذا فرضت تلك القطر عند المركز  
بطولها الى مقوع الماء فوكه ككت في مسافة مكان الارض والمسافة الاولى اكثر من الثانية وحال  
معه من الهواء عكس ذلك ولا يكون معو ككتين حشا واحدا كما ذكره الشارح الا انه لغير مكان  
ان مسلا شيا واحدا **قوله** حيث اذا قيس ال النار كانت سابقة الى المحيط او رطله انه  
اذا كانت النار والماء عند المركز وكما بالطبع نحو المحيط كانت النار سابقة فيلزم ان يكون الماء  
حفيفا وليس مضافا وليس كذلك **قوله** اراد ان

كون

كون الماء شاملا لعنصر واحد طافا علمه ومسؤولا لعنصر من راسبها فيها والجواب اذا فرضنا كون  
الماء ككت ماس معو بالسلك فانه يحرك بطيها الى ان يماس معو ما تحذب الارض فوكه ككت  
مسافة اكنه الا بالبار والهواء والماء واذا فرضنا ككت يكون مركز العلم على محذبها فانها يكون  
بطيها الى ان يماس محذبها معو الهواء فوكه ككت في مسافة مكان الارض والماء وطاهر ان  
الاول اكثر من الثانية واذا فرض كون الهواء ككت يكون معو ما طعم العلك او ككت يكون مركز  
العالم على محذبها كان حالها على عكس كون الماء ككت في مسافة بالقياس الى الهواء والهواء ككت  
بالقياس الى الماء فوكه ككت في مسافة بالقياس الى الهواء والهواء ككت في مسافة بالقياس الى الماء  
في استعمال كل واحد منهما على حصه من الثقل وحصه من الكفة الا ان حصه الثقل في الماء خالصة على حصه  
الأكبره والحال في الهواء على عكس الماء فصار احدهما بالقياس الى الاخر معللا والاول بالقياس الى الاخر  
حفيفا وكذا ان يقول ان الماء يقبل بالقياس الى عشرين وحصه بالقياس الى عشرين واحد والهواء  
حفيف بالقياس الى عشرين وتقبل بالقياس الى عشرين واحد فاسحق الماء ان سمي مضافا والهواء  
يقبل ان سمي مضافا **قوله** ولا يكون ثمانان او كان منقادا بين كاسبان من ان  
الحركات لتضا والقياس والمنتهى وقد اكد مسهي او ككتين منها فلا يصادف بينهما **قوله** واذا  
الارض نفسها كانت الارض سابقة الى المركز او رطله ان الارض والهواء اذا فرضنا عند  
محذب النار وخليها وطهرها فوكه ككت ككت ككت كانت الارض سابقة وطعا فيلزم ان يكون الهواء  
ثقيلا مضافا وليس كذلك **قوله** ان يحرك في اكرة السما المتفق بين المركز والمحيط فوكه الى  
المحيط ليمس انما هم هذا اذا كانت مساوية مكان الارض والهواء والماء اعظم من مساوية مكان  
النار والهواء فيلزم من هذا مع ما تقدم في النقل الاضائي ان يكون كل واحد من ما بين الساتين  
اعظم من الاقوى وانه ساهص وعدينين كك مما قرناه سكال انذبايه ولو قيل ان القبل المضاف  
ما يكون فوكه نطه الى المركز اكثر من فوكه عن المركز والحفيف المضاف ما يكون فوكه بطفه الى المحيط  
اكثر من فوكه عن المحيط لكان طاهر بلا اشتباه فان قطع من الماء اذا كانت عند المحيط نزلت طويها  
الى محذب الماء فوكه ككت في مسافة مكان النار والهواء واذا فرضت تلك القطر عند المركز  
بطولها الى مقوع الماء فوكه ككت في مسافة مكان الارض والمسافة الاولى اكثر من الثانية وحال  
معه من الهواء عكس ذلك ولا يكون معو ككتين حشا واحدا كما ذكره الشارح الا انه لغير مكان  
ان مسلا شيا واحدا **قوله** حيث اذا قيس ال النار كانت سابقة الى المحيط او رطله انه  
اذا كانت النار والماء عند المركز وكما بالطبع نحو المحيط كانت النار سابقة فيلزم ان يكون الماء  
حفيفا وليس مضافا وليس كذلك **قوله** اراد ان



الى الجبل وميان احواله لما كان الشغل والحركة من اقسام الجبل كما سأل عصفها لما جرت الجبل مطلقا  
والموت طبيعي وقسري ونفساني الجبل يسمى ال داني وعرضي لانه قام صعودا وهبوطا وهو ذاتي وان  
يتم به بل بما يجاوز وهو عرضي على قياس ما عرف في الحركة والجبل الذي يتغير الى طبيعي وقسري وسرا  
نفساني لان حدوده في محله الخفيف ان كان من تاييد امر خارج عن ذلك الخلل ان مباني في الوضع فهو قسري  
كما في السهم المرمي وان كان حدوده عن تاييد ما لا يعاونه وضعه فان كان صدره الكون شرا عن غير المباني  
فانما على الجبل واحد ملا شعور والجبل طبيعي كما في الجوز وان لم يكن كذلك بل كان فاعلامنا اما  
بشعور كالي انسان او مدونه كالي نبات او كان فاعلاما على الجبل شعور كالي العقل فالجبل نفساني  
واراد بقوله والجبل ملو الحركة العقلية لانه ان الحركة لا يوجد بدون الجبل وانه بسبب معنى الحركة  
اقتضاها ترتب عليه وهو الحركة ان لم يكن معاك مانع وقوله وان الحركة مع ضلوعا عن قدامه و  
في النبات ان الجبل فالابدية منه في الحركة وليكن ان الحركة لها مراتب متفاوتة في السهولة والضعف  
وسعة الحركة الذي ملو الطبيعة او العاقل تلك المراتب على السهولة فتمسح ان صدره عن ذلك الحركة  
من تلك المراتب الا بتوسط امر ذي مراتب متفاوتة بالشد والضعف ايضا ليس حينئذ بكل واحد  
من معنى المراتب صدور مرتبة معينة من الحركة وذلك الامر ملو الجبل ولما خصناه تبين ان قوله في السهولة  
والبطء واحد بالذات وملو كيفية فاعلم للشد والضعف ال قول ملو معينة بطو القياس الى  
عن مسدود في البيان وانما قيدنا الحركة بالطبيعة او القاسم لان الحركة لا الارادة حاز ان معنى  
معنى من الحركة حسب ارادة المرء على اعتقاد ملائمة تلك الحركة اياه واعتراض على ذلك  
بان الجبل ايضا ملو الشدة والضعف على مراتب متفاوتة وسعة الطسعة او القاسم ال جميعها الى  
السهولة فلا يجوز ان يستند شي من مراتبه الى الطبيعة او القاسم بل لابد معاك من امر او توسط شي  
فان قيل يجوز ان يستند اصل الجبل الى الطسعة او القاسم ويستند الشدة ان يصعد الجوز  
محلها اما غير خارجه كيقون الطسعة مثلا وضعها واما خارجه كونه المعاق في الجوز وعلمنا  
فليس الشدة واصل الحركة الى الطسعة والشدتها وضعها الى تلك الامور المحلولة فلا حاجة الى  
الجبل واجبت عن الاعتراض ان ليس المقصود مما ذكر اثبات وجود الجبل لانه يدرى بحسوس  
ولاسك ان له مدخل في وجود الحركة فان الجوز السكون في الهواء كس منه المدافعة ونفع بالذات  
انها بعض نزول الجوز بل المقصود منه بيان الحكمة في توسط الجبل الطسعة والحركة وانما  
وجود الجبل في الحركة الابعة طامره وكذا في الحركة الوضعية والكلمة واما في الحركة الكيفية فلا وان  
المثل حاله السكون لا يقال كونه مقتضية للحركة فان من احسن بالجبل حاله السكون علم بالضرورة  
كونه مقتضية للحركة **قوله** وذلك لان كلام من هذه اللغة

من حيث هو امر ثالث اراد به الاستدلال على وجود الجبل وانه عليه ان اللازم منه ان اردت شي  
من الامور الثلاثة اعني الطبيعة والنفس والتأثير لا ياتي وصدق على الحركة بل لابد من كل من امر او سخن  
باعتبار في علمه الحركة كحركة وعرض واما ان ذلك الامور هو العمل فلا ضرورة صافي الحركة النفسانية وان  
اراد بيان الحركة بوجهه او ملو ان الحركة ثالث والحركة ليست بيانية او ان الحركة منفردة الاحوال  
والحركة ليست كذلك فلا بد من متوسط فلما ناقشناه **قوله** والعملان المختلفان كجوز ان يفتح  
في جسم واحد مثلان داني وعرضي ال جهة واحدة كما في سكاكين السفينة اذ الحركة ال جهة وكيفية ال  
ال جهتين ايضا كما اذ الحركة ال خلاف جهة وكيفية ال جهة ولا يجوز اصحاب ميلين اثنين في جسم واحد  
ال جهة واحدة اذ لا يتصور له مدافعتان معا الى تلك الجهة كالا شعور كونه ان اثنين معا  
الجهتين باصبع معاك كسكان يوجد مدافعتين في الحركة ليس ال تلك الجهة ولا يجوز ايضا اجتماع  
ميلين ذاتيين ال جهتين ومما اراد ان بالميلين المختلفين اذ لو اجتمع لزم ان يكون جسم  
في حالة واحدة مع ال جهتين اي مقتضيا بالذات الحركة ال جهتين معا وذلك في الحركة ال السهولة  
دون الحركة الكنية و اراد بقوله لها والتضاد السهولة وادراكنا ال جهتين متقابلتين كان  
ال جهتين متضادتين لما كانت الجهات الخمسة اثنين احده الجبل الطبيعي في نفسين احدهما الجبل  
المرتبط وملو الشغل والاول العمل الصاعد وملو الخفة واما الجبل القسري والنفساني فمحلها  
بحسب اختلاف الحركات السهولة والارادة **قوله** اراد ان يبين ان الجسم المتقابل للحركة القسرية  
فلا بد منه من مبداء ملو بالطبع فبما اشار ال صدره مضاف في عبارة اللبس حيث قال ولو لا  
ثبوته ان لولا ثبوت مبدئية وال ان مبدئية ملو بالطبع سواء كان طبيعيا او نفسانيا كما في  
في قول الحركة القسرية وقد قدم ان يعين حدود الحركة القسرية والطسعة فالحق ال معاوق  
حارج في المسافة فذلك السدول لها على امتناع الخلاء وان يعين حدود الحركة القسرية فالحق  
ال معاوق داخل ايضا لذلك السدول لها وحدها على وجود مبداء ميل طامع وملو ميلين  
وسموا الاستدلال ان الجسم الكمال عن المعاوق المداخلي اعني مبداء الميل الطامع اذ الحركة القسرية  
في مسافة مخصوصة فاما ان يقطعها ان وموجود او في زمان ال او كما ذكر في بيان امتناع الخلاء  
وقد ذكرنا ما فيه من العطر والجواب عنه في كتاب الخلاء وقد استوفينا معاك الكلام سواء بالذات  
فارجع اليه وقد عرفت ان مبدئية وطوان محصلها ذكر في اثبات المعاوق صدور الحركة  
الطسعة او القسرية لا سعيها من العسرة والبطء الا بالمعاوق فادخلت في ذلك  
حالة عن حدود السهولة والبطء وانما مبدئية المراتب ال معاوق الحارج بالحركة الطسعة اذ لا  
يتصور معاك معاوق داخل كالمعلوم بل هما معاوق

خارج ايضا لم يكن على حد من حدود السريعة والبطيوان والركبة القسرية كوار ان يكون لها  
داخلية تخطى اثنين من لها حد معين فلا يلزم صلوا ما عن تلك الحدود واما اثبات التعاون الداخلي  
اي مبداء الميل الطباع فلا يمكن بالركبة الطبيعية وهو طام ولا بالقسمة ايضا كوار ان يكون  
معاون خارج فيعين حدود الركبة القسرية بذلك التعاون الخارج لا يقال ان ذلك المذكور في  
ابن الجبل الطباع فإيضا مع فرض التساوي في التعاون الخارج اعني لوام كان المسافة كما لا يخفى  
لا يقال ان قول ادم بن علي بن ابي بصير في تلك المسافة يعني قدر من الزمان و  
كذلك قول الجبل يعني زمانا ازيد منه لكن ذلك العدم يصح من الزمان اما طام واما الركبة  
تلك المسافة والزمان على ما يراه المتعاون في الداخل على وجه صحيح الجبل يكون ذلك القدر من  
ذلك الزمان كمنوط مع شئ او من ذلك الزمان لا اجل التعاون الداخلي على ما يقتضيه نسبة  
بين التعاون والصفى والقوى لم يكن ان كان عنه ما لعدم من ان ما صفة الركبة لا يقع  
شيئا من الزمان والآن لم يوجد في اقل منه ولا معان لها حد من حدود السريعة والبطيوان  
لانفسها والآن لم يوجد في اقل منه ولا معان لها حد من حدود السريعة والبطيوان  
بل ما تعاون وانما لم تكن لان العنصر منها ذلك القدر من الزمان وذلك الحد من السرعة  
هو الركبة الصادرة من ذلك العنصر في جسم التعاون فنه طبيعيا الواسع في تلك المسافة المتدا  
على مقدار من التعاون فلقائل ان يقول ان الركبة القسرية لهذه القوى لا تصور وفوقها  
في اقل من ذلك القدر من الزمان ومعان لها حد من تلك الحدود وقس على ذلكنا الاستدلال  
بالركبة السريعة على امتناع الكلام مع فرض التساوي في التعاون الداخلي فطهران الركبة الطبيعية  
تبدل ما على اثبات التعاون الخارج بعينه وان الركبة القسرية تسدل بها على احد التعاونين  
لا بعينه **قوله** ما ذكرنا من اثبات العمل على رأي الحكماء برهان ما ذكره على صاحب العمل ان كان  
على رأيهم واما ما صرح على رأي المنكبين لما ذكره الان **قوله** ويكون له حسب كل جهة اعتماد  
وذلك لان له حسب كل جهة كونه معروفا على اعمى وفي ذلك جهة والاعتمادات المتماثلة اي  
الحد في جهة تسع اجماعها في كل واحد لا متناه اجماع الملين واما الجملة اعني التي بعدها هي اثبات  
ولا يجوز ايضا اجماعها ان فسر الاعتماد بنفسه الدافعة او يمنع بالضرورة ان يجمع في جميع  
الجهة وفتح ثمنها وان فسر بمبدأ الدافعة حاز الاجماع كان الحق المراد بال فوق ولذلك كان  
الحق الاكبر اسما من الاصوات اذ امينا ال فوق بغيره واحده لان مبداء الدافعة في الاكبر الذي  
وامسح حلوله في محلين وكان الاعتماد كذلك فمما هو العمل لانه فان **قوله**  
مدا الاستدلال لا يمكن ان يكون له ما يكون الصغار الاعتماد

على

ان محل واحد لا ينفق عليه من المعركة كما دل عليه قوله انفتحت الحجة الحريان ما روي عن ابي بصير صرحنا بان اول  
الما هو في الجانب فقط فادلم كوار انما يفتاح محلين في غير التاليم الاستدلال على رايه الصاع على ان يفتاحهم قد  
براد به اتفاق جمهورهم واما حديث توليد الاعتماد والاكوان كركبة وتوليد الاعتماد الاقوى  
كله وسابرا ذكر في قولهم بالتوليد ومع ذلك لهم في توليد الاعتماد اختلافات كما لا يخفى  
في غيرها ولا اعتماد على سبب منها لمعوض عنها **قوله** ومن الكيفيات الخمسة البصرات فالوا الاقوى  
التي تدرك بالبصر مطلقا هي الضوء واللون والاطراف والحج والبعد والوضع والشكل والتوقد الاعمال  
والعدس والركبة والسكون واللمسة والحسونة والشغف كالكفاية والظل والظلمة والحس والنجو  
البهنشاءة والاضلاف ومهنا امور واحتمال ما ذكره في ترتيب الشكل والاستقامة والاشياء  
والخشب والتعقير مفعلة بالشكل والكنز والقدرة تابعان للعدس والشكل والسما والاضلاف والشكل  
والركبة والبشر والطلاوة والعنوس والتنظيف داخلات الشكل والسكون والبصر تدرك  
الركبة من السيلان والبيوتك التي تسكن واما التدرك بالبصر والاولا بالذات عند الجمهور فهو اللون  
والضوء وهذا اعني البصر بالذات عند الجمهور هو الذي في الكيفيات الخمسة دون عين وقد حقت  
في البصر معنى البصر والاولا بالذات وان الاكوان في ذلك كالاصوات ومنهم من سئل فريخ ان العمل للبصر  
او لا طوان لا يتوقف البصر على البصر غير ويتوقف البصر على البصر وذلك هو الضوء لا غير  
لان اللون يتوقف البصر على وجود الضوء والبصر فلا يكون مفعولا وبالذات **قوله** وعلى الضوء  
واللون طرفان اطراف اللون فالبياض والسواد كما ذكره واما طرفا الضوء فهما الصفر والاصفر  
والصفر الاقوى **قوله** انما تحلل من اصلاها الهولما يعني ان البصر مركب من الصفر والاصفر فانه منسحق  
جد وليس بها ما على يودي الى مزاج ترتب عليه لون بل داخل بكل الهواء ما طوارا والسمة  
فان من الاوام العلوية وينعكس بكل الاشياء من سطح بعضها الى بعض وتتركب الاشياء بعضها على  
بعض والاشعاع المنعكس سمة البياض فان الشمس اذا اشرفت على حوض من الماء انعكس  
منها على ال جدار فبشرية ترى ذلك الشعاع كأنه لون بياض فاذا ربي الحس الشعاع التركب  
على كل الاوام العلوية فلو لم يبق في الشعاع سمة البياض فانه يبان بياض فالامر الحسوس في البصر هو اللون  
الا انه ليس بياضا فيكون البياض في البصر محلا لا متخففا وكذا الحال في الرجاج عند فوق  
بل هذا هو من البصر لعدم حوس البياض كونه كوار ان حصل بين الاوام المائنة والهوائنة في  
الشعاع على مزاج مخرج لوجود اللون ولا يتوهم ذلك في الرجاج لان اوابية يابسة يصلية  
لا يصدق بعضها ببعض فلا يجرى منها مفعل وانفعال **قوله** عند عدم خور الضوء في حوض الحس فانه  
ادلم سعد الضوائ انما في سطح الاوابية مفعلة فتوهم

ان مناكل سواد او لا يبري ان الثياب اذا ابتلت بالسيود وما ذلك الا لان الخارج الهوا  
سعد كسيف الهوا حتى ينفذ فيه الضوء وادام بعد كان مناكل نوع ظله **قول** والحق ان السواد  
والبياض كقيمتان حقيقتان قال الامام ان وجه هذه الالوان معلوم بالفرون والفرور  
لا يباظر لهما وعلمها بل ساطرها **قول** فانه قد يري بعد السلوا يري لبياض البيض بعد  
طحي بالنار بياض شديد ولا يري لذلك البياض الشديد مثل طحي مع ان الهوا منه فقل  
الطخ اكثر فلما يكون محال لظن الهوا سببا لتجمل البياض بل يجوز ان يكون سببا لتخفف  
وجوه اللون كحصول اطراح ممنوع وان سلمنا فلام عدم حصول اطراح فيما ذكر من الامثلة  
بجوار ان حدث باذي امتزاج مع ضعف تيرت عليه بياض قوي **قول** بتعاقبها على  
على موضوع واحد اي بتواردان على مع امتناع الاضداد وكحقيق عانه اختلاف بينهما فيها  
متضادان تضادا حقيقيا ولكن ان عبر التعاقب بامتناع الاضداد مع جوار المتواردان  
حيث لا يخلو محل عنهما كالاجاز عن اذنة الصاعدة والهابطة فكون فيه اشارة الى اعتبار  
تبدل في التضاد كحقيق كما عرفت في مبادئ التعاقب **قول** ان السواد والبياض كوز  
اضدادهما اذ اجمعهما حقيقيا بان كلان محل لا اجمعهما بطريق الاضداد اعني كخط  
او اصفار سواد او اصفار سواد احللا لا شديد احيث لا يجمع الاضداد الصفة جدا عنها  
عن بعض في نفس يبري لذلك مناكل لون متوسط بين السواد والبياض وهو الصفر لان هذا  
الاجتماع لا يباين التضاد وايضا ما ذكر من الدليل للاضداد حال كل منهما اواحدهما عند  
الحسن كما عرفت في زمان الانفراد فيصح ما ذكر من انه يلزم على الاول ان يري الجسم في غاية  
السواد وفي غاية البياض وفي السائل ان يري في غاية احدى والبره عليه ان ذلك  
مبوع لان كل منهما اواحدهما انما يري في الغاية اذ اكان منفردا واما اذ اكان مجتمعا  
غير فلا يبري ح صور مركبة منهما لان الذي لم يسمع على مر افند منتف اقول وذلك لانه  
كان حال احدى عند الحسن في الاجتماع كما عرفت في الانفراد وجب ان لا يكون بسبب الاجتماع  
سهما ارتباطا مقيما كمالها فوجب ان يكون للابوا الصا باقيا على مر افند واوليس لذلك  
لم يكن مجتمعا مع الاول وهو خلاف انقدر **قول** واما الثالث فلان يلزم ان يكون سبي منها  
موضوعا يره عليه انه لا يلزم من عدم بقا شئ منها على مر افند التي كانت تامة له عند الحسن  
الانفراد اسما في نفسه منها بل جاز ان يكونا موضوعين معا وركب منهما كون او  
موسط سهما ويكون المراد بالحسن ذلك اللون المركب دون كل واحد منهما اواحدهما  
**قول** فان الظلمة غير فانه عن الابصار وذلك لان

قول

الظلمة

الظلمة امر عديم لانها عدم الصواعي من شأنه ان يكون مضيئا والعدم لا يكون ماضيا واما اذا  
لم يكن عدم رونه اللون بسبب العائق وجب ان يكون عدم رونه لعدم في نفسه واجيب  
بان الضوء شرط لروبه اللون فانما اروه في الظلمة لاسما شرط لا يكون الظلمة عاصه عنها ولا  
عدم الحس في نفسه فان قيل شرط للروية والالوان ابي من في الغار حاصه او قدر وان حاصه  
نار الان الهوا الوسط سهما مطلق اجيب بان العرط طمو الضوء الواقع على المراد دون  
الموسط معدا لظهور في نور الكلام في هذا المقام واما السد لان الشارح على ان الظلمة  
عاصه من الابصار معلوم ولذلك يري في الغار اها ليعي عليه انه يجوز ان يكون العاص طمو الظلمة  
الواقعة على المتوسط بين الراب والخرن صعي ان حجاب لهذا الا لا ينزل فيعال ولكن سلمنا ان  
الظلمة ليست عاصه مطلقا فلام ان عدم رونه اللون لعدم بل لاسما فتم طها كما ذكر **قول**  
والحق ان اضداد الالوان بحسب شدة الضوء وضعفه اذ فرضا جسما طونا بلون مخصوص لبياض  
مطلبا وضع عليه صواضعيف يري فيه بياض ضعيف لم اذ اوضع عليه صواضعيف يري فيه بياض  
شديد واذ اوضع صواضعيف يري فيه بياض اشد ومنه البياضات المتفاوتة في الشدة  
بحالها ما حاصه كما سالي موقد كل منهما مع هرتة من مراتب الضوء مناسبة لذلك اللون في النوع  
والضعف ولا يوجد مع كل من تلك المراتب شدة من ذلك ان كل مراتب الضوء اياها قد  
الالوان كلها واما قلت حدس من ذلك لم يعل يعلم من ذلك الاحتمال ان يقال ان اتقاء  
اللون الخمسون مع مرتبة من الضوء عند اتقاءها ليس لاسما انها بل لام آف مجهول لنا وايضا  
يجوز ان يكون اللون طموه غير مشروط بشئ من مراتب الضوء فهو ذلك الطموه في الظلمة فيوجد  
اللون في ضمنها الا ان الحدس حكم ما ذكرنا معدا لظهور ما ذكر ابو علي بن الميشتي والي ان  
يقول ليس في المال المذكور الا السعوات في الجلاء واللون الواحد بالصحى عند الحسن مراتب  
الصوا فان اللون ما كان اكتشفا وظهره عند الحسن هو الرطه الصوا فاذا كان الصوا صوحيا  
كان اكتشفا وظهره ضعيفا واذ اقول في الاكتشاف والظهور فينوم ليندل الاكتشاف  
بندل المكشفات وقد يقال ان الواصل الى الحسن المشترك تارة هو اللون مع صواضعيف وافي  
ذلك اللون مع صوا شديد واما كان مجموع الواصل اليه في السبب شدة الضوء وقوته او  
واين من مجموع الواصل اليه في الاول نوهيم ان اللون في النار اشد منه في الاول لكن اذ انومل  
في ذلك ما يلائم فيا عه اللون عن الضوء فيها وعلم ان اللون فيها واحد والخلاف هو الضوئها  
واما قول الشارح ولا يوجد للقدر المشترك بين اللونين شدة فيا كحسب طموه حواب رجل ملار  
معلوم ان يقال حار ان يكون القدر المشترك بين اللونين مختلفين

بأقوال الخالي فلا يكون الضوء شرطاً لظهور اللون بل خصوصاً من جهة البعد وهو الجواب ان القدرة  
اما ان يكون جنس او عرضاً عاماً ولا يتبعه الجنس مع انتقال الفصل ولا يعارض مع انتقاله  
فان قلت ببدل خصوصاً اللون والشرط انما هو ان الضوء كاف في الظهور لان اللون لا يوجد  
الاعم خصوصاً ما اذا اوسع الضوء مطلقاً اوسع جميع خصوصاً فيسمى اللون بالكلية والا لو حد من ذلك  
خصوصاً فلا حاجة الى بعد من الخلق والتوضيح وجوابه قلت ما ذكرته هو ذلك المعنى لكن  
مع ان اولى قول والظهور واللون متغايران حتى ان الغابرة بينهما مستنفاة من الجنس  
لان الجسم الابيض او الاسود اذ اوقع عليه ضوء الشمس شهد الحس وهو سبب في سطحه اذ هو  
ظام بنفسه الحس والافق ظام له بسبب الاول وزعم بعض الناس ان الضوء ليس امر اعم هو  
زائد على اللون بل طوعين ظهور اللون في الحال المذكور ليس على سطح الجسم الا اللون بياض او اسود  
قد ظهر الحس وقالوا الظهور المطلق هو الضوء والحفا المطلق هو الظلمة واما الوسط بينهما فطول  
ويتفاوت مراتب الظل بحسب مراتب القرب والبعد من الطرفين فاذا انكشف الحس من  
مراتب الظهور لم يشاهد بعد ما هو اكثر ظهوراً من ان هناك برتقا وشعاعا وليس بالام كذلك  
والنسب في ذلك هو ضعف الحس السدوا عليه بان ظهور الاشياء الالوانية بالليل اقل من ظهور  
السراج بكثير والحس ما ضعف من الظلمة وكان كذلك الاشياء الظهور ليس في كل الظهور  
كيفية رائحة اذ السراج سورا السراج ويطلق تلك الاشياء لم ير لها لجانا وذلك هو بغير الحس  
السراج في ضوء القمر قال الامام لا بعد ان يكون ما ذكره ثابت في اختلاف احوال الازدراك  
لكن مع ذلك ينبغي ان الضوء كبقية وجوهه زائفة لان البياض والاسود قد يتساوىان  
في الضوء ويتماثلان في ما بينهما وما بعد الاشارة الى عرابة الامتياز واخرى على جوار اشارته  
في الفعلي الخاصة في ظهورها عند الحس فالعقد ما يشبهان الحس واما ان البلور والمانا  
او الحما اذ اكان في ظلمة ووقع عليه ضوء يري صوره وليس لها لون فلما يكون الضوء ظهور اللون  
قول وكل من اللون والصور قابل للشد والضعف لا استعداد الالوان وضعفها وجوه ثلثة  
الاول منفق عليه وطوان مخلط مثل احوال السور فلهذا ما هو النص كثيرة حيث لا يسم في نفس  
حد الانصاف في ما صا من الالوان الذي ليس كذلك ولما كان مراتب هذا الاصطلاح كثير كانت  
مراتب البياض في القوة والضعف انها كثره ان جميع في محل واحد بياضها معلوم وقد  
اكثر للحما والاسمانه اصحاب الملبس الثالث ان يكون البياض الضعيف نوعا ما للبياض  
النوي ولم يتم دليل على مساو مدلوله ولا على حكمة واما قوله كمن يعلم قطعا ان التفاوت في  
السوادية فير عليه ان السوادية حارة عن

ما بينهما

ما بينهما كما سدر من ان المعلوم بالسلك من عوارض ما يقال عليه فيكون الاضلاف من السواد والشد والضعف  
بالعوارض لا بالما حية والاشد لال على اصلاف ما بينهما بان السواد الذي في محل على حد من الشدة  
والضعف يري ملة في محل اذ فيكون كل منهما كليا له افراد شخصية لا يتم ايضا جوار ان يكون  
منها صنفا موعا للما في الحما **قول** فان جمع اوقات متساوية في ان كفتها ومنها وطار  
فليس مدلوله ليل عينه حارة في الام الخارج لان جمع اوقات متساوية في ان كفتها ومنها وطار  
سواء يردونه ولا يرفع شي منها ما ارتفاعه ولا يقدم على اوقات دلتها فلما يكون الام الخارج  
الشي من اوقات ادم والقول واشد فان مع السداد متساوي اوقات في مدع الاحوال لا يتعدا  
السلك في الام الخارج كان الكنت مشتركا ما جوار عهه هناك ملو الجواب ههنا **قول** والقول  
بالشكك اذ اكان من لو ادم جمع اوقات يعني ان الشدة لارفة لاجه الشدة والضعف لارم  
لما صه الضعيف وهما متساويان فلا بد ان يكون ملو ما هما متساويان في الحقيقة اذ لو تساوي  
في الكافة لاجتمع التفاضل وان ودرع كونهما لازمين كما صحت السداد والضعف وكجور ثوبهما  
لما صه واحدة في ضمن افراد معدوم شخصية او صنفية طرؤفة لها **قول** وانه لانا لانا ان  
الصوا اذ اكان محسوسا سائر الما كنه فان السمة من شأن الاجسام اللووه دون الشدة  
اولا يري ان صخر البلور او الزجاج الشفاف يزيد ما خلفها ظهورا وذلك سماعها على  
قواه الخطوط الدقيقة ولكن ان كان عتبه بانه لو كان جسما محسوسا لم يكن كبقية موضه شدة  
الاحساس لما كنه صرور السعال الحس به اولا يري انه اذ غلطت صخر العسل او الزجاج  
حد او جبت لما كنهها **قول** بل من التداخل او ازيد واما الجسم القابل للضوء وذلك لان  
الجسم الذي هو الضوء اذا انصل بالجسم القابل له فاما ان يدخل فيه بنامه بل من التداخل اولاً يري  
فيه شي بل يتصق سطحه فكون ذلك الجسم القابل هو واعم صورته اربيدجى منه وذكر بعضهم  
يجوز ان يكون الضوء الطاهر في سلك الاجسام الشدة عرضا وطار على سطح الاجسام القابلة  
الكثيفة حمر او لا يرد او لا يحج ازيد واما يظهر الحس لعاه لطفه وقلة سلكه **قول** يحدث في مقابلها  
الصوا وسعي ما حدث قبل مدع العايلة بسبب روال العايلة الاول قبل هذا الضوء متساويا  
السمان فلو حور انه ينبغي ويوجد بله انا فاننا كما رمل ذلك في الجسم النحل بعينه او لا فرق  
سهما في ذلك عند بدهم التخل **قول** واما الضوء اول زمان ملو انفسم للضوء الوحي اعني الضوء  
الحاصل في سمن من صخر او جسم الذي من شأنه الضوء اذ ايتبع عن الضوء يارل منه حال فقبل من الحالة  
الذكرة هو حوله في الخارج منسطة كالجسم الطاهر منقاة للضوء او بسلك من مسان الا عدم الضوء  
لكن الكثر عند عدم الابهار تملك سوادا كالمحل ذلك اذ

و ما رفا

م ٩

الناطق العيان واذا نظر الى الماء الصافي العتيق الذي لا يدرك فيه وانما في الاول عجب ان الجسم القابل  
او السمي عنه الضو لا يحتاج الى كونه مطلقا بل منصفها تلك الحالة المذكورة ان حدثت فيه سمعة اخرى  
وبانه الاثر اكل غير فانه الاحتياط في هذا الدليل بعد تسليم مغزاه انما يدل على التباين بين الجسمين المتحركين  
والاصوات ولا ينافي ذلك كون الاصوات من وحيات الجسم الابري ان بدن الانسان معاصر للجسم  
وحيث من حواسه وقد اشبهت الصوت بسبب البعيد عن حواسه فقالوا طوا اصطكاك الاجسام الصلبة  
ورما قالوا طوع العرع والطلع ونسبة التوب عند اذنين فقالوا طوع العرع والدليل العام لا يطال من  
الاقوال ان من الامور اعني الجسم والاصطكاك والطلع والتموج مبصرة اما اولها واما ثانيا والصوت ليس  
بغير اصلا فهو مغاير لهما وايضا التبع والاصطكاك مما سمع والطلع يورس والتموج حركة والصوت ليس  
مما سمع ولا ينفذ ولا يركب بل عيان عن امر حدث بعد عدم وسكون بعد سكون وكل  
كما نشأ صدر في الماء الرائد الذي يخرج وسطا واما جعل الصوت معلولا للتموج الهواء لانه يترتب اثر  
تموج الهواء الخارج من الخلق والالات الصناعية وينقطع ما استطاعه كمن الدوران وصورها وعرضا لا يلد  
الاصل العلية والسلسلة عليه على ان يحسن الدوران مما علم فان الهواء التبع حركة اليد والاصوات متناك  
وانتفاق ما يتفق التبع في جميع الصور غير معلوم **قول** بل انما حدثت في السامع بسبب ملائمة  
التموج بربدان الهواء الذي في خارج الصماح او التموج بالوع والطلع لم يحدث فيه صوت اصلا بل توجبه  
بهذا يورس الى تموج طوا او متصل به وهكذا الى ان تموج الهواء الذي في داخل الصماح يحدث  
فيه الصوت ويوع تموج الجلد العصبي به المعروضة على مغزاه الذي اودع فيها النفوس السامعة  
ولو كان ادراكنا اياه في تلك الحالة فقط لما دركنا في خارج الصماح الحجة ان يعلم بان الصوت  
اي هم وصل اليها فلما بدان يكون الصوت موجودا في خارج الصماح ومسوعا حال كونه فيه وان كان  
فربما من الصماح يكون مدركا حال كونه في هم مخصوصه يعلم انه من تلك الحجة لا يقال حارا ان يكون  
ادراك الحجة بسبب كون الهواء التبع موهما من تلك الحجة لانا نقول ادراك الحجة اما لوجود الصوت  
في تلك الحجة وكونه مسوعا منها كما ذكرنا واما لوجود الهواء التبع من تلك الحجة وانما نظر لان من  
سعد احدي اذنيه وسمع باللاوي عرف هم الصوت الواصل من جانب الشدود مع ان ذلك  
الهوا التبع يجب ان يعطف حتى يصل الى الاذن **قول** لان الصوت لو كان موجودا في الاذن  
لكانت حروف الكلمة التي يكلم بها مائة فاعلم ان بقا الصوت سلم بقا حروف الكلمة مجتمعة  
وبقاها محسوسا سلم سماعها اما قد فعل على جميع الهيئات الكلمة بالترتيب سماعها وسماعها لان  
فقطا او على ترتيب معين وعلو برص ملامح وقد يقال حدوث حروف زيد مثلا ابتداء على مد  
الهبة المحسوسة دون تقابلها التبع ملامح

في البنية من الهبة فلما برص ملامح على ان يكون في البيت او للصوت بل من عوارضها الفارقة  
او لا يوجد صوت ولا حروف متساك فلما برص من عدم بقا الحروف في عدم بقا الصوت ولكن ان  
ببال حال تلك الاذن كحال الحروف بعينها فيكون الدليل فيها وما بنوعه من بقا الصوت بناء على  
ان من كان قد يباين الصوت يصل الى حواسه الهواء الخامل للصوت فسمعه كما ورن الى ان  
كان بعيدا عنه فيسمع ذلك الصوت بعينه مدوع بان مسوع البعيد مثل مسوع القريب لا يجنبه  
فان كل حواس من تلك الاطوية يتولد منه تموج او صوت مثل الاول **قول** بحيث يصدق هذا الهواء  
التموج الى حلف قد عرف ان وصول الصوت الى السامع ليس بان طوا او احد بعينه كحل الصوت  
ويعطى المسافة الواقعة بين المحسوس والسماع بل بان تموج الهواء الذي على الهواء الخامل  
مثل عوده وحدث فيه مثل ذلك الصوت وهكذا الى ان يصل الى السامع فاحال ايضا في الصدر  
على هذا الوجه فان الفاعل هو الهواء التبع الى حلف انعكس توجده ورح توجبه فينتقل له ما  
يلد في توجبه انعكس كما انما طولا يلبه في توجبه المستقيم فيحدث في كل تموج مهننا الصماح حدث  
فيما تموج قبله وهكذا الى ان يصل الى السامع وادراك ان الفاعل قربا من الصوت اختلط  
الصوت بالصدر بحيث لا يسمع احد صما عن الآفة يسمعان على ارضوت واحد ولذلك كان صوت  
المتقي في البيوت اقوى من صوتة في الهواء **قول** والصوت كيفية توضع لها كيفية اولى بغيرها ان  
صوت او يشارك في الحجة الى الاصوات المتشابهة له في احد صما غير ان التبع وذلك بان  
تلك الهبة المتحركة مسوعة والحروف يطلق على تلك الهبة وحدها او على الصوت الخارج معها اذا  
عرفت مد افقولة يشارك في الحجة والشكل اقرار عنهما فانها وان كانا مسوعين لكن ليس بشي  
شبههما في الصوت كما يشارك فيه وقوله غير ان التبع امر اخر كما ذكرنا واعترض بان الطول والعرض  
لا كما في اللبنة المختصة بالكلمات او الكليات او جوه مع اضافته على ما قيل لم يبرز جازت الكيفية فكيف  
يحدث عنها وقد يجب بان المراد من الكيفية بلو الهبة فانها الواقعة في صوت الخوض منتولا عن الرئيس  
ثم ان الصوت ليس له كية في نفس الاليس مما للكلم بالذات بل واقع في الزمان ومطبق عليه فهذا  
الاختصار يوصف بالطول والقصر ومدن الحاله التي طول وقصر يدرك بالوجهم بعد ادراك الصوت بالسمع  
كذلك كان ادراك الوجود تابعا لادراك الحس الطاهر بعد توضعها بها بل طاعة الصوت وعدها  
مدركا ما يتقوى الواسم لانها من العاني الحجة المتعلقة بالسموع كالامام واما بسبب اصلا الاصوات  
بالجمانة والعبارة فبعض الوجوه الثلاثة المذكور في استعداد الالوان وضعها القول طاعة الالوان  
فانها اما على الوجهين الاولين فطامرا وليس متساك هبة مسوعة عارضة للصوت بل اختلاط الاصوات  
مما لجة المجنبة او اجماع امثال واما على الثالث فلان التبع

هو الصوت الخالف لغز في الماهية لا جبهة فاجبة به **قول** والموود اما صوت انما يسمى صوتا لا اقتضائه  
امتداد الصوت الخالف ونسب ما يقابله اعني من الحروف غير منولون كما ذكرنا بعد ان اطلقنا  
لعدم اقتضائه امتداد الصوت ولم يكلف في امتناع الابداء ما لصوت بل الصامت الساكن  
فدخول الابداء به جازع ومما افون وليس معنى يكون الحروف محو كما او ساكنها حلون او كونه الساكن  
فيه لانها من صفات الاجسام بل هي كجوده محو كما انه ثبت يمكن ان لا يوجد عيبه صوت مخصوص من  
الثبات ويكون ساكنا انه لا يمكن ان يوجد عيبه من غيرها وبيان ذلك ان الحركات العارضة للصوت  
العارض للصوت لان الصوتا قابلة للزيادة والنقصان فيكون لها طرفان ولا طرف لهما في  
النقصان الا من الحركات مالا تستفاد او ايضا لو لم يكن الحركات ابعاض الصوتات لما حصلت  
فديد الحركات الا يربى ان حركة اذا خالفت مصوما فاذا ذكرت مكن الحركات لم تكن ان يذكر  
ملك الصوت الا ما استيفان صامت او يتبعه ذلك الصوت والحروف المحو معدمه على حركاتها ان ذلك  
لان الحركات من الصوامت والصوامت المستطحة حقيقة وحسب اني الوجه والوجه رفانية وما وجد  
في الان الذي هو اول زمان وهو شيء يكون سببا على ذلك السبب والها لو كانت الحركة السببية  
يكان المتكلم بالواو مستغنيا عن المتكلم بالواو لان السابق عن السبب والها بل يستغنى عن  
مكده اذ كروا فملكك بالها على لم تجوزون للابداء بالساكن فالواو تدبين ان الصوت نزل بعضه  
موقوف على الصامت فلم يملك الابداء بالها من الساكن لكان موقوف على الصوت وانه  
دور والحجاب انه لا يلزم من امتناع الابداء بالها استداه للصوت ولا يلزم منه بوجه عليه  
**قول** ان ارادوا به انه لا يعمل مدلول من الالفاظ اصلا فهو عين انها لانه اعلم ان  
اشياء كلاما نفسيا فاما بنفس المتكلم في العلم والارادة والكرامه وسائر الصفات المشهورة  
واعترافه نغوا ذلك فالواو اذ صدر من المتكلم خبره منها كلبه الشيا الاول عبارة صادرة والها  
علمه بنبوت السعد او انتقاها بين طرفي الخبر والثالث نبوت تلك السعد او انتقاها في الاق  
والاجرة ان ليس كلاما انما فاعتمدين الاول واذا صدر عنه امر او نهي فهناك شيان اذ  
لغظ صدر عنه والها ارادة او كرامه فاجبة بنفسه معلوم بالما مور او المنتهى عنه وليست الارادة  
الكرامه ايضا كلاما حقيقيا انما فاعتمدين اللفظ ووعلى ذلك تناسل اقسام الكلام فم لا  
يكون مدلول الالفاظ سوا ذلك ان امر اثارها او فاما بنفس المتكلم في يكون حاله كسبانية  
للمح يكون الالفاظ المستعمله في الكلام مملكة لانها على معنى اصلا بل يكون ليس للمكلم شيء  
سسمى كلاما حقه سوي من العبارات واكابت الساع والاعتراف به نبوت كلام  
نفسية تقليد واما لان الفصول الاصل من الكلام

حقيقيا

الدلالة على ما في النفاير وهذا الاقبار يسمى كلاما واطلق اسم الدلالة على المدلول وضمه فيه تنبها على انه  
يتوصل بها اليه فكما يظن سيجي لاسم الدال على الاله والاشيان يدعون ان نسبة احد طرفي آخر الالاف  
مغايرة للعلم وفاجبة بنفس المتكلم وان طلب الفعل وبركة الارادة والكرامه وكذا الحال في الاستفهام  
العلمي **قول** ومن الكسب الحسنة الحظوظات التسميات الطعوم من الطعوم ويدر على في الحصار  
في التسمية بان الحيار والوجع والحسنة السمة من كل منهما يطعم لانه تركيب فيه وليس من السمة  
والها الاصلاح في الشدة والضعف ان معنى الاصلاح النوعي فانواع الطعوم لا يكاد يتجهر  
في عدد وان لم يقتضى فالعص والعفوصة من نوع واحد ولا اصلاح بينهما الا بالشد والضعف  
فان الفايض على طام اللسان ووجه والعص يقتضى طامه وباطنه والها الحصار العاقل في  
الحوان والبرودة والكيفية الوسطة سها م وايضا التراب الوسط بين غايب الخوان والبرود بين  
غايب اللطافة والكدنا في غير خصوصه وايضا الكافور من باره وتعمل جلودا والزيت دسم حار و  
ولذلك فصل مباحث الطعوم كلها دعوى لا برهان عليهم ما قدر ثوابنا على ما ذكرنا وان اسكن الطعوم  
مواخر او فتم المان ثم الملوحة فالواو يدل على طوا الملوحة من المان كون الخمر والسور اكثر تحينا  
من الملح انا كوني وان ابروا الطعوم العفوصة ثم الغبض ثم الحوصه ولذلك يتبد النواكح بالعفوصة ثم اذا  
اعتدت فيلما باسما السمس لت الالعص ثم ال الحوصه تكن الحاصي مع كونه اقل برها ملو اكثر  
يتبد الشدة غوصه بلطافة **قول** احسن منه بطعم ان بطعم سطا قون مخالف للطعوم المذكور بل ان  
عند قسما سها واذا لم يجعل سطا او جعل راجعا الى المتكلم كان سطا الطعوم باسمه كما صرح به  
في المحص وشرفه **قول** في خضيض موقوف الضاد الاول وفيها دوام موقوف وطوع مع كالمصبر  
وعند الاطباء موقوف خرج عصارة اوراقها ويطبخ بنجش مثل العسل ويخلط بقله الرطب فمدن العصارة  
من ذلك الدواء **قول** ولا اسمها لانواعها لان همه النواكح او الخالفة ويدر عنها ايضا بالاضافة  
الى محلها كراعي المسك وراحة العنبر وقد سبق لها اسما من الطعوم المعارة اباها كما يقال راحة  
خلوة وراحة حاصه **قول** ومن الكسب السعدانية المشهور ان لها نوعا ثالثا هو الاستعداد  
كوالعقل كانه راحة وليس شيء لان القوة على الصاري معلق ما مور لعله الاول العلم بكل الصفاة والها  
النوع القوي عليها اعني القدرة وهي من الكسب النفسانية الثالث كون الاعضاء بحيث يعسر عطفها  
ونقلها وموقوف الحقبه من باب الاستعداد كوالانفعال فلم يثبت قسم ثالث واذا اردنا ان نوقف  
القدرات لترتكب من القسمين المذكورين فلنا هو الذي يخرج به القابل في احد جانبي قبوله ولا قبوله  
فان قلت **قول** ما اعتبر كل واحد من استعدادي القابل للانفعال واللاانفعال الشدة في  
عنها اصل القبول الذي نسبة السها على السوا فكل

فسمي  
ناتق قلت معنى كون الشيء فالأول انه حيث يمكن ويصح ان كل فيه ذلك الآله وهذا امر اعتباري اتفق  
الشيء ثم انه قد يوجد فيه امور متفاوت بها حال ذلك القول بالسمه الى التعادل قوما وبعد ملك الامور من  
بالاسعد او حاصل القبول من باب الامكان الذي ودراته المتقنيه لقب القبول وبعد من باب الاستعداد  
فيكون الشدة المستلزمة لمرحان معتبره في الاستعداد وما كان بعض الاسعد اذ امر في الاسعال وبعضها  
الاستعداد هي بعضان متساويان في العانه كان الاسعد اذ متوسطهما في الوسطا مفعوليا بوب  
بعضها عن احدهما وبعضها عن الآله مطلقا توهم من ان الوسطا مفعولها ليس حصه ولا هي را تكون  
الطلاقة خطا من حيث اللغه فان الكيفه الواحدة ما يحسن فيكون حاله ان الصده النسبته اول  
صورتها يكون حاله اذا استحكت صارت من عينها ملكه والسمه سها كالمسه عن الشارح والشيخ  
**قول** فانه اراد بالثابت ما ليس زواله ما لمسه النبات بانواع الزوال من خليه ان لا يحصل العلم البعني الا  
في الضروريات لان الوسطا قد يفعل عن مباديها فيشكل فيها بالتشكيك بل قد يكمل بالكلية وان فسر الشارح  
بغير الزوال لم يكن في العلم مطلقا لانه قد يكون غير الزوال والحواس ان الوسطا اذ اجتمعت عن  
ضرورة الثبوت كانت كالضروريات في امتناع التسكك فيها وان عمل عن مباديها كان السائل المهدد  
والحسابه فانها اذ اسي بها عن مباديها كافي الى الاستبته فيها لم سطر اليها سكر وان عمل عن  
كل المبادي **قول** وال ضرورته بعد من لا حصل المصدق بعبارة عن الحكم واختلفت كونه فعلا لم يمكنه  
ان يحمله نسما من العلم الذي يكون معلولا كالكيف او الانفعال بل نسبه الى ضروريات في غير مزار  
الحكم في ضروريات ان كما هو الظاهر من عبار الرئيس في كتابه وعنه الم في غير الخبر ان ومن حصل  
الحكم من غير الاراك وحيث ان يحمله نسما من العلم ونسبته للضروريات مطلقا ان سواها كان مقارنا للحكم او لا  
مقول العلم اما حكم او غير لان الاراك اما ان يكون اذ كان لوجود النسبه او لا وتوحيها او يكون اذ كان  
فالاول هو الحكم والمصدق في انما هو التصور المطلق ان السائل لضروريات الحكم عليه وبالنسبه لصوره ماعدا  
**قول** وكذا ان اراد العلم بالجميع الاول مرون حوج الانتظام الآله عن ذلك في بيان اراد به المعنى الاول  
المتنسم الى التصور والتصديق الى الحكم الذي هو اذ كان غير كنه فيدسه انما اعلم المصدق في نسبه لانه مع  
المعنى معتبره في العلوم المصده ويفيد في متعارف الشهور المهور ولذلك خص باسم العلم من صارت  
ما ساء وما انصف بمقابلات كل القبول اعني الظن والجهل الكبر والتقليد المصعب قد اشهرت باسمها  
المخصوصه وسره وعليك في الكفا بغير بعضها وما يتعلق به من الاحوال والاطلاق نسبه العلم الاول اشي  
الصوره ولا حاصله يقال على تسمية وتقول الشارح وايضا العلم بالجميع الاول لم ينقسم الى الصور والتصديق  
مع على اعتقاد ان الحكم ليس باراك ومرفوع ما اشترنا لكه واما قول لان سمي العلم العنان بالتصديق  
ما ساء الى ما سوره عن العا من ان المصدق الذي

قوله

صل

جعل نسما من العلم اريد به التصور الذي هو من الحكم ويلي فوي خليه صفات الحكم من الحام والنبات والمطابقه  
والنباتيه البديهيه وعمرها ١٥١٥ الصفات على الحكم **قول** ولا يمكن يحيى ان ينسبه صراحيها  
صغته صغته فيما ذكره ثم فان العلم فيفسر بانه صعب بوجبه على ما فيه لا يحمل معلنه النقيض وطوبه  
الصع يقنا اول الصور اذ لا يقبض له والتصديق يقبض فقط وقد اوضحنا معنى هذا التفسير في بعض  
حوال الشارح كمن اصول العلم ما لا يرد عليه فاصح البه ومنهم من قال انما هو كلامه بان يجعل  
باعتد التصديق الخازم الخطا بقى الثابت من المصداقات واحاط في الصور والاشي ضعفه وما ذكره  
الشارح في صحيح الفن هو خليه ما قبل من انه ان اراد ما كتبه الاربينه في النفس على انه صور ومثال  
يقين لم يدرج فيها ما يلحق الاراك وان ارادها بما يجهل كحصر الاراك وما يلحق لان جميع العوارض النفسانية  
واحدة في العلم فيصح ان يقال المعان الاربينه اما اراك او ما يلحق او غيرهما ونسبته في الكلام  
الى اوقا ذكره من انفسه لم يقال ويراد بالعلم العوارض مشترك بين الاراك والتصديق المذكور وطوبه  
الاربيني المعينه سلت الانتظام الباقية **قول** لانه يدهي الصور ان اراد بصوره بوجبه ما ظاهرا في  
في بدعيه ممنوعه **قول** عني عن التوفيق بالجد والرسم وذلك لان الحواس الفاعله النفس كايه في اشياء  
الكلمه عنها وهذا القوى في معرفتها مما يمكن ان يترك في توحيها وقد سبق اشارته الى سطر هذا المعنى  
**قول** وبالتصديق الضروري ما يمكن في جم العلم نسبه احد طرفه الى الآله بصوره ما لم يصرف  
الصده ما تحسده والنسبه والتواتر بين فاعدا الا واليات عن الضروريات فان جعلت  
لم يحصر الموصول النظري في الحجه والا كمن نسبا لثا حار عن النظري ما لا يخرج من حصيله الى  
فكر اجتنابا ما لا وسط فيدفع فيه المصدق الذي اطرافه وسطا لانه الاحتجاج معاك هو السطر  
ولانه في العلم من انطباع صورته مساوية للعلوم وذلك لان الحكم ابا همد الشدة في الحمد من سله الوصف  
وغيره سلف منها حبره والاسد لال عليها وقد حال ههما هذا الدليل على بعد صحتها انما يدل على العلم  
بالعلمه وما لا بد منه من الاسطباع لا على ان العلم مطلقا كمن فيه الاسطباع كما هو المبرر ويجاب عنه  
بان الوجود ان حكم عدم الوقع بين علما بوجوه وبين علما بعدمه فانه اذا كان احدهما اسطباع  
كان الآله ايضا كذلك فان قلت علم الدعي بالحدوث والكوجوهات ليس بالاسطباع كما سبق  
مع هو بان الدليل بعينه فبه قلت قد مر ان هذا الدليل بعضه ان يكون للحدوث والحكموم عليها  
بامور يثبت بوجوه واسطباع في نوع تدركه واذا ضم اليه عدم الوقع بالوجود ان دل على ان كل  
معلوم له وجوده اسطباعي معاير للوجود الخارجي واما ان ذلك الوجود الاسطباعي في قولنا التدرك  
فلم يدل عليه كمنهم لما جرموا بان ذلك الوجود الاسطباعي في الوقع التدرك لا يكون الاعلى وقد علوا  
ما لوجود انما اذ اخلنا شيئا خارجا عنها كان له

الشارح

والضروري وكلامه ما اطل انفاقا  
ما صواب ان يقال للمصدق العوزل

نوع ارتسام وانطباع في قوتنا المدركة...  
فان كانا نسمع على حصولها فالواو اما علمنا بذواتها والامور القابعة بها فليس فيه ارتسام وانطباع  
بل متناك حصول العلوم كحسبها لانها عند العالم وتسمع على حصولها وهو اقوى من العلم الا حصولها من  
ان اكتشف الشيء على اول حال حصوله من غير ان يكون من الكسبة عليه لاجل حصوله من عند  
فان اذ يدوم عالم البهائم عن القول حصول صور الاشياء في دابة تعالى حكيم بعضهم بان علمه بالاشياء انما هو  
محصورا انفسها عند واخرون باعلمها بها افا هو حصول صور ما في حقها او كما يقال ان شئ الله تعالى  
وادا حقت ما او جهناه اكتشف لك انه لا يصح على الدليل بل هو ان صحاح ال اسم وسد مل قول  
ولم يكن علمه بالسواد الى لم يكن علمه به على حصولها كعلمنا بصفتها فانها بنا ولا على حصولها بان يحصل  
فيها صورة من السواد كما يحصل فينا من صفاتها عند من يزعم ذلك قول العلم عبارة عن  
انطباع صورة العلوم في المحل الذي اراد بالصورة ما يصح حصوله الشيء ومثاله كما يقتضيه ساد الكلام  
ان يكون صفة موصوفة فان قلت فعلى هذا يلزم ان يكون كل شيء قابلا للعلم وهو منتقض الصور العقلية  
قلت لا يصح لانه اراد بالجوهر في ذاته بناء على ظهور ان العلم لا يوصف به بالانتم  
بدان الا حصلت الصفة مبنية كان الجوهر محمولا على معناه مطلقا قول لا بد وان يكون غير حادي الي  
العالم لاجوز ان يكون مادة ولا شئ من غيرها ولا شئ حالا فيها بل يجب ان يكون محمولا على شئ  
المادة كما عدم في مباحث النفس من الصورة العقلية سجل ارتسامها في الامور المادية الشا  
ال جوهر دخل او غير تقدم ان المثال موافق مثال المثال في تمام الجاهلية وكالم في الوجود وان ما ذكر من  
الاحكام انما يترتب على الوجود الخارجي دون الذهني وبذلك يتجسم مادة الاسكال فان اجل سبيل  
ان يكون موصوفا ان الذين وهو الصلا لا وهو اطلاقا لو كان كذا او حيا وعلى هذا يجب ان يربط  
الشرايع حصول ماصد العلوم في العالم حصولها منه بوجودها الا حصولها من حصولها منه حصولها منه  
بوجودها الظلي قول فان كان كما كان مسوا علمها اولم يعلمها كمن هذا الاستواء سوا بالقرين او  
نقول لا اتحاد حال عدم العلم فوجب ان لا يكون اتحاد حال العلم ايضا وهو خلاف اقتدر مع انه هو الذي  
قول وان كان بطل له ذلك العاقل اذا فرض اتحادها بالاعتقود فهو بعد الذي اذا ما ان يكون مطلقا  
كان نيل الاحاد بعينه اولا فان كان الاول بعد استوي بعقله ولا بعقله كما وان كان كذا فلا بد ان  
يكون هناك روال شئ في الزايل اما وانه او حال من الوجود سواء كان وجودها او عدمها فالاولى  
له ان ينسب له الحان بعينه وانما بعينه من حال ال حال لا اتحاد قول والا يلزم ان يكون موصوفا بالذات  
او الاسماء وذلك لانه لم يبق على كان عدم ما علمها فانها ان يكون الزايل مطلقا بعد بطل دابة  
واحد في اولى او حال من الوجود سواء كان وجودها او عدمها

انما هو العلم بالاشياء

ان العلم بالاشياء هو العلم بالاشياء

دابة من حال ال حال وقد علمت انه لا اتحاد في شئ منها على انما نقول الاتحاد في القول الثالث والثالث  
ومقدرا سبيلهم اتحاد جميع السموات بعضها ببعض مع كثرها واحدا فيها بالماهية قول فان كان الاول يلزم  
بحر العلم لال عرس فقط بل ال احوال بعد النفوس الناطقة لان الذي الذي احدى نفس ناطقة  
يجب ان يكون مغايرا له الذي احدى نفس اولى والالزم اتحاد نفسين وكون كل واحد منهما  
واحد علمه بما علمه اولى قول وصور الاشياء المتباينة متباينة بالضرورة فعدم ان صور الاشياء  
يشتركها في تمام الماهية وان كانت محالها لها كغير من الاحكام فلا بد ان يكون من علم الصور متباين  
ايضا والعلم كحسبها العلوم وان جعل عبارة عن الصور الحاصلة من الشئ في الذات الحق  
بعد العلوم وان جعل عبارة عن حصول تلك الصور كان التعريف ايضا لازما لان الحصول المتعديرات  
متعديرات هذا العلم الحصول واما العلم الحصري فتعد بعد العلوم اظهر مما ذكر لان العلم  
متناك عين العلوم او حصوله بتعد بعد ذلك من الواكبين الباطني ان العلم الواحد القوي  
من العلوم اتحادا فيكونان متعلقا بمعلومات متعلقة اذ لا يجمع بينهما خلاف العلم الواحد النطري منها  
لان متعلق العلم النطري معلومه بتوقف على النطري فمتعلق علم واحد نظري معلومين لزم اجماع النظريان  
واحد مح ورو عليه ما لم لا يجوز ان متعلقها سطر واحد والشهور عن السج الى الحسن الاسموي كغير  
من المعركة ان العلم الواحد الحادث لا يسطر بمعلومين على التفصيل الا كما زعمه ثابث الرابع  
ال مالاشياء اذ ليس من العدم اولى من حده اولى في ان يكون واحد من العلم واحد عالم  
بمعلومات لا ينفص ويانه مح كالمخفي ورو عليه مع عدم ال اولوية في نفس الامر وان كانت غير  
معلومة لنا وما نه لم لا يجوز ذلك في علم واحد منا كما جاز في علمه تعالى وان لم يكن واصحابنا  
انفكار الغاضي ابو بكر واما من يزعم ان كل معلومين يمكن ان يعلم احد منهما مع العلم بالاولى كاسود  
والبياض مثلا لا يجوز ان متعلقها علم واحد حادث والاجاز ان السج عن نفسه وانه وان  
كل معلومين لا يجوز ان يعلم احد من العلم بالاولى كالمصايبين جاز ان متعلقها علم  
واحد حادث اذ لا يلزم منه ذلك الخ قال الامام ان نفس العلم بنفس التعلق ووجب بعد تعلق  
العلوم لا صلا في احد المنتسبين بوجب اختلاف السمة وان نفس صفة ذات تعلق بوجب  
ذلك يجوز ان يكون صفة واحدة بعد اقلها تعلقها ورو على الاول بان العلم اذا فسر بالعلم وكان  
العلوم كما كانت الا اذا فسر له صفة تعلق واحد هو علم بامور متفرقة وطور دون ان الكلام  
ان التفصيل وهو ان متعلق العلم بكل واحد على حدة وعلى كذا بانه ان اراد الحوار الذهني اعني سها  
سواء الاسماء فلا يربط فيه وان اراد الحوار الحسن ليس الامر فهو ماذ حوران مسلم محالا ولا يعلم  
قول وانما اراد سلطان مدرك حالي من المعركة



ان العلم نفس كل الاضافه فون عليهم  
 الاشكال في علم الشيء بنفسه ادلا  
 بصور محال الاضافه وذهب  
 احوون الى انه امر يقع لتعلم الاضافه

اذ علموا ان العلم بالاستقبال علم ما حال عند حصوله المستقبل كانهم ذهبوا الى ذلك فتا دبا عن لروم التغيير  
 فتروا ان علمه في الازل بوجود الاشياء لا يزال عين علمه بها في زمان وجودها واما اهل السنة فقد قالوا  
 بان علمه في الازل واحد معلوم يعلمها بتعدد المعلومات وسواء تغيرت المعلومات في صفة ما **قول** لكن  
 لا يكون الاضافه داخله في مفهومه ولا نفس مفهومه فذكر ان لتعلم الاضافه الى العلوم لان العلم  
 علم بالشيء ومدى الاضافه مما لا يوصف ان يكون نفس العلم او واه لان نسبة الشيء واضافته الى غيره يكون  
 متاخر عن ذلك الشيء لا محاله فالصواب ان يقال ان العلم لا يتقبل الاضافه الى ما لا يتحقق العلم الا ان يكون  
 هناك اضافة بين العالم والمعلوم فيتوهم بعضهم من قولنا ان هذه ذات اضافة بوجه علمه ايضا  
 ذلك الاشكال خطأ ومن قال منهم انه صواب في نفيه علم الاشكال في علم الشيء مع ما صرح به في  
 مما لم يكن وما نهد بذلك الاشكال الوارد على الكل فاجاب عن لروم الاصحاع بان علم الشيء بنفسه علم  
 حضوره فلا اجماع وقد جاب ايضا بان احدى الصورتين موجود بوجوده اصيل واولى بوجوده  
 كلي وبذلك يتنازل فلا استحال ايضا واصحابنا يجمعون على ان كل مماثلان في محل واحد لا ان كل  
 في الاخر ان ذلك الاشكال العام واره ايضا على العلم اخصوري كالاجنبي والجواب الحاسم لما ذكره  
 في جمع الصور والدراب ان المعايير لا اعتباري كافي لتحقيق النسبة والاستسكان ان يكون الشيء كذا  
 ان يكون عالما تغيرا بكونه كذا حيث يصح ان يكون معلوما بمدى الفدر كافي لجمع الاضافه ان يكون عين  
 ونفس سواء جعلت نفس العلم او لارز له واما الجواب الذي ذكره الشارح بقوله وعين العلم  
 وسماه حقيقيا فالحاصل منه التقابل بين العلم وبين الشيء الذي هو العالم والعلوم فيجمع اضافة العلم  
 الكل واحد منها ولم يعلم بذلك وجه اضافة الشيء الى نفسه حتى يذبح ذلك الاشكال الوارد على الدرا  
 وكذا قوله واعلم ان العلم الذي يلزمه الاضافه هو غير علم الله اما لا طائل من ذلك لان كل علم انما هو  
 علم بشي كاسم له فلو لم يكن يعلم الله تعالى بداره اضافة والشيء كان ذلك الدليل منقوصا به بل نقول  
 كل علم سواء كان حضورا او حصولا سلم اضافة العلم الى العالم واضافته الى المعلوم واضافته الى العالم  
 الى العلوم فان ورد الاشكال بسبب اى والطرفين يذبح ما اشترنا اليه من التقابل الاعتباري  
 والما ورح الشارح في ذلك ان جواره الذي اختار في صحة الاضافه لا يكون في علم الله تعالى بداره  
 فالتجا الى ما بعد مكابرة **قول** واهو الصوري الشيء العلوم واهو الحصول الى الصورة ارا دالا  
 النسبة مطلقا لا النسبة المتكررة التي هي من القولات واحكم بان الاضافه في الجميع عرض اما يصح  
 اذا امكن وجوده من الاضافات في الخارج لان لروم والروض في المذهب من انعام الحكم  
 مقب الى الوجوه الخارج فلا يطلقان على منغ اللهم الا اذ اتفق بعد بر الوجوه الخارج **قول**  
 فانها تكون موجوده في موضوع سواء اختلفت وجودها الرباني

ادرس

فليس الى الوجوه الخارج واقاصد في الوجود على الصوره العقوله من الجوه محل بطايل الطامير كام  
 في صدر المقصد العالي صدق في الحوصر عليهم لكن الشارح لاحظ وجودها الرباني وحكم بغيرها  
 ثم اورد الاشكال بان جوهه الشيء لا يمكن عن حاجته سواء جعل الحوصر في ذاته او لا كما  
 كما هي فادان الشيء بحسب الوجوه الخارج كان ايضا جوهه بحسب وجوده الاصحى واجب  
 بان الصوره العقلية لا يتشارك الامور الخارجية في تمام الالهيه وهذا السكر للوجود الرباني على ما  
 يحققه في مساجد **قول** واما الحصول بالبريد ان العقل اد الاصل الحصول من حيث امره حالة  
 من سبب معينين وحمله الى التعرف حالها لم يدر على ان بعينه يهده الملاحظ وجودها فلا يحكم  
 بحكم علمه بانه جوهه او عرض واد الاصل من حيث هو مفهوم في نفسه واعتبر عرض الوجود في  
 العقل حكم بانه عرض لوجوده في موضوع **قول** لا على عرضيه حصولها الذي هو العلم ثم  
 الشارح ان العلم هو الحصول سواء كان حصول صورته الشيء او حصول الشيء وبين كون الحصول  
 عرضا بطايل وجوده الرباني كما امر انما وفيها بحسب اما في الثاني فلما تكرر من عرضيه الشيء ربما  
 باعتبار وجوده في الخارج واما في الاول فلان العلم هو الصوره المرشحة التي من آراء يشاهد بها  
 ذو الصوره لا حصولها ولذلك جعل من مقوله الكيف وقال ابو نصر الفارابي في تعريفه الإدراك  
 بالحصول هو نفس الصوره المشتقة في ذلك واما الشيء الذي مدنى الصوره صورته فهو معلوم بالعرض  
 فالعلوم هو العلم والا كان يتسلسل الى الابدانية له مدنى عين رته وفيه انشاء الى ان الصوره  
 ما حصلت في الذهن اكتشفت بنفسها وصارت معلومة بذاتها لا يعلم اوزايد عليها وصورة  
 منتزعة منها ولا التسلسل العلوم الى لم ينته الى حد يقف عنده وسوسط صدى الصوره تكشف  
 الامم الخارج فالعلم والعلوم الاول متحدان دانا وان اختلفا اعتبارا ومن عرف العلم حصول  
 الصوره ارا د الصوره الى صله لكنه يه بعدم الحصول عليهم مع اضافتها الى الشيء على كونها  
 محفوفة بسبب سبب سبب الى العالم بالحصول فيه ونسبة الى المعلوم بالمعلق له ولذلك صار مبداء  
 الاضافه كل منها الى الاخر ومن منها لظهور الواجب في هذا المقام بيان عرضيه الصوره العقلية  
 لبيان عرضيه الحصول كما نومه الشارح **قول** فانها عبارة عن وجودها العقلية الصادرة عنه  
 اورد عليه ان علم الله قدوم وجودات الممكنات حاديه افاكلها او بعضها وايضا كما ذكر  
 مخالف لما ذهب اليه المتكلمون فان المعقولة ذهبوا الى ان علمه على عين ذاته ومن عداهم  
 الى انه صفة فانه بذاته زايد على ذاته وسبب ذلك من حيث علمه في الالهيات والمقال الطامير  
 كما ليس فعليا ولا انشعاقا لينا هو علم واحد منها بالامور المستقبلية التي ليست فعلا **قول** اما ان  
 لا يحال الى وسط والراد ما كوسط ما يترون لغونا لانه حين

حال لانه كذا فادققت مثلا العالم حادث وادرت ان تثبته فقلت لانه متغير فانفردت بعقولك  
 ابع الكيفية يعني وسطا **قول** والثاني مصانها قياساتها معها لم يمد انه اذا كانت القضية بحالة  
 ان وسطا يحصل مثلا الكتيبات كان القضية من هذا القبيل سواء كان الوسطا معلوم عن الطرفين  
 عند تصور الطرفين او لا لكنه الشرط في هذا القبيل ان لا يعرف عن الطرفين عند تصور الطرفين  
 احتياط حدي الحكم المطا كما شرح به وقول فالاولي لا يحل ان يحصل بسهولة او لا يورد عليه  
 ان السهولة ما يقبل الشك والضعف والا وسطا ان الكيفية قد تكون فيها سهولة ما وقد يكون  
 بعضها سهلا من بعض فان اراد مطلق السهولة كان الكيفية السهولة الا وسطا داخله في الحد  
 التي هي ضرورة وان اراد عارة السهولة مع بعض الحدس عن بعضها اذ رتب حدسي اسم من حصول  
 من حدسي ايه ويؤخذ على قوله والا اول معلومتها ان الحكم السهولة مع واحد او الثاني اليه  
 قرائن افادت اليقين او قام دليل على صدق قائله داخل في الاول وليس سواءا اذ  
 قوله وهو الحيات سبب ان يكون مثل قولي نور العزم مستناد من السهولة والاطلاق الحيات  
 لاجتياحه ال تكرار الشاهد وقد عر من الحيات التي رجم انها لا تصح فيها ال اعلم ان  
 والحكم ان الاقسام الستة المذكورة للعلم الضروري اقسام للمصنفات البقية دون البصيرة  
 وقد عر في بعضها في الطينيات ايضا كالحيات والمساكنة الساكنة او افادت ظن ومنهم من  
 عد الحيات مطلقا من الطينيات والاولى في تقسيمها بالبرهان البقية ان يقال ان كان تصور  
 السهولة من طرف القضية كافي في الحكم كانت القضية من البرهان السماوات والاوليات وان  
 لم تكن كافي فيهما فان كان كماله والوسطا جعله اوحية وعلى الاول اما ان لا يورد بكل الوسط  
 العلة عن الطرفين عند تصور السهولة من القضايا التي قياساتها معها واما ان يورد  
 وح اما ان يحصل بكل الوسطا لاجتياحه ال فكر والعصمة من الحيات واما ان يحصل بتكرار  
 من الطينيات وهي حارة غاشية يصدره وعلى الثاني اما ان يكون الوسطا حسن السمع والقضية  
 من المواتات او غير وح اما ان لا يحل ال تكرار الا حواس فهي من المساكنة التامة على الوحدانية  
 السماوات والقضايا الاختيارية وعلى الخمسة ما حواس الطامع او كماله فاقضيه من الحيات  
 وليس ما ذكرناه حقا اعلمنا اذ قد عر في بعض الاحكام فيدبر به الحسن ما قرح عن العسمة  
 موقوف صدق ماله الاستقراء والبرهان قد يكون فيها كذا تصوراتها كافي اجتناب ال امكانية  
 ال موثرو ذلك لا يصدق في مداهنها على امر وكان ال هو حيا كماله ال قياس حيا كذا كذا  
 حيا ال ايضا وطورا لو لم يكن نور العزم مستنادا من الشمس لما اختلفت حيا كماله العسمة  
 اوصاعه وقرن بهما بان السبب في الحيات معلوم

ويريد

بينت

من حيث السببية دون الما صفة فيجد القياس الحقي في جميع الخواص ومعلومه لو كان اتفقا فيما كان داما او  
 وفي الحدس معلوم من حيث اما صفة فيسعد العكس الحقي حسب تعدد ما كان مثال العزم  
 فوننا لو لم يكن صانع العالم عالما كان افعاله محكمتة متغيرة واعتبر في الاخبار المتواترة كون الحيات  
 ممكنة وقوية لان المنع لا يحصل السهولة وان كثرت الاخبار عن وجوده ولعله ايضا كونه محسوسا  
 لان العتق لا يمكن معها الا لشيئا فلا يفيد تواتر الاخبار فيها **قول** الواجب كعلم الله سبحانه  
 لانه نفس ذاته حل الواجب والمكن على واجب الوجود ويمكنه فاحصر مثال الواجب فيما ذكره  
 ويحتمل ان يرد بالواجب ما يمنع انعكاسه عن العالم والمكن ما يقابله وكل واحد من العلم والعلوم  
 موازن للآخر لانهما متطابقان مكان كل واحد وورد بالآخر موازيا لهما في الوجود  
 الاصل في هذا التقاطع هو العلم لان العلم حكاية عن المعلوم ومسال له فسمته الكيفية  
 صورة النفس المنقولة على الحدس ال ذات العكس فكيف يصح ان يقال انما كانت الصورة مكلدا  
 ولا يصح ان يقال انما كانت ذات العكس مكلدا لان الصورة مكلدا لكانت انما علمت  
 زا يدشر برالماء كان في نفسه شريرا ولا يصح ان يكون ريدل نفسه شريرا لانه علمية شريرا وذلك  
 لا يختلف بقاء وجوده المعلوم عن وجود العلم وتتقدم عليه لانه ان يكون العلم فعلية متقدما  
 على المعلوم وله مدخل في وجوده مع كونه تابعا له كونه فرعيا في المطابق وجزا ايضا  
 ان يكون متقدما عليه ملا مدخله في وجوده ووضوح انعام ان الاشياء كما السد لو اعلى كون  
 افعال العباد اضرارية بان الله تعالى عالم في الازل بصوره ما عنهم محتمل انعكاسها عنها  
 لا متناه خلاف ما علمه تعالى فكانت لازمة لهم فلا يكون اختيارية واجاب العسمة لانه  
 العلم تابع للمعلوم فلا يكون علمه له فالت الاشياء كيف يجوز ان يكون علمه الازل تابعا لما هو  
 متناه عنه فانه سلم الدور فاجابوا بالانفي ما الساع هما المتباين عن الشيء زمانا او مستغنا  
 منه حتى يلزم ما خرج عنه زمانا او ذاتا فيلزم الدور بل يعني به كونه فرعيا في المطابقة كما قرنا به  
 فالت سبحانه وسماه اعلمهم في الازل كذلك لانهم كانوا فيما لا يزال كذلك ان الامر بالتعكس ال افعال  
 هذا الدليل يجز بان في افعالها مع انها اختيارية اتفقا وعارضوا ايضا بان عالم بصوره  
 عنهم بالا اختيار فوجب ان يكون اختيارية فان قلت حكوا ان العلم تابع ولا يكون علة للمعلوم  
 ان لا يكون علة فعلية فضلا فان العلم من حيث انه علم وحكاية للمعلوم لا يكون له اقتضا بوجوده و  
 مدخل فيه لكنه من حيث انه يعبره وسئلة ال اختيار الفعل واردة به مدخل في وجوده و  
 مداهم كونه فعلية علم الخيارات فاعاله الاختيارية علم فعلية وعلمه بافعال غير لا يكون فعلية وان  
 وان كان مستغنا **قول** ولا يدبر من الاسداد ويزال علوم

مطلب العلم بافعال المعلوم

وانما يكون العلم تابعا للمعلوم  
 وانما يكون العلم تابعا للمعلوم  
 وانما يكون العلم تابعا للمعلوم

الانسان كل ما يصح عليه من المبدأ الفياض فهو قابل لها لا فاعل الا ان فيها علة يوجب  
 مخصوصه اما الضرورية فالاستعداد بالسنخ الكواكب الطامه والباطنه فانه اذا احس عرسات  
 نوع ما واراحت في ذنبه صورها اشتمله على الماهية النوعية وشخصاتها ووجوه باليقين البسيطة  
 ما يمكن ان يقابل بعضها البعض السعد لان بعضه على نفسه الناطقة صور تلك الماهية النوعية  
 محو في الشخصات واداء احس عرسات انواع معلوم وقاس بها السعد ليقضان صور  
 المشركات فيما بينها والميزة لها واذا حصل من البصيرة والتفكيرات الضرورية واما البصيرة  
 فالسعد اذ انها من الضرورية فانه اذا صرف في الضرورية على قانون الانسحاب السعد ليقضان  
 اكتسبها البصيرة المنقولة عليهم ملاو الطه واداء صرف في من الكنتيتا على ذلك القانون السعد ليقضان  
 كسبها او عند اولا كان الاصلها السعد لادراك المتراكبات والنباتات وما يتبعه عليه  
 من ادراك النسب والحكم بها الحيا او سلبا عما يحصل في نشا في ارضه منطاوله لم يكن للانسان شعور  
 بتناصليها وتعضتها بخلاف انساب النظرات ممدوا واما ما عترض به على قوله الانسان في مبدأ  
 الفطن حال عن العلوم من انه نقل عن فلاطون الالهى ان العلوم كلها حاصلة للنفس الباطنة الا انها  
 وحيث عندها بالفعالها بالبدن والذي يحصل معلوم وعلم بذكره مما يجب عنها لا يحصل علم بكن  
 حاصلها لا يلبثت الله لا بتنايه على قدم النفس وبتنا سجنان الابدان وقد سمس مساومها  
 مع حصول الانسان عن العلم بذاته مع انه عين داله كما ركعوا بما نفاقت فيه من القول بتوقف  
 العلم على الاستعداد والياتي القول بالفاعل المختار كجواز ان يكون التوقف عاريا وعلى يد بكونه  
 صعبا حارا ان يكون بقبضا الوجود النفس بل الوجود وعلى غير قبضا الله حارا ان يكون  
 الاستعداد المعصم الوجود الا فخير كسند الالافتيار وبدك سمرع ما قبيل من ان  
 قوله يحصل جميع العلوم في مبدأ الفطن بل من البهاض المذكورين مبهما ان يتشخص على فاعلة  
 الاحجاب دون فاعلة الاختيار **قوله** الاول فهو ان يكون صفة الشيء حاصر ليس هذا  
 مدعى ضمنيا للادراك في بول عليه انه يوجب دور في لانه قول المدرك وما به الادراك بتوقف على معرفة  
 بل مداعمة ونفس بعناه من بين سائر افعال العقول لسوف انه النسي لهذا الاسم دون عين  
 وشار بقوله حاصر بنفسها الالعلم الحضورى اعني ان يكون المعلوم بعينه وذاته حاصر عند  
 المدرك لا صورته ومثاله كما في ادراك الشيء ذاته وصفاته الفاعلة بذاته وشار بقوله اولها  
 الالعلم الاطمان الذي هو حصول صور المعلوم فان قلت **النسب** مدعى بوجوه الادراك فلما  
 ذكره في سورة والى نفسه قلت **المدعى** ممدى الحضور لافعال ان كان ممدى الحضور  
 الحضور المدرك اولا فهو مكرار ملا فاعله وان كان عين

الكلية والاحاطة النسب بينها وحكم  
 بها ملا فاعله فقد حصل له الحضور

ملا مدخل في حاصره الادراك لانا اذا فرضنا حضور صفة الشيء اما بنفسها او بمثلها عند المدرك كقول  
 ملا توقف على امر خارج فلما بين في ذكره لانا بقول العارفين في ذكر النشأ مدعى وحضور صفة  
 السع لما به يدرك التنبه على ان حضور تلك الحضور عند المدرك قد يكون حضورا وارتساما مثلها في  
 انه المدرك كما قد يكون بدون ذلك فان ما به يدرك المدرك بنبأ الاله ووطوط ونبأ وول دار المدرك  
 ايضا وعلى الثاني اعني ان لا يكون صفاك ارتسام صورة في الاله يكون حضور الحضور مساويا لادراك  
 ومعلقاته اولا وبالذات سواء لم يكن هناك ارتسام اصلا كما في علم الشيء بذاته او كان ارتسام  
 عين العلوم في ذات العالم وجميع كالمعلم الشيء بصفاته او كان ارتسام صورة العلوم في ذات  
 وجميع من الاقسام داخله في حضور الحضور بنفسها او بمثلها عند المدرك وعلى الاول يكون حضور  
 الحضور بمثلها مساويا لاله اولا وبالذات والى المدرك ثامنا وبالعرض والى لم يكن الحضور عند  
 الاله مطلقا كما فينا في الادراك اذ ربما يحضر المدرك عند النفس لا يكون مدرك له لعدم التقائها  
 اليه بنسب الحضور الالمدرك اولا لم يبينه على الحضور عند الاله وقوله وسواء كان المثال منه خارجا ام حاريا  
 اشارة الالعلم الانفعال كما ان قوله او حاصر الابدان اشارة الالعلم الفاعل والى فالسبب فاعليا ولا  
 انفعاليا لان الحاصر ابتداء قد يكون سببا للصورة الخارجية وقد لا يكون وقوله وسواء كان مطبعا  
 في ذات المدرك او في الاله اشارة الالعلم الفاعل اشارة الالعلم الفاعل والى فالسبب فاعليا ولا  
 اشارة الالعلم الحضور فان الحاصر بلا اطمان مساله في الشيء قد لا يكون منطبعا اصلا وقد يكون مطبعا  
 اصلا بسعة مثاله والادراك بالجمع المذكورين اول اقسامه الاربعة الاحساس الذي هو الادراك  
 للشيء الموجود في انا في الحاضر عند المدرك كقوله بنسبات مخصوصه محسوسة من الابن والكلم و  
 الكسيف وغيره والى الحاصل الذي هو الادراك الشيء مع تلك الالهة وتلك في حال حضوره وعينته والنوم  
 الذي هو الادراك معاني ووجه منتزعة من المحسوسات والتعلق الذي هو الادراك كقولها سواء كان  
 حواسا وكليا وهذا العلم اعني التعلق هو العلم بالعلم فتكون احصى مطلقا في الادراك قوله على  
 مدى الادراك يعاير العلم اشارة ان الادراك في علم النفس فاعل لعارف والتقدير  
 الادراك كما يشهد به قوله كسب النوع **قوله** معارو النوعين الالمدركين تحت  
 واحد وذلك لانها كليتا الادراك بالجمع الاول **قوله** تعلق بالعلم اما بما هيتهما جعل العلم بالعلم  
 انفسا فالعلم الاول العلم بكنهه ما هيتهما ولم جعله سلبا للعلم بالعلم الالبعثه لكونه لا رعايتها  
 كالمذكور في الخفض اما في تعلق العلم بكنهه ما هيتهما فقد حصل في الالمدرك حاصره موصفة بالعلم  
 وكل كان كذلك كالعلم بالعلوم حاصلا والتقدير ان العلم بالعلم بان التعلق سمدى حصول  
 ماصه مساوية للعقول في العالم فلهذا يدل

ذلك

من تلك المسئلة حصل له في العلم باجتهاد  
من اول منقلبه وبعثه بالبداهة  
من الاول اليه

على ان العلم اذا كانت له اثاره على كان تصورنا بالكنه موجبا لتصور العلول واما العلم باجتهاد العلية  
حيث انها لا تعلم للعلم بالعلول او علمه وعلوه علم ما قطن سلم العلم بالعلول من حيث انه لازم للعلم  
او معلول لها فمعلوم ان المراد منه واللازمية او العلية او العلوية من المصانيف التي لا يتصور ولا يصدر  
شبهتها الا مع الثالث العلم بكيفية ما يمتنع بها مع ما يتعلق به على ذكره وسماه على نانا وادعى ان العلم  
التام بالعلم بالعلم بالعلول دون التمسك كما هو المشهور وقد يقال العلم بالعلول من جمع الوجود  
الذي يكون سلم العلم بالعلم بالعلول لان العلم بالعلول فان قيل معلوم فمفروضات العلم  
ليست معلومة للعلول فليس ذلك عوارض العلول ليست من لوازم العلم على ان طرق التفاعل  
العامة بان العلم بالعلم بالعلم بالعلول معلوم عندهم في موارد متفرقة كما سار علمه بوجه السائر والوجود  
ككونه على بذاته وانبات علمه في من الخرد بالعلول لان ذلك ان غير ذلك من الواضع التي ليست فيها بالعلمة  
على العلول فان لم ينع كونه الجهد الاول على بذاته من جميع تلك الوجود فليس ذلك في شيء  
فلا سم مقصودهم فيه بالصواب ان كلامهم ملو ان العلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم  
ومدا عمالاته فيه ولا عكس لان العلم بالعلول لا سلم الا العلم بوضوح علمه ما والسبب  
ان العلم التامه يكون خصوصها مقصود للعلول مخصوص وان العلول الحاص لسد في الحارة علمه ما  
بالعلم مستفاد ال خصوصية الذي لا يتصور انفسا بالاشي مخصوص والعلوية مستفاد ال الاحتمال  
مخصوصه ولا يمكن ان الاحتمال لا يستدعي علمه بخصوصه فالعلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم  
وارتبه والعلو بالعلول سلم العلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم  
والاستدلال بالعلول بوجوب علمه ما قصدا **قوله** الاول كونه باليقين المحض وهو علم العلم بالعلم بالعلم  
العلم من العرف فذلكون قريبة من الفعل كما في العقل بالفعل وقد يكون بعيدة منه كما في الفعل  
وقد يكون موسط كما في العقل بالكنه وانما قيل الاستعداد الغريب او البعيد او الموسط الجامع  
لعدم العلم من مراتب العلم نحو او نظرا ال ان استعداد الشيء كانه منه ولا يخفى ان عدم القريب  
من تلك المراتب **قوله** بل هي بالفعل من و ان الحالة البسيطة التي هي مبداء التفصيل لا يستقيم  
علم بالفعل بل ال الاحتمال من حيث هي حله وعلم بالعلم بل ال التفصيل التي ل ضمنها وزعم الامام لخص  
ان من المراتب السماة بالعلم الاحتمال باطله لان تلك التفصيل ان كانت معلومة وحيث ان علم  
كل واحد منها من غير فيكون العلم التفصيلي حاصل وان لم يكن معلومة لم يكن العلم بها اصلا فمعلوم  
كان حاله من احوالها معلومة تفصيلا في هو معلوم منفصل وما ليس بفعل بل معلوم والواجب ان  
صورت تلك التفصيل حاصله في الذهن مجتمعة معا كذا في كذا في كل واحد منها على حدة ولم  
يلتفت مدار ال الاحتمال في السد ودرجاتها نسبتا

وحد في السطرا كل واحد من العلوما التي هي علم سلك التفصيل فيها وملاحظتها اجمالا ونظير ما بين  
المرتبين من الاحساسات ان يردى حيا و دفعه لم يحد في النظر اليها فانما يحد في الابتداء حالة  
احتمالية وبعد المجرى من حاله اولى شبيهه بالعلم الاحتمالي والسماة بالعلم التفصيلي تفصيل الاول  
سكن ان اصار بالعلم الحيا حاصلا في الحيا ليس معافا بحاله الاول **قوله** العلم الاحتمالي والتامة  
بالعلم التفصيلي فظهر ان العلوم ان كان محط بالعلم مختلف البده فمفروضات العلم تفصيلا غير اعلم  
عنه انه تخمير اما ما وان لم يكن كذلك كان معلوما بغيره عن غيرنا فمفروضات تلك التفصيل معلوم  
من العلم الاحتمال لا يستلزم كونهما تخمير غيرا اما ما حتى يكون معلومه تفصيلا كما توهمه ذلك الرابع  
فان ذلك السبب يمكن بالفروض اذ اعلم الواجب من حيث انه واجب تبين الحزم بوضوح واذا  
علم التمتع من حيث انه تمتع فبغير الحزم بعده واذا علم الممكن من حيث هو ممكن لم يمتنع الحزم  
طريقه بل يزداد سهوا ال ان العلم سبب يوضح احدهما على الآخر ومن علم الاحتمال كما في العلول  
**ومما حثت** وهو ان الممكن لا يخرج احد طرفيه على الآخر في نفس الامر الاسباب وان ذلك  
اذا علم حكم ما حد طرفه وطرفه لا يمكن فيه واذا لم يعلم سببه بل علمه في واما كانه فلم لا يجوز  
ان العلم اوجه مثلا بالهمام او كشافه فحسن او اجاب عن علم هدفه بغيره بان مع عدم العلم  
بالسبب فان العلم بالسبب محو امكانه لا يمتنع عدم العلم بوجوه عامة انه لا يمتنع العلم بوجوه  
كلمة لا يمتنع ايضا وايد ذلك ان الحسوس حرم بوجوه مع الجهل بسببه واذا جاز ذلك فلم  
لا يجوز في العلول ايضا الا ان الاستدلال بالعلول لا يمتنع وعدينا ال المراد ان  
السبب لا يعلم على طرفه متعلقا بدار العينة الا بالسبب وحاصله ان الممكن اذا لم يكن  
الحكم ما حد طرفه لا يعلم كصوه الامن الاستدلال بسببه بل بالتفصيل الاول التي في البراهمة طسوية  
وما علم بالهمام او كشافه فحسن والتفصيل الثاني التي بعينه الهم فان الال باب لا يمتنع علما بعينه  
كما في ذلك قوله في استدلال العلم بوجوه الالف على العلم بوجوه الباء **قوله** اشعار بالتفصيل  
كما ان معلوم العلم بوجوه السبب يستلزم بالتفصيل **قوله** العلم بالباء وهو كل مدار الالف او الالف  
بالالف على الباء اذ استدلال الالف على مدار الباء كان السبب المعلوم واما حقيقة  
الامام الصحيح حوار مدار الاستدلال لان الاشياء من حيث انها اشياء معلومة لا اشياء من او  
والعلم بالعلم بوجوب العلم بالعلول عند من وكانه اشياء معلومة والصحاح الال الشهيرة هي  
بيهم من انه لا يمتنع على السبب من حيث هو مخصص كما انه لا حد له من حيث هو كذلك و  
سعد السبب بالكل على الال السبب بالكل على او اراد ايضا ان التفصيل ايضا كل فلا يكون  
متناك الامور بله كلفه يكون مجموعها ايضا كلفه

**قول** اراد ان يشير الى مفهوم الفعل وذلك بقرب مفهومه من مفهوم العلم فتقول اذ قلنا ان  
الكيفية هي العقل والحسنة او الفسادية فتقال بعضهم هو العلم ببطء الصور والسيبى بالعقل بالكلية  
عند الحكمي واصلا فبطل من ان العلم بوجوب الواجبات والسيبى بالكلية في مجازي العبادات  
والقابول بان الحسن والعلم ذان لان لا فعال مسرور بما هو حسن الحسنة وفتح المستعجب  
وقال جماعة بوجوب سبها العلم بالصور ما عدا سلامة الالات لان العلم لا يدم العقل مطلقا بل  
عند سلامتها الا يري ان الناطق عاقل ولا يعلم له العقل جوابه **قول** وسمى عقلا مطلقا لان النفس  
الناطقة بالنظر الى تكبير يومها بالادراكات مراتب اربع الاولى الاستعداد المحض الثابت لها  
في اصل فطرته هي في مرتبة العلوم كلها وسعدتها بها تكون سببها بالهول الاول  
الحال في سببها عن جميع الصور المستعدة لقبولها في نفس في مرتبة علمها مطلقا في سببها  
بهذا الاسم ايضا سببها من ذلك الحال في سائر مراتب مطلق الاسماء على مراتب انفسها وعلى النفس  
الناطقة في تلك المراتب ايضا وانما قيد الهول بالاول لان الهول الثانية كما جسم المطلق لسببها  
وكما جسم للموعد ليست حاله عن الصور كلها بل الصور ما خفف منها خلاف الهول الاول فانها  
في حد نفسها حاله منها ليس ما هو منها وان لم تكن انما لها عن الصور كلها مرتبة الثانية  
ان حصل لها العقول الاول ان الصور ما تسعدت لمحصل العقول العارضة ان النظريات والبرهان  
في حصولها على مراتب منهم من حصلها بغيره او بطلبه على حدوده وحمله ومنهم من حصلها بغيره  
اما مع شوقها وانما مدونه فانفس في مرتبة الموضوعه بالفعل بين وجهه وبالنبوة من وجهه  
واما وبالكلية ما يقابل الحال لان السعد والانتقال الى المعقولات العارضة راسخ في مرتبة او ما يقابل  
العدم كانه قد حصل للنفس فيها وهو الانتقال اليها بناء على مرتبة كاسي العقل بالفعل عقلا بالفعل  
مع كونه بالنبوة لان قوة مرتبة من العقل حد اعم ان العقل مساو في الحدوث عن العقل الاستعداد  
لان الحدوث ما لم يشاهد مراتب كنهن لا يبصر فلكه ومنقدم في البناء الان العارضة نزول مرتبة  
وسعى تلك الاسرار ستره فينوصل بها الى مشاهدتهم من نظر الينا في الحدوث محض  
ومنهم من نظر الى العدم في البناء محله مرتبة ثالثة و**قول** ان الحال الحقيق من مرتبة المراتب  
هو العقل المستعداد لان كمال ادراك الشيء ان يكون مشاهدا وما في المراتب السعد والادراك كمال  
فالهول الثاني السعد او بعيد العقل والفعل السعد او قريب العقل بالكلية متوسطا والها الهول الثاني  
السعد وان كمال الحال انفراد العقل بالفعل السعد والاشارة حارة واستعدادها  
ولذلك حار كونه مساو في الحال مع كونه استعدادا له وارتباط العقل الاستعداد بصور القياس الكل  
مدرك وقد سبقت بالقياس الى جميع المراتب معا وهو ان

بهر

صحة جميعها حار اشاهد الحجب لا يجيب ثبوتها اصلا وهو بهذا المعنى انما يكون في دار العوار ومنهم  
من جوزه في دار الدنيا سوس قويه لاستعملها مشان عن مشان فكأنهم ومنهم في طلبها من العلم  
درصوبا واحطوا في سلك الخيرات التي يشهد معقولا انها **قول** وسأل للتو ان لها سبب  
للنفس الناطقة باعتبارها مدركا لها قويا واستغنا عنها ما سلك حور ما من المعقولات  
سمى عقلا مطلقا مرامه تلك الابعاد الكون ولها باعتبارها غير ما في البدن مملكة اياه نائبة  
اعتباريا قويه اعزى يسمى عقلا عليا وموسعين بالفعل النظري وذلك لان العقل الاعتباري  
الذي يخص بالانسان لا يتيسر له الا ان يدرك ما سعى ان يجعل في كل باب وعذار ان كل  
قد يستنبط من مشاهد كليه اوله او مسهورة او حركه او ظننه حكم بها العقل النظري وقد حصل  
مدركا الى الكل سعى العقل العمل بالبعول السطر من ان سعى مدركا الى الكل مع مدركا اعزى  
قويه وسعى من ذلك الى الراجح لكونه سعى حركه وحصل له مفاده في معاشه ومعاد وقال الامام  
في المحقق العقل العمل مطلق بالاشارة الى الفروع المحتمل بين الامور **قول** والسي على انفسها سببها  
الامور كونه والسي العقل النظري مطلق بالاشارة الى كل امور السعد للعقل وعلى مراتبها  
منه المعقولات **قول** بيان ذلك ان الاعتقاد بالعلم الاول اعزى من العلم يستحق ان العلم معسما ان التصور  
الصدق الحارم كطاس الثابت وان لا يطلع ويراد البقيد والاعتقاد بالعلم الاول ان  
انما اول عن الصدق مطلق لا يكون اعزى مطلقا من العلم بالعلم الاول ان ينقسم الى الصور والصدق  
الخصوص بل من وجه صدق العلم على الصور الذي لا صدق عليه الاعتقاد واصلا بل يكون اعزى من العلم  
بمعنى العالي اعزى سعى والاعتقاد بالعلم الثاني الصدق الحارم كطاس الثابت تكون على العلم  
بمعنى السعد واحص مطلقا من العلم الثاني الصدق الحارم كطاس الثابت تكون على العلم  
اعزى من العلم الثاني اذ اراد بالعلم ما هو منقسم الى الصور والصدق فلا يكون سعة الاعتقاد بحسب  
الاصطلاحين في العموم والخصوص الى العلم بمعنى واحد كما يفهم من منى الكتاب لانه الشبهه الى ان  
مطلق على حد سبب العلم وهو معنى ما هو في العلم من ذلك ان الاعتقاد واصلا ليس اعزى على  
مدركا سببها في العموم والخصوص وكان قول الشارح وطولا عن بعض الشارح ان ما ذكرناه  
**قول** كوران مع هذه المعقولات كوران يكون اعتقاد ان متضاد بين وذلك ما سئل عنها  
بالاجاب لانه الاو بالسبب فيها يعنيها فان مدرك الاعتقاد بين امران وهو بيان سببها  
في محل واحد هو الاعتقاد وان حار نواردهما عليه معا بين والاحور ان يكون على ان ذلك  
لا اعتبار للظان به وان لم يسمع بغيرها لانه واحده لم يكن سببها اصحا ولان تصادق العلوم  
بل في الاعتقادات **قول** والسعد عدم ملكة العلم

لنفس الماطة بالبعس الى مركزها احوال طلاب الادراك وهو حصول الصورة عند ما والنسيان وهو زوال  
 الصورة عنها حيث لا يمكن ملاحظتها الا بتجسم ادراك جديد والوهول المسمى بالسهب وهو طوالة  
 بين الادراك والنسيان فبغيره والصور من وجه وبغايه من وجه اعني زوالها عن الإدراك مع بقاءها  
 في الحافظة مدتها او ما يوسئ السهب وعدم ملكة العلم فهو علمه انه اذا حصل كل العلم بشئ وكان حاله لم يصر  
 بعد ملكة كنت انت سابقا عن ذلك الشئ وطولها قطعا فان قلت كقولهم في النسيان زوالها  
 عن الإدراك والحاظ جميعا جريان النسيان في العتق ولا يمكن زوال الصور عن حافظة العتق  
 اعني الحواسم التي هي طوية وانتهت قلت النسيان فيها انما يكون بزوال الهيئة التي يمكن النفس  
 الاتصال بذلك الشيء ولا يبقى في حافظة العتق النفس بعد زوال الصورة عن احواله بزوال الهيئة  
 من حيث انها انة **قوله** ان يعلق الاعتقاد بالعلم وذلك بان يعمدان العلم المطلق او الحاصل  
 بصور ما كان او بعد ما حكم كذا او اما يعلق العلم بالاعتقاد فان ان ينصور الاعتقاد المطلق او الحاصل  
 واما ان يصدق بان حكمه كذا او اذا يعلق العلم التصوري بعد ما كان بصور الانسان مثلا وبصور  
 الانسان لم يكن بصور المصور حصول صور احوال متفرقة من الصورة الاولى بل حصول الصورة الاولى  
 بنفسها بعد الإدراك والتعريف من العلم والعلوم فهنا انما هو لا يختار كما في علم النفس سابقا  
 العادة بداتها وكذا الحال اذا يعلق العلم المصور بالعلم المصدق فانه لا يكون هناك صور زائدة  
 على الصورة التي في المصدق اذا يعلق العلم المصدق بالعلم التصوري كان حكمه على صور الانسان  
 بانه كذا كان العلم بالعلوم علمه من نفس يعلق المصور بالمصور واذا يعلق العلم المصدق بالعلم المصدق  
 كان ادراك المعلوم علمه من نفس يعلق المصور بالمصدق واذا يعلق الاعتقاد بالاعتقاد كان حكمه على  
 اعتقاد بانه اذا كان كذا كان كذا ادراك المعلوم علمه من نفس يعلق العلم التصوري بالمصدق **قوله**  
 مع اعتقاد انه لا يمكن الا ذلك اشارة الى اعتبار الحكم في الجهل كركب سواء كان مسددا الى علمه محض او الى  
 شبيهه **قوله** وطوعه اعتقاد الرجحان فان اعتقاد الرجحان شئ قد يكون جازما سواء كان  
 ذلك الشيء اعتقاد او غير اعتقاد وكلاهما يظن فانه رجحان الاعتقاد ملازم وهو المراد من قوله  
 بوجه اخر في الايجاب والسلب **قوله** اراد ان يسهل ما يكتسب منه اراد ما اكتسب منه  
 منها السهل ولكنه انما يسهل بسلامة فهمه وحكمه بان كون السهل الصحيح وانه مفيد للعلم الكسبي فاباه  
 حكم ضروري فلا يحتاج الى براهين بل سلسل الاطار وما يتسلسل من انه لو كان ضروريا ما كان  
 فساده مدفوع بان يبين فساده في الحكم في الاطار الصحيح ثم يعرف السهل بانه ثبت المذكور  
 في عبارة النابون وهو بان رسم لان حسنة مجموع وكنتين احداهما حركه النفس من الطالب المشهور بها  
 من وجه الابداء بها والاولى رجوعها منها الى الطالب

من وجه آخر فبالحركة الاولى يحصل مساوي والخط في السطر وهو العادة يحصل صورة واراها بالحواس  
 الحاقية من العتق بحالات عرضية ما ظهر منها سواء كانت حاصه او عوصا عاما او اراها بالحواس  
 خاصة المطلوبه والاخافيه والترتيب بدل على الصورة والدلالة العلمية على العلول وعلى العاقل والاداء العلول على  
 العلة وهو عرفت ان الدلالة الاولى اقول والاطلاق الصورة والمادة كحقيقتين المحصورتين بالحواس  
 وسان صورتي السطر يتكفل به علم بدل على ان العواقد التي يوصل بها الى كسب مبادئ اعني مباحث  
 الصعوبات كسب من احوال النطق كما ان العواقد التي يوصل بها الى كسب صورها من احواله لانه  
 علم قد يتكفل بها كسب العلم في اكتساب الحولات من المعلومات ولا بد في الانسحاب من يحصل اياه  
 والصورة معاني الوهم من ان المطلق لا يكف عنه رعايه المادة ليس بشئ ثم الخطا في فاعلة التصور  
 لا ينصور في انفسها لان المصور لا يوصف الا بمطابقه فان كل صورة بصورتها فهي مطابقة لما هي  
 له سواء كان موجودا او معدوما فكنتا او نشفنا الا انه قد يغير ان تلك الصورة الحكم بانها صورتي  
 الغلاني ومدى الحكم قد يكون خطا او قد يكون صوابا واما نفس الصورة فلا يكون خطا اصلها بل  
 يكون الخطا في مبادئ التصورات ما خفا وعدم تماثلها للخطا او وضعه كسب ملامحها  
 كان ذلك خطا ماديا واما الخطا في مبادئ المصدقات فقد يكون باعتبار انفسها كونهما كذا  
 وقد يكون باعتبار تماثلها للخطا منها والخطا في صور الانسان ما يمكن بقدر ان يغير الخطا  
 او العرف يتقدم الاصح على الاعم جعل عكسه واجبا اذا كان صورة العكس وحده او مع فاعلة  
 كطوره لم سلم شيئا واذا فسده مادونه وحده لم سلم شيئا كما في قولنا الانسان حر وكل حر جسيم فان  
 الكاذب لم سلم صا وقا على ما بين في موضعه وقد سلم تماثلها في المثال المذكور في السطر فقول  
 واذا كان احد من النظر او كلامي غير صحيح لا يحصل العلم به منظوره وقد يتكلف في دفعه بان  
 السهل في المثال الاول هي الانسان جسيم حري وهو كاذب قطعا **قوله** ما هو واجب في عدم  
 ان السطر الصحيح بعد العلم والكلام منها ان كسبته اياه وفيها علمه مما صحت مشهوره  
 مبنية على اصول علمه الاول من سبب الاسوي وطوان حصول العلم عقيب السطر ما هو العاقل  
 بنا على اصله وطوان امكنت باسره ما مستندة الى الله تعالى ابتداء وليس يسي منها بطل كسب  
 سى او الا ان الله سببه قد يوجد بعضها عقيب وهو بعض احواله وجوب عنه لانه فاعله مختار  
 لا وجود علمه لبطلان فاعله بالتحقق العقلي وان تكرر منه اياه عقيبه سبب ذلك عاقل  
 وان لم تكرر رسمه فاعله بالحق والاسكن ان العالم الحاصل تحت السطر يمكن مكرر فيكون مستداه  
 سطر في العاقل يظهر ان ليس السطر على مدعيه مع ذلك فمن كذا كره السطر بل ان كان هناك اعداد  
 كان صا وراعه علم ابيها التام مدعي الحكم

وهو ايضا من على الصلح الفاسد وعلوان البداء الفاضل بوجوه الخواص موجب بالذات او ان يقيننا  
ممد بوقوف على الاستعداد العام ولا يمكن ان العلم الحاصل عن طريق السطر امر فاد ث مفروض في كل  
القاعدة الثالث من حيث المعركة وهو ايضا من على الصلح الباطل وعلوان افعالنا الاجتناب  
صاحبه متا اعا ما شرع ان لم يكن صدوره عنها بوسط فعل او منا واما بتولد ان كان بوسط فعل  
او وزعم ان العلم الحاصل عن طريق السطر فعل صادرة عن سطر الذي يلو على اختياره فيكون  
صدوره بغير التولد في جعل العلم مطلقا فعلا على سطر وانت غيرنا بتفكيره في كل آيتين  
من صفة انما احب واجتار الم ان حصول العلم عن طريق السطر واجب ولم يوصف ان ذلك الوجوب  
بغير الاضاد كما هو من حيث الحكماء او بغير التولد كما هو من حيث المعركة **قول** بزم العلم بالشيء  
سواء فرضت معك عاقبة اولادك عليه بان السمر العاقبة قد استنبهت حكم بالزوم الخفيف  
فان فرض ارتفاع العاقبة لا يصح ارتفاعها وان ادعيت ان طسعة العلم بالعدمتين بغير العلم  
بالشيء معناه ودعوى الفروغ منها غير متوقعة لنا انه مني حصل العلم لنا بان العالم يمكن قد يقال  
لانواع لهم في ان من علم متدقا حصة مناسبة تعرفه تعالى مقترنة بالضرورة صحيحة حصل له القوة  
انما تدعيهم في العلم بالعدوات على ذلك الوجه بلامعلم وقوله والملاحة بغير فون انشائه الى  
ما ذكر ان العلم في تقدير الحاصل ما واما الكلامهم وح سطر عنهم ذلك الاستدلال مع تسليم العلم بتلك  
العدوات على الره انه يكون بلامعلم فاهم فالوا ان اعوده الحاصل من العدوات الفعلية لا يوجد  
ثوابا ولا يضره حال الاداء اصلها بتلكم واحد من معلم وادعوا الحصار ذلك المعلم في حال مخصوصه  
**قول** وان العلم في الفعلية ليس بضروري وذلك لاجتماع السلف بسبل ظهور الخلاص على ان  
معرفة الله سلا بلامعلم هي والعا الايات الامرة بالنظر في موضع الهداية الى طريق النجاة مكنه ملا ايج  
علم واما عدم قبول كل الموجود من كثير من الناس فلامهم كانوا يقولون عزير ابن الله والشيخ  
ابن الله والاهم يقولون عن الافراد وسائر جموع الكلمة **قول** حصلت العلوم النسبية كجمع العقلاء  
اي لو كان العلم بالعدوات سواء كانت مرتبة او غير مرتبة كافيا في العلم بما سيند السهام من الكسبا  
مكلا كل من علم كحورنا مخصوصه وجب ان يكون عالما بجمع النظريات المستفيدة ان تلك الضرورة  
بواسط او بغيره واسطه وليس كذلك فان كثير من العلماء يعلمون ليس من الضرورة ولا شعورهم  
بالسبح منها و ذلك بغير ان الترتيب فيما سها لانهم اذ ار سوا على فاسع علمه انتابها  
فلا بد من النظر من احوال الصوري الذي هو الترتيب بخصوص والهمة له واما قال من ملاحظ الترتيب  
والهمة لانها يحصلان ملاحظه المتلومات بعضها عن طريق بعض الال من ملاحظه مفضية  
ال الترتيب والهمة ولم لا انه شاع صد حصولها ابي

ملاحظتها

ملاحظتها كما بوجه العبارة **قول** ولتساوت الاسكال في الجلاء والحفا وذلك لانه لما كان العلم بالعدوات  
وصح كما فيا ومشتراكا بين الاسكال كلها ولم يجمع مع ال ترتيب ومعه خلفان فيها وصف  
في علم انتابها وحسب اختلاف ذلك في الاسكال مساوت خلافا وخفاها واعترض على  
ذلك بان التساوي انما يحك ان لو كان الاسكال متساوية في خصوصية العدمتين والشيء واما  
اذا اختلفت فيها اختلفت طنان او الشيء فلا يجوز ان يكون عدمتين مخصوصتين نسبة حله الى  
شيء مخصوصه ولا يكون عدمتين او سب كل المسة ال تلك الشيء مخصوصه ولا ال شيء اولى لان  
حال اللزوم قد خلف بحسب عدو اللزوم او اللزوم ولا يتساوى بين العدمتين المعينتين الا  
بين الاول والرابع وهذا بخلاف الشيء وطفا لان شيء اخصه عكس شيء الاخرى **قول** ونظر  
السطر عدم الغاية اي عدم العلم بالخط او بوجهه ان من حصل العلم بمطمن دليله بغير سطر في دليل  
او على ذلك اعطى فسخ له العلم بتلك الخط بعبية لوجوب العادة ولا يكون ذلك حصلا للحاصل لان  
العلم الحاصل باحد العدمتين بخلاف العلم الحاصل بالآخر اما سحها او صنفها وطور مردود بان ذلك  
اصحاح للمثلين وبعده للدليل والاخذ في نفا كسعد الفاعل ووجوب العادة مشروط العلم  
سبق العلم بالخط ومن غير قبيل المصنوع من النظر في الدليل كما هو كيفية الدلالة في الدليل  
معدا اذا كان العلم بالخط من الدليل الاول يقينا واما اذا كان ادر اكل السطر دون مرتبة التبعين فلا  
سكن في حوار السطر انما يودي الى التبعين والشروط حاصل لانه ليس معلوما علميا يقينا وكنه الحال بها  
ادعوا في تمامية بكنهها فانه لا يتصور من كان نظري في معرفة دانها واما اذا عرفت بعض اعتبارها  
فانه يجوز ان سطر من معرفة بكنهها **قول** لان الجهل المركز بالخط صارف عن السطر ومع وهو الصارف  
لا يتصور وجوده على اختاري من الفاعل فلا يتصور ان ذلك الحاصل بغيره وسوجه ال طلب  
مادية للودية ال العلم بكيفية وطوعا وم بكونه عالما به بغير ما يتصرف في عدوا حاصله عدوه او  
معداة العبه ورسمها على فلا عن خصوصه ما يودي اليه فاد ال البعبان بخلاف اعتقاده فيقول  
عنه هله المركز واما مصعان الهياذي مرتبة دفعه والانشغال منها ال المطالب فدل فليس  
لانظر **قول** فان كيفية امن العاس بغير كون الاشياء بالسطر من عكس السكل معدا الى انظر ذلك  
فيما اذا ترتب المفردات للا شعور الععبان فقد وجد سطر بلا سكل في الخط والصواب ان  
جب ان لا يكون السطر معار بالزوم والجهل المركز متعارف له فلا كصعان فاجهل المركز متعارف  
للنظر واما الجهل السطر فهو سطر له باعتبار كحمر ومسا في ما يعتبر ان لان الجهول المطبق  
لا يتصور طله والسطر فبه **قول** لان نعمة على العبد كثيرة فان كل عاقل اذ ار ح ال بعبه يرى ان  
كل عاقل حاض وما تلك اصله وترجمه دعه وجملة روحانية

وحسدانية مما لا يحصى كسنة ولا سكت في انهما ليست منه من العلوم ان من انعم عليه عمل من النعم ولم يفت  
ان صوره ولم يعرف له ما يعام ولم يدرى تكونه منعا في حده ولم يعرف الراضاه اصلا ذمه العمل  
واستحواسه سلب كل النعم عنه ولا معنى للوجوب العقل المادك فكلون سكره معاه واجبا عملا واما  
جديت الخوف فهو ان العاقل يربى بعينه مستغرفه سم صمام وخوران يكون النعم بها عليه فإراد  
منه السكر وان لم يشكره سلمها عنه فيحصل له خوف العقوبة سلب النعم وهو قادر على صد الخوف  
الذي هو مضمرة ما هو فان لم يدعه كان مسحا لان بزمه العمل فمهما واصلان عقليان اعني  
سكر الله تعالى ودفع الخوف عن النفس ولا سمح مني منها الا عوفه فانه اذا لم يوفى لم تصور ان  
واد اعرف بصفاته الكالفة علم انه بل اراد السكر ام لا وعلم ايضا انه كيف سكر مسدوع الخوف  
وعدم الواجب السكر فكلون الصاموفة هوام واجبه عملا فان مالا سم الواجب العقلي التعلق الاله  
كان واحدا كونه هو ولا يتم موفقه به الا بالنظر لانها ليست ضرورية قطعا بل هي كسببية موفقه على  
النظر فيكون النظر واجبا عقليا ما ذكرنا وهو الخط **ول** لانه لو كان بالشرع لتوقف على العلم للقدان  
الرسول اذ به نبوت الشرع والعلم بصدق الرسول بتوقف على النظر في محرمه ما بها فعل صادر  
منه الله تعالى تصدق له ووجوب النظر اعني النظر في محرمه ثابت بالشرع ايضا اذ لا ندر اوجه في مطلق  
النظر واما لانه بطرف موفقه معاه من حيث انه مرسل للرسول فاد اقال الرسول للمكلف النظر  
في محرمه كى هو صدي في فله ان يقول انا لا اطرف في محرمه حتى اعرف ووجوب النظر فيها على فان  
مالا اعرف اعرف ووجوبه لا سمس على الاقدام عليه بل الامتناع عنه واما لا اعرف ووجوب النظر  
الابشوت شر على الخوف على صدق الذي لا يعلم الا بالنظر في محرمه فانها لا اطرف فيها وكان سدا  
الكلام منه فحالا بعد من مكانه هل علم الحام الانبياء اى عجزهم عن اثبات نبوتهم في مقام  
المناظره وذلك بطا اى فكلها ما سلمه اعني كون ووجوب النظر كشرعا بطر انا اذ فرضنا  
وجوب النظر بالشرع وفتننا عن حاله اذ انى ال بطلانه وما يلزم انتفاؤه على صدر نبوته كان  
منتفيا **ول** لانه ان سكر الله تعالى ودفع الخوف واجبه عملا لانه عدم وجودها على قاعده  
التحريم والنتيجة العقليين هم الكلام في محرمه بكل الفاعل وسحق الخوف عنهما ان شاء الله تعالى  
واعموه الساموه الاحكاميه ليست كافية في ذلك فان السمع لا يوجب السكر الا اذا عرف من  
السمع وانه قصد بالانعام الاحسان ثم المرفقة التفصيلية لا تحصل الا بالنظر بل النظر الانشائية  
الا بربى ان كل عاقل اذ اعرفه ما حكمه التخي الى النظر فيه ولو كان هناك طريق الايمان اليه  
في الحكمة وما ذكر من الالهام وقول المصوم ونقده العاقل في حجاج ال الهرايتمه في حجاجه على فاسد  
قول واعايلهم ذلك ان لو اسأل المكلف ما عسى

182  
اد ايووع واجت مطلق على شئ ولم يكن ذلك الشئ واجبا بل جابرا للترك وفرضنا كرهه في زمان كرهه وعدمه لا يجوز ان  
لا يمتد ذلك الواجب والالتزم يكن واجبا مطلقا وقد فرضنا كذلك بل يجب ان يكون ما قبله على وجوبه  
معلم ايجاب ايعاع الخوف في حال عدم الخوف عليه وليس ذلك الا سلكنا ما عوج وهو عندنا جابرا  
وجوابه ان التكليف ما عوج عملا اذ لا فائدة فيه اصلا لانى الامورية ولاق الامر وبالحكمة كمالهم  
على فاعتد بهم والاشاعة ان يقولوا لا يتم ان ايعاع الخوف في حال عدم الخوف عليه مع وانما ايعاع الخوف  
شروط عدمه لانى زمان عدمه والوفى بهما مالا يحصى على ذى فطانه وقول الشارح انه يجوز ان يصرح المكلف  
من غير ان يصرح ووجوب النظر ليس بشئ اذ لم يفل احد مان وهو النظر بتوقف على وجوبه  
وقد لو قد اعوام بل قالوا للمكلف ان يسع عن النظر ما لم يعلم وجوبه كما قررناه والصواب ان يقال له  
الامتناع ما لم يجب لا عالم يعلم وجوبه كما عرفت لكن وجوبه بالشرع ثابت في نفس الامر سواء بطر او لم يطر  
وسواء علم وجوبه او لم يعلمه بل يفتى ليس كذلك الامتناع عن النظر لانه واجب عليك شرعا فتدبر على الايمان  
به لا يسع لك اجماله لا يقال ع يلزم تكليف العاقل لعدم علمه بالوجوب لانا ننو العاقل الذي لا يجوز  
تكليفه اسفا فان لم يصرح الخطاب ولم يفل له انك مكلف كذلك وهذا فاقم وقد فوط بالمكلف  
فليس من تكليف العاقل في شئ الا يرى ان الكفار كلون بالايمان اجماعا مع ففلمهم عن وجوبه  
واصلهم بعين مد الوديل يريد ان هذا الدليل كما بطل من ههنا بطل من فلكم ايضا في طو جوا بكم فهو  
ايضا والمعمه يعفصون عن مد فالاشكال مان النظر يا قد يكون نظرية العياكس كمن لا يفتى فيها  
عن ملاحظتها اذ انبه عليها ومن جملتها ووجوب النظر عملا فاد انبه تكلف عليه اسطره بلا خلق  
فباس دال عليه فلما يكون له الامتناع عن جملها ما اذا كان وجوبه شرعا اذ بتوقفه على  
الشرع المتوقف على الصدق المتوقف على دلالة الحجج كما هو والخوف عن صدق التفتي ان وجوب النظر  
عملا ليس من الفضايا الفطرة العاقل لتوقفه على موفقه الله تعالى واجبه عملا بنا على ان سكر المنع  
ودفع الخوف واجبان عقليان وعلى ان الموفقه لا سم الا بالنظر وان مالا سم الواجب الاله كان  
كوجوبه وكل واحد من من الله تعالى على صدر صحتها كما هو ال بطر ومن قال تصور كونها موفقه  
عليها فطر العياكس **ول** نبي التعذيب اى من التعذيب الدينى والاخرى قبل بعنة الرسل  
فدل على انه لا وجوب عقاب والالكان ما ساق فعلها ولمم التعذيب لوجوه الاصلال بالواجب  
العقلية فطامع امتناع العوقه منم وقد اجابوا عن ذلك بان بان المراد التعذيب الدينى والاخرى  
مان المراد من الرسول العمل بالشرع الهاديه **ول** وانه مشقة ملاحظه مسهل نفس السكره  
كونه مشتملا على مشقة فابن جليله لانه تقرب ال حصر المنعم وتوقه الله والشتغال به فهو واجب  
لذاته لا يستتبع فادن اوبى وعدم استعمال الفعل



اجالا  
 ماجر الآوه تمنوع لان الثواب والاعراض واحده عندهم فعلا كما سياتي فلا تصور ذلك الا بمسئله في الامر الغي  
**قول** لانه كما لا يستهزا كنهان الدنيا فالواو ما سلمه الا كمثل فقهه صفر فانه سلطان بكل الشارح والفتاوى  
 وكون ما بينهما من الكثرة والذخاير فينبغي ان منها القمه ثم تطفق بذكرها على رؤس الاستهزاء ويبدأ ورم على  
 على كركل غلبه سكر اعليها ولا يمكن ان ذلك لعدم استهزاء لشكر العبد اول بكونه استهزاء لان الاستهزاء  
 وما فيها عمل عند الله من تلك القمه ومدعون سها بان اللغو مستحق في نفسها كخلاف نعم الله تعالى كركل  
 كركل الامله مما لا يعقد به اصلا خلاف سكر البند فانه قد بدل فيه ونحوه **قول** اراد ان يسير بالانطلاق  
 به السطراحي البصيرتيا لما يوض بباحث الموصول الى الصيرتيا دون الموصول الى التصور لان انطلق العلوم  
 والتصوير بالذات فهما هو التصور وانما بطلت فيها التصور المتوصل بها الى الصيرتيا وانما لاكتساب  
 في التصور طاهر دون التصور ومنه ذهب بعضهم الى ان لا ينشئ من التصور المكتسب والاراد على العلم  
 قوله وطروم العلم دليل على اليقين وبالظن فاعده من التصديق فان الاطلاق الظن لهذا المعنى سماع  
 ايضا فيصير الصانع كمنس في الدليل والامان في الدليل الوارد عن مدداته اما ان يكون باسمه  
 علمه او مركبه من التقلبه كسجل باسمه كونهما نغليه لان صدق القابل لا بد منه وانما العلم بالعمل دون  
 لا سداد له الدور والسهم ومن حور كونهما علمه حوره اراد كون القدره كركل فلانها فاه الا ان  
 الاول حلوا اول لان الموصول بالعلمه طولا بتركيب من القدره كركل والبصيرتيا دون العوده وصدق كركل  
 فباسم العلم العائمه التشملة على القوم والبصيرتيا معا **قول** ومدن الامور طيبه وذلك لان معاني مودون  
 الانشا طيبه التصريفه ومساها الاخره منقوله من احوالها تكون مطبوعه وانتقاء الكثرة  
 واخوانه لا يسيل اليه الا عدم الوجود وان لا ينفذ عدم الوجود بقيا بل قلنا **قول** لان كبره من  
 الدلائل للعلمه علم اندفاع من الغاسد عنها فان كبره من مودون اللغه ونفرتها واعاها منقول  
 نواترا للفاطان في شئ منها واما الغاسد الاوه مع انقضاء اما ما لا يبدلها او بالقرائن انقذت  
 ولوضع ما ذكرتم حرم عراد مسكلم من كلامه اصلا وعلو طامه البطلان وان رفوع ما تبس من انه بان طريق  
 ذلك العلم وكان من ادنى العلم منها قد استنه علمه اليقين بالظن اعراج له فانه حصل مدد الظن  
 بانقضاءها في بعض الدلائل بالقرائن الحليه واما اليقين الذي لا حوم حوله ربيته فلا يسيل اليه اصلا  
**قول** بعض القدر في القفل الذي هو اصل السعي ووجه الاصل سلم ووجه الفروع اوه علمه اليقين  
 على اصلا للسعي في ان يكون اصلا غير العارضه فادارج على معارضه لم يكن ذلك يرضى له على  
 اصلا فلا يلزم الطاله لا يقال ادا كان الحاكم في الاصل والعارضه صرح العلم فادارج السعي على  
 انما قد يظن حكم من احكام صرح العلم لما سعى عنها وعلى ساير احكامه فسطل الاصل لان السعي  
 لا يلزم من بطلان خاص كركل عام بطلانها

كفاة 1

بساطا 1

حوار

حوار ان يكون النفسيا وناشيا من خصوصية ذلك الخاص كذا قبل الصور ان اعتبار الدلائل العقلية  
 ليس باعتبار خصوصيتها بل باعتبار كونها مغطوا بها عند صرح العلم فادارج العلم وطوعه في موضع  
 لم يصرف في ساير الودع ايضا ولا تعاوت في القدرات العطفية اليقينيه من حيث الطبع واليقين  
 وان كانت معاوتة في الجلاء والحفا بالسمه الالذمان كفاة تصوراتها وعله وورودها عليها  
 فادارج العلم بالصريح معارضه العلم العطفية به يقينا فقد ابطال به ايضا اصله الذي يساوي معارضه  
 في كونه يقينا بلا شبهه **قول** الدليل ملهه اقسام جعل الضمير المذكور في المنزلة احوال الدليل  
 مع العام المتصا اول للامانه ايضا ولو جعل واجمال طروم العلم والظن ان طروم احدهما  
 لم يقب به بالدليل لكان طهر لوطا ولا بد ان يكون من الدليل ان الموصول الى التصديق وبين  
 يقينا كان او ظنيا من مساسه خصوصية مدد الدوم وذلك اما اشمال الدليل على كركله واما  
 ما اشمال طروم على الدليل او اشمال ثالث علمها فالاول هو القياس او السدل فيه حال الكل على الكل  
 اوس والعام الاستفراء او استدلال فيه حال اوس على حال الكل والثالث التمثيل او استدلال فيه  
 حال احد اوس التدرجين كمثل على حال الآوه واعترض على ذلك الامانه وقد استدلال احد النساء  
 على الآوه فالاول ان يقال ملاء اما ان استدلال الكل على اوس او ما حدتها وبين على الآوه هو القياس  
 واجيب عنه بان الاستدلال حال مفهوم الساطع الذي هو كل على حال واحد من وسائله  
 من افراد الانسان واخر بان طبيعة الحول على مودون اعلم مما قل عليه وقد يجاب ايضا بان كل واحد  
 من النساء وبين عوس اضاهي للآوه وثانها ان القياس الاستفناء المصله والمنفصلة الاخره ائنه  
 اشبه طيه حارجه عن القياس الذي ذكره الصواب ان يقال العائيه بين الدليل والدلول اما  
 ما اشمال كافي الاقسام المذكور واما ما استدلال صرحا كافي في الاشياء المصله او غير صرح كما  
 في الاستفناء المصله واما الاقراسات السرطه فواحد اما الال استدلال واما الال اشمال فبال  
**قول** وذلك لان الوسط اما محول الصوى وموضوع الكبري اراد بالحوال والموضوع جهدهما  
 المحكوم به والمحكوم عليه فينبغي ان الكلام الاقراسات الحكمة والشروطه **قول** لان سعي شرطه  
 مدد احسب الاعطب وقد يقال لما كانت الفضيحة الشرطه اكثر اوه من الحكمة بسبب القياس  
 السها **قول** والقياس باعتبار حادته الرهه جعل التفسير باعتبار انما دة الالهه او روه راجع الى  
 العكس مطلقا لال التسم الاول منه كما يتبادر عن عماره الكس وذلك كركله في النفسين معا فكان  
 الاول للمصان لو خرج عنها **قول** وما به اوه غير الصدى عن السجل فانه تايير في النفس  
 لوم معاده في اعادة العصف والسط والالدام والاحجام **قول** وطو بسس باوه وصوره وصف  
 باوه البرهان بكونها يقينية طامه لان مدداته ب

وين

كونها باسرها فصليا فطبيعة بغيره لو كانت كسيرة او صورته واما وصف صورته باليقينة فبما  
ان يكون صورته بغيره بالانتاج وطمعة الاسلام فان الصور تنقسم الى بوصف بالقطع والتميز  
لانها من اوصاف الاحكام والصور العكسية ليست حقا وفس على ما ذكرنا وصفها بالصور  
تكونها مسلمية وطينية ومحملة فان هذه اوصاف الاحكام دون الصور في انفسها **قول** وغاية  
بحر معسما فاستعمل للناس البرهان في طالب لليقين فالنفس والملك شريكتين سودس لذلك **قول**  
وهو مسلم فاداة وصوره فاداة الجدل اما مسلم فيما بين الجمهور وهو شهرات العامة واما مسلم  
فبما بين طائفة مخصوصة كالنفس والامر من شهرات الخاصة واما مسلم فيما بين الهادي وليس من  
المسماة بالمتكلم وصورته يجب ان يكون مسلمة الاسلام والانتاج سواء كانت معي في نفس  
اولا ولذلك يستعمل في الجدل ثم استعمل في اقسامها واستعمل فيه ايضا الاسماء والتمثيل  
اداسم كونه مفيدا للجرم وعادة الجدل الرام الحزم او وضع الرامة حيا لخواص البرهان من نزلها  
سنة المنسدين او ممدو العباد المتطلبين كبلد البروجها وسواس الشياطين **قول** والقبولات التي  
ليست بشهوية ان القبولات من يعتقد ويفيد كعدم الشهوة لان الشهوة منها فاداة  
للجدل والخطابة والشهوات في بادل الرام من التي عمل منها انها شهوية فاداة تامل فيها  
انها ليست كذلك مما قولهم امر حال طال او مطلقا فان الشهوة الحسنة تلو قولهم لا يسلط العالم  
وان كان افا وقد نزل بغيره الاح الطام بغيره من الظلم والخطاة طعة المادة فان القبولات التي ليست  
بشهوة والشهوات في بادل الرام فان نظن بها ايضا وطبيعة الصورة ان الانتاج يستعمل فيها  
كثير الاسماء النافعة والتميمات واستعمل فيها ايضا الالفية القطعة الاسلام وغاية  
الخطابة ابداع الشهوات النافعة عن ادراك البرهان وارشادهم الى ما يصلح لهم من الشهوة  
ومعهم وصدق التمثل اعني البرهان والجدل والخطابة من معتبر من اقسام الصانع الحسن المشار  
ابها بنو له يقال ادع الاسبيل ريك بالحكمة والوعظ الحسنة وحاد لهم مالي من حسن واما الخصال  
فيحل عنها منصب النبوة والقيام بالشعبه فالاسم للشيء ان كانت معتبرة للثبوتات والشهوات  
الظاهرة من الجمهور لان مدار السمع والحمل الكورين على الكذب ولذلك قيل حسن الشهوة كذبه  
والعقير في معدمات الشهوة محمله سواء كانت تصدق بها فاما صادفة او كاذبة وان  
كانت غير مصدق بها فيكون حضا باليقين ويكتفي في صورته الشهوة الحسنة سواء كانت فطرية  
الاسلام اولوا واعلم ان الناس للحسنة معتبر منهم للصدق ولذلك يرى الناس انهم يستعملون  
الخطابة او يستعمل بها الجناح خصوصا اذا كان موروثة بعبارة قوله ومعدومة بنفحات رقيقة  
وان النبال السون بعيد لبطا كاد اقول بمجربك

محمول قد ورسطا كاد اقول بمجربك بمر وجشا كاد اقول بمجربك بمر وجشا كاد اقول بمجربك بمر  
مرقة مقينة من كلها صومات حدثت كبرياتها للعلم بها ووجه الضبط في اخصار الصانع ان يقال  
الموصل الى الصديق اما ان يقع ظنا او حقا فالاول هو الخطابة والثاني وقع هو ما يقينا هو البرهان الا  
فان اعتبره عموم الاعتراف او التسليم فهو الجدل والا والعاطفة والمشورة ليس هو صلا الى الصديق بل  
الى المحمل الحار في حياه في افانق كاد يرافقي به **قول** واما ما اعتبره رمانه البعيدة الى القدر ما جعل المقدم  
ما اعتبره الصديق والتمثيل اربعة اقسام الحملات التي هي مادة الشعور والظواهر التي هي مادة الخطابة  
والتشبهات التي هي مادة العاطفة والتسليم التي هي مادة البرهان والجدل ووجه ان يقال في  
التسليم الشاطبة كما ذكرنا فقسما وادامتها فليعمل في المادة الروية ايضا فقسما وادامتها فليعمل في  
الشيء لان يقال في القسم ينقسم الى يقيني وغيره لانما يتولى كذلك في المقدمات المسلمة معتمدا عليها  
فالفرق في حكم **قول** الاستقراء هو حكم كلي ثابت جازيا لا يدرك الاسماء من قسم الكل في عوالمات  
لم او الحكم واحد على كل ثبات لبعدي ذلك الحكم الى ذلك الحكم فان كان ذلك الحكم مطلقا بان  
يصدق ان ليس له في او كان ذلك الاسماء اما ما وقبسا معسما فان كان ثبوت ذلك الحكم  
تملك الثبات مطلقا انما هو الجرم بالنقضيه الكلية وان كان ظنا افا والمطريها وان كان  
حصر او عينا بان يكون معاك في او لم يدر ولم تستفرا حاله كقوله ادع كسب الظاهر ان عوالمات ذكر  
نقطا فادان بالقبضه الكلية لان الفرد لخص بالاج الاغلب في غالب الظن ولم يقد يقينا كوار  
الحال كذا في العساح **قول** والمعدل عبارة عن ادراك الشيء من حيث هو وهو من غير ان يفرق  
المادة الى ادراك الطسوة الخرجة عن العواشي الروية والاعراض المادية الدرك اما هو في مادي  
او غير مادي والاول اما ان يكون محسوسا باحدى الحواس الظاهر او غير محسوس بها فادان  
المادي المحسوس اما ان يكون ادراكه موقوف على حضور المادة فادراك الاحساس اولا فادراك  
التجسس وادراك غير المحسوس هو الوهم واما غير الحواس المادي فاما ان لا يكون حسا بل كليا او يكون  
حسا غير مادي واما ما كان فادراكه التمثل والمراد بالعواشي الروية العوارض الروية التي  
لخص الشيء بسبب المادة في الوجود الحار من الكيم والكيف والابن والوضح الى غير ذلك فان  
الصوره التمثل على هذه العوارض المحسوسه لا يكون كلية ولا مرسومة في العوالم العائليه لانها  
منقسمه وذات وضع بلدم انقسامها فيلزم في المادة الحسنة والامور الحسنة الحاله فيها وعوارضها  
المذكور يكون واكثره فيها لا يكون ادراكها معلا والامور الخرجة عن المادة الحسنة وعوارضها  
المذكور يكون معقولا فادراك المادة الكلية وعوارضها الكلية وانعش عنها بالكلية والتعلق بها  
بالعائيه او العذرية يكون معقولا فادراك الحسنة

عن العوائق الواسعة التي لا تعارض المادة الكون **قول** مقارنة للصور والاعراض صر عن المقارنة بين  
 حيث التمييز والتعرف فان صفة العارضة لا يبان الحيث كان النفس الساطعة فاعتبرت ان المادة  
 من المادة مسماة الى الوجود الخارجي الوجود متبناه الوضع والسؤال بان المعطيات مع اياها  
 لا يتقسم الى اقسام لذلك مرفوع ما سدر من انا مدبينا ان النوع العاقل لا يجوز ان يكون في صفة  
 عدم في اقسامه نحو النفس الساطعة الثالث في طول الصورة العقلية في العاقل وفي ان ذلك الحول  
 من حيث ذات الحول لا من حيث كونه في طبعه اولى به واما الانقسام الى الاقسام المتبناه وكونه مستورا  
 لا يوافق المتقسم بالرباط والنقصان اللذين هما من صفات المادة فيلزم ان لا يكون ذلك التقسيم  
 محورا عنها كما قررناه مسالك معدودة مسائل ايها انه غير تام وما ذكره من ان الانقسام الى  
 الاقسام المتبناه بمعنى كون التقسيم اوضاعا واما مقدار في نفسه فهو موضع قابل وعلى تقدير كانت  
 العدمه العاقله يكون تلك الاقسام المتبناه في الحقيقه كالحج سدره كان في البيان منها وان آتيت  
 بان الحول لما كان منقسم الى اقسام متبناه الوضع كان الحال انها كذلك يكون ايها اوضاع وهو  
 عليه عامر من ان عروض الوضع الحول بتبعيته الحول لاسان كونه عندها في نفسه **قول** ويركب الشيء من  
 الاقسام العدمه المتبناه بالفعال في السالفة فاللتطبيق واما لانه يلزم بذات وضع فعدم ذلك  
 مساهة في النفس الساطعة مع ما هو عليه ودراسة باله **قول** فلان كل شيء يكون بريان  
 الشوايب المادة ارا والشوايب المادة والعلايق الواسعة العوارض اذ لا الحاصه باليسبب سبب المادة  
 في الوجود الخارجي المتضمنة للانقسام الى الاقسام المتبناه في الوضع فانها المنفعة من السهل كما  
 فاد كان الشيء في اقسامها لم يكن فيه مانع من كونه معقولا بل يكون في نفسه صالحا لان العقل من غير  
 يعمل به على عمله صالحا لذلك فان لم يعمل كان ذلك من جهة النوع العاقله فان جمع العقول والنفس  
 وان كانت محقة رتبة عن المادة صالحة في نفسها لكونها معقولة لكن لا عقلها لان الشقان  
 بالعلابيق البدئية لمعنا عن اذراكها وقد يقال انصار المانع عن السهل في تلك العوارض فمنع  
 لم لا يجوز ان يكون خصوصية ذلك الشيء مانعا ايضا كما صرحوا بان كنه ذاته لتنع ان يكون معقولا  
 بعين كذا انها ان يكون بعض احوال حيث ليس معقولة مطلقا **قول** فتعقله فمع ان سهل  
 عن صفة الحكم عليه بالوجود والوحدة يعني انا لانه من حيث ان كل معقول فانه يجب ان يكون معقولا  
 مع تمنع ما عداه لوجوده عليه انه غير ممنه بل يكفينا لاثبات كون كل شيء عاقلا في الحول ان  
 كل شيء معقولة فانه لا يتعقل عن جهة العقل الامور العامة وقد قام اليه بان عليه كما ذكره في  
 فنه في محول الكبار مع اثبات كل شيء فانه يجب ان يعقل كل الاشياء كما ان في ان  
**قول** انا الصور وطاعة وذلك لان النفس اذا كان

احاطه النفس بالابتناسي  
 دفعه **قول** وهو ان يقال  
 الصور العقلية ليس

معقول

معقولا مع عينه كما ناسا حالين في النوع العاقله فيكون معارضة له معارضة احد الخليلين الآوي  
 لان صفة العارضة المطلقة معارضة لهما كما سياتي في محصل اقسامه ولما صح فيها قسم واحد منها  
 اعني معارضة المحول للمعقول الا في مقارنة احد الخليلين لصاحبه وجب ان يصح فيها العارضة  
 المطلقة المشتركة بين اقسامها هي العارضة المطلقة لا يتوقف على صفة العارضة الخاصة والابتناسي  
 صحيتها كما ذكره من لزوم الوجود ويحتمل عليه ان عدم العارضة المطلقة على العارضة الخاصة انما هي اذا  
 كانت العارضة المطلقة ذاته لها وهو موقوف **قول** فاذن صفة العارضة المطلقة غير موقوفة على العارضة  
 في الفعل فاذا وجد في الخارج له **قول** لان اللازم من العارضة من العقل هي العارضة المطلقة  
 في ضمن هذا الخاص بخارجان يصح لذات الشيء العارضة المطلقة من هذا الخاص كما يقطع لان صفة  
 العارضة موقوفة على صفة العارضة الخاصة بل لان ذات الشيء لا يقبل الا صفة العارضة الخاصة اعني  
 المقارنة العقلية فاذا وجد في الخارج اشتمت العارضة المطلقة لاسقاطها الذي هو الوجود  
 الذي هو بوصفه عامه المحول وان كانت محدثة في الزمن والخارج الا ان وجودها محال فان خارج  
 ان يكون الوجود الذي هو المقارنة او الوجود الخارجي كما علمنا وعلى التقديرين لم يصح العارضة  
 سها اذ كان المحول موجودا في الخارج فاما بذاته واد اثار ان محال فنتك من العارضة التي  
 حلول المحول في عينه وحلولها في ثالث مع صفة العارضة الثالثة اعني حلول الغير في المحول  
 كما اعترف به جاز ايضا ان يصح العارضة العقلية وحدها مع امتناع الاخرى بل لا سيما هذا  
 وقد قيل ان ما ذكره في امتناع توقف صفة العارضة المطلقة على العارضة العقلية وحدها يدل  
 بعينه على امتناع توقف صفة العارضة المطلقة بالسهل الى القسم الثالث بلزم احد الاخرين  
 اما مسادا ذلك الدليل او بطلان صفة العدمه واجيب عنه بان توقف صفة مطلق المقارنة  
 على صفة العارضة الخاصة لا لانها بل عارضة وهو كون احد العارضين موجودا في با بذاته  
 فلا يرد جهة التوقف فلا دور وهو مورد حرمه مسالك معان توقف صفة مطلق المقارنة  
 العقلية ليس لانها بل عارضة وهو ان كل واحد من العارضين موجودا في عينه فام بغيره  
 جهة التوقف فلا دور **قول** ادلا يعني بالسهل لذلك الغير للمقارنة ذلك الغير في الوجود  
 المحول القائم بالذات اعني مقارنة ذلك الغير للمحول مقارنة الحال للحول وانما اعتبر في الحول كونه موجودا  
 في الخارج فاما بذاته لان الصورة المحولة العاقله بالادمان والاعراض العامة بالايمان  
 لا يصلح ان يكون عاقله ما نهيت عليه من ان العاقل لا يابدان يكون فاما بذاته **قول** لان  
 لذلك الغير مسلم المكان معقول ذلك الغير من الاقسام القريبة من الاحكام البديهة في  
 ذلك معارضة من عليه كذا ان يكون من خاصته ذلك الغير

ان تعقل المعقول لا يوسع عليه ان يفعل انما فعلها والنعس على ما كره الانسان من نفسه لا يبعد كما كلفنا  
**قوله** وحكم اللزوم سلمه في اللازم فيه شبهة قد قدمت قوله وحكم الامكان لسد باب الامكان لان  
 السع لازم لدراه من حيث ملو فلا يجوز ان يحصل له بعد ما لم يكن فاذا صح امكان شئ كان امكانه حاصله  
 اوله لم يكن حاصله بل صحت **قوله** فمع ان يكون معلله هو حصول معلله بسبب عليه ان صدر القدر  
 من اللبس كما في اصحاب الخط الذي ذكره في كون كل عو حاصل للحكمة وليس بشئ ادل ان سبب  
 ان كل عو يمكن ان يفعل ذاته ثم يرد ان معلله لذاته اما حصول ذاته او حصول مثاله  
 وبطل الثاني بتعيين الاول فيلزم كونه معللا لذاته **قوله** لكن يرد في اكثر الشبهات اشارة بذلك  
 الى ان كثير منها وارو على قرون ايضا كما في **قوله** والالتفات الى اجسام ابي في الاثار لكونها  
 مشتركة في الموتر الذي هو الجسم مطلقا لكثرها معلله الاثار ففيها امور هي العلة هي العادي كمثل المعلول  
 الامور الموتره يسمى قولى سواء كانت جواهر كالصورة الموعنة العنصرية او اجزاء كالأجزاء والبرون  
 ثم ان النوع بحسب الاصطلاح يتناول القوى المعلله والاسعالة اعني التي هي محلها محور الفعل او  
 الاعمال كما في ذلك احد وان يوسعها التغير المتعلق بالعمل والانعقاد والاعتبار واحده **قوله**  
 سبها على ان الاثر المتغير لا يجب ان يكون معاير بالذات بل قد يكون معايرا بالاعتبار كما  
 في معاداة الطبيب من الناطقة في الامراض النفسانية فان التغير المتغير منها اعتباري لان  
 الطبيب من حيث هو متغيرين للعواعد الطبية مبدء للتغير في ذاته من حيث هو مريض بقوله  
 لكن من حيث انه معاداة اشارة الى جسمه الاتقار كما ذكرنا لانه كونه معاير العمل لانه متغير  
 عن التغير فلما يكون من العلة الموتره ولا شرط التغير باوانا اعترنا الامراض النفسانية  
 يكون المعاد متغيرين بالذات ومتغيرين بالاعتبار واما في امراض البدنية فالمعاد هو النفس  
 والمعاد هو البدن وهذا معاير بالذات فان قلت بل يطبق بالبقوة الموتره بل  
 النوع الانفعالية قلت قد خرج بذلك بعضهم وادعي انهم ارادوا بالتاثير منها التغير  
 مطلقا سواء كان تاثيرا او تاثيرا واعلم ان لفظ القوة وضعت اول اللفظ الذي يمكن  
 به الحوان من تراوله الافعال الشاقة يرب الحركات ثم ان لهذا النوع المسمى بالقوة مبدءا ولازما  
 اما المبدء المهم هو القدرة اعني كون الحيوان بحيث ان شاء فعل وان شاء ترك واما اللزوم فهو  
 ان لا يفعل الشئ بسهولة ولا بصعوبة فان مر اول الحركات او ان الفعل عنهما صدره ذلك  
 عن انما هو فلازم كان اللزوم انفعال دليل على الشك فنقلوا اسم القوة الى ذلك المبدء اعني  
 القدرة واللازم اعني اللزوم انفعال ثم ان القدرة وصفا كما في **قوله** وهو الصفة الموتره ولازما  
 وهو الامكان لان القادر على ان يفعل وان لا يفعل

اي مقلب ١٣

صدا

صدر الفعل منه بالامكان فيمكن ان كان الفعل لازما للقدرة معلوا اسم النوع من القدرة الى حتمها  
 اعني الوصف الموتر في غيره واللازمها اعني الامكان وصدقها لولا للابيض لانه اسود بالنوع  
 وسمو الحصول فعلا وان كان في الجملة انفعالا لان كان النوع بالجمع الاول كان متعلقا بفعل  
 على اسمي الامكان فوه سمو ما يتعلق به الامكان اعني الحصول والوجود معلما ان المراد بسبب ما  
 وحدوا بعض الخطوط صا كما لان يكون صلحا لم يرب مخصوص وبعضها غير طابع له سمو ذلك **قوله**  
 قوة للحق الذي يصلح لان يكون صلحا له فالنوع بالجمع الاول يتناولها الضعف وباتسا العو وبالنوع  
 سهوله الانفعال وبالبراع عدم التاثير وباتسا مس الصرون وبالسداد كعدم كون الخط كذلك  
 والنوع مع الامكان المتعارف للعدم تنايل الفعل بتقابل العدم والتكليف وهي بمعنى عسر الانفعال احد  
 نوع الكيفية الاسعداوية والنوع بالجمع الاستعداد والقدرة من انواع النوع يعنى الصفة الموتره  
 قال الكافي النوع مع الصفة الموتره عرقها الشئ باهنا مبدء التغير في اقسام حيث طواها ومبدأ  
 الكلام فيه يورد الاطلاق التاثير على المعنى المتساوول للتاثير والقبول كعدم وانا نقلنا مبدء  
 الجاهل المتعلق بلفظ النوع سبها للتعليم على معانيها المختلفة لعلنا نزل قدمه في مورد استعمالها  
**قوله** والصفة الموتره اما ان يكون من النوع كما هو كالتقسيم للقدرة الى اقسامه الاربعه **قوله**  
 عين النفي والابيات فلما خرج عنها لكن احضار النوع الساع الى يكون مبدء الفعل واحدا  
 النفس العكسه مما لا دليل عليه وكذا الحال في ساير الاقسام وعلمهم بنوع على وجوده ولم يردوا  
 في ذلك صراحتا كما في احضار الفاعل على امر **قوله** الثاني ان يكون مصدر الفعل واحدا  
 بدون الشعور وهو الطبيعي مبدءا اذا كان ذلك المصدر صورة صورته فان القوى الموصفة  
 لا يسمى طبعه الاحرار **قوله** فكون تاثير التابع له من جنس تاثير الكسب الرابع وتاثيرها  
 اما هو مما يجانسها فان اثر الحار مثلا هو اوانه وماه المراج فيما كانه وتاثير العدم مما لا  
 جاسمها اعني الفعل فهما معايران وقد يقال يجوز ان يكون نشوع واحد باعتبار  
 معلله نوابح متنوعة معاير النوايع لا سلمه صدور النشوع **قوله** فان القادر هو الذي يصرف  
 الفعل وتره للقادر تفسيره لا يبان لزوم الفعل له ووجوده عنه وهو الذي ان شاء فعل  
 وان لم يشاء لم يفعل كما سأل ان المراد بالوجوب ما يلزمه الفعل بلا مبدء **قوله** بالاشترار  
 اللطيف وذلك لان العدم على القيام مثلا محصه به وكذا القدرة على التقوى محصه به فالجواب  
 لفظ القدرة عليها كما يكون بالاشترار اللطيف **قوله** لان ما بين القدرتين المختلفتين كان  
 في مفهوم واحد هو المسمى بالقدرة كما ان العلة التامة مع كونها محصه مشتركة في مفهوم واحد  
 هو مسمى بالعلم التامة المسمى مبدءا لاشترار كل ذات القدرة

وهو ٩

بين المدور كما في النفس المتماثل والاول ان يقال موافقة النفس المتماثل للوقوف ان الجمهور يسون  
 القدرة الواحدة المتعبد عند سلامة الالات ال افعال متفان **قول** والسكف بعد التدور  
 غير واقع الى اتفاقا كما ذكره من الدليل السمي وان كان حادرا الوقوع عند بعضهم **قول** اجيب  
 من الاجابة الثالثة كرمها الصم في نقدا يحصل **قول** على معنى انه باصوران مومن حال التدور لا قبلها  
 حاصله باصور مكلف في الحال اعني في حال الكفران مومن في ثانی الحال فاحال طرف للسكف في  
 المكلف فان قلت بل لم ان يكون في حال كونه مكلفا بالايان غير قادر عليه وذلك مكلف  
 بالايان قلت انما لم المكلف بالايان ان لو كان مكلفا باصع الايمان في  
 الحال وليس كذلك بل هو كما ذكرنا مكلف في الحال الذي هو حال عدم القدرة باصع الايمان  
 في ما في الحال الذي هو حال القدرة فلا يكون من المكلف بعد التدور في سبب ان يقال ان ستم الكفر  
 في ثانی الحال فلا يكون قدره على الايمان وان تبدل بالايان لم يكن مكلفا به فيه لا ستم  
 السكف يحصل احوال فتمت في السكف والقدرة التي هي شرط الالات ان التكليف لا يتعلق  
 الالات بمدور اللازم منه ان يكون المكلف بمدور في زمان وجوده واما كون القدرة حاصلة  
 للسكف فلا على ان السكف يحصل احوال في سبب اذا كان في سبب او لا بد من التكليف في  
 جاز ان ستم السكف حال القدرة مع ستم ان السكف لا يتلا ولا يتصور ابتداء في زمان وجود  
 الفعل وبما قررناه مدع شنيع العترة على الاشاعة بل هو عدم العصبان او لا تكليف في  
 الفعل عدم القدرة فلا عصبان ومع الفعل لا عصبان ايضا وذلك لانهم لا يسلون عدم العمل  
 قبل القدرة ولا مدور فيه كما حققنا **قول** والحاشية الى القدرة وحدها حال حدوث الفعل متحققة  
 مع ان ما عتق من لازم القدرة اعني كونها محاطا بها في محل الفعل من عدم الوجود في ثانی  
 كون القدرة مع الفعل او لا حاشية للفعل الى القدرة حال حدوثه مجموع بل حاشية الفعل حال حدوثه  
 الى القدرة محده لان ذلك حدوث الالات بالقدرة السارة له في الوجود وما يتوهم من انه يلزم  
 في احداث الحادث والى الوجود فيوانه ان الحوادث الحادثة ما حادثة او لا احداث  
 الحادث بل ذلك الاحداث كما ذكرنا في تحصيل الحاصل **قول** وشي الثالث ان كلامنا في قدرة  
 المدور انما يدعي ان قدرة المدور حادثة حال حدوث الفعل متعارفة له لان القدرة على الاطلاق  
 حادثة للفعل لم وحين حدوث قدره الذي هو او قدم العالم كما عزم بل قدرة المدور حادثة قديمة ولها  
 نتائج حادثة معارفة للافعال الصادرة عنها **قول** فان القدرة في نفس بعض مدور الدليل  
 المدور حادثة وان يقال من ان الرض لا يطلع على صفة المدور وان صفة المدور ليست مدورة بل  
 في الالات في الكلام في المعاني لاني اطلاق

**قول** لان لو لم يمد ما خولوا عليه في امتناع اصحاب طبين تامنين على معلول واحد شخص وانما ستم منها  
 اذا كانت كل واحد من التدورين مومن واما من زعم ان القدرة قد يكون كالسنة لا مومن قد حور  
 تدورين مومن وكالسنة على مدور واحد يقع بها معا كما في افعال التعداد الاختيارية ولم حور اصحاب  
 مومنين ولا كاسنين **قول** ولكن لا يمكن وقوعه بها بعد ان الحال وقوعها معا على سبيل  
 الاصع لاد وقوعه لكل واحد منهما بل اعني الالات لاننا تعلم بالقدرة تدور شخصين على ان يكون صميم  
 كونه مينة شخصية على سبيل الدليل **قول** نفس ذلك الدليل وذلك لان مدور على قدرة القدرة وتكون كل  
 واحدة منها مومن سواء بعد التدور او لا كما لا يخفى واد امتنع اصحاب التدورين لحد واحد  
 على مدور واحد امتنع ان يكون قدره الشخص على مدور مماثلة لمدوره على مدور او لا الا ان كان كل واحد  
 واحد من التدورين انما للذين مدور على كل واحد من ذلك التدورين مدور واحد المدور مع  
 مدور القدرة عليه من شخص واحد وحاصل الرد ان حال التدورين حال التدورين فيجوز تعليق  
 التدورين مدور واحد شخص وان لم يوافقها معا على سبيل ما عتق في التدورين لا باعتبار احوال  
 تدورين متمكنين من مدور واحد او من مدورين فادرس مدور واحد فاذا جاز وقوع ذلك  
 المدور باحد التدورين في مدور الزمان مثلا جاز وقوعه فيه بالاعني لان لو ارم الالات محدهم  
 حور وقوعها في زمان واحد وقد حكم بحاشية الالات اذ حار وقوعها باحدها وصد ما في زمان  
 جاز وقوعها بالاقوي وهذا ما ودك على سبيل البدل دون الاجماع **قول** ويجوز ان يكون  
 احوالهم الامور رما ده بوصح حال الحوادث كذا ينبغي ان يقال ولا حور ان يكون ذلك الحاصل  
 من الامور المحسوسة حال القدرة متبين ان يكون امر موجودا غير شخص في الجسم حال القدرة فيكون  
 ضد الالات وحوادث **قول** قد من نفسه انه حار كونه حادثة حاله دالة على الحوادث كدالة العاكبة على العلم  
**قول** والحاشية الى الكيفية النفسانية والى ستمه وصدورها عن النفس على ملاك وروية  
 لم سم حادثة اذا كانت راسية فان لم يكن مبداء الصدور فعل عنها كالمكان العترة الاعتقادية  
 مثلا لم يكن حادثة اذا كانت مبداء الصدور الافعال عنها بروية وتامل واد اجتمعت فيها  
 المدكور سميت حادثة كما في سبب من خبر ان يروي في عوف ووف من يضرب الطيور من  
 غير ان يفتقر في نقر نقر واعلم ان العلوم المتعلقة بكيفية الاعمال مثلا يكون مبداء الصدور  
 تلك الاعمال عن النفس لا يسببها ولا يسببها على وان كانت راسية فاد حصل للسكف  
 سهل بها على النفس تلك الاعمال بلاروية وقد كانت تلك حادثة واد اوفت ما فصلنا  
 طردك بطلان ما قيل من ان المدور المدكور ستم ان يكون جمع الصفتين عليه او غير ما حادثة  
 كذلك فان علم الطب والتفسير وغيره لا باعتبار الحلق

**قول** لان القدرة صالحة لان يقع بها الضدان من ان فسرت القدرة بالقوة العقلية وان فسرت  
 السجدة بالعصر في التاثير فالفرق انها مستمرة للفعل دون الخلق **قول** واعلم ان ما ذكره في مقدمه  
 الخلق للقدرة والفعل وذلك لان كون الشيء صالحا لان يقع مبنيا على السمة وكونها صالحة لذلك  
 صفتان متماثلتان لا يصدقان على ذات واحدة من جهة واحدة يجب ان يتعاير القدرة والخلق  
 اما داوما واما اعتبارا واما صادا ومما امتناع اجتماعهما في محل فلا يتبع والطامة اجتماعهما في محل  
 واحد بالعكس ال فعل واحد وما يوصف من ان يتبع الصفات المتماثلتين لاربعان لهما وسائر الاربعين  
 سلم امتناع اجتماع مدين المكنون وبين الوضوح من اللبس لا يتضايفان وذلك معنى التضاد  
 جوابه ان سائر الاربعين يخلو من سلم تعابير المراد من اجتماع اجتماعهما في محل واحد  
 لا امتناع الاجتماع مطلقا لان اتصاله وسنة كمنه ستره قد جعل عنها اقوام فضلو واصلوا  
 وتكون كون الفعل بحيث يكون كليفا وتكون الخلق على خلاف ذلك بل على تعابيرها دون تضاد  
 فعلم انه اطلق التضاد على التعابير في المفهوم والمصدق اطلاقا على العام وبويع قول الامام  
 في اللخص واليون بين الخلق واصل القدرة وليس الخلق الفعل واعلم ان الخلق في عبارة المتن مراد  
 على انه فاعل صادر والمفعول محدود ان الصالح الخلق القدرة وان الفعل فيها منصوب معطوف  
 على ذلك المفعول المحدوف واما نصوصه المتغايرة الخلق الفعل بنا على ان اكثر الاخلاق تخص المراد  
 الافعال **قول** تخصيصا بما فيها والادوات كمال وجبر وشروا في مختلف ال اختلاف بين الادر  
 اية الكمال والخير والاذم والشبه ال الكورين وهو المراد تاد كر في المتن من اصلا في الاضافة  
**قول** والذم لا يحصى حصول مثال الذنوب فان الانسان قد يسهو ذات جلال ولا يفتقد في بصور  
 وحصول مثالها عند بل لا بد في ذلك من يعلمها ايضا فان قلت قد يفتقد الانسان بتجمل جماع  
 حسناء وتجمل شر شرير في غيرنا التذاد ولا ينيل قلت مسائل كحل التذاد  
 تحمل النيل وقد يوه الانسان ذلك الخلق سعيا لجمته الا لتداد كما يتفرغ عن كمال الام للشفقة عنه  
**قول** والنيل لا يدل عليه الا بالخارجي ان دلالة النيل على الادراك بالاتزام ولكن مخرج  
 في التفرغ لا يقال قد تفسر النيل بالوجودان نوع اصناف الادراك فيكون دال عليه بالنفس كدلالة  
 الاحسان السائلة على الاحسان التي توفها وهي معتزة لا ما تنور المراد بالوجودان الكور صهيما وهو  
 الاصابة والوصول لان الادراك الساطع كان في النفا بالواحد **قول** ودم الاعمال الدال  
 وارده بالخص الال خارجي قدم الادراك الذي هو الاعم لان عدم الاعم في التفرغ اولى واجت  
 فان قيل قد يحصى النيل بالادراك كما اذا امر به نحوه وكان مشورا فان لم يكن الادراك الاعم  
 فلف ما مال جيبه في كذب الصون لا يتيسر بالاعمال

نيل المحبوب على اصابته اياه ووصوله اليه وان كان مستعدا لا ادراك به لكنها لا تصاد فان قطعها فلا تقوم  
 بينهما اصلا لا بالاعمال الغوم بحسب الوجود في معناه كلما حصل من حصول ادراكه وليس كل حصول  
 ادراك شيء حصل منه **قول** بل ادراك وصول المستدال للذنب ولا بد من ذلك من سبل ذلك الوصول  
 واما بتوضي اد لا فرق بين سبل السبي وسبل الوصول في التعريف انما يظهر في الادراك النيل **قول**  
 والكمال والخير جهنا هو الكمال والخير بالقياس ال الغير الصبي ال لا يبي بالكمال والخير جهنا ما هو كمال  
 وفيه مطلق ال بالقياس ال كل شيء فلما اختلف بالاضافة بل معنى اهما ما يختلف بالاضافة ال الغير والكمال  
 سطلق بان على ما هو حاصل للشيء بالفعل سواء كان مناسبه لاسعاه او لا يطلق على التقييد بالكمية  
 وهو اللامه وهو المراد جهنا **قول** واخر الخير لافادة التخصيص لكل ال لافادة تخصيصه للمع المراد  
 بالكمال فان الكمال قد يكون مورا عند الشخص وقد لا يكون كذلك واما الوتر عنده فلا بد ان يكون كماله  
 بوجه ما في اعتقاده **قول** تخص بالوجه الذي هو كماله وبغيره ان التذاد به يخص باذراكه من ذلك  
 الوجه دون ادراكه بوجه آخر **قول** فهذه ماصفة للذم مسلي ال دليل قام على ان الخلال الكورين وجودها  
 بالوجودان السعاه بالذم حقيقتهما في نفس الامم ما ذكرناه ولم لا خوران يكون لازما مساويا بحقيقتهما  
**قول** وبما لهما ماصفة اللام فهي على ذلك سابقا ادراكه ونيل الوصول ما هو آفة وشرة عند الادراك  
 حيث هو كذلك فالآفة هي العصفان المتقابل للكمال والشرة هو ما لا يكون مورا **قول** وقال محمد بن  
 بكر ما الطبيب رعم الطيب الراري ان اللذم في العوار ال الحالة الطسعة بعد اروج جهنا و  
 بعبارة اخرى هي اروج من الحالة العه الطبيعية ال الحالة الطسعة فالقول بان اللذم عند وروج  
 عن الحالة الطبيعية ليس من بل ذلك هو الام او سببه واللذم عند زوال اللام الذي هو وجوده  
 كما هو المشهور عند فذم الاكل من زوال كم الجوع ولذم الجوع زوال دقة قوة الجني لا وعينه  
 ومكده العكس قال الراري ان الامور الستمه لا يشوبها كذا كذا زوال حاله غير طبيعية  
 حاله طبيعة يشوبها فقد قال ان ادراك الحالة الطبيعية ذلك الزوال الذي هو اللذم فطو ان  
 ان ادراك الحالة الطبيعية ال اللامه هو اللذم عند اوجدها ما لم يوصح مكانه فبالذم ال الاعم في  
 اللخص ان اللذم لا يتم لما الا بالادراك والادراك الحسبي سيما اللبسي انما يحصل بالانفعال عن  
 الصد فاد استغوت الكيفية لم تحصل اللذم التمسبه الا عند نيل الحال العه الطسعي ظن  
 الطبيب الراري ان اللذم نفسهما من ذلك الانفعال والاروج من تلك الحالة الغير الطبيعية فقد  
 احد ما يوصح مكانه بالاذم وهو ظن فلهذا فان الانسان قد يلمد بانظر ال الوتر  
 احسن وما لو توفى على مشه علمية وبوصول حال العه من غير ان يحط ساه منه ال سبيل ال  
 وصولها اليها حتى يكون له حاله غير طبيعية

بفقدانها

ان يكون الاشياء في قول بوجدانها صور الشوق اليها ويو بان له شعور ابككت من الامور فيحصل اللام  
 فاذا حصلت له صور المعينات حصل له كل ما يتفق فيها في قول ح الم الشوق من وجه فكلون  
**قول** وقد سجد الام الى سوي الاتصال معط فاوان انا بوجه بوجهها الاتصال والروح انا بوجه لاهنا  
 بوجه العيون ايضا لان الاوان سجد بها من جانب ال او فيتنفق اتصالها على الخديت وكذا السواد  
 الشد بوجه لشعور حده والبياض لشدة بوجه لوجه البضا واوازه والكوصه بوجان لفظ النون و  
 العفوصه لفظ التقييض فينبه النون والرواج الحاف والاصواب التوبه بوقان بعنف ودميت  
 ان السبب الذي اللام هو تونق الاتصال او سواد المراح المختلف اما الذات كالخار والباريو واما  
 بالوض كالبايس فانه لشدة تقييضه فديفرق الاتصال واما الربط فلا نوم لابالده ولما بالوض واضر  
 الامام ان السبب الذي هو سواد المراح المختلف معط وابطل كون تونق الاتصال سببا له بوجه منها  
 ما ذكر في الكتاب واجيب عنه ومنها ان اللام قد يحصل عن سوي الاتصال فان من عقوبه  
 بسكين حاد في الغاية لم يحس بالام الا بعد زمان حتى اذا حصل سواد المراح تام فلا يكون التونق  
 سببا ذاتيا للام واللام يخلف عنه ومنها ان اعتد الكيوان بوجه بوجه اوانه ابد اول  
 احساس باللام اصلا وقد جاب عنها بان المراد بالسبب الذي لا كماله ال سبب موصل بينه  
 وبين السبب جار ان يكون مشروطا بخلاف عنه السبب بفقدانه على ان الفرق الحاصل في  
 الاوان ما لا اعتد او ان كان ميكرا الكنه متصغر سم فلا يحس به لضعف والسمان **قول** لان الام  
 الحس الذي هو اللذذ او اللام كان للقول الحسه كالات مؤنفة عند ما بنا لها ويدركها من برة  
 الحسه فلهذا كالات مؤنفة عند ما بنا لها ويدركها من برة الحسنة فكلو  
 ملذذ بها والتفصيل منها ان يقول للذذ كالات هو بكنيفها بكنيفته الحلاق مثلا وللباصر  
 كالات هو مشاهدتها للالوان الحسية والسكال الجيدة وللسماعة كالات هو اسماعها  
 للاصوات الرحيمة والنجيات المكسبة وللشامة كالات هو ادراكها للرواج الطبيعية  
 كالات هو ادراكها للكتف النكسة ونسها للسطوح اللينة الناعم وللقول الحسية الباطنة  
 كالات تصور خلية ما وتصور مضره ما حلت بعبثوب علمه وكالتكليف بصوت شئ بوجوه  
 وصوره سي بذكره همدكن مملع التوبه اذ ان الب كالاتها وادركتها من حيث انها مؤنفة  
 عند ما التذذ بها وللقول العاقلة انها كالات هو ان يعمل فيها بعد السطاعتها حلية  
 البدر الحقي تال كحسب نعلس ذاته وتترجم فاته الذائنه والعقلية وتعمل فيها ايضا  
 نظام الوهوه على ما هو عليه بصورا وتهديقا على الوهوه البينع البر عن شوايب التطون والادام  
 وللنفس الناطقة كالات هو ان يخلق بالاحلاق الناطقة

ذهب جالينوس الى ان  
 السبب الذي للوحيج  
 هو سوي الاتصال

السنان

السنان من الاعمال الصالحة فاذا حصلت لها من الحكمة العلمية والعلمية وادراكها من حيث  
 كالاتها ومؤنفة عند ما التذذ بها لا يحال لم نقول لاسكت ان الحلال اذا كان اقوى وافضل وكان  
 ادراكه اعم واكمل كان الالنداد به اعظم واخيل وانت تعلم انه لاسنة لكال التوق العاقلة و  
 ادراكها لكال التوق الحسية وادراكها فلا بوم كانت اللذذ العقلية اعلى طبيعه من اللذذ الحسية  
 ولذذك يرى الدين اتوا العلم حطامها سحر وول طبيعات الحسوة الدنيا وينتجون بلدر النابجا  
 مع الحوى ولا صدرك عن هذا التفات طاعة منهم ال شئ من شهواتها فان ذلك منهم  
 ليس من حيث انها لذات حسه مرغوب فيها بل من حيث انها ما يقابل السهم وسابل  
 ال تلك اللذذ العظمي ذلك فضل الله يؤته من يشاء ومس على ذلك ما ذكرنا حال الاكبين **قول**  
 فقبل انها بوجان من العلم بالمعنى الاعم وذهب ابو الهذيل العلاف والنظام ولجاي حط و  
 البلخي من المعلمه ال ان الارادة متشابهة اعقاد النفع سواء كان بقينا او غير فالواو الحقد  
 ان سعة القادر ال طرف القدر واعني فعله وتكرهه بالمسوية فاذا اعتقد نفعه في احد طرفه مرجح ذلك  
 الطرف عنده وصار من الاعتقاد مع القدره محصا لوقوعه منه وذهب حاضه منهم  
 ان من الاعتقاد وهو المسمى بالذراع ال الفعل والترك واما الادارة فهو مثل يعقب  
 اعتقاد النفع كما ان الكراهية اعراض يعقب اعتقاد الضر وذلك لا كراهة اما يعتقد نفعه  
 في شئ ولا يبرين الا اذا احدث قينا بل بعد الاعتقاد **قول** وسائل ان يقول ماذا  
 كلام الحصر في سعة الحاصل ردا على ما ذكر من وجدان الميل المرتب على مله العلم فان المعاد  
 الاسم بالقدرة لا بوجهه ذلك ميل وقاتل الاشاعرة الاراق بوجد بلا اعتقاد نفع  
 ولا ميل يعقبه فان الهمارب من السبع اذا عن له طريتان منسا وبان في الافضاء ال  
 النجا فانه يسلك احدما وطعا من غير ان يعتقد نفعه بوجه بل مرجح سلوكه نحو الاراق  
 من غير ان يكون له اعتقاد نفعه فصلا عن ميل يعقبه فالاراق صفة معارض لها كخصه  
 لا حد طرف القدر وبالوقوع فالواو للقادر ان مرجح احد طرفه نحو الاراق من غير ان يكون  
 مرجح كخص بذلك الطرف كافي المثال المذكور ونظاير والمغزله اكر وادتك وادعو ال  
 لانه لا بد من مرجح مخصوص فالواو ليس بمرم من فرض النسابل في تلك الامثلة ان يكون  
 كحسب ساس الام ولا من الشعور بالرجحان الشعور بذلك الشعور على طبيعه الهمارب يعقب  
 يسلك الطرفين الذي على سبانه لان الميمن اكثر قوة والقول بوجه الصعب كما ينسا مدعين  
 يدور على عقبه **قول** فاراق احد النعابيلين لازمة كراهية انقابل الاو فيسلك رجا ببقهور  
 سخص لكل من النعابيلين فابق فارادها وايضا فان

ضعيف المراج قد يكون الحار والبار معا ويميل الى المعتدل والحوار عن الاول انه عالم مرج عنده احدي  
 الغايدتين لم يحصل له ارادة وح يتعلق الكرامة ما يقابل الاوه عن الثاني ان معاني الحار فاليس  
 بار والارادة متعلقة به **قول** فان ارادة غير فاعل الفعل لا يصح اخصاصه مع ان فاعل يوقت  
 دون وقت فان ارادة زيد مثلا اذا سعلت عمر ولا يخصص ذلك الفعل للملك الارادة والحال  
 في الكرامة على حد العكس والركن فالتعذر له ارادة الله تعالى متعلقه بما ان الكفا واما النفساني  
 مع عدم وقوعها وكرامته متعلقه بالكل والنسوق مع وقوعها **قول** قد سئلان بذاتها فان  
 مثلا قد يدان حصل له ارادة الطائفة وقد يكون كرامة اباها واما الشهوة اعني توفيق النفس  
 السذات فلا تصور تعلقها بنفسها وقول من قال حين سئل ان الشهوة الشهوة ان الشهوة محمول  
 على ارادة الشهوة الحار او كذا الحال في النفس وقد يفرق انها بان المريض قد يريد شرب دواء  
 يشربه ولا يشتهي بل يتفرغ عنه والهام قد سئل الطعام والارادة وقد يفتان كبره انهما  
 عموم من وجه بحسب الوجوه ونفس على ذلك حال النفقة والكرامة **قول** ان الحيوة بالسياسة  
 مشروطة ما عند المراج اما قال بالسياسة البناء اعراضه عن صوتة تعالى فانها مشروطة بذلك  
 لا يتصور متساك احد المراج **قول** ملوا صلح الامر به بالسياسة اليه ان بالسياسة ان ذلك الموضوع  
 بطال الوجود والامارة الطلوبة عنه **قول** ومن يعارض عن الجسم المركب من العناصر الارادة عند اخذ  
 الحكماء واما عند العترة فالسياسة عيان عن مجموع حواهر علومها ما تسمى خاص لا تصور قيام  
 الحيوة ما قبل منها والاشاعة لم يشترطها بالسياسة بل حور وقيام الحيوة كحور واحد **قول** منه  
 بعض الحسن او كذا فان قيل المستكوت من ولا حسن ولا عكس والعصا العلوي من ولا حكمة  
 له فلا يكون الحيوة متغيبه لها قلت ذلك وجوه التاسع فلا يصح الاقضاء **قول** اجبت  
 الحيوة فابنه مجموع من حيث هو مجموع ولا سلك ان مجموع من مدرك الحسنة شي واحد اما وحدتها  
 وحد حصة او اعتبارية فان لم يكن الحيوة سارته فيه فلا كلام فيه وان كانت سارته  
 فلا بد من وحدتها الحصة من وحدتها كلها وقد حقيقتة ولا سيما في عود من الوصف الحصة  
 الكثرة لو اطر صون او مبنية وحدته كان السرور والنجون **قول** واجيب عنه بان المراد بالكل  
 السعد من مدار الاستدلال من الطائفة بالابه الكريمة لا اطال مدبرهم لا نبات المذهب الاول  
 برو عليه كما نؤمن ان سلطان الربيل لا يمد سلطان الدول على الظاهر انه عدم الحيوة على النصف منها  
 لان مدار العذر محقق متساك دون الزيادة عليه **قول** ومن الكيفيات النفسانية التي والمرضى من  
 الكسفة النفسية الصاعقة بجزى الحيوة الا الصحة والمرضى فان حال النبات من الحد والمهم و  
 ثم هي اذا كانت سلمه كان النبات صحي ان كان

الاول هو الشهوة  
 وهو من الشهوة  
 وهو من الشهوة

ما وقد كان حريصا على الكفا ان التعويض المذكورين لا ينافون صحة النبات ومرصه لان الملكة من  
 المخصوصة مدوات النفس والنبات من منها وبنية تحت لان النبات له نفس سابعة بصدور  
 عنها اما حيل متفنته مسماه بالافعال الطسعة اللهم الا ان خص الحال والملكة بالسوق ذوات الشهور  
 وتندم الملكة على الحال في السورين مع ما هو كنهها في الوجود لكونها اكل النفسين واقوى بما سبب  
 من اخصا سلامة الافعال او اقتربها فان صدور اصل الافعال منسوب الى الموضوع وصدورها  
 بوصف السلامة او الآفة منسوب الى الملكة والحالة فالصا من الموضوع غير الصا من كنهها كما يشعر  
 عن الحد فلا ساق فيها والرضى يعني المذكورين قابل الصحة معان الضدين وقد يفهم عدم الملكة  
 المذكورين في عويف الصحة فان عدم العلم كافي في عدم سلامة الافعال التسمية بالآفة فيها بلهاج  
 سائل لعدم والملكة **قول** لان كل احد يترك بالفرق حواس من الامور على انها امور وجدانية  
 لا شبيهة في وجودها وحياتها معلومة بمنزلة بعضها عن بعض واعدادها بالوجود ان الصا من  
 ما يهور من العرش الى ذكر لها من عهدها الا ان يرددها تقريبا الا انها الموضوع بارأها  
 وقد سبق لك كلام في هذا المعنى **قول** والسبب المحل لاصل الروح قال الحكماء ان لوجود الحوادث  
 في عالمنا مبداء عام الغيظ وان فيضه اما يخصص بسبب محصل هو الوجود فوجب ان  
 يفرق الاسباب المحل لوجوده من كلفه انفسانية وانفقوا على ان الفرح والهم والغضب والخوف  
 كينيات ما سوا لانفعالات حاصه بالروح الذي في القلب لم ان تلك الانفعالات والكيفيات  
 العاوية لها قد سدد وبصعق لاسبب الفاعل الغياض بل بسبب استعداد الكوم السهل وسهولة  
 فالوا ولا صلح الروح بسبب حسمان تسمى سببا مودا وسبب نفسياني تسمى سببا فاعليا و  
 لا سببا من ايضا سبب ومثل ذلك الحال في اسم والاسباب المحل لاصل الهم مقابلات متفرقة  
 الاسباب من افاق له الروح كافي الفاقة والمفهوم من المرض والسبح واما علة الروح كافي  
 السوداء وهي واما رفة كافي المرآة واما كدورته كافي السوداء **قول** وسيدرج في صف  
 الاسباب ان الاسباب العاطلة للروح ولا حتى ان الاخصس بالحسوس اللطيفة وتحرير الامور  
 المفروقة راحسان الى العلم واليا منه راجعة الى العدة فهما مرصا المكان كان العمل والهمر  
 الغيضان وسيدرج معها ايضا مقابلات الامور الفذرة في العلم والقدرة والاسباب الموصفة  
 لشدة الروح او العلم من سبب الاسباب الموصفة لاهلها ومساك شي هو موجب للشدة وهو تكرر  
 الروح او العلم لان الجسم الواحد اكله يكلفه من اراد حصل منه استعداد اتم لقبول تلك الكيفيات  
 الا برب ان الجسم اذا سخن مرارا كان اسرع سخما واثبت سخونة وينبع الروح امر ان احد من قبول  
 الطسعة وينبع الامور اللطيفة الخ لكونه والنال محل الروح

ملوذة 9



الروح وبسبب شيان الاول الانبساط للطقس النوام والاعجاب المارة العادة البه لان الروح  
اذا حرك بالانبساط طالع خلاف همه العداا ووجب ان تسبق العداا اما لتلازم صفات الاحسام  
واما لامتناع الخلا وسع العلم ايضا ان احد مناصب الطبيعة وسعة ملأه الاشياء ووجوه  
الروح عن الاعتدال واستعداد الروح للتحلل وقد تولد بيزل فالتحلل وما سهاها تتكلف الروح  
سبب الهمه كما حدث عند اسطفا اوان العور به لشدة اجتماع الروح وانقباضه وبتبعه  
شيان الاستعداد لعدم الانبساط وعدم اجاد المارة العادة الله **قول** احد مناصب  
العصب الثابت اذا كان في الغضب ثابتا وكان الانتقام عرا يونس فيه لغاية صعوبته ولا يتغير  
به لغاية سهولته كانت النفس مشتاقة الله اذ اقله للعضوب علمه يقبض العوس فيوزنها  
دكن جدا ولا الشيا في لها ال ما يسمى لانه كما كتبت وال ما يتفنت نسبه لوله لانه كما حصل  
فلا مورها جدا لذلك لا يهور عند من السلطان ورعيته **قول** والصم والمطعمه وغيرها  
المطبق يطلق على معنيين احدهما المحذور وهو العداا الحاصل من ضرب عدو في نفسه والسا في العدا  
الذي له كسبه صحيح من الكسور التسوية التي من النصف ال العشرة والاثم بعامله بالمتبين ومن سميات  
المتفصل الاولية والتزكيب اعني كون العداا بحيث لا يعود الا الواحد وكونه كجذب بعد غيره  
الواحد ايضا **قول** اعمر الخطوط الواصلة بين نقطتين صداا ذكره ارسطدس فالحق الامام  
وفيها كمال لان الخط السندبر يسع ان يصير مستقيما اذ لا معنى للخط السندبر الا تلك النهاية  
المخصوصه فاذا وجد السندبر فلم يبق تلك النهاية الا اول بل زالت وحديث لها اولى فيبين  
ان السندبر والمسدبر والمكتفي انواع مماثلة وان الاستقامة والاستدارة والاختنا اما  
فصول منوية واما لوازم للمفصول المنوية فيسجل روالها مع بقا ذات الخط واد اكان كذلك  
اسم ال انطاق احد من ال انواع على نوع او منها فان منع ان يوصف السندبر ملاما انه ازيد او  
انقص من الخفي او مساو له فظهر من صداا ان ما يقال ان كل قوس هي علم من وبرك كلام  
مخارج على سبيل الخيل الكاذب وقد اجبت عن ذلك بوجهين احدهما اننا لالام اذا  
وجد السندبر فلم يسع تلك النهاية المخصوصه التي هي السندبر بل ذات تلك الخط باق كماله  
لكن زال عنه الاستدارة ال صفة الاستقامة فيها وصفان عارضان كجور وال كل منهما  
ال الاثو والثاني ان الطمان السندبر على السندبر جابر مع بقاها على فالحدها كان اكثر ال درجة  
على سطح مسوي على ان يهور ال وضعها الاول فان خط دائره على سطح تلك المنطبق على خط  
مستقيم في ذلك السطح عانه فاني الباب ان الانطاق منها يدرك من السندبرين صداا في  
على انالام كون اعتبار الانطاق اعلا لابه

في التباين

في التباين والحكم به وبالكلام من الحائرين بحال وبمسئلة في الرسالة للمعول لبعض الافاضل في قوله  
الدرجة **قول** ورسم ايضا صلا الرسم هو الذي ذكره اقليدس وهو طام والمراو ما يطان او انه  
المفروضة على جميع الاوضاع ان او اية المفروضة تطون على الاول المعروفه في ملة على جمع الاوضاع و  
منذ الجمع لا يوجد في غير الخطوط المستقيمة كالاجنح وقد يرسم السندبر بانه الذي اذا ثبت ههنا  
وقبل لا يتغير وضعه ويرسم ايضا بانه الذي اذا وقع طرفه في امتداد شعاع البصر مستويا  
ومد الاقرب ال منهم العامة كان السندبر اذا اراد ان يوق السندبر الفتح او فقه في امتداد  
الشعاع **قول** ولا سلك في وجود الخط السندبر قد يقال لا بد من دليل كوار ان يكون كلها متشعبة  
فليس الا الحنا فلا يدرك وايضا قوله وكا انه موجود فالدائر ايضا موجودة ان اراد به الفسك  
المتشعب فهو لا ينفذ البغين وان اراد بوقف وجودها على وجود الخط السندبر فهو لان  
الوكل المستقيمة على سطح مستويا اذا ثبت احد طرفيها ووجه الاثو فصلت الدائر واعلم  
انهم قالوا اذا حرك نقطة في سميت واحد حديث فط مستقيم واذا ثبت احد طرفه ووجه  
للاول ان يهور ال وهو الاول حديث دائره كما ذكره واذا قطعت الدائر بنصفين وان  
الخط النصف على حاله ووجه النصف ال ان يهور ال وهو الاول حديث كره ومنه كل  
محسبات تتشبه لهور من الامور والا فالعطف مباح عن الحد الثاقوش السطح الدائر على سطح  
خزونه ما عارضه عن الخوض فكيف يوفى السندبر كره الثاقوش **قول** لان موضوع الخط السندبر  
سطح مسدور وموضوع السطح السندبر سطح مستوي الحكم الثاني صحيح دون الاول لان الدائر سطح  
مسدور ومن موضوع سطحها الذي هو سطح مسدور وعلى بعد مسدور ايضا فعال لم لا كور ان  
يكون السندرة السطح واسواء بشرطين كحلول الخطين في الموضوع الواحد الثاقوش في ذاته  
لثاقوش السندبر وطبل عند تقاطع السندبرين عليه لا يؤمن للموضوع ولا لا زمين له حتى يلزم ما  
ذكره من عدم التعاقب على موضوع واحد واما قوله لم يكن عارضا على السندبر والاسدبر ان  
متصادين ثم وواضا بان عدم نفا والمعرضين لا سلم عدم نفا والعارضين الا برب  
ان الاسدبر والابض لا سداا ان لصور الحوم عليهم ما عارضتها متفاد ان فان السندبر  
بانها لا يهور ال ان على خط واحد فواجبه ما **قول** منه احاطه الحد او الحد ودا حسم سدائرتين  
الشكل العارض للجمع واذا ابدل الحسم بالحد رساا ال عارض للسطح ايضا وقوله كما ذكره في  
لذلك بعد التنبيه على ان المراد بايديها هو الطرف **قول** يكون الخوض حله في كره من  
الكثيبي المحسوسة اعني اللون ومن الكثيبيات المخصوصه بالكميات المتصلة اعني الشكل وما عتار الحلقه  
يوصف السطح بالسن والبع **قول** وهو الخفاف

الكيفية صفة الجوهرية المعنوية واما الشهوري فهو مركب من القول وموضوعها وقد يطلق ت  
 على المعروض ووجه كما ذكره الامام في الحفظ والاعراض تعلق به **قوله** وهو صفة الهية تطلق على جميع  
 الاعراض من حيث انها حاصله وموضوعها كما ان الوجود تطلق عليها باعتبار وجودها لها وتوله  
 الوجود صفة اولى الوجودية اولى معقوله معها **قوله** فان النسب التي هي غير الاضافة النسبية من حيث  
 هي لا تصور الا ان النسب والانسب والنسب والانسب والنسب والانسب والنسب والانسب والنسب والانسب والنسب  
 منها ولا يكون فعل شي منها من حيث انه موقوف على تعقلها ولا مستغفلة وقد يكون لبعض  
 النسب مع كونه على منق الصفة حاله اولى وهو ان يكون باراه نسبة اولى لا تغفلان الاما  
 ويسمى ح نسبة متكررة كاللابة مضافا لها مع كونها نسبة بين الالب والابن موقوف على تعقلها  
 على تعقلها بازاها البنية التي حالها كذلك لهن النسبة المتكررة في قوله المضاف بخلاف سائر النسب  
 فالمراد في المضاف كالمادة خلاف النسبة التي هي المضاف فان احد الطرفين متساو النسبة  
 والاولى ليس نسبة فتقول الشارح فالنسبة التي لا يوجد فيها الطرفان من حيث هي نسبة متقدمة  
 قوله غير اضافة ونظرة نسبة منسوب على لوجوده ولا بد من عدم لفظ نسبة بعد قوله والنسبة  
 الى لوجود الطرفان **قوله** اصددها وجوب للاعكاس منق حاصه للمضاف الشهوري فانه اذا  
 احدى الشهوري الى الاو وجب ان يتعكس تلك النسبة فيتنسب الالو اليها مضافا الى الابد  
 كل منهما من حيث اهما مضاف شهوري وان احداهما من حيث اهما مضاف وسبب الالو  
 لامي حيث من حيث النسبة لم يتعكس مثلا اذا قيل الاب انسان لم ينعكس الانسان انسان  
 الاب واما المضاف اعمى فلا نسبة فيه حتى يتصور الاعكاس من اذ لا يقال الابوع البنية  
 كالتعكس الاعكاس كالتعكس في المطلق حتى ما ذكر الاعكاس كالحل لانه محل الاستثناء ووجه  
 ان الاعكاس كالحل جعل فيه المحول موضوعا والموضوع محولا ومنها جعل محول موضوعا لم يكرر  
 كردد كالتعلق مضافا الى الموضوع ويجعل محولا وكذا في البين ما كان محولا في الاصل **قوله**  
 والاو وجوب التعكس من حاصه ساطة للجمع والشهوري والاصل فيها الكيفية فان  
 ذات احد الاضافتين كوران يكون موجودا دون ذات الاو كالب والسبب  
 كل واحد من الوجوه بين الذهن والخارج **قوله** موضع للمضاف المضافه اولى وكذا يقول بالنسبة  
 ال الاضافة العارضة لم يعلم النسبة لعدم مرارا من انه لا بد من وجود طبيعة في الخارج وجود  
 جميع اودا في غير خارج ان يكون الاضافة الاولى كاللابة مثلا موقوف في الخارج ويكون الاضافة  
 العارضة لها بالاعكاس ال كالمعاني من الاضافات التي هي نسبة تسطع السطع فيها  
 ما سطع الاعتبار وحاصل الاعتراض ان زيد مثلا

فما كان

كما ان كونه مضافا الى الابوع العارضة واما الابوع فلا يحتاج في كونها مضافة الى اضافة اولى ان  
 لها بل من مضاف بذاتها فلا يتسلسل للاضافات والجواب ان النسب من حيث النسبة بل من حيث  
 الابوع لا محالة حاله ان محل في بعض لها اضافة اولى بالنسب اليها كما بينا وسلسل لا يقال لما كان  
 مفهوم الابوع مغاير لمفهوم حصولها بل كالمعاني حصول الابوع فيه صفة زاوية عليها واما حصولها  
 في المحل فليس له مفهوم وراا كونه حصولا في ذلك المحل فلا حوم كان حصول ذلك الحاصل في المحل  
 ذاته على ذلك فيكون ماقبل في وجود الوجود لانا نقول حصول الشيء في محل كالحل ان يكون غير ذلك الشيء  
 لا ويحس الشيء في نفسه متقدم على حصوله في محله ولا يتصور عدم الشيء على نفسه **قوله** كما بينا  
 لغرض في الوجود ومتميز بخصوصيتها وما به الاشتراك مغاير لما به الامتياز لوجود الاضافة مغاير  
 ما هيبتها واصناف خصوصيتها بالوجود متقدم على وجوده لان الشيء كالم يقصف بالوجود لم يكن  
 موجودا لكن انصاف ما هيها بالوجود اضافة اسبابه على وجود الاضافة ولعلم تقدم وجود الاضافة  
 على نفسه **قوله** اذ لا يلزم عدم وجود الاضافة على نفسه بل غاية انه لم يتم تقدم وجود  
 فرد من افراد الاضافة على وجود فرد اخر منها فيسئل عليه ان المدر وجوده هو طبيعة الاضافة  
 لا فرد من افرادها والذات تقدمه على وجود الطبيعة وان كانت اضافة حاصه لكن وجود الفرد  
 من تلك طبيعة هو بعينه وجود الطبيعة بمقدم عدم وجود الطبيعة على وجودها فلا يمنع على  
 اللزوم بل على نفي التباين وهو توقف وجود الطبيعة على وجودها في ضمن فردا فان قلت  
 على عدم كون الطبيعة موجودة بمغاير لوجود افرادها لم يلزم ما ذكر الاكون وجود  
 طبيعة الاو مضافا على وجود طبيعة الانصاف فلا محذور ايضا قلت ان الكلام في  
 توقف وجود الطبيعة النسبة التي هي قوله على وجودها لم يلزم عدم الشيء على نفسه فان المضاف  
 بالوجود هو الاضافة مع الانضمام الى الانصاف من قبيل النسبة الظاهرة لاس قبيل النسبة المتكررة التي هي  
 الاضافة فان لم يلزم من عدمه على وجود الاضافة عدم الشيء على نفسه وانت تعلم ان من السوال  
 لا يحسن معر ال دليل الضال على عدم الوجود بل بقا ول عرض الاول ايضا وقد اصبحت  
 بان الاضام سلم الاضافة اعني النسبة التي فان ما بين الصفتين لا يعقلان الاما فنتم  
 المتصور ولكن ان حال لا يلزم من عدم الاضام على وجود الاضافة ان عدم علمه فان  
 الصفتان المتفرقتان علمه المتماثلان في علمه فلا يتم الاستدلال **قوله** عدم عدم سان الاضافة  
 الموجود للتردد في الايمان لمد اللزوم وما ذكر في البيان لا يفيد لان الاضافة لا تارة لكل من  
 الاعداد لان ترتيبها وان كانت حرات الاعداد في انفسها مترد وواو على الدليل الاول من ان  
 لوجود الاضافة ليس بالوجود افرادها كلها بل لوجودها في الجملة كما ان يكون بعضها موجودا دون

قوله  
 بعض الوجوه والاضافه على الوجود  
 بان النسب من حيث النسبة بل من حيث  
 النسبة من حيث النسبة بل من حيث

عليه ان مدعى الاضافة العارضة له ٢ بالمسألة الوجودية الاربعة سببا وان بنى على ان الكل منفرد على انه كما  
ليس له صفات موهوبة غير متناهية كان جدلا لا بربنا **قول** وح عوض الاطلاق والاتفاق في  
الاصناف والاتفاق على التوافق كل واحد من الموضوعين كما خصص من المصنف للعلم الاول والاتفاق  
في الموضوعين كما خصص من التوافق صفة واحدة بالتحقق فلا يكون متماثلين تغاير فضلا من الاتفاق  
والاتفاق **قول** اما باعتبار امر راد في الطرفين ان باعتبار امر موجود في كل واحد منهما  
او في اقدمهما كما صرح به في سائر الكتب وكما هو المتبادر من العبارة عند الاطلاق فلا يرد ان  
يكون العلوم مطابقة للعلوم الخاصة في العالم كما كان معلوما له دون غيره وصفه الخطا امر زايد  
على ذات العلوم وذلك لان المتناهي ليست صفة صفة فانه بذات العلوم لا يرد ان لا يختلف  
حال العلوم في نفسه بسبب تعلق العلم به فخلق العلم فانه صفة صفة فانه بذات العالم لا جازها  
صارا عالم اوله الشمس والشمس صابغان من غير ان يتحقق في شيء منهما امر موجود **قول** انما يتم  
بصفة الشيء الى المكان الذي هو فيه لانه نفس صفة الالابن بهيئة عوض الشيء باعتبار  
حصوله في مكانه وليس صفة الالابن من حصوله في مكانه وهذا مثل قول من جعل الالابن في مكانا  
ومن جعله في مكان اخر صفة الشمس الساطعة له وما عداه من العوالات السبعة بالسر التي من حصول  
الشيء في مكانه وما عداها راد في القول الاول وجب تاويل عبارة ما ذكره الشارح والمكان الحقيقي  
للجسم معلوما تلوه ولا سمع من ولا يكون الا واحدا وغير الخلق كلك وهو متقدمه مختلف  
بحت الترتيب والعدد كما بيت والبلد والالعلم والجموع الى غير ذلك وقوله ولا يسكن ان يكون الشيء في مكانه  
يكون نسبة الالكمان من لو اورد من منظور فيه يجوز ان يكون السمة دانه لذلك الكون وقد عرفت  
فيما سبق فاصفة الكوكب والسكون على ران المسكين وان المجرى لا يخرج عن كوكبه والسكون الا ان حده  
واما الاجزاء والافتراق فلا يستغلان الالابن من سواها كانا ساكنين او متحركين او احدهما  
ساكنا والآخر متحركا **قول** لان الكمال ما يكون في الشيء بالتوقف ثم خرج الى الفعل الاول ان يقال  
كالشيء ما يكون حاصله فيه بالفعل بتدرج فيه الكمالات الذاتية الحصول كالفعل وبنها  
توزيع الحركات الازلية على رانهم وانما ليس الحاصل بالفعل كالاتي في النوع بعضا الفعل عام بالتفاس  
ايها مكانه صرح بذكر النوع تنبها على هذا المعنى لان سبق النوع لشرط في الكمال او كلفه تصور  
وفرضها وقد بعث في مفهوم الكمال كونه لا يتقانا حصل فيه كما عرف في نفسه اللذة لكنه ليس بمنزلة  
مهما اذ لا يجب ان يكون الكوكب العنق ايها صفة من عدهما **قول** فخلق الكوكب فانه اذا حصل  
وصارت الشيء بها بالفعل بل بعد منه فاعلم بكل كوكب بالتوقف من حله او الكوكب الكوكب الذي هو  
متحرك بالفعل والفعلي كالاتي في ذات من واحد هو كوكب بمعنى القطع واما كوكب بمعنى الوسط فانها كالاتي

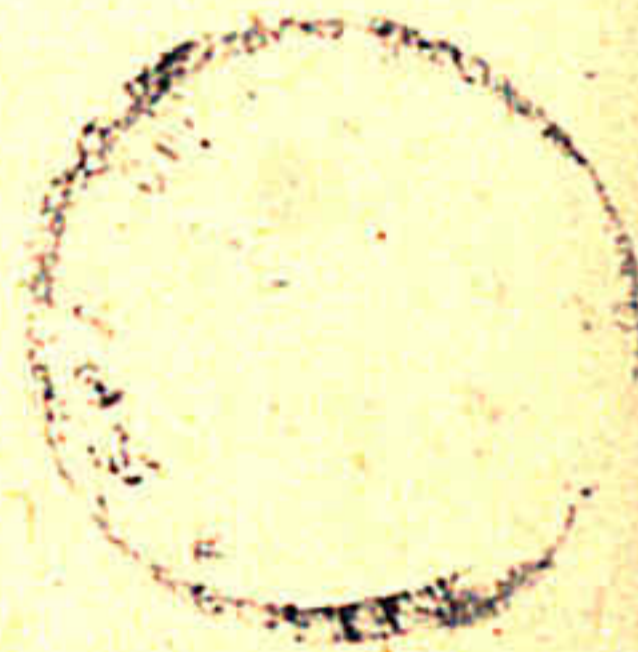
الشيء الذي هو كوكب كالاتي في ذات من واحد هو كوكب بمعنى القطع واما كوكب بمعنى الوسط فانها كالاتي

النسب عارضة لها غير معتبرة في ذاتها واما كون الحصول في الشيء بالتوقف لشيء من كونه لا يرد انهما فان  
تسكن لم يكن حاصلها في مسمى المسألة ومع الحصول فيه سقط كوكبه بالكلية وطهران او كوكبه كان بمعنى الكوكب  
للجسم الذي هو بالتوقف في ذلك الكمال وفيما بناه في ذلك الكمال وسعد الاول في كماله العارضة وسعد الحسنة بالاول  
خرج الكمالات الاول على الاطلاق من الصور النوعية للاصنام فانها كالاتي بالاول بالتوقف لكن لا من صفة بل مطلقا  
مختلف كوكبه فانها كالاتي من صفة الجسدية فقط وذلك لانها في الحقيقة من الكمال العارضة بالعلم الى الصور النوعية وما  
بالاول لا يستد امر راد في الطرفين ان باعتبار امر موجود في كل واحد منهما  
او في اقدمهما كما صرح به في سائر الكتب وكما هو المتبادر من العبارة عند الاطلاق فلا يرد ان  
يكون العلوم مطابقة للعلوم الخاصة في العالم كما كان معلوما له دون غيره وصفه الخطا امر زايد  
على ذات العلوم وذلك لان المتناهي ليست صفة صفة فانه بذات العلوم لا يرد ان لا يختلف  
حال العلوم في نفسه بسبب تعلق العلم به فخلق العلم فانه صفة صفة فانه بذات العالم لا جازها  
صارا عالم اوله الشمس والشمس صابغان من غير ان يتحقق في شيء منهما امر موجود **قول** انما يتم  
بصفة الشيء الى المكان الذي هو فيه لانه نفس صفة الالابن بهيئة عوض الشيء باعتبار  
حصوله في مكانه وليس صفة الالابن من حصوله في مكانه وهذا مثل قول من جعل الالابن في مكانا  
ومن جعله في مكان اخر صفة الشمس الساطعة له وما عداه من العوالات السبعة بالسر التي من حصول  
الشيء في مكانه وما عداها راد في القول الاول وجب تاويل عبارة ما ذكره الشارح والمكان الحقيقي  
للجسم معلوما تلوه ولا سمع من ولا يكون الا واحدا وغير الخلق كلك وهو متقدمه مختلف  
بحت الترتيب والعدد كما بيت والبلد والالعلم والجموع الى غير ذلك وقوله ولا يسكن ان يكون الشيء في مكانه  
يكون نسبة الالكمان من لو اورد من منظور فيه يجوز ان يكون السمة دانه لذلك الكون وقد عرفت  
فيما سبق فاصفة الكوكب والسكون على ران المسكين وان المجرى لا يخرج عن كوكبه والسكون الا ان حده  
واما الاجزاء والافتراق فلا يستغلان الالابن من سواها كانا ساكنين او متحركين او احدهما  
ساكنا والآخر متحركا **قول** لان الكمال ما يكون في الشيء بالتوقف ثم خرج الى الفعل الاول ان يقال  
كالشيء ما يكون حاصله فيه بالفعل بتدرج فيه الكمالات الذاتية الحصول كالفعل وبنها  
توزيع الحركات الازلية على رانهم وانما ليس الحاصل بالفعل كالاتي في النوع بعضا الفعل عام بالتفاس  
ايها مكانه صرح بذكر النوع تنبها على هذا المعنى لان سبق النوع لشرط في الكمال او كلفه تصور  
وفرضها وقد بعث في مفهوم الكمال كونه لا يتقانا حصل فيه كما عرف في نفسه اللذة لكنه ليس بمنزلة  
مهما اذ لا يجب ان يكون الكوكب العنق ايها صفة من عدهما **قول** فخلق الكوكب فانه اذا حصل  
وصارت الشيء بها بالفعل بل بعد منه فاعلم بكل كوكب بالتوقف من حله او الكوكب الكوكب الذي هو  
متحرك بالفعل والفعلي كالاتي في ذات من واحد هو كوكب بمعنى القطع واما كوكب بمعنى الوسط فانها كالاتي

اوجه ١

الشيء الذي هو كوكب كالاتي في ذات من واحد هو كوكب بمعنى القطع واما كوكب بمعنى الوسط فانها كالاتي

بالوسط صفة واحدة مخصوصة بوجهة دفعة تسمى بالانتهى سلم اطلاق نسبة الحرك الى حدود المسافة في اعتبارها  
 سبعا الى تلك الحدود وسالها مني ما سمر اياها وسماها بعمل في الخيال امر امتد اعترافه في هذا الامر المسماة هو الفصح في زمان  
 والتطبيق عليه وعلى المسافة ايضا وقد عرفت ايها صاحبان لا وهو لها في الاعيان **قوله** فان قيل الكون في المكان  
 مع ان مفهوم الكون على كذا مفهوم المكان والآن والتعلق بالبعد فادى بعد الكون للموضوع الكلي كان كذا ايضا  
 والحال لا وهو في الاعيان في الوجود فيها افرادها فالوجود في زمانها والانتهاى افرادها من الكون في الوجود فيها  
 رول بعضها موجود بعض آخر منها فلا يكون مكان للحرك صفة واحدة مخصوصة تسمى بالانتهى كما عرفت ومحل الجواب ان سبب  
 ما يختار في الموضوع والزمان وما فيه الحركة فاما هذه الامور فوجب تخصيص الحركة كالتوجه الواحدة بالبعد ومن التوسط في حال  
 لوجود واحد في زمان واحد في نوع واحد ولم يكن ان يكون من مبداء ومنتهاى معينين ثم ان اطلاق  
 هذا التوسط في حال حدود المسافة حيث يكون الحرك في مكان في حد او لا يوجد بعد وان دلت هذا التخصص  
 عوارضه وانما كان في مثال الزمان والرتبة وما حصلناه لك ان يرفع ما حال من ان مخصوصة لهذا المكان وذلك المكان  
 وان لم يصف عليه كلمة لا بان ان محدودا في القول بان وصوله الى كل حد وجب في المسافة باختلاف  
 الاعراض ومحل ذلك هو عدم السبب الاول في كوننا نعتد من ان اطلاق الاعراض لا يوجب مسافة واحدة  
 بل هي مبنية على ما نتقوله في الضرون فانه بان للحرك حال موجوده وان تلك الحالة يوجد في كل آن من الزمان الذي هو الحرك  
 فيه فلو ان كان يكون هناك حاله وان مسافة كما ذكرناه وانما ان يكون له في كل آن وفي كل حاله في الوجود في الزمان  
 تلك الحالات المتعددة بالتحقق ان اطلاقها بعضها ببعض لا يكون هناك فاصل لزم في الالات وترتبط المسافة في  
 الى لا يتغير في امتداد المسافة وقد عرفت بطلان وان لم يمتد معها بعض ذلك في المكان زمانا فيكون في كل موضع  
 الزمان في كل ولا يمتد في اطلاقها السبب في وسط فاصلا فوجب ان يكون حال التوسط واحد في كل موضع  
 مادام الجسم في مكان في الزمان والمنتهاى لا يتغير في اطلاقها فاصلا فوجب ان يكون في كل موضع  
 فاصلا لزم ما ذكرناه من حال الالات والحركة وان لم يكن كسلكه كان هناك زمانا فيكون في كل موضع  
 حصله في ذاتها لا يمكن ان يرض منها حدان متقلبان والزمان ايضا متصل في ذاته لا يمكن ان يرض منه ان كان متقلبان  
 بلا فاصل فالحركة الواحدة في كل موضع في مسافتها حدود وفي زمانها اوقات ويكون من كل موضع  
 من المسافة في وقتها قابل للانقسام وكذا من كل موضع في الزمان فاصل للمعنى على فاصل الخط والسطح  
 وليس يرض من ذلك انقطاع تلك الحركة في نفسها في ذلك الموضع من المسافة والزمان بل يرض عدم اعتبارها  
 الى الحد وذلك يمكن فرضها في ذلك الموضع من المسافة وعلق النسبة في موضع الحركة في الالات ان الحدود في الزمان  
 في المسافة امور اعتبارية لعدم اعتبارها لا يرض في وجود الحركة التي في ذاتها حيث ان حد موضع في مسافتها  
 يرض لها هناك نسبة في ان كانت النسبة التي يمكن ان يرض لها في حد وان سابقتين او لاحقتين فاصح فادركنا  
 ان الحركة مع التوسط واحدة بالشخص تسمى في مبداء ومنتهاى كالمسافة والمسافة في زمانها  
 في مسافتها وانما بعد ترتيبها في زمانها وانما بعد ترتيبها في زمانها



فقدم

من عليه وايضا تنتهي الحركة ويكون زمانها  
 في الوجود من الحركة كالبياض في الزمان  
 والاسود في الوقت

فقدم الكلام ما سلك على الحقيقة **قوله** الحركة في وقت على مسافة امور اذ توقف الحركة عليها انه لا بد في وقت الحركة من  
 الامور الستة على ما حصرها في الاضافات فان كان مقدار الحركة على زوايا كان موقفا على الحركة فكيف يوقف  
 الحركة عليه **قوله** لا الموضوع للحركة ان المراد بالنسبة اليه هو الفعول التي وقعت فيها الحركة لا الموضوع للحركة كما توهمه  
 العيان لان الموضوع داخل في العليات ولا يمكن ان الحركة نسبت الى المفعول كذا ايضا الموضوع مفعال في قوله  
 كذا وسبب كذا في معنى وقوع الحركة فيها واعلم ان الحركة من حيث انها عرض لا بد لقطعها في موضوع هو قوله فاعلم  
 للحركة ومن حيث انها ممكنة لا بد لها من علة فاعلم ان هذا هو المستظهر في قولنا لا بد لقطعها في موضوع هو قوله فاعلم  
 من زمانها وهو في غاية البعد لكونها مسافة وما خرج جزاها وانما استدل بالحركة من معنى النسبة للوقت والانتهاى  
 فانما سطر في الحركة الى ذمة المنقطعة بالفعل وانما الحركة لا بد لها من مستند اذ لا بد للحركة ان يكون لها مستند  
 ثبوت مبداء والانتهاى بالفعل نعم اذا فرض فيها قطع دورات مخصوصة لهما مبداء ومنتهاى ولا يمكن ان يكون  
 الوجود في الفعل لا يتوقف على كماله ووجهه بالفعل بل ولا السلام ايضا فالحركة لا تستند الى المبداء والانتهاى الا ان  
 بها مسافة لا يمكن فرضها في موضع انقطاعها في جهتين امتدادا كما ذكرناه وما ذكره الشارح من ان الحركة في كل مكان  
 كان لها وجود من فاعلم ان يكون الحركة عندنا بالتوقف في كل موضع من المبداء وما منه من دورات في كل مكان  
 حركه او غير ذلك كونهما سبوقا بالتوقف وكذا قوله وما كان لها كمال بان بنا في الوجود في كل موضع من المبداء  
 ان لا يتب عليها ذلك المكان التام اذ لا يكون لها منتهاى بالفعل **قوله** فان قيل عطية في الجسم المستند  
 كما لا يمكن يكون مبداء الحركة ومنتهاى الحركة ليس ايضا فيها يكون مبداء الحركة ومنتهاى الحركة في  
 ان من فاصلا من اجماع المتأخرين عن مبداء ومنتهاى في كل النقطة معا وذلك لانها انصاف بالمراد في حال المبداء  
 الحركة وقد تاملت في كل الصفة عند انتهاى المبداء وانصفت حصة اولى من كونها منتهاى لها **قوله** كما ذكره من السواد  
 الالباض ومن اوان الى البرق من حدان مثلا لان المتضادين بالذات في الحركة الكليته ومنتهاى وان بالمراد  
 في الحركة الكلية انما كان في الحركة من الجسم في طبعه ان اصحح لاني طبيعة او بالكلية ومنتهاى بين المصداقين  
 الحركة الكليته من الصفة الى السواد فاعلم ان المبدأ والمنتهاى في الحركة الكليته من القول الذي ليس  
 في الغاية الى القول الذي ليس في الغاية وقد يكون احداهما انتفاضا وبين المبدأ والمنتهاى في الحركة الكليته من القول الذي ليس  
 الى الصفة ومن علة القول الذي ليس في الغاية وانما الحركة الابنية فلا يضا بالذات بين مبداء ومنتهاى كالمبدأ  
 بينهما يضا في الموضعين للزمن كما في الحركة من احد الى الصفة في الالات فان كان كونها مبداء والمنتهاى  
 نحو الانتفاق وقد عرفت حال المبداء والمنتهاى في الحركة المستند في ارضها في اوقات كقولنا **قوله** اذن الجواب  
 فرض في قوله لا بد لها لانها لا يمتد في زمانها في الالات فان كانت الالات في وقتها مبداء والمنتهاى  
 متضا بينين وانما سببها مفاعلت الحركة فاعلم ان على ان الحركة كسببها متضا بينين وانما سببها مفاعلت  
**قوله** بل يكون مفعولها متضا بينين وذلك لان المبدأ في وقتها مفعولها في ذاتها ووجهه في الالات  
 ودراسي عنها فيقال المتضادين كما ذكرنا وطان ليس

ان الحركة في كل موضع من المبداء  
 لانها في كل موضع من المبداء  
 لانها في كل موضع من المبداء

بمنها تقابل السلب والاحياء او العدم ولكن في غير ذلك انما هو في ذاته وانا وعلمنا  
 في ذلك انما هو في ذاته والاحياء او العدم في ذاته والاحياء او العدم في ذاته  
 ميدان الحركة ومنها كانه ذات والداه كونه مبداء ومتنه وعقدان العارضان اما ان يكون  
 واما ان يعبر كل منهما بالحيات الا لا في الاصل على سبيل النفاذ والحق على سبيل النفاذ  
 وهو من سبيلين هما وبالذات ان سبيل منهما ذلك ويثبت لهما بالاحياء والبعض  
 محذور لا يمكن ان يكون احدهما في جهة الا في جهة الا في جهة الا في جهة الا في جهة  
 هو من مبداء في جهة الا في جهة الا في جهة الا في جهة الا في جهة الا في جهة  
 والاحياء في جهة الا في جهة الا في جهة الا في جهة الا في جهة الا في جهة  
 القادرون على التمسك بالهياكل والاعمال بالذات والاحياء في جهة الا في جهة  
 او احدى جهتي مبداء في جهة الا في جهة الا في جهة الا في جهة الا في جهة  
 عرض له في جهة الا في جهة الا في جهة الا في جهة الا في جهة الا في جهة  
 في الاول منها في جهة الا في جهة الا في جهة الا في جهة الا في جهة الا في جهة  
 الحول الذي هو في جهة الا في جهة الا في جهة الا في جهة الا في جهة الا في جهة  
 حال طائفة ويكون في جهة الا في جهة الا في جهة الا في جهة الا في جهة الا في جهة  
 بحسب ما فيها من جهة الا في جهة الا في جهة الا في جهة الا في جهة الا في جهة  
 باقية في جهة الا في جهة الا في جهة الا في جهة الا في جهة الا في جهة  
 المفروضة في جهة الا في جهة الا في جهة الا في جهة الا في جهة الا في جهة  
 كونه في جهة الا في جهة الا في جهة الا في جهة الا في جهة الا في جهة  
 في جهة الا في جهة الا في جهة الا في جهة الا في جهة الا في جهة  
 لوائه واد اجتمع في جهة الا في جهة الا في جهة الا في جهة الا في جهة الا في جهة  
 تلك الحالة فلا يصح في ذلك الوصف كل ما يوجب به الدلالة على ان في الاجسام فوبى في جهتي  
 المشتمل على الاجسام في جهة الا في جهة الا في جهة الا في جهة الا في جهة الا في جهة  
 متشابهة في كونها جواهر محمودة في الجهات لبعض بعضها وكونه في جهة الا في جهة  
 ان يكون انقضا لها كونه شرط لا يوجب ولا يردم فلا يردم من كون الجسم الحركي هو الحركة  
 في جميع الاوقات **قوله** انسان الاربعة والاربع على الاربعة في جهة الا في جهة  
 الوجود كما في كونها في جهة الا في جهة الا في جهة الا في جهة الا في جهة الا في جهة  
 في اصل الاربعة في جهة الا في جهة الا في جهة الا في جهة الا في جهة الا في جهة  
 وان كانت محمودة في جهة الا في جهة الا في جهة الا في جهة الا في جهة الا في جهة

منها تقابل السلب والاحياء او العدم ولكن في غير ذلك انما هو في ذاته وانا وعلمنا  
 في ذلك انما هو في ذاته والاحياء او العدم في ذاته والاحياء او العدم في ذاته  
 ميدان الحركة ومنها كانه ذات والداه كونه مبداء ومتنه وعقدان العارضان اما ان يكون  
 واما ان يعبر كل منهما بالحيات الا لا في الاصل على سبيل النفاذ والحق على سبيل النفاذ

اجسام

اجسام مختلفة مع اختلافها في كونه في جهة الا في جهة الا في جهة الا في جهة الا في جهة  
 الطرفة الى ان انقضا تلك الطرفة في جهة الا في جهة الا في جهة الا في جهة الا في جهة  
 تلك العقول الاربعة ومنها كانه في جهة الا في جهة الا في جهة الا في جهة الا في جهة  
 من مقدار الاربعة منها ان قلت ان القادرون على التمسك بالهياكل والاعمال بالذات  
 في جهة الا في جهة الا في جهة الا في جهة الا في جهة الا في جهة  
 فرد في العقول الاربعة منها ولا سيما اذا كان في جهة الا في جهة الا في جهة الا في جهة  
 سينمى لا يوجب حلا في جهة الا في جهة الا في جهة الا في جهة الا في جهة الا في جهة  
 منه كانه في تمام الدون وفي جهة الا في جهة الا في جهة الا في جهة الا في جهة الا في جهة  
 كذا يقع فيها او كانه في جهة الا في جهة الا في جهة الا في جهة الا في جهة الا في جهة  
 العينية مع تقابلها بعضها فيكون تلك العقول الاربعة منها في جهة الا في جهة الا في جهة  
 موصوف في جهة الا في جهة الا في جهة الا في جهة الا في جهة الا في جهة  
 لان ذلك السواد ان عدم عند الاستعداد واللبس في جهة الا في جهة الا في جهة الا في جهة  
 الاستعداد فيه ايضا وان عدت فيه صفة رايه فلا سدل ولا استعداد ولا كونه في ذات السواد  
 وهو خلاف ان يكون في جهة الا في جهة الا في جهة الا في جهة الا في جهة الا في جهة  
 الوجود لا يتقبل الاستعداد وصفا وذب اوجون الى ان معنى موجع كونه في جهة الا في جهة  
 كونه قالوا ان الابن منه في جهة الا في جهة الا في جهة الا في جهة الا في جهة الا في جهة  
 وكونه في جهة الا في جهة الا في جهة الا في جهة الا في جهة الا في جهة  
 وهو ايضا باطل او لا يقع في جهة الا في جهة الا في جهة الا في جهة الا في جهة الا في جهة  
 من جهة الا في جهة الا في جهة الا في جهة الا في جهة الا في جهة  
 كونه في جهة الا في جهة الا في جهة الا في جهة الا في جهة الا في جهة  
 في جهة الا في جهة الا في جهة الا في جهة الا في جهة الا في جهة  
 كالعلم ان كان حال في جهة الا في جهة الا في جهة الا في جهة الا في جهة الا في جهة  
 تبدل في ذلك كونه في جهة الا في جهة الا في جهة الا في جهة الا في جهة الا في جهة  
 الواحد كانه في جهة الا في جهة الا في جهة الا في جهة الا في جهة الا في جهة  
 ذلك التبديل والانتقال من جهة الا في جهة الا في جهة الا في جهة الا في جهة الا في جهة  
 مبداء مع قولنا ان معقول كونه لا يتقبل من جهة الا في جهة الا في جهة الا في جهة

ان

لان التبديل حاله كونه ايضا في جهة الا في جهة  
 ليس كذلك واد اكان التبديل

على فباعتبار لا ندرجا حيث لا يكون له انتقال من حال آو او يكون له انتقال في قول فلما يوجد على قولها العرفية  
من يكون سايط الخوام في حالها بالوقوف العرفية وبين كونها في الفعل الصرف كان موالتاد من النوع  
الفعال والخروج منها الى على سبيل الدراج كما في المعولة التي تقع فيها الحركة قول وذلك لان المعونة الخومية  
لا تبطل الاستعداد والضعف الذي لو كانت المحرفة الخومية في حالتها قابلة للاستعداد والتفصيل في غير محل  
الصورة الخومية ان في كل الصور اقوى ويضعف في كل الصور الضعف على قياس الكسفة التي تقع فيها الحركة  
كمنها لا ينفصلها كما ذكر قول بل انما تغير عارض لها فقط وذلك لان اقوى ان مسائل الاستعداد او  
او ضعفا فدا كانت المعونة الخومية ماقعة بوجها بل شخصها فلا بد على تقدير الاستعداد من حدوث عارض  
لم يكن وعلى تقدير الضعف من زوال عارض فو كان فقد حصل مسائل وعرف العارض فقط اما بالحدوث او  
بالزوال فيكون هذا المعنى الحاصل في العارض احتمال والعرفي الا عارض لا كونها وتغير في ذات الخومية ان  
خلافة قول وان كان الثاني اي وان لم ينع نوع الخومية بل شخصه في وسط الاستعداد والضعف فلا بد  
على كل حال ذلك الخومية الزايل فورا واللازم يبقى مسائل الاستعداد بل هي زوال ذلك الخومية عن محله وهكذا  
يعرف في كل ان يوض الاستعداد او الضعف ان حدث فيه فورا او يبطل الخومية الاولى عن محله  
فليزم ان يكون من فورا هو مبداء الاستعداد والتفصيل وبين فورا هو منتهى احد امكان اوضاع  
خومية في غير متناهية كما في الكسفة التي كان بين البياض والرميل والسواد والاصل بالتعود  
زانا يمكن ان يفيض في الآت غير متناهية يكون الموجود في كل ان منها كيفية كالماء بالنوع او في  
او بالسحس لكسفة الموجود في الآت الا ان ذلك يزم على السعدر المذكور ان يكون مثلا بين الصور  
الزوايا والصور الناعمة الحاصلة بالحركة في الخومية يمكن ان يفيض في الآت غير متناهية ويكون الموجود  
في كل ان منها صور فورا في حالها بوجوه الوجود للصور الموجودة في الآت وطوع لان عايف الصور الخومية  
في الآت لا يجوز ان يكون على سبيل التقابل في الآت السالبة بل يبرهن يكون بين كل اثنين منها زمان في ذلك الزمان  
لا يوجد شي من الخومية المتناهيين مثلا والوسط ادل وصدقها وكذا في الخومية ما قبل ذلك الزمان على حاله  
واحد متغير فلا يكون في الخومية حال فرض معك فذ واذ لم يوجد شي منها في ذلك الزمان لزم ان لا يكون في ذلك  
مدوا ما حال كونه محركا حال بالمدلة فان لم يمد الدليل مستوفيا لكونه في الكسفة في العو لا يلزم ان يثبت  
ذلك مما ذكر من ان يقال الموضوع بدون الكسفة وسائر الاعراض جاز في كل من علوم الكسفة المتعاقبة  
انتفاء على علم ووجه لانه وان لم يزم مسائل ذلك الحال كمن لم يعلم حالها وطلو انه اذا اطل موضوع في زمان عينات  
الكسفة المتعاقبة مثلا لم يكن في ذلك الزمان حركه في الكسفة لان الحركه كانت متعاقبة بانها لا يمكن ان تكون في مكانها  
وعرف بالزم فلا يكون مسائل الا بغير شي من ذلك الزمان الا انه لا يمكن ان يثبت في ذلك الموضوعات المتعاقبة  
وكم لم يكن لكونه منبسطا على الزمان ولا منبسطا بدم حوا

اللا سوط

حركه

والزمان

والزمان والمسافة متجانسة في كل منهما فانما يكون قطعه منها مارا قطعه من الآو فيكون لايكون حركه لاسيما ان  
فيها ولا محلص اللبان فيقال كما في قول اللاني فيما بين المبدأ والمهيول بن واحد من كنهه غير مستقر على ان يرضي الخسيس  
وعدم الاستعداد ايون غير متناهية في كل واحد منها يفيض في ان نقطه وكذا اللوح الكسفة فيما بين مبدأ حركه ومنتهاها  
كسفة واحد لجانا يمكن ان يرضي كنهه غير متناهية كل منها يفيض في ان نقطه وكذا الحال في الكسفة المتعاقبة او في الآو  
والكسفة والاوضاع والكسفة في الكسفة انما هو بالرفع دون الفعل كالنقطه التي يمكن فرضها في حط واحد منها وكذا في فرض  
عليه بطيان وحيث ان يكون منها حط يمكن ان يفيض في ايضا لا ينفذ على حد ذلك اذا فرض في الكسفة ان يفيض في  
وحيث ان يكون ما بينهما كسفة يمكن ان يفيض في كسفة او كسفة لا ينفذ على حد ذلك او من هذا الحال السبيل الذي ينفذ  
اخره على كل حط بناء على ان يكون عراضا بغير محله بل هو فلا ينفذ حركه في الخومية وفيه لظاهر للمادة الخاصة  
العصره اما سوو على مطلق الصور لاصح الصور خاصة جاز ان ينفذ عليها الصور الحالية فيها على كل حركه  
الكسفة مع نفاذ شخصها فيكون حركه في الخومية كنهان الكسفة التي في مطلقا موضع الكسفة كوران على كل حركه  
بانه على بناء موهوبه خاصة خلافا عما في اذ لا يجوز حلولها في كل الصور ما مع بقائها موهوبه ومدى القدر  
كاف ان يكون ذلك الصور عراضا كنهان فليس مضمون من هذا الحال على الوجه المذكور ان يكون محله متفقوا  
بدونه حتى يزم كونه عراضا كنهان عراضا بان الهبوط لا يحصل في الفعلا بان الصور لاصح الصور لاصح الصور  
او لم يكن يتحصل بالفعل ان يصفون صور نفعها من ابتدا الكسفة ان انها كلها مع بعضها ان يكون في الصور ما لم يرض  
سلما ووجوه كنهان بالفعل في الصور واحد فلا يزم امتناع كسفة في الصور عليها لانها لو لم يكن  
الصور في اخصه مع الصور الا في اخصه الخريف ونسب في كسفة والكسفة في انتقال بالفعل بالصور  
العينيه ذلك لما قدم من حيث انها في وحدتها ونعدو حوا وبقائها وانفصالها ما بوه للصور لو كانت في ذاتها تحله  
بالمعنى كانت كسفة الخسفة في ذلك على حال قول واما الخومية المركزية ووجه الكسفة فيها اما ان يكون فورا في بعض  
سائرها وحده او في جميعها وقد عرفت في الآخرة في الخومية المركزية ايضا وما ذكر من انها مستخدم بالانعام او  
منها لنعناه انه ان وقعت كسفة في جوم حركه فلا بد ان يروى ذلك المركب من محله بارجاع حصل مركب او وانعدامه  
انما يكون بالانعام او من اجوابه والانعام كل عراضا من امتهاد من عراضا من امتهاد او كسفة في الخومية البسيطة والاعدام المركب  
ايضا في فلكه كسفة قول من ماسه فيتبوعها فان كان متبوعها فاما كسفة كان الكسفة ايضا فاما كسفة مثلا  
او اكان ما الكسفة من ما او فادوا كسفة من صارت كسفة الضعيف كسفة من الآو بعد انتقال من يوع في الاضافة اعني الاستعداد  
ال نوع او منها اعني الاضافة اعني سبيل الدراج فقد ذكر الخسيس في الاضافة وكنهه في متبوعها اعني الضعيف وذلك  
او اكان حركه في مكان اعلى لم تكن في الاين في صارت مكان السفلى وكان الصور مقدار من جسم او فم حركه في الكسفة  
في صارت مقدار من احد او كان على اثره او صاعه مثلا لم تكن ان وضع ملو احسن او صاعه بعد انتقال من  
الصور ايضا انها في ان يفيض في الكسفة وكذا لا يصبور ما بين الهاق بانيها مع تغير مسويها لا يصبور

كان كسفة الخومية ان يكون  
كسفة البسيطة







الاصل ليس الجواز **قول** كما اصطلح عند المتكلمين قد مر ان انواع الكون عندهم اربعة اذ اوكه السكون والاصحاح والافتران  
**قول** والذي صدق غير خارج وبالضرورة ان الشئ يكون له مدخل في ذلك الكون من يكون ارا دافان من كون  
 بعد اقسامه الاكفى كاهم واوكه لا يكون طسفة على الاطلاق بل لا بد في اقتضاها الطسفة لوكه من امره طسفي خلاف  
 السكون وقوله لان اوكه امر غير فاراد فله سلف حسود ولو صح في عاقبة غيبه عن احواله **قول** لوكه حاصه اشارة  
 الى ان السكون لا يتصور فيه التركيب **قول** احد ما اوكه مساوي مجموعها فلهذا كوكه المساوية لجمع كوكه منها  
 تركيبا تاما واما فصل احوالها على الاطلاق فانه سمي كوكه منها كوكه لاجتماعها وادالم يكن هناك فصل يوردهما سكون **قول**  
 وطوسفة فليس الى الزمان قد مر انه مفسر تارة ملك السمة او الى ابدية معرفة عليها وليس من خصوصها ما يقع في زمان  
 من التدرجات على مساوئ ما يقع في آن من الالهييات وتخص فاصه الزمان وكونه مدد اوكه من حيث السافة  
 العدم والتا والعارضان لهما ما يتغيرا او غير اعتبار في وقتها لهما حسب السافة قد استوفيناها فيما ليس  
 لا مرير عليه فارجه اليه **قول** فان ما لا يعرفه لا تفرق له منى اذ كان الشئ ثابتا على حاله وادونه ملاسفة  
 او قد لم يكن له معلوم بالزمان وطاوه لما هو صفة مولد على ما يعرف بالذات للشيء العدم الذي هو اوكه التي لا يتصور وجودها  
 الا سطوة على زمان والسمة الذي لا يتصور الا في آن وسوسطها يومى نحو وضمها كالا حاصم **قول** لا يكون  
 للزمان عدم ان الحدود المشتركة من الكمال المتصلة بسبب اقسامها والاما ان تنقسمها الى اقسام من تنقسمها اليها  
 بل يكون التخصيص تقييما او التعليل محتما فالآن انما كوكه فانه فصل مشترك من اول الزمان **قول** والاطحان الا ان  
 زمانيا **قول** واثباته ان يكون عدمه مصلا بان وجوده اذ لو لم ينصل به كان الا ان الاول في الزمان  
 الذي هو لا موجودا ولا معدوما **قول** لان هناك فسميا ثانيا الحصول التدرج حصوله بالمولد انما انما  
 ينطبق على الزمان كوكه الى لا يتصور حصولها في الا ان اصلا وعمر العدم انما ان يكون حصولا في طرف الزمان  
 الا ان لا في الزمان كوكه في حد معين من حدود السافة فيما بين العدم والاشئ فانه يوجد في آن ولا يوجد في زمان  
 قطعا او حصولا في الزمان والآن معا كوكه لو حصول الى السمة فانه يوجد في آن وسيل زمانا وكلما عدى من الحصولين حتى  
 آن الا ان اصلا السمة في زمان بعد ذلك الا ان دون الآخرة اما ان يكون حصولا في الزمان لا مع الانطباق عليه بل مثل  
 ووه يوجد في كل آن عرض في ذلك الزمان من الشئ كوكه فان من هذا البصيرة على الشئ في طرف الزمان لان  
 اوكه زمانية بل حصول ذلك على السمة في كل آن عرض من نوات زمان كوكه وان لم يصدق عليه في شئ من الاين  
 الجحش زمانيا بل كوكه هذا القسم والسط من العدم الذي هو القسم الاول ومن السمة الذي يتناول الوجهين  
 العدم وبين قطران الحصول في الزمان لا يحتمل في العدم الا ان في الزمان الذي بعده لا مع الانطباق  
 لعدم انقسام الا ان وكونه زمانيا بل معنى ان لا يوجد في ذلك الزمان ان الا ويكون عدمه فانه فالآن طرف  
 لذلك الزمان وعدمه في جميع ذلك الزمان والحدود فيه وذلك مثل السط فانها طرف الخط الاول يكون عدم  
 واقعا في عدمه مثل النقطتين **قول** والاول منها ان من احد الفلحة واحد من السمة الواسعة التي  
 والتمسولة وطوسفة الشئ الى ملاصق يتقبل بانها الى

بسبب سببه الى ملاصق يحيطه افاطفا ويسهل مساله ليس افراد السج وادواته معانيها الصدرية بل ما  
 يترتب عليها من الهيات العائنه **قول** وذلك مثل كون السمتس ما دام سمي ان ما دام سمي السج والفراد  
 ان السجل والانفعال فالسا غير فارتين ولذلك عبر عنها بان جعل وان جعل لدالتهما على  
 الحقير والسعص واما الحالة الستمخ المتربة عليها لما حارفة عنهما يقال في مدد الخشب قطع وفي  
 مدد النوب احتراق وفراديه امر فارفها هو من مولد الكيف **قول** مفسر ان ابي  
 الموشرة والمتا مربة البهها اي الى الموشرة والمتا مربة اذا كانت الموشرة صفة موجودة في الخارج  
 فانه بذات الموشرة اجازت الى ان يورثها الموشرة فكيف هناك موشرة اول وسجل الكلام  
 اسرها وكذا الماشرة اذا كانت صفة موجودة في الخارج اجازت الى ان تامة العار لمموله  
 تلك الصفة فيكون هناك مفاصلة او في مفاصلة او في مفاصلة التسلسل الحمد لله اول  
 وافوا والصلوة على نبيه طامرا او بالاطحان على الاظهار وصحابة  
 الاخبار وسلم لهما كثر الشكرات المكتوبة  
 بعون الله الملك الوهاب وقع الفواعل  
 تسويد ملن النينة الشريفة على يد  
 العبد الضعيف الخفيف  
 المذنب المحتاج الى  
 رحمة الله تعالى

- استعجل من يعقوب عو الله لهما ولوالديه ولاقرانه
- ولاسادة وجميع المؤمنين والمؤمنات
- والسلبين والسمات يوم
- الانبياء ووفد الطهارة
- يوم اربع وعشرين
- من شهر المبارك
- شعبان في
- عدة الاخرة
- حامدا لله بن
- الامانة

في تاريخ  
 واما تاريخه الذي اعرفه  
 كما سلفه في  
 واما تاريخه

Handwritten Arabic text on the left page, consisting of several lines of script in a cursive style. The text is somewhat faded and difficult to read precisely, but appears to be a continuous passage.

Handwritten Arabic text on the right page, located above the circular stamp. The script is dense and cursive, typical of historical Islamic manuscripts.



Handwritten Arabic text on the right page, located below the circular stamp. This section includes several lines of text, some of which appear to be a signature or a specific note.

Handwritten Arabic text on the right page, located at the bottom right corner. This text is written in a slightly different style or as a separate note.